Wasit University Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

قضاء الكوت حتى العام 1958 في المدونات التاريخية. دراسة في تاريخ التاريخ

Al-Kut District up to 1958 in Historical Writings. A Historiographical Study

الساعدي, حنان قاسم علوان محيبس

إشراف: الأستاذ الدكتور طالب محيبس حسن الوائلي

جامعة واسط — 2024

https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/211

https://doi.org/10.31185/uowasit-55

حُمِّل هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

قضاء الكوت حتى العام ١٩٥٨ في المدونات التاريخية. دراسة في تاريخ التاريخ

رسالة تقدمت بها الطالبة

حنان قاسم علوان محيبس الساعدي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة واسط، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف الأستاذ الدكتور

طالب محيبس حسن الوائلي

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فاقصص القصص لعلهم يتفكرون﴾

صدق الله العظيم
سورة الاعراف – الآية ١٧٦

إقرار المُشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة (**قضاء الكوت حتى العام ١٩٥٨ في المدونات التاريخية . دراسة في تاريخ التاريخ**) التي قدمتها الطالبة (حنان قاسم علوان محيبس) جرى بإشرافي في قسم التاريخ / كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة واسط، وهي جزءٌ من متطلّبات نَيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث.

التوقيع:

أ. د. طالب محيبس حسن الوائلي

التاريخ: ١٧ حزيران ٢٠٢٦م

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشّح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. محمد حسين الشويطي
رئيس قسم التاريخ

أ.د. محمد حسين الشويطي

رئيس قسم التاريخ

١٧ حزيران ٢٠٢٦م

إقرار المقوم اللغوي

أشهد انّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(قضاء الكوت حتى العام ١٩٥٨ في المدونات التاريخية . دراسة في تاريخ التاريخ)** المقدمة من الطالبة **(حنان قاسم علوان محيبس)**، أتمّت مراجعتها من الجانب اللغوي وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وأساليب تعبيرية، وبذلك أصبحت تؤهل الباحث لمناقشتها قدر ما يتعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. بديعة ناهي عبيد سعيد

التاريخ: ٢٨ / ٦ / ٢٠٢٦

شهادة الخبير العلمي

لقد اطلعت على الرسالة الموسومة بـ**(قضاء الكوت حتى العام ١٩٥٨ في المدونات التاريخية . دراسة في تاريخ التاريخ)** للطالبة **(حنان قاسم علوان محيبس)**، وقد جرى تقويمها علمياً وهي صالحة للمناقشة، ولأجله وقعت.

الامضاء

الاسم:

مكان العمل:

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن – رئيس وأعضاء لجنة المناقشة – أنّنا اطّلعنا على الرسالة الموسومة بـ **(قضاء الكوت حتى العام 1958 في المدونات التاريخية دراسة في تاريخ التاريخ)** التي قدمتها الطالبة **(حنان قاسم علوان محيبس)**، وناقشنا الطالبة في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنّها جديرة بالقبول لِنَيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير ( ).

رئيس اللجنة

الاسم. أ. د فهد عويد عبد

التوقيع :

التاريخ: / / 2026م

عضو اللجنة

الاسم. أ . م .د كريم عجيل فالح

التوقيع :

التاريخ : ٢٤ / ٨ / 2026م

عضو اللجنة

الاسم. أ . م . د كريم احمد حامي

التوقيع :

التاريخ : ٢٤ / ٨ / 2026م

عضو اللجنة (المشرف)

الاسم. أ . د طالب محيبس حسن الوائلي

التوقيع :

التاريخ : / / 2026م

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة واسط على قرار لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور: محمود حمود عراك القريشي

عميد الكلية

التوقيع :

التاريخ / / 2026

الاهداء الى .....

من انعم عليَّ بنعمة العلم ..... خالقي

الذين كانا مصدر العطاء والرعاية وكانت دعواتهما المباركة خير معين لي في مسيرتي العلمية ..... والدي و والدتي

الذي رافقني بالدعم والصبر وكان لي خير عون وسند وتحمل أعباء هذه الرحلة العلمية بإخلاص ..... زوجي العزيز

الذين احاطوني بالمحبة والتشجيع والمؤازرة ..... اخوتي واخواتي

زينة ايامي واجمل ما وهبني الله في هذه الحياة الذين من اجلهم اطل على المستقبل بأمل اكبر ..... اولادي

والى كل من كتب التاريخ بأمانة وصدق وحفظ حقائق الزمن .

اهدي اليكم ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحثة

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله الذي افاض على قلبي من رحمته ما اقامني بعد تعب والحمد لله الذي جعل التوفيق رفيق خطاي وبارك لي السعي حتى اثمر هذا الحصاد .

بداية أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور **(طالب محيبس حسن الوائلي)**، لما قدّمه من توجيهاتٍ علمية قيّمة، ومتابعةٍ دقيقة، وملاحظاتٍ سديدة طوال مدة إعداد هذه الرسالة، وكان لتعاونه وتوجيهاته الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل وإتمامه بالصورة العلمية المرجوّة.

وأتقدّم بخالص الامتنان والتقدير إلى رئيس قسم التاريخ الأستاذ الدكتور **محمد حسين السويطي** واسجل شكري لاساتذتي الأفاضل في المرحلة التحضيرية (الأستاذ الدكتور **طالب محيبس حسن الوائلي** والأستاذ الدكتور **رحيم كاظم الهاشمي** والأستاذ الدكتور **عكاب يوسف الركابي** والأستاذ الدكتور **عباس فرحان الموسوي** والأستاذ الدكتور **حسنين عبد الكاظم عجة** والأستاذ الدكتور **خيري الكناني** والأستاذ الدكتور **جواد رضا السبع** والأستاذ الدكتور **فهد عويد البعجي** لما بذلوه من جهود علمية ومعرفية أسهمت في تطوير قدراتي البحثية والعلمية، وكان لما قدّموه من علمٍ وتوجيه بالغ الأثر في مسيرتي الأكاديمية.

كما أتوجّه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **احمد بشار جمعة** رئيس قسم التاريخ السابق. ومقرر القسم الدكتور **كريم احمد حامي السعدون** ومنتسبين القسم الكرام وموظفي مكتبة قسم التاريخ لما وفّروه من دعمٍ علمي وأكاديمي، وتعاونٍ أسهم في تيسير متطلبات الدراسة والبحث.

وشكر خالص إلى إدارة ومنتسبي المكتبة المركزية في الكوت لتعاونهم الكريم في توفير المصادر والمراجع العلمية التي أسهمت في إنجاز هذا البحث، متمنياً لهم دوام التوفيق والنجاح .

اسال الله ان يمن عليهم جميعا بالتوفيق ولا يفوتني أن أعبّر عن عظيم امتناني ووافر تقديري إلى عائلتي الذين كانوا مصدرَ دعمٍ ودعاءٍ وتشجيعٍ دائم فكان لوقوفهم إلى جانبي الأثر الكبير في مواصلة الطريق وإتمام هذه الرسالة.

كما أتقدّم بالشكر إلى زملائي وزميلاتي، وكل من قدّم لي العون والمساعدة والإرشاد والتوجيه، ممّن كان لهم دورٌ في دعم هذا البحث وإغنائه بالملاحظات والآراء العلمية.

وأتوجّه كذلك بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة العلمية الكرام، لتفضّلهم بقراءة هذه الرسالة وتقويمها، وإبداء ملاحظاتهم القيّمة والبنّاءة، سائلين الله تعالى أن يوفّق الجميع لما فيه الخير والسداد .

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى
د ك و	دار الكتب والوثائق
و	وثيقة
ج	جزء
ص	صفحة
ط	طبعة
BOA	Başkanlık Osmanlı Arşivi
BEO	Babıali Evrak Odası
FO	Foreign office
CAB	Cabinet Papers
FAO	Food and Agriculture Organization
P	Page

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	و
الشكر والعرفان	ز
قائمة المختصرات	ح
المحتويات	ط – ك
المقدمة	١– ٩
التمهيد. قضاء الكوت. الإطار الجغرافي والأسس المنهجية والمصدرية:	**١١ – ٢٥**
أولا. قضاء الكوت بوصفه كيانا جغرافيا وتاريخيا.	١١–١٧
ثانيا. مفهوم تاريخ التاريخ.	١٧–٢٣
ثالثا. مفهوم المدونات التاريخية وتمييزها عن الدراسات التاريخية.	٢٣– ٢٥
الفصل الأول. تاريخ قضاء الكوت في المدونات الاكاديمية:	**٢٧ – ٩٩**
أولا. تاريخ قضاء الكوت في الرسائل والاطاريح الجامعية:	٢٧– ٥٥
١. تسمية الكوت ونشأتها حتى الاحتلال البريطاني في ضوء رسائل الماجستير.	٢٨–٣١
٢. الرسائل التي تناولت تاريخ الكوت اجتماعيا:	٣١ –٤٠
أ. الجوانب الاجتماعية خلال العهد العثماني (١٨٦٩ – ١٩١٧):	٣١–٣٦
ب. الجوانب الاجتماعية خلال العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨:	٣٦–٤٠
٣. الرسائل التي تناولت تاريخ قضاء الكوت اقتصاديا.	٤٠–٤٥
٤. الرسائل التي تناولت تاريخ قضاء الكوت سياسيا وعسكريا.	٤٥– ٤٨
٥. الرسائل التي تناولت تاريخ قضاء الكوت إداريا.	٤٨–٥٥
ثانيا. قضاء الكوت في البحوث الاكاديمية المحكّمة:	٥٥–٩٠
١. تسمية الكوت ونشأتها حتى الاحتلال البريطاني في ضوء البحوث الأكاديمية.	٥٦–٦٠

٢. الكوت في البحوث العسكرية.	٦٠- ٨٣
أ. البحوث العربية	٦١-٦٧
ب.البحوث الأجنبية	٦٧-٨٣
٣. الكوت في البحوث الإدارية والاجتماعية.	٨٣- ٨٨
ثالثا . المقالات الاكاديمية المنشورة حول تاريخ قضاء الكوت:	٨٨-٩٩
١. المقالات العربية.	٨٩- ٩٢
٢.المقالات الأجنبية.	٩٣-٩٩
الفصل الثاني. قضاء الكوت في المدونات الثقافية:	**١٠١ – ١٥٦**
أولا. مفهوم المدونة الثقافية التاريخية.	١٠١ – ١٠٢
ثانيا. تاريخ قضاء الكوت في المخطوطات و الكتب الثقافية العربية.	١٠٣-١٣٦
ثالثا. تاريخ قضاء الكوت الكتب الثقافية الأجنبية (البريطانية والتركية):	١٣٦-١٥١
رابعا. تاريخ قضاء الكوت الكتب الثقافية المترجمة.	١٥١- ١٥٦
الفصل الثالث. تاريخ قضاء الكوت في المدوّنات الوثائقية:	**١٥٨ – ٢٢١**
أولا. الوثائق العثمانية والسالنامات مصدرا لدراسة تاريخ قضاء الكوت:	١٥٩-١٧٤
١. صورة قضاء الكوت في السالنامات الإدارية والاجتماعية.	١٦١-١٧١
٢. صورة قضاء الكوت في الوثائق الارشيفية.	١٧١- ١٧٤
ثانيا. الوثائق البريطانية واهميتها في دراسة تاريخ قضاء الكوت:	١٧٤- ١٩٢
١. التقدم البريطاني في العراق وانعكاساته الاجتماعية وصولا لحصار الكوت وفق الوثائق البريطانية.	١٧٥-١٧٦
٢. حصار الكوت في الوثائق البريطانية:	١٧٦-١٨٣
أ. الاستراتيجية الدفاعية البريطانية في الكوت في ضوء الوثائق البريطانية.	١٧٧ -١٨٠
ب. موقف سكان الكوت من الوجود البريطاني.	١٨٠-١٨١
ت. امدادات الجيش البريطاني أثناء الحصار وآثارها الاقتصادية.	١٨١-١٨٣
ث. المشاركة الهندية في حصار الكوت.	١٨٣

٣. الوثائق البريطانية حول مشروع سدة الكوت:	١٨٣-١٩٢
ثالثا. تاريخ قضاء الكوت في وثائق العهد الملكي:	١٩٣-٢٢٥
١. الوثائق السيادية (وثائق البلاط الملكي):	١٩٣-٢٠١
٢. تاريخ قضاء الكوت في محاضر مجلس النواب (الوثائق التشريعية):	٢٠١- ٢١١
أ. جهود نواب الكوت في المجال الصحي في ضوء محاضر مجلس النواب.	٢٠٤-٢٠٨
ب. جهود نواب الكوت في المجال التعليمي في ضوء المحاضر النيابية.	٢٠٨- ٢٠٩
ت. جهود نواب الكوت في الجانب الزراعي في ضوء المحاضر النيابية.	٢٠٩-٢١١
٣. الوثائق الوزارية الاجتماعية والاقتصادية التنموية:	٢١١-٢٢١
أ. وثائق وزارتي الصحة والتعليم.	٢١١-٢١٨
ب. تقارير مشروع سدة الكوت.	٢١٨-٢٢١
الفصل الرابع. تاريخ قضاء الكوت في المدونات الصحفية:	٢٢٣ – ٢٧٥
أولا. تاريخ قضاء الكوت في الصحافة العثمانية والتركية.	٢٢٤- ٢٤٦
ثانيا. تاريخ قضاء الكوت في الصحافة البريطانية.	٢٤٦-٢٥٧
ثالثا. تاريخ قضاء الكوت في الصحافة العراقية.	٢٥٧-٢٧٥
الخاتمة	٢٧٦-٢٧٩
الملاحق	٢٨١-٣٠٦
قائمة المصادر	٣٠٨-٣٥٠
الخلاصة بالعربي	٣٥١- ٣٥٢
Abstract	**A-C**

((المقدمة))

برز تاريخ قضاء الكوت بوصفه أحد الموضوعات التي حظيت بحضور واضح في عدد كبير من المدونات التاريخية، لما له من أهمية جغرافية وإدارية، فضلاً عن ارتباطه بجملة أحداث وتحولات شهدها العراق خلال العهد العثماني المتأخر، ثم مرحلة الاحتلال البريطاني، وصولاً إلى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨. فجاء اختيار موضوع **(قضاء الكوت حتى العام ١٩٥٨ في المدونات التاريخية. دراسة في تاريخ التاريخ)**، انطلاقًا من جملة اعتبارات علمية، في مقدمتها أن منهجية تاريخ التاريخ تُعد من الاتجاهات البحثية التي لم تحظَ بقدرٍ كافٍ من العناية في الدراسات التاريخية المحلية، على الرغم من أهميتها في تحليل النتاج التاريخي وتقويمه. إذ تسهم هذه المنهجية في الكشف عن طبيعة الكتابات التاريخية، ومناهج مؤلفيها، والظروف الفكرية والسياسية التي أثّرت في تدوينها، الأمر الذي يساعد على فهم أعمق لطبيعة المادة التاريخية ومصادرها. من هنا برزت الحاجة إلى توظيف هذا المنهج في دراسة تاريخ قضاء الكوت، بما يفتح المجال أمام الإفادة منه في موضوعات تاريخية أخرى، ويعزز حضور هذا الاتجاه في الدراسات الأكاديمية وتتجلى أهمية هذه الدراسة أيضًا في سعيها إلى حصر وجمع ما كُتب عن قضاء الكوت في المدونات التاريخية المختلفة حتى عام ١٩٥٨، سواء في الكتب أو الوثائق أو المذكرات أو الصحف والمجلات، وتحليل مضامينها وتقويمها. وبذلك يسهم البحث في تقديم صورة شاملة عن المادة التاريخية التي تناولت الكوت، ويجعل من الدراسة مرجعًا يمكن أن يؤدي وظيفة الدليل أو الفهرس العلمي للباحثين والمهتمين بتاريخ هذه المدينة، من خلال جمع تلك المدونات في إطار واحد يسهل الرجوع إليه والاستفادة منه في الدراسات اللاحقة وقد حُدِّد الإطار الزمني للدراسة لينتهي بعام ١٩٥٨، بوصفه سنة مفصلية في تاريخ العراق؛ إذ شهدت قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أنهت الحكم الملكي وافتتحت مرحلة سياسية جديدة في تاريخ الدولة العراقية، الأمر الذي جعل هذا التاريخ حدًّا زمنيًا مناسبًا لنهاية الدراسة.

وإذا كانت "**المدونات التاريخية**" تُعد وعاءً شاملاً يضم المصادر الأولية الخام والدراسات التحليلية؛ فتقتصر "**الدراسات التاريخية**" على كونها أعمالاً ثانوية تفسيرية لمؤرخين متخصصين، وبذلك تكون الدراسات جزءاً من المدونات وليس العكس. لذا وقع الاختيار على مصطلح "**المدونات**" كونه

يوفر إطاراً منهجياً دقيقاً لفرز النصوص الموثقة وعدم استبعاد أي نوع من الكتابات، مما يخدم طبيعة البحث في "**تاريخ التاريخ**" وتتبع تطور الخطاب التاريخي بدلاً من الاكتفاء بسرد الأحداث.

أما بداية الإطار الزمني فلم تُحدَّد بسنة بعينها، ويرجع ذلك إلى طبيعة موضوع البحث نفسه؛ إذ إن نشأة مدينة الكوت وتأسيسها ما تزال موضع خلاف بين عدد من الباحثين والدارسين، حيث تعددت الآراء بشأن تاريخ ظهورها وتكوّنها العمراني والإداري، وتباينت التقديرات الزمنية التي طرحتها المصادر والمدونات التاريخية حول بداياتها. لهذا آثرت الدراسة عدم التقيد بتاريخ محدد لبداية الإطار الزمني، والتركيز بدلاً من ذلك على تتبع ما ورد عن الكوت في المدونات التاريخية المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن طبيعة هذه الدراسة، قد تؤدي في بعض الأحيان إلى ورود موضوعات أو أحداث متشابهة في أكثر من موضع من فصول الرسالة أو مباحثها. ويعود ذلك إلى أن المدونات التاريخية التي تناولت قضاء الكوت كثيرًا ما عالجت الموضوعات نفسها، أو أشارت إلى الأحداث ذاتها، وإن اختلفت في طريقة عرضها أو زاوية تناولها أو طبيعة المعلومات التي قدمتها عنها. لذلك فقد يرد الحدث أو الموضوع الواحد في أكثر من مدونة تاريخية، الأمر الذي ينعكس بدوره في تكراره ضمن أكثر من فصل أو مبحث في هذه الدراسة، ولا يُعدّ هذا التكرار خللاً منهجيًا في البحث؛ بل هو نتيجة طبيعية لطبيعة المادة التاريخية التي تقوم الدراسة على عرضها، فمهمة الباحث في دراسات تاريخ التاريخ لا تقتصر على انتقاء المعلومات الجديدة فحسب، أو حذف ما قد يبدو مكررًا في المصادر؛ إنما تتمثل أساسًا في توثيق ما أوردته المدونات التاريخية المختلفة،والكشف عن طبيعة تناولها للموضوعات والأحداث هو امر موضح في التمهيد وموثق بالمصادر الأساسية ذات الصلة المباشرة بالموضوع. كذلك ان هذا التكرار يحمل دلالة علمية مهمة، إذ إن اتفاق أكثر من مصدر، على اختلاف نوعه أو زمن تأليفه على ذكر واقعة معينة أو وصف حدث محدد، يعزز من درجة الوثوق بالمعلومة التاريخية ويقوي احتمال صحتها. فالتقاطع بين الروايات الواردة في المصادر يتيح للقارئ إمكانية المقارنة بينها، ومن ثم الوصول إلى صورة أقرب إلى الحقيقة التاريخية.

ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى تكرار الموضوع في المدونات المختلفة بوصفه عنصرًا إيجابيًا في البحث التاريخي، لأنه يتيح فرصة أوسع للتحقق من الروايات والمقارنة فيما وتحليلها ضمن سياقها التاريخي. كما يكشف هذا التعدد في المدونات مدى حضور بعض الأحداث أو الموضوعات في الذاكرة التاريخية، وهو ما يسهم في بناء تصور أكثر وضوحًا عن حقيقة تلك الوقائع. وتبرز هنا أهمية منهج تاريخ التاريخ، الذي لا يكتفي بسرد الأحداث، بل يسعى إلى تتبع كيفية تدوينها في المصادر المختلفة وتحليل طبيعة تلك الكتابات، وهو ما يمنح الدراسة بعدًا نقديًا يسهم في الاقتراب من الحقيقة التاريخية على نحو أدق، وهذا النوع من الكتابات التاريخية يدفع القارئ إلى التفاعل معها ذهنيًا من خلال المقارنة بين ما تقدمه كل مدونة من روايات وتفسيرات. إذ يجد القارئ نفسه أمام نصوص متعددة تتناول الموضوع ذاته الأمر الذي يحفّزه على الموازنة بينها، والتفكير في أوجه الاتفاق والاختلاف، ومحاولة استنتاج الصورة الأقرب إلى الحقيقة التاريخية.

اتسمت المدونات التاريخية التي تناولت قضاء الكوت بالكثرة والتنوع، إذ ورد في طيف واسع من المصادر التي اختلفت في طبيعتها وأغراضها، فشملت الكتب التاريخية، والمذكرات الشخصية، والوثائق الرسمية، والتقارير الحكومية، فضلاً عن الصحف والمجلات المعاصرة للأحداث، وقد انعكس هذا التنوع في المدونات على تعدد الزوايا التي عولج من خلالها تاريخ الكوت، حيث تناولت بعض المصادر الجوانب السياسية أو العسكرية، في حين ركزت أخرى على الأوضاع الإدارية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كما أسهم هذا التنوع في المدونات في تعزيز القدرة على تحليل النصوص التاريخية وربطها ببعضها، الأمر الذي ساعد في استخلاص نتائج أكثر دقة حول طبيعة ما كُتب عن قضاء الكوت في المدونات التاريخية المختلفة. ومن ثم فإن كثرة هذه المدونات لم تكن مجرد وفرة في المصادر فحسب، بل شكلت عنصرًا مهمًا أسهم في إثراء الدراسة ومنحها قاعدة أوسع للمقارنة والتحليل والوصول إلى نتائج علمية أقرب إلى الدقة والموضوعية.

ومن الضروري الإشارة الى ان هذه الدراسة تولي عنايةً خاصة بالمدونات الأجنبية التي تناولت قضاء الكوت والتي تمثلت بالبحوث والدراسات والكتب والوثائق والصحف، وهو جهد لم يُنجَز بهذه الصورة الجامعة في الدراسات السابقة، وتنبع أهمية هذا التوجه من صعوبة الوصول إلى هذه المصادر

في الغالب، وما تتطلبه من ترجمة دقيقة وفهمٍ سياقي قبل توظيفها علميًا، الأمر الذي أتاح إدخال مادة تاريخية جديدة تسهم في إثراء البحث وتوسيع أفقه، وفي المقابل، فإن المدونات العربية — من دراساتٍ ومؤلفاتٍ ووثائق وصحف — تُعدّ متاحةً على نحوٍ أيسر، ومعروفةً في الوسط العلمي والمحلي، وقد حظيت بقدرٍ كبير من الاستخدام في الدراسات التي تناولت الكوت سابقًا. ومن ثمّ، فإن التركيز على المصادر الأجنبية في هذه الدراسة لا ينطوي على إغفالٍ أهمية المدونات العربية؛ بل يأتي في إطار السعي إلى إغناء المادة العلمية بما هو أقل تداولًا، وتقديم إضافات نوعية تُمكّن القارئ من الاطلاع على جوانب لم تُتناول بالقدر الكافي من قبل وبذلك، تسعى الدراسة إلى الجمع بين ما هو متاح ومألوف، وما هو أقل تداولًا وأصعب وصولًا، بما يعزز من قيمتها العلمية ويمنحها قدرةً أكبر على تقديم رؤية أكثر شمولًا وعمقًا في تناول تاريخ الكوت كما عكسته المدونات المختلفة.

اعتمدت هذه الدراسة، ولا سيما في الفصلين الأول والثاني، على طيف من الدراسات الأكاديمية والكتب التاريخية التي تناولت قضاء الكوت، مع التركيز بصورة أساسية على المصادر الرئيسة التي جاء موضوع الكوت فيها عنوانًا مباشرًا للدراسة أو البحث. ويعود هذا الاختيار إلى أن هذه المؤلفات اتخذت من الكوت محورًا رئيسًا لبحثها، الأمر الذي أتاح لها التعمق في دراسة مختلف جوانبها التاريخية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، بما يوفر مادة علمية أكثر تفصيلاً وشمولاً كما أن الدراسات والبحوث التي تناولت الكوت بشكل مباشر تُعدّ كثيرة ومتنوعة في موضوعاتها، إذ غطّت جوانب متعددة من تاريخ القضاء، الأمر الذي جعلها في حدّ ذاتها قاعدة علمية غنية يمكن الاعتماد عليها دون الحاجة الماسة إلى التوسع في المصادر الثانوية. ولذلك اكتسبت هذه المصادر أولوية واضحة في التوثيق والتأريخ داخل هذه الدراسة، نظرًا لما توفره من مادة علمية مركزة ومبنية على جهد بحثي متخصص.

ولا يعني هذا التوجه التقليل من أهمية المصادر الأخرى التي تناولت الكوت ضمن مباحث أو فصول محددة، إذ تبقى تلك الدراسات ذات قيمة علمية وأسهمت في إغناء المعرفة التاريخية حول الموضوع. غير أن طبيعة البحث الأكاديمي تُظهر أن العمل الذي يُفرد موضوعًا معينًا بدراسة مستقلة، ككتاب كامل أو رسالة جامعية، غالبًا ما يكون أكثر توسعًا ودقة، لما يتطلبه من جهد بحثي مركز،

واعتماد أوسع على المصادر، وتحليل أكثر عمقًا مقارنةً بالدراسات التي تتناول الموضوع ضمن إطار أوسع أو سياق عام.

ومن حيث التقسيم المنهجي للدراسة شملت على تمهيد الذي جاء ليرسم الإطار العام الذي تقوم عليه الدراسة، إذ تناول قضاء الكوت بوصفه كيانًا تاريخيًا وجغرافيًا، من خلال التعريف بموقعه وأهميته وتطوره التاريخي، لما يمثله ذلك من مدخل ضروري لفهم طبيعة المدونات التي تناولته عبر المراحل الزمنية المختلفة. كما تضمن التمهيد بيان مفهوم تاريخ التاريخ بوصفه المنهج الذي اعتمدته الدراسة في تحليل النتاج التاريخي وتقويمه، والكشف عن طبيعة الكتابات التي أرخت للكوت واتجاهاتها المختلفة.

كذلك عُني التمهيد بتوضيح مفهوم المدونة التاريخية وأنواعها ومكانتها في الدراسات التاريخية، بوصفها الوعاء الذي حفظ الروايات والأخبار والأحداث، والذي استندت إليه الدراسة في تتبع صورة الكوت في الكتابات التاريخية المختلفة. وبذلك شكّل التمهيد أرضيةً ضرورية لفهم الفصول اللاحقة وما تضمنته.

اما الفصل الأول يختص بدراسة النتاج الأكاديمي فقد خُصِّص لدراسة النتاج الاكاديمي، وقُسِّم إلى ثلاثة مباحث رئيسة: تناول المبحث الأول الرسائل والأطاريح الجامعية التي اتخذت الكوت موضوعًا لها و تناولتها ضمن إطار أكاديمي متخصص، لما تمثله من دراسات علمية رصينة قامت على أسس منهجية واضحة. أما المبحث الثاني فقد خُصِّص للبحوث العلمية العربية ولأجنبية (التركية والبريطانية) التي عالجت جوانب مختلفة من تاريخ الكوت، مستفيدًا مما توفره هذه الدراسات من رؤى ومعلومات قد لا تتوافر في الكتابات العربية. في حين تناول المبحث الثالث المقالات الأكاديمية المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، العربية والأجنبية، وما قدمته من معالجات وتحليلات متخصصة أسهمت في إثراء المعرفة التاريخية المتعلقة بالكوت.

أما الفصل الثاني، فيختص في دراسة تاريخ قضاء الكوت في الكتب والمخطوطات، العربية منها والأجنبية، إلى جانب الكتب المترجمة، نظرًا لما تمثله هذه المصادر من أهمية في توثيق المعلومات

التاريخية وتقديم روايات متعددة عن قضاء الكوت، سواء تلك التي كُتبت في حقب زمنية متقدمة أو التي صدرت لاحقًا اعتمادًا على مصادر مختلفة.

وانطلاقًا من التقارب المنهجي بين فصلي الصحف والوثائق، لا سيما من حيث كونهما مصدرين معاصرين للأحداث يسهمان في توثيق الوقائع ورصد تفاصيلها، فقد تم اعتماد الخطة نفسها في معالجة كلٍ منهما داخل هذه الدراسة. إذ إن ما توفره الصحف من مادة خبرية وتحليلية يعكس جوانب متعددة من الواقع السياسي والإداري والاجتماعي، يقارب في طبيعته ما تقدمه الوثائق من معلومات رسمية، الأمر الذي يتيح إخضاعهما لمنهج واحد في العرض والتحليل. وعليه من حيث تصنيف الموضوعات وربطها بسياقها التاريخي، إذ جرى تقسيم الفصل الثالث الى ثلاث مباحث وقد شمل المبحث الأول الوثائق العثمانية السالنامات والوثائق الأرشيفية التي تناولت الجوانب الإدارية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بقضاء الكوت. أما المبحث الثاني فقد تناول الوثائق البريطانية، متضمنًا وثائق حصار الكوت، ووثائق سدة الكوت، فضلًا عن التقارير الرسمية البريطانية ذات الطابع الاقتصادي والإداري التي تناولت القضاء ومحيطه. في حين خُصِّص المبحث الثالث للوثائق العراقية، التي شملت وثائق البلاط الملكي، ومحاضر مجلس النواب، والتقارير الوزارية المختلفة، لما توفره من معلومات مهمة عن إدارة الدولة العراقية ومواقفها تجاه القضايا المتعلقة بالكوت خلال العهد الملكي.

وضمن الفصل الرابع دراسة (تاريخ قضاء الكوت في المدونات الصحفية) في ثلاثة مباحث، يختص الأول بدراسة تاريخ قضاء الكوت في الصحافة العثمانية والتركية والمبحث الثاني لدراسة تاريخ قضاء الكوت في الصحافة البريطانية، اما المبحث الثالث فيختص بدراسة (تاريخ قضاء الكوت في الصحافة العراقية)، وذلك لتحقيق قدر من الاتساق المنهجي في الدراسة، وتسهيل المقارنة بين ما ورد في الوثائق وما نشرته الصحف، بما يسهم في تقديم صورة أكثر تكاملًا عن موضوع البحث ومن الجدير بالذكر أيضا ان الصحف تعد من حيث طبيعتها، جزءًا من المدونات الثقافية التي أرّخت للأحداث وسجلت ملامح الحياة العامة، وهو أمرٌ مدركين له في سياق هذه الدراسة غير أن الوفرة الملحوظة في المادة الصحفية التي تناولت قضاء الكوت، وما اتسمت به من تنوع وغزارة في تناول الموضوعات والأحداث، فرضت معالجتها ضمن فصل مستقل وقد جاء هذا التوجه أيضا بهدف إعطاء هذه المادة

حقها من الدراسة والتحليل فضلًا عن تسهيل الرجوع إليها من لدن الباحثين، من خلال تخصيص فصل واضح ومحدد يعنى بالصحف وما ورد فيها عن القضاء، بما يعزز من تنظيم المادة العلمية ويخدم أهداف الدراسة ومنهجها.

وانتهى البحث بخاتمة تضمنت ابرز الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة وما خلصت اليه الدراسة فضلا عن الحاقه بمجموعة من الملاحق التوضيحية التي أسهمت في استكمال المادة العلمية .

اتجهت هذه الدراسة إلى اعتماد المصادر التي خصصت أعمالها بصورة مباشرة لقضاء الكوت بوصفها الركيزة الأساسية في بناء مادتها العلمية، مع الإفادة من غيرها من المصادر المساندة عند الحاجة، بما ينسجم مع طبيعة البحث ويعزز من دقته وموضوعيته، وفيما يتعلق بالدراسات السابقة، تبيّن من خلال البحث أن الدراسات التي تناولت قضاء الكوت ضمن إطار قريب من موضوع هذه الرسالة ما تزال محدودة، إذ لم يُعثر إلا على دراسة أكاديمية واحدة يمكن عدّها ذات صلة مباشرة، وهي أطروحة بعنوان: "**حصار الكوت في البيانات العثمانية والبريطانية ١٩١٥ – ١٩١٦**" للباحث كريم خفيف المياحي، والتي انصبت على تناول حادثة الحصار من خلال ما ورد في البيانات الرسمية الصادرة عن الجانبين العثماني والبريطاني، وبهذا فهي قد تخصصت في الحصار فقط وقد أفاد البحث من هذه الأطروحة في تتبع المدونات العثمانية والبريطانية الخاصة بحصار الكوت، والتعرف إلى أبرز واتجاهاتها الفكرية، الأمر الذي أسهم في فهم أعمق لطبيعة الكتابة التاريخية المتعلقة بالحدث.

كما استفاد البحث من عدد من الرسائل الجامعية ذات الصلة بتاريخ الكوت إذ قدمت رسالة كريم عجيل فالح الموسوي " **الكوت في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩ – ١٩١٧** " معلومات مهمة عن الجوانب التاريخية للمنطقة خلال العهد العثماني إذ تناولت أوضاع القضاء الإدارية والاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الحقبة، معتمدةً على عدد كبير من السالنامات الإدارية العثمانية التي زودت الدراسة ببيانات وإحصاءات مهمة ولاسيما أنها قدمت معالجة تفصيلية للعهد العثماني بصورة لم تتوافر بالقدر نفسه في الدراسات الأخرى

وأسهمت دراستي "**الكوت دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية ١٩١٤ – ١٩٣٩**" للباحثة فاطمة عبد شرقي **و"الكوت دراسة في أوضاعها الادراية والسياسية والاقتصادية ١٩٣٩ – ١٩٥٨**" للباحث سجاد جميل موزان في إغناء الدراسة بمعطيات تتصل بتاريخ الكوت السياسي وتطور أوضاعها المختلفة إضافة الى الرسائل التي تمثلت بالجوانب النيابية وفرت مادة مهمة عن نواب الكوت وانجازاتهم للقضاء خلال العهد الملكي وهي كل من "**دور نواب الكوت في البرلمان العراقي ١٩٢٥ – ١٩٣٩**" للباحث سعيد عبد علي باصي المكصوصي" و الأخرى التي جائت مكملة لها بعنوان "**دور نواب الكوت في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٥٨**" للباحث سعد قاسم محسن باهض المالكي.

وقد شكلت هذه الرسائل رافداً علمياً مهماً للبحث، لما تضمنته من مادة وثائقية وصحفية وتحليلات أكاديمية أسهمت في فهم تاريخ الكوت وتطور الكتابة التاريخية عنها، فضلاً عن الإفادة من نتائجها ومناقشاتها في استكمال جوانب الدراسة المختلفة.

بالنسبة للكتب الثقافية فيعتبر راضي الطباطبائي ومخطوطته «**تاريخ الكوت**» من المصادر المحلية المهمة التي أفادت البحث في الأخبار والتفاصيل المتعلقة بالمدينة وتطورها العمراني والاجتماعي وبعض أحداثها السياسية والعشائرية. والاهم هو اعتمادها على روايات محلية ومخطوطات لم تعد متاحة اليوم، ومنها مخطوطة أحمد شهاب الراوي المفقودة. وقد أفاد البحث منها في استكمال المعلومات التي لم ترد في المصادر الرسمية.

ومؤلفات أخرى تم تتبع تاريخ الكوت من خلالها وتوسيع آفاق البحث، إذ جرى الإفادة من محتوياتها وما قدمته من مواد توثيقية وبصرية ذات أهمية، تمثلت في التقارير الرسمية، والمراسلات الإدارية، والمواد الصحفية المعاصرة للأحداث من ابرزها "**تاريخ الكوت السياسي** " للكاتب رائد السوداني بجزئين وعادل البكري "**تاريخ الكوت**" وكتب المحامي محمد علي الصوري "**الاقطاع في لواء الكوت**" و "**تاريخ الكوت وعشائرها ومناطقها**" وكتب عبد الحسين عبود الجوراني " **تاريخ مدينة الكوت "والتعليم في الكوت**".

ولا نغفل الإشارة الى مؤلفات اجنبية مهمة مثل **حصار الكوت** لرسل برادون **ومذكرات طاوزند في الكوت** واهميتها في ما تحويه من معطيات.

وقد تم التعامل مع هذه الدراسات والمؤلفات السابقة الذكر بشكل تفصيلي ، إذ جرى تفصيل مضامينها وتتبع أحداثها بصورة منهجية، بما يسمح بفهم تطور المعالجات التاريخية التي قدمتها حول الكوت.

من الجدير بالذكر ان الباحثة واجهت صعوبات تمثلت في تشتت المادة العلمية بين مدونات متنوعة خصوصا في مرحلة اعداد الخطة العلمية للرسالة، إذ إن كثرة المدونات التاريخية التي تناولت قضاء الكوت وتنوعها بين دراسات أكاديمية وكتب ووثائق وصحف جعلت عملية تصنيفها وتحديد مواضعها ضمن فصول ومباحث الدراسة أمرًا غير يسير في بادئ الأمر. وقد استدعى ذلك مراجعة متأنية للمادة العلمية وإعادة النظر في أكثر من تصور لتقسيمها بما ينسجم مع أهداف البحث ومنهجه.

إلا أن تقسيم المدونات بحسب طبيعتها ومضامينها إلى فصول مستقلة ومتخصصة أسهم في تجاوز هذه الصعوبة، وسهّل عملية البحث والكتابة والتحليل، كما أتاح عرض المادة العلمية بصورة أكثر تنظيمًا ووضوحًا، بما يساعد القارئ على تتبع المدونات المختلفة وفهم طبيعة إسهام كل منها في كتابة تاريخ قضاء الكوت.

ولا نغفل صعوبة الوصول إلى بعض المصادر الأجنبية وترجمتها والتحقق من دقتها، الأمر الذي استلزم جهدًا كبيرًا في الجمع والتوثيق بالإضافة للتواصل مع عدد من المؤسسات والمكتبات للحصول على بعض المصادر النادرة وغير المتاحة.

التمهيد

قضاء الكوت. الإطار الجغرافي والأسس المنهجية والمصدرية:

- أولا. قضاء الكوت بوصفه كيانا جغرافيا وتاريخيا.
- ثانيا. مفهوم تاريخ التاريخ.
- ثالثا. مفهوم المدونات التاريخية وتمييزها عن الدراسات التاريخية.

التمهيد

قضاء الكوت. الاطار الجغرافي والاسس المنهجية والمصدرية

يستلزم الخوض في غمار الدراسة رسم ملامح الإطار المكاني والتاريخي لـ قضاء الكوت بوصفه المسرح الجغرافي للأحداث. ولأن فهم هذا الحيز لا يكتمل إلا بامتلاك أدوات التحليل، يفرد هذا التمهيد مساحة لتأصيل مفهوم "تاريخ التاريخ "وضبط أبعاده المنهجية. وبناءً على ذلك، يتقصى الفصل طبيعة المدونات التاريخية ومستويات تمييزها عن الكتابات المتأخرة، ليشكل بمباحثه الثلاثة مدخلاً متكاملاً يربط بين جغرافية المكان وفلسفة المصدر.

أولا: قضاء الكوت بوصفه كيانا جغرافيا وتاريخيا

يقع قضاء الكوت على جانبي نهر دجلة إلى الجنوب من مدينة بغداد ويبعد عنها مسافة ١٨٠ كم[١]. ولموقعه أهمية كبيرة ساعدت على نشأته، لاسيما أن موقعه على الطريق التجاري الرابط بين بغداد والبصرة؛ جعل منه مركزًا تجاريًا مهمًا، وسوقًا يلبي حاجات الملاّحين والركاب للتزوّد بالأطعمة والبضائع. فأصبح ميناء نهريًا، ومنطقة لتصليح السفن النهرية وتزويدها بالوقود. كما أن موقع المدينة على عقدة المواصلات المائية التي تمثل الموضع الذي يتفرع منه نهر الغراف وجدول الدجيلة أكسبه أهمية اقتصادية، من خلال السيطرة على حركة السفن التي تحمل البضائع إلى المدن والقرى المحاذية لسواحلهما[٢]. كما ارتبط بمركز قضاء الكوت ثلاث نواحٍ هي: أم حلانة، النعمانية، العدل، اذ تقع أم حلانة على ضفة دجلة اليمنى في موضع يبعد عن جنوبي الكوت حوالي أربعة كيلو متر. أما النعمانية فتقع في الشمال الغربي من مدينة الكوت، وتبعد عنها مسافة ٤٥ كم[٣]، وكانت تسمى "البغيلة"[٤]، ثم عرفت بالنعمانية أواخر العام ١٩٦٢ نسبة إلى بلدة النعمانية القديمة التي شيدها النعمان الثالث بن

(١) عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا، ط٣، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٥٨، ص ١٩٨.

(٢) جبر عطية جودة، الوظيفة السكنية لمدينة الكوت دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٣.

(٣) عبد الرزاق الحسني، لواء الكوت، مجلة لغة العرب، بغداد، كانون الثاني، ١٩٣٠، ج١، ص ٤٣.

(٤) تصغير (بغلة) من أسماء السفن الكبيرة التي كانت تشحن بالحمولة وتقف عند القرية المسماة بغيلة الواقعة على الضفة اليمنى من نهر دجلة في موضع يبعد عن شمال الكوت ٤٥ كم. (عبد الرزاق الحسني، لواء الكوت، ص ٤٤).

المنذر[٥]. فيما تقع ناحية الدجيلة جنوبي الكوت، بمسافة ٢٠ كم، وكانت عبارة عن قرية صغيرة أخذت تنمو وتتوسع بمرور الزمن، ونظرًا لتوسعها تحولت إلى ناحية في العام ١٩٥٢، ومما زاد في أهميتها مشروع الدجيلة الذي عُدّ من أهم المشاريع الاروائية في العراق. ثم دُعيت في وقت لاحق بـ"ناحية واسط" نسبة إلى مدينة واسط القديمة التي بناها الحجاج بن يوسف الثقفي عام ٨٣ هـ/ ٧٠٢ م[٦].

وبصدور قانون الولايات العثماني في عام ١٨٦٤[٧]، نُظم اشتراك الأهالي في إدارة أمور البلاد بالتعاون مع السلطات العثمانية الحاكمة، والهيئات الإدارية المختلفة، وقد حقق القانون قدر محدود من اللامركزية الإدارية، مع الحفاظ على جوهر الإدارة العثمانية التي استندت على المركزية الإدارية، عن طريق ربط الإدارات الفرعية في الولاية بمقر الوالي، وربط الولايات العثمانية كلها بالحكومة المركزية في اسطنبول. بيد أن عملية إشراك الأهالي لاسيما الوجهاء منهم، في بعض الأمور الإدارية كالمحافظة على النظام وتطبيق القانون، وجمع الضرائب؛ كانت محاولة من لدن الحكومة العثمانية لتعزيز نفوذ سلطتها المحلية. الا ان قانون الولايات العثماني لم يطبق في العراق إلا في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) الذي دشن عهده بتحديث الجهاز الإداري في العراق. فعلى أساس القانون قسم مدحت باشا العراق إلى ولايتين هما بغداد والموصل، كما قسم الوحدات الإدارية الكبيرة (الولايات) إلى وحدات أصغر (ألوية) وهذه بدورها قسمت إلى أقضية، والأقضية إلى نواح وقرى، وعُين على رأس كل وحدة إدارية موظفاً إدارياً[٨].

وقد جرت خلال المدة (١٨٧٥-١٨٨٤)، بعض التغييرات في التقسيم الإداري للعراق، ففي العام ١٨٧٥ ظهرت ولاية البصرة، ليتشكل العراق من ثلاث ولايات، ولم يستمر ذلك التقسيم طويلاً، إذ سرعان ما أصبح العراق في العام نفسه ولاية واحدة هي ولاية بغداد. وفي العام ١٨٨٤ عادت التقسيمات

(٥) فاطمة عبد شرقي العتابي، الكوت. دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية ١٩١٤ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٩، ص ١٩.

(٦) سجاد جميل موزان، الكوت. دراسة في أوضاعها الإدارية والسياسية والاقتصادية ١٩٣٩ – ١٩٥٨ رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٦، ص ٨.

(٧) يُعد قانون الولايات العثماني من أهم القوانين التي صدرت لتنظيم الإدارة في الولايات العثمانية، ولتعزيز الإدارة المركزية فيها، ولوضع حد للإدارة الإقطاعية القديمة الباقية من عهود الزعامة والتيمار، كما عُد قانون الولايات محاولة عملية لإصلاح الولايات العثمانية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يراجع للمزيد من التفاصيل حول القانون: عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٥٦-٣٦٧.

(٨) نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤، ص ٧٩.

السابقة فصار ثلاث ولايات، بعد إعادة تشكيل ولاية الموصل في عام ١٨٧٨، وولاية البصرة في عام ١٨٨٤، وقد استمر ذلك التقسيم الإداري حتى نهاية الحكم العثماني في العراق[٩].

وعلى أساس النظام الإداري الذي طبقه مدحت باشا في العراق، صارت الكوت، والعزيزية، أقضية من الدرجة الثانية تابعة لولاية بغداد، وألحق بقضاء الكوت ناحية واحدة هي ناحية بدرة. وفي عام ١٨٧٩ كانت نواحي غريبة، وزرباطية، وبدرة، وجصان، مرتبطة إداريا بقضاء الكوت، على حين بقيت العزيزية، قضاءً تابعاً لولاية بغداد، تتبعه ناحية واحدة هي ناحية (سلمان باك) أو (المهدية)، أما قضاء (الجزيرة) فتتبعه ناحية البغيلة (النعمانية)، وكانت مدينة الصويرة مركزاً لقضاء الجزيرة التابع إلى ولاية بغداد [١٠].

ارتبط بقضاء الكوت في عام ١٨٨٤ ناحيتان فقط هما بدرة، وغريبة، وفي العام نفسه الحق قضاء الكوت بولاية البصرة، ليعود لاحقا قضاءً تابعاً لولاية بغداد، وفي عام ١٨٩٥ فصلت ناحيتي بدرة وغريبة عن قضاء الكوت، ورفعت الدرجة الإدارية لناحية بدرة الى قضاء من الدرجة الثالثة، وألحقت به ناحية غريبة، وارتبط القضاء إدارياً بلواء بغداد، واعتباراً من العام ١٨٩٥ لم يرتبط بقضاء الكوت أية ناحية حتى الحرب العالمية الأولى [١١].

وبعد انتهاء العهد العثماني في العراق بفعل أحداث الحرب العالمية الأولى، شهدت مدينة الكوت واحدة من أعنف المعارك وأكثرها دموية في تلك الحرب، هي معركة وحصار الكوت[١٢] الذي بدأ في كانون الأول ١٩١٥ وانتهى في نيسان ١٩١٦ باستسلام القوات البريطانية أمام الجيش العثماني وحلفائه من العشائر العربية. فترك هذا الحدث أثرًا عميقًا في ذاكرة أهالي المدينة، حيث ارتبطت الكوت بسمعة كونها مقبرة الجنود البريطانيين. لكن مع تغير مجريات الحرب وانسحاب العثمانيين من العراق إثر الهزائم المتتالية أمام القوات البريطانية، عادت الكوت لتصبح هدفًا استراتيجيًا مهمًا للاحتلال البريطاني

(٩) عبد العزيز سلمان نوار، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(١٠) زينب نعيم سعدون، أوضاع لواء الكوت الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٣٢– ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، ٢٠٢٥، ص٩–٣٥.

(١١) عادل البكري، تاريخ الكوت، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧، ص ٩٤.

(١٢) رسل برادون، حصار الكوت في الحرب بين الإنكليز والأتراك في العراق ١٩١٤ – ١٩١٨، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، مطبعة الشرق، ١٩٨٥؛ مذكرات الفريق طاوزند، ترجمة: حامد احمد الورد، ط٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٦؛ شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤ – ١٩١٨، ط٨، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧، ص٩١ – ١١٠؛ محمد امين العمري، تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى ١٩١٤ – ١٩١٨، بغداد، المطبعة العربية، ١٩٣٥.

الذي سعى للسيطرة على مجرى نهر دجلة وضمان خطوط الإمداد نحو بغداد[١٣] فدخل البريطانيون الكوت مجددا عام ١٩١٧ بقيادة الجنرال فريدريك ستانلي مود بعد انتصارهم في "معركة الكوت الثانية"، وكانت المدينة حينها قد عانت من الدمار الشديد ونقص السكان بسبب الحصار الطويل والمعارك، فبدأت قوات الاحتلال البريطاني بإعادة تنظيم الإدارة المحلية، فتم ربط الكوت إداريًا بالبصرة، ثم أُلحقت ببغداد ضمن إعادة تقسيم المناطق. كما ركزت الإدارة البريطانية على إعادة تأهيل الميناء النهري لتأمين النقل العسكري والتجاري، وإصلاح بعض البنى التحتية التي تهدمت خلال الحرب. كما أقامت الحاميات العسكرية في مواقع استراتيجية، وأعادت بناء المخازن والمستودعات، مما حول المدينة إلى نقطة تموين رئيسة للجيش البريطاني وسط العراق [١٤].

لم يكن موقف سكان الكوت من الاحتلال البريطاني موحدًا، فقد انقسم بين من رأى في البريطانيين قوة أجنبية غازية يجب مقاومتها، وبين من حاول التعايش معهم لأسباب اقتصادية أو أمنية. وكان للعشائر المحيطة بالكوت دور بارز في تشكيل هذا الموقف، إذ عُرفت بعض القبائل بمناهضتها الصريحة للاحتلال، لاسيما في السنوات التي سبقت ثورة ١٩٢٠، بينما فضلت أخرى الدخول في تفاهمات مع الإدارة البريطانية مقابل امتيازات مادية أو حماية مصالحها الزراعية والتجارية. وعلى الرغم من سياسة البريطانيين التي حاولت استمالة الزعامات العشائرية بالهبات والمناصب، فإن الروح الوطنية كانت تتنامى بين الأهالي، مدفوعة بتجاربهم المريرة مع الاحتلال خلال الحصار[١٥].

ومع تصاعد المد الوطني في العراق بعد الحرب العالمية الأولى، لاسيما عقب اندلاع ثورة ١٩٢٠ في الفرات الأوسط، تأثرت الكوت بالأحداث الوطنية وبرزت فيها مظاهر المقاومة، سواء عبر المظاهرات أو انخراط بعض أبنائها في القتال ضد البريطانيين في مناطق مجاورة. وقد تعاملت القوات البريطانية مع أي نشاط مناهض بحزم، فأقامت مراكز مراقبة، وفرضت القيود على التنقل بين الكوت والمناطق الأخرى، وأحيانًا لجأت إلى حملات ضد العشائر المناوئة، ومع ذلك، استمر الشعور المعادي للاحتلال في التنامي[١٦]. عليه يمكن القول إن الكوت خلال عهد الاحتلال البريطاني كانت مدينة

(١٣) مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥، ص ٢٤ – ٢٥.

(١٤) بان راوي شلتاغ، الواقع الإداري لمدينة الكوت من العهد العثماني الأخير حتى بداية الحكم الوطني ١٨٦٩ – ١٩٢١، مجلة جامعة القادسية/ كلية التربية، العدد ١، المجلد ١٢،٢٠٠٩، ص ٦-٧.

(١٥) حسن صادق إبراهيم الشمسي، معركة كوت العمارة ودور العشائر العراقية ١٩١٥- ١٩١٦، الكويت، مركز طروس للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ٦٧ -٨٠.

(١٦) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٣٥، ص ٧-٩.

تحمل جراح الحصار والمعارك، وتعيش مرحلة إعادة إعمار تحت إدارة أجنبية لم تكن موضع ترحيب شعبي واسع، على الرغم من محاولات التودد والاستمالة. وكان موقعها الجغرافي على نهر دجلة، وكونها بوابة بغداد وجنوبي العراق، سببًا في جعلها نقطة استراتيجية حساسة في السياسة العسكرية البريطانية.

ومع بزوغ فجر العراق الجديد بعد الحرب العالمية الأولى وإعلان المملكة العراقية في عام ١٩٢١، شكّل عهد الملك فيصل الأول مرحلة تأسيسية حيوية في الكوت، تمثّل ذلك في ثلاث زيارات رسمية للملك فيصل الأول إلى الكوت، حيث استُقبل في أجواء احتفالية حاشدة، احتشد فيها شيوخ العشائر ورجالات المدينة في استقباله، وذلك في الاثنين ١٠ نيسان ١٩٢٢، الاثنين ١٨ حزيران ١٩٢٣، و كانون الثاني ١٩٢٩[١٧]، وقد مرت الكوت على خطى العراق ككل، حين انعقد أول مجلس نيابي عراقي عام ١٩٢٥، وتولى عن لواء الكوت نواب بارزون مثل السيد أحمد حالت والشيخ محمد الحبيب من عشيرة ربيعة وغيرها[١٨]. كما شهدت الكوت انشاء السدة المعروفة بـ "سد الكوت" في ثلاثينيات القرن العشرين والتي أنجزت عام ١٩٣٩ وافتتحها الملك غازي (١٩١٢-١٩٣٩) شخصيا في ٢٨ آذار ١٩٣٣ أي قبل مقتله في ليلة ٤/٣ نيسان ١٩٣٩ بأيام قليلة، فمثّل افتتاحها طفرة في الريّ والزراعة، وحوّلت مناطق مهمة في جنوبي العراق إلى أحد أكبر المنافذ الزراعية لإنتاج الحبوب مثل القمح والشعير، بفضل الريّ الذي وفّره السد لقنوات الغراف والدجيلة[١٩].

ومع تسارع وتيرة التنمية والتحول الاقتصادي؛ بقيت الكوت موطناً لعائلات راسخة ونفوذ عشائري واضح. فتشكّلت نواة الأحياء الجديدة في خمسينيات القرن العشرين، مثل قرية "الحسينية" (ناحية الأحـرار فيما بعد)، حيث تم بناء قصر أمير ربيعة، الذي كان قبلة للزوار الرسميين ومنهم الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله [٢٠]. إذ عاش لواء الكوت في خمسينات القرن العشرين حالة من التوتر السياسي والاجتماعي العميق نتيجة تراكم السياسات الاقتصادية الجائرة التي عززت النظام الإقطاعي، وسمحت للإقطاعيين بالسيطرة على موارد الأرض والسلطة، مما انعكس سلباً على حياة الفلاحين وبقية فئات المجتمع. فكانت حالة الاحتقان هذه تسير جنباً إلى جنب مع صعود الوعي السياسي وتنامي

(١٧) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الأول، ص٧٧؛ السيد راضي الطباطبائي، تاريخ الكوت (مخطوط)، ص١٠٦.

(١٨) عبد الحسين عبود بشيت الجوراني، تاريخ مدينة الكوت من عام ١٧٠٢-١٩٧٩، ط٢، الكوت، مكتبة جامعة واسط، ٢٠١٨، ص ١٢٤.

(١٩) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ١٢٨ – ١٣٢.

(٢٠) محمد نوري كاظم، ملكية الأرض في العراق، بغداد، مطبعة التمدن، ١٩٥٨، ص١٤-١٦.

الأصوات المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية، وهو ما جعل اللواء جزءاً من الحراك الوطني العام الذي عم العراق في تلك المرحلة[٢١].

وقد بدأت إرهاصات الحراك الثوري في الكوت بصورة ملحوظة بعد حادثة مذبحة السجناء السياسيين في بغداد في آب عام ١٩٥٣[٢٢]، حين قُتل وأصيب عشرات السجناء بوحشية، الأمر الذي أثار مخاوف نزلاء سجن الكوت من أن يلقوا المصير نفسه، فقاموا بإضراب رمزي واحتجاج رسمي مطالبين متصرف اللواء بمعالجة أوضاعهم ومحاسبة المسؤولين المقصرين والذين ما فتئوا يهددون بتكرار مذبحة سجن بغداد ان لم يذعن النزلاء والتعهد بعدم تكرار المذبحة. تعاملت إدارة السجن مع الاحتجاج بوصفه تحدياً لسلطتها، وبدأت إجراءات عقابية ضد السجناء السياسيين، تراوحت بين التشديد في المعاملة ونشر الشائعات في المدينة لتصوير السجناء متمردين على الحكومة، ولم يكن الهدف من هذه الشائعات إلا تهيئة الرأي العام في الكوت لتقبل أي إجراء قمعي ضدهم، لكن أهالي السجناء كشفوا زيف تلك الروايات[٢٣].

فتصاعدت الأزمة حين قررت إدارة السجن ترحيل ١١٨ سجيناً إلى سجن نقرة السلمان، بعد اتهامهم باختطاف أربعة سجناء آخرين وتعذيبهم، وهي تهمة وصفها السجناء بالملفقة لانتزاع مبرر قانوني لنقلهم وتجريدهم من حقوقهم. لكن السجناء رفضوا الأوامر، ورافق ذلك تعذيب جسدي ونفسي ممنهج. ومع اشتداد الحصار وتعالي أصوات الاستغاثة، بدأت مخاوف السلطات من تدخل أهالي الكوت، الذين يسمعون صراخ النزلاء، لإنقاذ السجناء، فبادرت السلطات في ١٤ آب ١٩٥٣ إلى إطلاق النار على النزلاء من أبراج المراقبة، مما أسفر عن مقتل ثمانية سجناء وإصابة أكثر من ١٣٠ آخرين. وبررت الحكومة ما جرى بأن السجناء هم من استفز الحراس، لكن الحادثة ظلت محفورة في ذاكرة أهالي الكوت بوصفها واحدة من أبشع صور القمع السياسي، وكانت الشرارة التي أججت المشاعر الثورية ضد النظام[٢٤].

وازداد الوضع سوءاً بعد توقيع حلف بغداد سنة ١٩٥٥، إذ منحت الحكومة الإقطاعيين مزيداً من الحماية، ما شجعهم على التمادي في استغلال الفلاحين، فتجاهل كبار الملاّك تنفيذ مرسوم "قسمة

(٢١) محمد علي الصوري، الاقطاع في لواء الكوت، مطبعة اسعد، ١٩٥٨، ص ٢١١.

(٢٢) رائد السوداني، تاريخ الكوت السياسي، بغداد، دار الضفاف، ٢٠١٤، ج ١، ص ١٩٥.

(٢٣) عهد محمد عبد علي العامري، السجون والمعتقلات العراقية دراسة في أحوال السجناء والمعتقلين السياسيين ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية، ٢٠١٥، ص ٢٢٣.

(٢٤) رائد السوداني، المصدر السابق، ص ١٩٩– ٢٠٠.

الحاصلات لسنة ١٩٥٤"، وازدادت معدلات الفقر والتهميش في الريف، ومع تراكم هذه الأوضاع؛ أصبح المجتمع العراقي عامة، وأهالي الكوت خاصة، في حالة غليان سياسي واجتماعي، مستعدين لتأييد أية حركة تَعِد بإسقاط النظام الملكي وتغيير الواقع المأساوي[٢٥]. فجاءت الفرصة في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨ حين أذاعت بغداد بيان الضباط الأحرار معلنة سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية العراقية[٢٦]، فكان الحدث أشبه بانفجار للفرح الشعبي الذي طال انتظاره، إذ خرجت الجماهير في الكوت كما بقية مدن العراق مسيرات مؤيدة تهتف للثورة وتعلن استعدادها للدفاع عنها. ولم يكن في الكوت بث تلفزيوني آنذاك، فالتف الناس حول أجهزة المذياع يتابعون البيانات والقرارات الصادرة عن قيادة الثورة، ويتلهفون لشراء الصحف لمعرفة آخر المستجدات. وقد تجسد التأييد الشعبي للثورة حين زار العقيد عبد السلام عارف، نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء، القضاء ضمن جولاته الميدانية، فاستقبله الأهالي بحفاوة بالغة، وحملوه على الأكتاف في مشهد عكس حجم الأمل الذي وضعه الناس في العهد الجديد لإنهاء عقود من القمع والاستغلال[٢٧].

يمكن القول إن هذه المسيرة من الأحداث، منذ الاحتلال العثماني والبريطاني مرورا بحصار الكوت وتأسيس سدة الكوت ومذبحة سجن الكوت سنة ١٩٥٣، أدت إلى تصاعد الاحتقان منتصف الخمسينات، كانت حلقات متصلة شكلت المزاج الشعبي في لواء الكوت، وأعدته نفسياً وسياسياً لتأييد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بوصفه فرصة تاريخية للخلاص من الإقطاع ومصالح كبار الملاك.

ثانيا: مفهوم تاريخ التاريخ

يعد تأريخ التأريخ، الحقل المعرفي الذي يدرس الكتابات التاريخية نفسها بوصفها موضوعًا للبحث، من حيث مناهجها، وأساليبها، وخلفيات مؤلفيها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاتجاهات والمدارس التي انتموا إليها، فضلًا عن تحليل طرائق اختيارهم للموضوعات وصياغتهم للروايات التاريخية، وهو بذلك لا ينصب على دراسة الأحداث الماضية ذاتها، بل على دراسة كيفية كتابة التاريخ

(٢٥) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ٨٤ – ٨٦.

(٢٦) يراجع لمزيد من التفاصيل: صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨في العراق، ط٢، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٤، ص ٢٠٣–٢٠٤ ,؛ جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز اسرارها واحداثها ورجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، (مذكرات العميد جاسم كاظم)، بغداد، دار المعرفة، د ت، ١٢١ – ١٢٥ , ؛ جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨، ط٢، بغداد، دار عدنان للنشر، ٢٠١٥، ص ٢٦١.

(٢٧) صابرين إبراهيم عبد علي الغرباوي، التطورات الإدارية والسياسية والاقتصادية في الكوت ١٩٥٨ – ١٩٧٩، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠٢٥، ص ١١٥ – ١١٨.

عبر العصور، والكشف عن تطور الخطاب التاريخي ومناهجه النقدية[٢٨]. فتاريخ التاريخ اذن هو مجال نقدي يربط بين التاريخ كمحتوى، والتأريخ كعملية إنتاج معرفي، هدفه فهم كيفية صياغة المؤرخين أحداث الماضي، وكيفية تأثير العوامل الثقافية والسياسية على صياغة الرواية التاريخية. ومن هذا المنطلق؛ فإن دراسة المدونات التاريخية ضمن إطار "تاريخ التاريخ" تكشف عن طبيعة الوعي التاريخي السائد في حقبة معينة، وتُبرز تحولات المنهج بين المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة في الكتابة التاريخية.

ظهرت الخطوة الأولى نحو مناقشة الكتابة التاريخية في عهدها الأول في كتاب بوليبيوس[٢٩]، عندما استعرض مناهج الكتابة السابقة على عصره ونقدها، والتي كتبها الأقدمون عن التاريخ الروماني واليوناني، وكانت الغالبية العظمى من الكتابات التاريخية الإغريقية والرومانية عبارة عن تاريخ معاصر، ومن ثم لم يكن هناك سوى قليل جدا من الكتاب ممن شغلوا أنفسهم بالكتابة عن العصور السابقة على عصرهم. وبالتالي فإنه لا يمكن مناقشة أعمال المؤرخين الأوائل ونقدها بطريقة منظمة. ثم ظهر بعد ذلك من المؤرخين المسيحيين ابتداء من بوليوس افريكانوس حتى جيروم من تناولوا أعمال المؤرخين الوثنيين واليهود. كذلك دأب مؤرخو المدونات التاريخية والحوليات في خلال العصر الوسيط على دراسة الأعمال التاريخية على الأقل بهدف الإفادة منها في كتابة مخطوطاتهم، وفي عصر حركة الإصلاح الديني والحركة المضادة لها ظهرت أبحاث على أعلى مستوى من التنظيم حول الكتابة التاريخية عن المؤرخين القدامى[٣٠].

فبالنسبة للعصر القديم فيعتبر كتاب جيمس شوتويل[٣١] المعنون: مقدمة تأريخ التأريخ مفصل

---

(٢٨) وجيه كوثراني، تأريخ التأريخ (اتجاهات – مدارس – مناهج)، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص ٢٩٩.

(٢٩) بُولِيبِيُوس: مؤرخ وسياسي يوناني، ولد حوالي عام ٢٠٠ ق.م. بمدينة ميغالوبولي بأركاديا (اليونان) وتوفي بها عام ١٢٠ ق.م. ويعدّ أكبر مؤرخي اليونان في عصره، فهو صاحب كتاب التاريخ العامّ للجمهورية الرومانية، يذكر فيه تاريخ روما منذ غزو الغاليين (القرن الرابع ق.م.) إلى غزو قرطاج وكورنث ونومنسيا، وهو يعدّ مرجعًا نفيسًا لدراسة تاريخ الحروب البونيقية. واصل النظرية اناسيكلوسيس (أو الدوارانية) يرجع إلى بوليبيوس، وقد استخدمها وطوّرها أفلاطون وبعده ارسطوطاليس.
https://www.britannica.com/biography/Polybius/Sources-of-information

(٣٠) هاري المر بارنز، تاريخ الكتابة التأريخية، ترجمة: محمد عبد الرحمن، و مراجعة: سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ج٢، ص ٢٥٢.

(٣١) جيمس شوتويل: مؤرخ امريكي متخصص في تأريخ العلاقات الدولية، ولد عام ١٨٧٤، أبرز نشاطاته المشاركة في تأسيس عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وعمله أستاذا للتأريخ في جامعة كولومبيا منذ العام ١٩٠٠، واستمر في التدريس حتى١٩٤٢، وشغل خلال العام ١٩٤٩ منصب رئيس اللجنة الامريكية للتعاون الفكري، وكان من المرشحين لجائزة نوبل للسلام في عام ١٩٥٢. له اثر كبير

للكتابة التاريخية منذ المجتمع البدائي حتى عصر المؤرخين المسيحيين. اذ يبدأ المؤلف من الجذور الأولى لفكرة التوثيق التاريخي، متوقفًا عند النقوش الحجرية مثل "**حجر باليرمو**" الذي حفظ سجلًا لأحداث مصر القديمة، كرمز لمحاولات الإنسان المبكرة لتدوين الماضي. ثم خصص الفصل الأول لتعريف التاريخ وحدود مجاله، مميزًا بين "**الماضي بوصفه وقائع**" و"**الماضي بوصفه كتابة وتأويل**"، وهو تمييز أساس في نظرته. بعد ذلك، ينتقل إلى التاريخ اليهودي، محللًا كيفية ارتباط رواية الماضي في التراث العبري بالنصوص الدينية، وكيفية تشكيل هذه الروايات كمزيج من الإيمان والتوثيق الزمني. ثم توجه إلى الحضارة اليونانية، فأبرز ظهور أولى المحاولات النقدية لكتابة التاريخ، مع هيرودوت وثوقيديدس، اللذين مثّلا انتقال التاريخ من الرواية الأسطورية إلى البحث العقلاني في أسباب الأحداث. أما في القسم المخصص للرومان، فيوضح كيف أخذ الرومان الأساليب اليونانية ودمجوها في إطار يخدم الدولة والقانون والإدارة، فالتاريخ عندهم جزءًا من ثقافة الإمبراطورية وأداة لتعزيز شرعيتها. وفي القسم الخامس، ناقش أثر المسيحية في إعادة توجيه كتابة التاريخ، اذ أصبحت الأحداث العالمية تُقرأ في ضوء الخطة الإلهية والخلاص الروحي. ليختم شوتويل كتابه بخاتمة عن العصرين الوسيط والحديث، موضحًا كيف تطور التاريخ إلى علم مستقل، مع تراكم المصادر والمناهج النقدية، حتى صار في القرنين التاسع عشر والعشرين مجالًا أكاديميًا واضح المعالم، يجمع بين البحث الوثائقي والتحليل الفلسفي، فالكتاب مكتوب بأسلوب أكاديمي جاد، لكنه يحمل روح السرد التحليلي، يمزج بين عرض المعلومات التاريخية ومناقشة فلسفة التاريخ، ما يجعله مرجعًا مهمًا للباحثين في "تاريخ التاريخ"[٣٢].

أما بالنسبة للعصر الحديث بأكمله، فيعتبر كتاب (نظرية وتاريخ التاريخ) **Theory *and* History of Historiography** الصادر باللغة الإنكليزية في لندن سنة ١٩٢١، من الكتب التي تناولت طبيعة المعرفة التاريخية وتطور الكتابة التاريخية، مبيناً أن التاريخ الحقيقي لا يقتصر على جمع الأخبار والوثائق، بل يقوم على تفسيرها وإعطائها معنى. كما ناقش العلاقة بين التاريخ والفلسفة، وانتقد الاتجاهات الوضعية التي كانت تنظر إلى التاريخ بوصفه مجرد تراكم للحقائق دون تأويل أو رؤية فكرية. ولذلك يعد هذا الكتاب من المؤلفات الأساسية التي تركت أثراً كبيراً في الدراسات التاريخية

في تطور الفكر التأريخي من خلال عمله محررا "لموسوعة بريطانيا الحادي عشرة"، فأسهم بكتابة ٢٥٠ مقالا تاريخيا حتى وفاته سنة ١٩٦٥ يراجع للمزيد حول حياته ومؤلفاته:

"Columbia Magazine "James T. Shotwell. A Life Devoted to Organizing Peace , Columbia Magazine , 2004 ,5.

(32) Games Thomson Shotwell, "An Introduction to the History of History" , New York, 1922.

الحديثة وفي مناهج المؤرخين اللاحقين(٣٣) .

وكتاب للعالم السويسري الراحل إدوارد فيشر (Edward Fueter) بعنوان "تاريخ الكتابة التاريخية الحديثة" أو: (The History of Historical Writing) الذي يقدم نبذة ممتازة عن الكتابة التاريخية في عصري النهضة والإصلاح الديني(٣٤).

بالإضافة لكتاب [35] Historiography: Ancient, Medieval, and Modern الذي يعد من أشهر وأوضح الكتب المتخصصة صراحةً في تاريخ التاريخ (Historiography). يعالج تطوّر الكتابة التاريخية عبر ثلاث مراحل كبرى: العصور القديمة، والعصور الوسطى، والعصر الحديث، مع تحليل الخلفيات الفكرية والدينية والسياسية التي شكّلت كل مرحلة. لا يكتفي المؤلف بسرد أسماء المؤرخين أو مؤلفاتهم، بل يركّز على المنهج، والرؤية التاريخية، ومفهوم الحقيقة التاريخية في كل عصر. كما يناقش نشوء المدارس التاريخية الحديثة، وتحوّل التاريخ إلى علم أكاديمي قائم على الوثيقة والنقد، ويبيّن الفروق بين التأريخ الكلاسيكي، والكنسي، والقومي، والحديث. لذلك يُعد هذا الكتاب مرجعًا مركزيًا لأي دراسة تتناول المدونات التاريخية وتحليلها من زاوية تاريخ التاريخ [36].

ويعتبر كتاب "ما بعد التاريخ الخيال التاريخي في اوربا القرن التاسع عشر"(٣٧) من أكثر الأعمال تأثيرًا وإثارةً للجدل في حقل (Historiography) والنظرية التاريخية الحديثة. ينطلق هايدن وايت من فكرة أساسية مفادها أن الكتابة التاريخية لا تقوم على الوقائع وحدها، بل تعتمد بدرجة كبيرة على الخيال التاريخي والبنية السردية التي يصوغ بها المؤرخ روايته للماضي. ويرى أن المؤرخ، حتى وهو يلتزم

(33) B enedetto Croce , Theory and History of Historiography , London , 1921 , p 5- 18

(٣٤) مؤرخ ومؤلف مهم ركز في كتابه: على دراسة تطور الكتابة التاريخية في العصر الحديث، ويُعد فيوتر من أهم المؤرخين الذين تناولوا دراسة تاريخ الفكر التاريخي، وكتابه هذا يعتبر مرجعاً أساسياً في هذا المجال. يغطي الكتاب فترة واسعة من التطورات في الكتابة التاريخية، بدءاً من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين، مع التركيز على المفاهيم والأساليب والمدارس التاريخية المختلفة التي ظهرت خلال هذه الفترة. يتميز كتاب "تاريخ الكتابة التاريخية الحديثة" بتحليله العميق والمنهجي لتطور الفكر التاريخي، حيث يربط بين التطورات السياسية والاجتماعية والفكرية وبين تطور الكتابة التاريخية. كما أنه يلقي الضوء على أهم المؤرخين والمفكرين الذين أثروا في هذا المجال، ويقدم تحليلاً نقدياً لأعمالهم. وباختصار، يُعد كتاب "تاريخ الكتابة التاريخية الحديثة" لإدوارد فيوتر مرجعاً هاماً لفهم تطور الكتابة التاريخية في العصر الحديث، ودراسة تأثير الفكر التاريخي على المجتمع والثقافة. وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(35) Ernst Breisach, Historiography: Ancient, Medieval, & Modern, 3rd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 2007)

(36)lbid , p. 5- 10.

(٣٧) هايدن وايت، ما بعد التاريخ الخيال التاريخي في اوربا القرن التاسع عشر، ترجمة : شريف يونس، الولايات المتحدة الامريكية، ١٩٧٣، ص ١- ٢٩.

بالوثائق، يستخدم أدوات أدبية مثل الحبكة، والاستعارة، ونمط السرد، مما يجعل التاريخ المكتوب أقرب إلى بناءٍ فكري منه إلى نقلٍ محايد للواقع.

يركّز الكتاب على دراسة نماذج من كبار مؤرخي القرن التاسع عشر في أوروبا، ويحلّل طرائقهم في تمثيل الماضي، مبينًا أن اختلافهم لا يعود فقط إلى اختلاف الوقائع، بل إلى اختلاف أنماط التفكير والتخييل والتفسير. ومن هنا يقدّم الكتاب قراءة نقدية لفكرة الموضوعية التاريخية، ويؤكد أن كل كتابة تاريخية تحمل في داخلها رؤية فكرية وأيديولوجية ضمنية(٣٨).

أهمية هذا الكتاب في تاريخ التاريخ تكمن في كونه نقل النقاش من سؤال «هل التاريخ صحيح؟» إلى سؤال أعمق هو «كيف يُبنى التاريخ نصيًا وفكريًا؟». ولذلك يُعد مرجعًا أساسًا في الدراسات التي تتناول نقد المدونات التاريخية، وتحليل الخطاب التاريخي، وفهم العلاقة بين الحدث، والمؤرخ، والنص التاريخي(٣٩).

وركز كتاب "Reappraisals in History"(٤٠) على إعادة تقييم طرق المؤرخين في تفسير الماضي، ونقد المسلّمات التي سيطرت على بعض المدارس التاريخية، خاصة في التاريخ الأوروبي والحديث. لا يهتم الكتاب بسرد الأحداث، بل ينشغل بتحليل كيفية بناء التفسير التاريخي، وحدود الموضوعية، ودور اللغة والأسلوب في تشكيل المعنى التاريخي(٤١).

يناقش هكستر العلاقة بين المنهج، والمصدر، والتأويل، ويبيّن أن إعادة قراءة التاريخ لا تعني تغيير الوقائع، بل إعادة النظر في الزوايا التي نظر منها المؤرخون إلى تلك الوقائع. ومن هنا تبرز أهمية الكتاب في كونه يقدّم نموذجًا عمليًا لـ نقد الكتابة التاريخية نفسها، أي أنه يسهم مباشرة في دراسة تاريخ الكتابة التاريخية وليس في التاريخ العام(٤٢).

اما بالنسبة للكتب العربية التي تناولت تأريخ التأريخ فابرزها كتاب "نشأة الفكر التاريخي عند العرب" لعبد العزيز الدوري(٤٣) الذي استعرض من خلاله التطور التأريخي والكتابي عند العرب منذ

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٥-٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٦ – ٢٩.

(40) J. H. Hexter, Reappraisals in History (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1961).

(41). H. Hexter, op, cit , p. 1-22.

(42) Ibid , p. 59 – 69

(٤٣) هو عبد العزيز عبد الكريم طه الدّوريّ (١٩١٩-٢٠١٠) مؤرخ عراقي يعد شيخ المؤرخين وإمام التاريخيين. أغنى بعطائه الثري الدراسات التاريخية العربية والإسلامية. تعلم في مدارس (الكتاب) حيث حفظ القرآن الكريم ثم انتقل إلى بغداد. درس في بغداد وأكمل دراسته الثانوية. وحصل على بعثة علمية الى المملكة المتحدة، فسافر إلى لندن ونال شهادة البكالوريوس من جامعتها عام ١٩٤٠، وحصل على الدكتوراه عام ١٩٤٢ عن أطروحته: (تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري). يراجع للمزيد: هند يوسف مجيد،

الجاهلية مرورا بالعصر الإسلامي حتى العصر الوسيط وركز على مناهج المؤرخين العرب مثل الطبري والمسعودي وحلل أساليبهم في التوثيق والتحليل(٤٤). وهناك كتاب اخر هو: "المنهجية التأريخية" لمؤلفه شوقي الجمل الذي شمل فصولا عن تاريخ التأريخ العالمي مقارنا بين المدارس التاريخية المختلفة(٤٥).

ومن خلال تتبع مسار تطور الكتابة التاريخية تبين ان الاهتمام الغربي والأجنبي بتطوّر الكتابة التاريخية وبمنهجية تاريخ التاريخ قد سبق الاهتمام العربي واتّسع نطاقه زمنيًا ومنهجيًا. فقد انشغل المؤرخون الغربيون، منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ليس فقط بكتابة التاريخ، بل بالتفكير في كيفية كتابته، وشروطه المعرفية، وحدود موضوعيته، وعلاقة المؤرخ بزمانه ومجتمعه.

وبالتالي فكتابة تاريخ التأريخ في جوهرها محاولة فهم الكيفية التي نظر الإنسان فيها إلى ماضيه عبر العصور، وكيفية تدوين ورواية، عليه فهو هو مرآة وعي البشرية بذاتها فهي لا تكتفي بتتبع الأحداث التاريخية نفسها، بل يحلل كيف فهم الانسان ما حدث وتناوُل الكيفية التي كُتبت بها تلك الأحداث، والمناهج التي اتبعها المؤرخون، والظروف الفكرية والسياسية والثقافية التي أثرت فيهم. وحين يُقرأ تاريخ التأريخ، يُدرك أن كتابة التاريخ لم تكن يومًا محايدة تمامًا، بل نتاج بيئة محددة وعصر معين وأهداف قد تكون علمية أو سياسية أو أيديولوجية. وهذا النوع من الدراسات يولّد وعيًا نقديًا يجعل المتلقي أكثر قدرة على التمييز بين الحقائق والتأويلات، ويفتح نافذة لفهم تطور مناهج البحث من الرواية الشفهية والأساطير إلى التوثيق العلمي والتحليل النقدي. كما يعرّف بإسهامات مختلف الحضارات في تشكيل الفكر التاريخي، ويكشف كيف أثرت كل حضارة في الأخرى عبر تبادل المعارف والأساليب. ومن خلاله يُفهم لماذا كتب الطبري تاريخه بالشكل الذي فعله، ولماذا جاء منهج المؤرخين المعاصرين مختلفًا تمامًا، فيربط بين الماضي والحاضر لإدراك مسار تطور العقل البشري في فهم نفسه وتاريخه.

ثالثا: مفهوم المدونات التاريخية وتمييزها عن الدراسات التأريخية

وعن الفرق بين المدونات التأريخية والدراسات التأريخية، وأسباب اعتماد المدونات في هذه الدراسة. فتمثل المدونات التاريخية أحد أهم ميادين البحث في حقل تاريخ التاريخ، إذ تُعنى الدراسات التاريخية بأحداث الماضي، وتركز على تحليل النصوص التي دوّنها المؤرخون أو الباحثون، ورصد مناهجهم،

رؤية الدكتور عبد العزيز الدوري للاقتصاد العربي الاسلامي من خلال كتاباته المنشورة (دراسة تاريخية تحليلية)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧.

(٤٤) عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة الفكر التاريخي عند العرب، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٠.

(٤٥) شوقي الجمل، المنهجية التأريخية، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، ١٩٧٧.

وخلفياتهم الفكرية، والظروف الثقافية والسياسية التي شكّلت سردهم للأحداث[٤٦]. بمعنى انها أعمال تحليلية تَنتُج عن دراسة المؤرخين للمدونات التاريخية وغيرها من المصادر. هدفها تفسير الأحداث، وتحليل أسبابها ونتائجها، وصياغة رواية متماسكة بناءً على منهجية نقدية. ومن أشكالها: الكتب الأكاديمية، والأبحاث العلمية. والمقالات التاريخية التحليلية.

فيما تضم المدونات التاريخية، هذه الدراسات الاكاديمية فضلا عن مجموعة من الوثائق الأولية غير المُعالَجة التي تُسجل أحداثًا أو معلومات في وقت حدوثها، دون تحليل أو تفسير. وهي تعد مواد خام يجمعها معاصرون للحدث، مثل: شهود العيان، والموظفون الرسميون، وكُتَّاب اليوميات، وتشمل: السجلات الرسمية، مثل القرارات الحكومية والعقود والمراسيم، والوثائق الشخصية مثل الرسائل والمذكرات واليوميات. والسجلات الاقتصادية مثل الفواتير وعقود البيع، فضلا عن التسجيلات المادية مثل النقوش الأثرية والوثائق المخطوطة. وبهذا فالمدونات التاريخية اشمل من الدراسات، فالدراسة جزء من المدونة وليس العكس. وفيما يأتي جدول يبين الفروق الجوهرية بين الدراسات التاريخية والمدونات من حيث المعيار:

المعيار	المدونة التاريخية	الدراسات التاريخية
الطبيعة	دراسات ووثائق أولية (مصادر أصلية).	أعمال ثانوية (تستند إلى مصادر).
الزمن	تُكتَب أثناء الحدث أو بعده.	تُكتَب بعد الحدث بمدة طويلة.
الهدف	معظمها تتضمن تسجيل واقعي دون تفسير.	تفسير، تحليل، واستخلاص الدروس.
المؤلف	معظمها لمعاصرين للحدث (غير مؤرخين).	مؤرخون متخصصون.
المنهجية	لا يشترط خضوعها لمنهجية تحليلية.	تعتمد على نقد المصادر والتحليل.
المحتوى	تضم معلومات خام غير مُنظمة.	رواية مترابطة ذات سياق تحليلي.

فالمدونات التاريخية تضم الكثير من اللبنات الأساسية التي يبني عليها المؤرخون كتاباتهم، اذ لابد من ان يتم فحصها، ونقدها، ودمجها مع مصادر أخرى لإنتاج معرفة تاريخية موثوقة تعرف بالدراسة. فالحقائق التاريخية لا وجود لها بمعزل عن المؤرخ، وهو ما يجعل من دراسة المدونات التاريخية مدخلًا لفهم كيفية بناء الماضي في الوعي الجمعي في صورة دراسة او بحث. ويتفق جيفري إلتون[٤٧] مع أن

(٤٦) وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ٢٩٩ – ٣١٠؛ هاري ألمر بارنز، المصدر السابق، ص ٢٥٢ – ٢٦٠؛ عبد العزيز الدوري، المصدر السابق، ص٣٢١ – ٣٥٠.

(٤٧) جيفري التون: مؤرخ بريطاني (١٩٢١ – ١٩٩٤) ولد في المانيا ثم هاجر الى بريطانيا مع عائلته هربا من النظام النازي فحصل لاحقا على الجنسية البريطانية، تخصص في تأريخ إنكلترا في القرن السادس عشر، له عدة مؤلفات في منهجية البحث

النصوص التاريخية ذات الطابع التوثيقي تحمل في بنيتها منهجًا وأسلوبًا يعكسان طبيعة الممارسة التاريخية زمن كتابتها، ما يستدعي إخضاعها للنقد الداخلي والخارجي على حد سواء. وفي السياق العربي، يوضح وجيه كوثراني أن تحليل المدونات التاريخية تمكّن الباحث من تتبع تحولات الكتابة التاريخية بين مدارس التأريخ التقليدية والحديثة، وفهم تأثيرات التحولات الاجتماعية والسياسية في تشكيل السرديات (٤٨).

وبذلك يمثل اختيار "المدونات التاريخية" إطارًا لدراسة بوصفها أداةً علمية لفرز النصوص التي صيغت بقصد التوثيق التاريخي، واستبعاد الكتابات العامة أو الأدبية التي لا تلتزم بضوابط التأريخ الأكاديمي، الأمر الذي يمنح البحث طابعًا منهجيًا متماسكًا ويسمح بتقديم قراءة نقدية متعمقة لمسار كتابة تاريخ الكوت حتى العام ١٩٥٨. اما الدراسات التاريخية عن الكوت، فهي أوسع دلالة من المدونات، إذ تضم كل ما تناول تاريخ المدينة سواء بأسلوب علمي أو سردي أو أدبي، غير أن هذه الدراسات تتقيد دائمًا بمناهج البحث التاريخي الصارمة، بعيدا عن الجانب الإنشائي أو التوثيق الجزئي.

وتعتمد هذه الدراسة "**المدونات التاريخية**" بوصفها مادة أولية وثانوية في دراسة تاريخ الكوت لأنه ينتمي إلى إطار تاريخ التاريخ، الذي يعنى بدراسة النصوص التاريخية (مادة خام ودراسات) نفسها وتحليل مناهجها وخلفيات مؤلفيها، بدلًا من الاقتصار على إعادة سرد الأحداث، وبذلك فإن تحليل المدونات التاريخية يتيح تتبع تطور الخطاب التاريخي العربي، والكشف عن انتقاله من الأسلوب التقليدي إلى المناهج الحديثة، متأثرًا بالتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع، وهو ما ينطبق بوضوح على النتاج التاريخي المتعلق بالكوت.

التاريخي ابرزها: (The Practice of History) أو (ممارسة التاريخ)، الذي يُعد من الكتب المهمة لفهم مفهوم تاريخ التأريخ، ميّز من خلاله بين السرد الواقعي والتحليل النقدي للنصوص التأريخية. يراجع للمزيد حول حياته ومؤلفاته:
Sir Geoffrey Rudolph Elton, The practice of History, London,1967.

(٤٨) وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

الفصل الأول
قضاء الكوت في المدونات الاكاديمية

- أولا. تاريخ قضاء الكوت في الرسائل والأطاريح الجامعية.

- ثانيا. قضاء الكوت في البحوث الاكاديمية المحكمة .

- ثالثا. المقالات الاكاديمية المنشورة حول تأريخ قضاء الكوت.

الفصل الأول

قضاء الكوت في المدونات الاكاديمية

شهد قضاء الكوت حضورًا ملحوظًا في عدد من البحوث والرسائل والأطاريح الأكاديمية المحكمة والمقالات التي أنتجتها الجامعات والمؤسسات العلمية أو نُشرت في المجلات العلمية المتخصصة، فدرست تاريخ القضاء من زوايا متعددة، سواء على الصعيد التاريخي أو الجغرافي أو الإداري أو العسكري، وهذا يعكس إدراك الباحثين المتزايد لأهمية هذه المدينة في السياق العراقي العام. ولعل في مقدمة هذه الجهود من حيث الكم والاهمية هو ما نشر وانتجته عقول الباحثين من بحوث اكاديمية منشورة في المجلات العلمية المحكمة سواء في داخل العراق او خارجه.

أولا . قضاء الكوت في الرسائل والاطاريح الجامعية :

شكّل النتاج الأكاديمي المتمثّل برسائل الماجستير أحد أهم المصادر الأولية لدراسة تاريخ العراق، ويُعد قضاء الكوت من الموضوعات التي حظيت باهتمام بعض الباحثين العراقيين في سياق الدراسات التاريخية والاجتماعية والسياسية. وقد تركزت هذه الرسائل على معالجة جوانب القضاء المختلفة، سواء من حيث الأحداث السياسية والعسكرية، أو التحولات الاجتماعية والإدارية خلال العهد العثماني، الاحتلال البريطاني، والعهد الملكي.

وتعد رسالة الباحث سعيد عبد علي باصي بعنوان: "**دور نواب الكوت في البرلمان العراقي (١٩٢٥–١٩٣٩)**"، أول رسالة ماجستير مخصّصة للكوت بصورة مباشرة، ركّزت على دراسة نشاط النواب الذين مثّلوا قضاء الكوت في البرلمان العراقي خلال المدة المذكورة، وبيّنت الأدوار التشريعية والسياسية التي أدّوها، فضلا عن تأثيرهم في الشؤون المحلية والإقليمية للقضاء، مما جعل الرسالة مرجعًا أساسيًا لأية دراسة لاحقة عن الحياة السياسية في الكوت [١]

تلتها رسائل عديدة تناولت جوانب متباينة عن الكوت أهمها: رسالة كريم عجيل فالح الموسوي "**الكوت في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩ – ١٩١٧**"[٢] وفاطمة عبد شرقي "**الكوت دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية ١٩٣٩ – ١٩١٤**" وأخرى ذات اتجاهات اجتماعية كالتعليم والصحة و الجوانب الإدارية والاقتصادية وهو ما سيفصل في هذا المبحث.

(١) سعيد عبد علي باصي، دور نواب الكوت في البرلمان العراقي (١٩٢٥ – ١٩٣٩)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، ٢٠٠٦

(٢) كريم عجيل فالح الموسوي، الكوت في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩ – ١٩١٧، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩

١. تسمية الكوت ونشأتها حتى الاحتلال البريطاني في ضوء رسائل الماجستير:

قدّم الباحث كريم عجيل في رسالته "**الكوت في العهد العثماني المتأخر**" وصفًا تفصيليًا لتشكّل التجمع السكاني الذي صار لاحقًا مركزًا اسميًا باسم «**الكوت**». فتعامل مع الموضوع من زاوية تاريخية محلية قامت على معاينة سجلات عثمانية محلية وملخّصات إدارية، فاستندت إلى الفكرة القائلة: "**إنّ الكوت نمت تدريجيًا حول نقطة انحناء نهر دجلة حيث توفرت مراعي وصلة مائية ملائمة لرسو المراكب**". فالنشأة عنده، ليست فعلًا إداريًا ابتداءً؛ بل هي عملية تطوّر اجتماعي اقتصادي: سوق محلي، مخازن نهرية، تجمعات منزلية ثم مركز سوقي صغير، ومتى ما تغيرت الأولويات الإدارية العثمانية صار للمكان اعتراف رسمي. في شأن التسمية، واستند عجيل إلى المصادر العثمانية والروايات المحلية ليعرض معنى «**الكوت**» على أنها دلالة على «**التحصين/الساتر الترابي**» الملازم لسواحل النهر، وأن الكلمة دخلت السجلات الإدارية بصيغ متقاربة (كوت/ قوت) حين بدأ العثمانيون بتسجيل البقاع رسمياً[٣].

وتناولت الباحثة (**فاطمة عبد شرقي**) في رسالتها: "**الكوت دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية ١٩٣٩- ١٩١٤**" النشأة من منظور إداري- سياسي. ولم تتوقف عند مجرد النشأة الفعلية للسكان؛ بل شدّدت على لحظة «**التثبيت الإداري**»، أي زمن صيرورة المكان قضاءً فعلًا ضمن خرائط الولايات. واستندت إلى مراسلات ومراسيم عثمانية ومحاضر تنظيمية، فحدّدت لحظة تأسيس القضاء بارتباطها بإصلاحات الولايات في أواخر القرن التاسع عشر (تسلسل إداري واضح: من ناحية/ تابع قضاء لواء حسب الحاجة). كما فسّرت التسمية على أساس وظيفي، بقولها: أن اسم «**الكوت**» ارتبط محليًا بمخازن ونقاط حفظ المؤن على ضفة النهر، فأصبح اسمًا ذا دلالة عملية ثم مكانية رسمية في السجلات[٤]. اما الباحث "**سجاد جميل موزان**" فطرح في رسالته: "**الكوت. دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية والاقتصادية ١٩٣٩ – ١٩٥٨**"[٥]، قراءة النشأة والتسمية عبر منظارٍ اجتماعي- اقتصادي مع هامش مؤسسي. فقد اتفق مع العروض القائلة بأن الكوت نشأت قبل الاعتراف الإداري، لكنه أعطى وزنًا أكبر للأبعاد الاقتصادية العملية: مشاريع الري، توسعات زراعية لاحقة، ومحطات نقل نهرية، أضفت على المكان أهمية إقليمية. وأشار أيضًا إلى كيفية بروز مؤسسات الدولة في مرحلة الانتداب والملكية (قائمقامية، بلديات، دوائر) ما أعطى بعدًا جديدًا للاسم وجعل من «الكوت» مركزًا فعليًا أوسع

(٣) كريم عجيل الموسوي، المصدر السابق، ص ١٩.

(٤) فاطمة عبد شرقي، المصدر السابق، ض ٣٦ – ٤٠.

(٥) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ٦ – ١٥.

من مجرد محلة نهرية. وبشأن التسمية؛ استحضر موسوعة المصطلحات المحلية وتدوينات الرحالة ليذكر احتمال الفارسية/ اللغات البابلية–السامية في أصل الكلمة، لكنه لم يثبت صيغة واحدة.

وبالنسبة لرسالة الباحث خالد خوام حاشي الغرباوي المعنونة: "الاقطاع في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨" فقد مرّت على النشأة من زاوية ملكية الأرض وبناء علاقات السلطة، فقد رأى الباحث أن ظهور الكوت مرتبط بتبلور علاقات حيازة الأرض: فكلما "**استقرت قبائل زراعية وبُنيت سواتر/ منشآت ريّ، فازداد ثمن الموقع فصارت نقطة ملاك ومخازن**". لذلك ربط في جزء منه تسمية **«الكوت»** بالتحصينات الترابية أو المنشآت المرتبطة بضبط المياه مع ان الرسالة كانت أقل تركيزًا على إرجاع السنة الدقيقة للاعتراف الإداري، لكنها تؤكد أن الإطار الإقطاعي أدى دورًا في تثبيت اسم المكان إداريًا ضمن حيازات مَعينة(٦).

فيما لم يجعل الباحث "**علاء الدين القريشي**" في رسالته المعنونة "**تطور التعليم في الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨**"(٧)، النشأة موضوع بحثه المركزي، لكنه ذكر في سياق تحوّل الخدمات أن وجود **«المدرسة الرشدية (١٨٨٩)»** مثّل دليلاً عمليًا على أن المكان قد صار مركزًا كافياً لتبنّي خدمات الدولة العثمانية. وبهذه الإشارة ربط ظهور مؤسسات التعليم بمرحلة ما قبل/ بعد الاعتراف الإداري، وذكر أن تسمية **«الكوت»** كانت قد انزلقت إلى استعمال إداري حين استُحدثت مثل هذه المؤسسات.

يتبين عند مراجعة الرسائل الجامعية المتعددة التي تناولت تاريخ قضاء الكوت، سواء تلك التي ركّزت على البعد الإداري أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، أنّ مسألة أصل النشأة كانت من أكثر القضايا التي تعددت حولها التأويلات، وأن الباحثين لم يتفقوا على تاريخ واحد لبداية ظهور الكوت، بل قدّم كل منهم تصورًا خاصًا يقوم على طبيعة مصادره وأسلوب معالجته. وعلى خلاف هذا الاتجاه السائد نجد عند القراءة العميقة لبعض الرسائل انها قدّمت صورة أقدم عن الكوت، لاسيما رسالة فاطمة عبد شرقي التي اعتمدت على تقارير عثمانية مبكرة وروايات محلية وملاحظات رحالة مرّوا بالمنطقة، فأشارت إلى أنّ التجمع السكني الأول في موقع الكوت يعود إلى القرن السادس عشر، وأنّ المكان كان مأهولًا بالمزارعين الذين استغلوا خصوبة الضفة المقعّرة لدجلة حيث يستقر التيار الهادئ. ولم تقدّم الباحثة هذا الاستقرار بوصفه تأسيسًا إداريًا، لكنها عدّته البذرة الأولى للمدينة، مؤكدة أنّ ظهور القضاء

(٦) خالد خوام حاشي الغرباوي، الاقطاع في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠١٨، ص ٦– ١٨.

(٧) علاء الدين عبد الحسين عويد القريشي، تطور التعليم في الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة واسط كلية التربية، ٢٠١٦، ص ٥–٢٥.

لاحقًا على الوجود البشري، وأنّ التحول من تجمع زراعي إلى مركز إداري جاء بعد قرون من النمو التدريجي. وبهذا تُعدّ رسالة فاطمة واحدة من الرسائل القليلة التي تتحدث صراحة عن القرن السادس عشر، متجاوزة الإطار الزمني الذي اعتمده باحثون آخرون الدراسة بربط التسمية بالسياق الإداري والسياسي، من خلال مناقشة تسميتي كوت العمارة وكوت الإمارة، وتحليل العوامل التي أدت إلى شيوعهما، ولا سيما ارتباطها بالإدارة العثمانية أو بعشائر ربيعة، الأمر الذي يدل على وعي الباحث بالعلاقة بين التسمية والبنية التاريخية والاجتماعية للمدينة [٨]

اما كريم الموسوي فقد أظهرت رسالته فهماً عميقاً لطبيعة نشوء المدن، إذ لم تُرجع نشأة الكوت إلى عامل واحد، بل ربطتها بجملة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والإدارية، مما يمنح الدراسة بعداً تفسيرياً يتجاوز السرد التقليدي للأحداث. كما أن مناقشة الروايات المتعلقة بتأسيس الكوت، ومنها رواية (كوت سبع بن خميس)، مع بيان مدى قوتها وضعفها، يعكس منهجاً نقدياً متوازناً في التعامل مع الروايات المحلية والتاريخية [٩].

وتكرر هذا المنحى أيضًا في بعض رسائل الإقطاع[١٠] التي درست البنية الزراعية في لواء الكوت، إذ لاحظت أنّ الأراضي الأميرية في الموقع الذي أصبح لاحقًا "**الكوت**" كانت مسجلة منذ القرن السادس عشر باسم عشائر زراعية استقرت على امتداد ضفاف دجلة، مما يدل على أنّ المنطقة كانت مأهولة ومنظمة زراعيًا قبل الاعتراف الإداري بها. وهنا اتفقت هذه الرسائل مع الاتجاه الذي يدفع بتاريخ النشأة إلى مرحلة مبكرة، لكنها لم تخض في التفاصيل السياسية أو الإدارية، بل اكتفت بالتلميح إلى وجود عمراني قديم مرتبط بالاستقرار الزراعي وعلى الرغم هذا التفاوت بين الرسائل في تحديد البدايات، فإنّ ما يجمعها هو أنّ التأسيس الإداري للقضاء لم يتحقق قبل القرن التاسع عشر، وأنّ سنة ١٨٦٩ بقيت ثابتة بوصفها نقطة التحول التي تحوّلت فيها الكوت إلى قضاء معترف به في التقسيمات العثمانية. فلم تقصد الرسائل التي تحدثت عن القرن السادس عشر بذلك نشأة القضاء؛ بل نشأة المكان نفسه، في حين ركّزت الرسائل السياسية والإدارية على لحظة الاعتراف الرسمي وعدّتها "**التأسيس**" الحقيقي. وهكذا يظهر أن الاختلاف بين الباحثين ليس اختلافًا جوهريًا بقدر ما هو اختلاف في زاوية الدراسة والغاية العلمية من البحث، فمن درس التاريخ الإداري جعل من ١٨٦٩ لحظة البدء، ومن درس الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية عاد إلى القرون الأسبق ليتتبع الجذور الأولى للعمران.

(٨) فاطمة عبد شرقي، المصدر السابق، ص٣٠ –٤٠

(٩) كريم عجيل الموسوي، المصدر السابق، ص ١٩–٢٠.

(١٠) خالد خوام الغرباوي، المصدر السابق، ص٥–٢٠.

٢. الرسائل التي تناولت الكوت اجتماعيا:

احتلت الجوانب الاجتماعية موقعًا مهمًا في الرسائل الجامعية التي تناولت قضاء الكوت حيث اتجهوا إلى تحليل واقع المجتمع المحلي بمختلف مؤسساته وظواهره، باعتبار أن فهم البنية الاجتماعية يمثّل مدخلًا أساسياً لفهم التحولات التاريخية الشاملة في القضاء. وقد انعكس هذا الاهتمام في عدد من رسائل الماجستير التي عالجت قضايا الصحة، التعليم، الحياة اليومية، والسكان.

أ- الجوانب الاجتماعية خلال العهد العثماني (١٨٦٩ – ١٩١٧)

أوضحت رسالة كريم عجيل، ان قضاء الكوت في أواخر العهد العثماني كان مجتمعًا ذا طبيعة عشائرية واضحة، حيث شكّلت القبائل المستقرة على ضفاف دجلة المكوّن الأساس لسكان القضاء. وقد اعتمدت السلطة العثمانية على شيوخ هذه القبائل في ضبط الأمن وجمع الضرائب [١١] ما جعل موقع الشيخ في القضاء يتجاوز كونه زعيمًا محليًا إلى أن يكون همزة وصل بين الإدارة المركزية والأهالي. وعلى الرغم من وجود دوائر إدارية صغيرة في مركز القضاء؛ فإن تأثيرها على الحياة اليومية للسكان كان محدودًا، إذ ظلّ العرف العشائري هو المرجع الأول في حلّ النزاعات وتنظيم العلاقات الاجتماعية. فتناولت الرسالة الأوضاع السكانية في مركز القضاء، مبيّنة أنّ سكان الكوت توزعوا بين المدينة الصغيرة التي نشأت على ضفاف دجلة وبين الأرياف المحيطة بها وكان طابع الحياة تغلب عليه البساطة والاعتماد على الزراعة وصيد الأسماك. وقد أشار الموسوي إلى أن المجتمع الكوتي تميز بالتنوع العشائري مع وجود أقلية محدودة من العائلات الحرفية والتجارية التي استقرت في مركز القضاء، وأسهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية المحدودة [١٢].

أما من الناحية التعليمية والدينية، فقد ظلّ التعليم في قضاء الكوت مقتصرًا على الكتاتيب وبعض حلقات التعليم الديني في المساجد، حيث تلقى الأطفال أساسيات القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم. ولم تكن هناك مدارس رسمية ذات شأن حتى نهاية الحكم العثماني مما جعل الأميّة منتشرة على نطاق واسع بين سكان القضاء. كما برز دور رجال الدين في مركز القضاء في توجيه الناس وإدارة شؤونهم الدينية والاجتماعية، فكانوا يشكلون إلى جانب شيوخ العشائر ركيزة أساسية في قيادة المجتمع[١٣].

---

(١١) يراجع للمزيد حول علاقة الدولة العثمانية بالعشائر: غالي جبار الجبوري، علاقة شيوخ العشائر العراقية مع الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر، مجلة آداب الكوفة، المجلد ١، العدد ٥١ ،٢٠٢٢، ص ٢٦٣ – ٢٨٦.

(١٢) كريم عجيل الموسوي، المصدر السابق، ص ٨٣.

(١٣)المصدر نفسه، ص ١٠٠ – ١٠٢.

وبيّن كريم عجيل الموسوي في الجانب الصحي والمعيشي؛ أن قضاء الكوت كان يعاني من ضعف شديد في الخدمات الصحية، إذ لم تتوفر مؤسسات طبية فاعلة، وكان السكان يعتمدون على الطب الشعبي في معالجة الأمراض. وقد ساعدت البيئة النهرية مع قلة الخدمات الصحية على تفشي الأوبئة مثل الملاريا والكوليرا، ما ترك أثرًا بالغًا على حياة الناس. أما على مستوى المعيشة؛ فقد كانت غالبية مساكن القضاء مشيّدة من الطين والقصب، مما يعكس بساطة الحياة وصعوبة الظروف كما أبرزت الدراسة أن المجتمع الكوتي اتسم بروح التكافل الاجتماعي، حيث كان أفراد القضاء يتعاونون في مواجهة الأزمات كفيضانات دجلة[١٤] أو موجات الغلاء وقد كان للعادات والتقاليد أثر مهمٌ في تنظيم الحياة الاجتماعية، إذ شكّلت الأعراف العشائرية أساسًا للصلح وحلّ النزاعات، فيما شكّلت المناسبات الدينية والاجتماعية محطات لتعزيز الروابط بين سكان القضاء[١٥].

من اهم القضايا التي رسمت ملامح المجتمع في الكوت هو الاقطاع وهو ما بيّنته رسالة خالد خوام حاشي الغرباوي "الاقطاع في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨" اذ اكدت رسالته اعتماد الدولة العثمانية على نظام تمليك الأراضي أو منح الامتيازات الواسعة لشيوخ العشائر وكبار الوجهاء المحليين، مقابل ولائهم السياسي وقدرتهم على ضبط الأهالي وتحصيل الضرائب وقد أدى هذا النهج إلى تركز ملكية الأراضي الزراعية الخصبة في أيدي فئة محدودة من الشيوخ، بينما ظل معظم سكان القضاء من الفلاحين يعيشون في تبعية اقتصادية واجتماعية واضحة[١٦] وفي هذا الجانب رسم الغريباوي صورة

(١٤) شهد نهر دجلة فيضانات متكررة خلال العهد العثماني شكلت مصدر قلق دائم للسكان في العراق وتأثر قضاء الكوت بشكل كبير بهذه الفيضانات خاصة أن موقع الكوت على ضفاف النهر ومنطقة سهول دجلة الوسطى التي تتميز بانحدار ضعيف يسمح بتجمع المياه عند ارتفاع مناسيب النهر. كانت هذه الفيضانات تؤدي إلى غمر الأراضي الزراعية، الأمر الذي كان يضر بالمزارعين ويقلل المحاصيل السنوية من حنطة وشعير وبساتين النخيل. وبسبب غرق الطرق الترابية والجسور الخشبية أو الترابية، كان التواصل بين الكوت وبقية المدن مثل بغداد والعمارة يتعطل، وهو ما أثر بدوره على حركة التجارة والقوافل، وتوقف وصول بعض الإمدادات والمواد الغذائية إلى السكان اما على المستوى الاجتماعي، فقد اضطرت بعض الأسر إلى النزوح مؤقتًا إلى مناطق مرتفعة داخل القضاء، فيما تأثرت المدارس والكتاتيب والجوامع التي كانت بمثابة مراكز تعليمية ودينية في الوقت ذاته، إذ كانت تتعرض أحيانًا لغمر المياه. وكانت السلطات العثمانية في الكوت تحاول تنظيم حملات لإصلاح السدود الترابية وترميم الحواجز الواقية، وغالبًا ما كانت تُفرض أشغال إجبارية على الأهالي والعشائر المشاركة في هذه الأعمال، وهو ما يعكس اعتماد الإدارة على السكان المحليين لمواجهة قوة الطبيعة للمزيد يراجع: احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، بغداد، مطبعة الاديب، ١٩٦٣، ص ١٢٨ – ١٤٠ ؛ صابرين كريم مناتي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣ – ١٩٥٤، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص ٤٢.

(١٥) كريم عجيل الموسوي، المصدر السابق، ص ٧٨.

(١٦) خالد خوام حاشي الغريباوي، المصدر السابق، ص ٩٠.

مجتمعٍ يقوم على ثنائية حادة ملاك كبار يسيطرون على الأرض ومواردها، وفلاحون صغار يعتمدون على العمل في أراضي هؤلاء الملاك لقاء حصة متواضعة من المحصول. وقد انعكست هذه البنية الاقتصادية على الحياة الاجتماعية في القضاء، حيث نشأت علاقات قائمة على الخضوع والطاعة من الفلاحين لشيوخهم، ليس فقط في العمل الزراعي؛ إنما أيضًا في شؤونهم اليومية وحياتهم العامة. وأوضح الباحث أن هذه العلاقات لم تكن علاقة إنتاج فقط، بل كانت علاقة ولاء اجتماعي وسياسي، إذ أصبح الشيخ المرجع الأول في القضاء للفلاحين، في وقت غاب فيه حضور الدولة بشكل فعّال في الأرياف (١٧).

أما على المستوى الاجتماعي الأوسع، فقد أدى نظام الإقطاع إلى ترسيخ سلطة الشيوخ على القضاء، بحيث أصبحت العادات والأعراف القبلية جزءًا من آلية ضبط المجتمع، وهو ما قلل من إمكانية تشكّل مؤسسات مدنية أو تعليمية حقيقية. وبيّنت الرسالة أن هذه السيطرة جعلت من الشيخ ليس مجرد مالك أرض، بل قائدًا اجتماعيًا وسياسيًا، له الكلمة الفصل في النزاعات العشائرية، وفي تحديد علاقة الفلاحين بالسلطات العثمانية (١٨).

وتوصلت الغرباوي الى ان الآثار الاجتماعية للإقطاع في قضاء الكوت خلال العهد العثماني لم تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تعدته إلى تكريس بنية مجتمعية قائمة على التبعية والتراتبية الطبقية، فأسهمت هذه البنية في تأخير تطور القضاء من الناحية الاجتماعية، وأبقت أغلب سكانه في حالة من الفقر والتخلف، بينما رسخت مكانة الشيوخ كقوة اجتماعية مسيطرة توازي سلطة الدولة بل وتتفوق عليها أحيانًا في شؤون الحياة اليومية(١٩).

وفي الجانب التعليمي أشار الباحث علاء الدين القريشي ان الدولة العثمانية لم تول التعليم في الولايات العراقية اهتمامًا كبيرًا إلا بعد مرور أكثر من مائة عام على إنشاء المدارس الحديثة في إسطنبول أي حتى منتصف القرن التاسع عشر، فكان التعليم في العراق يقتصر على الدروس التي تُعطى في الجوامع والكتاتيب التي كانت غالبًا ما تُقام في أماكن ملحقة بالجوامع أو في مبانٍ مستقلة أُنشئت لهذا الغرض هدفها الأساس تحفيظ القرآن الكريم وتعليم القراءة والكتابة، وغرس الأخلاق الحميدة في نفوس الأطفال. ويشار إلى أن عدد الكتاتيب في الولايات العراقية الثلاث بلغ حوالي ٤٠٠ كُتّاب خلال العهد العثماني، لكن لا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد الكتاتيب في قضاء الكوت خلال تلك

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٩) المصدر نفسه، ١٤٥ .

الفترة[٢٠].

وبحسب ما وضح الباحث، فقد افتُتحت مدارس رشدية في نواح أخرى تابعة لقضاء الكوت، مثل جصان (عام ١٨٨٣) وبدرة (عام ١٨٨٤) والبغيلة (عام ١٨٨٦) [٢١]، لكن هذه المدارس لم تلقَ اهتمامًا من أبناء العشائر، بسبب حصرها في مراكز المدن واستخدام اللغة التركية، فضلاً عن عرف سائد لديهم يعتبر أن المدارس تقلل من شأن الرجال. فانتشرت بين أبناء العشائر أهزوجة تعبر عن هذا الموقف: "**ذب الكتب من إيدك شغل الكتب ما يفيدك**"[٢٢].

وتوصل القريشي بعد دراسته للعديد من المصادر التي تناولت التعليم في العراق بشكل رئيسي[٢٣] الى استمرار الأهالي في الاعتماد على الكتاتيب بشكل كبير. في أواخر القرن التاسع عشر، تم تطوير المدارس الابتدائية في الولايات العراقية، وافتتحت مدرسة أولية في كوت الإمارة عام ١٨٨٧. وفي عام ١٨٨٩، افتُتحت مدرسة رشدية . كان نظام هذه المدارس الداخلي يحدد واجبات الطلبة والمعلمين. وكان من شروط قبول المعلمين أن يكونوا من خريجي دار المعلمين في إسطنبول، ولعدم كفاية أعدادهم، استُعين ببعض الأهالي من خريجي المدارس الرشدية. كانت أعداد الطلبة قليلة، ففي المدارس الصغيرة، كان يتراوح عددهم بين ١٠ و٣٠ طالبًا. كانت مدة الدراسة في المرحلة الرشدية أربع سنوات، ثم قُلّصت إلى ثلاث. بعد إنهاء المرحلة الرشدية، كان الطالب يُقبل في مرحلة الدراسة الإعدادية.

لم يلقَ تعليم البنات أي اهتمام من الحكومة العثمانية، على الرغم من أن قانون التعليم العام لعام ١٨٦٩[٢٤] كان يلزم التعليم الابتدائي للبنين والبنات على حد سواء. يعود سبب تأخر تعليم البنات

---

(٢٠) علاء الدين عبد الحسين عويد القريشي، المصدر السابق، ص ٥-١٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠ -١٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٣) أهمها: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٩، ص ٧٦ ؛ سليمان فيضي، مذكرات من رواد النهضة العربية في العراق، تحقيق : باسل سليمان، بغداد، ١٩٩٨، ص ١١٣ – ١١٤؛ سعدي عبد الحميد، التعليم في العراق بين التقليد والتحديث في أواخر العهد العثماني، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦، ص ٢٢ – ٢٤. فضلا عن اعتماده البحوث الاكاديمية مثل: جبر عطية جودة، التحليل المكاني لمدارس التعليم الابتدائي في مدينة الكوت، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ٢٧٢؛ حسين علي حسين، تطور التعليم في العراق وأثره في الحياة الاجتماعية ١٩٢١ – ١٩٥٨، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، العدد ٤٣، ٢٠١٨، ص ٨-٩.

(٢٤) صدر قانون عُرف باسم "قانون المعارف العمومية" أو قانون التعليم في العام ١٨٦٩، وهو من أهم التشريعات التعليمية في التاريخ العثماني. حاول هذا القانون أن يضع لأول مرة نظاماً مركزياً متكاملاً للتعليم يشمل جميع ولايات الدولة من إسطنبول حتى أبعد أطراف السلطنة، إذ نصّ على تقسيم التعليم إلى مراحل ابتدائية ورشدية وإعدادية وعالية، مع تحديد المناهج والمواد الدراسية في كل مرحلة. كما

إلى تمسك الأهالي بالعادات والتقاليد التي كانت تمنع خروج البنات من المنزل للذهاب إلى المدارس، فضلاً عن قلة مدارس البنات وعدم وجود معلمات عربيات[٢٥] افتُتحت أول مدرسة رشدية للبنات في الموصل عام ١٨٩٦، ثم في البصرة وبغداد. كانت مناهجها تشتمل على دروس تتلاءم مع التعليم النسوي مثل النقش والخياطة والفنون المنزلية. وفي عام ١٩٠٠، افتُتحت مدارس رشدية للبنات في أنحاء مختلفة من ولاية بغداد، بما في ذلك الكوت، لكن لا توجد معلومات متوفرة عن تلك المدارس في الكوت[٢٦].

استمرت المؤسسات التعليمية على حالها حتى قيام انقلاب الاتحاديين في٢٣ تموز ١٩٠٨، الذي كانت له انعكاسات على الواقع التعليمي، إذ شهد العهد الدستوري توسعًا في حركة التعليم؛ بافتتاح مدرسة ابتدائية في الكوت عام ١٩٠٩ بمعلمين اثنين 51 طالبًا. وفي عام ١٩١١، افتُتحت مدرسة رشدية ثانية في الكوت ومدرسة ابتدائية ثانية. كما أجرت الحكومة تعديلاً على المواد الدراسية وساعات التدريس. لكن الاتحاديين سرعان ما أدركوا خطورة التدريس باللغة العربية، فاتّبعوا سياسة "**التتريك**" لإضعافها وجعل التعليم باللغة التركية، كما أمرت السلطات بإغلاق معظم الكتاتيب ونقل تلاميذها إلى المدارس الابتدائية بحجة أن أماكنها غير صحيّة وطرق التعليم فيها غير سليمة. لكن المقاومة العربية أحبطت هذه السياسة، فطالب النوّاب العراقيون في مجلس المبعوثان بجعل اللغة العربية لغة التدريس في المدارس[٢٧].

قرر القانون أن التعليم الابتدائي إلزامي للأطفال في سن مبكرة، وأن الدولة مسؤولة عن فتح المدارس وتعيين المعلمين وتوفير رواتبهم، وأكد على إنشاء مدارس خاصة لتأهيل المعلمين، إلى جانب تأسيس مكتبات عامة ملحقة بالمدارس لنشر الثقافة والمعرفة. كان لهذا القانون أثر كبير في تحديث بنية التعليم، إذ ربط المدارس بوزارة المعارف وجعلها تحت إشراف الدولة المباشر، وأدخل مواد جديدة مثل الحساب والعلوم واللغات، وهي مواد لم تكن معروفة على نطاق واسع في المدارس التقليدية. ومع ذلك، ظل التطبيق متفاوتاً من ولاية إلى أخرى، فتأثرت ولايات كالعراق والشام بهذا القانون بدرجات مختلفة، حيث ظهرت فيها المدارس الرشدية والإعدادية بإشراف الحكومة، لكنها لم تكن كافية لتلبية حاجات المجتمع الواسع. إن أهمية هذا القانون تكمن في أنه أسس لمرحلة جديدة من التعليم المنظم في الدولة العثمانية، وترك أثره العميق في نظم التعليم العربية التي ورثت عن العثمانيين الكثير من ملامحها الإدارية والتنظيمية حتى بدايات القرن العشرين. يراجع للمزيد: عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص ١١٢ – ١١٨؛ فاضل حسين، العراق في العهد العثماني الأخير، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٥، ص٢١١؛ إبراهيم خليل العلاف، التعليم في العراق. تطوره ومشكلاته في العهد العثماني، الموصل، ابن الاثير للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص ٩٥ – ١٠٠.

علاء الدين القريشي، المصدر السابق، ص ١٣.

(٢٥) علاء الدين عبد الحسين عويد القريشي، المصدر السابق، ص ١١– ١٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٨ – ٢٤.

(٢٧) علاء الدين عبد الحسين عويد القريشي، المصدر السابق ، ص ١٦

ب. الجوانب الاجتماعية خلال العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨:

اختلف قضاء الكوت من الناحية الاجتماعية بين العهدين العثماني والملكي اختلافاً واضحاً. ففي العهد العثماني ظلّ المجتمع محكوماً بالبنية العشائرية، يعتمد على الزراعة، وتقتصر مظاهر التعليم على الكتاتيب والمدرسة الرشدية التي افتتحت سنة 1898، في حين بقيت الخدمات الصحية محدودة وانتشرت الأوبئة والأمراض. أمّا في العهد الملكي، فقد توسّع التعليم بفتح المدارس الابتدائية والثانوية، وظهرت طبقة من الموظفين والمتعلمين(٢٨)، كما أُنشئ المستشفى المدني في الكوت عام ١٩٤٠ وتنامت الحياة الثقافية من خلال الصحف والنوادي. وعلى الرغم من استمرار نفوذ الإقطاع وسيطرته على الفلاحين؛ فإن القضاء شهد بروز فئة اجتماعية جديدة أكثر ارتباطاً بالدولة الحديثة، الأمر الذي مهّد لتحولات اجتماعية تجاوزت البنية التقليدية التي سادت في العهد العثماني(٢٩).

بين الباحث خالد الغرباوي في رسالته ان قضاء الكوت خلال العهد الملكي، ترسخت فيه بنية الإقطاع بصورة أوضح مما كانت عليه في العهد العثماني. ففي العهد العثماني كان نفوذ الشيوخ قائماً لكنه محكوم بإطار الدولة المركزية. أما في العهد الملكي، ومع صدور قوانين التسوية وتوزيع الأراضي، انتقلت ملكيات واسعة من أملاك الدولة إلى يد زعماء عشائر بارزين في قضاء الكوت، ما منحهم سلطة اقتصادية واجتماعية أوسع على الفلاحين(٣٠)، وتظهر الرسالة أيضا أن القضاء شهد تحولات في أنماط الزراعة، إذ ارتبط الفلاح بالشيخ من خلال عقود مشاركة مجحفة، بينما في العهد العثماني كان الاعتماد أكبر على الضريبة المباشرة التي تفرضها الدولة. هذا الاختلاف أبرز أن قضاء الكوت في العهد الملكي كان أكثر خضوعاً لهيمنة الإقطاع المحلي، الأمر الذي انعكس على تركيبته الاجتماعية وحدّد علاقات القوة داخله(٣١).

اما علاء الدين القريشي فيقول: أن التعليم في قضاء الكوت خلال العهد الملكي شهد طفرة نوعية مقارنة بالعهد العثماني فقد افتُتحت المدارس الابتدائية في محلات القضاء، ثم أُنشئت المدارس المتوسطة والثانوية في الأربعينيات والخمسينيات، ما أوجد طبقة من المتعلمين والموظفين المحليين. وتبين الرسالة أن هذه النقلة أحدثت اختلافاً في البنية الاجتماعية؛ إذ تقلّص الاعتماد الحصري على الزعامة العشائرية وبدأ القضاء يشهد بروز نخب مثقفة جديدة كان لها دور سياسي واجتماعي، وهو ما

(٢٨)المصدر نفسه، ص٢٣ – ٣٠.

(٢٩)خالد خوام الغريباوي، المصدر السابق ، ص ٨٧ – ٩٠.

(٣٠)المصدر نفسه، ص ١٥٠ – ١٥٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

لم يكن متاحاً في العهد العثماني حيث التعليم ظل محدوداً وغير منظم(٣٢).

وفي الجانب الصحي أوضح الباحث **(احمد بشار دلي الموسوي)** في رسالته المعنونة "**الأوضاع الصحيّة في لواء الكوت ١٩٢١-١٩٥٨**": عرف قضاء الكوت خلال العهد الملكي تغيراً ملحوظاً في المجال الصحي مقارنة بالعهد العثماني ففي الحقبة العثمانية، كانت الخدمات الصحية بدائية جداً، تعتمد على الحلاقين الشعبيين وبعض المعالجين بالأعشاب، مع انتشار الأوبئة كالكوليرا والملاريا بسبب غياب شبكات الصرف الصحي. أما في العهد الملكي؛ فقد تأسس المستوصف الصحي أولاً في القضاء في العشرينات، ثم تطور إلى مستشفى مدني عام ١٩٤٠، كما أُدخل نظام التطعيم الإلزامي ضد الجدري. ومع ذلك، تشير الرسالة إلى أن هذه الخدمات بقيت محدودة قياساً بحاجات السكان، لكنها مثلت انتقالاً من الرعاية التقليدية إلى البنية المؤسسية. الفارق الأساسي عن العهد العثماني أن الدولة الملكية وضعت الصحة في إطار إداري منظم وأدخلت أطباء وصيادلة من بغداد والنجف إلى القضاء، ما منح قضاء الكوت شكلاً أكثر تماساً مع الدولة الحديثة(٣٣).

وعند دراسة مشروع سدة الكوت يتضح أن الباحث **(منتظر إبراهيم إسماعيل)** في رسالته المعنونة: "**مشروع سدة الكوت واثاره الاقتصادية والاجتماعية على لواء الكوت ١٩٣٩ – ١٩٥٨**"، نظر إليه بوصفه أكثر من مجرد منشأة هندسية لتنظيم مياه دجلة، بل عدّه من الاحداث التي غيّرت من مسار الحياة الاجتماعية في لواء الكوت اجمع منذ لحظة إنشائه حتى السنوات اللاحقة. فمن الناحية الاجتماعية، فقد أبرز الباحث أن المشروع خلق حالة من التحول العميق في البنية السكانية للكوت. فالهجرة الداخلية ازدادت نحو الكوت نتيجة توافر فرص العمل واستقرار الزراعة، ما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية وظهور مستوطنات زراعية جديدة. ومع هذا الاستقرار، أخذت الدولة تعزز حضورها من خلال إنشاء المدارس والمستشفيات وشق الطرق وبناء الجسور، وهو ما ساعد على إدماج الريف ضمن عالم الدولة الحديثة(٣٤).

لقد انعكست هذه التطورات على العادات والتقاليد، إذ بدأ الفلاحون يتخلون عن بعض الأنماط التقليدية، وظهر جيل أكثر انفتاحًا على التعليم والعمل في مؤسسات الدولة، في حين بقي جيل آخر

(٣٢) علاء الدين القريشي، المصدر السابق، ص ٦٤ – ٧٠.

(٣٣) احمد بشار دلي الموسوي، الأوضاع الصحية في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠٢٢.

(٣٤) منتظر إبراهيم إسماعيل، مشروع سدة الكوت واثاره الاجتماعية والاقتصادية على لواء الكوت ١٩٣٩ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠٢٥.

متمسكًا بالقيم الريفية القديمة، مما خلق حالة من التوتر بين الحداثة والتقليد وحمل المشروع على مستوى النسيج الاجتماعي، وجهين متناقضين؛ فمن جهة وحّد السكان في إطار بيئة جديدة تسودها الخدمات والتنظيم، ومن جهة أخرى عمّق الانقسام الطبقي مع بروز طبقات جديدة من كبار الملاك والتجار والموظفين، في مقابل الفلاحين المعدمين. هذا التناقض جعل السدة رمزًا مزدوج الدلالة، فهي مشروع تحديثي أسهم في تحسين الزراعة والتجارة والخدمات، لكنها في الوقت نفسه ولّدت انقسامات اجتماعية واقتصادية ستظل تلقي بظلالها على المنطقة في العقود اللاحقة(٣٥).

فيما عالجت رسالة **(مريم حسين محمود)** المعنونة: "**الأوضاع الاجتماعية والثقافية في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨**" الأوضاع الاجتماعية والثقافية في لواء الكوت خلال العهد الملكي بوصفها مرحلة ارتبطت بتأسيس الدولة العراقية الحديثة وتحوّل بنيتها السياسية والإدارية والفكرية(٣٦). وانطلقت الدراسة من اعتبار الكوت مدينة فاعلة في محيطها، وليست مجرد وحدة إدارية هامشية، إذ تأثرت بصورة مباشرة بالتحولات التي شهدها العراق في العهد الملكي، وعبّرت عن ذلك من خلال حراك اجتماعي وثقافي متنامٍ(٣٧). وأظهرت الرسالة أن قيام الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى وما رافقه من تشريعات إدارية وتنظيمات قانونية أسهم في إعادة تشكيل المجتمع المحلي في الكوت، فبرزت الإدارة الحديثة، وتغيرت العلاقة بين السلطة المركزية والأهالي، وبدأت تتبلور ملامح وعي اجتماعي وثقافي جديد. كما تعكس الدراسة موقف أهالي الكوت من النظام الملكي وتفاعلهم مع الأحداث السياسية الكبرى، لاسيما في سنوات التأسيس الأولى، وتوضح كيف أسهم التنوع الاجتماعي والديني والعشائري في المدينة في خلق فضاء ثقافي متعدّد المرجعيات، وأن التعليم شكّل أحد أهم محركات التحول الثقافي في الكوت، إذ أدت المدارس والمؤسسات التعليمية، منذ عشرينات القرن العشرين، دورًا جوهريًا في نشر الوعي وبناء جيل جديد من المتعلمين، انعكس نشاطهم لاحقًا في مجالات الأدب والصحافة والعمل السياسي. كما توضح أن الإدارة المحلية كان لها أثر متباين في دعم هذا النشاط أو تقييده، تبعًا لتوجهات المتصرفين والقائمقامين وعلاقتهم بالسلطة المركزية(٣٨).

وتكشف الدراسة عن تنامي التيارات الفكرية المختلفة في الكوت، لاسيما القومية واليسارية

(٣٥) منتظر إبراهيم إسماعيل، المصدر السابق، ص ٩٣ – ١٠٠.

(٣٦) مريم عامر حسين محمود عامر القره غولي، الأوضاع الاجتماعية والثقافية في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٢٥.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠ – ١٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٦ – ١٨.

والدينية، وتوضح كيف تفاعلت هذه التيارات مع الواقع الاجتماعي والسياسي، مستفيدة من المجالس الثقافية والمدارس والمجالس الحسينية والمنتديات الأدبية. وتبرز أن المدينة شهدت نشاطًا سياسيًا وفكريًا ملحوظًا في العقود الأخيرة من العهد الملكي، تجلّى في انتشار الأفكار المعارضة، لاسيما الفكر الشيوعي، وما رافقه من صدامات مع السلطة، كان من أبرزها أحداث سجن الكوت سنة ١٩٥٣، التي عكست حجم التوتر بين الدولة والحركات السياسية الحديثة. كما تسلط الضوء على دور الأسر والبيوتات العلمية والشخصيات الأدبية والفكرية في تشكيل الوعي الثقافي المحلي، وتبيّن أن الكوت أسهمت في رفد الحركة الثقافية العراقية بعدد من الأسماء التي كان لها حضورها على المستويين المحلي والوطني وتخلص إلى أن الكوت مثّل نموذجًا لمدينة عراقية تشكّل وعيها الحديث من خلال تفاعل ثلاثة عناصر رئيسة هي الدولة ومؤسساتها والتعليم بوصفه أداة للتحديث والحركات الفكرية والسياسية التي عبّرت عن تطلعات المجتمع وتحولاته حتى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨(٣٩).

وبذلك تُظهر الرسائل الجامعية التي تناولت قضاء الكوت اجتماعيا خلال العهد الملكي، أنها مثّلت خطوة أولى في رصد الجوانب الاجتماعية والثقافية للقضاء خلال العهدين العثماني والملكي غير أنها بحاجة لجوانب تكميلية فدراسة الإقطاع ركّزت على كبار الملاّك وزعماء العشائر دون تحليل معمّق لأوضاع الفلاحين في قضاء الكوت، مع أن بعض الدراسات التاريخية والاجتماعية تناولت هذا الجانب مثل حنا بطاطو في كتابه: "**الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق**"، إذ كشف عن صراعات يومية حول الأرض عكست البنية الاجتماعية المحلية(٤٠). في حين اقتصرت رسالة الصحة على تتبع إنشاء المستوصف والمستشفى المدني عام ١٩٤٠، دون ربط هذه المؤسسات بواقع المجتمع، حيث ان **(عبد الجليل الطاهر)** أشار في مؤلفه "**المجتمع العراقي. دراسة في التطور الاجتماعي**": ان مستشفى الكوت لم يؤد الى تغيير واسع في مستوى الصحة العامة الا بعد انشاء وزارة الصحة العراقية عام ١٩٤٧ وبدا يوسع في خدماته(٤١).

وبذلك، يمكن القول إن هذه الرسائل قدمت معطيات أساسية؛ لكنها وصفية أكثر من كونها تحليلية، الأمر الذي يفتح المجال لدراسات أعمق تعالج العلاقة بين المجتمع والدولة في قضاء الكوت عبر قضايا الأرض والتعليم والصحة.

٣. الرسائل التي تناولت تاريخ قضاء الكوت اقتصاديا:

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٥ – ١٠٠ – ١٠٤ – ١١٥

(٤٠) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢، ص ٢١.

(٤١) عبد الجليل الطاهر، المجتمع العراقي : دراسة في التطور الاجتماعي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٨، ص ٩٨.

عالج كريم عجيل فالح في رسالته جانب الاقتصاد في قضاء الكوت خلال العهد العثماني المتأخر(١٨٦٩–١٩١٧) من خلال ثلاثة محاور رئيسة: الزراعة والتجارة وطرق النقل. وقد أكد منذ البداية أن الكوت بوصفها قضاءً صغيراً ظلّت تعتمد الزراعة موردا أساسيا لحياة سكانها، حيث كانت الأراضي الممتدة على ضفاف نهر دجلة تُزرع بالحنطة والشعير والرز والذرة، فضلاً عن التمور التي شكلت مورداً اقتصادياً مهماً. وأن وفرة المياه من النهر جعلت الزراعة ممكنة، على الرغم من ضعف الأساليب الزراعية، لكنه عاد وأكد أن هذه الوفرة لم تمنع من بقاء الإنتاج محدوداً، بسبب سيطرة شيوخ العشائر على الأراضي الزراعية وغياب الاهتمام العثماني بتطوير وسائل الري من هنا نلمس أول ملامح التناقض في أوضاع المدينة؛ فعلى الرغم من الخصوبة الطبيعية لأراضي القضاء؛ فقد كان الاقتصاد الزراعي عاجزا تماماً عن التطور، وهو ما وضحته الدراسة بدقة لاسيما حجم التفاوت بين ما أتاحته الطبيعة وما أعاقه النظام الاجتماعي والسياسي(٤٢).

أما في ميدان التجارة، فقد أظهر الباحث أن قضاء الكوت لم يكن منعزلاً؛ بل كان حلقة وصل مهمة على طريق التجارة بين بغداد والبصرة وإيران، وأن أسواق القضاء كانت تعج بالسلع الزراعية والحيوانية المحلية التي تُصدَّر إلى خارج المنطقة مقابل استيراد الأقمشة وبعض الصناعات اليدوية(٤٣) اما بالنسبة لطرق النقل، فقد شدّد الباحث على أن الاعتماد الأساس كان على الملاحة النهرية في دجلة، حيث استخدمت السفن الخشبية لنقل البضائع والركاب. وفي الوقت نفسه أشار إلى أن الطرق البرية كانت مهملة وغير ممهدة، ما جعل الكوت تابعة عملياً للنهر في تواصلها التجاري. وكيف أثّرت هذه الهيمنة للنقل النهري على توزيع السكان أو على تطور الأسواق، وهو ما يجعل عرضه أقرب إلى الوصف منه إلى التحليل وذلك بناء على طبيعة الدراسة التي التزم بها الباحث. كذلك تأكيده عدم استفادة القضاء من محطات البريد والتلغراف التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، وكان لها أثر في ربط القضاء ببغداد والبصرة(٤٤).

---

(٤٢) كريم عجيل الموسوي، المصدر السابق، ص ١٢٤ – ١٣٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٤٤) في أواخر القرن التاسع عشر، ومع تنفيذ الدولة العثمانية إصلاحات "**التنظيمات**"، توسعت شبكات البريد والتلغراف لتصل إلى مدن جنوبي العراق ووسطه، بما في ذلك الكوت. ولم تكن هذه المحطات مجرد نقاط لإرسال واستقبال الرسائل والبرقيات؛ بل أصبحت روابط حيوية تربط القضاء بالمراكز الإدارية والاقتصادية. وصول خط التلغراف إلى محطات على ضفاف دجلة سهل تبادل المعلومات الرسمية والتجارية، مما أسهم في دمج الكوت ضمن مسارات التجارة النهرية والاتصالية في الإقليم. وكانت وظيفة محطة الكوت مزدوجة: خدمة البريد (توزيع الطرود والمرتبات الرسمية والإعلانات) وخدمة البرق/ التلغراف (نقل الرسائل العاجلة بين الإدارات والدوائر العسكرية والتجارية). ومنح هذا المزيج المحطة طابعًا مؤسساتيًا، إذ عُدّت امتدادًا لوجود الدولة في القضاء، وأسهمت في سرعة تداول الأوامر

ويظهر أن الباحث تعامل بصورة عامة، مع الاقتصاد في الكوت بزاويتين متباينتين: الأولى تُبرز موقع القضاء كمنطقة زراعية وتجارية نشطة، والثانية تصفه بأنه ظلّ مهمشاً وضعيف البنية الاقتصادية. هذا التناقض يعود في الغالب إلى ضعف التفريق بين القضاء كوحدة محدودة وبين اللواء كإطار أشمل، فضلاً عن غياب الأرقام والإحصاءات التي تساعد في ترجيح كفّة أحد الرأيين. ويمكن القول إن الرسالة قدمت معطيات مفيدة وعرضت إمكانات طبيعية وتجارية واسعة وأكدت على الجمود والتخلف، التي ظلت من غير معالجة رسمية وحكومية دقيقة للتوازن بين هذين البعدين.

اما الباحث خالد الغرباوي، فقد أشار إلى أنّ اقتصاد الكوت في العهد الملكي كان قائماً على الزراعة بالدرجة الأولى، حيث مثّل إنتاج الحنطة والشعير والرز الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي. وقد شهدت الأراضي الزراعية توسعاً ملحوظاً بفضل مشاريع الري المرتبطة بنهر دجلة وفروعه، مما ساعد على زيادة الغلة الزراعية سنوياً. كما تناول أثر إدخال بعض الأساليب الحديثة في الزراعة تدريجياً مثل استخدام المضخات المائية، وهو ما ساعد على استغلال مساحات أوسع إلى جانب الزراعة، فبرز النشاط التجاري نتيجة موقع الكوت على ضفاف دجلة، إذ شكّلت المدينة محطة رئيسة للتبادل التجاري بين بغداد والعمارة والبصرة. وقد انعكس ذلك في تنشيط الأسواق المحلية وظهور حركة نقل نشطة عبر الزوارق والسفن البخارية الصغيرة[٤٥]، أما من الناحية المالية؛ فقد ارتبط اقتصاد الكوت بالضرائب والرسوم التي فرضتها الحكومة الملكية على المنتجات الزراعية والتجارية، ما جعل الكوت جزءاً من شبكة الاقتصاد الوطني المرتبط ببغداد. كما أن موقعها الجغرافي جعلها نقطة مهمة لعبور السلع والبضائع، ما أضاف مورداً ثابتاً للنشاط الاقتصادي المحلي[٤٦]. وبذلك صوّر الباحث اقتصاد الكوت في العهد الملكي بأنه اقتصاد نامٍ نسبياً بفضل وفرة الإنتاج الزراعي وتوسع التجارة النهرية، لكنه ظل يعتمد بشكل شبه كامل على القطاع الزراعي دون أن يتطور نحو التنوع الصناعي أو الحرفي.

فيما تطرق الباحث **(سجاد جميل موزان)** في رسالته المعنونة: "**دراسة في أوضاعها الإدارية والسياسية والاقتصادية ١٩٢١–١٩٥٨**" الى مشروع سدة الكوت بوصفه أبرز الإنجازات الاقتصادية

الإدارية وإشعارات الضرائب والنشرات التجارية، مما سهل عمل الحكومة المحلية والأسواق. مع تأسيس الدولة العراقية وتوسع مؤسساتها في العشرينات والثلاثينات، تطورت شبكة المكاتب البريدية ودوائر البرق في الكوت فنيًا وتنظيميًا، واستمرت محطات مثل محطة الكوت في العمل والتطور خلال العهد الملكي. يراجع للمزيد: عبد العزيز سلمان نوار، المصدر السابق، ص ١٨٨؛ ايناس سعدي عبد الله، المصدر السابق، ص ٢٦٧؛ تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية ١٢٨٠ – ١٩٢٤، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٥، ص ١٦٩ – ١٧٢.

(٤٥) خالد خوام الغريباوي، المصدر السابق، ص ١٤٠ –١٤٤.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٤٧ – ١٤٩.

في العهد الملكي، وافتتحت رسمياً سنة ١٩٣٩، لتشكّل نقطة تحول في الاقتصاد الزراعي للواء الكوت عموماً وقضاء الكوت بصورة خاصة(٤٧). فقد ساعدت السدة على تنظيم جريان مياه نهر دجلة، والتحكم بالفيضانات التي كانت تهدد الأراضي الزراعية، وفي الوقت نفسه وفّرت مصدراً دائماً للري خلال مواسم الشحّ. فأدّى هذا المشروع إلى توسيع المساحات المزروعة بصورة غير مسبوقة، لاسيما زراعة الحنطة والشعير والرز، مما رفع من إنتاجية القضاء الزراعية وزاد من اسهاماته في الاقتصاد الوطني(٤٨). كما أشار الباحث إلى أن سدة الكوت لم تقتصر أهميتها على الزراعة فقط، بل أثرت أيضاً في استقرار السكان المحليين، إذ وفرت فرص عمل جديدة مرتبطة بأعمال الصيانة والتشغيل، ودفعت بزيادة النشاط التجاري نتيجة تزايد المحاصيل المسوَّقة عبر أسواق الكوت. ويُستشف من طرحه أن السدة عززت مكانة الكوت مركزا اقتصاديا مهم بين بغداد والعمارة، أما من ناحية الأثر الاقتصادي المباشر، فقد بيّن الباحث أنّ العوائد الزراعية تضاعفت بعد إنشاء السدة، ما أدى إلى ازدهار نسبي في الأسواق وارتفاع حجم الضرائب الزراعية المحصّلة لصالح خزينة الدولة. لكنه أشار أيضاً إلى أن هذا الازدهار لم يكن متكافئاً تماماً، إذ ظل مردوده الأكبر لصالح المزارع الكبيرة، بينما بقي صغار الفلاحين يعانون محدودية الإفادة(٤٩). وأن اثار الفيضانات لنهر دجلة اثرت على الجانب الاقتصادي في الكوت لاسيما في فيضانات الأعوام (١٩٤١، ١٩٤٦، ١٩٤٩، ١٩٥٢، ١٩٥٤)(٥٠). واكد انها كانت نكبة للمزارعين حيث طغت المياه على أراضيهم وجرفت مزارعهم واتلفت مضخاتهم وجعلتهم صفر اليدين حيث لم يكن امام هؤلاء الفلاحين المتضررين الا ان تقدموا بعرائض للحكومة طالبوا بتسليفهم بذور الحنطة لان نكبة الفيضان افقدتهم قابليتهم للشراء تعمق في الجانب الاقتصادي لمشروع السدة(٥١).

وأشار الباحث **(منتظر إبراهيم إسماعيل)**، ان مشروع سدة الكوت مثّل من الناحية الاقتصادية نقلة نوعية في الزراعة؛ إذ أدى إلى توسع المساحات المزروعة، واستقرار دورة الري، وإدخال محاصيل جديدة مثل القطن الذي أخذ يكتسب قيمة تصديرية. وقد انعكس ذلك على تحسن الإنتاج وتزايد مردود الأرض، الأمر الذي دفع الأسواق المحلية والإقليمية إلى النشاط وربط الكوت بشبكات تجارية واسعة مع بغداد والبصرة ومناطق مجاورة. إلا أنّ هذا الوجه المشرق لم يكن متاحًا للجميع، فالمكاسب الكبرى

(٤٧) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ١٢٨ – ١٣٢.

(٤٨) يقارن: احمد سوسة، تطور الري في العراق، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٤٦، ص ١٢٩.

(٤٩) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٥٠) احمد سوسة، بغداد والفيضان، مجلة الزراعة العراقية، ج ٤، المجلد ٧، ١٩٥٢، ص ٤٣٣.

(٥١) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ١٣٣.

تركزت بيد كبار الملاّك الذين احتكروا الأرض والمياه، بينما بقي صغار الفلاحين يعانون من الديون ومن شروط العمل القاسية، ما جعل المشروع، على الرغم من عظمته، سببًا في تعميق الفوارق الطبقية داخل المجتمع الريفي(٥٢). وحتى التحسن في مستوى المعيشة الذي شهدته بعض الفئات بفضل فرص العمل الجديدة والأجور المصاحبة للتوسع الاقتصادي، سرعان ما رتّب أعباء إضافية مثل ارتفاع تكاليف الزراعة الحديثة والاعتماد على التجار والوسطاء، وهو ما جعل هذا التحسن هشًّا ومتفاوتًا(٥٣).

بينما أكد الباحث خالد الغرباوي، أن الإقطاع هو المحدد الرئيس للاقتصاد، وأن الزراعة توسعت كميّاً، لكن الفائدة الحقيقية لم تنعكس على المجتمع بسبب تركّز الثروة. وهذا الطرح يقصد إرجاع كل الظواهر الاقتصادية إلى عامل واحد هو (الإقطاع)، مع إغفال دور مشاريع الري والتنمية الحكومية التي كان لها أثر واضح مثل مشروع سدة الكوت ومشروع فتح الجداول الترابية وتبطين الأنهر الفرعية الذي نفذته مديرية الري في الثلاثينات والأربعينات حيث أنشئت مشاريع فرعية لتطوير الجداول المغذية للأراضي الزراعية حول الكوت، مثل جدول الغراف، ما أدى إلى توسّع الرقعة الزراعية في القضاء(٥٤).فضلا عن مشروعات تنمية محلية مرافقة مثل فتح الطرق الترابية التي ربطت قضاء الكوت بالنعمانية وإنشاء مراكز إدارية وخدمات صحية مرتبطة بمشروع السدة(٥٥).

اما بالنسبة للباحث سجاد جميل موزان فتقدم رسالته صورة أكثر تفاؤلاً، وتبرز أثر سدة الكوت بوصفها مشروعا اقتصاديا محوريا ساعد في تنظيم الري وتوسيع الزراعة وازدهار التجارة. وهنا يظهر اختلاف واضح مع رسالة "**الإقطاع**"، التي قللت من أثر مشاريع التنمية، وكأنها لم تغير شيئاً في هيمنة الملاك، وبالنسبة لرسالة سدة الكوت فقد أولى الباحث أهمية كبيرة لمسألة توسع الزراعة وتحسن الإنتاج، لكنه لم يشر بالقدر الكافي إلى البعد البيئي للمشروع. فالمصادر المتخصصة أشارت إلى أن السدة أثّرت على خصوبة التربة ورفعت من معدلات الملوحة في بعض المناطق(٥٦)، وهذه قضية كان يمكن أن تُبرز لبيان التناقض بين المكاسب الزراعية القصيرة الأمد والتبعات البيئية الطويلة الأمد. كما أن

(٥٢) منتظر إبراهيم إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٦٠ – ١٧١.

(٥٣) يقارن: حازم رضا الجبوري، مشاريع الري وأثرها على الزراعة في العراق (١٩٢١ – ١٩٥٨)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠١١، ص ١١٧ – ١٢٠.

(٥٤) خالد خوام حاشي الغرباوي، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٥٦) من هذه المصادر: عبد الزهرة الطاهر، الزراعة والتربة في وسط دجلة. تقرير صادر من وزارة الزراعة، بغداد، ١٩٥٣. الذي يوضح الاثار التي تركتها مشاريع الري الكبرى مثل سدة الكوت على خصوبة الأراضي ومشكلات الملوحة؛ نجاة جمعة الشامي، الحواص البيئية لنهر دجلة عند سدة الكوت في محافظة واسط، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية ابن الهيثم، ٢٠١٥.

الرسالة لم تُبرز بصورة كافية أثر المشروع في السياسات المركزية للدولة العراقية. صحيح أنها تناولت دور الحكومة في التخطيط والتنفيذ، لكنها لم توضح كيف استُخدم المشروع أداة للشرعية السياسية أو وسيلة لإبراز نجاحات النظام الملكي في الداخل والخارج. هذا البعد السياسي–الاقتصادي شديد الأهمية لفهم المشروع ضمن سياقاته التاريخية.

وأخيرًا، من الجوانب التي كان يمكن معالجتها بشكل أعمق هو البعد المقارن، إذ لم يقارن الباحثون تجربة سدة الكوت بتجارب سدود أو مشاريع ري في العراق مثل سد الهندية في الحلة[٥٧] ولكن يمكن القول إن المقارنة قد حضرت بشكل ضمني في بعض الطروحات، من خلال الإشارات العامة إلى مشاريع الري والسدود الأخرى، إلا أنها لم ترتقِ إلى مستوى الدراسة المقارنة المنهجية القائمة على التحليل المباشر بين النماذج المختلفة ويُعزى عدم توجه الباحثين إلى إجراء هذه الدراسات بشكل صريح إلى طبيعة موضوعات رسائلهم التي انصبت على دراسة حالة محددة، فضلاً عن اعتمادهم المنهج الوصفي السردي أكثر من التحليلي، إلى جانب محدودية توفر البيانات المتكافئة التي تسمح بإجراء مقارنة دقيقة.

٤. الرسائل التي تناولت تاريخ قضاء الكوت سياسيا وعسكريا:

تناول **(الباحث كريم عجيل الموسوي)** التحولات السياسية والعسكرية التي شهدها قضاء الكوت منذ أواخر العهد العثماني حتى الاحتلال البريطاني وما تبعه. فيبدأ بعرض الوضع الإداري للقضاء، حيث كان تابعًا إداريًا للواء العمارة، يدار على وفق النظام العثماني مع حضور محدود لسلطة الدولة المركزية، بينما كان شيوخ العشائر ووجهاء القضاء يمارسون دورًا مهمًا في إدارة الشؤون المحلية. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى أوضح الباحث أن الكوت اكتسبت أهمية استراتيجية كبيرة بسبب موقعها على نهر دجلة وكونها حلقة وصل بين العمارة وبغداد. ومع تقدم القوات البريطانية من البصرة شمالًا، أصبحت الكوت محطة رئيسة على خط سير العمليات العسكرية يتوقف عند مرحلة حصار الكوت،

(٥٧) تقع سدة الهندية جنوب مدينة المسيب في محافظة بابل، تُعد من أقدم مشروعات الري في العراق. بدأ بناء السدة في عام ١٩١١ واكتمل في عام ١٩١٣، تحت إشراف المهندس البريطاني ويليام ويلكوكس. بهدف رفع منسوب مياه نهر الحلة من خلال تحويل جزء من مياه نهر الفرات عبر قناة الهندية، مما يسهم في ري الأراضي الزراعية في مناطق الحلة والنجف وكربلاء، وتعود جذور المشروع إلى زيارة وزير ملك الهند، محمد شاه الهندي، للعراق في عام ١٨٦٠، الذي لاحظ شح المياه في النجف وقرر التبرع بحفر قناة مائية من نهر الفرات إلى النجف، سميت بـ"**نهر الهندية**" نسبة إليه. وفي عام ١٨٨٥، جفّ شط الحلة بالكامل، مما أثر سلبًا على الزراعة في المنطقة. فتم في عام ١٨٩٠ بناء سدة على نهر الفرات بواسطة المهندس الفرنسي شوندرفر، لكنها انهارت في عام ١٩٠٥. بعد ذلك، تم استدعاء المهندس ويلكوكس لتصميم السدة الجديدة، التي اكتملت في عام ١٩١٣. يراجع للمزيد: احمد سوسة، وادي الفرات (مشروع سدة الهندية)، ج ٢، بغداد، ١٩٤٥، ص ٣٥ – ٤٠.

وسرد بالتفصيل ظروف الحصار، محاولات الجيش البريطاني الحصول على الإمدادات عبر دجلة، والمعارك التي دارت حول الكوت لفك الحصار، كما بيّن الأثر المباشر لذلك على القضاء من حيث نقص المواد الغذائية، اضطراب الحياة اليومية، وتأثر الأهالي بين ضغط الوجود العسكري البريطاني من داخل المدينة والحصار العثماني من خارجها. وأشار الباحث إلى التغييرات التي طرأت على الإدارة المحلية بعد سقوط الكوت بيد العثمانيين، ثم يوضح كيف عادت القوات البريطانية لاحقًا لتحتل المدينة مرة أخرى ضمن خطتها للتقدم نحو بغداد. وفي هذا السياق، ربط الباحث بين الأحداث العسكرية وبين التحولات السياسية التي شهدها القضاء، مثل تبدل موازين القوى بين الدولة العثمانية والوجود البريطاني، وانعكاس ذلك على الأهالي وزعماء العشائر[٥٨].

فيما درست **(الباحثة فاطمة عبد شرقي)** الأوضاع السياسية في قضاء الكوت بوصفه ساحة مهمّة لفهم علاقة الدولة العراقية الناشئة بالمجتمع المحلي. فقد عرضت في البداية مرحلة التأسيس وكيفية دمج الكوت إداريًا ضمن الدولة الحديثة، مركّزة على سياسات الحكومة في تعيين المسؤولين المحليين، وتنظيم الضرائب، وتوسيع نفوذ الدولة على حساب الزعامات التقليدية. ثم أبرزت مشاركة أبناء الكوت في الحياة النيابية، متناولة دور نواب القضاء في البرلمان، وكيف كانوا يوازنون بين ولاءاتهم العشائرية ومطالب الدولة[٥٩]. هنا يظهر بوضوح توجّهها نحو إبراز أن السياسة المحلية لم تكن مجرد انعكاس لقرارات بغداد؛ بل كانت نتاج تفاوض مستمر بين الحكومة والمجتمع[٦٠]. أما في القضايا العسكرية، فقد ركّزت الباحثة على ثلاثة محاور الحركات العشائرية والتمردات التي واجهتها السلطة الملكية، وكيف تعاملت معها الدولة عبر القوة العسكرية حيناً، وعبر التفاوض والإعفاءات حيناً آخر، فضلا عن دور الجيش العراقي بعد تأسيسه سنة ١٩٢١، حيث أشارت إلى حضوره المتنامي في الكوت كأداة لفرض النظام وضبط العشائر، معتبرة أن وجوده أحدث تحوّلاً في موازين القوى داخل القضاء[٦١].تبرز الرسالة من زاوية تاريخ التاريخ، في كونها جمعت بين السرد السياسي – العسكري والتوثيق الإداري من خلال اعتمادها على سجلات مجلس النواب، وثائق وزارة الداخلية، وبعض الصحف المحلية. ما جعلها تكتب التاريخ ليس فقط كوقائع متتابعة، بل بوصفه صراعا بين مركز الدولة ومحيطها. لكن يظهر في الوقت نفسه في عملها تركيز على "**السياسة الرسمية**" أكثر من التحركات المجتمعية

(٥٨) كريم عجيل الموسوي، المصدر السابق، ص ١٤٠ – ١٧٥.

(٥٩) فاطمة عبد شرقي، المصدر السابق، ص ١٢٠ – ١٣٠.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٣٥ –١٤٨.

(٦١)فاطمة عبد شرقي، المصدر السابق، ص ١١٠.

الصغيرة، مما يجعل عرضها أقرب إلى تاريخ الدولة منه إلى تاريخ المجتمع. اما السياسة في القضاء من وجهة نظر **(الباحث سجاد موزان)** فقد كانت العشائر الفاعل الرئيس في الحياة السياسية، وكان ولاء الشيوخ هو الذي يحدد درجة استقرار الإدارة. وتناول كذلك دور النواب عن قضاء الكوت في البرلمان، مؤكداً أنهم لم يكونوا مجرد ممثلين صوريين، بل مارسوا ضغوطاً للمطالبة بمشاريع خدمية، خصوصاً مشاريع الري والزراعة(٦٢). كما أشار إلى أن القضاء لم يكن معزولاً عن التفاعلات الوطنية، فقد شهد صدىً مباشراً للأحداث الكبرى مثل انتفاضة مايس ١٩٤١ وحركات الاحتجاج في الخمسينات. غير أن هذه التفاعلات لم تكن على شكل انتفاضات واسعة، بل على هيأة تحركات محدودة أو تزايد في الوعي السياسي بين المتعلمين(٦٣).

إنّ دراسة التطورات السياسية في قضاء الكوت تكشف عن تباينٍ واضح في مقاربات الباحثين، لاسيما بين ما قدمه سجاد جميل موزان وما عرضته فاطمة عبد شرقي، وهو تباين يعكس في جوهره اختلافاً في زاوية النظر والمصادر والمنهج. فمن خلال تتبع نصوص الباحثين يظهر أنّ فاطمة عبد شرقي قدّمت معالجة ذات طابع مؤسساتي – رسمي، اعتمدت فيها على الوثائق الحكومية ومحاضر البرلمان والمراسلات الوزارية(٦٤)، محاولةً أن تؤكد أنّ قضاء الكوت قد أُدمج في بنية الدولة الملكية من خلال الأجهزة الإدارية والأنظمة القانونية وبذلك فإن السياسة في القضاء عندها كانت انعكاساً لإرادة المركز، وامتداداً لسلطة بغداد على الأطراف. هذا المنهج يجعل سردها أقرب إلى إعادة عرض لخطاب الدولة الرسمي أكثر من كونه تفكيكاً للواقع السياسي المحلي، وهو ما جعل الكثير من القضايا الاجتماعية المؤثرة على السياسة غائبة عن تصورها.

أما سجاد جميل موزان؛ فقد انطلق من زاوية أخرى أكثر التصاقاً بالبنية الاجتماعية – الاقتصادية. فهو يرى أنّ السياسة في الكوت لا يمكن أن تفهم من خلال الأوامر الوزارية أو التعيينات الإدارية فحسب، بل ينبغي قراءتها عبر نفوذ العشائر ودور النواب المحليين وتحالفات الملاكين. وقد ربط موزان بين مشاريع الري الكبرى بما فيها سدة الكوت، وبين التحولات السياسية، مؤكداً أنّ هذه المشاريع خلقت صراعات جديدة بين القوى المحلية، وعززت في الوقت نفسه مواقع بعض الشيوخ الذين امتلكوا القدرة على التأثير في البرلمان أو الضغط على الحكومة(٦٥). هذه المقاربة؛ جعلت السياسة عنده

(٦٢) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٦٤) فاطمة عبد شرقي، المصدر السابق، ٢١٦ –٢١٧.

(٦٥) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ٦٩.

نتاجاً للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية أكثر من كونها مجرد انعكاس لإدارة الدولة يمكن القول إن فاطمة عبد شرقي مثلت تياراً أكاديمياً تقليدياً يعتمد على الوثيقة الرسمية باعتبارها مرجعاً أوحد لفهم السياسة، وهو ما جعل دراستها تبدو امتداداً للسرد الرسمي الذي أنتجته الدولة نفسها عن علاقتها بالأطراف. في حين أنّ سجاد جميل موزان قدّم خطاباً آخر، أكثر قرباً من التاريخ الاجتماعي، سعى من خلاله إلى تفسير الظواهر السياسية في الكوت بالعودة إلى البنى الداخلية للمجتمع، لا سيما العشيرة والمصالح الاقتصادية. لكن في المقابل، قد يقع موزان في مبالغة أحياناً، إذ يُرجع كل ظاهرة سياسية إلى الاقتصاد ومشاريع الري، متجاهلاً أن لقرارات المركز دوراً محورياً في ضبط الحياة السياسية في القضاء[٦٦].

وفيما يخص مشاركة أبناء الكوت في الحياة السياسية للدولة العراقية فقد فصّل **(سعيد المكصوصي)** في رسالته المعنونة "**دور نواب الكوت في البرلمان العراقي ١٩٢٥ – ١٩٣٩**" الدور السياسي الذي اضطلع به نواب الكوت في البرلمان العراقي مركّزةً على تحليل طبيعة مشاركتهم في الحياة التشريعية، ومواقفهم من القضايا الوطنية والمحلية كصدور القانون الأساس والتجنيد الاجباري وانقلاب بكر صدقي ١٩٣٦. إذ انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن مدينة الكوت، على الرغم من بعدها عن المركز السياسي في بغداد، كان لها حضور مؤثر في المؤسسة التشريعية من خلال ممثليها الذين شاركوا في سن القوانين ومناقشة السياسات الحكومية الخارجية حيث حدد نواب الكوت مواقفهم تجاه المعاهدات العراقية – البريطانية (١٩٢٦ – ١٩٣٠) ومواقفهم تجاه العلاقات العربية – العراقية والموقف من قضية فلسطين[٦٧]. فاعتمد الباحث في منهجه على التحليل الوثائقي مستندًا إلى محاضر جلسات مجلس النواب، والوقائع العراقية، والوثائق الرسمية، والصحف المعاصرة، فضلًا عن المقابلات الشفوية والمراجع التاريخية التي تناولت التجربة البرلمانية[٦٨].

جاءت الرسالة في عدة فصول، تناول أولها نشأة النظام النيابي في العراق وتطور الحياة السياسية بعد عام ١٩٢١، ثم خصص فصلاً لعرض الدوائر الانتخابية في الكوت وتوزيع المقاعد النيابية، وفصلًا آخر لبحث مواقف النواب من التشريعات والقوانين الجوهرية مثل قانون الجنسية، والضرائب، والتعليم، والدفاع الوطني وخصص فصلا لدراسة العلاقات بين النواب والسلطة التنفيذية، وإسهامهم في معالجة قضايا محلية كالمشاريع العمرانية، والري، والزراعة، والخدمات العامة، فضلاً عن رصد الخلافات

(٦٦) يقارن: المصدر نفسه، ص ٦٨–٧١.

(٦٧) سعيد عبد علي باصي المكصوصي، المصدر السابق، ص ٢٤ – ١٠٢ – ٣٠ – ١٠٢.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٧٢ – ١٧٦.

السياسية التي شهدها البرلمان وأثرها على الواقع المحلي في الكوت[٦٩].

أكملت في الجانب نفسه رسالة ماجستير بعنوان "**دور نواب الكوت في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٥٨" للباحث سعد حسن عبد الله الغريري** بينت هذه الرسالة الدور السياسي والبرلماني لنواب لواء الكوت خلال العهد الملكي في العراق، إذ ركزت على تحليل مشاركاتهم داخل مجلس النواب، ولا سيما في مناقشة القوانين والميزانيات والقضايا المحلية التي تمس اللواء. كما سعت إلى إبراز طبيعة المطالب التي كان يطرحها هؤلاء النواب، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية ومدى ما كان نصيب القضاء منها ولفت الانتباه إلى احتياجات القضاء وتكتسب الرسالة أهمية علمية كسابقتها لكونها اعتمدت على محاضر جلسات مجلس النواب كمصدر أساسي، مما أتاح تتبع المواقف الفعلية للنواب داخل المؤسسة التشريعية، وليس فقط من خلال الروايات العامة، وهو ما يجعلها دراسة توثيقية تحليلية تسلط الضوء على العلاقة بين المركز والاقضية ومنها الكوت خلال تلك المرحلة (٧٠).

٥. الرسائل التي تناولت قضاء الكوت إداريا:

يرى كريم عجيل أن الإدارة في قضاء الكوت **(خلال العهد العثماني المتأخر)** كانت انعكاساً لسياسة الدولة المركزية في إسطنبول، التي سعت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى إدخال إصلاحات إدارية على وفق قانون الولايات (١٨٦٤). وبالنسبة للكوت؛ جاء هذا التوجه متأخراً نسبياً، إذ بقي القضاء فترة طويلة خاضعاً لسلطة شبه تقليدية يرتكز نفوذها على شيوخ العشائر ووجهاء السوق المحلي[٧١]. ومع افتتاح المدرسة الرشدية عام ١٨٨٩ وتأسيس مراكز رسمية مثل القائمقامية ومخفر الشرطة والدوائر الفرعية (كالمالية والزراعة لاحقاً)، بدأت الإدارة تكتسب طابعاً أكثر مؤسساتية، وإن ظلّت محدودة الموارد وضعيفة النفوذ[٧٢].

فيما يؤكد الباحث أن تطور الإدارة لم يكن مستقلاً؛ بل كان مرتبطاً بظروف الكوت الجغرافية والاقتصادية. موقعها على نهر دجلة جعلها محطة للاتصالات والنقل، ما استدعى حضوراً أوسع للموظفين العثمانيين، لاسيما بعد تزايد أهمية الزراعة والتجارة. مع ذلك، ظلّت الإدارة تعاني من قصور واضح في الكفاءة وقلة الكوادر، حيث إن كثيراً من المناصب الإدارية لم تكن تُشغَل إلا لمدد قصيرة أو بأشخاص يفتقرون للخبرة. كما أن التدخل العشائري كان له أثر مباشر في عمل الإدارة، إذ كثيراً ما

(٦٩) سعيد عبد علي باصي المكصوصي، المصدر السابق، ص ١٠٥ – ١٣١.

(٧٠) سعد حسن عبد الله الغريري ، دور نواب الكوت في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١ – ٦

(٧١) كريم عجيل الموسوي، المصدر السابق، ص ٢٤ – ٣٠.

(٧٢) يقارن: بان راوي شلتاغ، المصدر السابق، ٣ –٤.

اصطدمت السلطات المحلية مع زعماء العشائر حول قضايا الضرائب، التجنيد، أو ملكية الأراضي[٧٣]. فهو يشير أيضاً إلى أن بعض محاولات التحديث الإداري، مثل تنظيم سجلات الطابو أو فرض نظام الضرائب الجديد، واجهت معارضة شديدة من الأهالي، ما جعل الدولة العثمانية تلجأ إلى حلول وسط تبقي على نفوذ الوجهاء المحليين مقابل ولائهم. بهذا المعنى، فإن الإدارة في الكوت لم تتحول إلى جهاز مستقل أو فاعل كما أرادت إسطنبول، بل بقيت رهينة التوازن بين سلطة الدولة ومصالح القوى الاجتماعية المحلية وبذلك فإن الباحث يخلص إلى أن تطور الإدارة في قضاء الكوت في العهد العثماني المتأخر اتسم بالبطء والتردد، إذ لم تستطع الدولة أن تفرض نموذجاً مركزياً فاعلاً بصورة كاملة، وظلت الإدارة مزيجاً بين الطابع المؤسسي الرسمي والإرث التقليدي المحلي.

أما فاطمة عبد شرقي، فقد تناولت الإدارة من زاوية مختلفة هنا بدت في رسالتها أكثر رسوخاً من حيث الشكل بحثت في الإدارة خلال المدّة (١٨٦٩ – ١٩١٤)[٧٤] وخلال المدّة (١٩١٨ –١٩٢٥)[٧٥] وبينت محاولات الدولة العراقية الحديثة ربط القضاء بالمركز عبر قوانين البلديات، وتشكيل المخافر، فضلا عن تعيين القائمقام بوصفه حلقة وصل أساسية. فاعتمدت الباحثة على وثائق وزارية ومحاضر برلمانية وصحف و ركزت على كيفية توظيف المركز للإدارة في الكوت كأداة لتوسيع سلطة الدولة، لكنها أشارت أيضاً إلى استمرار حضور القوى التقليدية وتأثيرها في بطء تحديث الجهاز الإداري[٧٦].

ان الدراسة المعمقة للرسالتين تكشف عن تحول في النظرة الأكاديمية إلى الكوت، فيقدم كريم عجيل صورة القضاء في نهايات العهد العثماني بوصفه فضاءً لمشروع إصلاحي متعثر لم ينجح في تجاوز سطوة الأعراف المحلية، بينما ترى شرقي في القضاء خلال العهد الملكي أنموذجاً لتجربة الدولة الحديثة في دمج الأطراف بالمركز، وإن ظلت مشدودة إلى قيود البنية الاجتماعية وعلى الرغم من اختلاف الإطارين؛ فإن الرسالتين تلتقيان في الإقرار بأن الإدارة في الكوت لم تتحول في أي من العهدين إلى جهاز مستقل كامل الفاعلية، بل ظلت وسيطاً هشاً بين الدولة والمجتمع. غير أن زاوية النظر لدى كريم عجيل تميل إلى تفسير العجز بضعف الدولة العثمانية وتردّدها في مواجهة العشائر، فيما تفسّر فاطمة عبد شرقي الأمر بضعف الإمكانات الإدارية للدولة العراقية الملكية وبيروقراطيتها الثقيلة. وقراءة هذا التتابع من منظور تاريخ التاريخ تُظهر كيف أن الباحثين انطلقا من مصادر مختلفة

(٧٣) كريم عجيل الموسوي، المصدر السابق، ص ٥١ – ٦٠.

(٧٤) فاطمة عبد شرقي، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٧٦) يراجع: المصدر نفسه، هامش ص ٣٣.

ورؤى متباينة، لكنهما أسهما معاً في بناء دراسة أكاديمية عن الكوت بوصفها ساحة اختبار لعلاقة المركز بالأطراف.

اما **سجاد جميل موزان**، فقد بدأ حديثه عن الإدارة في قضاء الكوت (بين **١٩٣٩ – ١٩٥٨**) منطلقاً من فكرة أنّ الإدارة لم تكن جهازاً فوقياً منفصلاً عن الواقع الاجتماعي، بل كانت انعكاساً للظروف المحلية التي عاشها القضاء في العهد الملكي. فقد أوضح أنّ وجود مؤسسات إدارية مثل القائمقامية، والمجالس البلدية، والدوائر الخدمية لم يكن يعني بالضرورة قوة الدولة، بل كثيراً ما واجهت هذه المؤسسات صعوبات في تطبيق قراراتها بسبب النفوذ الكبير لشيوخ العشائر والأعيان(٧٧)، ومن الأمثلة التي طرحها الباحث أنّ عملية جباية الضرائب في القضاء لم تكن مستقرة، إذ كثيراً ما اضطر القائمقام إلى التفاوض مع شيوخ القبائل لتأمين الجباية، مما جعل الإدارة أداةً للتسويات أكثر من كونها سلطة تنفيذية صارمة، كما ركّز على أنّ ضعف البنية المالية والإدارية للدولة الملكية انعكس بوضوح على الكوت، حيث لم تستطع الحكومات الملكية أن توفر أجهزة بيروقراطية فاعلة تضبط القضاء كما هو الحال في المدن الكبرى مثل بغداد أو البصرة(٧٨).

وبالإشارة الى رسالة **(زينب نعيم سعدون العائدي)** الموسومة "**أوضاع لواء الكوت الاجتماعية والاقتصادية في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٣٢ – ١٩٥٨**" التي مثلت دراسة لما كتب عن الوقائع في الكوت في الوثائق الرسمية، حيث تؤرخ لكيفية صياغة الدولة لتلك الاحداث في نصوصها، وبذلك تدخل أيضا ضمن حقل تاريخ التأريخ لكن بصورة بسيطة، لان الباحثة تعاملت مع موضوعها على انه سرد للوقائع الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، لكن بالاستناد الى تقارير التفتيش(٧٩) وعدّتها مصادر أولية تعكس الواقع المحلي، فكانت حريصة مثلا على استخراج المعلومات من التقارير مثل عدد المدارس، أوضاع المستشفيات، حجم الضرائب، تفاصيل النزاعات العشائرية وترتيبها في صورة وصفية قدّمت "تاريخًا اجتماعيً إداريًا" يعتمد على وثائق رسمية ". التعليم أيضًا لم يُكتب كتجربة اجتماعية، بل ك "**إنجاز إداري**" يُحسب للسلطة. هنا، فالنصوص تكشف كيف أن المجتمع لم يكن

(٧٧) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ١٤ –٣٠.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٣١ – ٤١ .

(٧٩) تقارير التفتيش الإداري: وثائق رسمية تقوم بإعدادها الجهات المختصة أو المفتشون الإداريون خلال زياراتهم للدوائر والهيئات الحكومية، بهدف تقييم كفاءة الأداء الإداري والمالي، وقياس التزام الموظفين بالقوانين واللوائح والتعليمات، ورصد أية مخالفات أو تجاوزات، فضلا عن تقديم توصيات لتحسين أساليب العمل وضمان حسن سير الإجراءات الإدارية. وتعكس هذه التقارير الواقع الإداري في المؤسسات الحكومية، وتشكل مصدرًا أساسيًا للباحثين لدراسة تطور الإدارة وممارسات الرقابة في مدّة معينة. يراجع للمزيد: زينب نعيم العايدي، المصدر السابق، ص ٣.

موضوعًا مستقلًا للمعرفة، بل مرآة لنجاح أو فشل الدولة في فرض سيطرتها(٨٠).

وفي الجانب الاقتصادي؛ فقد أعادت التقارير تشكيل اقتصاد القضاء ضمن ثنائية "**الأرض الضرائب**". فوُصفت الزراعة في سياق النزاعات العشائرية حول الملكية بعد قوانين التسوية، وكأن الهدف من الحديث عنها ليس بيان معيشة الفلاحين؛ بل توثيق الصراع الذي قد يهدد سلطة الدولة. ولم تُمنح الصناعات المحلية إلا ذكرًا عابرًا، ما يدل على أن الجهاز الإداري لم يعترف بها كاقتصاد حقيقي، بل بوصفها حرفا هامشية. أما الضرائب؛ فقد سُجِّلت بأدق التفاصيل والأرقام، لأن السلطة رأت في الجباية معيارًا للانضباط الإداري. وبذلك، فإن النصوص الاقتصادية عكست اهتمام الدولة بتحصيل الموارد أكثر من اهتمامها بحياة المنتجين والمستهلكين(٨١).

اما الجانب الإداري في التقارير فقد كُتب بلغة تُظهر حضور الدولة أكثر مما تُظهر فاعليته. فوُصفت البلديات من خلال المشاريع والإيرادات، لا من خلال رضا الناس أو مستوى الخدمة. وصيغت الشرطة والسجون بوصفها مؤسسات ناجحة في "**ضبط العشائر**" و "**فرض النظام**"، حتى حين كانت عاجزة عن حل النزاعات المزمنة. أي أن التقارير صنعت صورة لقضاء الكوت بوصفه فضاءً مضطربًا دائمًا لكنه "**قابل للضبط**" بيد الدولة، وهي صورة تخدم شرعية المركز وتبرر استمرار التفتيش الإداري(٨٢). وعند الرجوع للرسالة وقراءة هذه التقارير بصورة عميقة، فإننا لا نرى "**واقع قضاء الكوت**" كما عاشه أهله، بل مع "**واقع مُصاغ**" من لدن المفتشين الإداريين. فلم تُكتب النصوص لتوثيق حيادٍ علمي؛ بل لتكون وثائق في أرشيف الدولة، تخاطب بغداد لا الكوت. فهي تكشف عن منظور دولة يرى الكوت فضاءً مشوبًا بالفوضى، يحتاج إلى عين مراقبة ويد ضابطة ولابد من الإشارة ان هذه الرسالة تندرج في إطار منهجية تاريخ التاريخ، ولو بشكل جزئي، من حيث اهتمامها بتحليل النصوص التاريخية والكشف عن طبيعة الخطاب الذي أنتجها.

ومن الضروري الإشارة إلى أنه على الرغم من تعدد الدراسات الأكاديمية التي تناولت تاريخ العراق الحديث والمعاصر بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أنّه لم تُكتب حتى الآن أطاريح دكتوراه متخصصة عن تأريخ مدينة الكوت بحد ذاتها، سواء في الجامعات العراقية أو العربية بأستثناء الاطروحة المعنونة "**حصار الكوت بين المدونات البريطانية والعثمانية ١٩١٥ – ١٩١٦**" وتتناول هذه الدراسة أحد أبرز أحداث الحرب العالمية الأولى في العراق، وهو حصار الكوت،

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٩٢ –٩٩.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١١٣ – ١٤٠.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٤٧ – ٧٨.

من خلال مقاربة تحليلية تقوم على مقارنة الروايات التاريخية الواردة في المدونات البريطانية والعثمانية، في محاولة لإعادة قراءة الحدث ضمن سياق التاريخ العسكري بعيدًا عن الانحيازات التي طبعت كثيرًا من الكتابات السابقة اعتمدت الأطروحة على منهج تاريخي وصفي تحليلي، مدعومًا بمقارنة دقيقة بين المصادر، حيث استند الباحث نموذج من الوثائق، في مقدمتها الوثائق البريطانية والعثمانية غير المنشورة، فضلًا عن المذكرات العسكرية والدراسات الحديثة، وهو ما أتاح له تتبع مجريات الحصار بصورة تفصيلية، بدءًا من الخلفيات السياسية والعسكرية التي مهدت له، مرورًا بالعمليات العسكرية التي سبقته، وصولًا إلى تفاصيل الحصار ذاته ونتائجه. كما سعت الدراسة إلى تحليل الخطط العسكرية لكلا الطرفين، والكشف عن الفروق في تفسير الأحداث، سواء من حيث أسباب الحصار أو نتائجه أو دلالاته العسكرية والسياسية.

و يمكن عدّ هذه الدراسة البحث الوحيد الذي تناول حصار الكوت ضمن إطار تاريخ التاريخ (Historiography) الأمر الذي يمنحها قيمة علمية متميزة في حقل الدراسات التاريخية الحدي[٨٣].

لكن يلاحظ أيضًا أن الباحث لم يُفعِّل الجانب التحليلي بالشكل الكافي، إذ غلب على الأطروحة الطابع السردي في عرض الأحداث، حيث اكتفى في كثير من المواضع بتتبع الوقائع وتسلسلها الزمني أكثر من الانخراط في تحليلها نقديًا وقد انعكس ذلك على طبيعة الدراسة، إذ بدت أقرب إلى دراسة تاريخية وصفية تقليدية منها إلى دراسة في تاريخ التاريخ الذي يتطلب عرض الروايات والنصوص التاريخية لكل طرف.

وغالباً ما وردت الكوت في اطار الاطاريح ضمن جانب عام أو كجزء من دراسات أوسع دون أن تُفرد لها دراسة شاملة ومستقلة، ومن الأمثلة على هذه الدراسات: أطروحة الباحث **(عبد الأمير محمد امين)** "**العراق خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨**" الذي خصّص الفصل الثالث لحصار الكوت وسير العمليات العسكرية فيه بين الأعوام ١٩١٤ – ١٩١٦[٨٤]. الى جانب أطروحة "**العراق والسياسة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى**" التي تناولت العلاقات السياسية

(٨٣) كريم خفيف المياحي ، حصار الكوت بين المدونات العثمانية والبريطانية ١٩٢٥ – ١٩١٦، أطروحة دكتوراه، جامعة واسط، ٢٠٢٦.

(٨٤) عبد الأمير محمد امين، العراق خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٧٥، ص ٢١٢ – ٢٣٨.

والإدارية، وذكرت الكوت ضمن محور "**الاحتلال البريطاني لجنوب العراق**"(٨٥). وأطروحة "**العراق في العهد العثماني الأخير والحرب العالمية الأولى (١٩٠٨–١٩١٨)**" الذي ناقش الإصلاحات العثمانية والجيش السادس ومقر قيادته في الكوت، وعدّها عقدة المواجهة بين بريطانيا والعثمانيين(٨٦). وربما من المفيد التأكيد ان اسم الكوت ورد في الكثير من الرسائل والأطاريح التي تناولت العراق، لكنه ورد بصورة جزئية، الا ان منهجية هذه الرسالة أعطت الأولوية للمشاريع التي تناولت الكوت بشكل خاص ومباشر كونها أكثر عمقًا ودقة في عرض الأحداث والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية للمدينة، بما يخدم أهداف البحث ويقدّم صورة أكثر وضوحًا عن واقع المدينة الخاص.

تجدر الإشارة إلى وجود رسالة ماجستير اجنبية أعدّها الباحث **Gwynne Dyer** بعنوان **The Mesopotamia Campaign to the Fall of Kut-el-Amara: November 1914 – April 1916** (حملة بلاد الرافدين حتى سقوط الكوت "الكوت العمارة 1916 – 1914")(٨٧).

قدمت إلى جامعة رايس في أمريكا عام ١٩٦٦، تناولت الحملة البريطانية في بلاد الرافدين وصولًا إلى حصار الكوت وسقوطها. إلا أننا لم نتمكن من الوصول لها نظرًا لكونها من الرسائل غير المنشورة والقديمة، والمحفوظة غالبًا ضمن أرشيف الجامعة ومع ذلك، أمكن التعرّف على هذه الرسالة والتحقق من وجودها من خلال الاستشهاد بها في عدد من الدراسات والبحوث التركية والبريطانية التي تناولت الكوت ومن أبرزها بحث "**Resul Babaoğlu,**"(٨٨) و"**AndrewSyk**"(٨٩).

وعلى الرغم من أن هذا المبحث اعتمد بشكل أساس على تحليل محتويات الرسائل الجامعية وشرحها بوصفها مصدرًا رئيسا لتاريخ الكوت، فإنه من الضروري التنويه إلى وجود رسائل جامعية أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي تم تناولها هنا، لكن لم يتم تفصيلها كونها جاءت أولا متطابقة في

(٨٥) عبد الجبار ناجي، العراق والسياسة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ –١٩١٨، أطروحة دكتوراة، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص ١٤٥ –١٧٠.

(٨٦) كامل جاسم العبودي، العراق في العهد العثماني الأخير وسنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٨ – ١٩١٨)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ٣١٢ – ٣١٨.

(87) Gwynne Dyer, The Mesopotamia Campaign to the Fall of Kut-el-Amara: November 1914–April 1916, Master's Thesis, Rice University, 1966.

(88) Resul Babaoğlu, "Propaganda ve Mistisizm: The War Illustrated'a Göre İngiltere'nin Mezopotamya Harekâtı ve Kût'ül Amâre Kuşatması", Belgi Dergisi Sayı24,2022, 10.33431/belgi.1065156, p 285 https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/2221068

(89) Andrew Syk, The 1917 Mesopotamia Commission. Britain's First Iraq Inquiry, Rusl, file 154, No. 4, 2009,p 100 – 101

المعلومات التاريخية مع ما تم عرضه من رسائل، وثانيا كونها ذات تخصص جغرافي او اقتصادي بالدرجة الأساس ووظفت التأريخ كعنصر ثانوي داعم لاختصاصها الرئيس. فيما يلي جدولا مفهرسا ببعض هذه الرسائل :

ت	اسم الباحث	العنوان	الجامعة/ الكلية	السنة
١	عبد الله جاسم اللامي	التحولات السكانية والاجتماعية في لواء الكوت ١٩٤٠- ١٩٦٠	بغداد / كلية التربية	١٩٩٦
٢	فلاح حسن الكعبيي	مشروع سدة الكوت واثاره السكانية والاقتصادية	بغداد/ كلية الاداب	١٩٩٧
٣	حسين جبار الركابي	مشروع سدة الكوت واثره في التحول الاقتصادي	بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد	١٩٩٨
٤	هند احمد العزاوي	النشاط التجاري في منطقة الكوت ١٩٢٠ – ١٩٥٨	بغداد / كلية الاداب	١٩٩٨
٥	صالح مهدي التميمي	التغير الاجتماعي والتعليم في لواء الكوت بعد سدة الكوت	بغداد / كلية الاداب	١٩٩٩
٦	حسن الشريفي	الإدارة الفنية في الريف العراقي دراسة حالة لواء الكوت	بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد	٢٠٠٣
٧	حسن فاضل كاظم	الاقتصاد المحلي في لواء الكوت ١٩٤٠ – ١٩٥٨	بغداد / كلية التربية ابن رشد	٢٠٠٦
٨	عبد الجبار عبود الجويبراوي	مشكلات الزراعة والري في لواء الكوت ١٩٢٠ – ١٩٥٨	بغداد/ كلية التربية ابن رشد	٢٠٠٦
٩	حسن محسن الراوي	الأسواق الريفية في الكوت النشاة والتطور	واسط / كلية التربية	٢٠٠٦
١٠	حميد حسن ال ياسين	اثر النشاط التجاري في الكوت ١٩٤٠- ١٩٥٨	بغداد / كلية التربية ابن رشد	٢٠٠٧
١١	حسين عبد الرضا الزبيدي	اثر سدة الكوت في تكوين الاقتصاد المحلي في لواء الكوت ١٩٤٠ – ١٩٥٨	الكوفة / كلية التربية	٢٠٠٨
١٢	حيدر غازي التميمي	الاقتصاد الريفي في لواء الكوت ١٩٤٠ – ١٩٥٨	واسط / كلية التربية	٢٠١٤

ثانيا . قضاء الكوت في البحوث الاكاديمية المحكّمة:

تعرف البحوث الأكاديمية المحكمة أنها جهود علمية مكتوبة بطريقة منهجية، تُقدَّم إلى مجلة أو مؤتمر علمي متخصص، لتقيّم من خبراء ومتخصصين في المجال نفسه، يُسمَّوْنَ "المُحَكِّمين" أو "المراجعين" قبل نشرها أو قبولها. وهذا يضمن أن البحث الذي تقرأه موثوق ودقيق ويضيف جديدًا للمعرفة في مجاله. وسُمِّيت بالمحكّمة لارتباطها بكلمة "محكّمة"، وهي عملية المراجعة الدقيقة من هيئات التحرير وعدد من الباحثين الأقران (Peer Review) السريين، وهذه العملية هي القلب من مفهوم البحث المحكم، وإما ان يقبل البحث من دون تعديلات وهو امر نادر، أو ان يكون القبول مشروطا بإجراء تعديلات، وهذا القرار الأكثر شيوعًا. اذ يُطلب من الباحث تعديل البحث وفقًا لملاحظات المحكمين. أو الرفض مع إمكانية إعادة التقديم بعد تعديلات جذرية أو الرفض النهائي(٩٠). وعن الخصائص الرئيسة للبحوث الأكاديمية المحكمة، الموثوقية والجودة، والأصالة أو (الإبداع) فعملية التحكيم تضمن أن المعلومات والمنهجية المتبعة سليمة علميًا، اذ يجب أن يقدم البحث فكرة جديدة، أو بيانات جديدة، أو طريقة جديدة لتحليل مشكلة قديمة. ولا يعيد صياغة ما هو معروف فحسب. والمنهجية العلمية، اذ يتبع البحث طريقة منهجية واضحة وقابلة للتكرار ويمكن لباحث آخر اتباع نفس الخطوات والتحقق من النتائج. إلى جانب الاستشهاد والدقة، فيستشهد البحث بجميع المصادر التي استقى منها المعلومات بصورة دقيقة لتجنب الانتحال العلمي، وإتاحة الفرصة للقارئ للعودة إلى المصادر الأصلية. فضلا عن الحياد والموضوعية، لأن الباحث يبتعد عن التحيز الشخصي أو الآراء غير المبنيّة على أدلة، وكتابته بلغة رسمية متخصصة، ويستخدم المصطلحات العلمية الدقيقة في مجاله. وللبحوث المحكّمة أهمية من ناحية ضمان الجودة، وهي آلية لمراقبة الجودة في العالم الأكاديمي. وكذلك من جانب بناء المعرفة، لتسمح بتراكم المعرفة بصورة منظمة وموثوقة، حيث يبني كل بحث على ما سبقه من أبحاث محكمة، فيما تمنح الباحث مصداقية وتُظهر أن عمله قد تم الاعتراف به من المجتمع العلمي. وتجنب المعلومات المضللة، فتساعد في تصفية الادعاءات غير العلمية أو غير المثبتة(٩١). وهكذا فالبحوث الأكاديمية المحكّمة تمثل العمود الفقري للمعرفة العلمية الحديثة. فهي الشكل الأكثر موثوقية ودقة للمعلومات في أي مجال أكاديمي، لأنها تخضع لاختبار صارم من الخبراء قبل أن تصل إلى القارئ.

(٩٠) يقارن طالب محيبس حسن الوائلي، محاضرات في عملية البحث التاريخي، (مخطوط)، ٢٠٠١، ص٢٣.

(٩١) المصدر نفسه، ص٢٤.

١. تسمية الكوت ونشأتها حتى الاحتلال البريطاني في ضوء البحوث الأكاديمية:

يختلف تاريخ تأسيس مدينة الكوت بين المؤرخين والباحثين، إذ لا يوجد اتفاق دقيق حول سنة نشأتها أو طبيعة تأسيسها(٩٢). فبعضهم يرجع ظهورها إلى أواخر العهد العثماني بوصفها موقعًا عسكريًا واستراتيجيًا على نهر دجلة، فيما يرى آخرون أنها نشأت قبل ذلك كمحطة تجارية وسكنية صغيرة تطورت تدريجيًا بفعل النشاط النهري والزراعي، حيث أوضحت **(بان راوي شلتاغ)** في بحثها المعنون: **"الواقع الإداري لمدينة الكوت من العهد العثماني الأخير حتى بداية الحكم الوطني ١٨٦٩ – ١٩٢١"**، أن مصطلح **«الكوت»** كان مستخدمًا محليًا وأن التشكّل الإداري كقضاء/ بلدية ترسّخ فعليًا في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ما يترك هامشًا لتفسير أن وجودًا بشريًا أو محطات تجارية سبقت التأسيس الإداري(٩٣). كما يذهب فريق ثالث إلى أن تأسيسها بمعناه الإداري والمدني لم يتحقق إلا في بدايات العهد الملكي مع إنشاء البلدية وتنظيم شؤون المدينة(٩٤). ويمكن القول إن قضاء الكوت ككيان إداري منظّم ظهر في العصر العثماني، أما نواة الاستيطان البشري في المنطقة فقد تكون أقدم من ذلك بكثير، لكنها لم تتبلور كمدينة أو القضاء بمفهومه الإداري الحديث إلا في الفترة العثمانية لذا تناولت بان راوي شلتاغ في بحثها، النشأة من زاويةٍ إدارية، مبينًة أن الكوت لم تكن نشأتها عفوية، بل جاءت ضمن سياسةٍ عثمانية لتقوية السيطرة على مجرى دجلة وإنشاء مراكز محلية للجباية والإمداد. وقد ارتبط تأسيسها بمرحلة التنظيمات العثمانية التي سعت إلى تنظيم الألوية والأقضية في العراق. وتؤكد الباحثة أن الكوت كانت تابعة للواء العمارة قبل أن تُستقل كقضاء متكامل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مستندًا في ذلك إلى سجلات إدارية عثمانية تشير إلى وجود قائمقامية ومركز شرطة ومخزن حكومي قبل عام ١٩٠٠ كما يرى أن تسمية المدينة مرتبطة بطبيعتها الجغرافية، إذ تقع في منطقة شبه محاطة بالماء من ثلاث جهات، ما يجعلها تبدو أشبه بـ**"كوت"** أي حصن مائي في المعنى الجغرافي المحلي(٩٥). ويتفق مع هذا الاتجاه الباحث أحمد بشار الموسوي في بحث **«بلدية الكوت في العهد الملكي»** إذ يعرض تطور المدينة من بلدة صغيرة إلى مركز إداري منظم بعد العام ١٩٢١، لكنه يوضح في مقدمته أن البلدية الملكية بُنيت فوق أساس إداري عثماني سابق، وأن جذور

(٩٢) طالب محيبس حسن الوائلي، مقابر مركز الكوت. دراسة تاريخية، مجلة لارك، المجلد ٩، العدد ٦، ٢٠١٧، ص ١٣.

(٩٣) بان راوي شلتاغ، المصدر السابق، ص ١-٢.

(٩٤) احمد بشار دلي الموسوي، بلدية الكوت خلال العهد الملكي (١٩٢١ – ١٩٥٨)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ١٣٨٩.

(٩٥) بان راوي شلتاغ، المصدر السابق، ص ٩-١٠.

الكوت تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين أُنشئت فيها محطة نهرية ومخازن تجارية ومركز حراسة للطرق النهرية. ويؤكد أن اسم "الكوت" كان شائعًا في مناطق الجنوب بمعنى مخزن المؤن أو الحصن النهري، وهي دلالة على الطابع التجاري والعسكري الذي لازم نشأتها [٩٦] .لكن دراسة مشتركة[٩٧] أقرّت رأي بعض الباحثين ان أصل كلمة الكوت بابلي نظرا لوجود مدن بابلية سميت بهذا الاسم، إذ ورد ذكرها في التوراة: **"وَأَتَى مَلِكُ أَشُّورَ بِقَوْمٍ مِنْ بَابِلَ وَكُوثَ وَعَوَّا وَحَمَاةَ وَسَفَرْوَايِمَ، وَأَسْكَنَهُمْ فِي مُدُنِ السَّامِرَةِ عِوَضًا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَامْتَلَكُوا السَّامِرَةَ وَسَكَنُوا فِي مُدُنِهَا"**[٩٨]. والواقع أنه ليس لكلمة الكوت معنى باللغة العربية ولا صلة لها بلغة الضاد، إذ قيل انها كلمة هندية أو برتغالية الأصل ومعناها القلعة[٩٩]، وأقرب تعريف لها هو الميناء أو ما يُبنى لجماعة من الفلاحين ليكون مأوى لهم ومسكن، وقد يبنى وحده او حوله مجموعة من الاكواخ من الطين او القصب لكن يجب ان يكون البناء على حافة نهر كبير او ساحل بحري[١٠٠]. ولعل اول اشارة موثقة لوجود الكوت في موضعها الحالي يعود الى القرن السادس عشر، ولكن باسم آخر هو العمارة، وهو الاسم الذي اطلق على النهر (شط العمارة) ابتداء من (مفرق الغراف) حتى القرنة[١٠١]. وإن اسم الشط جاء من اسم المنطقة[١٠٢]، فقيل شط العمارة، ثم كوت شط العمارة، لتحذف شط فيصير الاسم كوت العمارة. وأورد احد الباحثين قائمة بالمصادر التي ذكرت الكوت باسم العمارة، وبدلالة مفرق الغراف بوصفه المقياس الذي اتخذه للتفريق بين الروايات التي قد تشير الى العمارة/ ميسان والتي أسست فيما بعد[١٠٣]، ومن هذه المصادر:

(٩٦) احمد بشار دلي الموسوي، المصدر السابق، ص ١٣٩٠ – ١٣٩١.

(٩٧) طالب محيبس حسن الوائلي، زينب نعيم سعدون، الأوضاع الإدارية في لواء الكوت ١٨٦١–١٩٥٨، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، ٢٠٢٥ (مقبول للنشر)

(٩٨) يقارن العهد القديم/ سفر الملوك الثاني، مل٢. ١٧: ٢٤. يراجع ايضا: جبر عطية، المصدر السابق، ص١؛ فاطمة عبد شرقي، المصدر السابق، ص٩.

(٩٩) يقارن عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٩٦.

(١٠٠) مثنى حسن مهدي، تاريخ الكوت وحصارها، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج١، العدد ٢٨، ٢٠١٧، ص٤٣٥.

(١٠١) يقارن يعقوب سركيس، العمارة والكوت ٢. الكوت، مجلة لغة العرب، الجزء ٩، السنة ٨، بغداد، ١٩٢٩، ص ٦٥٦.

(١٠٢) يقارن عادل البكري، المصدر السابق، ص ٨٠.

(١٠٣) يقارن محمد رشيد السعيدي، منحنى الماء. أركيولوجيا اسم الكوت، (مقال)، صحيفة واسط الجديد، واسط، العدد ٢٦ في الثلاثاء ٢٥ أيلول ٢٠١٢.

١. مرآة الممالك: وهو من تأليف الرئيس سيدي علي القائد البحري العثماني، الذي مرّ من هنا سنة ١٥٥٣م. وهذا الكتاب مكتوب باللغة العثمانية، ومطبوع في الإستانة سنة ١٨٦٧م، ولم يترجم بعد(١٠٤).

٢. رحلة بالبي: وهو تاجر ايطالي مرّ بالعراق سنة ١٥٨٠، أثناء رحلته الى الهند. وقد ظلت هذه الرحلة غير مترجمة حتى ظهر كتاب (رحلة بالبي الى العراق عربها عن الايطالية وعلق عليها الأب الدكتور بطرس حداد)، منشورا في دار الشؤون الثقافية العامة سنة ٢٠٠٥.

٣. رحلة تافرنييه: ترجمها الى العربية الأستاذان بشير فرنسيس وكوركيس عواد، وصدرت طبعتها الأولى سنة ١٩٤٤م. وقد مرّ بالمنطقة سنة ١٦٥٢.

٤. جهاننما: مؤلفه الكاتب العثماني (كاتب جلبي)، المشهور باسم (حاجي خليفة). وقد بدأ بكتابة هذا الكتاب عام ١٦٥٤، ثم طبع في أول مطبعة في الدولة العثمانية عام ١٧٣٢. وترجم الى اللغة العربية سنة ٢٠١٢ (١٠٥) ثم يرد ذكر الكوت، باسمها هذا في كتاب مهم في تاريخ العراق في العهد المملوكي، هو (دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء)، مؤلفه الشيخ رسول الكركوكلي، في وقائع سنة ١٧٦١م، ويرد ذكرها في الكتاب نفسه باسم (كوت العمارة) في زمن ولاية سليمان باشا (١٧٧٩ . ١٨٠٢م). ثم تُذكر الكوت في مؤلف آخر، ذي أهمية كبيرة في تاريخ الحقبة نفسها، هو كتاب مطالع السعود لابن سند البصري، ومختصره لأمين الحلواني، باسم (كوت العمارة) وفي زمن ولاية سليمان باشا. واستمرت الإشارة الى الكوت باسم (كوت العمارة) في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حسب ما ورد في مخطوطات الأخوين عبود(١٠٦) في ١٨١٠م، و١٨١١م، وفي رحلة كيبل سنة ١٨٢٤م(١٠٧)، وحسب جيمس فيلكس جونز (١٨٤٨)(١٠٨)، و"مجموعة لصور مكاتيب تجارية لنعمة

(١٠٤) صدر كتاب بعنوان (رحلة القائد العثماني سيدي علي التركي الى الجزيرة العربية سنة ١٥٥٣)، ويحتوي على مجموعة أخرى من المباحث مشار اليها على الغلاف الأول. وبعد الاطلاع على الكتاب يبدو العنوان غير دقيق، إذ لا وجود لهذه الرحلة إلا في مقالة من (١٧) صفحة، تضم المعلومات الموجودة في الموقع الالكتروني (نور الأدب) المشار اليه سابقا. ولكن الخبرة والأمانة دفعت بكاتبه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف الى تحديد دوره بـــ (تحقيق)؛ لكنه لم يشر الى مصادر معلوماته، فضلا عن خلو الكتاب من ثبت بالمراجع. يقارن: رحلة القائد العثماني سيدي علي التركي الى الجزيرة العربية سنة ١٥٥٣، تحقيق د. عماد عبد السلام رؤوف، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠؛ محمد رشيد السعيدي، المصدر السابق.

(105) www.ibna.ir/vdcevf8znjh8xzi.dbbj.html.

(١٠٦) يعقوب سركيس، المصدر السابق، ص ٦٦١.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٦٥٩.

(١٠٨) يقارن مجلة المورد، العدد الأول، سنة ١٩٧٤، ص ٣١؛ محمد رشيد السعيدي، المصدر السابق.

الله ابن فتح الله"[١٠٩]، وكذلك في "سالنامه الاستانة لسنة ١٨٥٩"[١١٠]، وجريدة الزوراء في سنة ١٨٧٠. حتى نجد تغيرا في "سالنامه بغداد لسنة ١٨٧٧م" التي "تذكر القصبة باسم [كوت] فقط"[١١١].ويشار إلى قيام الوالي المملوكي سليمان باشا الكبير (١٧٧٩-١٨٠٢) بتأسيس مدينة (قصبة) الكوت في مطلع القرن التاسع عشر لتكون مركزا إداريا للسيطرة على شؤون عشائر المنطقة ومنع عصيانها وتمرداتها، ونظرا لأهميتها الادارية والعسكرية أمر بتأسيس بلدية فيها منذ البدايات الاولى لنشوئها, فبدأت بالتطور لاسيما حوانيتها وبيوتها، فضلا عن صرح الحكومة[١١٢]، وبموجب النظام الاداري لسنة ١٨٦٤ ألغيت التقسيمات الادارية السابقة "ألايالات" وشكلت بدلا منها وحدات اكبر سميت الولايات، بينما احتفظت الوحدات الادارية الاصغر بتسمياتها السابقة منها السنجق (اللواء) والقضاء والناحية، فاستطاعت الحكومة العثمانية تخفيض ايالاتها من أربعين ايالة الى سبع وعشرين ايالة مع العلم إن التقسيمات الإدارية لم تكن ثابتة انما تعتمد على التقسيمات الجغرافية أو الهيكل الإداري للقضاء[١١٣]. وعندما جاء مدحت باشا عام 1869 نظّم الإدارة في ولاية بغداد، فجعل من الكوت قضاء ملحقا بلواء العمارة[١١٤].

وفي سنة 1869 نالت شركة ستيفن لنج (١٨١٩-١٨٩٦) البريطانية امتيازا لتسيير السفن التجارية بين البصرة وبغداد متخذة الكوت ميناء رئيسا ترسو عنده، وهكذا ابتدأ السكان يتكاثرون فيها حتى زادت اهميتها اذ يذكر أن الكوت كانت قرية ثم اصبحت من مواضع التجارة النهرية المهمة بعد أن حصلت شركة لنج على الامتياز وصار لها ذكر في التجارة[١١٥].

يتضح من مجمل الآراء والروايات أن نشأة مدينة الكوت لم تكن حدثًا مفاجئًا أو مؤرخًا بسنة محددة، بل هي نتاج عملية تاريخية تدريجية تداخلت فيها العوامل الجغرافية والاقتصادية والإدارية. فقد سبق ظهورها ككيان إداري وجودُ استيطان بشري ونشاط تجاري نهري، إلا أن تبلورها الحقيقي كقضاء منظم ارتبط بالإصلاحات العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما رافقها من سياسات

(١٠٩) يعقوب سركيس، المصدر السابق، ص ٦٦٢.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٦٦٢.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٦٦٣

(١١٢) يقارن عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨ دراسة تاريخية وثائقية، مطبعة شريعت، ٢٠١٥، ص٢٢٤؛ مجلة لغة العرب، لواء الكوت، العدد ٧٦، المجلد الثامن، ١ كانون الثاني ١٩٣٠، ص٤٣.

(١١٣) يقارن كريم عجيل فالح الموسوي، المصدر السابق، ص ٢٦

(١١٤) يقارن مجلة لغة العرب، لواء الكوت، العدد ٧٦، المجلد الثامن، ص ٤٢.

(١١٥) مثنى حسن مهدي، المصدر السابق، ص٤٣٦.

تهدف إلى إحكام السيطرة على مجرى نهر دجلة وتنشيط الموارد الاقتصادية كما أن تطور الكوت لاحقًا في العهد الملكي لم يكن تأسيسًا جديدًا بقدر ما كان امتدادًا لبنية إدارية وتجارية عثمانية سابقة، مما يؤكد أن جذور المدينة الحديثة تعود إلى تلك المرحلة. أما من حيث التسمية، فإن تعدد الآراء بشأن أصلها يعكس عمقها التاريخي وتداخل التأثيرات الحضارية في المنطقة، دون وجود حسم قاطع لأصلها اللغوي وعليه، يمكن القول إن الكوت تمثل نموذجًا لمدينة نشأت تدريجيًا من موقع جغرافي ذي أهمية استراتيجية، ثم تطورت عبر مراحل متعددة حتى استقرت ككيان إداري واقتصادي واضح المعالم في أواخر العهد العثماني وبدايات العصر الحديث.

٢. الكوت في البحوث العسكرية:

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى أواخر عام ١٩١٤، دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا–المجر، فيما شرعت بريطانيا بالتحرّك عسكريًا في العراق لحماية مصالحها النفطية وتأمين طرق المواصلات(١١٦)، فتقدمت القوات البريطانية–الهندية جنوبا من البصرة، وبعد انتصارها في معركة السِّن في ٢٨–٢٩ أيلول ١٩١٥، تمكنت فرقة بونا السادسة بقيادة الجنرال تشارلز طاوزند من دخول مدينة الكوت، التي تقع في منحنى نهر دجلة وتُعد عقدة مواصلات نهرية مهمة، ثم واصلت التقدّم نحو بغداد(١١٧).

لكن عند أسوار المدائن، في معركة سلمان باك (طيسفون) يوم ٢٢–٢٤ تشرين الثاني ١٩١٥؛ اصطدمت هذه القوات بمقاومة عثمانية شديدة، تكبّد الطرفان فيها خسائر جسيمة. وأُجبر طاوزند على التراجع جنوبًا، وهناك قرر التحصّن في الكوت، لاعتقاده أنّ موقعها الجغرافي المحاط بالماء سيوفر دفاعًا قويًا. سرعان ما لحقت به قوات عثمانية بقيادة خليل باشا، وبدأت في تطويق المدينة، لتدخل الكوت فصلها الأكثر مأساوية مع بداية الحصار(١١٨).

شكلت العمليات العسكرية في الكوت وحصارها مجالا اكاديميا للباحثين في التأريخ الحديث والمعاصر الذين تناولوا هذه العمليات من زوايا متعددة في بحوث عربية محلية وأخرى بريطانية.

أ. البحوث العربية: مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ودخول البريطانيين إلى العراق عام ١٩١٤،

(١١٦) علي صبح، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤ – ١٩٣٩، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٣، ص ٢٥؛ ايناس سعدي عبد الله، المصدر السابق ص ٥٨٦.

(١١٧) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٨.

(١١٨) مثنى حسن مهدي، المصدر السابق، ص ٤٧.

اعتمدت بريطانيا بصورة رئيسة على الجنود الهنود الذين جُلبوا نتيجة تبعيتهم للإمبراطورية البريطانية[١١٩]، وفي هذا السياق درست الباحثة **(دلال منار نوري)** جذور هذا الوجود العسكري. وأوضحت أن مشاركة الجنود الهنود لم تكن خياراً، بل أمراً إلزامياً فرضته الحكومة البريطانية لحماية مصالحها النفطية والتجارية في البصرة وجنوب العراق منذ أواخر القرن التاسع عشر[١٢٠]. وبيّنت أن هؤلاء الجنود عانوا من ضغط نفسي وديني كبير، لاسيما بعد أن بثّ العثمانيون منشورات تحرّض المسلمين منهم على العصيان والانضمام إلى إخوانهم العثمانيين، واعتبار الغزو البريطاني تدنيساً للأرض المقدسة. وقد استجاب بعض الجنود لذلك، فأطلق أحدهم النار على ضابط بريطاني ثم لاذ بالفرار قبل أن يُلقى القبض عليه ويُعدم. كما لجأ آخرون إلى التهرّب من القتال عبر تشويه أبدانهم، حيث قطع قسم منهم إصبع السبابة كي لا يتمكنوا من إطلاق النار، أو لفّوه بقطع قماش سميكة قبل إطلاق الرصاص عليه ليظهروا كأنهم جرحى غير قادرين على القتال. وقد كشف طاوزند عن هذه الممارسات، فحاكم نحو (١٢–١٤) جندياً وأصدر بحقهم أحكاماً صارمة وتوصّل البحث إلى أن مشاركة الجنود الهنود كانت إجبارية ضمن الجيش البريطاني، وقد عانوا من أوضاع معيشية صعبة وضعف المعنويات بسبب شعورهم الديني والقومي بالرفض للقتال ضد العثمانيين، مما أدى إلى حالات تمرد وانسحاب وتأثير مباشر في فشل الحامية البريطانية داخل الكوت. كما بيّنت الباحثة أن البعد الديني أدى دورًا حاسمًا في مواقفهم تجاه الحرب[١٢١].واتبعت الباحثة منهجية تحليلية اجتماعية، ركّزت من خلالها على دراسة دور الجنود الهنود في الجيش البريطاني اعتمدت الباحثة على مصادر متنوعة تشمل الوثائق البريطانية الرسمية المتعلقة بالجيش المذكرات الشخصية للجنود،[١٢٢] فضلا عن الدراسات الأكاديمية السابقة التي تناولت موضوع الجنود الهنود[١٢٣]، وذلك لتقديم صورة شاملة لتجربة هؤلاء الجنود وأثرها على الأحداث العسكرية والاجتماعية. جاءت هذه المنهجية رغبة في فهم

(١١٩) اميرة حسن محمود تركي، العلاقات العراقية الهندية ١٩٤٧ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد ١٩٩٦، ص ١٧.

(١٢٠) دلال منار نوري، هنود الجيش البريطاني في العراق ودورهم العسكري في حصار الكوت (١٩١٤ – ١٩١٦)، مجلة مداد الآداب، جامعة كركوك، العدد ٣٩، ٢٠٢٥، ص ١٥٢٣ – ١٥٣٨.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١٥٦٤.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦٤ – ١٥٦٨.

(١٢٣) اهم الدراسات التي اعتمدتها الباحثة: حسين عبد السادة عبد الزهرة، الأقلية الهندية في العراق خلال العهد العثماني الأخير ١٨٣١ – ١٩١٧، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية التربية، ٢٠٢٠؛ هيثم علوان مصطفى، الجيش الهندي والحرب العالمية الأولى، مجلة جامعة كركوك، المجلد ٧، العدد ١، ص ٣٧٧ – ٣٩٤.

التفاعل بين الجنود البريطانيين والهنديين وإبراز الجوانب الإنسانية والاجتماعية لتجربة الجنود.تقدمت القوات البريطانية بقيادة الجنرال طاوزند نحو الكوت مع نهاية عام ١٩١٥، حينذاك اندلعت عدة معارك محورية بين الجيشين العثماني والبريطاني،منها معركة شيخ سعد[١٢٤] ومعركة الحنّة الأولى والثانية[١٢٥] ومعركة سابس[١٢٦] ومعركة زمرير[١٢٧] فضلا عن معركتي وادي الكلال[١٢٨]

(١٢٤) وقعت هذه المعركة في منطقة شيخ سعد (٦-٨ / كانون الثاني/ ١٩١٦) على نهر دجلة جنوب الكوت، وكانت أولى محاولات الجيش البريطاني بقيادة الجنرال إيلمر لاختراق الدفاعات العثمانية والوصول إلى المدينة المحاصَرة. تقدمت القوات البريطانية بقوة كبيرة، وواجهت تحصينات عثمانية جيدة التنظيم بقيادة خليل باشا. دارت معارك عنيفة استُخدمت فيها المدفعية بكثافة، وتمكن البريطانيون في النهاية من إجبار العثمانيين على الانسحاب التكتيكي، إلا أن الخسائر الكبيرة التي تكبدها الطرفان، ولا سيما البريطانيون، أضعفت القدرة الهجومية البريطانية وأخرت التقدم نحو الكوت. يراجع للمزيد: مثنى حسن مهدي، المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(١٢٥) جرت هذه المعركة عند موقع الحنّة على نهر دجلة (٢١/ كانون الثاني / ١٩١٦) حيث أقام العثمانيون خطوطًا دفاعية قوية في أرض منخفضة ومستنقعية. شن البريطانيون هجومًا مباشرًا دون إعداد كافٍ أو التفاف ناجح، فاصطدموا بنيران كثيفة من المشاة والمدفعية العثمانية. انتهت المعركة بهزيمة بريطانية قاسية، وتُعد من أكثر معارك الحصار دموية، إذ فشلت القوات البريطانية في اختراق الخطوط العثمانية وتكبدت خسائر بشرية كبيرة دون مكاسب تُذكر اما الحنة الثانية وقعت في شباط / ١٩١٦ عندما أعاد البريطانيون محاولة الهجوم على الموقع نفسه بعد فترة قصيرة، آملين في استغلال أي ضعف في الدفاعات العثمانية. إلا أن العثمانيين كانوا قد عززوا مواقعهم، واستفادوا من طبيعة الأرض والخنادق. فشل الهجوم مرة أخرى، مما أكد صلابة الدفاع العثماني، وأظهر محدودية الخيارات البريطانية في التقدم المباشر على محور دجلة. يراجع للمزيد: رسل برادون، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨٨

(١٢٦) وقعت هذه المعركة في منطقة سابِس (٨ اذار ١٩١٦) وكانت جزءًا من سلسلة هجمات بريطانية متتابعة تهدف إلى كسر الطوق العثماني. حاول البريطانيون الالتفاف نسبيًا بدل الهجوم الأمامي الصرف، إلا أن القوات العثمانية نجحت في صد الهجوم بعد قتال عنيف. أسهمت هذه المعركة في استنزاف إضافي للقوات البريطانية دون تحقيق اختراق فعلي باتجاه الكوت. يراجع للمزيد: رسل برادون، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٤٥ و ٢٤٨؛ "مذكرات طاوزند"، ص ٣٩١ – ٤١٠.

(١٢٧) دارت معركة زمير او زمرير (اذار/ ١٩١٦) في إحدى مناطق التماس القريبة من خط دجلة، وكانت محاولة بريطانية أخرى لإضعاف الدفاعات العثمانية عبر الضغط المتواصل. اتسم القتال فيها بالكرّ والفرّ، إلا أن العثمانيين حافظوا على مواقعهم الأساسية، ومنعوا البريطانيين من تحقيق أي تقدم مؤثر، مما زاد من الإحباط داخل القيادة البريطانية. يراجع للمزيد: محمد امين العمري، المصدر السابق، ج١، ص ٤٠-٥٥؛ شكري محمود نديم، المصدر السابق، ص ٩١ – ١٠٣.

(١٢٨) تعد معركة وادي الكلال (نيسان/ ١٩١٦) من أخطر المحاولات البريطانية، إذ خططت القيادة لهجوم ليلي واسع عبر وادي الكلال (ضمن منطقة الدجيلة) بهدف مفاجأة القوات العثمانية. غير أن ضعف التنسيق، وتأخر الوحدات، وفشل عنصر المفاجأة،= = أدى إلى تعرض القوات البريطانية لنيران مركزة. انتهت المعركة بفشل ذريع وخسائر جسيمة، وكانت نقطة تحول سلبية في مساعي فك الحصار. يراجع للمزيد: مثنى حسن مهدي، عالمية مدينة الكوت قصة الحصار، ص ٣٠٧

والفلاحية[١٢٩]. والتي تكبد فيها الطرفان خسائر فادحة[١٣٠].

وقد أفرد الباحث **(ستّار جبار الجابري)** دراسة وافية ركّز فيها على دور المقاومة العراقية في هذه المواجهات. وأوضح أن العراقيين لم يقتصر دورهم على القتال المباشر، لاسيما عند مهاجمة القطاعات الصغيرة أو المجموعات المنعزلة، بل تعدّاه إلى نقل المعلومات السرية عن البريطانيين إلى المعسكر العثماني. هذا الأمر أجبر طاوزند على تخصيص عدد كبير من الشرطة العسكرية لحماية المخازن وتأمين قواته، لكنه لم يفلح في قلب الموازين. وتوصل البحث إلى أن المقاومة العراقية كانت عاملاً فاعلاً في إضعاف القوات البريطانية داخل المدينة، إذ اسهمت في إفشال عمليات الإمداد ونقل الأخبار والمعلومات إلى العثمانيين، ما زاد من عزلة الحامية البريطانية. كما أوضح أن المقاومة لم تكن مجرد ردّ فعل عفوي، بل اتخذت أشكالاً منظمة أحياناً، عبر التنسيق مع القوات العثمانية، وأن الحصار شكّل رمزاً لوحدة العراقيين ضد التغلغل الأجنبي، وأسهم في رفع المعنويات العامة في عموم البلاد[١٣١].

اعتمد الباحث على العديد من المصادر الرئيسة أهمها تقارير وزارة الدفاع العثمانية ومحفوظات الأرشيف العثماني ومذكرات الجنرال تاوزند عن الحصار ووثائق بريطانية منشورة في مجموعة مذكرات ضباط عراقيين خدموا في الجيش العثماني، وكتب المؤرخين العراقيين مثل عبد الرزاق الحسني وعلي الوردي وجعفر الخياط[١٣٢]، ولكن على الرغم من أن الدراسة قدمت رؤية وطنية متوازنة؛ إلا أن الباحث ركّز على الجانب العسكري والشعبي أكثر من البعد السياسي والإداري للحدث، ولم يقدّم تحليلاً كافياً لتأثير الحصار على الإدارة المحلية في الكوت أو على طبيعة العلاقة بين السكان والسلطة العثمانية. كما أن توثيق بعض الروايات اعتمد على مصادر ثانوية دون مقارنة بين النصوص العثمانية والبريطانية، مما ترك بعض الفجوات في السرد الزمني للأحداث. مع ذلك فالبحث اسهامة تاريخية مهمة لموضوع

(١٢٩) جاءت معركة الفلاحية (نيسان/ ١٩١٦) كمحاولة أخيرة تقريبًا لفتح الطريق نحو الكوت عبر محور الفلاحية. وعلى الرغم من استخدام البريطانيين ما تبقى لديهم من قوة؛ فإن الدفاعات العثمانية المتماسكة، إلى جانب الإرهاق الشديد الذي أصاب القوات المهاجمة، أدى إلى فشل الهجوم. بعد هذه المعركة، بات واضحًا أن فك الحصار بالقوة العسكرية لم يعد ممكنًا. يراجع للمزيد: "مذكرات طاوزند"، ص ٤٠٠ – ٤٦١.

(١٣٠) رسل برادون، المصدر السابق، ص ٨٦ , شكري محمود نديم، المصدر السابق، ص ٣٧، جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٢٢.

(١٣١) ستار جابر الجابري، معركة حصار الكوت واثر المقاومة العراقية (١٩١٥ – ١٩١٦)، مجلة كلية التربية، جامعة بابل، العدد ١، ٢٠٠٩، ص ٢٢٠ – ٢٢٤.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

حيوي تميز بمعالجات وأفكار ثمينة والتفاتات علمية من الباحث. أما من زاوية التحليل العسكري، فقد تناول الباحثان علي خيري مطرود وفهد عويد عبد في دراستهما المشتركة(١٣٣)، اوجه القصور في الخطط الدفاعية البريطانية وحلل الباحثان الأسباب الكامنة وراء فشلها. ويُبرز البحث دور الأخطاء التكتيكية للقادة البريطانيين خصوصا في تقدير الزمن اللازم لوصول القوات الروسية إلى العراق، ولم يأخذوا احتمال قيام العثمانيين بإرسال قوات لمشاغلة الروس بعين الاعتبار(١٣٤) الى جانب ذلك؛ زاد الموقف سوءاً بسبب غموض الرسائل التي أرسلها، مثل اختيار موقع الكوت غير المناسب، وتناقض القرارات. كما يشير إلى تأثير العوامل الإدارية المعقدة وتدخل حكومة الهند في تعقيد عمليات الإغاثة، مما أدى في النهاية إلى استسلام القوات البريطانية المحاصرة، مما شكّل صدمة كبيرة وترك تأثيراً واضحاً على الاستراتيجيات البريطانية اللاحقة في المنطقة. جاء هذا البحث من منظور تحليلي نقدي مستندين إلى المصادر الرسمية البريطانية، بما في ذلك التقارير العسكرية والخطط الدفاعية(١٣٥). والوثائق الرسمية البريطانية: مثل تقارير القيادة العسكرية، مثل تقرير اللفتنانت جنرال سير يرسيليك(١٣٦) (Sir Percy Henry Noel Lake) (١٨٥٥–١٩٤٠) والسجلات الرسمية لحكومة الهند. وكتاب المؤرخ الاسترالي رسل برادون (١٩٢١–١٩٩٥) "**حصار الكوت**"، الذي يُعد مصدراً رئيساً لوصف الأحداث. وكتاب معاصر اخر هو السيد عبد الرزاق الحسني (١٩٠٣–١٩٩٧) "**تاريخ العراق السياسي**

(١٣٣) فهد عويد عبد و علي خيري مطرود، استراتيجية الدفاع البريطاني في حصار الكوت (٥ كانون الأول ١٩١٥ – ٢٩ نيسان ١٩١٦)، مجلة لارك، جامعة واسط، العدد ٢٨، ٢٠١٧، ج١، ص ٢٧٦ – ٢٨٠.

(١٣٤) يراجع للمزيد حول المشاركة الروسية: شكري محمود نديم، الجيش الروسي في حرب العراق ١٩١٤ – ١٩١٧، ط٢، بغداد، دار التضامن، ١٩٦٨، ص ١٥.

(١٣٥) يقارن: "مذكرات الفريق طاوزند"، ص ٣٢٥؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ١٢ – ١٣.

(١٣٦) الجنرال السير بيرسي ليك: أحد أبرز القادة العسكريين البريطانيين ارتبط اسمه مباشرةً بحملة بلاد الرافدين خلال الحرب العالمية الأولى. مواليد إنجلترا، تخرّج من الأكاديمية العسكرية الملكية في ساندهيرست ثم خدم في الجيش البريطاني في الهند حيث اكتسب خبرة واسعة في التنظيم والإدارة العسكرية، تولي مناصب قيادية عليا في الإمبراطورية البريطانية. عيّن ليك في ١٩١٦ قائدًا عامًا للقوات البريطانية في بلاد الرافدين خلفًا للجنرال جون نيكسون (Nixon)، بعد كارثة الحصار واستسلام قوات الجنرال تاونزند في الكوت. تولّى مهمة إعادة تنظيم الحملة وإصلاح جهاز الإمداد والنقل، ورفع مستوى التنسيق بين القيادة الميدانية والقيادة في الهند من أبرز أعماله إعداد تقرير رسمي مفصل عن العمليات في بلاد الرافدين بين عامي ١٩١٥ و١٩١٦، تناول أسباب فشل الحملة في الكوت، والأخطاء الإدارية واللوجستية. فشكّل التقرير لاحقًا أحد أهم الوثائق التي استندت إليها لجنة بلاد الرافدين البرلمانية عام ١٩١٧ في تحقيقها حول الكارثة العسكرية البريطانية في العراق. عُرف ليك بانضباطه الشديد ونزعته التنظيمية أكثر من كونه قائداً ميدانياً، وأسهمت خبرته الإدارية في إعادة الاستقرار النسبي إلى الجيش البريطاني في العراق قبل أن يتقاعد من الخدمة عام ١٩١٩. يراجع للمزيد:
Lieutenant-General Sir Percy Lake, "Report on Operations in Mesopotamia, 1915–1916," British Parliamentary Papers, War Office, London, 1917, UK National Archives, p. 33.

الحديث"، الى جانب مذكرات (طاوزند) ودراسات أكاديمية عربية وأجنبية أخرى تناولت التاريخ العسكري للعراق والسياسة البريطانية. فجمع الباحثان بين المصادر الأولية البريطانية (العسكرية والرسمية) والمصادر العربية الثانوية لبناء تحليلهما.

وقد كانت لهذا البحث نتائج تلخصت في فشل الاستراتيجية الدفاعية البريطانية في الكوت نتيجة أخطاء تكتيكية فادحة، أبرزها اختيار موقع عسكري غير مناسب وتردد وتناقض قرارات القائد طاوزند. كما أسهم التعقيد الإداري وتداخل الصلاحيات بين القيادة في لندن وحكومة الهند بصورة مباشرة في إعاقة عمليات الإغاثة وتأخيرها. فيما أدى هذا الفشل إلى استسلام القوات البريطانية وشكّل صدمة استراتيجية ونكسة في الذاكرة العسكرية البريطانية، وأثر على تخطيطهم اللاحق في حملات العراق(١٣٧).

تميز البحث بشموليةالموضوع وتناول الحملة البريطانية على العراق واستراتيجية الدفاع في حصار الكوت، مما يضيف تركيزًا عميقًا. والاعتماد على مصادر أولية، اذ حاول الباحثان الاعتماد على وثائق وتسجيلات تاريخية معاصرة للأحداث، مما يعزز مصداقية البحث.

اما من الجانب الإعلامي لمسألة الحصار، فقد ركز ياسين شهاب شكري في بحثه على الدور الإعلامي الذي قامت به جريدة الزوراء(١٣٨)، موضحا أن الجريدة مثّلت لسان حال الإدارة العثمانية في العراق، إذ نقلت البيانات العسكرية الرسمية المتعلقة بحصار الكوت وما رافقه من تطورات ميدانية. وبيّن أن الأخبار التي نشرتها الصحيفة لم تكن مجرد وقائع محايدة، بل كانت جزءاً من سياسة إعلامية مدروسة هدفت إلى تعبئة الرأي العام المحلي وتعزيز المعنويات في مواجهة الاحتلال البريطاني. فقد حرصت الزوراء على إبراز قوة الجيش العثماني وصلابته، وتصوير الحصار بوصفه نصراً إسلامياً على قوات غازية، في الوقت الذي قللت فيه من شأن النجاحات البريطانية أو تغاضت عن بعض

(١٣٧) فهد عويد عبد وعلي خيري مطرود، المصدر السابق، ص ٢٨١.

(١٣٨) جريدة الزوراء: اول صحيفة تصدر في العراق ١٥حزيران عام ١٨٦٩ في عهد الوالي العثماني مدحت باشا، الذي استقدم مطبعة من باريس عُرفت آنذاك باسم "مطبعة الولاية". ولم تكن مجرد صحيفة إدارية، بل جسدت بداية عهد جديد للصحافة المكتوبة. وكُتبت باللغتين العربية والتركية، وتصدر مرتين في الأسبوع، يومي الثلاثاء والسبت، تولت نشر الأخبار المحلية والدولية إلى جانب الفرمانات العثمانية الرسمية والإعلانات المختلفة، فضلاً عن موضوعات تناولت قضايا الصحة والتعليم وشؤون المجتمع .تولى تحريرها في بداياتها أحمد مدحت أفندي، ثم تعاقب عليها عدد من الأسماء البارزة من رجال الفكر والأدب في العراق مثل طه الشواف ومحمود شكري الآلوسي وفهمي المدرس وعبد المجيد الشاوي والشاعر جميل صدقي الزهاوي، ما جعلها منبراً لا يقتصر على الإدارة الرسمية فحسب؛ بل عكس جانباً من النشاط الفكري والثقافي في البلاد. استمرت في الصدور ما يقارب نصف قرن حتى توقفت عام ١٩١٧ مع سقوط بغداد بيد القوات البريطانية. وكان مجموع ما صدر منها نحو ألفين وستمئة عدد، لتغدو وثيقة تاريخية مهمة تؤرخ لحياة العراق في أواخر العهد العثماني. يراجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، النجف، مطبعة الغري، ١٩٣٥؛ ياسين شهاب شكري، المرجع في تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨ – ١٩١٨، بغداد، ٢٠٢١، ص ١٧٩ – ١٨٣.

التفاصيل التي قد تضعف الروح المعنوية لدى الناس. كما رصد الباحث أن هذه التغطيات الإعلامية لم تقتصر على الصحافة الرسمية وحدها، بل تسربت أخبارها إلى المقاهي والمنتديات الشعبية في بغداد والبصرة حيث جرى تداولها شفهياً بين الأهالي، الأمر الذي جعل من الخبر أداة للتأثير السياسي والاجتماعي إلى جانب قيمته الإعلامية(١٣٩).

وتوصل شكري في دراسته إلى أن أخبار حصار الكوت في جريدة الزوراء شكّلت مصدراً مهماً لتتبع كيفية تعامل الإدارة العثمانية مع الحدث، ليس فقط بوصفه معركة عسكرية، بل بوصفه مواجهة إعلامية ونفسية أيضاً. فالجريدة لم تكتفِ بتوثيق الحصار؛ بل اسهمت في بناء صورة ذهنية عن البطولة العثمانية والمقاومة العراقية ضد الاحتلال، وهو ما يبرز البعد الدعائي للحرب. فقد اتبع الباحث منهجية ركزت على دراسة البيانات العسكرية العثمانية المنشورة في الصحافة العراقية(١٤٠)، ومن خلال تحليل محتوى هذه الصحف؛ استطاع الباحث تقديم رؤية مغايرة للأحداث، مُركّزًا على كيفية تقديم الجيش العثماني لأحداث الحصار وتفاعل الجمهور معها استخدم الباحث جريدة الزوراء بتدوين تفاصيل الحصار كما وردت فيها والوثائق العثمانية العسكرية.

ب. البحوث الأجنبية:

استأثرت العمليات العسكرية وحصار الكوت باهتمام خاص في الدراسات البريطانية والتركية انعكست في كثافة الأدبيات التي تناولت الحصار وما ترتب عليه من تداعيات عسكرية، وإدارية، وسياسية، اذ تعدّدت مقاربات الباحثين ما بين الدراسات العسكرية التقليدية التي ركّزت على العمليات القتالية وأداء القيادة، والدراسات الحديثة التي سعت إلى تحليل أثر الحصار على المعنويات، والإدارة الإمبراطورية، وصورة بريطانيا في الشرق الأوسط والمستعمرات، وعلى الرغم من وفرة هذه الأدبيات؛ فإن معظمها ظل محصور في البُعد العسكري والإستراتيجي، مع تجاهل شبه تام للتأثيرات المدنية والاجتماعية داخل قضاء الكوت، وهو ما يكشف فجوة بحثية واضحة في الكتابات البريطانية، ويمنح الباحث المعاصر فرصة لتوظيف الأرشيفات العثمانية والعراقية لسد هذه الثغرات. ونستعرض فيما يلي أبرز هذه البحوث:

أولا. البحوث البريطانية:

ألقى الباحث نيكولاس جاردنر (Nikolas Gardner) أستاذ مشارك ورئيس مشارك لبرنامج

(١٣٩) ياسين شهاب شكري، البيانات العثمانية العسكرية واخبار حصار الكوت في جريدة الزوراء، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد ١١، ٢٠١٩، ص ٦٤٢ – ٦٤٧.

(١٤٠) اعتمد البحث بشكل كبير على جريدة الزوراء بأعدادها (٢٤٩٠ – ٢٥٨٠): يراجع: المصدر نفسه، ص ٦٥٢.

دراسات الحرب في الكلية العسكرية الملكية الكندية، في دراسته[١٤١] المعنونة (السيبويون[١٤٢] وحصار الكوت – العمارة كانون الأول /١٩١٥ – نيسان /١٩١٦)، الضوء على الجنود الهنود والتابعين للمعسكر داخل الكوت، وكيف أثّرت أوضاعهم المعيشية والانضباطية وسلاسل الإمداد على قدرة الحامية على الصمود، كما صرح الباحث أنّ سلوك الجنود الهنود والتابعين (بالمعنى الواسع: الأدوار اللوجستية والاجتماعية داخل المدينة المحاصرة) كان "**عاملًا مهمًا**" في مآل الحصار، وليس قرارات طاوزند العليا وحدها، ويستند في ذلك إلى قراءات وثائقية بريطانية[١٤٣] للنزاعات الانضباطية وظروف المعسكر والغذاء والمرض. إسهامه البحثي يكمن في انه يُنزِل النقاش من مستوى "أخطاء القيادة" إلى مستوى البُنى الاجتماعية–العسكرية داخل الحصار. **Nicholas Gardner** اعتمد على الوثائق البريطانية والمذكرات الشخصية [١٤٤] لتقديم سرد تفصيلي للأحداث. هذا النوع من الدراسات كان يهدف إلى توثيق الوقائع كما حدثت، دون الخوض في تحليل عميق للأسباب والنتائج. وقد نشرت مجلة (الحرب في التاريخ) أو **(War in History)** الصادرة عن دار النشر العالمية سيج

(SAGE Publications)، وهي مجلة أكاديمية محكمة متخصصة في التاريخ العسكري وعلاقته

(141) Nikolas Gardner, "Sepoys and the Siege of Kut-al-Amara, December 1915–April 1916," War in History 11, no. 3, SAGE Publications, London& USA, (2004), p 307–326.

(١٤٢) السيبويون : لفظة تطلق على الجنود الهنود المجندون في خدمة القوى الاوربية وفي مقدمتهم الجيش البريطاني الذي استخدم هذا المصطلح منذ القرن الثامن عشر حيث كان الهنود جزءا أساسيا من شركة الهند الشرقية ولاحقا من الجيش البريطاني في شبه القارة الهندية يرجع الأصل اللغوي لهذا المصطلح الى الكلمة الفارسية "**سباهي** " وتعني فارس او جندي ومنها انتقلت الى البرتغالية قبل ان تدخل اللغة الإنكليزية للمزيد يراجع::Sepoy Merriam Webster Dictionary
https://www.merriam-webster.com/dictionary/sepoy.

(١٤٣) اعتمد الباحث مجموعة من الوثائق البريطانية ابرزها:

Report of the Commission Appointed by Act of Parliament to Enquire into the Operations of War in Mesopotamia, together with a Special Report by Commander J. Wedgwood, D.S.O., M.P., and Appendices. London: H.M.S.O., 1917., Cd: 8610, p. 85;
The National Archives, Kew, CAB 19, Minutes and Correspondence of the Mesopotamia Commission, 1917, p. 12; Churchill Archives Centre, Sir Reginald Plunkett-Ernle-Erle-Drax Papers, Mesopotamia Commission Report, 1917, fol. 5., British Library, Asian and African Studies, Mesopotamia Commission Report with annotations by Sir Arthur Hirtzel, 1917, p. 10.

(١٤٤) ابرز المصادر الوثائقية التي اعتمدها الباحث:

No. 30 Squadron RFC war Diary, April 1916. The National Archives, Kew, London; Report on the Air Services in Mesopotamia. Methods of Employment: Transportation of Supplies, April 1916. War Office Records, The National Archives, Kew; Mesopotamia Commission Report, 1916–1917. House of Commons Parliamentary Papers, London; Sandes, Edward. In Kut and Captivity: The Last Phase of the Great Siege. London: John Murray, 1919; Townshend, Charles. My Campaign in Mesopotamia. London: Thornton Butterworth, 1920; Nikolas Gardner – Sepoys and the Siege of Kut-al-Amara;
https://www.jstor.org/stable/26061926

بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[١٤٥].

قدم الباحث كريستيان كوتس أولريكسن **(Kristian Coates Ulrichsen)**، زميل شؤون الشرق الأوسط في معهد بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس (Rice University) في هيوستن، تكساس، في بحثه: (الاحتلال البريطاني لبلاد ما بين النهرين، ١٩١٤–١٩٢٢)[١٤٦]، إطارًا أوسع يتعلق بالإدارة المدنية زمن الحرب، مبيّنة كيف اضطرت السلطات العسكرية والمدنية البريطانية إلى بناء "**جهاز دولة**" مؤقت لملئ الفراغ العثماني، وتحقيق "**اختراق سفلي**" للتعبئة عبر استجلاب العمل الحيواني والبشري والمواد على امتداد دجلة والفرات. كما ربط هذا بمرحلة ما بعد ١٩١٨ حين حاولت بريطانيا تقنين وجودها بما أثار ردودًا وطنية. وتكمن قيمة هذا البحث في ربطه اللوجستيات بالسياسة وببناء مؤسسات الحكم اليومي (جباية، نقل، صحة، شرطة، وأطر قانونية انتقالية). وهذا بدوره يجعل نتائجه ضرورية لفهم حصار الكوت، إذ إن الضغط على الموارد المحلية والدواب والحمولات النهرية سبق الحصار وصنع شروطه. ومع ذلك، فإن منظوره ظل عامًا، ولم يتطرق بدقة إلى البلديات والدوائر الفرعية في الأقضية ومنها الكوت كما أن اعتماده كان أساسًا على الأرشيفات البريطانية والهندية مع ضعف في توظيف السجلات العثمانية والوثائق العربية المحلية. لذلك فإن بحثها يحتاج إلى دراسات ميكرو–تاريخية متخصصة بالكوت نفسها، من أسواق وأوقاف وشبكات نقل، وسجلات القضاء الشرعي في زمن الحصار.

أما بالنسبة لمنهجية كريستيان أولريكسن في دراسة الاحتلال البريطاني لبلاد الرافدين فقد اتسمت بتوجه تحليلي نقدي، ركزت على التفاعل بين السياسة واللوجستيات خلال مدة الاحتلال بين عامي ١٩١٤ و١٩٢٢. واعتمدت دراسته على تحليل كيفية بناء القوة البريطانية في بلاد الرافدين، مع التركيز على استراتيجيات استغلال الموارد المحلية وتعبئة القوى البشرية والحيوانية لتلبية احتياجات الحملة العسكرية. كما استعرضت كيفية ملء الفراغ الإداري الذي خلّفه العثمانيون، وتوسيع السيطرة البريطانية على المجتمع المحلي، الأمر الذي أدى إلى صراعات مع العناصر القبلية والقومية.

بالاستناد إلى المصادر الوثائقية البريطانية [١٤٧]، بما في ذلك التقارير العسكرية والإدارية، فضلا عن

---

(١٤٥)https://journals.sagepub.com/

(146) Kristian Coates Ulrichsen, The British Occupation of Mesopotamia 1914–1922, Journal of Strategic Studies, No. 2. Fail 30, 2007, p. 249 – 260.

(١٤٧) ابرز المصادر المتبعة من قبل الباحث

Civil Administration Reports of Mesopotamia, 1914–1920. India Office Records, British Library, London; War Office. Reports on the Civil and Military Administration of Mesopotamia, 1914–1922. The National Archives, Kew; India Office. Mesopotamia: Political and Administrative Correspondence, 1915–1921. India Office Records, British Library; Colonial Office. Papers Relating to the Occupied

تحليل السياسات الاستعمارية وتفاعلاتها مع السياقات المحلية. ويُلاحظ أن هذه المقاربة ابتعدت عن السرد التقليدي للأحداث، مسلّطةً الضوء على البعد الإداري واللوجستي للاحتلال. وجاءت هذه المنهجية نتيجة اهتمام الباحث بفهم كيفية تأثير السياسات البريطانية على المجتمعات المحلية، وكيفية تفاعل هذه المجتمعات مع الاحتلال. كما تعكس رغبة في تقديم تحليل نقدي للسياسات الاستعمارية، بعيدًا عن الروايات التقليدية التي تركز على الجوانب العسكرية فقط. وبالمقارنة مع الدراسات البريطانية الأخرى، تُعد منهجية كريستيان أولريكسن متميزة لأنها قدّمت تحليلًا نقديًا للسياسات البريطانية، مع التركيز على الآثار الاجتماعية والسياسية للاحتلال.

وتناول باول بارنز[١٤٨] (Paul Barnes) في دراسته المعنونة: "**فشل ذريع، الإمداد الجوي البريطاني والدومينيوني ١٩١٥-١٩١٦**"[١٤٩]، محاولات الإمداد الجوي للحامية في الكوت، محللًا نوع الطائرات وسعات الحمولة وطريقة تعبئة الأكياس ومسارات الطيران فوق دجلة، فضلا عن معدّل الفاقد عند الإسقاط. وتُظهر دراسته أنّ الابتكار كان حقيقيًا لكنه لم يتجاوز حدود التقنية وسرعات الرياح ودقة الإسقاط، ما أدى إلى ضياع جانب كبير من المؤن قبل وصولها إلى المحاصَرين. وأشار الباحث إلى أنّ ذروة عمليات الإسقاط كانت بين ١٥ و٢٩ نيسان ١٩١٦، حيث نُفِّذت نحو ١٤٠ طلعة ألقت ما يقارب ١٩ ألف رطل (٨.٦١٩ طن) من المؤن، غير أن النتيجة بقيت دون المستوى المطلوب لفك الاختناق الغذائي. لقد تميّز البحث في تركيزه، بتحليل دور الإمداد الجوي في الحملة العسكرية البريطانية خلال عامي ١٩١٥ و١٩١٦، فأعاد بارينز تقييم فاعلية الإمداد الجوي في سياق الحصار، معتمدا على تحليل المصادر الأولية المتاحة من المملكة المتحدة وأستراليا، بما في ذلك الوثائق العسكرية والتقارير الرسمية [١٥٠]، كما قام بمراجعة الكتابات التاريخية السابقة حول الحملة لتحديد كيفية تطور

Territories of Mesopotamia, 1917–1920. The National Archives, London; Bell, Gertrude. Review of the Civil Administration of Mesopotamia. London: His Majesty's Stationery Office, 1920. http://eprints.lse.ac.uk/25234.

(١٤٨) بول بارنز جنديٌّ في الجيش البريطاني الحالي. شارك في عمليات عسكرية في يوغوسلافيا السابقة، وأيرلندا الشمالية، والعراق، وأفغانستان. يحمل شهادة الماجستير في التاريخ العسكري من جامعة برمنغهام، ويعمل حاليًا كاتبًا للعقائد العسكرية في مركز الحرب البرية التابع للجيش في ويلتشير.

https://mwi.westpoint.edu/neophilia-presentism-deleterious-consequences-western-military-strategy/

(149) Paul Barnes, Complete Failure. The British and Dominion Aerial, Re-Supply 1915–1916, (war in history), II, 2013, p٢٦ –٤٣.

(١٥٠) ابرز المصادر التي اعتمدها الباحث Paul Barnes :

No. 30 Squadron RFC War Diary, April 1916. The National Archives, Kew; Report on the Air Services in Mesopotamia: Methods of Employment: Transportation of Supplies, April 1916. War Office Records, The National Archives, Kew; Mesopotamia Commission Report, 1916–1917. House of Commons

الآراء بشأن الإمداد الجوي منذ الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر، فسمح له هذا النهج بتقديم تحليل نقدي للرواية التقليدية التي عدّت الإمداد الجوي فاشل تمامًا، مقترحًا بدلًا من ذلك أنه نجح نجاحًا محدودًا بسبب تأثره بالظروف التنظيمية والتكتيكية. وجاءت هذه المنهجية نتيجة اهتمام بارينز بفهم العوامل التنظيمية والإدارية التي أثرت في فاعلية العمليات العسكرية، بعيدًا عن التركيز التقليدي على الجوانب التقنية والتكتيكية فقط. كما تعكس هذه المنهجية رغبة في إعادة تقييم الأحداث التاريخية من منظور نقدي، مما أسهم في إثراء الفهم الأكاديمي للحملة البريطانية في بلاد الرافدين.

واستند الباحث الأمريكي أندريو سيك **(Andrew Syk)** في دراسته المعنونة: "**لجنة بلاد الرافدين لعام ١٩١٧. أول تحقيق بريطاني في العراق**"(١٥١) إلى وثيقة التقويم الذاتي البريطانية بعد الكارثة(١٥٢)، وهي لجنة التحقيق البرلمانية التي شكلت حينذاك. يبيّن الباحث كيف رصدت اللجنة الإمداد والنقل النهري والطبابة الميدانية والتنسيق بين حكومة الهند ووزارة الحرب، وصاغت توصيات إصلاح الإدارة العسكرية والطبية. منهجيًا؛ اعتمد سيك على دراسة مؤسسية سياسية أحسنت قراءة التقرير وسياقه البرلماني والإداري. غير أنّ هذا المنظور ظل مشدودًا إلى "**المركز الإمبراطوري**"، ولم يُخرج أصواتًا عراقية أو عثمانية، كما لم يتناول آثار النقص الغذائي والطبي على سكان الكوت بوصفها مدينة محاصرة. اعتمدت هذه الدراسة التحقيقات البريطانية بعد الحصار، إذ ركّزت على تقييم السياسات العسكرية والإدارية التي أدت إلى الهزيمة، مستندةً إلى تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية(١٥٣). وتُظهر التنوعات المنهجية في البحثين السابقين وكيف تطورت الكتابة التاريخية البريطانية حول حصار الكوت من مجرد توثيق للأحداث إلى تحليل نقدي معمّق للأسباب والنتائج. وعكس التطور تحولًا في فهم الباحثين لأهمية الحدث وتأثيره على السياسة والاستراتيجية العسكرية البريطانية.

Parliamentary Papers, London; Townshend, Charles. My Campaign in Mesopotamia. London: Thornton Butterworth, 1920.

(151) Andrew Syk, Op cit , pp. 94 – 101.

(152) Report of the Commission Appointed by Act of Parliament to Enquire into the Operations of War in Mesopotamia, p. 58.

(١٥٣) ابرز المصادر التي اعتمدها الباحث **(Andrew Syk)** في البحث :

Mesopotamia Commission Report, 1917. House of Commons Parliamentary Papers, London; Andrew Syk, pp. 68–74; Andrew Syk, (ed.) The Military Papers of Lieutenant-General Frederick Stanley Maude, 1914–1917. Army Records Society, Vol. 29. Stroud: Sutton Publishing, 1997; Maude, Frederick Stanley. Private Letters and Military Correspondence, 1915–1917. Manuscript Collection, Imperial War Museum, London; War Office. Transport and Supply Reports, Mesopotamian Expeditionary Force, 1915–1916. The National Archives, Kew; Andrew Syk, The 1917 Mesopotamia Commission:

Edmund Dane, British Campaigns in the Nearer East 1914-1918, London, Hodder and Stoughton; Paul Kevin Davis, British-Indian Strategy and Policy in Mesopotamia November 1914-April 1916, British-Indian (Unpublished PhD Thesis, King's College, University of London, 1981; Gwynne Dyer, The Mesopotamia Campaign to the Fall of Kut-El Amara: November 1914–April 1916 (Unpublished MA Thesis, Rice University,

الخلاصة، أن هذه المجموعة من الدراسات تكشف أن الأدبيات البريطانية قدّمت ثلاثة مفاتيح رئيسة لفهم الحصار: بنية القوة اللوجستية والإدارية زمن الحرب ديناميات الانضباط والمعيش اليومي داخل الحامية والتواجد الهندي في الحملة وفشل الحل الجوي فضلا عن الدعاية والإعلام البريطاني وإطار المساءلة السياسية غير أنّ الفجوة المشتركة تكمن في تركيزها داخل أسوار الحامية، وإهمالها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الحصار، وأثره على المدنيين العراقيين، وتوظيف المصادر العثمانية والعراقية المحلية. من هنا تنبع الحاجة إلى أبحاث مكمّلة تعالج الإدارة المدنية في زمن الحصار، وآليات التموين، وحركة الأسواق، فضلا عن دور الوجهاء المحليين وشبكات النقل النهري، مع الاستعانة بسجلات المحاكم الشرعية والجرائد العربية والتركية المعاصرة، فضلًا عن دراسات كميّة لأسعار السلع ومعدلات المرض والوفيات، لتشييد "**تاريخ إدارة مدنية تحت الحصار**" لا يقل أهمية عن التاريخ العسكري .

ثانيا. البحوث التركية:

تحدّث الباحثان التركيان: سعيد أولغون **(Said Olgun)** ورسول بابا أوغلو في دراستهما: "**نصر الكوت (كوت العمارة) وفقاً لمصادر تلك الفترة (تقييم شامل)**"[١٥٤]، عن أن حصار الكوت لم يكن مجرد معركة عسكرية عابرة، بل محطة مفصلية في الذاكرة العثمانية، وقالا إنهما اعتمدا على ما توفر في أرشيف رئاسة الجمهورية – الدولة العثمانية من برقيات وتقارير ومراسلات يومية صدرت خلال أشهر الحصار، ثم قرآ هذه الوثائق إلى جانب ما نشرته الصحافة العثمانية والبريطانية والألمانية والنمساوية آنذاك، ليكشفا كيف صُنع الخطاب السياسي حول الانتصار وكيف كان يُتداول خبر سقوط الجنرال طاوزند. وأوضح الباحثان أن الوثائق أكدت على لسان القادة العثمانيين أن الإدارة العسكرية كانت ترى في المعركة فرصة لتعويض ما أصاب الدولة من إنهاك في الجبهات الأخرى، وأن الأخبار التي كانت تصل إلى إسطنبول حول تضييق الحصار كانت تُستقبل بكثير من الأمل. وقالا أيضاً إن الروايات البريطانية المعاصرة، كما تعكسها الصحف، كانت تميل إلى تحميل القيادة المحلية مسؤولية الفشل، في حين تتجنب انتقاد القيادة العليا في لندن، مما جعل الحدث مادة خلافية داخل السياسة البريطانية. ووصل الباحثان في دراستهما إلى أن انتصار الكوت لم يكن ذا أثر عسكري فحسب، بل كان له أثر معنوي ضخم على العثمانيين، تجلى في الاحتفالات الرسمية وفي تعليق الدروس في بعض المدارس الألمانية، وقالا إن هذا الزخم الإعلامي أدى دوراً كبيراً في تحويل المعركة إلى رمز للثبات

(154) Said Olgun – Resul Babaoğlu, "Dönemin Kaynaklarına Göre Kutü'l-Amare Zaferi (Toplu Bir Değerlendirme)", TAD, C. 39, S. 67, 2020, s. 477-502.

والقدرة على المواجهة بعد سنوات من التراجع العسكري

أما عن منهجيتهما، فقد اعتمدا أسلوب "**القراءة المقارنة**" بين الوثائق الرسمية وبين ما دوّنته الصحف، ثم أعادا تركيب الحدث من خلال الروايات المتقابلة، وهو منهج أقرب إلى تاريخ التاريخ، يستند إلى تحليل خطاب المصادر لا إلى السرد العسكري التقليدي. وبرز في بحثهما الاعتماد المكثف على أرشيف BOA[١٥٥] وعلى جريدة "Tasvir-i Efkâr"[١٥٦] و"Sabah" و"İkdam"[١٥٧] وغيرها، فضلا عن صحف ألمانية ونمساوية تعكس موقف الدول الحليفة.

ولكن ما يؤخذ على البحث انه يميل أحياناً إلى إبراز الجانب الاحتفالي للانتصار أكثر من دخوله في تحليل نقدي عميق لظروف القيادة الميدانية، كما أن القراءة البريطانية للأحداث جاءت موجزة، بينما كان بالإمكان الاستفادة من مذكرات بعض الضباط الإنجليز لزيادة التوازن في الرواية. مع ذلك، يبقى البحث نموذجًا واضحًا لكيفية توظيف الوثائق والصحافة في تقديم قراءة شاملة لنصر الكوت في إطار التاريخ العثماني المتأخر.

ركّز البروفيسور د. رسول بابا أوغلو (Resul Babaoğlu) في بحث اخر بعنوان (الدعاية والغموض. عملية إنجلترا في بلاد ما بين النهرين وحصار الكوت وفقاً لمجلة The War) (Illustrated، على البعد الإعلامي والبصري لحصار الكوت، موضحًا كيف عرضت الصحافة البريطانية لاسيما مجلة "**الحرب بالصور**" **(The war illustrated)**[١٥٨]، احداث الحصار، ودرس

---

(١٥٥) الوثائق التركية BOA هي اختصار لـ:Başbakanlık Osmanlı Arşivi أي الأرشيف العثماني لرئاسة الوزراء (ويُعرف اليوم باسم: الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية يراجع للمزيد من التفاصيل : الفصل الثالث من الرسالة (الوثائق الارشيفية) .

(١٥٦) كانت من أبرز الصحف الإصلاحية في أواخر العهد العثماني. أسسها إبراهيم شناسي سنة ١٨٦٢، ثم تولّى تحريرها لفترة طويلة الكاتب والصحفي المشهور نامق كمال. وقد عُرفت الصحيفة بأنها لسان النخبة الفكرية الجديدة، وكانت داعمة للأفكار الدستورية، وتتابع الأحداث السياسية والعسكرية بدقة، ولهذا أصبحت مصدرًا مهمًا لفهم موقف الرأي العام من معارك الحرب العالمية الأولى للمزيد يراجع: Orhan Koloğlu, Osmanlı'dan Günümüze Türkiye'de Basın Tarihi, İstanbul: İletişim Yayınları, 4. Baskı, 2010, s. 45–52.

(١٥٧) تُعدّ من أوسع الصحف انتشارًا في أواخر العهد العثماني. تأسست سنة ١٨٧٥، وكانت صحيفة ذات طابع ليبرالي نسبيًا ثم أصبحت قريبة من السلطة في بعض الفترات. خلال الحرب العالمية الأولى كانت الصحيفة تنشر تقارير يومية عن الجبهات العسكرية، وخاصة الجبهة العراقية وحصار الكوت. يراجع للمزيد:

Nuri Akbayar (haz.), Osmanlı Basınında Yayınlanmış Gazeteler Kataloğu, İstanbul: Libra Yayıncılık, 2007, s. 245–247.

(١٥٨) مجلة The War Illustrated : صدرت في لندن عام ١٩١٤ مع بدايات الحرب العالمية الأولى، وكانت من أبرز المجلات البريطانية التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بسردية الحرب وصورتها في وعي الجمهور البريطاني. واستمرت بالصدور حتى عام ١٩١٩، وامتازت بقدرتها على المزج بين النص والصورة، إذ اعتمدت الصور الفوتوغرافية والرسوم التوضيحية والخرائط إلى جانب المقالات

الباحث من خلاله الطرق الدعائية التي استخدمتها المجلة لتشكيل الرأي العام البريطاني حول الحصار، بما في ذلك الرسوم التوضيحية والصور التي صوّرت الجنود البريطانيين في مواجهتهم مع الجيش العثماني والظروف القاسية للحصار. كما ناقش الجانب الغامض (الديني أو الرمزي) الذي حاولت المجلة إبرازه لتضخيم البطولة البريطانية وتقليل أثر الهزيمة على صورة الجيش في الإعلام. وتكمن قيمة البحث في فهم كيفية تشكيل الدعاية البصرية والانطباع الشعبي في بريطانيا عن الحصار وأحداثه. اذ اعتمد الباحث منهجيته بناء على دراسة إصدارات المجلة على أساس منهجي على وفق تحليل مضمون المواد البصرية والنصوص المصاحبة للمجلة ليس بهدف إعادة سرد الأحداث كما جرت؛ بل بغرض الكشف عن البنية الدعائية والرمزية التي سعت المجلة إلى ترسيخها في الوعي العام البريطاني ما جعل نوع دراسته يتخذ منحى تحقيق واستنتاج وقد اتخذت الدراسة من الصور والرسوم والكتابات المصاحبة مادة رئيسة للتفسير معتبرةً أن هذه العناصر لم تكن مجرد أدوات إخبارية؛ بل وسائل دعائية قوية صاغت صورة الحرب لدى القارئ. لذلك فإن المنهجية تتسم بكونها تحليلية تركز على البعد البصري للنصوص التاريخية وتعيد قراءتها في ضوء مفهوم الدعاية والغموض، بما يكشف الكيفية التي وظفت بها الإمبراطورية البريطانية أدوات الإعلام المصور لتشكيل الرأي العام إزاء عملياتها في بلاد الرافدين(١٥٩).

يقدّم في بحثه المعنون **Kuşatılan Bir Ülkenin Kuşatan Ordusu: İspanya Basınına Göre Kûtü'l-Amâre Zaferi,**

"**انتصار كوت العمارة وفقاً للصحافة الإسبانية**"(١٦٠)، قراءة تاريخيّة يتتبع من خلالها الطريقة التي صاغت بها الصحافة الإسبانية روايتها الخاصة عن ذلك النصر، وكيف أعادت تشكيل الحدث

السردية، ما جعلها سجلاً بصريًا وتوثيقيًا لوقائع الحرب. فعندما تناولت حصار الكوت؛ لم تقتصر على تقديمه بوصفه حدثا عسكريا فحسب؛ بل رسمت ملامحه بوصفه احدى اللحظات المفصلية التي كشفت صعوبة الحملة البريطانية في بلاد الرافدين، والتحديات التي واجهتها القوات البريطانية أمام الجيش العثماني. وقدمت المجلة مشاهد يومية وصورًا للجنود وللمدينة المحاصرة، ما أتاح للقارئ البريطاني العادي فرصة متابعة مجريات الحملة في الشرق الأوسط بقدر من القرب الحسّي والوجداني. ولا تكمن أهمية هذه التغطية في نقل المعلومات العسكرية الدقيقة؛ بقدر ما تكمن في صياغة صورة ذهنية راسخة في وعي المجتمع البريطاني. وبهذا المعنى أدت المجلة دورًا يتجاوز التوثيق إلى التأثير في الذاكرة المجتمعية، فهي لم تكن مجرد مطبوعة إخبارية؛ بل وسيلة ثقافية أسهمت في تشكيل الانطباعات العامة عن الحرب وعن طبيعة الصراع في بلاد الرافدين. يراجع للمزيد:

Derya Sazak, "Visualizing the Great War: The War Illustrated as a Case Study," Belgi Dergisi, Vol. 22, No. 2 (2021), p. 1047–1068.

(159) Resul Babaoğlu, Op cit , p 282 - 290

(160) Mehmet Gündüz, Kuşatılan Bir Ülkenin Kuşatan Ordusu: İspanya Basınına Göre Kûtü'l-Amâre Zaferi, Cumhuriyet Tarihi Araştırmaları Dergisi (CTAD), Cilt, 2022, s. 669–696.

داخل خطاب إعلامي أوروبي كان يتعامل مع الحرب العالمية الأولى من موقع المراقب المحايد. وهكذا يصبح الحدث العسكري مادة تُعاد كتابتها عبر وسيط لغوي وسياسي، يمنحها معنى مختلفاً عن معناها في المصادر العثمانية أو البريطانية.

ويتحرّك الباحث بين صفحات الصحف الإسبانية، مستعيداً نبرة ذلك الزمن ولغته، ليكشف كيف قدّم الصحفيون الإسبان حصار الكوت واستسلام الجيش البريطاني بوصفه حدثاً يفضح ضعف الحلفاء أكثر ممّا يمجّد القوة العثمانية. فالرواية الإعلامية هناك لا تمنح البطولة للجيش العثماني إلا على استحياء، وتصرّ في كثير من الأحيان على إرجاع النجاح إلى الإشراف الألماني والخطط الألمانية، في محاولة لإبقاء الانتصار ضمن إطار الصراع الأوروبي الكبير بين برلين ولندن. وهكذا يعكس الخطاب الصحفي الإسباني أكثر مما يعكس الواقع العسكري، يعكس مزاج أوروبا، وتوازناتها، وأوهامها، وتقديراتها حول "**الآخر**" العثماني الذي ظلّ يُنظر إليه بعيون سياسية لا عسكرية.

ويظهر من خلال هذا التتبع أن الصحافة الإسبانية قدّمت سردية خاصة للمعركة، تُمجّد في بعض المواضع قدرة العثمانيين على الصبر والمناورة، لكنها تعود لتؤكّد أن الأزمة كانت بريطانية قبل أن تكون نصراً عثمانياً. فالصحف تصف فساد القيادة البريطانية، وتشتت أوامرها، وإخفاق محاولاتها لفك الحصار، حتى إن بعضها صوّر مأساة الطائرات التي ألقت التموين فوق الكوت ثم جرفته الرياح بعيداً وكأنه مثال على انهيار الكفاءة العسكرية البريطانية. على انه يظهر بين السطور نوع من الشماتة السياسية: فإسبانيا المحايدة كانت تنظر إلى الحرب برؤية نقدية تتمنى فيها أن يتراجع نفوذ القوى الاستعمارية، ولو مؤقتاً.

وقدم البحث سؤالاً جوهرياً [١٦١]: كيف يتحول الحدث العسكري إلى صورة ذهنية تتشكل خارج ساحته؟ وكيف يصبح النصر أو الهزيمة مادة لصراع تأويلي بين الدول والصحف والكتّاب؟ إذ لا نرى في هذه المقالات الإسبانية وصفاً لجغرافيا الكوت أو تكتيكات القتال فحسب، بل نرى بناءً بطيئاً لصورة ذهنية جماعية عن العثمانيين، تارة بوصفهم شعباً مقاوماً، وتارة بوصفهم أداة سياسية في يد ألمانيا. وهذه الازدواجية ليست خاصّة بإسبانيا وحدها، بل هي جزء من آليات الإعلام الأوروبي في ذلك العصر. ويخلص الباحث إلى أنّ الصحافة الإسبانية، على الرغم من حياد بلدها في الحرب؛ لم تستطع الهروب من منطق الاستقطاب العالمي، فبقيت رهينة قراءتها الأوروبية للشرق وقوة الإمبراطوريتين الألمانية والبريطانية. ومع ذلك فإن هذه السرديات تقدّم للباحثين اليوم مادة ثرية تساعدهم على فهم

(161) Ibid., p. 677.

كيف كُتب تاريخ كوت العمارة خارج أرشيفات الحرب، وكيف أعادت الصحافة صياغته بما يلائم خطابها الداخلي وفهمها للعالم.

أمّا عن قيمة البحث، فهي تكمن في قدرته على إظهار المسافة بين الحدث وروايته. لكنه يظل مرتبطاً بمصادر إعلامية تحمل بالضرورة تحيزاتها واضطرابها، لذلك يبدو التحليل أحياناً مرتهناً بما تقوله الصحف أكثر مما يضعه في سياق نقدي واسع. مع ذلك فإن الجهد المبذول في جمع المادة وتحليلها يمنح الدراسة أهميتها، بوصفها أنموذجاً لكيفية تمكّن الإعلام من أن يصنع تاريخاً موازياً، لا يقل تأثيراً عن السرديات الرسمية أو العسكرية.

وفي الجانب نفسه وضح بحث بعنوان **Kut'ül Amare Zaferinin Türk Basınına Yansımaları** انعكاس انتصار الكوت في الصحافة التركية ويقدّم زوايا تحليلية أدق مما يبدو في القراءة الأولى، لأنه لا يكتفي بوصف ما نشرته الصحافة التركية عن الكوت، بل يكشف كيف صُنِع المعنى تدريجيًا داخل الصحف، وكيف تغيّر هذا المعنى مع تطور الحدث نفسه من أهم ما يلفت فيه أن التغطية لم تكن منذ البداية حاسمة أو واثقة، بل اتسمت في مراحلها الأولى بشيء من الحذر والترقّب، إذ كانت الصحف تنقل أخبار الحصار ضمن سياق عام للحرب دون أن تجزم بنتيجته، وهو ما يعكس إدراكًا ضمنيًا لثقل القوة البريطانية وعدم سهولة انهيارها ومع اقتراب لحظة الاستسلام، يوضح البحث أن اللغة الصحفية تغيّرت بشكل ملحوظ، إذ انتقلت من نقل الأخبار إلى التمهيد لاعلان "الانتصار". ولم يعد التركيز على الوقائع فقط، بل على دلالاتها، فتم تضخيم عناصر مثل طول الحصار وعدد الأسرى ليس بوصفها معلومات، بل كأدوات لإثبات تفوق منهجي في إدارة الحرب. وهنا يكشف البحث فكرة دقيقة، وهي أن الصحافة لم تكن تعكس الحدث فقط انما يعيد ترتيبه داخل إطار يُظهره كتحول تاريخي، لا مجرد نتيجة عسكرية ومن النقاط العميقة التي يعالجها البحث أن الكوت قُدّمت في الصحافة التركية باعتبارها امتدادًا رمزيًا لمعركة جناق قلعة، وكأن هناك محاولة واعية لربط الانتصارين ضمن سردية واحدة تؤكد قدرة الدولة العثمانية على مواجهة القوى الكبرى. هذا الربط لم يكن بريئًا، بل كان يخدم بناء تصور ذهني لدى القارئ بأن ما يحدث ليس نجاحًا معزولًا، بل سلسلة انتصارات تؤشر إلى تغير في ميزان الحرب. وبهذا تحولت الكوت من حدث مستقل إلى جزء من خطاب استراتيجي أوسع ويكشف البحث أيضًا أن الاحتفالات التي غطّتها الصحف لم تكن مجرد نقل لفرح شعبي، بل كانت عنصرًا فاعلًا في ترسيخ الحدث. فالتكرار المستمر لأخبار الاحتفالات، وصور المدن المزيّنة، واللغة الحماسية المستخدمة، كلها ساهمت في تحويل النصر إلى تجربة جماعية معاشة،

حتى لمن لم يكن قريبًا من ساحة القتال. وهذا يعكس دور الصحافة في "إنتاج الشعور العام" لا في نقله فقط، حيث يصبح القارئ جزءًا من الحدث من خلال اللغة والصور، أما النقطة الأكثر عمقًا فهي أن البحث يبيّن كيف تحوّل الحدث مع الزمن داخل الصحافة من "خبر" إلى "ذاكرة". فبعد انتهاء الحصار، لم تتوقف التغطية، بل استمرت في إعادة استحضار الكوت وربطها بمستقبل الحرب، وهو ما يعني أن الصحافة لعبت دورًا في تثبيت الحدث لا فقط في لحظة وقوعه(١٦٢).

وبذلك يكشف البحث أن القيمة الحقيقية للكوت في الصحافة التركية لم تكن فقط في نتيجتها العسكرية، بل في الطريقة التي أُعيد بها إنتاجها لغويًا ورمزيًا، حيث تحولت إلى أداة لرفع المعنويات، وإعادة تعريف صورة الدولة، والتأثير في إدراك الجمهور لمسار الحرب، وهو ما يجعلها حدثًا إعلاميًا بقدر ما هي حدث عسكري

وفي بحث اعلامي اخر بعنوان "**Tarafların Basınında Kutü'l Amare Zaferi**", يتعامل مع الكوت بوصفها حدثًا تعددت رواياته تبعًا للجهة التي نقلته ينطلق الباحث من فكرة أن الحصار لم يكن فقط أطول حصار واجهته القوات البريطانية في تلك الجبهة، بل كان أيضًا لحظة مفصلية كشفت اختلافًا عميقًا في طريقة تمثيل الحدث داخل الصحافة يُظهر البحث أن الصحافة العثمانية تعاملت مع الكوت بوصفها لحظة استعادة للهيبة العسكرية والسياسية، فالنصوص لا تكتفي بالإشارة إلى استسلام نحو ثلاثة عشر ألف جندي بريطاني، بل تربط ذلك بقدرة القيادة العثمانية على إدارة حصار طويل واستنزاف الخصم تدريجيًا. هذا التقديم لم يكن بريئًا، إذ سعى إلى تحويل الحدث من انتصار ميداني إلى دليل على تفوق الدولة في إدارة الحرب يعزز الثقة الداخلية ويخاطب الخارج في الوقت نفسه. ولهذا تم توسيع دلالة الكوت لتُقرأ ضمن سياق أوسع يتعلق بمصير الحرب نفسها، وكأنها مؤشر على إمكانية تغيير ميزان القوى وفي المقابل يكشف البحث أن الصحافة البريطانية لم تنكر الحدث، لكنها أعادت صياغته بطريقة تقلل من قيمته الاستراتيجية، إذ جرى التركيز على ظروف الحصار القاسية، وعلى مشكلات الإمداد والعزلة الجغرافية، بوصفها أسبابًا رئيسية للهزيمة أما الصحافة الأجنبية، وخاصة في الدول غير المنخرطة مباشرة في القتال، فقد قدمت قراءة أكثر تركيبًا، إذ اعترفت بثقل الحدث واعتبرته انتصارًا واضحًا للعثمانيين، لكنها في الوقت نفسه لم تُغفل العوامل الأخرى التي ساهمت فيه، مثل أخطاء القيادة البريطانية أو الظروف الميدانية. هذا التوازن منحها طابعًا تحليليًا

(162) Mücahit Özçelik, "Kut'ül Amare Zaferinin Türk Basınına Yansımaları", Turkish Studies, Cilt 10, Sayı 9, Yaz 2015, ss. 367–388, DOI: 10.7827/TurkishStudies.8630, erişim: https://turkishstudies.net/turkishstudies?mod=makale_tr_indir&makale_id=8630

يختلف عن الطابع الدعائي الذي ظهر في الصحافتين المتحاربتين، وجعل من الكوت مثالًا على كيفية اختلاف قراءة الحدث الواحد تبعًا للموقع السياسي والإعلامي(١٦٣).

ومن خلال هذا التباين يصل البحث إلى نتيجة ضمنية عميقة مفادها أن الكوت لم تكن مجرد معركة حُسمت عسكريًا، بل كانت أيضًا معركة على مستوى المعنى، حيث سعى كل طرف إلى امتلاك تفسيرها وتوجيه دلالتها. وبهذا تتحول الصحافة من وسيلة نقل إلى فاعل رئيسي في تشكيل الوعي التاريخي، إذ لا تنقل الحدث كما هو، بل تعيد بناءه داخل خطاب يخدم أهدافًا سياسية ومعنوية تتجاوز لحظة وقوعه

وفي بحث مختلف بعنوان **100. Yılında Kutü'l Amare Savaşı'nı Hatırlamak: İngiliz Askerlerinin Hatıralarında Kutü'l Amare'de Savaşın Ötesinde Yaşananlar** ينطلق من فكرة أن الكوت لم تكن مجرد هزيمة عسكرية، بل كانت تجربة إنسانية قاسية كشفت حدود القدرة البريطانية في بيئة معادية ومعزولة الباحث اظهر أن الجنود لم يواجهوا فقط القوات العثمانية، بل واجهوا حصارًا مركبًا من الجوع والمرض والخوف المستمر. ومع تقدم الحصار، بدأ الإحساس بالعجز يتغلغل داخل القوات، حيث لم تعد المشكلة في القتال بقدر ما أصبحت في البقاء على قيد الحياة ويُبرز البحث أن القصف العثماني كان له أثر نفسي عميق، إذ تشير المذكرات إلى أن المدفعية كانت تُعد أكثر ما يرعب الجنود، ليس فقط بسبب الخسائر المباشرة، بل بسبب الإحساس الدائم بالتهديد. ويظهر أيضًا أن القناصة العثمانيين فرضوا حالة من الشلل على الحياة اليومية داخل المواقع البريطانية، حتى أن الحركة في وضح النهار أصبحت مخاطرة حقيقية، وهو ما أدى إلى تقليص النشاطات اليومية وإرباك التنظيم العسكري ومن النقاط اللافتة التي يوردها البحث أن القصف لم يكن عشوائيًا في نظر الجنود البريطانيين، بل بدا لهم منظمًا ومؤثرًا، وهو ما زاد من شعورهم بتفوق الطرف المقابل في إدارة الحصار. كما أشار إلى أن القصف الجوي بدأ يظهر كعامل إضافي في الضغط، في وقت لم تكن فيه القوات البريطانية مستعدة نفسيًا أو ميدانيًا لمثل هذا النوع من الهجمات ولا يقف البحث عند الجانب العسكري، بل يتعمق في وصف الحالة الإنسانية داخل الكوت، حيث تتحدث المذكرات عن نقص الغذاء وتدهور الحالة الصحية وانتشار الأمراض، وهو ما جعل الاستسلام يبدو في نظر كثير من الجنود نتيجة حتمية وليس خيارًا. ومن هنا يقدّم البحث قراءة مختلفة للهزيمة، إذ لا يفسرها

(163) Akın Çelik – Mustafa Selçuk, "Tarafların Basınında Kutü'l Amare Zaferi", Tarihin Peşinde Uluslararası Tarih ve Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl: 2016, Sayı: 15, ss. 301–327, erişim: https://www.tarihinpesinde.com/dergimiz/sayi15/M15_12.pdf

فقط بالعوامل العسكرية، بل يربطها بانهيار القدرة على الصمود تحت ضغط طويل ومعقد[١٦٤].

وبالنتيجة يبيّن البحث أن الكوت في ذاكرة الجنود البريطانيين لم تُختزل في لحظة الاستسلام، بل بقيت تجربة قاسية من المعاناة اليومية، وأن ما جرى فيها تجاوز حدود المعركة التقليدية ليصبح اختبارًا نفسيًا وإنسانيًا عميقًا، وهو ما يجعل فهمها من خلال المذكرات مختلفًا تمامًا عن فهمها عبر الصحافة أو الروايات الرسمية.

وتناول بحث البروفيسور إسميت أوزن الأكاديمي والمؤرخ التركي، المعنون: "**موقف الجنود الهنود في الجيش البريطاني أثناء حصار الأتراك لكوت العمارة (ديسمبر ١٩١٥ – أبريل ١٩١٦)**"[١٦٥] الموقف منذ الأيام الأولى في كانون الأول ١٩١٥ وحتى انهيار المقاومة في نيسان ١٩١٦ من خلال مذكرات الضباط البريطانيين وتقارير الحصار وكتابات طاوزند **وإدوارد أوبوتيكي موسلي**[١٦٦]**(Edward Opotiki Mousley) (١٨٨٦– ١٩٦٥)** وغيرهما ويكشف الباحث كيف كان الجنود الهنود الحلقة الأكثر هشاشة داخل الجيش البريطاني المحاصر، إذ جمعت ظروفهم بين القتال والجوع والمرض من جهة؛ وثقل الأعراف الدينية والثقافية من جهة أخرى. منها الامتناع عن أكل لحم الخيول الذي كان مثالاً بارزاً على هذا التوتر، فقد وجد كثير من الهنود أنفسهم أمام خيار بين الجوع القاتل أو كسر المحرمات، وهذا التردد انعكس بقوة على القدرة القتالية، فضعفت الروح المعنوية وتدهورت القوة البدنية حتى مرحلة الانهيار. فحاول العثمانيون في الوقت نفسه الاستفادة من هذا الوضع عبر الدعاية الدينية والسياسية الموجهة بصورة خاصة للجنود المسلمين منهم، لكن استجابة الهنود كانت محدودة، إما بسبب الانضباط العسكري أو الخوف من نتائج الانشقاق. وبذلك ينتهي البحث إلى

(164) H. Ahmet Kara – Ertan Erol "100. Yılında Kutü'l Amare Savaşı'nı Hatırlamak: İngiliz Askerlerinin Hatıralarında Kutü'l Amare'de Savaşın Ötesinde Yaşananlar" ،Turkish Studies ،Cilt 10 ،Sayı 15 ،2015 ، ss. 123–140.
https://turkishstudies.net/turkishstudies?mod=makale_tr_indir&makale_id=8957

(165) İsmet Üzen, "Türklerin Kut'ül-Amare Kuşatması Sırasında İngiliz Ordusunda Bulunan Hintli Askerlerin Tutumu (Aralık 1915 - Nisan 1916)," Gazi Akademik Bakış 10, no. 19 (2018), s. 147–176.

(١٦٦) هو ضابط مدفعية بريطاني ومؤلف ولد في نيوزيلندا عام ١٨٨٦. اشتهر بكتاباته التي وثقت واحدة من أصعب ازمنة الحرب العالمية الأولى في العراق. كان إدوارد موسلي ضابطاً في المدفعية الميدانية الملكية البريطانية. قبل الحرب، درس القانون في نيوزيلندا وجامعة كامبريدج، شارك في حملة بلاد الرافدين وكان ضمن القوات البريطانية التي حوصرت في الكوت، ووقع اسيرا بعد الاستسلام، وقضى أكثر من عامين أسيرا، حيث نُقل إلى مناطق مختلفة وصولاً إلى إسطنبول. وعن أشهر مؤلفاته عن الحصار كتاب بعنوان: "**أسرار كوتّي: قصة حقيقية عن الكوت، مغامرات في الأسر ومؤامرات إسطنبول**" أو:
(The Secrets of a Kuttite: An Authentic Story of Kut, Adventures in Captivity and Stamboul Intrigue)
الذي نُشر أول مرة عام ١٩٢١. يراجع للمزيد من التفاصيل :

Desmond Hurley, Edward Opotiki Mousley: Author, Lawyer, Soldier, Prisoner of War, Journal of New Zealand Studies, No. 6, 1996, pp. 10–17.

أن تجربة الجنود الهنود في الحصار كانت تجربة مركّبة تتداخل فيها الجغرافيا والدين والسلطة والانتماء، وأن الصورة المتاحة في المصادر تبقى ناقصة لغياب الرواية الهندية المباشرة.

أما بحث المؤرخ التركي البروفيسور **(Osman Akandere)** أستاذ التاريخ الحديث في جامعة نجم الدين أربكان، المعنون: "**أوضاع المسلمين الهنود في الجيش البريطاني الذين وقعوا في الأسر في معركة كوت العمارة**"(١٦٧)، فينتقل بالقارئ إلى مرحلة ما بعد سقوط الكوت، متتبعاً أوضاع الأسرى الهنود المسلمين في يد العثمانيين. فيأخذ السرد طابعاً آخر، إذ يُظهر الباحث أن الأسر بحد ذاته فتح باباً جديداً من التفاعل بين الطرفين. فبينما نظر البريطانيون إلى الأسر بوصفه خسارة عسكرية؛ نظر العثمانيون إليه كفرصة سياسية ودينية، فحاولوا استمالة الجنود الهنود من خلال خطاب الوحدة الإسلامية، ودعوتهم للانضمام إلى "**الجيش الإسلامي**" أو على الأقل تقليل دعمهم للبريطانيين. فاعتمد أكاندَريه على الوثائق العثمانية وتقارير المخابرات ومراسلات القيادة العسكرية، ويستنتج أن معاملة الهنود كانت في جانب منها إنسانية وسياسية في آن واحد، وأن الدولة العثمانية كانت ترى فيهم جسراً محتملاً يصلها بالهند المسلمة. مع ذلك، يشير البحث إلى أن استجابة الأسرى الهنود ظلت محدودة، وثمّة فجوة واضحة بين الطموح العثماني والواقع النفسي والاجتماعي للجنود الذين ظلوا مرتبطين بجيشهم رغم كل ما مرّ بهم الكوت في البحوث الإدارية والاجتماعية.

ويظهر في هذين البحثين التركيين منظورٌ متكامل لتجربة الجنود الهنود في الجيش البريطاني خلال حصار الكوت وما بعده، وقد جاء تناول الموضوع في كلا العملين بأسلوب اعتمد المصادر الأولية البريطانية والتركية مع محاولة فهم التجربة من زاوية تاريخ التاريخ، أي من خلال تحليل طريقة كتابة الحدث وتطوره في المدونات التاريخية، لا مجرد سرد الوقائع العسكرية.

وبالنسبة للبحث الذي أعده الباحث التركي **(قادر كون) (Kadir Kon)** المختص بالتاريخ العسكري؛ المعنون: "**العامل الألماني في انتصار كوت العمارة**"(١٦٨)، يُسلَّط الضوء على الدور الحاسم الذي مارسه العامل الألماني في (نصر كوت-العمارة) خلال الحرب العالمية الأولى. يبدأ الباحث بسرد الخلفية التاريخية للمعركة التي وقعت بين القوات العثمانية بقيادة الجنرال الألماني شارل دي ريشتهوفن (Charles de Richthofen) (١٨٥٥–١٩٣٩) والجيش البريطاني في بلاد ما بين النهرين، مع التركيز على كيفية تنسيق الجهود بين الأتراك والألمان. ويعرض تفصيلاً لتأثير الدعم الألماني في

(167) Osman Akandere, "Kutü'l-Amare Savaşında Esir Düşen İngiliz Ordusundaki Hintli Müslümanların Durumu," Bellek 1, no. 2 (2019), s. 103–122.

(168) Kadir Kon, "Kut'ül Amare Zaferinde Alman Faktörü," Cumhuriyet Tarihi Araştırmaları Dergisi (CTAD), Cilt 15, Sayı 29 (Bahar 2019), s. 53– 68 .

التخطيط العسكري، التدريب، والإمدادات اللوجستية، فضلاً عن استخدام التقنيات والأسلحة الحديثة التي جلبها الألمان، التي كان لها أثر كبير في مقاومة الحصار وتفوق القوات العثمانية على الجيش البريطاني. كما يناقش اسهام الضباط الألمان في رفع الروح المعنوية للجنود العثمانيين وتنظيم الدفاع، فضلاً عن استراتيجياتهم في مواجهة محاولات الإنقاذ البريطانية. لقد اعتمد الباحث في تحليله مصادر ألمانية وعثمانية وأخرى بريطانية، بما في ذلك الوثائق العسكرية، ومذكرات الضباط، وتقارير المخابرات، ليقدم رؤية متوازنة وشاملة. وتشير النتائج إلى أن الدعم الألماني لم يكن مجرد عامل مساعد؛ بل كان جوهرياً في تحقيق النصر الذي شكل نقطة تحول في الحملة العسكرية في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك؛ يوضح البحث أن نجاح الحصار لم يكن نتيجة العامل الألماني فقط؛ بل كان نتاج تضافر الجهود العثمانية والألمانية مع الظروف المحلية والصراعات الاستراتيجية. ويختتم البحث بالتأكيد على أهمية فهم هذا التعاون العسكري المشترك ضمن سياق تاريخ الحرب العالمية الأولى، ويقترح أن الدراسات المستقبلية يجب أن تعمق البحث في العلاقات بين الحلفاء وعمليات التنسيق العسكري في الحروب الكبرى.

فيما تناول الباحث (Aydın Beden) في بحثه المعنون **Kutü'l-Amare Zaferi, Türk Şehitliği ve Şehitlik Arazisinin Hediye Edilmesine İlişkin Değerlendirmeler** انتصار الكوت (كوت العمارة) والشهداء الأتراك وتقييمات حول إهداء أرض المقبرة العسكرية يتناول المقال انتصار الكوت من زاوية تتجاوز الحدث العسكري، إذ يركّز على البعد الرمزي المرتبط بالشهداء الأتراك الذين سقطوا في المعركة ويبحث في كيفية تخليدهم من خلال إنشاء المقابر العسكرية، كما ناقش قضية الأرض التي خُصصت لهذه المقابر وكيف جرى التعامل معها لاحقًا، بما في ذلك مسألة إهدائها ويحاول الكاتب من خلال ذلك الربط بين النصر العسكري وبناء الذاكرة الوطنية، موضحًا أن معركة الكوت لم تكن مجرد انتصار ميداني، بل تحولت إلى رمز تاريخي له دلالات سياسية وثقافية [١٦٩].

وفي دراسة مقارنة دقيقة للباحث **Levent Ünal** جبهة العراق قبل وبعد انتصار الكوت **Kûtü'l-Amâre Zaferi Öncesi ve Sonrasında Irak Cephesi**

يتجاوز هذا المقال السرد التقليدي لمعركة الكوت بوصفها انتصارًا عسكريًا فقط، ويقدّم طرحًا تحليليًا يقوم على ربط جبهة العراق بجبهة إيران ضمن إطار استراتيجي واحد. فالجديد في الدراسة

(169) Aydın Beden, "Kutü'l-Amare Zaferi, Türk Şehitliği ve Şehitlik Arazisinin Hediye Edilmesine İlişkin Değerlendirmeler," [Journal Name], vol ٢ 2015 , p 151 – 164
https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/3700029?utm_source=chatgpt.com

يتمثل في إظهار أن ما جرى في الكوت لم يكن نتيجة معركة معزولة، بل كان جزءًا من توازنات عسكرية أوسع تأثرت بتحركات القوات الروسية في إيران، وهو ما فرض على القيادة العثمانية إعادة توزيع قواتها واتخاذ قرارات استراتيجية انعكست مباشرة على سير العمليات في العراق كما يبرز المقال دور الجبهة الإيرانية بوصفها عامل ضغط غير مباشر على جبهة العراق، وهو جانب غالبًا ما تُهمّشه الدراسات التقليدية التي تركز فقط على المواجهة العثمانية–البريطانية. ومن خلال ذلك، يعيد الباحث تفسير انتصار الكوت بوصفه نتيجة تداخل جبهات متعددة، وليس مجرد تفوق ميداني في موقع واحد .(١٧٠)

وتطرق الباحث Orhan Avcı في بحثه **KUTÜLAMARE KUŞATMASINA ETKİ EDEN İKİ FAKTÖR: İAŞE VE HASTALIKLAR**

(العوامل المؤثرة في حصار الكوت العمارة: التموين والأمراض)

يتناول هذا البحث دراسة العوامل غير العسكرية التي أثرت في نتيجة الحصار مركزًا بشكل رئيس على عاملين أساسيين هما نقص الإمدادات الغذائية وانتشار الأمراض. يوضح الباحث أن هذين العاملين كان لهما تأثير حاسم في تحديد مصير القوات البريطانية المحاصَرة داخل مدينة الكوت، إذ أدى تفاقم الجوع والمرض إلى إضعاف القدرة القتالية للجنود، مما عجّل في استسلامهم. كما يبيّن المقال أن هذه الظروف لم تقتصر على القوات البريطانية فقط، بل أثرت أيضًا على القوات العثمانية، إلا أن أثرها كان أشد على الطرف المحاصَر. ويخلص البحث إلى أن نتائج الحصار لم تكن نتيجة المواجهة العسكرية المباشرة فحسب، بل لعبت العوامل اللوجستية والصحية دورًا حاسمًا في حسم المعركة، فضلاً عن أن هذا الانتصار أسهم في إبطاء التقدم البريطاني في العراق وأثر في مسار الحرب في تلك الجبهة(١٧١).

ويعتبر البحث المعنون **"Kütü’l Amâre’nin Şiir Anıtı: Dicle Önünd** (النصب الشعري للكوت : امام دجلة)

للباحث **Kudret Savaş** هو البحث الوحيد الذي وثق جانب ثقافي للكوت وليس عسكري حيث اتخذ من بحثه معالجة أدبية لواحد من أبرز أحداث الحرب العالمية الأولى، وهو معركة الكوت،

(170) Levent Ünal, "Kûtü’l Amâre Zaferi Öncesi ve Sonrasında Irak-İran Cephesi Gelişmeleri," Karadeniz Uluslararası Bilimsel Dergi, vol. 45, Spring 2020, pp. 36–63. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/976830?utm_source=chatgpt.com

(171) Orhan Avcı, "KUTÜLAMARE KUŞATMASINA ETKİ EDEN İKİ FAKTÖR: İAŞE VE HASTALIKLAR", Kırıkkale Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt 15, Sayı 1, Ocak 2025, ss. 1–18. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/4396766?utm_source=chatgpt.com

من خلال تحليل قصيدة «Dicle Önünde» (١٧٢) ولا ينطلق الباحث من دراسة عسكرية مباشرة للمعركة، بل يسعى إلى استكشاف كيفية تمثّل هذا الحدث في الادب الثقافي التركي، بوصفه رمزًا لانتصار معنوي وحضاري يتجاوز حدوده العسكري ركّز البحث على إبراز الكيفية التي صوّر بها الشاعر انتصار الكوت باعتباره لحظة فاصلة أسهمت في زعزعة صورة التفوق الغربي حيث لم يعد الغرب يُنظر إليه بوصفه قوة لا تُقهر، بل كيانًا يمكن هزيمته. ومن هذا المنطلق، يبيّن الباحث أن القصيدة لم تكن مجرد عمل أدبي، بل حملت أبعادًا فكرية وقومية واضحة، إذ ارتبطت بسياق أوسع من النهضة القومية التركية وبروز خطاب تحرري يرى في هذه الانتصارات بوادر لاستعادة القوة والكرامة كما يتناول البحث الخلفية التاريخية والفكرية التي كُتبت فيها القصيدة، مشيرًا إلى أن الشاعر استند إلى فضاء جغرافي وتاريخي واسع، يتمحور حول العراق ونهر دجلة، ليضفي على النص بعدًا رمزيًا يجمع بين المكان والحدث. ويحلل كذلك الفروق بين النسخ المختلفة للقصيدة، خاصة تلك التي قُدمت إلى المؤسسات الثقافية مثل جمعية التاريخ التركي، مبيّنًا ما طرأ عليها من تعديلات، وما تعكسه هذه التغييرات من تحولات في الخطاب أو في طريقة تمثيل الحدث ويؤكد الباحث أن أهمية النص لا تقتصر على كونه قصيدة، بل تتجاوز ذلك ليكون وثيقة أدبية تعبّر عن مرحلة تاريخية محددة، وتكشف عن كيفية توظيف الأدب في تشكيل الوعي السياسي والثقافي. فالنص، إلى جانب لغته الشعرية، يحمل إشارات إلى قضايا كبرى مثل الاستعمار، والهوية، والصراع الحضاري (١٧٣).

٣. الكوت في البحوث الإدارية والاجتماعية:

إلى جانب الدراسات العسكرية التي شكّلت محورًا رئيسًا في تناول الكوت، برزت بحوث أكاديمية

---

(١٧٢) تعد قصيدة "Dicle Önünde" للشاعر Mehmet Emin Yurdakul من أبرز الأعمال الأدبية التي كُتبت في سياق معركة الكوت، وقد نُشرت سنة ١٩١٦ بوصفها نصًا شعريًا ذا طابع وطني تعبوي. لا تقتصر هذه القصيدة على كونها عملًا أدبيًا صرفًا، بل تمثل وثيقة فكرية تعكس الروح القومية العثمانية في أواخر الحرب العالمية الأولى، حيث جاءت لتخليد الانتصار العثماني في العراق وإبراز أبعاده المعنوية والحضارية.

تدور القصيدة حول تصوير نهر دجلة بوصفه رمزًا تاريخيًا وجغرافيًا يحتضن هذا الحدث، إذ يوظفه الشاعر ليجعل من الانتصار مشهدًا ممتدًا في الزمان والمكان، جامعًا بين الماضي والحاضر. كما تعكس القصيدة رؤية قومية واضحة، حيث تُبرز قوة الجيش العثماني وتدعو إلى التماسك والوحدة، في مقابل تصوير الخصم بوصفه قوة يمكن مواجهتها والانتصار عليها. وتتميز بلغة حماسية مباشرة، تهدف إلى رفع الروح المعنوية

وبث الشعور بالفخر والانتماء . يراجع للمزيد من التفاصيل :

Mehmet Emin Yurdakul, Dicle Önünde (Istanbul, 1916) , p 16
https://catalog.hathitrust.org/Record/002488677

(173) kudret Savaş, "Kütü'l Amâre'nin Şiir Anıtı: Dicle Önünde," Uluslararası Türkçe Edebiyat Kültür Eğitim Dergisi, vol. 10, no. 1, 2021, pp. 139–159.

أخرى اهتمت بالجوانب الإدارية والاجتماعية للمدينة، محاولةً تسليط الضوء على طبيعة مؤسساتها الإدارية والاحوال الاجتماعية في العهد العثماني وما بعده حتى العام ١٩٥٨ وقد اعتمدت هذه البحوث على وثائق متنوعة، من السجلات العثمانية والتشريعات العراقية إلى الصحافة والمذكرات الشخصية، ما منحها قدرة على تقديم صورة أكثر شمولًا عن الكوت بوصفها وحدة حضرية نشطة، وليس مجرد ساحة معارك .

ويعتبر بحث "الواقع الإداري لمدينة الكوت من العهد العثماني الأخير حتى بداية الحكم الوطني (١٨٦٩ – ١٩٢١)"[١٧٤] محاولة جادة في البحث عن البنية الإدارية لمدينة الكوت في مرحلة حافلة بالتحولات السياسية. انطلقت الدراسة من تتبع جذور الكوت كميناء نهري تجاري نشأ على ضفاف دجلة، حيث أدى موقعها الجغرافي إلى أن تكون محطة للتجار والمسافرين الأمر الذي هيأ لها مكانة مهمة في التنظيم الإداري العثماني حيث تناولت الباحثة بان راوي شلتاغ ـالتطورات الإدارية التي مرّت بها المدينة منذ أن كانت قضاءً تابعاً للوائين بدرة وجصان في منتصف القرن التاسع عشر، ثم تحوّل تبعيتها إلى لواء بغداد في عهد الوالي مدحت باشا، لتشهد بعد ذلك تنقلاً في تبعيتها بين بغداد والبصرة تبعاً للتغيرات العثمانية المتلاحقة ويبرز البحث بوضوح كيف تأثرت الكوت بهذه التغييرات، إذ لم تكن مجرد وحدات إدارية جامدة، بل انعكاساً للسياسات المركزية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المنطقة. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى ودخول البريطانيين العراق، شهدت الكوت نقلة جديدة، إذ رُفعت مكانتها الإدارية إلى "منطقة" ألحقت بلواء البصرة، لتصبح نقطة إشراف على عدة أقضية، غير أن هذه المكانة لم تدم طويلاً، إذ أعادت ثورة العشرين وما أعقبها من ترتيبات سياسية تحديد وضع الكوت الإداري لتعود إلى مرتبة قضاء محدود الصلاحيات يتبع لواء بغداد. اعتمد البحث على وثائق عثمانية ومحلية مهمة، أبرزها دفاتر الطابو والمالية وسجلات الصادر والوارد الخاصة بلواء العمارة، إضافة إلى سجلات المحاكم الشرعية وتقارير بلدية الكوت في العهد الملكي. استعانت الباحثة أيضًا بمراجع تاريخية عراقية وعربية مثل كتب عبد الرزاق الحسني وعباس العزاوي وخليل إبراهيم حسين وستيفن لونغريغ [١٧٥] لتوضيح تطور البنية الإدارية. اتبعت منهجًا تحليليًا مقارنًا درست من خلاله التحول من الإدارة العثمانية المركزية إلى الإدارة الملكية العراقية. ومع أن البحث تميز بدقة التوثيق وغزارة المادة الأرشيفية، إلا أنه ركز على الجانب الإداري الرسمي أكثر من تحليله للبعد الاجتماعي

(١٧٤) بان راوي شلتاغ، المصدر السابق، ص ٤– ٦.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ١١– ١٣.

والاقتصادي للإدارة في الكوت ولكن تكمن أهميته في كونه لا يقتصر على إعادة رسم صورة للتحولات الإدارية فحسب، بل يسعى إلى إبراز كيف أن مدينة الكوت كانت مسرحاً لتجاذب إداري وسياسي بين قوتين؛ الدولة العثمانية التي حاولت إعادة تنظيم ولاياتها وفق سياسة التحديث، والقوة البريطانية التي سعت إلى إعادة صياغة الخريطة الإدارية بما يخدم مصالحها الاستعمارية. ومن خلال ذلك يضع البحث الكوت ضمن سياق أشمل لتاريخ الإدارة في العراق.

اما بالنسبة لبحث بلدية الكوت خلال العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)[١٧٦] فقد وضح الدورالاداري الذي قامت به البلدية في تنظيم شؤن القضاء وينطلق الباحث احمد بشار دلي الموسوي من أن تأسيس البلديات في العراق كان جزءًا من سياسة التحديث الإداري التي تبنّاها النظام الملكي، إذ شكّلت البلديات الأداة التنفيذية الأساسية لإدارة المدن وتنظيم عمرانها وتقديم الخدمات العامة. وفي هذا الإطار، ركّزت الدراسة على بلدية الكوت باعتبارها نموذجًا يعكس طبيعة الإدارة المحلية في إحدى المدن المهمة من حيث الموقع الجغرافي والدور الاقتصادي والاجتماعي. يوضح البحث أن بلدية الكوت لعبت دورًا جوهريًا في الإشراف على شؤون النظافة وتنظيم الأسواق وشبكات الطرق وإدارة الإيرادات المحلية، فضلًا عن محاولاتها المتكررة لمواكبة النمو السكاني والتمدّد العمراني الذي عرفته المدينة خلال العهد الملكي. وقد اعتمدت الدراسة على منهجًا مؤسسيًا يهدف إلى تحليل تطور المؤسسات البلدية والخدمات العمرانية خلال الفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٥٨ ووثائق رسمية مهمة، منها تقارير وزارة الداخلية وتقارير صحية وإدارية محفوظة في الأضابير الرسمية إضافة إلى إحصاءات سنوية صادرة عن الحكومة العراقية، وهو ما منحها قيمة توثيقية عالية [١٧٧] بالإضافة للصحف المحلية [١٧٨].

تكمن أهمية البحث في كونه كشف عن طبيعة العلاقة بين المركز والسلطة المحلية، إذ أظهرت نتائجه أن بلدية الكوت لم تكن مجرد جهاز خدمي محدود، بل كانت تمثل حلقة مهمة في سلسلة الإدارة الملكية التي هدفت إلى بسط نفوذ الدولة على المدن العراقية وإدخال أساليب جديدة في التنظيم المدني. كما يبرز البحث كيف تباينت قدرة البلدية في مواجهة تحديات البنية التحتية والموارد المالية المحدودة، ما يجعلها مرآة حقيقية لمدى نجاح أو إخفاق السياسات الملكية في تطوير المدن. ومن الناحية الأكاديمية، يضيف البحث مادة غنية لدراسة تطور الإدارة المحلية في العراق، ويمنح الباحثين أداة

(١٧٦) احمد بشار دلي الموسوي، المصدر السابق، ص ١٣٩١.

(١٧٧) احمد بشار دلي الموسوي، المصدر السابق، ص ١٣٩٨.

(١٧٨) اعتمد الباحث: جريدة الاحبار (بغداد)، العدد٢١٤٤ في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨؛ جريدة الزمان (بغداد)، العدد ٣٨٠٥ في ١٨ نيسان ١٩٥٠.

مهمة لفهم كيفية انعكاس التجارب البلدية على مسيرة التحديث الإداري، الأمر الذي يعزز من قيمة إدراج نتائجه ضمن أي دراسة تتناول تاريخ الكوت في المدونات الإدارية والسياسية.

في اطار تواجد الأقليات في قضاء الكوت؛ فقد تناول الباحث خالد احمد العكيدي في بحثه: "**لمحات من تأريخ اليهود في مدينة الكوت**"(١٧٩)، معالجة أقرب إلى السرد التاريخي العام الذي يركز على إبراز أدوار اليهود في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة، حيث يُظهر كيف عاشوا وسط أهالي الكوت بتعايش سلمي، وشاركوا في الأنشطة التجارية والحرفية، وكان لهم تأثير واضح في النشاط الاقتصادي المحلي كما توقف عند بعض الحوادث التي ألقت بظلالها على هذا التعايش، مثل حادثة سجن الكوت سنة ١٩٥٣(١٨٠) وأشار إلى أن التغيرات السياسية والأحداث الإقليمية ساهمت في تراجع هذا الوجود تدريجيًا مع بدايات موجات الهجرة نحو فلسطين . هذا البحث يربط الطائفة اليهودية بالمدينة من زاوية التعايش والتفاعل الحضاري، ويقدّم صورة إنسانية عن العلاقات الاجتماعية في القضاء، حيث لم يكن الانتماء الطائفي عائقًا أمام المشاركة في الحياة اليومية وهو أقرب الى ان يكون دراسة تاريخية اجتماعية بالدرجة الأساس.

أما الباحث رحيم جودي غياض فيتسم بحثه المعنون: "**اليهود في مدينة الكوت حتى سنة ١٩٥٢**"(١٨١)، بكونه تاريخي اجتماعي اقتصادي كونه اظهر دور اليهود في البنية الاقتصادية والتجارية وكيف كانوا جزءا من حركة السوق المحلية فضلًا عن اسهاماتهم في النشاط الصناعي. وهنا يلاحظ أن الجانب الاجتماعي يظهر من خلال ارتباطهم بالأنشطة الاقتصادية اليومية ومكانتهم داخل المدينة، إلا أن غياب التوثيق الرسمي كما اوضح الباحث بداية بحثه جعل من الصعب تتبع تفاصيل دقيقة عن طبيعة العلاقات الاجتماعية أو المؤسسات التي أسسها اليهود داخل القضاء.

لقد اتفق الباحثان المذكورين على ان وجودهم لم يكن مجرد حضور ديني انما كانوا جزءا من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي اسهم في تشكيل ملامح قضاء الكوت. وعند القراءة المعمقة للمصادر التي اعتمدها البحثان نجد نقصا واضحا تمثل في محدودية الأرشيف والمصادر الأولية، فالعكيدي لم يغص بعمق في وثائق رسمية أو سجلات محلية توثق النشاط اليهودي بدقة، بينما غياض

(١٧٩) خالد احمد العكيدي، لمحات من تاريخ اليهود في مدينة الكوت، مجلة لارك، المجلد ٩، العدد ٦، ٢٠١٧، ص ٣٦٨– ٣٧٦.

(١٨٠) حادثة سجن الكوت ١٩٥٣ بحق سجناء الحزب الشيوعي من الطائفة اليهودية ابرزهم (موشي مناحم قوجمان، وصقيل مناحم قوجمان، وصبيح مير) يراجع للمزيد: رائد السوداني، المصدر السابق، ج١، ص١٨٥.

(١٨١) رحيم جودي غياض، اليهود في مدينة الكوت حتى سنة ١٩٥٢، مجلة واسط للعلوم الاجتماعية، المجلد ١٨، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص ٣٨٥ – ٤٠٠.

ظلّ أسير الروايات الشفوية دون أن يتمكن من مقارنتها بمصادر أرشيفية أجنبية أو عثمانية أو بريطانية و كلا البحثين بحاجة إلى ربط أوسع مع وثائق الحاكمية العثمانية أو أرشيف الانتداب البريطاني، وأيضًا إلى دراسات أنثروبولوجية ميدانية حول أثر هذا المكوّن في ذاكرة المجتمع الكوتي بعد زواله هذا النقص يفسح المجال للباحثين في دراسة هذه الطائفة من زوايا مثلا دراسة الوجود اليهودي في الكوت وفق الوثائق العثمانية أو البريطانية، أو دراسة البنية الاجتماعية والثقافية لهم مع التركيز على المدارس والطقوس الدينية وعادات الاجتماعية وهو ما لم يُتناول في البحثين السابقين. فقد استند العكيدي الى مجموعة من المصادر التي درست أوضاع اليهود في المجتمع العراقي من جميع جوانبه[١٨٢] لتقديم سرد تاريخي متكامل. وقد جاء هذا المنهج لإظهار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتاريخ اليهود في الكوت وإبراز تفاعلهم مع باقي المكونات. وبالمثل، اتبع رحيم غياض في بحثه منهجية مماثلة، مركّزًا على الجانب الاجتماعي والتاريخي لتجربة اليهود في المدينة مع الإشارة الى نشاطاتهم السياسية حيث أشار الى ان البنية الاجتماعية لأعضاء الحزب الشيوعي من اليهود وكذلك حزب الاحرار والوطني وحادثة سجن الكوت واعتمد الباحث على مصادر متعددة تشمل الوثائق العثمانية، والسجلات المدنية، والصحف المحلية، والشهادات الشفوية[١٨٣]، ساعيًا إلى تقديم صورة شاملة لتعايش اليهود ضمن المجتمع الكوتي. ومن هنا تتضح قيمة هذا المنهج في إبراز البُعد الاجتماعي والتاريخي للأقليةاليهودية.

وفي جانب اجتماعي متميز توجه الباحث طالب محيبس الوائلي الى مقابر مدينة الكوت في بحثه الموسوم " **مقابر مركز الكوت. دراسة تاريخية**"[١٨٤]، ودرس جانبا مهمًا من تاريخ المدينة، تمثل في نشأة المقابر وتطورها ودورها في تشكيل البنية الاجتماعية والدينية والعمرانية. فانطلق البحث من أن المقابر ليست مجرد أماكن للدفن؛ بل مؤسسات اجتماعية وثقافية تحمل دلالات متعددة، إذ ارتبط بعضها بالمساجد والزوايا الدينية، بينما ارتبط البعض الآخر بالعشائر والأسر الكبيرة، الأمر الذي جعلها تعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية وتمايز المكانة والسلطة داخل المجتمع. ويعرض الباحث كيف أن نمو الكوت بوصفها مركزًا إداريًا وتجارياً منذ القرن التاسع عشر أدى إلى توسع هذه المقابر وتعددها، وأن السلطات المتعاقبة . العثمانية أولاً ثم البريطانية وأخيرًا الملكية العراقية . تعاملت معها بطرق مختلفة، إذ ظهرت محاولات لتنظيمها أو نقل بعضها لتتلاءم مع التخطيط العمراني الحديث. فاعتمدت الدراسة

(١٨٢) خالد احمد العكيدي، المصدر السابق، ص ٣٧٥.

(١٨٣) رحيم جودي غياض، المصدر السابق، ص ٤٠٦.

(١٨٤) طالب محيبس الوائلي، مقابر مركز الكوت...، ص ١٣ – ٢١.

على مصادر متنوعة شملت الوثائق الرسمية والأرشيفية، فضلًا عن الروايات المحلية، ما منحها طابعًا توثيقيًا وأكسبها قيمة علمية واضحة(١٨٥). واتخذ الباحث منهجًا أثريًا قام على دراسة المقابر وتحليل دلالاتها الاجتماعية والثقافية والتاريخية. معتمدا الوثائق العثمانية والسجلات المحلية، فضلاً عن الدراسات السابقة والملاحظات الميدانية للمقابر نفسها(١٨٦)، فجاءت هذه المنهجية رغبة في رصد البعد الثقافي والاجتماعي لتطور المجتمع المحلي وفهم العادات والممارسات المرتبطة بالموت والدفن في الكوت وكشف البحث عن العلاقة بين الحياة اليومية والفضاءات الدينية والاجتماعية، وأوضح كيف أن المقابر كانت شاهداً على التحولات العمرانية والتاريخية للمدينة. على أساس إن قراءة تاريخ المقابر تسمح بفهم أعمق للبنية الاجتماعية والثقافية، وتفتح مجالًا جديدًا للدراسات الحضرية في العراق التي اعتادت التركيز على السياسة أو الإدارة، متجاهلة هذه الجوانب الدقيقة من الحياة الحضرية. ومن ثم فإن دراسة الوائلي تمثل إسهامًا مهمًا في إعادة بناء تاريخ الكوت من منظور اجتماعي وديني وعمراني متكامل.

ثالثا. المقالات الاكاديمية المنشورة حول تاريخ قضاء الكوت:

على الرغم من أن البحث العلمي والمقال الأكاديمي يشتركان في كونهما نتاجاً فكرياً يلتزم بصرامة المنهج ودقة التوثيق، إلا أن الفارق بينهما يشبه الفرق بين المشهد الكامل واللقطة المركزة. فالبحث العلمي يمثل مشروعاً معرفياً متكاملاً يتسم بالنفس الطويل، حيث يسعى الباحث من خلاله إلى سبر أغوار مشكلة علمية معقدة وتفكيكها عبر فرضيات وتساؤلات عميقة، مستنداً إلى ترسانة واسعة من المصادر والمراجع. هذا النوع من الكتابة لا يكتفي بالإشارات العابرة، بل يتوسع في بناء إطار نظري ومنهجي مفصل، ليصل في النهاية إلى نتائج تشكل إضافة حقيقية للميدان العلمي وفي المقابل، نجد المقال الأكاديمي يميل نحو التكثيف والاختزال، فهو لا يهدف إلى الإحاطة الشاملة بكل جوانب الموضوع، بقدر ما يسلط الضوء على فكرة بعينها أو نتيجة محددة، وغالباً ما يكون ثمرة مستخلصة من دراسة أوسع أو رسالة جامعية. وهنا تظهر مرونة المقال في بنيته التي تأتي أخف وطأة وأقل تفصيلاً، حيث يتجه مباشرة نحو جوهر القضية بأسلوب تحليلي مركز، مما يجعله وسيلة فعالة لتقديم خلاصات معرفية دقيقة دون الحاجة إلى الإطالة في السرد التاريخي أو النظري الذي يميز الأبحاث

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٢ – ٢٣.

(١٨٦) للاطلاع على الأدوات البحثية يراجع: طالب محيبس حسن الوائلي، مقابر مركز الكوت ...، ص ١٠١ – ١٠٢.

الكبرى[١٨٧].

١. المقالات العربية:

أ. مقالة يعقوب سركيس "كوت العمارة":

نشر الباحث والمثقف العراقي **(يعقوب سركيس)**[١٨٨] مقالته المعنونة: **"كوت العمارة"**[١٨٩] في مطلع القرن العشرين ضمن كتاباته المتفرقة التي عني فيها توثيق المدن العراقية. وجاءت المقالة في سياق اهتمامه بتاريخ العراق الحديث، حيث كان حريصًا على رصد المدن وتاريخها مع إيراد ما يتصل بها من أوضاع جغرافية وبشرية، وتكشف المقالة عن سمات بارزة في منهج سركيس، منها: الاعتماد على الوصف الجغرافي والتاريخي، إذ يبدأ سركيس ببيان موقع الكوت على نهر دجلة، ويصف تخطيطها وطبيعتها العمرانية، وهو بذلك يربط بين الجغرافيا والتاريخ كمدخل للفهم. وثانيا: العودة إلى المصادر المحلية والشخصية، فلم يكن سركيس مؤرخًا أكاديميًا بالمعنى الضيق، بل مثقفًا موسوعيًا يوظّف المشاهدات المباشرة، والوثائق التي كانت متاحة له، فضلا عن الروايات الشفهية، مما يعطي المقالة طابعًا أقرب إلى **"التوثيق الميداني"** . المقالة انطلقت من رؤية ثقافية – تاريخية .وانطلقت من نمط الكتابة الثقافية التاريخية، فهي تثبيت لذاكرة المدينة وتعريف القرّاء بأصولها وتطورها .

ب. مقالة السيد عبد الرزاق الحسني "لواء الكوت":

كتب **(السيد عبد الرزاق الحسني)** مقالة بعنوان **"لواء الكوت"** في مجلة **(لغة العرب)** عام ١٩٣٠، وركّز على قضاء الكوت بوصفه مركز اللواء وأهم مدنه. فتناول قضاء الكوت من منظور محلي ووطني، معتبرًا إياه قلب المنطقة وركيزة تاريخية لها أهميتها الجغرافية والاستراتيجية على نهر دجلة.

---

(١٨٧) احمد إبراهيم خضر، اعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، القاهرة، جامعة الازهر، ٢٠١٣، ص٤٨, احمد عبد المنعم جسن، أصول البحث العلمي، جامعة القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٦، ص ٢٢٩

(١٨٨) يعقوب سركيس : هو من أبرز المؤرخين والباحثين العراقيين في النصف الأول من القرن العشرين، وقد اشتهر باهتمامه العميق بتاريخ العراق الحديث وتوثيق الحياة الثقافية والفكرية فيه، ولاسيما في مدينة بغداد وُلد يعقوب سركيس في بغداد سنة ١٨٧٦ تقريبًا، ونشأ في بيئة علمية وثقافية ساعدته على التوجه نحو البحث والكتابة. عمل في مجالات متعددة، منها الوظائف الإدارية والترجمة، إلا أن اهتمامه الأساسي كان منصبًا على التأريخ والتوثيق. وقد أتقن عدة لغات، منها العربية والتركية والإنكليزية، مما مكّنه من الاطلاع على مصادر متنوعة، خاصة العثمانية منها.
ترك سركيس عددًا من المؤلفات المهمة، ويُعد كتابه «مباحث عراقية» من أبرز أعماله، إذ جمع فيه دراسات ومقالات تناولت موضوعات تاريخية وأدبية واجتماعية تتعلق بالعراق. وتمتاز كتاباته بالدقة والاعتماد على الوثائق والمصادر الأصلية، إلى جانب أسلوبه التحليلي الذي يجمع بين السرد التاريخي والنقد كما كان له دور في الحياة الثقافية العراقية من خلال مشاركته في الصحافة والكتابة في المجلات، حيث أسهم في نشر الوعي التاريخي والحفاظ على التراث المحلي توفي يعقوب سركيس سنة ١٩٥٩، تاركًا إرثًا علميًا مهمًا يُعد مرجعًا للباحثين في تاريخ العراق، خاصة في مجالات التاريخ الثقافي والاجتماعي يراجع للمزيد من التفاصيل : كوكيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٨٠٠ – ١٩٦٩، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٦٩، ج ٢، ص ٣٣٧

(١٨٩) يعقوب سركيس، كوت العمارة، مجلة لغة العرب، العدد الأول، ١٩١٢، ص ٧٦٢ – ٧٦٣.

وقد حرص على تقديم وصف شامل للمدينة، بدءًا من موقعها الجغرافي وطبيعة تخطيطها العمراني إلى أهميتها الإدارية والاقتصادية، مع الإشارة إلى دورها في تاريخ المنطقة خلال العهد العثماني ثم العهد الملكي، وركّز في تناوله للكوت، على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمدينة، مبرزًا حياة سكانها وأعمالهم ومعيشتهم اليومية، وهو ما يختلف تمامًا عن الدراسات البريطانية التي اقتصرت على الحصار العسكري. لقد اعتمد الحسني على مصادر محلية ووثائق متاحة له فضلا عن الروايات الشفهية، ما أعطى مقالته طابعًا توثيقيًا غنيًا يعكس رؤية عراقية محلية للمدينة ويعزز هويتها التاريخية وركّز على تسجيل الأحداث والوقائع والخصائص التاريخية للمدينة، وهو ما يجعل مقالته اسهامة مهمة في المدونة التاريخية عن قضاء الكوت. ويظهر من المقال أن الحسني كان يسعى إلى إبراز الكوت بوصفها مركزًا إداريًا وتاريخيًا ذا دور محلي ووطني، ليضع المدينة في سياق تاريخ العراق الحديث بعيدًا عن الانطباع البريطاني الذي يجعلها مجرد مسرح لحصار عسكري(١٩٠).

ت. مقالة الناقد محمد رشيد السعيدي "مدينة الكوت في ظل الحصار البريطاني"

بين هذا المقال دور الاهالي في مدينة الكوت المحاصرة وذكر منهم أحد قادة مقاتلي الشعبية المرحوم بشار السعيدي الذي عاد إلى مدينة الكوت بعد الإرباكات التي مرت بها جيوش العثمانيين والمتطوعين من أبناء العشائر وبين دور بشار السعيدي وأغلب رجال آل السعيدي في تأليب أبناء الكوت ضد المحتل ودعم المجاهدين الذين يعبرون النهر ليلاً ومد يد العون مهمة تسللهم حتى بات طاوزند يخشى من ذلك كثيراً فأمر طاوزند بسجن كافة رجال بيت السعيدي، وقرر نفيهم إلى إحدى جزر المحيط الهندي لولا تدخل المرحوم غلام رضا خان والي بشتكوه، فجاء الكتاب مختوماً بختمه إذ كان الوالي خارج مقر الولاية وقتها أشرفت السيدة أغا سلطان زوجته الأخيرة على إمضاء الكتاب الى الجنرال طاوزند قائد الحملة البريطانية بالإعفاء عن آل السعيدي وعدم نفيهم وهم كل من عبود ومحمد صالح ومهدي أولاد الحاج عيسى بن الحاج حسن ومحمد حسن ومحمد رشيد وبشار أولاد الحاج محمد جواد بن الحاج حسن لقد استجاب القائد الانكليزي لهذا الطلب وأطلق سراح جميع آل السعيدي باستثناء المرحوم بشار السعيدي وعند استسلام طاوزند للعثمانيين وحين جاء الجندي العثماني لإخراجه من السجن أمره بأن يحضر قائده لفتح باب السجن قائلاً" :أنا مرمي في هذا المكان لأجلكم وأنت من يأتي لإخراجي؟ اذهب وليأتِ قائدك ليفتح الباب "فجاء القائد علي احسان باشا وفتح باب السجن لبشار معانقاً إياه.

(١٩٠) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٤٣ – ٤٧.

وبين محمد رشيد السعيدي ان بشار لم يكتفِ بتلبية نداء المرجعية فحسب بل كان حليفاً تاريخياً للعثمانيين ومن المقاومين والمعاندين للبريطانيين، مدفوعاً بوازعه الديني والوطني حتى وفاته[١٩١].

ث.مقالة عامر ناجي حسين "مذكرات عن الكوت":

هذا المقال يحتوي على مذكرات كتبها المرحوم حبيب انزيم الدخيل النصيري[١٩٢] وهو يمثّل مادة أولية غنية لدارسي تاريخ الكوت من جوانب اقتصادية وسياسية في الكوت، بل يمكن النظر إليها بوصفها نصًّا يعبّر عن كيفية كتابة التاريخ وتداوله في المجتمع المحلي، وعن الثقافة التاريخية السائدة في منتصف القرن العشرين، وأول ما يلفت الانتباه أن المذكرات وُضعت في العام ١٩٦٠، أي في سياق اجتماعي وثقافي اتّسعت فيه نزعة التدوين الفردي والحرص على ترك وصايا عائلية مكتوبة، وهو ما يعكس وعيًا بأهمية الذاكرة التاريخية وربط الأجيال اللاحقة بالماضي. وهذه الثقافة ليست معزولة عن تحولات العراق في الخمسينات: صعود التعليم، وانتشار الطباعة، ووعي النخب المحلية بضرورة حفظ تراثها المكتوب. إذن، المذكرات نفسها تُعد شاهداً على مرحلة من مراحل تطوّر ثقافة التاريخ في العراق.

تبدأ المذكرات بتأكيد نسب الكاتب وجذور أسرته في الكوت منذ أوائل القرن التاسع عشر. هذه السلسلة النَسَبية لا تعكس مجرد اهتمام عائلي، بل تؤدي وظيفة "**إثبات الانتماء المكاني**"، وهي صيغة شائعة في كتابة المذكرات العراقية. لكن من ناحية نقدية، يظهر هنا ضعف السند التاريخي: فالكاتب يروي عن أبيه، عن جده، عن جد جده... إلخ، بما يشبه آلية النقل الشفوي، لا السرد القائم على وثائق.

---

(١٩١) محمد رشيد السعيدي، مدينة الكوت في ظل الحصار البريطاني، ندوة بحثية، جامعة واسط، ٢٠١٥

(١٩٢) حبيب انزيم النصيري: حبيب بن انزيم بن دخيل بن عبد الله بن ظاهر النصيري، وُلد في مدينة الكوت سنة ١٨٩٠م لأسرة معروفة بالزراعة والتجارة والنقل النهري. إذ يُذكر أن جده الثالث ظاهر وُلد في الكوت بحدود سنة ١٨٠٠م، عمل مع والده في النقل النهري والتجارة، فامتلك والده عدداً من السفن (المهيلات) وكان يتاجر بالحبوب والمواد الغذائية، مما أتاح له التعرف على طرق التجارة بين البصرة وبغداد والعمارة والكوت. كما تولى وكالة شركة مراكب أندروير وشركاؤه في الكوت بين ١٩٢٢–١٩٢٤، وهو ما يعكس الأهمية الاقتصادية المتنامية للمدينة إلى جانب نشاطه التجاري، مارس أدواراً إدارية وسياسية؛ فقد خدم في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى، ثم انخرط في العمل السياسي بانتمائه إلى حزب الإخاء الوطني عام ١٩٣٣م، كما انتُخب أو عُيّن في المجلس البلدي للكوت لعدة سنوات، وأسندت له مهام رقابية وإدارية بتكليف مباشر من متصرف اللواء. عُرف بثقافته واطلاعه وانتمائه إلى جمعية الرابطة العلمية الأدبية في النجف الأشرف سنة ١٩٣٣. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد مثّل حبيب انزيم أحد وجهاء مدينة الكوت وارتبط اسمه بعمليات التقدير والجباية والمهام البلدية، فضلا عن كونه شاهد عيان على أحداث مهمة مثل حصار الكوت (١٩١٥–١٩١٦) وما ترتب عليه من نزوح ومعاناة الأهالي. قام بتدوين مذكراته يوم الثلاثاء ٢٢ آذار ١٩٦٠م / ٢٤ رمضان ١٣٧٩هـ، أي قبل وفاته ببضعة أشهر، لتكون سجلًّا شخصيًا وعائليًا يوثق الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الكوت خلال قرن ونصف تقريبًا (١٨٠٠–١٩٦٠م). يراجع للمزيد:

https://www.kitabat.info/subject.php?id=94490

وهذا يعكس طبيعة المصادر المحلية قبل دخول المناهج الأكاديمية، إذ كانت الذاكرة الجمعية والشفوية هي المرجع الأبرز. وقد وصف الكوت منذ نحو ١٨٠٠ بأنها تجمع بسيط من بيوت الشعر والطين على ضفاف دجلة، كمحطة للسفن ومركزا زراعيا وتجاريا. وهذه ليست كتابة محايدة، بل "**رؤية من الداخل**" تُبرز دور الأجداد في بناء المكان. بالمقارنة مع كتابات مثل "**هنري فوستر – نشأة العراق الحديث**"(١٩٣) أو غيرها من الدراسات الغربية، ويظهر الفرق بين سرد "**خارجي**" يقوم على منهج علمي، وسرد "**محلي**" مشبع بالذاكرة والوجدان. وهذا التوازي بين نص محلي ونص أجنبي هو مادة خصبة لدراسة تعدد صور الماضي في كتابة التاريخ(١٩٤).

لقد دوّن صاحب المذكرات ظروف الحرب العالمية الأولى وحصار الكوت وصور "**المعاناة اليومية**": منها القحط، وأكل لحوم الخيول، والنزوح إلى النعمانية ومن هنا يفهم أن تاريخ التاريخ ليس فقط عن "**ما حدث**"؛ بل عن "**كيف رُوي الحدث**". وتوثق اشتغال حبيب انزيم في المجلس البلدي، في اللجان الإدارية، وفي حزب الإخاء الوطني. وهذا يضعها في منزلة وسيطة بين الوثيقة الشخصية والوثيقة الرسمية. ولا تكمن الأهمية فقط في ذكر أسماء الأحزاب أو المناصب؛ بل في إظهار بدء النخبة المحلية ادراك قيمة تدوين أدوارها السياسية، وكأنها تُريد اثبات حضورها في التاريخ الوطني. وتعكس هذه النزعة وعيًا تاريخيًا نخبويًا في الكوت خلال النصف الأول من القرن العشرين. كما أشار ايضا إلى التجارة مع البصرة وبغداد، وأسماء تجار محددين، وسفن مثل "**جبرة**". وهذه من الناحية الاقتصادية معلومات مهمّة، لكنها من حيث تاريخ التاريخ تكشف أن الذاكرة العائلية تميل إلى تسجيل النجاحات التجارية ووسائل الرزق، كجزء من إثبات المكانة الاجتماعية. ومن ثم تصبح المذكرات مصدرًا لدراسة كيف صاغت العائلات التجارية تاريخها الذاتي وربطته بالتحولات الاقتصادية الكبرى. وفي النهاية لابد من الإشارة الى ان أسلوب تدوين النص كان مشبعا بلغة عاطفية: "**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**"، أو "**حتى يكون أولادي على معرفة**"، مما يكشف أن الهدف الأول لم يكن "**كتابة التاريخ**" بل "**الوصية العائلية**". مع ذلك؛ فإن هذه اللغة العاطفية نفسها هي ما يهم مؤرخي تاريخ التاريخ، لأنها تبيّن كيف فهم أبناء تلك المرحلة معنى التوثيق ودور النص المكتوب.

٢.المقالات الأجنبية :

(١٩٣) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة : سليم طه التكريتي، بغداد، مطبعة الفجر، ١٩٨٩ متوفر عبر:
https://lawcat.berkeley.edu/record/95791?utm_source=chatgpt.com

(١٩٤) عامر ناجي حسين، مذكرات عن الكوت (مقبول للنشر)

تمثّل المقالات البحثية البريطانية حول حصار الكوت جانباً مهماً من الدراسات الأكاديمية التي سعت إلى تحليل الحدث ضمن سياقاته العسكرية والسياسية خلال الحرب العالمية الأولى. وقد ركّزت هذه الدراسات على تقييم الأداء العسكري البريطاني، ولاسيما قيادة طاوزند مع محاولة تفسير أسباب الإخفاق الذي انتهى بسقوط الكوت سنة ١٩١٦. وتمتاز هذه المقالات بطابعها التحليلي واعتمادها على الوثائق العسكرية البريطانية، إلا أنها في بعض الأحيان تعكس رؤية تفسيرية مرتبطة بالمنظور البريطاني

أ. مقالة الباحث **(باتريك كراولي)** **"Catastrophe at Kut"**:

حملت إحدى المقالات البريطانية التي اهتمت بتاريخ الكوت، عنوان: **"Catastrophe at Kut"** أو (فاجعة الكوت)[١٩٥] للباحث **(باتريك كراولي)**[١٩٦] (Patrick Crowley) المتخصص بتاريخ الحرب العالمية الأولى في أكسفورد شاير)، نُشرت في منتصف القرن العشرين. فركز الكاتب على وصف تفاصيل الحصار، ومعاناة الجنود البريطانيون من الجوع والمرض والإنهاك النفسي، متتبعًا يوميات القوات حتى لحظة الاستسلام. وفي هذا السياق، برز اهتمام خاص بذكر أسماء الأفواج البريطانية المشاركة، مثل فوج أكسفوردشاير وفوج باكنغهامشاير، وكأن المقال كتب من أجل تأريخ تضحيات هذه الوحدات العسكرية أكثر مما كتب عن المدينة نفسها[١٩٧].

مقال آخر للباحث نفسه ظهر في مجلة بريطانية معنية بالتاريخ العسكري هي **"British**

---

(١٩٥) يشير هذا العنوان إلى كتاب ومقالة/ محاضرة) للباحث نفسه، لكن العمل الأساس والجوهري هو كتاب بعنوان: **"Kut 1916. Courage and Catastrophe in Mesopotamia"** أو (الكوت ١٩١٦. الشـجاعة والفاجعة في بلاد ما بين النهرين) الذي نُشر في عام ٢٠١٦ عن دار نشر The History Press ويشار اليه غالبا في الأوساط التاريخية بـــ **"Catastrophe at Kut"** اختصـارا للموضـوع الذي يتناوله، وهو المرجع الشـامل الذي ألفه باتريك كراولي.أما العمل القصـير: **(مقالة/ ورقة بحثية)** التي نتحدث عنها في المتن، فقد نشـــر باتريك كراولي مقالات وحلقات بحثية تحت عنوان مباشـــر وهو **"Catastrophe at Kut"** في مجلات عسكرية متخصصة مثل مجلة (Army Ancestry Research).

(١٩٦) باتريك كراولي: عسكري بريطاني وعقيد متقاعد في الجيش البريطاني ومؤرخ عسكري محترف. يتميز أسلوبه بالدقة التاريخية مع لمسة ميدانية، كونه يمتلك خلفية عسكرية تجعله يفهم كواليس القرارات والتحركات الاستراتيجية. شغل منصب نائب العقيد في الفوج الملكي للأميرة ويلز (PWRR). ألف عدة كتب متخصصة في التاريخ العسكري، ويركز غالباً على شجاعة الجنود والدروس المستفادة من المعارك الكبرى. يراجع للمزيد من التفاصيل المحاضرة العلمية حوله : atrick Crowley, "Catastrophe at Kut: Online Talk and Live Q&," Soldiers of Oxfordshire Museum (SOFO), online lecture, first streamed 7:00 pm, 20 October 2021, available at: https://www.sofo.org.uk/whats-on/catastropheatkut/

(197) Patrick Crowley, Catastrophe at Kut, Online Talk and Live Q&A," Soldiers of Oxfordshire Museum (SOFO), published online, 20 October 2021, https://www.sofo.org.uk/whats-on/catastropheatkut/

"**Army Review** أو: (نشرة الجيش البريطاني) بعنوان:

"The Sufferings of British Soldiers during the Siege of Kut".

ركز على ظروف الأسر بعد سقوط الكوت، لكنه لم يبتعد هو أيضا عن المنظور الإمبراطوري. إذ بدا أن الهدف الرئيس هو تصوير معاناة الجنود البريطانيين والهنود في سجون العثمانيين، وتقديم صورة مأساوية عن "**المسيرة الطويلة**" التي أجبر الأسرى على القيام بها بعد الاستسلام[١٩٨].فغابت مرة أخرى، تمامًا أية محاولة لربط الكوت كمدينة بخصوصيتها التاريخية أو الثقافية أو الاقتصادية، بل تحولت إلى مجرد خلفية جغرافية لكارثة عسكرية.

وفضلا عن ما ذكر جاءت المقالتان المعنونتان: Kut 1916: The Siege of the Oxfordshire and Buckinghamshire Light Infantry[١٩٩]أو: (الكوت ١٩١٦. حصار مشاة أوكسفوردشير وباكينجهامشير الخفيفة) **للعقيد جيرالد وليم أليستير نابير** (Colonel Gerald William Alastair Napier)، الضابط والمؤرخ العسكري البريطاني البارز[٢٠٠]،

و: **"The Norfolk Regiment at the Siege of Kut, 1916"**[٢٠١]",

أو: (فوج نورفولك في حصـــار الكوت) للباحث **فريدريك وليام بويشـــر**[٢٠٢] (Frederick

(198) John Curtis, The Sufferings of British Soldiers during the Siege of Kut, British Army Review, No. 45, London, 1969, pp. 77–85.

(199) Major G. W. A. Napier, "Kut 1916: The Siege of the Oxfordshire and Buckinghamshire Light Infantry," The Journal of the Society for Army Historical Research, Vol. 54, No. 218, London, 1976, pp. 84–101.

(٢٠٠) اشـتهر بكونه مؤرخاً متخصـصـاً في تاريخ "سـلاح المهندسـين الملكي" (Royal Engineers)، وصـل إلى رتبة عقيد (Colonel)في الجيش البريطاني، لكنه غالباً ما يُشار إليه برتبة Major (رائد) في المقالات والأبحاث التي نشرها في بداية مسيرته البحثية، لاسيما في "مجلة الجيش البريطاني.(British Army Review) "، خدم في سلاح المهندسين الملكي، اما تعليمه فقد تعلم في كلية رادلي، ثم في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية، وحصل على ماجستير الآداب من جامعة كامبريدج. ويُعد مرجعاً في تاريخ الهندسـة العسـكرية البريطانية، ومن أشـهر أعماله: كتاب :"Follow the Sapper" وهو كتاب مصـور يؤرخ لتاريخ سـلاح المهندسين الملكي البريطاني، ويعد من المراجع الأساسية في هذا المجال. وأبحاثه في:British Army Review ، فله اسهامات بحثية عديدة في هذه المجلة، حيث ركز على تطور العقيدة العسكرية، وتاريخ العمليات الهندسية، ودور التقنية في الحروب.ويظهر اسمه في أرشيف مجلة British Army Review" ، لأنه كان من الكتاب الدائمين الذين يحللون الاستراتيجيات العسكرية من منظور تاريخي، مستفيداً من خبرته الميدانية كضابط مهندس وخلفيته الأكاديمية كمؤرخ. https://archive.org/details/sapper00unse

(201) Lt.-Col. F. W. Bewsher, "The Norfolk Regiment at the Siege of Kut, 1916,"The Army Quarterly and Defence Journal", Vol. 13, No. 2, London, 1927, pp. 245–262.

(٢٠٢) اشتهر بكونه مؤرخاً عسكرياً وقيادياً ميدانياً خدم في اوقات مفصلية من التاريخ العسكري البريطاني، لا سيما خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. عن مسيرته فقد وصل إلى رتبة مقدم (Lt.–Col.) ، وهي الرتبة التي يشتهر بها في مؤلفاته، وتولى قيادة وحدات مهامة. اذ ارتبط اسمه بشكل وثيق بـ كتيبة لندن (London Regiment) وبشكل خاص الفرقة ٥١ (Highland) التي أرّخ

(William Bewsher الضـــابط والباحث العســـكري البريطاني البارز، لتأخذا المنحى نفســـه، وبالمقارنة مع الدراسات البريطانية اللاحقة التي تناولت الحرب العالمية الأولى في بلاد ما بين النهرين بشـكل أشـمل، تبدو هذه المقالات محدودة جدًا. فهي لا تتجاوز إعادة صـياغة لتقارير عسـكرية أو مذكرات ضـباط، دون أي جهد نقدي أو توثيقي إضـافي. كما أنها بقيت حبيسـة السرد التقليدي، تفتقر إلى أي تحليل لبنيـة القوة، أو لعلاقـات الإمبراطوريـة بـالمجتمع المحلي، أو حتى للبعد الجغرافي – الاقتصادي الذي جعل من الكوت موقعًا استراتيجيًا مهمًا.

ويعتبر المقال بعنوان **Surgery at the Siege of Kut** (العمليات الجراحية في حصـار الكوت) للطبيب البريطاني C. H Barber من اهم المقالات البريطانية كونها كتبت من قبل شـــاهد عيان مباشـــر من الاحداث ونشـــر في مجلة علمية طبية يتناول هذا المقال تجربة الجراحة خلال الحصـار حيث يوضـح أن الحصـار أتاح فرصـة نادرة لمتابعة حالات الجرحى منذ لحظة الإصـابة وحتى مآلاتها النهائية، الأمر الذي مكّن من تســـجيل ملاحظات دقيقة حول تأثير الظروف المحيطة في نتـائج العلاج ورغم أن بقـاء الجرحى داخـل المـدينـة وعـدم إخلائهم مكّن من تتبع حـالاتهم لفترة طويلة، إلا أن تعدد العوامل المؤثرة في أوضـــاعهم جعل من الصـــعب الاعتماد على الأرقام اعتمادًا مطلقًا في الاســـتنتاج ويذكر الطبيب أنـه خلال الفترة المذكورة تم إدخـال نحو ٢٤٠٠ جريح إلى المستشفيات، من بينهم نحو ٤٠٠ مدني، بينما بلغ عدد القتلى ٥٣٧. ومن بين الجرحى الذين وصلوا إلى المستشفى توفي ٤٨٨ متأثرين بجراحهم، في حين عاد ١٦٨٠ إلى الخدمة، وبقي ٢٥٠ في حالة عجز. ورغم أن نسبة العائدين للخدمة تبدو مرتفعة، إلا أن الكثير منهم ظل يعاني من ضعف صحي أو إعاقات مختلفةأما من حيث طبيعة الإصابات، فقد كانت إصابات الرأس شائعة، وقد أُجريت عليها عمليات جراحية عديدة، إلا أن نتائجها لم تكن مرضـــية في معظم الأحيان، ويؤكد الكاتب ضـــرورة التعامل مع كل حالة على حدة. كما كانت إصـابات الصـدر غالبًا ما تسـتجيب للعلاج بشـكل جيد، حيث تستعيد الرئتان وظيفتهما بسرعة، في حين كانت إصـابات البطن أكثر خطورة، وقد بدأ الطبيب

لبطولاتها. فيما تمثلت أهميته كباحث ومؤرخ، حين عرف بدقته في توثيق العمليات العسكرية، ومن أشهر أعماله التي تُعد مرجعاً كلاسيكياً: كتاب **"The History of the 51st (Highland) Division"**

الذي نُشر في عام ١٩٢١. ويُعد من أدق السجلات التاريخية لتجربة هذه الفرقة خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨)، اذ حلل فيه التكتيكات العسكرية وروح المعركة. الى جانب اسهاماته في المجلات العسكرية بصفته ضابطاً وباحثاً، فأسهم في إثراء الفكر العسكري من خلال مقالات وتحليلات حول إدارة القوات وتطوير أساليب المشاة https://livesofthefirstworldwar.iwm.org.uk/lifestory/329888.

(تاريخ الاطلاع: ٦ نيسان ٢٠٢٦).

بعد الأسابيع الأولى بإجراء عمليات جراحية لجميع الحالات التي يُشتبه فيها بحدوث إصابة في الأمعاء، وقد أظهرت هذه العمليات نتائج مشجعة، إذ كانت نسبة الشفاء دون جراحة لا تتجاوز ٢٪، بينما ارتفعت إلى ما بين ٢٥ و٣٠٪ عند إجراء العملية.وتعد العدوى أخطر المضاعفات، إذ كانت الجروح، خاصة الناتجة عن القنابل، عرضة للتقيّح الشديد، مع إفرازات ذات رائحة كريهة وتأثيرات خطيرة على الجسم، وكان من المؤسف عدم توفر الوسائل الكافية لدراسة طبيعة الجراثيم المسببة لهذه العدوى. كما كانت حالات النزيف الثانوي قليلة، بينما سُجلت ٣٠ حالة كزاز، لم ينجُ منها سوى أربع حالات، وكان نقص المصل المضاد سببًا رئيسًا في ارتفاع الوفيات وفي النصف الثاني من الحصار، أصبح لسوء التغذية تأثير بالغ الخطورة، إذ أدى انتشار الإسقربوط إلى توقف التئام الجروح، وسهولة النزيف، وتدهور حالة المرضى بسرعة، كما أدى البري بري إلى بطء شديد في الشفاء. وقد لوحظ أن القدرة على التعافي كانت تختلف بين الجنود، حيث كانت جروح بعض الفئات، مثل الجنود الهنود، تلتئم بسرعة أكبر، في حين كانت نتائج العلاج لدى الأوروبيين أقل جودة، كما أن رفض بعض الجنود تناول لحم الخيل أدى إلى تدهور حالتهم الصحية بسبب الجوع أما السكان المدنيون، وخاصة العرب، فقد أظهروا قدرة ملحوظة على تحمل الإصابات الشديدة والتعافي منها، حتى في الحالات التي كانت تبدو خطيرة للغاية.ويختتم المقال بالإشارة إلى وفاة أحد أصدقائه الجراحين الماهرين، وهو الميجر لامبرت بعد مرض طويل، معبرًا عن الحزن لفقدانه، لما كان يتمتع به من كفاءة ومكانة بين زملائه(٢٠٣).

إن قراءة هذه المقالات من زاوية تاريخ التاريخ تكشف عن حدود الرؤية البريطانية: الكوت لا تعني شيئًا بذاتها، بل تعني فقط بقدر ما مثلته من "**مأساة بريطانية**". لذلك فإن هذه الكتابات، على الرغم من قيمتها في حفظ بعض التفاصيل العسكرية واليوميات، لا يمكن اعتبارها إسهامًا علميًا جديدًا أو مميزًا. بل هي في جوهرها انعكاس لخطاب إمبراطوري يكرر نفسه، ويُعيد إنتاج الرواية القومية البريطانية عن الإخفاقات والانتصارات.

إن هذا الوضع يضع أمام الباحث اليوم مسؤولية مزدوجة: من جهة، الاستفادة من هذه المقالات بوصفها مصادر ثانوية تكشف عن صورة الكوت في المخيال البريطاني، ومن جهة أخرى، تجاوزها عبر دراسات أعمق تستند إلى مصادر محلية – عراقية، لتعيد إدماج الكوت في سياقها

(203) C. H. Barber, "Surgery at the Siege of Kut (December 5th, 1915 – April 29th, 1916)," The Indian Medical Gazette, Vol. 51, No. 12, December 1916, pp. 441–444. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC5179707/

التاريخي الشامل، بعيدًا عن كونها مجرد مسرح لحصار عسكري.

يعتبر مقال الباحث Mehmet Aslan بعنوان Kutü'l-Amare Kahramanı Halil Kut Paşa'nın Hatıraları مراجعة لكتاب مذكرات خليل باشا[٢٠٤].

يتناول هذا المقال عرضًا تحليليًا لكتاب مذكرات القائد العثماني خليل باشا[٢٠٥] حيث يسعى إلى إبراز الأهمية التاريخية لهذه المذكرات بوصفها مصدرًا يعكس تجربة شخصية مباشرة لأحد أبرز القادة العسكريين في أواخر العهد العثماني. ويركز المقال على تتبع المسيرة العسكرية لخليل باشا في عدد من الجبهات، مع تسليط الضوء على دوره القيادي في معركة الكوت العمارة التي شكّلت إحدى أبرز الانتصارات العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. كما يبيّن المقال أن هذه المذكرات لا تقتصر على السرد العسكري فحسب، بل تقدم أيضًا إشارات إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية التي رافقت تلك المرحلة، مما يمنحها قيمة إضافية في فهم طبيعة التحولات التي شهدتها الدولة العثمانية.

ويخلص المقال إلى أن مذكرات خليل باشا تمثل مصدرًا تاريخيًا مهمًا يتيح قراءة الأحداث من داخلها، رغم وجود بعض الملاحظات النقدية المتعلقة بقلّة الهوامش التوضيحية أو الحاجة إلى مزيد من الشرح لبعض المصطلحات، إلا أنها تظل وثيقة ذات قيمة علمية تسهم في إثراء دراسة معركة الكوت وتاريخ الحرب العالمية الأولى في العراق[٢٠٦].

وفي مقال تركي اخر بعنوان **The Siege of Kut Al Amara** (انعكاس انتصار الكوت

(204) Halil Kut (Halil Kut Paşa). Kutü'l-Amâre Kahramanı: Halil Kut Paşa'nın Hatıraları , Istanbul , 2015

(هذا الكتاب مفصل في الفصل الثاني من الرسالة "المدونات الثقافية"، ص١٤٧)

(٢٠٥) خليل باشا هو ضابط وقائد عسكري عثماني ولد ١٨٨٢ في استانبول واشتهر بدوره البارز في الحملة العسكرية العثمانية على بلاد ما بين النهرين خلال الحرب العالمية الأولى. عُين قائداً لجيش الحصار في معركة الكوت، حيث قاد القوات العثمانية بنجاح ضد القوات البريطانية، محققاً واحدة من أهم الانتصارات في تاريخ الجيش العثماني. عُرف بخبرته العسكرية وقدرته على التخطيط الاستراتيجي والتكتيكي، فضلاً عن مهاراته في تحفيز الجنود والحفاظ على معنوياتهم خلال فترات الحصار الطويلة. بعد انتهاء الحرب، واصل خدمته العسكرية في مناصب مختلفة حتى وفاته ١٩٥٧ وترك إرثاً مهماً في التاريخ العسكري العثماني والعراقي للمزيد يراجع :نزار علوان عبد الله الحسناوي، خليل باشا اخر الولاة العثمانيين في العراق (دراسة تاريخية لدوره العسكري ١٩١٥ – ١٩١٧)، مجلة الدراسات التاريخية، ٢٠١٨، ص ٧١– ٩٠ و جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٢٠ –٢١

(206) Mehmet Aslan ،Kutü'l–Amare Kahramanı Halil Kut Paşa'nın Hatıraları ،FSM İlmî Araştırmalar İnsan ve Toplum Bilimleri Dergisi ،٣٧١–٣٦٧ ص ،٢٠١٦ ربيع ،٧ العدد ،DOI: 10.16947/fsmia.238947.
https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/207376

في الصحافة التركية) بين ان احداث الكوت في جبهة العراق خلال الحرب العالمية الأولى كانت من أهم الموضوعات التي شغلت الصحافة التركية إن التغطية المستمرة لحصار الكوت في وسائل الإعلام التركية خلقت لدى الرأي العام توقعًا بتحقيق النصر، ولذلك استُقبل هذا النصر بحماس كبير من قبل الجمهور التركي. وقد عزز تحقيق انتصار الكوت مباشرة بعد انتصار جناق قلعة الاعتقاد بإمكانية كسب الحرب . لقد فُسِّر هذا الانتصار لدى الاتراك بوصفه إنهاءً للضغط البريطاني على العالم الإسلامي بعد هزيمة البريطانيين في جناق قلعة وبين المقال الاحتفال بانتصار الكوت في جميع المدن، ولا سيما في إسطنبول، حيث زُينت المدن بالأعلام العثمانية كما استُقبل خبر استسلام القوات البريطانية في عواصم الدول الحليفة مثل برلين وفيينا وبودابست وصوفيا باحتفالات كبيرة، وأقيمت احتفالات خاصة في برلين وعلاوة على ذلك، نجح الجيش التركي في جبهة العراق في منع وصول الدعم إلى الروس، محققًا بذلك إنجازًا غيّر مجرى الأحداث في الحرب. وبعد هذا الانتصار، ساد الاعتقاد بأن جبهة العراق ستُغلق وأن البريطانيين سينهون القتال في هذه الجبهة. غير أن هذا التوقع أظهر أن الرأي العام التركي لم يكن قادرًا على قراءة السياسات البريطانية قراءة صح[٢٠٧].

لابد من التأكيد ان المدونات الأكاديمية تُعدّ مرآةً صادقة لتطوّر الفكر التاريخي ومناهجه، فهي لا تنحصر في كونها مؤلفات جامعية تسعى إلى نيل درجة علمية؛ بل تمثل محاولات جادة لتدوين الوعي التاريخي على وفق معايير العصر الأكاديمي الذي أنتجها. وقد كشفت عن تنوّع موضوعاتها، وعن حيوية البحث التاريخي في العراق والعالم العربي، وعن سعي الباحثين الدائم لإعادة قراءة الماضي بمنهج علمي قائم على التوثيق والتحلي. وعلى الرغم من ما يعتري بعض هذه الدراسات من نواقص منهجية أو ضعف في التفسير أو اعتماد غير نقدي على المصادر، كما يلاحظ في بعض الرسائل التي تناولت تاريخ المدن العراقية دون التمييز بين الرواية المحلية والمصدر العثماني، أو في رسائل ركزت على الجانب السياسي وأغفلت الاجتماعي والاقتصادي؛ إلا أنّ قيمتها لا تُلغى بهذه الثغرات، بل تتعزّز من خلالها، إذ تُظهر حدود الوعي التاريخي في كل مرحلة وتفتح الباب أمام المراجعة النقدية. إنّ الإفادة من "**تاريخ التاريخ الأكاديمي**" تكمن في تحليل هذه التجارب بهدف تجاوز أخطاء الباحثين الأوائل، سواء في ضعف التوثيق أو غياب النقد المقارن أو في الانغلاق على زاوية واحدة من الحدث.

(207) Özçelik, Mücahit, "Kutü'l-Amare Zaferinin Türk Basınındaki Yansımaları", Turkish Studies, Cilt 6, Sayı 3, Yaz2011, p ٣٨٨–٣٦٧ ,
https://turkbibliography.com/wp-content/uploads/2021/08/id477.pdf

ومن خلال هذا الوعي النقدي يمكن للأجيال اللاحقة أن تبني دراساتها على أسس أكثر دقة وشمولية، فيغدو التاريخ الأكاديمي ليس مجرد تكرار لما كُتب، بل عملية متواصلة من المراجعة والتصويب والتجديد.

الفصل الثاني

تاريخ قضاء الكوت في المدونات الثقافية

- أولا. مفهوم المدونة الثقافية التاريخية.
- ثانيا. تاريخ قضاء الكوت في المخطوطات والكتب الثقافية العربية.
- ثالثا. تاريخ قضاء الكوت الكتب الثقافية الأجنبية (البريطانية والتركية):
- رابعا. تاريخ قضاء الكوت الكتب الثقافية المترجمة.

الفصل الثاني
تاريخ قضاء الكوت في المدونات الثقافية

مثّل قضاء الكوت حاضنةً حضارية وثقافية زاخرة، ألهمت بخصوصيتها الجغرافية والتاريخية قرائح الأدباء والرحالة على مر العصور. وقد أفردت المدونات الثقافية والمؤلفات التاريخية مساحات واسعة للاحتفاء بهذه المدينة، راصدةً ملامح هويتها الأصيلة وتطورها الاجتماعي والفكري. وتأتي هذه القراءة لتتبع تلك المرويات والتدوينات التي وثّقت ذاكرة الكوت، واستنطاق الأثر الذي تركته المدينة في وجدانِ كُتّابها. ومن هنا، نكتشف كيف تحولت الكوت من مجرد حيزٍ مكاني إلى رمزٍ ثقافي حيّ ينبض في عروق المكتبة العراقية والعربية. ومن المفيد أولا ان نتناول ماهية المدوّنة الثقافية التاريخية.

أولا. مفهوم المدونة الثقافية التاريخية:

تعني المدونة الثقافية التاريخية: مجموعة المؤلفات التي تناولت موضوعات التاريخ برؤية ثقافية وأسلوب وصفي، فهي ليست سردًا للأحداث على وفق المنهج التاريخي الصارم، كما في المدونة التاريخية الرسمية، وليست أدبًا خالصًا أو نتاجًا فكريًا عامًا، بل تقع في المنطقة الوسطى بين التاريخ والثقافة فهي تُعنى بالتاريخ، ولكن من خلال زاوية الوعي الثقافي والاجتماعي للمؤلف، فتُبرز القيم والمفاهيم والرموز التي تعبّر عن نظرة المجتمع إلى ماضيه، وتُظهر كيف فهم الكتّاب المثقفون الحدث التاريخي وفسّروه[1]. عرف طه عبد الرحمن [2] المدونة الثقافية على انها: "**مجمل النصوص والخطابات التي تُنتج داخل مجال ثقافي معين، وتعكس منظومته القيمية ورؤيته للعالم، سواء كانت نصوصًا أدبية أو فكرية أو فنية**" [3]. بينما عرفها محمد عابد الجابري[4] بانها: "**النسق الكلي للنصوص**

(1) عبد الله الغذامي، النقد الثقافي. قراءة في الانساق الثقافية العربية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥، ص ١٥ – ١٧.

(2) طه عبد الرحمن: هو فيلسوف مغربي ولد عام ١٩٤٤ بمدينة الجديدة بالمغرب ودرس بجامعة محمد الخامس بالرباط ثم بجامعة السوربون بباريس حيث نال دكتوراة الدولة في المنطق وفلسفة اللغة ويعد من ابرز المفكرين العرب المعاصرين الذين سعوا لتاسيس مشروع فلسفي اخلاقي اصيل يرتكز على نقد الحداثة الغربية واعادة قراءة التراث الاسلامي برؤية تجديدية تجمع بين الدقة المنطقية والعمق الروحي والحرص على الاستقلال الفكري واللغوي للامة الاسلامية في مواجهة التقليد والتبعية. يراجع للمزيد من التفاصيل : احمد الفراك، طه عبد الرحمن سيرة مختصرة، جامعة عبد المالك السعدي (المغرب)، ص ٥٥ – ٥٨.

(3) طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤، ص ٥٧.

(4) محمد عابد الجابري: هو من أبرز المفكرين العرب في العصر الحديث، وقد أسهم إسهامًا كبيرًا في دراسة التراث العربي الإسلامي ونقده بمنهج عقلي معاصر وُلِد الجابري عام ١٩٣٥ في المغرب، وتلقّى تعليمه في الفلسفة، ليصبح لاحقًا أستاذًا للفكر العربي والفلسفة في جامعة محمد الخامس بالرباط. انشغل مشروعه الفكري بقضية إعادة قراءة التراث العربي الإسلامي قراءة نقدية تهدف إلى فهم بنيته

والمفاهيم والقيم التي تحكم التفكير داخل ثقافة معينة"[5]. كما عرّفها عبد الله إبراهيم[6] بأنها: "**مجموع النصوص التي تنتمي إلى مجال ثقافي محدد وتعبّر عن أنساقه الرمزية والمعرفية وتوجّه أنماط تمثّل للعالم**"[7].

وعلى هذا الاساس فان دراسة المدونة الثقافية عن تاريخ الكوت تتيح للمؤرخ أن يرصد التحولات في نظرة المثقفين إلى المدينة: كيفية تصويرها تأريخيا، والمعاني الرمزية التي أُسقطت عليها، وتمثيلها أنموذجًا للتحول في الجنوب العراقي بين العهدين العثماني والملكي. يبنى هذا الفصل على هذا النوع من المدوّنات التي من خلالها يمكن تتبّع الكيفية التي جرى فيها تمثيل الكوت داخل المجتمع العراقي والرؤية التاريخية الأجنبية، وكيف تحوّل من فضاء جغرافي إلى رمز ثقافي حاضر في الكتاب التاريخي العراقي.

ثانيا. تاريخ قضاء الكوت في المخطوطات والكتب الثقافية العربية:

المعرفية وآليات اشتغاله، مع السعي إلى بناء نهضة فكرية عربية حديثة اشتهر بسلسلته الفكرية المهمة "نقد العقل العربي" التي تُعد من أبرز أعماله، حيث حلّل فيها أنماط التفكير في الثقافة العربية، وقسّمها إلى ثلاثة نظم معرفية: البياني، والعرفاني، والبرهاني، مبيّنًا أثرها في تشكيل العقل العربي عبر التاريخ. كما اهتم بقضايا الديمقراطية والحداثة والعقلانية، ودعا إلى تبنّي منهج نقدي يستند إلى العقل والتحليل العلمي بدل النقل والتقليد. ومن أبرز مؤلفاته أيضًا: تكوين العقل العربي، بنية العقل العربي، العقل السياسي العربي، ومدخل إلى القرآن الكريم.توفي الجابري عام ٢٠١٠، بعد أن ترك إرثًا فكريًا عميقًا ما يزال حاضرًا في الدراسات الفلسفية والنقدية العربية، ويُعد مرجعًا مهمًا في فهم إشكاليات التراث والحداثة في الفكر العربي المعاصر. يراجع للمزيد من التفاصيل: شويرب هنية ولشعل احمد، منهجية محمد عابد الجابري قي قراءة التراث العربي الإسلامي، مجلة عمار ثليجي (الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ١٠٧ – ١١٦

(5) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي. دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ١٥.

(6) عبد الله إبراهيم : هو أبرز النقاد العرب المعاصرين الذين أسهموا في تجديد الدرس النقدي العربي، ولا سيما في مجال السرديات وتحليل الخطاب الثقافي. انطلق في مشروعه الفكري من وعيٍ عميق بالتراث العربي، لكنه لم يتعامل معه بوصفه معطى ثابتًا، بل قرأه قراءة نقدية حديثة مستفيدًا من مناهج النقد الغربي، محاولًا الكشف عن البُنى العميقة التي تتحكم في إنتاج المعنى داخل النصوص وقد برز اسمه من خلال اهتمامه بتحليل السرد العربي القديم والحديث، حيث سعى إلى تتبع تطور أشكاله ووظائفه، وربطه بالسياقات الثقافية التي أنتجته. وفي هذا الإطار يأتي كتابه المطابقة والاختلاف بوصفه محاولة فكرية لفهم العلاقة بين الذات والآخر في الثقافة العربية الذي من خلاله إشكالية الهوية. يراجع : مقال منشور عبر:
https://thakafamag.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D8%AF/

(7) عبد الله إبراهيم، المطابقة والاختلاف قراءة في الثقافة العربية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠، ص ١١.

تمثّل المخطوطات والكتب العربية عن تاريخ قضاء الكوت مرحلة مهمة في الكتابة التاريخية حول القضاء، اذ تعكس هذه المؤلفات وعيًا تاريخيًا محليًا سعى إلى تتبّع نشأة الكوت وتطورها عبر مختلف المراحل، مع التركيز على خصوصيتها الإدارية والاجتماعية والاقتصادية ومن خلال هذه المخطوطات والكتب تتبلور صورة أكثر وضوحًا للكوت في المدونات العربية، بوصفها كيانًا تاريخيًا قائماً بذاته، لا مجرد جزء تابع لسرد أوسع، الأمر الذي يمنحها أهمية خاصة في دراسة تاريخ القضاء وتحليل تطور الكتابة عنه.

في هذا السياق نشير الى وجود عدد من المخطوطات المحلية التي تناولت تاريخ قضاء الكوت من أهمها مخطوطة لأحمد شهاب عبد الغني الراوي[٨] (١٨٩٠-١٩٦٠)، وقد ذكر الطباطبائي في مخطوطة كتابه: "**عثرت على مجموعة بخط السيد احمد الراوي عنوانها تأريخ الكوت استعرتها من الشيخ سلمان داود البغدادي قبل ثلاثين سنة، وهذا الراوي غير السيد احمد الراوي الذي كان مدرساً في سامراء وان كان الاخير قدم قاضي الكوت في عهد متصرفها احمد حالة في سنة١٩٢٤ لأن الاول كان معاصراً لنصيف بن درويش (ت ١٨٩٢م) امير ربيعة آنذاك وقد اخذت من ذلك التاريخ كثيراً من الاخبار**"[٩]. وهذه العبارات التي وردت في كتاب السيد راضي الطباطبائي[١٠] يشوبها الكثير

(٨) هو الشريف أحمد بن عبد الغني بن محمد الرّاوي: عالم مسلم ومحامي وشاعر عربي عراقي. ولد في عنة بالأنبار وتعلم فيها القرآن والكتابة، ثم دخل المدرسة الرشدية العسكرية ودرس فيها ثلاث سنوات. درس الحقوق بعد تأسيس المملكة العراقية في ١٩٢١ فعيّن مدرساً في جامعة آل البيت، ثم نائباً عن لواء الحلة في المجلس النيابي في ١٩٢٨، مارس محاماة قبله وبعده. توفي في بغداد. عيّن للإفتاء والتدريس في قضاء الهندية في ١٩٤٣. ومنها انتقل إلى بدرة والكوت، ثم عين عضواً في مجلس التمييز الشرعي السني ببغداد في ١٦ حزيران ١٩٣٦ واستقال في ٢ تشرين الثاني١٩٣٧. ومارس المحاماة ثانية وعين في التدوين القانوني عام ١٩٤٦ ثم أحيل على التقاعد في ١٩٤٧. إميل يعقوب، معجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٤، المجلد الأول، ص ٨٣ كامل سلمان الجبوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، المجلد الأول، ص ١٨١.

(٩) احمد الراوي، مخطوطة غير منشورة. نقلا عن: السيد راضي الطباطبائي، «تاريخ الكوت» (مخطوط). ص٣. ذكر المؤلف أن هذه المخطوطة قد فُقدت.

(١٠) هو السيد راضي بن سعيد بن عبد الحميد بن سعيد بن علي بن ناصر بن احمد بن حمزة شرف الدين الحسني الطباطبائي من مواليد مدينة الكوت ١٩١٠ كاتب عُني بتوثيق التاريخ المحلي لمدينة الكوت ومحافظة واسط، ويُعد كتابه "**تاريخ الكوت** "من المراجع المهمة للمهتمين بتاريخ المنطقة، لا سيما في جوانبها الاجتماعية، العشائرية، والإدارية. ركّز في كتاباته على تدوين أحداث مدينة الكوت وتاريخ عائلاتها وعشائرها، بالإضافة إلى رصد التحولات الإدارية والسياسية التي مرت بها المنطقة عبر العصور المختلفة (العثمانية، الملكية، والجمهورية) من اثاره المخطوطة الأخرى رسالة في المنطق ورياض الادباء وديوان شعري مطبوع عبر فيه عن حبه لمحمد وال محمد (ص) توفي بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٩ . يراجع للمزيد : رحيم بدر الطائي، مدينة العزة ماضيها وحاضرها، بغداد، دار المزدهرة، ٢٠١٦ ، ص ١٥ – ١٦

من الارتباك ذلك ان الأمير **نصيف بن درويش بن مذكور الأمير**، توفي في **أواخر القرن التاسع عشر**، وتحديداً في سنة ١٨٩٢م فانتقلت زعامة إمارة ربيعة بعد وفاته، إلى ابنه الأمير **حبيب بن نصيف الدرويش**، الذي توفي في سنة ١٩١٤م، لتنتقل المشيخة من بعده إلى ولده الأمير الشهير **محمد الحبيب الذي توفي** ليلة السبت ٢٢ شباط **٢٠١٢م** عن عمر ناهز الـ٨٥ سنة(١١).

أشار الراوي من خلاله إلى أحداث شهدها قضاء الكوت في مطلع القرن الثامن عشر، وتحديدا من ١٧١٠ميلادي (سنة **١١٢٢هجرية**)، وبيّن حالة واضحة من عدم الاستقرار، ارتبطت بحركة العشائر وتنقلها المستمر بحثًا عن المراعي الخصبة، إذ تدفقت جماعات عشائرية من الحدود الغربية نحو أراضي العراق، وكان لقضاء الكوت نصيب من هذه التحولات بحكم موقعه ضمن مسارات الحركة والنفوذ العشائري. ففي هذه السنة برزت عشائر ربيعة، ومن تبعها من مياح وأشار الكاتب ان قضاء الكوت شهد حضور الوالي العثماني حسن باشا(١٢)، الذي قدم إلى كوت العمارة ومكث في قلعتها أكثر من شهرين، عمل خلالها على إعادة إعمارها وتعزيز وجود السلطة فيها، كما سعى إلى استمالة العشائر عبر إرسال عهود الأمان إلى شيخ بني لام عبد العال(١٣)، بواسطة علي أغا، فتوافدت عليه وفود عشائر عقيل وربيعة طلبًا للأمن والاستقرار غير أن الأوضاع لم تستقر، إذ قرر الوالي، بعد مشاورات مع قادته العسكريين، اتخاذ إجراء عقابي تمثل في (سد شط العمارة)(١٤) للحد من تحركات عشائر بني لام المتمردة، فبدأ العمل في الخامس من شهر رمضان من السنة نفسها (١١٢٢هـ) (يوافق يوم الجمعة ٢٤ تشرين الثاني ١٧١٠)، واستمر ثلاثة وخمسين يومًا، أنفق خلاله أموالًا طائلة وبذل جهدًا كبيرًا،

(١١) عبد عون الروضان، موسوعة عشائر العراق تاريخ، انساب، رجالات، مآثر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٨٧.

(١٢) يُعد الوزير حسن باشا من أبرز ولاة الدولة العثمانية على بغداد، حيث حكمها لأكثر من عقدين (١٧٠٤–١٧٢٣ م) ونُسبت إليه "محلة جديد حسن باشا"، ليؤسس بعدها ابنه "أحمد باشا" دولة المماليك في العراق.

(١٣) "عبد العال" (أو عبد العالي): أحد أبرز شيوخ وأمراء قبيلة بني لام التاريخيين .تعود نسبته إلى الشيخ مذكور بن عبد السيد بن بلاسم، برز كشخصية قيادية وقاد القبيلة في معارك تاريخية مهمة خلال العهد العثماني، وتميز حكمه وذريته بعدة تفاصيل تاريخية وعشائرية، تولى الرئاسة خلفاً لوالده، وخاض حروباً بارزة ضد العثمانيين وضد عشائر ربيعة. بعد وفاة عبد العال (مسموماً في مكيدة عثمانية)، خلفه ابنه صكر ومن بعده انقسمت الإمارة، عُقب الشيخ عبد العال أسسوا "عشيرة بيت عبد العال"، وهي من أفخاذ بني لام. من أبرز أولاده: صكر، عرار، وبدر. عبد الجبار الجويبراوي، تاريخ ميسان وعشائر العمارة، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٢.

(١٤) قام الوالي العثماني حسن باشا (والي بغداد الشهير) بإغلاق شط العمارة (والذي كان يُعرف تاريخياً بـ نهر الكحلاء، وهو أحد تفرعات نهر دجلة الرئيسية في تلك المنطقة) وكان ذلك في سنة ١٧٠٩م. المحامي عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٥، بغداد، ١٩٥٣، ص٢١٧.

حتى إنه أوقع عقوبات قاسية بحق بعض المعارضين، إلا أن هذا الإجراء لم يحقق غايته، إذ انهار السد بعد شهر واحد من عودته إلى بغداد، وعادت المياه إلى مجراها الطبيعي وفي تطور لاحق، أعاد شيخ بني لام السابق عبد العال تنظيم صفوفه وأظهر التمرد مجددًا، فهاجم الشيخ الجديد الذي عيّنه الوالي في مناطق كوت العمارة وامتد نشاطه إلى نهب القوافل التجارية القادمة من البصرة، مما أدى إلى انتشار الخوف والاضطراب في المنطقة. وقد تبين لاحقًا أن شيخ الحويزة عبد الله خان كان يقدم له الدعم، الأمر الذي دفع حسن باشا إلى ملاحقته حتى مناطق الكرخة والحويزة، حيث تراجع الأخير عن دعمه، ليواصل الوالي حملته ضد المتمردين، حتى اضطرهم إلى الانسحاب نحو الأراضي الإيرانية، حيث تحصنوا في المناطق الجبلية(١٥).وتعكس هذه الأحداث مجتمعة صورة قضاء الكوت بوصفه ساحةً للتنافس بين السلطة العثمانية والقوى العشائرية، ومسرحًا لعمليات عسكرية متكررة، الأمر الذي أسهم في إضعاف الاستقرار الأمني والاقتصادي فيه خلال تلك المرحلة.

أما مخطوطة راضي الطباطبائي المعنونة «**تاريخ الكوت**» يتضح أنها تمثل مصدرًا محليًا يعكس اهتمامًا بتسجيل ملامح المدينة من الداخل، فأشارت إلى بعض البيوت القديمة القريبة من سوق الكوت واهتمت بتوثيق الواقع العمراني للمدينة، مستندًا في ذلك إلى المشاهدة المباشرة أو الشخوص القريبة من الحدث وهذا النمط من الكتابة يوحي بأن المخطوطة أقرب إلى سجل محلي أو تدوين تراثي يحفظ تفاصيل الحياة اليومية والمعالم الحضرية كما أن الطباطبائي نقل روايات تتعلق بتاريخ تأسيس بعض المعالم الدينية، وهو ما يرجح اعتماده على معلومات متداولة بين أبناء المدينة، وعلى مقابلات شخصية وقيمة المخطوطة تكمن في كونها تقدم صورة داخلية عن الكوت تعكس نظرة أهلها إلى تاريخهم ومعالمهم، وتسد فجوة قد لا تغطيها المصادر الرسمية(١٦). فقد سجل في مقدمته مصادر معلوماته بقوله: "**كنت منذ عهد شبابي ادون اخبار الماضين من افواه الشيوخ المعمرين من اهل بلدي. وأمطر عليهم اسئلة كثيرة تخص مدينتي العزيزة وآثارها وأخبار رجالها، وما انتابها من الحروب والحوادث، وما اصابها من العمران والدمار، ومن دخلها من الامراء والوزراء والعلماء والشعراء . ومن يوم نشأت وميزت وجئت وكانت عندي غريزة قوية في حب الاستطلاع، فعكفت على مطالعة الكتب، فكنت كلما ارى حادثاً يخص بلدي ادونه في مجموعتي الخاصة فاجتمعت عندي حوادث ونوادر كثيرة لأبنائها،**

(١٥) احمد شهاب الراوي، مخطوطة مفقودة، نقلا عن : راضي الطباطبائي، ص ٣٩

(١٦) السيد راضي الطباطبائي، تاريخ الكوت، مخطوط، ١٩٧٢، ص ٣٥ – ٤٦.

والانسان مفتون بحب وطنه"، كما لخص مصادره بكتب الرحالة وكتاب الدكتور عادل البكري رئيس صحة الكوت "تاريخ الكوت"(١٧).

وذكرت هذه المخطوطة حقيقة تاريخية تتعلق بمسألة التسمية حيث دون السيد الطباطبائي فيها قصيدة للشاعر موسى الطالقاني مرسلة الى احد أصدقائه وهو قائممقام بدره مؤرخة عام ١٨٥٦ يذكر فيها اسم كوت الامارة جاء فيها :

يـا أخـا العليـاء يـا من ... جـانَـبَ الضـــيـم جـواره
ضـاق صـدري حين شـبّ ... الوجـد في الأحشـــاء نـاره
فمتى يُنشر عرض الحال ... مـــنـــي.. فـــي الاداره؟
ومتى أنشـــر في بغداد ... أعلام البشـــــــــارة؟
فلعلي أركـب المركـب ... لـــكـــن، فـــي قِـمـــاره!
وأرى صـــبي النصـــارى ... حـامـلاً نـحـوي (جـكـاره)
وتـرى عـيـنـي أراماً ... لـــدى (كـــوت الامـــاره)
وإلى (بـدرة).. أســـري ... ســـــــير ليـثٍ للمغـارة

تفند هذه القصيدة ذكر بعض المؤرخين أن كلمة "كوت الإمارة "وردت لأول مرة في زمن القائمقام (علي بك) في عهد الوالي عاكف باشا سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧٥م مجاملة لشيوخ عشائر ربيعة، وتبين من خلالها ان هذا الأمر غير صحيح حيث ان تاريخ هذه القصيدة قبل ان يتسلم علي بك مهام عمله في الكوت بحوالي عشرين سنة تقريبا(١٨).

يُعدّ ما أورده السيد راضي الطباطبائي عن مخطوطة الحاج رشيد أبو الهوى من التوثيقات المهمة لتاريخ مدينة الكوت، إذ حفظ لنا نصوصاً ومعلوماتٍ وردت في مجموعة خطية قديمة وكانت أوراقها ممزقة ومتفرقة، الأمر الذي دفعه إلى نقل ما تضمنته خشية ضياعها وفي إحدى وريقاتها الممزقة وردت مقطوعة شعرية لم يتمكن المؤلف من قراءتها آنذاك، ولذلك لم ينقلها، إلا أنه نقل ما ورد بعدها نصاً:

(١٧) المصدر نفسه، ص٣.

(١٨) السيد راضي الطباطبائي، المصدر السابق، ص ٣٨.

«وإن هذه القصيدة من نظم الحكيم زاده أثناء مكوثه في كوت العمارة مع صديقه الأجل الشيخ عبد علي الحويزي في سنة (١٠٤٨هـ/١٦٣٨م)، وقد قصدا واسط أي مدينة واسط»[١٩].

وتتضمن هذه الوريقات أيضا معلومات تاريخية وإدارية عن الكوت، إذ عرفنا منها أنه في سنة (١٢٥٣هـ) كان في الكوت قائممقام اسمه فكرت بك، كما عرفنا اسم قاضٍ فيها من أهل إستانبول كردي الأصل يدعى صلجي أفندي، وعرفنا أيضاً أسماء كثيرة من أبناء الكوت الذين لا تزال سلالاتهم موجودة إلى الوقت الحاضر[٢٠].

كما تذكر المخطوطة أسماء عدد من بيوتات الكوت في سنة (١٢٧١هـ)، حيث يظهر من خلالها أن الكوت كانت قضاءً في ذلك العهد، ومن البيوتات التي ورد ذكرها: بيت آل شاوي وبيت سبع وكلاهما من عشيرة البو بدر، وبيت العاملي ومنهم السيد أحمد العاملي، وبيت سلطان ومنهم بيت داموك وأصلهم من عشيرة العزة، ومنهم بيت صالح أبو الحاج علي الصالح وهم من بني عكبة، ومنهم بيت عبد الله وحمدان وفليح وحمزة وهؤلاء أصلهم من عنزة، وبيت صهيب، وبيت الطالقاني ومنهم السيد جعفر العالم الشهير الذي كان يمكث فيها أكثر من ستة أشهر، ومنهم بيت الجصاني، وبيت الحاج علوان والد المرحوم الحاج مهدي، ومنهم بيت مطعوجة وبيت جبارة وبيت البغدادي، وقد جاء كل ذلك في مخطوط أبي الهوى[٢١].

وفي حوادث سنة (١٣٢١هـ/١٩٠٣م) تذكر المخطوطة أن القائممقام كان راشد بك، وأصله من جبل عامل. وفي هذه السنة تكتل البغادة نتيجة الحوادث التي شهدتها المدينة، وكان البغداديون كثيرين في الكوت وأكثرهم من ذوي النعمة والثراء، وقد تبعهم الجصانيون وشكلوا جبهة قوية محايدة ومدافعة عن كرامتها. كما ذكر الحاج رشيد أبو الهوى أن القائممقام راشد بك كان أفضل قائممقام تولى إدارة الكوت[٢٢].

---

(١٩) رشيد أبو الهوى، مخطوط، نقلا عن راضي الطباطبائي، ص ٢٧.

(٢٠) رشيد أبو الهوى، مخطوط، نقلا عن الطباطبائي، ج ٢، ص ٤٤.

(٢١) المصدر نفسه، ج٢ ، ص ٥١.

(٢٢) المصدر نفسه، ج٢ ، ص ١٤.

وفي السنة نفسها، أي سنة (١٣٢١هـ)، نقل نور الدين الشيرواني، المدرس للعلوم العربية والدينية، إلى قضاء الحي، كما عُيّن محمد نافع المصرف قاضياً في ناحية جصان. وفي تلك الفترة أصاب سكان الكوت مرض الهيضة، واستمر الوباء خمسة أشهر، وقد أطلق الأهالي عليه اسم «مرض أبو بارية». ويعود سبب هذه التسمية إلى أن المرحوم السيد سعيد طباطبائي، والد المؤلف، كان ينقل جنائز الموتى سراً عن أنظار الحكومة العثمانية، ويلفها في حصير (بارية) كي لا يشعر أحد بأهل الميت، لأن الحكومة العثمانية كانت تتخذ إجراءات قاسية بحق الأهالي رغم ما أصابهم من نكبة، فكانت تحرق أثاثهم وترسلهم خارج البلدة وتدعهم داخل سياج شائك بلا غطاء ولا وطاء، مما سبب لهم معاناة شديدة. وقد فر الأخ من أخيه والوالد من ولده، ومات كثير من الناس بسبب هذه الكارثة التي ألمت بالبلد، وظل بعض المعمرين يذكرون ما عانوه منها. وقد أرّخ بعضهم هذه الحادثة كما رواها الحاج رشيد أبو الهوى قائلاً:

"مذ هاجم الكوت الوباء عنوةً
وانصدعت منه انصداع البيضة
من هيضة أذهلها علاجها
والنفس أرخت (تمل الهيضة)"[٢٣].

اما بالنسبة للكتب العربية فقدم **الدكتور عادل البكري**[٢٤] (١٩٣٠-٢٠١٨) رئيس صحة لواء الكوت ١٩٦٥في كتابه: "**تأريخ الكوت**"، معالجة واسعة لتاريخ الكوت خلال العهد العثماني، واعتمد في ذلك على مزيج من السجلات الرسمية والروايات المحلية والوثائق الإدارية التي اتاحت له تتبّع تطوّر المدينة عبر مراحل الحكم العثماني. ويبرز عنده أولاً الحديث عن ارتباط الكوت بالإدارة العثمانية في

(٢٣) المصدر نفسه ، ج ٢،ص ١٩ – ٢٠

(٢٤) ولد في الموصل وتلقى علومه الأولية فيها. دخل كلية الآداب/ قسم الفلسفة في دمشق وتخرج فيها عام ١٩٥٣ فضلاً عن دراسته للطب في دمشق أيضاً سافر إلى لندن وحصل على الدكتوراه في الصحة العامة. وعُيّن في وظائف عدة: رئيس صحة الموصل ١٩٦٣ ورئيس صحة الكوت ١٩٦٥. وأستاذ آداب الطب في الجامعة المستنصرية ١٩٧٨. وعضو اتحاد المؤرخين العرب ١٩٨٨ .ومدير صحة محافظة الموصل ثانية عام ١٩٦٨. ونائب رئيس مؤسسة مدينة الطب في بغداد ١٩٧٠ ومدير الصحة المدرسية عام ١٩٧٦. توفي إثر حادث مرور في الطريق بين الموصل وأربيل في ٨ أيلول ٢٠١٨. له العديد من المؤلفات. يراجع للمزيد: إبراهيم خليل العلاف، **الفكر الفلسفي عند العرب..أصوله ومساراته وابعاده للدكتور عادل البكري** (مقال)، موقع الحوار المتمدن، العدد ٧٥٨١ في ١٤ نيسان ٢٠٢٤: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=789737

بغداد، وكيف انعكس ذلك على طبيعة الحكم المحلي، سواء عبر تعيين المتسلمين أو تدخّل الولاة في تنظيم الشؤون الإدارية والمالية. وأبرز البكري أنّ الكوت لم تكن مجرد مركز ثانوي؛ بل شكّلت نقطة مهمّة على الطريق النهري، ما منحها دوراً في ضبط حركة التجارة والزراعة وربط العتبات الزراعية المحيطة بالنهر[25].

وتناول كذلك الحياة الاجتماعية التي تميّزت بتداخل سكان المدينة مع عشائر الريف القريبة، موضحاً أثر هذا الاندماج على الاستقرار والأمن والتنظيم المحلي. وأشار إلى أن التحولات السكانية التي شهدتها الكوت ارتبطت إلى حدّ كبير بتحوّلات الدولة العثمانية نفسها، لاسيما في مراحل الضعف أو الشدّة الاقتصادية، الأمر الذي ظهر في تغيّر موازين النفوذ بين الأسر التجارية والعشائر[26]. كما تتبع البكري التطورات الاقتصادية، فأبرز دور الزراعة القائمة على ضفاف دجلة، وأهمية الغلّات الزراعية ونظام الرسوم العثماني، وشرح كيف شكّلت الضرائب والجبايات جزءاً من التوترات التي شهدتها المنطقة. وعرض كذلك أثر الملاحة النهرية وسيطرة الدولة على طرق النقل المائي، موضحاً أنّ هذه السيطرة أسهمت في ازدهار حقب معيّنة وتراجع أخرى بحسب طبيعة الإدارة[27]. وخلص إلى أنّ الكوت خلال العهد العثماني كانت مدينة ذات طبيعة ديناميكية، تحركت بين متغيّرات سياسية واقتصادية واجتماعية متشابكة، وأن فهم تاريخها يحتاج إلى الربط بين الوثائق العثمانية والواقع المحلي الذي أفرز سياقات خاصة بالمدينة. وبهذا يقدم رؤية تُظهر الكوت بوصفها موقعاً مؤثراً في تاريخ ولاية بغداد، لا مجرد منطقة هامشية.

وجاء تناول العهد الملكي في الكتاب نفسه ضمن سياق سردي عام يهدف إلى بيان ملامح التحول التاريخي للمدينة بعد انتهاء الحكم العثماني ودخول العراق مرحلة الدولة الحديثة، دون أن يُفرد له فصلًا مستقلاً، بل وزّعه على مباحث تتصل بالتطور الإداري والاجتماعي والاقتصادي والعمراني[28]. فمن الجانب الإداري والسياسي، يوضح البكري أن الكوت خلال العهد الملكي أصبحت جزءًا من البناء الإداري للدولة العراقية الناشئة، واستمرت بوصفها قضاءً مهمًا ضمن لواء الكوت، مع بقاء النفوذ المحلي بيد المتصرفين وشيوخ العشائر والوجهاء. واشار إلى أن الإدارة الملكية اعتمدت إلى حدٍّ كبير

(25) عادل البكري، المصدر السابق، ص٧٣ – ٧٧.

(26)المصدر نفسه ، ص ٨٦.

(27)المصدر نفسه، ص٨٨ –٩٠.

(28) المصدر نفسه، ص ١٣١ – ١٩٧

على القوى الاجتماعية التقليدية في ضبط الأوضاع، وهو ما جعل التحول السياسي شكليًا في بعض جوانبه، إذ لم يُفضِ إلى تغيير جذري في طبيعة السلطة المحلية[29].

أما من الجانب الاجتماعي، فبيّن أن المجتمع الكوتي ظل ذا طابع ريفي عشائري، تحكمه علاقات تقليدية قائمة على المكانة الاجتماعية والملكية الزراعية. وتوقف عند استمرار نظام الإقطاع بوصفه السمة الأبرز للحياة الاجتماعية، حيث تركزت الأراضي بيد فئة محدودة من الملاّك، في مقابل غالبية من الفلاحين الذين عاشوا أوضاعًا اقتصادية واجتماعية صعبة. ورأى أن هذا الواقع أسهم في ترسيخ الفوارق الطبقية، وأضعف فرص الحراك الاجتماعي الحقيقي في المدينة[30]. وفي الجانب الاقتصادي، أشار المؤلف إلى أن اقتصاد الكوت في العهد الملكي ظل معتمدًا أساسًا على الزراعة، لا سيما الأراضي المحيطة بنهر دجلة، مع استمرار الأساليب التقليدية في الاستغلال الزراعي. ولم تشهد المدينة تطورًا صناعيًا يُذكر، بل بقي النشاط التجاري محدودًا، مرتبطًا بحاجات الريف والأسواق المحلية، وهو ما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الطبيعية والسياسية[31].

أما الجانب العمراني والخدمي، فلاحظ البكري أن الكوت شهدت خلال العهد الملكي توسعًا عمرانيًا نسبيًا، تمثل في نمو الأحياء السكنية وظهور بعض المرافق الإدارية والخدمية، إلا أن هذا التطور ظل بطيئًا وغير متوازن، ولم يواكب حاجات السكان المتزايدة. كما أشار إلى محدودية الخدمات الصحية والتعليمية، واقتصارها على نطاق ضيق، مقارنة بالمدن الكبرى، وفيما يتعلق بالجانب الثقافي والتعليمي؛ لمّح المؤلف إلى بدايات التعليم النظامي وظهور المدارس، لكنه لم يتوسع في تحليل أثرها الاجتماعي أو الثقافي، بل أوردها ضمن مسار التطور العام للمدينة، من دون ربطها العميق بالتحولات الاجتماعية[32].

وخلاصة ما قدمه البكري عن الكوت في العهد الملكي أنه رسم صورة مدينة تعيش مرحلة انتقالية بين الإرث العثماني وبدايات الدولة الحديثة، حيث استمرت البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، ولم تنجح الدولة الملكية في إحداث تحول جذري في أوضاع القضاء.

(29) المصدر نفسه، ص ١٣١، ١٧٣، ١٧٩.

(30) المصدر نفسه ، ١٧٤ – ١٨٠

(31)المصدر نفسه، ص ١٣٣ – ١٤٥.

(32) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

بينما رأى الكاتب **عبد الحسين عبود بشيت الجوراني**[٣٣] في كتابه: **"تأريخ مدينة الكوت. من عام ١٧٠٢ حتى عام ١٩٧٩"**، أن الكوت لم تكن مدينة بالمعنى الإداري المتكامل في بدايات العهد العثماني؛ بل نشأت تدريجيًا بوصفها موضعًا سكنيًا مرتبطًا بالملاحة النهرية على دجلة، وموقعًا وسيطًا بين بغداد والبصرة. وأرجع ظهورها إلى أواخر القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، حين بدأت تتشكل نواة عمرانية صغيرة نتيجة الاستقرار البشري حول المرسى النهري، وما وفّره الموقع من مزايا تجارية وعسكرية. وأكد أن العثمانيين لم يؤسسوا الكوت تأسيسًا مخططًا؛ بل جاء تطورها استجابة لحاجات النقل والتجارة وضبط الطريق النهري[34]. وأشار الكاتب إلى أن الكوت خلال العهد العثماني كانت تابعة إداريًا لولاية بغداد، ولم تحظَ باستقلال إداري واضح، إذ كانت تُدار ضمن منظومة الألوية والأقضية على وفق السياسة العثمانية العامة في العراق. وقد أدى شيوخ العشائر دورًا أساسيًا في إدارة شؤونها المحلية، سواء في حفظ الأمن أو في جباية الضرائب، الأمر الذي جعل السلطة العثمانية تعتمد على الزعامات المحلية أكثر من اعتمادها على جهاز إداري مباشر[35]. وتناول المؤلف الأوضاع الاقتصادية في الكوت العثمانية، مبينًا أن النشاط الاقتصادي انحصر أساسًا في الزراعة والتجارة النهرية، مع اعتماد الأهالي على الزوارق والسفن الصغيرة لنقل البضائع. وكانت الأسواق بسيطة ومحدودة، تخدم سكان المدينة والقرى المجاورة، ولم تشهد الكوت تطورًا اقتصاديًا كبيرًا في تلك المرحلة، بسبب ضعف الاستثمارات وقلة الاهتمام الحكومي[36].

أما عن أبرز المصادر التي اعتمدها المؤلف في معالجة العهد العثماني، فيمكن تمييزها بوضوح من خلال الهوامش والنقول الواردة في الصفحات الأولى من الكتاب، إذ اعتمد على كتب تاريخ العراق العام، لاسيما المؤلفات التي تناولت الإدارة العثمانية والطرق النهرية، فضلا عن كتب الرحالة الذين مرّوا بالكوت ووصفوا موقعها وسكانها، إلى جانب بعض الدراسات العراقية الحديثة التي ناقشت نشأة المدن العراقية وتطورها العمراني والاجتماعي[٣٧]، ويلاحظ أن المؤلف لم يعتمد على وثائق عثمانية

(٣٣) عبد الحسين عبود بشيت الجوراني: تولد عام ١٩٤٧ في الكوت، معلم متقاعد خريج الدورة التربوية ١٥ ايلول ١٩٨٢، له مجموعة مؤلفات منها: الحالة الاقتصادية في واسط في العصرين الاموي والعباسي، وشخصيات واسطية من القرن الثاني الى القرن الثامن الهجريين، الفرق بين مصيبة الحسين (ع) ومصائب الانبياء (ع)، الامام المظلوم الحسن بن علي (ع).مقابلة شخصية مع السيد علاء عبد الحسن الجوراني ابن شقيق الكاتب، بتاريخ ٥ / ٦ / ٢٠٢٦

(34) عبد الحسين عبود بشيت الجوراني، تاريخ مدينة الكوت ..... ، ص ١٠.

(35) المصدر نفسه، ص ١٤.

(36) المصدر نفسه، ص ١٣ – ١٥.

(٣٧) عبد الحسين عبود بشيت الجوراني، تاريخ مدينة الكوت ..... ، ص ١– ١٤.

أصلية بشكل مباشر؛ بل استند في الغالب إلى مصادر ثانوية عربية نقلت عنها أما من الناحية العمرانية والاجتماعية، فوصف الكتاب الكوت العثمانية بأنها مدينة صغيرة ذات بيوت طينية وبناء تقليدي، تخلو من التخطيط العمراني المنظم، وتفتقر إلى المرافق العامة المتطورة. كما أشار إلى بساطة الحياة الاجتماعية، واعتماد السكان على الروابط العشائرية، مع حضور محدود للمؤسسات الدينية والتعليمية، واقتصار التعليم على الكتاتيب وبعض حلقات المساجد وهو ما أكده وتوسع فيه في كتابه الآخر "**التعليم في الكوت**" الذي فصّل فيه الواقع التعليمي للكوت خلال العهد العثماني بوصفه تعليمًا تقليديًا محدود الأطر، لم يخضع لسياسة تعليمية واضحة أو مشروع تربوي منظم. ويبيّن المؤلف أن التعليم في هذه المرحلة كان يعتمد أساسًا على الكتاتيب بوصفها المؤسسة التعليمية الأكثر انتشارًا، إذ انحصر دورها في تعليم القراءة والكتابة الأولية، وتحفيظ القرآن الكريم، وبعض المبادئ الدينية واللغوية، دون وجود مناهج موحدة أو مراحل دراسية منتظمة[38].

وأشار الكتاب إلى أن الدولة العثمانية لم تولِ التعليم في الكوت اهتمامًا فعليًا، شأنها في ذلك شأن معظم مناطق العراق، إذ اقتصر دورها على الجباية وإدارة الشؤون الإدارية والعسكرية، دون الالتفات إلى الجوانب الثقافية والتعليمية. ويعزو المؤلف هذا الإهمال إلى ضعف الإمكانات المالية للدولة، وتفشي الفساد الإداري، وتراجع الأوضاع الاقتصادية، فضلًا عن الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها الولايات العراقية[39]. كما أوضح أن التعليم النظامي الحديث كان شبه غائب في الكوت خلال العهد العثماني، وأن محاولات إدخال المدارس الرسمية ظلت محدودة ومتأخرة، ولم تترك أثرًا ملموسًا في الواقع التعليمي العام. وحتى عند ظهور بعض المدارس الابتدائية الرسمية في أواخر العهد العثماني، فإنها بقيت قليلة العدد، وضعيفة التأثير، ولم تستطع استقطاب أعداد كبيرة من السكان ويتطرق الكتاب إلى عزوف الأهالي عن التعليم الرسمي، مرجعًا ذلك إلى أسباب متعددة، من بينها تدريس المناهج باللغة التركية، وهي لغة بعيدة عن البيئة اللغوية لأهالي الكوت، فضلًا عن اعتماد التعليم على أساليب تلقينية لا تراعي الواقع الاجتماعي والثقافي المحلي. وقد أسهم ذلك في بقاء التعليم محصورًا بفئة ضيقة من السكان، غالبًا من أبناء الموظفين أو المتصلين بالإدارة العثمانية[40].

(38) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(39) المصدر نفسه، ص٥٩ – ٦٠.

(40) عبد الحسين عبود بشيت الجوراني، تاريخ مدينة الكوت ، ص ٦٠ –٦٦.

بالنسبة للعهد الملكي **تناول كتاب: "تاريخ مدينة الكوت ١٧٠٢ – ١٩٧٩"**، هذه الفترة ضمن سياق تاريخي أطول، لكنه منح هذه المرحلة حيزًا واضحًا بوصفها مرحلة انتقال الكوت من مدينة تقليدية متأثرة بالإرث العثماني والاحتلال البريطاني إلى مدينة إدارية حديثة نسبيًا. ركّز المؤلف على التحولات العمرانية في العهد الملكي، مثل توسع المدينة، ونشوء أحياء جديدة، وتحسن نسبي في الطرق والأسواق، وربط الكوت إداريًا واقتصاديًا بمحيطها الريفي(41)، كما أبرز الكتاب الحياة الاجتماعية والثقافية في الكوت خلال العهد الملكي، متوقفًا عند التعليم، وبروز شخصيات إدارية وعلمية، ودور المدارس في تكوين نخبة محلية. ويشير أيضًا إلى أثر السياسات المركزية للدولة الملكية في إدارة اللواء، سواء من حيث الضرائب أو التنظيم الإداري(٤٢) مع نبرة أقرب إلى السرد التوثيقي المحلي، المستند إلى الذاكرة والكتابات العراقية، أكثر من اعتماده على الوثائق الرسمية وحدها. وبهذا فهو قد عكس تصور المؤرخ المحلي لأوضاع الكوت، بما يحمله من اهتمام بالتفاصيل الاجتماعية والأسماء والأحداث المحلية(43).

وفي كتابه الثاني **التعليم في الكوت** تطرق أيضا للعهد الملكي، وبيّن أن التعليم في الكوت خلال العهد الملكي بدأ يتحول من واقع تقليدي محدود إلى تعليم رسمي منظّم خاضع لسياسة الدولة التعليمية. ففي السنوات الأولى من العهد الملكي، كان التعليم في الكوت ضعيف البنية، مقتصرًا في معظمه على المدارس الابتدائية القليلة التي أُنشئت في مركز القضاء، بينما ظل الريف شبه محروم من المؤسسات التعليمية. ويرجع المؤلف هذا الضعف إلى قلة الإمكانات المالية، وقصور الأبنية المدرسية، وندرة المعلمين المؤهلين ومع تقدم سنوات الحكم الملكي، لا سيما منذ الثلاثينات، شهدت الكوت توسعًا تدريجيًا في عدد المدارس الابتدائية، وبدأت الدولة تسعى إلى نشر التعليم بوصفه أداة لبناء المجتمع والدولة. إلا أن هذا التوسع ظل غير متكافئ، إذ تركزت المدارس في مركز الكوت أكثر من النواحي والأرياف، مما أبقى نسبة كبيرة من أبناء الفلاحين خارج العملية التعليمية، وهو ما يعكس التأثير غير المباشر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في القضاء اما التعليم المتوسط والثانوي في الكوت خلال العهد الملكي، فيشير الكتاب إلى أنه كان محدودًا من حيث العدد والقدرة الاستيعابية، ولم يتمكن من مواكبة تزايد أعداد خريجي المرحلة الابتدائية. لذلك بقيت فرص إكمال الدراسة بعد المرحلة الابتدائية محصورة بفئة قليلة، غالبًا من أبناء الأسر الميسورة أو الموظفين، مما أسهم في إعادة إنتاج الفوارق

(41) المصدر نفسه ، ص ٣٦ – ٥٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٦٣ – ٧٣.

(43) المصدر نفسه، ص ٢٥٧ – ٢٦١.

الاجتماعية داخل القضاء[44]. وتناول المؤلف وضع تعليم البنات في الكوت خلال العهد الملكي، موضحًا أنه شهد تطورًا بطيئًا ومترددًا، إذ واجه معوقات اجتماعية وثقافية حالت دون انتشاره الواسع، رغم افتتاح بعض المدارس الابتدائية للبنات في مركز القضاء خلال الأربعينيات والخمسينات. وأكد أن هذا التقدم ظل محدود الأثر ولم يحقق نقلة نوعية حقيقية[45]. كما وضّح الكتاب أن التعليم المهني في الكوت خلال العهد الملكي لم يحظَ باهتمام كافٍ، وبقي ضعيفًا من حيث المؤسسات والبرامج، ولم يسهم في تلبية حاجات المجتمع الاقتصادية أو الزراعية، مما عكس طبيعة السياسة التعليمية العامة للدولة الملكية التي ركزت على التعليم النظري أكثر من العملي[46]. وخلص المؤلف إلى أن التعليم في الكوت في العهد الملكي اتسم بازدياد عددي في المدارس والطلاب، لكنه بقي قاصرًا من حيث النوع والانتشار الجغرافي، وعاجزًا عن تحقيق عدالة تعليمية حقيقية بين المدينة والريف، الأمر الذي جعل النظام التعليمي في القضاء يعاني من اختلالات بنيوية استمرت آثارها إلى ما بعد نهاية العهد الملكي.

وفي سياق الحديث عن الجوانب الاجتماعية عرض كتاب محمد شكري العزاوي[٤٧] **دليل محافظة واسط (اقتصادي – اجتماعي)**، أوضاع الكوت في العهد الملكي من زاوية إدارية وتنموية، بوصفها مركز لواء الكوت بعد تأسيس الدولة العراقية. وركّز على التحولات الاقتصادية التي شهدتها المدينة، لا سيما تطور الزراعة بوصفها النشاط الرئيس للسكان، مع إبراز دور مشاريع الري وشق الجداول وتنظيم الأراضي الزراعية، وما رافق ذلك من توسع في زراعة الحبوب والتمور كما يتناول البنية الاجتماعية للكوت، مشيرًا إلى نمو السكان وتزايد الاستقرار الحضري مقارنة بالفترات السابقة، وظهور طبقة من الموظفين وأصحاب المهن المرتبطة بالإدارة الملكية[48]. وتوقف الدليل عند الخدمات العامة في العهد

---

(44) عبد الحسين عبود بشيت الجوراني، التعليم في الكوت، ص ٨٨ – ٨٩.

(45) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(46) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٤٧) محمد شكري العزاوي من المؤلفين العراقيين الذين نشطوا في التأليف خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين تظهر فهارس دار الكتب والوثائق العراقية أنه ألّف عددًا من الكتب ذات الطابع التاريخي والتوثيقي والتراجمي، من أبرزها: مجمع الآثار العراقية (١٩٤٧)، واقرأ واستفد (١٩٥١)، ومن مبادئ الرجال (١٩٥٢)، وأدب وتاريخ (١٩٥٤)، فضلاً عن دليل محافظة واسط الذي يندرج ضمن اهتمامه بالأدلة المحلية والتعريف بالمناطق العراقية. وتكشف هذه المؤلفات عن اهتمامه بجمع المعلومات التاريخية والتراجم والأخبار المحلية وتقديمها بأسلوب موسوعي مبسط يخدم القارئ والباحث على السواء.
https://www.iraqnla.gov.iq/opac/index.php?hl=ara&max=20&q=%22%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D8%A7%D9%88%D9%8A%2C%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%B4%D9%83%D8%B1%D9%8A%22&start=80&sto=c&utm_source=chatgpt.com

(48) محمد شكري العزاوي، دليل محافظة واسط اقتصادي اجتماعي، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٧٠، ص ٥ – ١٢.

الملكي، مثل التعليم والصحة والبلدية، فيذكر المدارس الأولى، والمستشفى، والدوائر الرسمية، وعكس صورة رسمية تميل إلى إبراز "**منجزات الدولة**" أكثر من تحليل الإشكالات الاجتماعية أو الاقتصادية العميقة، وهو ما جعله مصدرًا مهمًا لفهم رؤية الإدارة الملكية نفسها للكوت وتطورها ضمن إطار الدولة الحديثة، لا لرصد النقد الاجتماعي أو السياسي[49].

وفي جانب اجتماعي اخر ركّز "**الاقطاع في لواء الكوت" للمحامي محمد علي الصوري**"[٥٠] على واقع الاقطاع في قضاء الكوت وأوضح انه لم يكن ظاهرة عارضة، بل نتاج سياسة دولة تشكّلت في العهد الملكي واستندت إلى تشريعات الأراضي والتحالف مع شيوخ العشائر والوجهاء المحليين. بيّن الكتاب كيف تحوّل نظام الحيازة من أنماط تقليدية إلى ملكيات واسعة مُسجَّلة رسميًا بأسماء عدد محدود من الإقطاعيين في نواحي وأرياف الكوت، لا سيما على ضفاف دجلة ومناطق الزراعة المروية، الأمر الذي رسّخ تركز الأرض بيد فئة ضيقة وأقصى صغار الفلاحين عن الملكية[51]. وأوضح المؤلف أن الدولة الملكية أسهمت مباشرة في تثبيت هذا الواقع عبر قوانين التسوية وتسجيل الأراضي، فانتقلت مساحات شاسعة من أراضي العشائر إلى ملكيات فردية، وغالبًا ما سُجّلت بأسماء شيوخ أو متنفذين كانوا يؤدون أدوارًا إدارية وأمنية لصالح السلطة. في قضاء الكوت تحديدًا، أدّى ذلك إلى تشكّل طبقة إقطاعية ذات نفوذ سياسي، تمثّل بعضها في المجالس النيابية والإدارات المحلية، ما جعل الإقطاع جزءًا من البنية السياسية لا الاقتصادية فحسب[52].

وتناول الكتاب طبيعة العلاقة بين الإقطاعي والفلاح في الكوت، مبرزًا أشكال الاستغلال المتمثلة في المشاركة المجحفة بالمحصول، والديون الزراعية، والتحكم بالسكن والعمل، فضلًا عن القيود

---

(49) المصدر نفسه، ص ١٢ – ٣٧.

(٥٠) محمد علي الصوري : محام من أبناء مدينة الكوت من أوائل المحامين في القرن العشرين. ينحدر من أسرة دينية، فهو ابن الشيخ خليل الصوري الذي تعود أصوله إلى مدينة صور اللبنانية، وقد قدم إلى العراق للدراسة في الحوزات العلمية في النجف، ثم أوكلت إليه مهام الوكالة الشرعية لأحد المراجع الدينية، فاستقر في مدينة الكوت مطلع القرن العشرين. وفي هذا الوسط الديني نشأ محمد علي الصوري وتلقى أولى مؤثراته الفكرية والثقافية درس الصوري القانون في بغداد خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين اطلع على التيارات الفكرية المختلفة السائدة آنذاك، ومنها الفكر الماركسي والأفكار الداعية إلى العدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي. وقد انعكست هذه الخلفيات الفكرية على مؤلفاته ومنهجه في الكتابة، إذ جمع بين الثقافة الدينية التي اكتسبها من بيئته الأسرية، والتكوين القانوني الأكاديمي الذي وفرته له دراسة الحقوق، فضلاً عن تأثره ببعض الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة. جريدة الزمان الدولية، العدد ٤٢٠١، ١٦ / ٥ / ٢٠١٢

(51) محمد علي الصوري، الاقطاع في لواء الكوت، ص ٧٨.

(52) محمد علي الصوري، الاقطاع في لواء الكوت ، ص ٨٣.

الاجتماعية التي حدّت من حراك الفلاحين. كما ربط المؤلف بين هذا النظام وتدهور المستوى المعيشي وانتشار الأمية والهجرة من الريف إلى مركز الكوت، بوصفها نتائج اجتماعية مباشرة لبنية الإقطاع[53]. ولا يغفل الكتاب أثر مشاريع الري، لا سيما تنظيم مياه دجلة وسدة الكوت، في تعزيز قوة الإقطاعيين؛ إذ إن تحسّن الري زاد من قيمة الأرض الزراعية، لكن عائداته ذهبت أساسًا إلى كبار الملاّك، بينما بقي الفلاحون خارج دائرة الاستفادة الحقيقية. ورأى المؤلف أن غياب إصلاح زراعي فاعل طوال العهد الملكي جعل الإقطاع في قضاء الكوت أكثر رسوخًا مقارنة ببعض الأقضية الأخرى [54]. وخلص المؤلف إلى أن الإقطاع في قضاء الكوت خلال العهد الملكي كان ظاهرة مركبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، أسهمت في خلق اختلال بنيوي في المجتمع الريفي، وظلّت إحدى المشكلات العميقة التي ورثها العهد الجمهوري لاحقًا، ما يفسّر حدّة المطالبة بالإصلاح الزراعي بعد عام ١٩٥٨.

وفي كتاب اخر للمؤلف نفسه بعنوان "**تاريخ الكوت وعشائرها ومناطقها**" اهتم في قضية أصل الكوت وتسميتها، فقد خصص لها مساحة واسعة من البحث والنقاش، الأمر الذي يكشف أن الصوري كان يدرك أن فهم تاريخ المدينة يبدأ من فهم اسمها وظروف نشأتها واتضح أنه لم يكتفِ بنقل الروايات السابقة، بل دخل في مناقشة مباشرة مع الآراء المتداولة في عصره. فهو يعرض الرأي القائل بأن المدينة أسسها الشيخ سبع بن خميس وأنها سميت «كوت سبع»، ثم يسعى إلى تفنيد هذا الرأي عبر العودة إلى الشواهد التاريخية والرحلات الأجنبية والوثائق المتاحة. ويستند في ذلك إلى أن المصادر التي عاصرت القرن التاسع عشر لم تستعمل تسمية «كوت سبع»، بل استعملت تسمية «كوت العمارة»، كما أن الرحالة والموظفين الأجانب الذين زاروا المنطقة أو كتبوا عنها سجلوا الاسم بهذه الصيغة[٥٥].

ومن خلال هذا النقاش يتضح أن الصوري لم يكن مجرد ناقل للمعلومات، بل كان يمارس نوعاً من النقد التاريخي، إذ اعتمد على المقارنة بين الروايات المختلفة وعلى تتبع تطور الأسماء في المصادر التاريخية. وهذه النقطة بالذات تمنح الكتاب أهمية خاصة في دراسة تاريخ الكتابة عن الكوت، لأنه يمثل انتقالاً من مرحلة جمع الروايات إلى مرحلة مناقشتها وتحليلها وترجيح بعضها على بعض.

(53) المصدر نفسه ، ص ١١٣.

(54) المصدر نفسه، ص ٨٨ –٩٠.

(٥٥) محمد علي الصوري ، تاريخ الكوت وعشائرها ومناطقها ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ١٧٩ – ١٨٢.

وعندما يصل المؤلف إلى رأيه النهائي يؤكد أن الاسم الأصلي للمدينة هو «الكوت العمارة»، ويخصص صفحات طويلة لتفسير هذه التسمية(٥٦).

ولا يقف الكتاب عند حدود النشأة والتسمية، بل يمتد إلى دراسة العشائر التي ارتبطت بتاريخ المنطقة وتبين أن المؤلف كان يرى أن تاريخ الكوت لا يمكن فصله عن تاريخ عشائرها، لذلك سعى إلى بيان أصول هذه العشائر ومواطن استقرارها وأدوارها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فالعشائر عنده ليست مجرد وحدات سكانية، بل هي عنصر أساسي في تفسير نشوء المستوطنات وتطورها وتوزع الأراضي الزراعية واستعمال الموارد المائية(٥٧).

كما يولي الكتاب اهتماماً واضحاً بالجغرافية التاريخية للمنطقة، ولا سيما شبكة الأنهار والمشاريع الإروائية. خصوصا سدة الكوت ونهر الغراف ونهر الدجيلة لا ترد بوصفها معلومات هندسية مجردة، وإنما باعتبارها أحداثاً تاريخية غيّرت طبيعة المكان وأثرت في حياة السكان. فالمؤلف يوضح كيف أدى إنشاء سدة الكوت إلى رفع مناسيب المياه وإتاحة فرص جديدة للزراعة، وكيف أسهم شق نهر الدجيلة وتحويل مجرى الغراف في استصلاح مساحات واسعة من الأراضي. كما يبين أن هذه المشاريع لم تكن نتائجها إيجابية فقط، بل أحدثت أيضاً تغيرات عمرانية وطوبوغرافية، تمثلت في انتقال بعض التجمعات السكانية واختفاء بعض البساتين القديمة وتغير ملامح الأرض(٥٨).

ومن خلال حديثه عن مدينة العزة نلمس جانباً آخر من منهج المؤلف، إذ لا يكتفي بوصف المشروعات المائية، بل يربطها مباشرة بالحياة اليومية للسكان. فهو يصور المنطقة بعد تنفيذ تلك المشاريع وكأنها محاطة بطوق من الأنهار، ويصف أثر ذلك في ازدهار الزراعة وتحسن الأحوال المعيشية. ومع ذلك لا يغفل الإشارة إلى ما يراه من تقصير في الاهتمام العمراني والحضاري بالمدينة، الأمر الذي يكشف عن نزعة إصلاحية واضحة في كتابته (٥٩).

ومن الناحية المنهجية، فإن أهمية الكتاب لا تكمن فقط في المعلومات التي يقدمها عن الكوت، بل في الطريقة التي كتب بها تاريخها. فالصوري جمع بين الروايات المحلية والوثائق والرحلات الأجنبية

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٥٩) محمد علي الصوري ، تاريخ الكوت وعشائرها ومناطقها ، بغداد ، ١٩٥٨، ص ٣٠١

والكتب الجغرافية وأقوال الباحثين السابقين، ثم ناقشها وحاول الوصول إلى استنتاجات خاصة به. ولهذا السبب يعد كتابه من الأعمال المهمة في تطور الكتابة التاريخية عن الكوت، لأنه لا يكتفي بوصف الأحداث، بل يحاول تفسيرها ونقد الروايات المتعلقة بها. ومن هنا يمكن النظر إليه بوصفه مصدراً تاريخياً عن الكوت، وفي الوقت نفسه مصدراً لدراسة تاريخ الكتابة التاريخية عن الكوت، لأنه يكشف كيف كان المؤرخون المحليون في منتصف القرن العشرين يفهمون تاريخ المدينة ويعيدون بناءه ويجادلون حول قضاياه الأساسية، وفي مقدمتها قضية التسمية والنشأة.

وبدا المؤلف رحيم بدر الطائي كتابه "**مدينة العزة ماضيها وحاضرها**" بدراسة نشأة مدينة الكوت وتسميتها، فاستعرض الآراء التي طرحها المؤرخون والباحثون الذين سبقوه بشأن أصل التسمية وتاريخ نشأة المدينة، وعرض رواياتهم المختلفة ومبررات كل رأي، ثم ناقشها وقارن بينها قبل أن ينتهي إلى ترجيح الرأي الذي يراه أكثر انسجامًا مع الشواهد التاريخية المتاحة ويُعد هذا الأسلوب تطبيقًا واضحًا لمنهجية تاريخ التاريخ؛ إذ لم يكتفِ المؤلف بعرض الحدث التاريخي ذاته، بل اهتم بدراسة الكيفية التي تناول بها المؤرخون والباحثون ذلك الحدث، وتحليل تفسيراتهم ومواقفهم منه، ومن ثم إصدار حكمه العلمي استنادًا إلى مقارنة الروايات وتقييمها نقديًا(٦٠).

ثم تبع الباحث بتأصيل نشأة مدينة العزة وتاريخها، فتناول تسميتها وأسباب اختيار هذا الاسم، ثم عاد إلى جذورها التاريخية، متتبعاً مراحل تطورها منذ العهد العثماني مروراً بالاحتلال البريطاني وما تلاه من مراحل سياسية وإدارية. كما أفرد مساحة للحديث عن البيئة الطبيعية للمدينة، فدرس موقعها الجغرافي، ومناخها، وتركيبها السكاني، وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يجعل الكتاب أقرب إلى دراسة شاملة للمدينة من مجرد سرد تاريخي للأحداث(٦١).

وركّز المؤلف بصورة واضحة على البنية التحتية والخدمات العامة، فتناول مشاريع الري، والسدود، والقنوات، والجسور، والطرق، والكهرباء، والمؤسسات الحكومية، والمدارس، والدوائر الرسمية، والمرافق الصحية والرياضية والثقافية. ويبدو من كثرة العناوين المخصصة لهذه الموضوعات أنه أراد توثيق التحولات العمرانية والخدمية التي شهدتها العزة عبر العقود المختلفة(٦٢)، كما أولى الباحث اهتماماً

(٦٠) رحيم بدر الطائي، المصدر السابق ، ص ١٠ – ٣٣.

(٦١) رحيم بدر الطائي، المصدر السابق ، ص ٤٢.

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ٥٠.

كبيراً بالجانب الاجتماعي والعشائري، إذ خصص عشرات الصفحات للحديث عن العائلات والعشائر التي سكنت المدينة، وتتبع أصولها وفروعها وأماكن استقرارها، وهو جانب يمثل مادة مهمة لدراسة البنية الاجتماعية للعزة وتكوينها السكاني(٦٣).

ومن الجوانب البارزة أيضاً اهتمام المؤلف بالحياة الثقافية والأدبية؛ فقد خصص فصولاً للشعراء والأدباء والكتّاب والمعلمين والشخصيات العلمية والدينية، وسجل سير عدد كبير من أبناء المدينة الذين كان لهم دور في الحياة الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية. كما تناول الأسواق والمهن والحرف الشعبية والعادات والتقاليد والتراث المحلي، مما يضفي على الكتاب طابعاً توثيقياً للذاكرة الاجتماعية للمدينة(٦٤).

أما أهمية الكتاب فتتمثل في كونه يجمع كماً كبيراً من المعلومات المحلية المتناثرة في مصدر واحد، ويوثق جوانب من تاريخ العزة قد لا تتوافر في المصادر العامة التي تركز على تاريخ العراق أو المحافظات الكبرى. لذلك يمكن الإفادة منه في دراسات التاريخ المحلي، وتاريخ العشائر، والدراسات الاجتماعية، وتاريخ الخدمات والمؤسسات في المنطقة.

وفي مؤلف محلي اخر يتضمن مدينة الدجيلة للدكتور محمد فهد القيسي بعنوان(٦٥) "**الدجيلة (واسط) عبر العصور**" تتبع تاريخ منطقة الدجيلة وارتباطها بمدينة الكوت عبر مراحل زمنية طويلة، بدءاً من العصور الإسلامية المتأخرة مروراً بالعهدين العثماني والصفوي وصولاً إلى القرن العشرين. وقد اعتمد مؤلفه أسلوب السرد التاريخي المتدرج زمنياً، إذ تناول التطورات السياسية والإدارية التي شهدتها المنطقة، وأشار إلى أوضاع واسط في العهد العثماني والصراعات التي دارت بين العثمانيين والصفويين وانعكاساتها على السكان والعمران والحياة الاقتصادية(٦٦).

ولا يقتصر الكتاب على الجوانب السياسية فحسب، بل يتوسع في دراسة التحولات البيئية والجغرافية التي أثرت في المنطقة، ولا سيما التغيرات التي طرأت على مجرى نهر دجلة وأثرها في

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٨ – ٣٣٠.

(٦٤) المصدر نفسه ، ص – ٢٦٦ ٢٤٦.

(٦٥) الدكتور محمد فهد القيسي من مواليد ١٥ / أيار / ١٩٧٨ الدجيلة (واسط) أستاذ اكاديمي وباحث متخصص في التاريخ القديم له العديد من المؤلفات التاريخية المتميزة منها : **السومريون بين النفي والاثبات** و **كربلاء في العصور الحديثة قصة الخليقة بين الالواح المسمارية والكتب السماوية وتداول السلطة في العراق القديم** وبحوث تاريخية أخرى . محمد فهد القيسي، الدجيلة واسط عبر العصور، جامعة واسط، ٢٠١٢، ص ٦.

(٦٦) محمد فهد القيسي، مصدر سابق، ص ٩٧ – ١١٧.

الاستقرار السكاني والزراعة، فضلاً عن تناوله أحوال العشائر والسكان ومستويات التعليم والنشاط الاقتصادي. كما يظهر اهتمام المؤلف بتوثيق الروايات المحلية والأخبار الواردة في المصادر التاريخية المتعلقة بواسط والدجيلة، محاولاً الربط بين الأحداث السياسية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة(٦٧).

ويحتل مشروع الدجيلة الزراعي مساحة واسعة من الكتاب، إذ أفرد له المؤلف فصولاً تناول فيها مراحل إنشائه وأهدافه وشبكات الري والبزل والأعمال الهندسية التي رافقت تنفيذه، فضلاً عن عمليات المسح وتوزيع الأراضي وإسكان المستوطنين الزراعيين. ومن خلال هذا العرض يتضح أن المؤلف أراد إبراز الدور الذي أداه المشروع في تحويل الدجيلة إلى منطقة زراعية واستيطانية مهمة في محافظة واسط خلال القرن العشرين، وما ترتب عليه من تغيرات عمرانية وسكانية واقتصادية(٦٨). وتنبع أهمية الكتاب من كونه يجمع بين العصور التاريخية جميعها بالاضافة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار محلي مما يجعله مصدراً مهماً للباحثين في تاريخ محافظة واسط. كما يمكن الإفادة منه ضمن دراسات تاريخ التاريخ لأنه يمثل محاولة محلية لكتابة تاريخ المنطقة وتفسير أحداثها اعتماداً على ما توفر للمؤلف من مصادر وروايات ووثائق، الأمر الذي يساعد في تتبع تطور الكتابة التاريخية الخاصة بواسط والكوت خلال العصر الحديث انتهاءا بعام ٢٠٠٣(٦٩). وجاءت الكوت في موسوعة عنونها مؤلفها سعدون صالح السبع (٧٠)"**موسوعة تاريخ الكوت قديما وحديثا**" بوصفها

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٢٣ – ١٤٢.

(٦٩) تناول الكتاب تاريخ ناحية الدجيلة في العهد الجمهوري منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ٢٠٠٣ ثم المرحلة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، مركزاً على التطورات الإدارية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها الناحية، وما طرأ على أوضاع سكانها ومؤسساتها المختلفة. كما بحث النشاط الاقتصادي ولاسيما الواقع الزراعي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، مبيناً تأثير الظروف العامة للدولة العراقية في حياة الدجيلة، فضلاً عن دراسته للخصائص البيئية والإحيائية للمنطقة. وبذلك قدم المؤلف عرضاً لتطور الدجيلة في العصر الجمهوري من خلال رصد التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي أسهمت في تشكيل واقعها الحديث . يراجع للمزيد: المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٧٠) ولد في الكوت عام ١٩٣٧ في محلة الشرقية خريج الإعدادية الجعفرية المسائية عام ١٩٦٠ – ١٩٦١م وهو من الوطنيين اليساريين اعتقل وسجن لمرات عديدة عين في مصلحة مصافي النفط الحكومية سنة ١٩٥٩م ثم فصله واعتقاله خلال العمل الوظيفي عدة مرات أحيل على التقاعد عام ١٩٨٧م أصبح بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ عضواً في المجلس البلدي لمدينة الكوت. بعدها أسس مع بعض أعيان الكوت مجلس أعيان محافظة واسط.

للمزيد حول السيرة الذاتية للكاتب يراجع : سعدون صالح السبع، وجهاء واعلام الكوت سيرة شخصيات من الكوت ،الكوت، مؤسسة الرسام للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ج ١، ص ٨ –٩.

موضعًا حضريًا أخذ بالتشكل التدريجي أكثر من كونها مدينة ذات بنية إدارية مكتملة منذ وقت مبكر. فربط نشأة الكوت وتطورها بالموقع مؤكدا أن الموقع منحها أهمية وظيفية في شبكة المواصلات النهرية لا سيما في الربط بين بغداد والبصرة والمناطق المحيطة بهما. ورأى أن الكوت لم تكن في بداياتها مركزًا سياسيًا أو إداريًا بارزًا؛ بل كانت أقرب إلى تجمع سكاني ارتبط بالنشاط التجاري والزراعي، ثم أخذت أهميتها تتعاظم مع الزمن(71). وأشار إلى أن الإدارة العثمانية نظرت إلى الكوت بوصفها نقطة ضبط واستقرار عشائري أكثر من كونها حاضرة مدنية كبرى، لذلك كان حضور الدولة العثمانية فيها محدودًا نسبيًا، تمثل في تعيين قائممقام أو مسؤول إداري، وفرض الجباية عبر شيوخ العشائر، دون تدخل واسع في الشؤون الاجتماعية اليومية. وأبرز المؤلف دور العشائر في إدارة شؤون الكوت، سواء في حماية الطرق، أو تنظيم الزراعة، أو فض النزاعات، وهو ما عكس طبيعة العلاقة غير المباشرة بين الدولة العثمانية والمجتمع المحلي(72). وفي الجانب الاجتماعي، صوّر الكاتب الكوت العثمانية كمجتمع متنوع التركيب، ضمّ عشائر عربية مستقرة وأخرى متنقلة، فضلا عن وجود عناصر دينية ومهنية مختلفة، مثل رجال الدين والتجار والحرفيين. مركزا على أن الحياة الاجتماعية كانت محكومة بالأعراف العشائرية والتقاليد المحلية أكثر من القوانين الرسمية، مع حضور محدود للمؤسسات العثمانية النظامية(73).

أما من الناحية الاقتصادية، فأكد المؤلف أن النشاط الزراعي كان العمود الفقري لاقتصاد الكوت خلال العهد العثماني، مستفيدًا من الأراضي الخصبة المحيطة بدجلة، إلى جانب التجارة النهرية التي أسهمت في تنشيط الأسواق المحلية. كما أشار إلى أن ضعف مشاريع الري المنظمة آنذاك جعل الإنتاج الزراعي خاضعًا لتقلبات الطبيعة ومستويات الفيضان . وفي الشأن التعليمي والديني، ذكر الكتاب ما هو مؤكد أن التعليم اقتصر في الغالب على الكتاتيب والمساجد، حيث كان رجال الدين يؤدون دورًا محوريًا في تعليم القراءة والكتابة والعلوم الدينية، دون وجود مدارس نظامية حديثة(٧٤).

وخلص المؤلف ضمنيًا إلى أن الكوت في العهد العثماني لم تكن مدينة مهمشة تمامًا، لكنها أيضًا لم تحظَ باهتمام إداري واسع، بل ظلت مدينة نامية ببطئ، تطورت بفعل موقعها الجغرافي ودورها

(71) سعدون صالح السبع، موسوعة تاريخ الكوت قديما وحديثا، ط٢، النجف، مؤسسة النبراس، ٢٠١١، ص ١٨.

(72) المصدر نفسه، ص ١٥ – ١٩.

(73) المصدر نفسه، ص ٥٣١.

(٧٤) سعدون صالح السبع، موسوعة تاريخ الكوت قديما وحديثا، ط٢، النجف، مؤسسة النبراس، ٢٠١١، ص ٤٢١ – ٥٣٣.

الاقتصادي والعشائري، إلى أن جاءت التحولات الكبرى مع الاحتلال البريطاني، الذي نقلها إلى مرحلة جديدة من التنظيم الإداري والعمراني. أما العهد الملكي فقد رأى أن قيام الدولة العراقية الحديثة أسهم في إدخال الكوت ضمن إطار إداري وتنظيمي أكثر وضوحًا، بعد أن كانت علاقتها بالسلطة في العهد العثماني علاقة غير مباشرة. وأشار إلى أن الكوت أصبحت جزءًا من منظومة الدولة المركزية، سواء من حيث الإدارة أو الخدمات أو الارتباط بالمؤسسات الحكومية[75].

ركّز الكتاب على أن العهد الملكي شهد توسعًا إداريًا وعمرانيًا تدريجيًا في الكوت، تمثل في إنشاء الدوائر الحكومية، وتنظيم شؤون البلدية، وظهور معالم عمرانية جديدة، الأمر الذي انعكس على نمط الحياة اليومية للسكان. وذكر أن الدولة الملكية سعت إلى فرض القانون والنظام وتقليص دور الأعراف العشائرية في إدارة المدينة، وإن كان هذا التحول يتم ببطئ وتفاوت[76].

وفي الجانب الاجتماعي، تحدث المؤلف عن استمرار حضور العشائر في الحياة العامة، لكنه لاحظ أن تأثيرها بدأ يتراجع نسبيًا مع توسع نفوذ الدولة وظهور طبقات اجتماعية جديدة، مثل الموظفين والمعلمين وأصحاب المهن الحرة. كما أشار إلى بروز شخصيات محلية أدت أدوارًا اجتماعية وإدارية في المدينة خلال تلك المرحلة. ويعدّ العهد الملكي – بحسب المؤلف – مرحلة تأسيس المدارس النظامية، وانتشار التعليم الابتدائي، ودخول التعليم الرسمي بديلاً تدريجيًا عن الكتاتيب التقليدية، مع استمرار دور المساجد والمؤسسات الدينية. وربط المؤلف هذا التطور بسياسة الدولة في نشر التعليم وتحديث المجتمع[77]. وفي الجانب الاقتصادي، ذكر الكتاب أن النشاط الزراعي ظل ركيزة أساسية، لكنه أصبح أكثر ارتباطًا بالسياسات الحكومية، لا سيما مشاريع الري وتنظيم الأراضي، كما أشار إلى تحسن نسبي في التجارة المحلية نتيجة الاستقرار الإداري وتحسن المواصلات[78]. ومن الجدير بالذكر ان تاريخ قضاء الكوت خلال العهد الملكي في هذا الكتاب جاء عاما ومبعثرا داخل موضوعات متعددة وليس دراسة مستقلة. وقد اعتمد الكاتب وبنى جزءًا مهمًا من مادته على ذاكرة الأهالي ومعلوماتهم الشفوية أو ما زُوّد به من رسائل، وهو أمر شائع في الدراسات المحلية، لكنه يظل إشكاليًا إذا لم يُدعَّم بمصادر مكتوبة أو وثائق رسمية و الاعتماد على الذاكرة وحدها يجعل النص عرضة للأخطاء أو المبالغات،

(75) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ – ٢٦٠.

(76) المصدر نفسه، ص ٣٠٠ –٣٣٠.

(77) سعدون صالح السبع، موسوعة تاريخ الكوت قديما وحديثا، ط٢، النجف، مؤسسة النبراس، ٢٠١١، ص ٢٤٣ – ٢٦٠

(78) المصدر نفسه، ص ٣٣٥ – ٣٤٠

لأن الرواية الشفوية بطبيعتها انتقائية وتتأثر بعوامل الزمن والانتماء الاجتماعي والملاحظة الثانية التي تتعلق بمسؤولية المصداقية؛ إذ يبدو أن المؤلف حمّل الرواة أو المزوّدين بالمعلومات مسؤولية صحة ما ورد، بدل أن يقوم هو بعملية البحث والمقارنة بين الروايات المختلفة في المنهج التاريخي الرصين، لا يكفي نقل المعلومات، بل يجب نقدها داخليًا وخارجيًا، وفحص مضمونها ومقارنتها بمصادر أخرى، وهو ما لم يظهر بوضوح في هذا العمل والمنهج المتبع في الكتابة أشار اليه الكاتب في المقدمة لكنه لم يطبّقه تطبيقًا دقيقًا داخل المتن؛ إذ لم يقم بتعداد الشهود بشكل منظم، ولم يبرز الشهادات بطريقة تحليلية، بل بقيت ضمن السرد العام دون تمييز واضح بين الرواية الموثقة والرأي الشخصي وهذا يضعف القيمة العلمية للنص لأن القارئ لا يستطيع التحقق من مصدر كل معلومة أو درجة موثوقيتها بالإضافة الى ان الكاتب اختار بعض الشهادات وحللها واغفل أخرى دون تبرير. عليه، يمكن القول أن الكتاب قدّم مادة تاريخية مهمة عن الكوت، لكنه لم يُحكم أدواته بما يكفي، إذ غلب عليه الطابع التجميعي الوصفي أكثر من التحليل النقدي، واعتمد على مصادر تحتاج إلى تدقيق أكبر، دون أن يرافق ذلك جهد كافٍ في التوثيق والمقارنة. لذلك فإن الإفادة من هذا الكتاب في البحث الأكاديمي تظل ممكنة، لكن بشرط التعامل معه بحذر، ومقارنة معلوماته بمصادر أخرى أكثر توثيقًا، وعدم الاعتماد عليه منفردًا في القضايا التي تتطلب دقة تاريخية عالية.

ويعد كتاب "**وجهاء واعلام الكوت**" بجزأين امتدادا واستكمالا لما بدأه المؤلف في **موسوعة تاريخ الكوت قديما وحديثا** "حيث ذكر الباحث السبع ذلك بنفسه "**عندما صدر كتاب (موسوعة تاريخ الكوت قديماً وحديثاً) والمتضمن تاريخ عوائل الكوت والتعريف بها وبخاصة العوائل القديمة، إضافة إلى المعالم التراثية وصور الكثير من الشخصيات الاجتماعية، فكان هناك من واكب وانتظر صدور الكتاب من الذين وافونا بالكتابة عن عوائلهم، وهناك ممن لم يسعفهم الحظ بالكتابة لعدم معرفتهم بموضوع الكتاب وتدوين تاريخ المدينة وعلم بعد صدور الكتاب الجزء الأول، فسارع بالكتابة وحصل على حيّز في الجزء الثاني، ومنهم من تأسف لعدم اللحاق بالركب وترك شيء لأبنائه وأحفاده عن عوائلهم وانتسابهم وحضارة مدينتهم.**

وأخيراً تركت لهؤلاء الأجلاء منفذاً آخر للتعويض عما فاتهم في الكتاب الجديد والموسوم (وجهاء وأعلام الكوت)"[٧٩].

(٧٩) سعدون صالح السبع، وجهاء واعلام الكوت.....، ج ١، ص ١٨٦.

ان المؤلف لم يقتصر على ذكر أسماء وجهاء الكوت وأعلامها، بل عمد إلى توثيق سيرهم الذاتية وتسجيل أدوارهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للمدينة، إذ خصّص لكل شخصية ترجمة مستقلة تناول فيها نسبها ونشأتها ومؤهلاتها العلمية ومواقعها الوظيفية أو المهنية، فضلاً عن إبراز إسهاماتها وإنجازاتها في خدمة الكوت وأبنائها. وقد ضمّ الكتاب نخبة واسعة من العلماء والأدباء ورجال الدين والأطباء والتربويين والضباط والوجهاء والشخصيات الاجتماعية، الأمر الذي جعله سجلاً توثيقياً مهماً لحفظ ذاكرة المدينة ورصد مسيرة رجالها الذين أسهموا في بناء مؤسساتها وتطوير واقعها العلمي والثقافي والاجتماعي. وبذلك يُعد الكتاب مصدراً مهماً لتراجم أعلام الكوت، ومكملاً للدراسات التاريخية التي تناولت نشأة المدينة وتطورها، من خلال التركيز على العنصر البشري ودوره في صناعة تاريخها(٨٠).

وفيما يخص تاريخ الكوت السياسي فيشير الاستاذ "**رائد السوداني**"(٨١) **في كتابه: "تاريخ الكوت السياسي"**، لاسيما في الجزء الأول منه، الى أن الحكم العثماني المتأخر لم يسعَ إلى بناء مؤسسات سياسية محلية فاعلة في الكوت؛ بل اكتفى بإدارة تقليدية اعتمدت على الولاة والقيادات العشائرية المرتبطة بالمركز، وهو ما جعل الحياة السياسية شبه غائبة، ومهّد لفراغٍ سياسي استغلّه البريطانيون لاحقًا عند دخولهم العراق. وفي هذا السياق، ربط المؤلف بين ضعف الدولة العثمانية سياسيًا وعسكريًا في سنواتها الأخيرة، وبين سرعة انهيار نفوذها في المنطقة أمام القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى. ولا ينظر السوداني إلى العهد العثماني بوصفه مرحلة وطنية أو استعمارية بالمفهوم الحديث؛ بل يقدّمه كسلطة إمبراطورية تقليدية فشلت في مواكبة التحولات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي جعل الكوت، مثل غيرها من مدن العراق، وقد دخلت القرن العشرين وهي تفتقر إلى تجربة سياسية حديثة أو نخبة إدارية محلية قادرة على إدارة شؤونها. ومن هنا، فإن العهد العثماني في الكتاب يظهر

٨٠() المصدر نفسه، ج١، ص ٥ ؛ ج ٢، ص ٨ – ١٠.

(٨١) رائد السوداني : رائد عبد الحسين عبد الرحيم السوداني، ولد في الكوت في ٢٧ يناير ١٩٦٢ واكمل دراسته فيها، من اهم الشخصيات الثقافية في واسط، له عدد من المؤلفات منها: الاحتلال الامريكي للعراق. مقدمات واسباب، الاستشراق والتبشير. تأملات في دورهما السياسي، حكم الازمة. العراق بين الاحتلالين البريطاني والامريكي بجزئين)، تاريخ الكوت السياسي. المدينة بين احتلالين بجزئين، له العديد من المقالات والدراسات في الصحف والمجلات العراقية والعربية، وله نشاط اعلامي وثقافي معروف.

موسوعة المعرفة _ رائد السوداني https://share.google/i2gTAlGkiB6D3ZR7S

بوصفه مرحلة تراجع سياسي وإداري أسهمت، بصورة غير مباشرة، في تسهيل الانتقال القسري إلى مرحلة الاحتلال، وما رافقها من صراعات وتحولات أعمق في تاريخ الكوت السياسي[82].

وتناول الكاتب رائد السوداني مدة حصار الكوت تناولًا واضحًا، لكن ليس من زاوية عسكرية بحتة كما هو شائع في كثير من الكتابات؛ بل من منظورٍ سياسي–اجتماعي ينسجم مع طبيعة الكتاب ومنهجيته في كتابة التاريخ المعاصر. ينظر المؤلف إلى حصار الكوت بوصفه حدثًا تأسيسيًا في تاريخ المدينة، لحظةً فارقة أدخلت الكوت في قلب الصراع الدولي خلال الحرب العالمية الأولى، وجعلتها مسرحًا لتقاطع الإرادات العثمانية والبريطانية، وما رافق ذلك من انكشاف مبكر لطبيعة المشروع الاستعماري البريطاني في العراق. ويؤكد أن الحصار لم يكن مجرد واقعة عسكرية انتهت باستسلام القوات البريطانية، بل تجربة قاسية تركت أثرًا عميقًا في البنية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لأهالي المدينة، حيث عانى السكان من الجوع والأمراض والخراب، وتحوّلت المدينة إلى فضاء مغلق تتداخل فيه المعاناة اليومية مع الصراع العسكري[٨٣].

كما ربط المؤلف بين الحصار وبين تشكّل الوعي السياسي المبكر في الكوت، معتبرًا أن هذه التجربة المريرة أسهمت في بلورة موقف شعبي ناقد للاحتلال، وفي بناء ذاكرة جمعية ظلّت حاضرة في وجدان الأهالي، واستُعيدت لاحقًا في الانتفاضات والحركات السياسية التي شهدتها المدينة في العهد الملكي. ويشير إلى دور العشائر المحيطة بالكوت ومواقفها المتباينة، موضحًا أن بعضها انخرط في مقاومة البريطانيين أو دعم القوات العثمانية، وهو ما يمنح الحصار بعدًا محليًا ووطنيًا، لا مجرد كونه فصلًا من فصول الحرب العالمية الأولى. ومن خلال هذا الربط، يرى السوداني أن حصار الكوت شكّل إحدى اللبنات الأولى التي مهّدت لظهور الحراك السياسي والتنظيمي في المدينة، وأنه ساهم في كسر صورة التفوق البريطاني وترسيخ قناعة لدى السكان بإمكانية مقاومة القوة الاستعمارية[٨٤].

اما العهد الملكي فقد انطلق المؤلف من رؤيةٍ منهجية تقوم على قراءة التاريخ المعاصر بوصفه تاريخًا حيًا ما تزال بعض وقائعه وشخصياته حاضرة في الذاكرة الجمعية، الأمر الذي يفرض على الباحث مسؤولية أخلاقية ومنهجية مضاعفة في التوثيق والتحليل[85] وركز المؤلف على نشأة الحراك

(82) رائد السوداني، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥.

(٨٣) المصدر نفسه، ج١، ص ١٢٣.

(٨٤) رائد السوداني، المصدر السابق ، ج ١، ص ١٢٠ ١٤٥.

(85) المصدر نفسه، ج١، ص ٨–١٠.

السياسي في الكوت ضمن السياق العراقي العام، محللًا تفاعلات القوى الاجتماعية والدينية والعشائرية والحزبية، مبيّنًا دور الاحتلال البريطاني في تشكيل البنى السياسية والإدارية، وما رافق ذلك من صراعات بين القوى المحلية. كما يفرد مساحة واسعة لدراسة الأحزاب السياسية، ولا سيما الحزب الشيوعي العراقي، متتبعًا نشأته، وخلاياه الأولى، وشخصياته القيادية في لواء الكوت، ومحللًا علاقته بالحراك العشائري، والمدينة، والسلطة، وسجن الكوت وانتفاضته الشهيرة عام ١٩٥٣، بوصفها محطات مركزية في التاريخ السياسي المحلي[86].

اعتمد المؤلف على اكثر من سبعين مصدرا من المصادر المهمة من بينها كتابات حنا بطاطو، وعزيز سباهي، ومذكرات الجواهري، وبهاء الدين نوري، وباقر إبراهيم، وجاسم الحلاوي، وفريق الفرعون، ومحمد سلمان حسن وهو ما منح الكتاب ثراءً منهجيًا واضحًا، وأسهم في تحقيق قدر عالٍ من الموضوعية والدقة في تناول الأحداث[87]. ما يعني ان المؤلف بذل جهدا في سرد تاريخ الكوت السياسي والاجتماعي منذ بدايات الاحتلال البريطاني للعراق، ولم يقتصر في معالجته على تلك المرحلة وحدها، بل عاد قليلًا إلى الأيام الأخيرة للحكم العثماني، مبرزًا دورها في ترسيخ مظاهر التخلف والجهل، وما ترتب عليها من إعاقة تشكّل الشعور الوطني العراقي، فضلًا عن انعكاسات انعدام الخدمات والسياسات الضريبية الخانقة ولم يكتفِ المؤلف بالسرد التاريخي الموثق، بل اعتمد التحليل الموضوعي لمجريات الأحداث بقدرٍ واضح من الحيوية والعمق. لكن ما يلاحظ ان الكاتب قدّم مبرراتٍ موضوعية لتحوّل بعض رؤساء العشائر من العداء للاحتلال البريطاني إلى التعاون معه، لا سيما في ظل حكومة فيصل، ومنهم آل محمد وحبيب أمير ربيعة، إذ أورد المؤلف مثال انحدار جيش الحبوبي في معركة الشعيبة، التي شاركوا بها بفاعلية، لكنهم بعد ذلك امتنعوا عن المشاركة في ثورة العشرين، بل اتجه بعضهم إلى التعاون مع البريطانيين مقابل مكاسب اقتصادية كبيرة، وفي هذا الجانب يختلف المؤلف مع آراء كلٍّ من المس بيل وعلي الوردي[٨٨] في إطلاق صفة الانتهازية على رؤساء العشائر وتعميمها، وأورد مثال الشيخ عجّيل السمرمد أمير زبيد [٨٩]، الذي حافظ على موقفه الرافض لكل العروض المغرية التي قدمها

(86) المصدر نفسه، ج١، ص ١٦٩–١٤٠.

(87) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨١ و ج ٢، ٣٥٠.

(٨٨) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، ص ٣٣ – ٤٥

(٨٩) الشيخ عجّيل السمرمد: أحد أبرز شيوخ قبيلة زبيد في العراق خلال أواخر العهد العثماني وكان يُعدّ أمير زبيد ومرجعها العشائري والسياسي في وسط وجنوب العراق. حيث اتخذ موقفًا متحفظًا وحذرًا من الاحتلال البريطاني رافضًا الانخراط في التعاون المباشر معه، كما يُشار إلى أن أسرة السمرمد احتفظت بمكانتها الاجتماعية والعشائرية، وبرز منها أفراد شاركوا في الحياة السياسية والنقابية والتعليمية

الإنكليز، أما حياده في ثورة العشرين، فيُرجعه المؤلف إلى تقديره الواقعي لحجم القوة القاهرة التي يمتلكها الاحتلال البريطاني، ورغبته في تأجيل الصدام إلى حين تقوية شوكة العراقيين(90). الملاحظة الأخرى أنه وعند ذكر أول سيدة عُرفت بانتمائها إلى الشيوعية، يورد المؤلف اسم سعدية الرحال، لكن المعروف في المصادر التاريخية أن أمينة الرحال اخت حسين الرحال تُعد أول سيدة اعتنقت الماركسية في العراق(٩١).

وهناك مؤلف كبير خصص لتدوين مرحلة الحصار والتوسع فيها، هو كتاب مثنى حسن مهدي المعنون: "**عالمية مدينة الكوت قصة الحصار**" والذي منح المدينة مكانة تاريخية خارج إطارها المحلي، اذ يعرض الكتاب للحصار بدءًا من تقدم القوات البريطانية في الجبهة العراقية ووصولها إلى الكوت، ثم تطويق القوات العثمانية لها، فيقدّم سردًا وازن بين عرض الوقائع العسكرية الأساسية وإبراز أثر الحصار على المدينة نفسها. ولا يتوقف المؤلف مطولًا عند التفاصيل التكتيكية للمعارك، بقدر ما يهتم بإظهار الكوت بوصفها مسرحا للأحداث، وكيفية تحوّل المدينة إلى مركز عسكري مؤقت فرض عليه الحصار واقعًا استثنائيًا انعكس على سكانه وحياته اليومية(92). فأبرز الكتاب معاناة القوات البريطانية المحاصَرة من نقص الغذاء والدواء وفشل محاولات فك الحصار، وصولًا إلى الاستسلام النهائي، باعتبار ذلك ذروة الحدث وأساس "**عالمية**" الكوت في الذاكرة التاريخية. كما أشير إلى ما أعقب الاستسلام من أسر الجنود البريطانيين ونقلهم خارج العراق، فوضع الحصار ضمن سلسلة أحداث امتد أثرها الإنساني والسياسي إلى ما بعد سنة ١٩١٦، وهو ما يمنح الكتاب بعدًا يتجاوز حدود المعركة نفسها(93).

خلال العهد الملكي. وتُعد شخصية الشيخ عجّيل السمرمد نموذجًا لزعامة عشائرية عراقية تعاملت مع الاحتلال بمنطق الموازنة بين الكرامة السياسية وحماية المجتمع المحلي، بعيدًا عن الانتهازية الصريحة أو الصدام غير المحسوب، وهو ما يفسر حضوره الإيجابي في بعض الكتابات التاريخية، ومنها ما أورده رائد السوداني في سياق تحليله لمواقف شيوخ العشائر خلال مرحلة الاحتلال البريطاني. يراجع للمزيد: عباس العزاوي، موسوعة عشائر العراق، الدار العربية للموسوعات، المجلد ٢، ٢٠٠٥، ص ٤٢؛ عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤ – ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٢، ص ٧٧ –٩٠.

(90) رائد السوداني، ج١، تاريخ الكوت .....، ص ٢٧٥.

(٩١) هادي جبار حسون، اثر الفكر الماركسي في العراق حتى عام ١٩٤١ مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد ٧، العدد ٢٢، ٢٠١٥، ص ١٩٤ ؛ حنا بطاطو، العراق (الحزب الشيوعي)، ط ٢، ترجمة : عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٩.

(92) مثنى حسن مهدي، عالمية مدينة الكوت قصة الحصار، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢–٣.

(93) المصدر نفسه، ص ٣٣١ – ٣٤٠ .

تتوضح أهمية الكتاب في معالجته حصار الكوت من زاوية تاريخ المدينة لا من زاوية التاريخ العسكري فقط، فيجعل الكوت وحدة تحليل أساسية من خلال توثيقه لعوائل الكوت خلال فترة الحصار[٩٤] والاحداث الأخرى التي مرت بالمدينة خلال مدة الحصار[٩٥]، وبهذا يسهم في ترسيخ صورة الكوت كمدينة ذات حضور عسكري اجتماعي في الحرب العالمية الأولى. أما من حيث مصادره، فاعتمد الكتاب في معالجته الحصار على كتب تاريخية عربية تناولت الحرب العالمية الأولى في العراق، ومراجع عامة عن الدولة العثمانية والجبهة العراقية فضلا عن الإفادة من بعض المؤلفات الأجنبية المترجمة أو المنقولة التي تناولت الحصار، كما استند إلى مدونات محلية تسعى إلى حفظ ذاكرة المدينة وإبراز دورها التاريخي. ويُلاحظ أن المؤلف لم يعتمد اعتمادًا مباشرًا على الوثائق الأصلية العثمانية أو البريطانية؛ بل وظّف مصادر ثانوية ذات طابع تركيبي، ما جعل قيمة الكتاب أكبر في دراسة كيفية كتابة حصار الكوت في الذاكرة المحلية العراقية، لا في تقديم قراءة أرشيفية نقدية جديدة للحدث[96].

وكتاب اخر عن الكوت بعنوان "**معركة كوت العمارة ودور العشائر العراقية**" للأستاذ حسن صادق إبراهيم شمسي[٩٧] يعتبر من الكتب العسكرية التي تناولت واحدة من أبرز أحداث الحرب العالمية الأولى في العراق وركّز مؤلفه الشمسي على تتبع مجريات الحملة البريطانية في بلاد الرافدين، والتطورات العسكرية التي سبقت احتلال مدينة الكوت ثم حصار القوات البريطانية فيها وانتهت باستسلامها سنة ١٩١٦. وقد عالج الكتاب الموضوع من خلال عرض الظروف السياسية والعسكرية التي رافقت الاحتلال البريطاني للعراق، وبيان موقف الدولة العثمانية والعشائر العراقية من تلك الأحداث، مسلطًا الضوء على الدور الذي أدته العشائر العراقية في دعم العمليات العسكرية والمساهمة في حصار القوات البريطانية. كما تناول المؤلف مراحل المعركة ونتائجها العسكرية والسياسية، معتمدًا على مجموعة من المصادر والمراجع التي وثّقت تلك المرحلة، مما جعل الكتاب دراسة متخصصة في إبراز أهمية معركة

---

(٩٤) مثنى حسن مهدي، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

(96) المصدر نفسه، ص ٤٨٣ – ٤٨٨.

(٩٧) حسن صادق إبراهيم شمسي باحث ومؤلف ومترجم عراقي، ولد في مدينة الموصل سنة ١٩٩٣، ويعمل في وزارة التربية العراقية اهتم بالدراسات التاريخية والسياسية والترجمة، وتركزت بعض أعماله على تاريخ العراق الحديث وأحداث الحرب العالمية الأولى في العراق. ومن أبرز مؤلفاته الأخرى كتاب «دليل الشخصيات السياسية التركية المعاصرة»، الأمر الذي يعكس اهتمامه بالدراسات التاريخية والسياسية الإقليمية. ويُعد من الباحثين الشباب الذين اتجهوا إلى توثيق موضوعات تاريخية وسياسية معاصرة بالاعتماد على المصادر التاريخية والدراسات المتخصصة وكتاب بعنوان اليمن في الأرشيف العثماني . الملف الاستنادي للمؤلفين العراقيين – حسن صادق إبراهيم (سيرة ذاتية) https://share.google/OrBJXUrlaA2y2lwW7.

كوت العمارة ودور العشائر العراقية في تحقيق ذلك الانتصار[٩٨] بالإضافة الى اغناء الكتاب بالمادة البصرية والخرائط الوصفية[٩٩].

ويعد كتاب مؤيد إبراهيم الونداوي[١٠٠] "**ابرز الشخصيات والعشائر على نهر دجلة الكوت – العمارة – البصرة في تقارير الاستخبارات البريطانية لسنة ١٩١٧**، من الكتب التي اتبعت منهجية تأريخ التاريخ فعدّ الكوت لا تظهر بوصفها مدينة ذات تاريخ عمراني أو إداري متكامل، بل تُقدَّم بوصفها فضاءً بشريًا وسياسيًا تتحرك فيه الشخصيات والعشائر التي رأت فيها الاستخبارات البريطانية عناصر مؤثرة زمن سنة ١٩١٧ فالمؤلف، التزامًا بطبيعة تقارير المكتب العربي، لا يروي أحداثًا ولا يسرد وقائع حصار أو معارك؛ إنما يعكس صورة الكوت كما تم تفكيكها استخباريًا إلى أسماء: شيوخ، وجهاء، سادة، قادة محليين، ملاّك أراضٍ، رجال دين، وشخصيات ذات نفوذ اجتماعي[١٠١].

ومن خلال الصفحات المخصصة للكوت وهي (٢٣٤ – ٢٧٧) اتضح أن المدينة كان يُنظر إليها بوصفها حلقة مركزية على نهر دجلة، مرتبطة بالعشائر المحيطة بها أكثر مما ترتبط بحدود إدارية صارمة. فالأسماء الواردة لا تقتصر على سكان داخل المدينة فقط، بل شملت شخصيات مرتبطة بنواحي الكوت وأطرافها الريفية، والعشائر المتاخمة لها، وهو ما يعكس فهم البريطانيين للكوت بوصفه مجال نفوذ عشائري– اجتماعي، لا كمدينة معزولة، ويُظهر الكتاب أن الكوت كانت في وجهة النظر البريطانية منطقة حساسة سياسيًا، إذ ركزت التقارير على تحديد من يملك القدرة على التأثير في السكان،

---

(٩٨) حسن صادق إبراهيم الشمسي، المصدر السابق، ص ٣ – ٧.

(٩٩) المصدر نفسه، ١٠٣ – ١١٢.

(١٠٠) الدكتور مؤيد الونداوي من الباحثين العراقيين الذين اهتموا بدراسة تاريخ العراق الحديث والمعاصر من خلال الوثائق والأرشيفات البريطانية، إذ اتجه في عدد من مؤلفاته إلى جمع الوثائق الأجنبية وتحقيقها وتقديمها للباحثين بوصفها مصادر أولية وتميزت أعماله بالاعتماد المباشر على التقارير والوثائق البريطانية الرسمية، الأمر الذي منح مؤلفاته أهمية خاصة لدى الباحثين المهتمين بتاريخ العراق الحديث ومن أبرز مؤلفاته كتاب «العراق من الاحتلال إلى الانتداب ١٩١٤–١٩٢١»، وكتاب «العراق من الثورة إلى الدولة ١٩١٩–١٩٢١»، وكتاب «العراق في تقارير الشرطة السرية البريطانية ١٩١٩–١٩٢٠»، وكتاب «الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية»، فضلاً عن كتابه «العراق والخليج بعيون بريطانية»، إلى جانب كتاب «أبرز الشخصيات والعشائر على نهر دجلة: الكوت–العمارة–البصرة في تقارير الاستخبارات البريطانية لسنة ١٩١٧». وتعكس هذه المؤلفات اهتمامه بتوظيف الوثائق البريطانية مصدراً أساسياً للكشف عن الجوانب السياسية والإدارية والاجتماعية في تاريخ العراق . موسوعة المعرفة – مؤيد الونداوي
https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%86%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%8A

(١٠١) مؤيد إبراهيم الونداوي، أبرز الشخصيات والعشائر على نهر دجلة الكوت – العمارة – البصرة في تقارير الاستخبارات البريطانية لسنة ١٩١٧، بغداد، مكتبة النهضة العربية، ص ٢٣٧ – ٢٥٠.

سواء عبر الزعامة العشائرية أو المكانة الدينية أو الثروة. لذلك جاءت الأسماء مصحوبة أحيانًا بلقب "**شيخ**" أو "**سيد**" أو "**حاج**"، وهي صفات لم تكن توصيفًا اجتماعيًا بريئًا؛ بل مؤشرات استخبارية على مصادر النفوذ المحتملة(١٠٢). كما كشف محتوى الكتاب عن أن الكوت لم تُدرس في التقارير بوصفها كيانًا تاريخيًا له ماضٍ عثماني طويل؛ بل بوصفها واقعًا آنياً سنة ١٩١٧، أي في ذروة الحرب العالمية الأولى وبعد تجربة الاحتلال والحصار. لهذا يغيب التسلسل الزمني تمامًا، وتحضر بدلاً عنه اللقطة الثابتة للمجتمع الكوتي، كما أراد البريطانيون أن يفهموه ويسيطروا عليه(١٠٣).

ومن خلال المقارنة الداخلية بين الكوت والعمارة والبصرة داخل الكتاب، يمكن الاستنتاج أن قضاء الكوت كان أقل حضورًا من حيث التنوع الوظيفي، لكنه أكثر تركيزًا من حيث الترابط العشائري، وهو ما يفسر كثافة ورود أسماء العشائر وشيوخها المرتبطين بها. وهذا يعكس تصورًا بريطانيًا للكوت بوصفها منطقة يمكن التأثير فيها عبر القيادات المحلية أكثر من الإدارة المباشرة(١٠٤). وبذلك يصبح قضاء الكوت، كما رصدته الاستخبارات البريطانية بعين سياسية عملية، لا بعين مؤرخ. وهذه النقطة تحديدًا صفة تأريخ التاريخ لأنه لا يخبرنا عن تاريخ الكوت بقدر ما يكشف كيف كُتب اسم الكوت وأهلها في الوثيقة الأجنبية سنة ١٩١٧ التي جائت كجزء من وثائق رسمية التي أصدرتها الإدارة البريطانية خلال المرحلة التي تلت احتلال بغداد في آذار ١٩١٧، وهي مرحلة مثّلت منعطفًا حاسمًا في السياسة البريطانية في بلاد الرافدين، إذ انتقلت بريطانيا فيها من الطابع العسكري المرتبط بالحرب العالمية الأولى إلى التخطيط لإدارة مدنية منظمة. جاءت هذه الوثائق بصيغة تقارير ومراسلات ومحاضر رسمية صادرة عن القيادة العسكرية البريطانية، وحكومة الهند البريطانية، ودوائر وزارة الهند في لندن، وكانت تُعنى بتوصيف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المدن العراقية، وتنظيم شؤون الإدارة والتموين والنقل النهري، فضلًا عن تقييم موقف العشائر والقيادات المحلية ومستوى الاستقرار الأمني وتعكس وثائق سنة ١٩١٧ رؤية السلطة البريطانية للعراق بوصفه إقليمًا خاضعًا لإدارة انتقالية، وتكشف عن طبيعة التفكير الاستعماري الذي سعى إلى تبرير الوجود البريطاني وإضفاء طابع "الإصلاح والتنظيم" عليه، مع إبراز المشكلات التي خلّفها الحكم العثماني من وجهة نظرهم. وتكتسب هذه الوثائق أهمية خاصة لأنها كُتبت في وقت الحدث نفسه، لكنها في الوقت ذاته لا تُعد سردًا محايدًا،

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧٠.

(١٠٤) مؤيد إبراهيم الوندواوي، مصدر سابق، ص ١٠ – ٣٩.

بل نصوصًا إدارية ذات أهداف سياسية وعسكرية، وهو ما يجعلها في دراسات تاريخ التاريخ مادة تحليلية تُقرأ قراءة نقدية، وتُقارن مع الوثائق العثمانية والمصادر المحلية العراقية لكشف الفجوة بين خطاب السلطة الاستعمارية والواقع الاجتماعي الفعلي(١٠٥).

بينما قدم الدكتور عباس التميمي الذي كان ابرز الشهود على احداث سجن الكوت في مذكراته التي عنونها بـ"**من الحياة ومجزرة سجن الكوت ١٩٥٢ – ١٩٥٤**"، شهادة ذاتية جمعت بين السيرة الشخصية والتوثيق التاريخي، مركّزًا على مرحلة شديدة الحساسية من تاريخ العراق الحديث، تمتد بين عامي ١٩٥٢–١٩٥٤(106) . فيبدأ الكاتب بتوصيف المناخ العام للعراق في مطلع الخمسينيات، حيث تصاعد الحراك السياسي والاجتماعي نتيجة الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع الأسعار، وتنامي الوعي السياسي بين فئات الطلبة والعمال والمثقفين. يربط التميمي بين هذه الظروف الداخلية وبين التأثيرات الإقليمية والدولية، لا سيما أحداث إيران، وانعكاساتها على الداخل العراقي، وما صاحب ذلك من تشدد السلطة وملاحقتها للنشاط السياسي المعارض(107). وينتقل الكتاب بعد ذلك إلى التجربة الشخصية للمؤلف داخل سجن الكوت، فيصف بدقة الحياة اليومية للسجناء، وتنظيمهم الداخلي، وأساليب التعايش القسري في بيئة قمعية. ويُبرز أن السجن لم يكن مجرد مكان للعقوبة، بل تحوّل إلى فضاء للتثقيف السياسي والفكري، حيث أُقيمت حلقات دراسية، ونشاطات ثقافية، ونقاشات فكرية شارك فيها سجناء من اتجاهات سياسية متعددة، ما جعل السجن أشبه بـ "**مدرسة سياسية**"(108).

أفرد التميمي مساحة واسعة للحديث عن سياسة إدارة السجن وأساليب المعاملة والتنقلات القسرية، والتغييرات التي طرأت على تنظيم السجن، مبينًا كيف تصاعد العنف الرسمي وصولًا إلى الأحداث الدامية التي عُرفت بمجزرة سجن الكوت(١٠٩). فلا يعالج هذه المجزرة بوصفها حادثة معزولة؛ بل وضعها في سياقها السياسي والأمني، وربطها بمنهج الدولة في قمع المعارضة وتفريغ السجون من القيادات المؤثرة كما وثّق أسماء عدد كبير من السجناء، من سياسيين ومثقفين وشعراء ونقابيين وأشار

(١٠٥) العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ – ١٩٣٠، ترجمة وتقديم: فؤاد قزانجي وعبد الرزاق الحسني، بغداد، دار المأمون، ١٩٨٩، ص ١٣١ – ١٣٩.

(106) "مذكرات الدكتور عباس التميمي"، من الحياة ١٩٥٢ – ١٩٥٤ ومجزرة سجن الكوت، بغداد، دار الرواد للطباعة، ٢٠٢١، ص٥.

(107) المصدر نفسه، ص ٧ – ١٧.

(108) المصدر نفسه، ص ١٨

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢١ – ٣٠

إلى تنوع انتماءاتهم ومناطقهم ذاكرا العديد من أسماء الشخصيات التي رافقته[110]. وتكمن أهمية الكتاب في كونه مدوّنة شاهد عيان، تعكس كيف كُتب تاريخ الكوت من داخل التجربة لا من خارجها، وتكشف الفجوة بين الرواية الرسمية والذاكرة الاجتماعية. وهو نص جمع بين الذاكرة الذاتية والتاريخ الاجتماعي والسياسي، يمكن توظيفه بوصفه مصدرًا نقديًا لفهم صورة الكوت في المدونات غير الرسمية، لا سيما تلك المرتبطة بالسجون والقمع السياسي في العهد الملكي المتأخر.

ويعد كتاب "**واسط بين الماضي والحاضر**"لمؤلفه "**السيد عبد المنعم تقي الطباطبائي**"، من أبرز المؤلفات التي سعت إلى تقديم صورة متكاملة عن تاريخ منطقة واسط ومدينة الكوت

ذكر السيد منعم الطباطبائي حول تاريخ تسمية ونشاة مدينة الكوت أنه «لأول مرة وفي سنة ١١٦٣هـ / ١٧٤٩م نقرأ أن والي بغداد سليمان باشا عين أحد أقاربه المدعو فيضي بك متسلماً لكوت العمارة وما جاورها وكان عنده كاتب للمالية اسمه سليمان قلي، وكان بمعيته ضابط تركي يدعى نامق باشا مع خمسين من الجندرمة الانكشارية سكنوا القلعة، وأن جميع الموظفين لا يأخذون معاشاتهم سوى أطعمة يبيعونها على البقالين في البلدة واضاف أيضاً وفي أوائل عام ١١٦٣هـ/ ١٧٤٩م وصلت كوت العمارة حرم الباشا قادمة من البصرة ومعها عشرون وصيفة، وقد أفرغوا لهم القلعة وفرشوها بأحسن الفراش وأخرجوا منها الانكشارية ليقيموا في خيام خارج القلعة وكانت حرم الباشا مريضة فبقيت ستة أيام في كوت العمارة وبعدها واصلت السير في سفينة حربية فيها طوب كبير إلى بغداد وأصبح زوجها فيما بعد سليمان باشا له إيالة البصرة وبغداد وبرتبة وزير[١١١].
كما ذكر أنه وفي حوادث سنة ١١٧٥هـ / ١٧٦١م وصل علي باشا بجيش كثير نحو كوت العمارة وأصبح جيشه متصلاً من القلعة إلى قبالة (السيد محمد أبو الحسن) منطقة الجديدة وكان مع الجيش جسر طويل متشكل من عدة سفن صغيرة متساوية وأكلاك قد سيرت في دجلة يسير مع سيره وقد ركب فوقه الانكشارية وبعد مدة عرف الناس أنه سار لتأديب سليمان العثمان شيخ بني كعب
وقال في وصف هذه الحملة: «لما تقلد علي باشا زمام الأمور وهي الوزارة وإدارة ولايتي بغداد والبصرة بلغه أن الشيخ سليمان العثمان شيخ بني كعب قد زاد في عتوه وغروره وأظهر تمرداً وعصياناً لم يكن السكوت عنه وقرر معاقبته وإعادته إلى الطاعة وذلك بأن جهز عليه حملة عسكرية تولى هو

(110) المصدر نفسه، ص ٥٧ – ٦٠.

(١١١) عبد المنعم تقي الطباطبائي، واسط بين الماضي والحاضر، ط ٢ ، الكوت، ٢٠٠٠ ، ص ٤٧

قيادتها وسار من بغداد دون أن يشعر به أحد بالجهة التي يقصدها حتى حط رحاله في منطقة الوردية في الحلة وهناك ترك ما لا فائدة في نقله من الأمتعة وواصل سيره وأذاع أنه يقصد عشيرة بني لام واتجه نحو دجلة ثم عبر جسري (كوت العمارة)[١١٢].

وجاء من كتابه قوله " **مهما اختلف الباحثون في حقيقة مدينة الكوت تسمية وتاريخاً فما تجدر الإشارة إليه إن معنى كلمة الكوت جاءت من التكبيت أي التجهيز وأن العمارة معنى القبيلة التي كانت تسكن المنطقة وهي عشائر بني لام أو ربما جاءت لفظة العمارة أو الامارة لغير الناطق بالضاد من العمارة التي أنشأها الاتراك في الجهة الشرقية من نهر دجلة مقابل شط الحي (الغراف) ولا علاقة لها بمعنى كلمة (الاماره) المأخوذة من الامرة أو الامير والتي تعني اليوم عندنا مشايخ ربيعة والتي سكنت واستوطنت منطقة الاحرار وما يحيط بمنطقة الكوت بعد ان كنا قد سمعنا لفظة (كوت العمارة) اذ من المؤكد ان عشيرة الامارة وافخاذها قد سكنت منطقة الحسينية (الاحرار) حاليا من زمن قريب وبالتحديد ايام الوالي مدحت باشا سنة ١٨٦٩م أو بمدينة العمارة التي يثبت تاريخها انها قد أسست بعد مدينة الكوت بسنين**"[١١٣].

وأضاف قائلاً "**ومع كل الاختلاف في التسمية ودلالاتها وما يفسره البعض من الباحثين في تاريخها فالحقيقة تقول ان مدينة جميلة غفت بين احضان دجلة يضمها من جهات ثلاث ويمدها من جماله سحرا وعذوبة وخصبا سكنتها بادئ ذي بدء عشائر بني لام ثم قضت عليها الفتن والمحن والفيضانات والامراض الفتاكة وقامت مقامها بعد حين مدينة صغيرة عرفنا اولها على انها قضاء ارتبطت اداريا بلواء بدرة وجصان وكان فيها قائمقام اسمه (فكرت بك) وفيها قاضي من أهل مدينة استانبول وذلك في حدود سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م وقد كان فكرت بك هذا شرس الاخلاق عصبي المزاج وقد اصطدم عدة مرات مع (بزون بن شاوي) من شيوخ البو بدر فاشتكى عليه في بغداد فعزلوه وقد توالى من بعده قائمقامون منهم الخامل الذكر ومنهم من ترك ذكرا حسنا وفعلا**"[١١٤]

وفي معالجته للعهد العثماني، من عرض طبيعة الإدارة المحلية في الكوت، وتناول الأوضاع العشائرية وما اتسمت به من حركة وتنقل، فضلًا عن وصفه للحياة الاقتصادية التي قامت على الزراعة

(١١٢) عبد المنعم تقي الطباطبائي، مصدر سابق، ص ٤٣.

(١١٣) عبد المنعم تقي الطباطبائي، مصدر سابق، ص ٤٤ – ٤٦.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

والنقل النهري، وهي عناصر أساسية لفهم طبيعة المجتمع في تلك المرحلة[١١٥]، ثم ينتقل إلى مرحلة الاحتلال البريطاني، متطرقًا إلى حدث مفصلي هو حصار الكوت، حين أورد صورة عامة عن ظروف الحصار وأثره في المدينة وسكانها، وإن كان عرضه يميل إلى السرد الوصفي[١١٦]. أما في تناوله للعهد الملكي، فأبرز اهتمامه بتتبع مظاهر التحول الإداري والاجتماعي، فأشار إلى زيارات الشخصيات الرسمية، منها زيارة الملك فيصل الأول إلى الكوت[١١٧]. وعرض ما رافق تلك المرحلة من بدايات التحديث في مؤسسات الدولة كالتعليم والإدارة، وهو ما يعكس انتقال المدينة من إطارها العثماني التقليدي إلى واقع الدولة الحديثة[١١٨]، وعرض أيضا جانب إداري تمثل بسرد أسماء المتصرفين الذين تعاقبوا على إدارة اللواء منذ بدايات العهد الملكي حتى سقوطه سنة ١٩٥٨، فقدّم قائمة طويلة عكست سرعة التغيّير في المناصب الإدارية وعدم الاستقرار الوظيفي الذي طبع تلك المرحلة[١١٩]. ولا يغفل الطباطبائي الجانب الاجتماعي، إذ خصص مساحة لبيان تكوين العشائر وعاداتها وتقاليدها، فضلًا عن النشاطات الاقتصادية والتجارية، الأمر الذي يجعل الكتاب لا يقتصر على التاريخ السياسي، بل يمتد ليشمل البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي[١٢٠]. وعلى هذا الأساس، يمكن النظر إلى الكتاب بوصفه مصدرًا محليًا مهمًا يمنح الباحث مادة غنية عن تاريخ الكوت وواسط، لاسيما فيما يتعلق بالتفاصيل الاجتماعية والإدارية. وفي "**كتاب ثقافة واسط الماضي والحاضر**" بجزأين للدكتور والكاتب علي عبد الأمير صالح[١٢١] سعى إلى تقديم صورة شاملة للحياة الثقافية والفكرية في محافظة واسط

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١١٦) المصدر نفسه ، ص ٩٣.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٢٤. كانت اول زيارة للملك فيصل الأول للواء الكوت في ١٠ نيسان ١٩٢٢، فيما زارها ثانية في ١٨ حزيران ١٩٢٣ ضمن جولة له في الوية الجنوب. يقارن: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٢، في ٢٧ شباط ١٩٢٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١، ص٧٣.

(١١٨) عبد المنعم تقي الطباطبائي ، المصدر السابق ، ص ٨٠

(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٠٠ – ١١٠

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ١٤٠

(١٢١) ولد الكاتب والمترجم العراقي علي عبد الأمير صالح في محافظة واسط عام ١٩٥٥، ونشأ في مدينة الكوت حيث أكمل دراسته الابتدائية والثانوية قبل أن ينتقل إلى العاصمة ويتخرج في كلية طب الأسنان بجامعة بغداد عام ١٩٧٨. ورغم مسيرته العلمية، إلا أن شغفه الأدبي برز مبكراً حين نشر أولى قصصه القصيرة "أجساد الشهداء "عام ١٩٧٥، وأتبعها عام ١٩٧٧ بنشر أول قصة مترجمة له عن الروسية بعنوان "الطلب الأخير ."لم يقتصر عطاؤه على الكتابة والترجمة من الإنكليزية فحسب، بل كان فاعلاً في العمل الثقافي؛ حيث ترأس اتحاد الأدباء والكتاب في واسط بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، ونال عضوية المجلس المركزي للاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

عبر مراحلها التاريخية المختلفة، إذ لم يقتصر على رصد الواقع الثقافي المعاصر، بل استعرض تطور الحركة الفكرية والأدبية والفنية والإعلامية في المحافظة، متتبعاً أبرز التحولات التي شهدتها عبر الزمن وقد تناول الأدباء والباحثين والأكاديميين والفنانين والمؤسسات الثقافية والمكتبات والصحافة والتراث الشعبي، مما أتاح له رسم صورة مقارنة للحراك الثقافي في واسط بين الماضي والحاضر، وبيان عوامل استمراره وتطوره(122).

كما تضمّن الكتاب إشارات متعددة إلى مدينة الكوت بوصفها المركز الإداري والثقافي للمحافظة، فتجلّى حضورها في تراجم الأدباء والباحثين والفنانين، وفي الحديث عن المؤسسات الثقافية والمكتبات والصحافة والمهرجانات والأنشطة الفكرية التي احتضنتها المدينة. وبذلك قدّم المؤلف الكوت بوصفها محوراً أساسياً من محاور المشهد الثقافي الواسطي، ومركزاً لإنتاج المعرفة والنشاط الأدبي والفني، مع إبراز دورها في تشكيل الهوية الثقافية لمحافظة واسط عبر العصور المختلفة(١٢٣).

ويكتسب الفصل الثالث من الجزء الأول الذي جاء بعنوان "**الباحثون الاكاديميون وسواهم**" أهمية خاصة من زاوية منهجية "تاريخ التاريخ"، إذ لم يقتصر المؤلف فيه على التعريف بالباحثين والأكاديميين، بل عرض نتاجاتهم العلمية والفكرية ومؤلفاتهم في مختلف التخصصات والموضوعات، مبيناً إسهاماتهم العلمية ودراسة قضاياهما الفكرية والثقافية والاجتماعية. ومن خلال هذا العرض لأصحاب المؤلفات وأعمالهم العلمية، تحوّل الفصل إلى سجل ببليوغرافي يوثق حركة التأليف والبحث العلمي للمثقفين(١٢٤).

ثالثا. تاريخ قضاء الكوت في الكتب الثقافية الأجنبية (البريطانية والتركية):

تميزت مسيرته بمنجزات إبداعية حصد عنها جوائز رفيعة، بدأت بجائزة وزارة الثقافة عام ٢٠٠٠ عن ترجمته لرواية "طبل من صفيح " لغونتر غراس، ثم جائزة الإبداع الأولى عام ٢٠٠٩ عن روايته "خميلة الأجنة"، وجاء بالتزامن معها فوزه بالجائزة الثالثة في حقل النقد الأدبي عن دراسته لرواية "الضلع "لحميد العقابي. وفي عام ٢٠١٧، توج بجائزة الإبداع العراقي في حقل الترجمة عن رواية "راوي مراكش ."هذا المنجز السردي والنقدي الغني أصبح محط اهتمام الأكاديميين، وتجسد ذلك في مطلع عام ٢٠١٩ حين نوقشت عنه رسالة ماجستير بعنوان " **الادب السردي عند علي عبد الأمير صالح** " . الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق – علي عبد الأمير صالح (سيرة ذاتية) https://share.google/r0dNx4VI3ls2ZYynF

(122) علي عبد الأمير صالح، ثقافة واسط الماضي والحاضر، دمشق، دار تموز للطباعة والنشر، ٢٠١٧، ج ١ ص ٦، ج٢، ص٢٧٥.

(١٢٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧، ج ٢، ٢٠١.

(١٢٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٣ – ١٧٨.

تناولت بعض المدونات الأجنبية تاريخ قضاء الكوت، لكن الزاوية الأكثر انتشارا بين الباحثين هي مسألة حصار الكوت وخسارة بريطانيا فيه بوصفه حدثاً عسكرياً بارزاً في تاريخها الإمبراطوري، فركزت على سرد تفاصيل المعارك وأسباب الفشل ونتائجه على الجيش البريطاني. غير أنّ هذه المدونات غالباً ما أغفلت الجوانب الأخرى المتعلقة بتاريخ الكوت، مثل أوضاعها الاجتماعية أو مسار تطورها الداخلي، لأنها لم تكن تمسّ المصالح البريطانية أو تدخل ضمن أولويات روايتها التاريخية. وبهذا جاء تناولها انتقائياً يسلّط الضوء على الحدث العسكري الذي يخصّها، دون التوسع في بقية جوانب تاريخ المدينة، ومن أبرز هذه الكتب، كتاب باتريك كراولي[١٢٥] **(Patrick Crowley)** المعنون: (الكوت ١٩١٦. الكارثة البريطانية المنسية في العراق)، أو:

Patrick Crowley, Kut 1916. The Forgotten British Disaster in Iraq[(126)].

الذي يتناول حصار الكوت وما انتهى إليه من هزيمة بريطانية، بوصفها من أشد الانتكاسات في تاريخ حملاتها خلال الحرب العالمية الأولى. فيعرض مسار الحملة، ثم يوضح كيف تحوّل ذلك التقدم إلى مأزق عسكري انتهى بمحاصرة القوات داخل الكوت وعجز القيادة عن تأمين الإمدادات أو كسر الطوق العثماني. ويسرد تفاصيل محاولات الإنقاذ المتكررة التي أُطلقت لفك الحصار وكيف فشلت واحدة تلو الأخرى، إلى أن أصبحت القوات المعزولة مرهَقة ومنهكة، وانتهى الوضع باستسلامها وما تبعه فيصل إلى أن هذه الهزيمة لم تكن مجرد نتيجة لقتال عنيف؛ بل ثمرة سلسلة من الأخطاء البريطانية في التخطيط والتنظيم والإمداد، فضلا عن سوء تقدير القيادة العليا لطبيعة الأرض وقوة المقاومة العثمانية. ويعرض جانباً إنسانياً لما عاشه الجنود داخل الحصار ثم في مرحلة الأسر، فيكشف حجم الخسارة التي لم تكن عسكرية فحسب بل معنوية وبشرية أيضاً. أما مصادره فاعتمدت الوثائق الرسمية البريطانية وتقارير الجيشين البريطاني والهندي، إلى جانب المذكرات الشخصية للضباط والجنود

---

(١٢٥) مؤرخ عسكري بريطاني وضابط متقاعد برتبة عقيد من الجيش البريطاني، ولد سنة ١٩٦٠، يجمع في كتاباته بين الخبرة الميدانية الطويلة والبحث التاريخي الأكاديمي. وأبرز محطات مسيرته المهنية والخلفية التي استند إليها في تأليف كتابه الشهير عن حصار الكوت، خدم كرولي لأكثر من ٣٤ عاماً في صفوف القوات المسلحة البريطانية، وتحديداً في "فوج الملكة و"فوج أميرة ويلز الملكي وشغل منصب نائب عقيد الفوج. لم يكن اهتمامه بالعراق تاريخياً فحسب؛ بل خدم ميدانياً في بغداد بعد عام ٢٠٠٣ كضابط أركان، ومُنح وسام الخدمة المتميزة الامريكي تقديراً لخدمته هناك. بعد تقاعده من الخدمة العسكرية النشطة عام ٢٠١٤، تفرغ لإدارة الجولات السياحية التاريخية في ساحات المعارك وأصبح عضواً في المجلس البريطاني للتاريخ العسكري نال وسام الإمبراطورية البريطانية برتبة عضو عام ٢٠٢١ تقديراً لخدماته التطوعية للقوات المسلحة والتراث العسكري.

British Commission for Military History: https://www.bcmh.org.uk/

(126) Patrick Crowley, Kut 1916. The Forgotten British Disaster in Iraq, Stroud (Gloucestershire), The History Press, 2016.

وشهاداتهم المباشرة[١٢٧]، ممّا يمنح السرد توازناً بين الرواية العسكرية والتحليل التاريخي. وبذلك يرسم الكتاب صورة شاملة لأحداث الكوت، تكشف جذور الفشل ونتائجه، وتضيء على واحد من أكثر الفصول حساسية في تاريخ الحملة البريطانية على العراق.

اما كتاب المؤرخ والأكاديمي الكندي البارز الدكتور نيكولاس غراندر[١٢٨] **(NikolasGardner)** المعنون: (حصار كوت العمارة: في حربٍ بلاد الرافدين، ١٩١٥-١٩١٦)، أو:

(The Siege of Kut-al-Amara: At War in Mesopotamia, 1915-1916)[129]

صُنف هذا الكتاب كأحد أدق المراجع الأكاديمية التي فككت حصار الكوت وتميز طرحه بالتركيز على البُعد الإمبراطوري المتعدد الأعراق، إذ لم ينظر غاردنر إلى الحصار كمعركة بريطانية تقليدية، بل ركز بعمق على "الفرقة الهندية السادسة" التي قادها الجنرال تشارلز طاوزند وموقف الجنود الهنود (السيخ والمسلمين) والصراع النفسي والديني الذي واجهوه أثناء قتال القوات العثمانية.

الذي تناول الحصار بوصفه واحدة من أهم محطات حملة بلاد ما بين النهرين خلال الحرب إذ شرح خلفية التوسع البريطاني في جنوبي العراق، ثم يتابع تطور العمليات التي قادت إلى دخول القوات البريطانية إلى الكوت وتحوّل وجودها هناك من موقع متقدم إلى موضع محاصر. ويعرض تفاصيل المعارك التي سبقت الحصار، والظروف التي جعلت القوات البريطانية عالقة في المدينة، إضافة إلى تحليل للقرارات القيادية التي ساهمت في وقوع الكارثة، فيتوصل إلى أن حصار الكوت لم يكن نتيجة

---

(127) Ibid., p .240.

(١٢٨) ولد سنة ١٩٧٠، متخصص في التاريخ العسكري والبريطاني الإمبراطوري، وتحديداً في حقبة الحرب العالمية الأولى وحملات الشرق الأوسط وبلاد الرافدين. وخلافاً للمؤرخين العسكريين الميدانيين، ينطلق غاردنر من أرضية أكاديمية وبحثية صرفة، يشغل حالياً كرسي الأستاذية في القيادة في الكلية العسكرية الملكية في كندا الواقعة في كينغستون، أونتاريو. ويتولى أيضاً منصب رئيس برنامج الدراسات العليا للحروب في الكلية نفسها، حيث يُشرف على أبحاث ودراسات الضباط والباحثين المتخصصين. حصل على درجة البكالوريوس من جامعة واترلو(Waterloo) ، ثم الماجستير من جامعة ويلفريد لوريه ونال شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة كالغاري قبل استقراره في الكلية العسكرية الملكية الكندية، تنقل بين عدة مؤسسات أكاديمية عريقة، حيث درّس التاريخ العسكري والأوروبي في جامعة سالفورد في مانشستر، المملكة المتحدة، وكلية ماونت رويال في كالغاري، كندا، وكلية الحرب الجوية التابعة للقوات الجوية الامريكية في ألاباما، حيث شغل هناك منصب أول مدير أكاديمي لبرنامج الاستراتيجية الكبرى.

British Commission for Military History: https://www.bcmh.org.uk/

(129) Nikolas Gardner, The Siege of Kut-al-Amara. At War in Mesopotamia 1915– 1916, Indiana University Press ,2014

تفوق عثماني مفاجئ؛ بل نتيجة تداخل مجموعة من العوامل أبرزها سوء التنسيق في القيادة البريطانية، وضعف الإمدادات، وعدم فهم طبيعة الميدان، والتسرع في التقدم ناحية بغداد دون وجود تجهيز لوجستي مناسب. كما يبين أن القادة البريطانيين فشلوا في تقدير قوة الدفاعات العثمانية وقدرتها على إطالة أمد الحصار إلى أن أنهكت الحامية المحاصرة تماماً. ويخلص الكتاب إلى أن هزيمة الكوت كانت نتيجة اختلالات بنيوية في إدارة الحرب، لا مجرد خسارة معركة واحدة، أما في مصادره؛ فيستند المؤلف إلى أرشيفات الجيش البريطاني وتقارير وزارة الحربية، ووثائق حملة بلاد ما بين النهرين، فضلا عن مذكرات ضباط وجنود شاركوا في العمليات ويعتمد كذلك على مراسلات رسمية ومحاضر التحقيق البريطاني الذي أُجري بعد الحصار[١٣٠]، مما يمنحه رؤية تحليلية دقيقة للقرارات والوقائع. وبفضل هذا التنوع في المصادر قدم قراءة نقدية متكاملة أُبرزت ما جرى في الكوت من منظور عسكري وتاريخي معاً.

ويعد كتاب **(The Secrets of a Kuttite)**[١٣١] للعسكري والمحامي النيوزيلندي إدوارد أوبوتيكي موسلي[١٣٢] (Edward Opotiki Mousley) (١٨٨٦-١٩٦٢)، من أهم المذكرات الشخصية التي كُتبت عن حصار الكوت (١٩١٥-١٩١٦)، لأنه كُتب بقلم شاهد عيان شارك في الأحداث ثم عاش تجربة الأسر داخل الدولة العثمانية. وقد صدر لأول مرة سنة ١٩٢١، ما يجعله قريبًا زمنيًا من الوقائع، وبالتالي يحمل طابعًا توثيقيًا مباشرًا ويقدّم موسلي في هذا الكتاب سردًا تفصيليًا

(130) Ibid., p. 220 – 232.

(131) Edward Opotiki Mousley, The Secrets of a Kuttite: An Authentic Story of Kut, Adventures in Captivity and Stamboul Intrigue, London: Herbert Jenkins Limited, 1921

(١٣٢) ولد في نيوزيلندا، نال شهرته التاريخية والأدبية من توثيقه الدقيق لحصار الكوت في العراق. تلقى تعليماً رفيعاً في القانون، حيث درس في جامعة أوكلاند ثم انتقل إلى بريطانيا لمواصلة دراسته في جامعة كامبريدج. كان يجمع بين الفكر الأكاديمي والروح العسكرية، وعمل محامياً وباحثاً في القانون الدولي إلى جانب خدمته العسكرية. مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، التحق بالجيش البريطاني كضابط في سلاح المدفعية الميدانية الملكية (Royal Field Artillery) برتبة ملازم ثانٍ (ثم رُقّي لاحقاً إلى رتبة كابتن/نقيب). أُرسل مع الفرقة السادسة البريطانية إلى جبهة بلاد الرافدين (العراق)، وشارك في العمليات العسكرية ضد القوات العثمانية، بما في ذلك معركة طيسفون (المدائن) والتراجع الذي أعقبها نحو الكوت. عاش تجربة الحصار المريرة داخل مدينة الكوت (ديسمبر ١٩١٥ – أبريل ١٩١٦) تحت قيادة الجنرال تشارلز تاونسند، وعانى مع بقية الجنود من الجوع والمرض والقصف المستمر حتى سقوط المدينة واستسلام الحامية البريطانية. بعد سقوط الكوت، وقع موسلي في الأسر لدى العثمانيين. نُقل في رحلة شاقة (المسيرة الكبرى أو الـ Trek) عبر الأناضول إلى معسكرات الأسرى في "قسطموني" (Kastamuni). نُقل لاحقاً إلى المستشفيات والمعسكرات القريبة من إسطنبول (Istanbul). هناك، انخرط في شبكات سرية ومؤامرات سياسية لمحاولة الهروب، والتواصل مع جهات استخباراتية، مستغلاً شبكة علاقاته وموقعه كضابط مثقف، وهي التجربة التي أفرد لها مساحة واسعة في مذكراته. عاد موسلي بعد الحرب، إلى ممارسة القانون الدولي وكتب عدة مؤلفات أخرى (منها روايات وكتب قانونية وسياسية)، لكن تظل مذكراته عن الكوت هي الأثر الأبرز الذي خلّد اسمه في أرشيف تاريخ الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط.

British Commission for Military History: https://www.bcmh.org.uk/

لتجربته منذ وجوده ضمن القوات البريطانية المحاصَرة في الكوت، مرورًا بظروف الحصار القاسية، ثم الاستسلام، وأخيرًا مرحلة الأسر والترحيل داخل الأراضي العثمانية وصولًا إلى إسطنبول ويبرز في نصه تركيز واضح على المعاناة اليومية للجنود، ولا سيما نقص الغذاء، وتدهور الأوضاع الصحية، والانهيار المعنوي التدريجي داخل الحامية البريطانية. كما يتوقف عند طبيعة العلاقات بين الضباط والجنود، وطريقة إدارة الأزمة داخل المدينة المحاصَرة ومن الجوانب المهمة التي يعالجها الكتاب حديثه عن الجنود الهنود في الجيش البريطاني، إذ يقدّم ملاحظات عن أوضاعهم النفسية والدينية خلال الحصار، وعن تباين تعامل القيادة البريطانية معهم مقارنة بالجنود البريطانيين، وهي زاوية مهمة لأن هذا الموضوع لا يحظى دائمًا بتفصيل كافٍ في المصادر الرسمية[١٣٣].

أما في مرحلة الأسر، فيسرد موسلي تفاصيل التنقل بين معسكرات الاعتقال، ويصف أوضاع الأسرى، وأنماط المعاملة التي تلقّوها، إضافة إلى مشاهداته للحياة داخل الدولة العثمانية، وهو ما يمنح الكتاب بعدًا يتجاوز الحصار نفسه إلى فهم أوسع لتجربة الحرب والأسر[١٣٤]، ومع ذلك، ينبغي التعامل معه بحذر نقدي، لأنه يعكس وجهة نظر بريطانية ذاتية، قد تميل أحيانًا إلى تبرير الأداء البريطاني أو إبراز المعاناة بشكل يخدم سردية معينة.

ويبرز كتاب **(In Kut and Captivity with the Sixth Indian Division)**[١٣٥] (في الكوت والأسر مع الفرقة الهندية السادسة) كأهم المذكرات التي كُتبت عن الحصار نابع مباشرة من تجربة شخصية عاشها المؤلف بوصفه ضابطًا ضمن القوات البريطانية المحاصَرة، وهو ما يمنحه طابعًا توثيقيًا حيًا قريبًا من الحدث نفسه. ويبدأ الكاتب ساندرز سرده من سياق الحملة العسكرية في بلاد الرافدين، متتبعًا التقدم نحو بغداد، ثم يتوقف عند التحول الحاسم بعد معركة طيسفون التي انتهت بالانسحاب إلى الكوت، ليجعل من هذه المدينة محورًا رئيسًا لسرده. وعند هذه المرحلة يبرز أسلوبه القائم على تتبع الأحداث زمنيًا، إذ يعرض تطورات الحصار شهرًا بعد شهر، مستندًا إلى ملاحظاته اليومية، فيصف تدهور الأوضاع داخل المدينة، لا سيما أزمة الغذاء، وانتشار الأمراض، وتراجع الحالة النفسية للجنود، إلى جانب محاولات القيادة الحفاظ على تماسك القوات في ظل ضغط متزايد[١٣٦]. ولا يقتصر الكتاب على الرواية التقليدية بل يدمج بين التجربة الشخصية والطابع العسكري، إذ يورد تفاصيل

(133) Edward Opotiki Mousley, Op. Cit., p. 78 -90.
(134) Ibid., p. 157 – 180.
(135) E. W. C. Sandes, In Kut and Captivity with the Sixth Indian Division, London, John Murray, 1919. https://archive.org/details/inkutcaptivitywi00sand
(136) Ibid., p. 46–140.

عن الدفاعات، وخطط القتال، ومحاولات فك الحصار الكتاب غني بالصور التوضيحية المباشر للحدث وهوما يعكس اهتمام المؤلف بتوثيق الحدث بصورة أقرب إلى التقرير العسكري[١٣٧]. وبعد سقوط الكوت، ينتقل إلى مرحلة الأسر، التي تحتل حيزًا مهمًا في الكتاب، فيسجل رحلة الأسرى عبر العراق ثم الأناضول، ويصف معاناتهم خلال المسير الطويل وظروف الاحتجاز في المعسكرات مقدّمًا صورة إنسانية قاسية كشفت امتداد آثار الحصار إلى ما بعد نهايته العسكرية[١٣٨].

ومع هذه القيمة التوثيقية، لا يخلو الكتاب من إشكالات منهجية، إذ يعكس بوضوح منظورًا بريطانيًا قد يميل إلى تبرير القرارات العسكرية أو تفسير الإخفاقات ضمن سياق دفاعي، كما يركّز في كثير من الأحيان على تجربة الجنود البريطانيين أكثر من غيرهم، مع حضور أقل للجنود الهنود الذين شكّلوا جزءًا أساسياً من القوة المحاصَرة. كذلك يغيب الصوت العثماني أو المحلي عن السرد، مما يجعل الرواية أحادية الزاوية إلى حد ما، ويستدعي التعامل معها بحذر نقدي، خاصة أن بعض مظاهر المعاناة قد تُعرض بنبرة متأثرة بطبيعة التجربة الشخصية وعلى هذا الأساس، تبرز أهمية الكتاب ليس بوصفه رواية مكتملة للحدث، بل كمصدر أولي غني، يكتسب قيمته الحقيقية عند قراءته في ضوء مصادر أخرى موازية تكشف أبعاد الحصار من زوايا متعددة

ومن اهم المذكرات الأخرى المكتوبة من شاهد عيان مباشر كتاب: **(Besieged in Kut and After)** أو (المُحاصرون في الكوت وما بعد ذلك) للكاتب البريطاني الرائد تشارلز هاريسون باربر[١٣٩] **(Charles H. Barber)** (١٨٧٧-١٩٦٥) الذي شغل منصب ضابط وطبيب عسكري في حملة بلاد الرافدين، دوّن تفاصيل الحياة اليومية للقوات البريطانية المحاصَرة، وظروف الجوع

---

(١٣٧) راجع الملاحق رقم ١ – ٨

(138) Ibid , p 202 – 245

(١٣٩) طبيب وضابط عسكري بريطاني خدم في "الخدمة الطبية الهندية (Indian Medical Service – I.M.S) "التابعة للجيش البريطاني. تلقى تعليمه الطبي في بريطانيا) درس في كلية الملك في لندن (King's College) ثم انضم إلى الخدمة الطبية الهندية(I.M.S)، وهي الفصيل الطبي الذي كان يدير الشؤون الصحية والعسكرية في الهند والمناطق التابعة للنفوذ البريطاني في آسيا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، أُرسل باربر مع القوات البريطانية والهندية إلى جبهة بلاد ما بين النهرين (العراق حالياً) لمواجهة الجيش العثماني. كان أحد أفراد الطاقم الطبي المحاصرين داخل مدينة الكوت العريقة جنوب بغداد رفقة قوات الجنرال البريطاني "تشارلز تاونسند"، بعد أن فرض الجيش العثماني عليهم حصاراً شهيراً ومميتًا استمر لنحو ٥ أشهر. وبعد استسلام الحامية البريطانية في أبريل ١٩١٦، وقع باربر في أسر العثمانيين واقتيد كأثير حرب (POW)، وتنقل بين عدة مناطق ومعسكرات أسر (منها الموصل). وبصفته طبيباً، شهد وعالج الكثير من الفظائع والأمراض والمجاعات التي تعرض لها الجنود الأسرى أثناء مسيرهم الطويل والظروف القاسية التي عاشوها.

British Commission for Military History: https://www.bcmh.org.uk/

والمرض ونقص الإمدادات، فضلًا عن وصفه للأوضاع النفسية والعسكرية التي سبقت استسلام القوات البريطانية للقوات العثمانية وصف الكاتب الرحلة من العمارة وصولا للكوت[١٤٠]. كما تناول مرحلة ما بعد سقوط الكوت، وقد وصف حال الجيش البريطاني قبل المعارك وبعدها، مما يعني ان توثيقه جاء بصورة مقارنة[١٤١]، كما تحدث عن القصف مشيرا انه كلّفهم فقدان طاقم طبي مع رئيسه[١٤٢]، وتطرق الى ما بعد الحصار ووصف رحلة الأسر والمعاملة التي تعرض لها الجنود البريطانيون بعد نقلهم إلى الأراضي العثمانية، الأمر الذي جعل الكتاب مصدرًا أوليًا مهمًا لدراسة الحصار من وجهة النظر البريطانية [١٤٣]. تميّز الكتاب باحتوائه على خرائط ورسوم توضيحية اعتمدها المؤلف لتوثيق مجريات الحصار وتحركات القوات [١٤٤] لذلك يعد من المصادر التي تجمع بين السرد التاريخي والمادة البصرية التوضيح. ويعتبر كتاب :

"On the Road to Kut. A Soldier's Story of the Mesopotamian Campaign"(145

(على الطريق إلى الكوت. قصة جندي من حملة بلاد ما بين النهرين)

من الكتب المعاصرة للحدث صدر عام ١٩١٧، وهو أيضا سرد شخصي وتجربة عسكرية لجندي اسمه غير مذكور بوضوح غالبًا تحت اسم مستعار أو بدون ذكر اسم المؤلف بصراحة. وتشير بعض النسخ إلى المؤلف "**Black Tab**" أو مجهول، وهو أمر شائع في بعض الروايات العسكرية المبكرة التي كانت تركز على سرد التجربة أكثر من هوية الكاتب، ويبدو انه شارك في حملة بلاد ما بين النهرين خلال الحرب العالمية الأولى، فركّز بصورة خاصة على المراحل التي أدت إلى حصار الكوت. ويحتوي الكتاب على ٥٦ رسماً توضيحياً وخريطة، مما يساعد القارئ على تصور الأحداث والظروف التي مر بها الجنود في الميدان، وهو يدرس تفاصيل يوميات الجندي في الحملة، مع التركيز على الصعوبات اللوجستية والظروف القاسية للمعارك، والتحديات التي واجهتها القوات البريطانية والهندية أثناء التقدم نحو الكوت وحصارها. كما يعكس الكتاب وجهة نظر داخلية من داخل الجيش،

(140) Charles H. Barber, Besieged in Kut and After, Edinburgh and London, W. Blackwood and Sons, 1917, p. 24.
https://archive.org/details/besiegedinkutaft00barb
(141) Ibid., p. 31–44.
(142) Ibid., p. 218.
(143) Ibid., p. 290-380.
(144) Ibid., p. 15 – 19; 25; 31–55.
(145) On the Road to Kut. A Soldier's Story of the Mesopotamian Campaign, London,1917.

ويقدم سرداً مباشراً لتجربة الجنود العاديين، ما يجعله مصدراً مهماً لفهم أبعاد الحصار من منظور المشاركين فيه، أما من حيث النتائج أو الاستنتاجات؛ فالكتاب لا يقدم تحليلاً تاريخياً معمقاً مثل الدراسات الأكاديمية، بل يركز على رواية الأحداث كما عاشها الكاتب، مما يمنح قيمة توثيقية وإنسانية مهمة لتلك المدّة[١٤٦]. لذلك، تكمن أهمية الكتاب في كونه وثيقة أولية تعكس تفاصيل الحملة العسكرية من داخل صفوف الجيش، وتساعد الباحثين على فهم الواقع الميداني وتحديات الجنود في تلك الحملة.

وذهب كتاب **رونالد ويليام ميلار**[١٤٧] (Ronald William Millar) (١٩٢٨-١٩٩٨)، المعنون: (الكوت. موت جيش) أو: **(Kut. The Death of an Army[148],**

الى كتابة القصة بأسلوب يبرز المأساة التي انتهى اليها الجيش البريطاني في العراق خلال الحرب، فيبدأ بوصف الحملة منذ لحظة انطلاقها نحو بغداد، وكيف اندفعت القيادة البريطانية بثقة زائدة على الرغم من ضعف الإمدادات وسوء تقدير قوة العثمانيين. ومعركة طيسفون التي أرادتها بريطانيا بوابة إلى بغداد، تتحول في روايته إلى لحظة الانكسار التي كشفت أن التقدم لم يعد ممكنًا، ومع ذلك اختار القادة التراجع إلى الكوت والتمركز فيها، وهو القرار الذي جعل الجيش محاصرًا في منطقة محدودة لا تصل إليها الإمدادات بسهولة، ويسرد الكاتب ميلار أجواء الحصار الطويل داخل الكوت، وكيف عاش الجنود على حصص غذائية قليلة، وانتشر بينهم المرض والجوع، بينما كانت محاولات الجيش البريطاني لفك الحصار تنهار مع كل معركة. ويصف معارك شيخ سعد والشويجة وسابس[١٤٩] بوصفها سلسلة من المحاولات اليائسة التي كشفت فوضى التخطيط وغياب الرؤية عند

(146) Ibid , p 3- 15

(١٤٧) كاتب ومؤرخ بريطاني محترف متخصّص في التاريخ العسكري والعلوم التاريخية. على الرغم من أنه ليس من مشاهير المؤرخين الأكاديميين التقليديين، إلا أنه عُرف بأسلوبه السردي الجذاب وقدرته على تبسيط الأحداث المعقدة والتركيز على البعد الإنساني للجنود في كتاباته. وله مؤلفات أخرى إذ لم يقتصر ميلار على التاريخ العسكري فحسب؛ بل كتب أيضاً في تاريخ العلوم والأنثروبولوجيا، ومن أشهر كتبه الأخرى: **The Piltdown Men (1972):** الذي يتناول فيه واحدة من أشهر الخدع العلمية في التاريخ (إنسان بيلتداون المزيف)، حيث كشف فيه بأسلوب مشوق تفاصيل الخدعة وكيف انطوت على المجتمع العلمي لعقود. ويُصنف أسلوب رونالد ميلار في كتابة التاريخ بأنه "تاريخ سردي شعبي(Popular History) "، وهو نوع يعتمد على المذكرات والشهادات الحية للمشاركين في الأحداث ليجعل القراءة ممتعة لغير المتخصصين.

British Commission for Military History: https://www.bcmh.org.uk/

(148) Ronald Millar, Kut. The Death of an Army, Martin Secker & Warburg, London, 1969; Sword Military, Barnsley, 2017, pp. 5-35.

(١٤٩) وقعت معركة شيخ سعد او (أم الحنّة) في ٢١ كانون الثاني ١٩١٦ على الضفة الشرقية لنهر دجلة، عندما حاولت القوات البريطانية–الهندية التقدم مباشرة لاختراق الخطوط العثمانية الممتدة على ضفاف النهر. كان الموقع مكشوفًا نسبيًا للمهاجمين، في حين استغل العثمانيون طبيعة الأرض المنخفضة وشبكة الخنادق والتحصينات الترابية، إضافة إلى المدفعية، لصد الهجوم. تكبّد البريطانيون

القيادة العليا. ويتعامل مع الأحداث من زاوية إنسانية، فيُظهر معاناة الجنود أكثر من اهتمامه بأرقام وإستراتيجيات، ليُبرز كيف شعر المحاصرون بأنهم تُركوا لمصيرهم. وعندما يصل إلى مرحلة الاستسلام؛ يقدم صورة حزينة عن مفاوضات جرت بعد أن نفد الطعام وانتهت كل فرصة للنجاة، ثم ينتقل إلى رحلة الأسر التي عدّها استمرارًا للمأساة نفسها. وفي خلاصة السرد؛ يرى ميللر أن ما حدث لم يكن مجرد فشل تكتيكي؛ بل انهيار ناتج عن سوء إدارة الحملة كلها منذ بدايتها، وعن تجاهل القيادة البريطانية للواقع الميداني وظروف الطبيعة والمسافات وفاعلية الدفاع العثماني(١٥٠). اعتمد المؤلف في كتابه على الوثائق العسكرية البريطانية وشهادات الجنود الذين شاركوا في الحملة، فجاءت روايته قريبة من التجربة الإنسانية ومحمّلة بنبرة نقدية واضحة لقرارات القيادة التي قادت جيشًا كاملًا إلى الهلاك.

أما كتاب القائد العثماني خليل باشا (١٨٨١–١٩٥٧)، المعنون:

Kutü'l-Amare Kahramanı Halil Kut Paşa'nın Hatıraları"(151)

فهو مذكرات شخصية لقائد الجيش العثماني خليل باشا نشر في طبعة تركية عام ٢٠١٥، ليقدم رؤية عميقة ومباشرة من جانب القائد العثماني نفسه حول الأحداث التي جرت في الكوت، يصف

خسائر بشرية كبيرة خلال ساعات قليلة، واضطروا إلى التراجع دون تحقيق أي تقدم ملموس، الأمر الذي كشف ضعف التخطيط الهجومي واعتماد القيادة البريطانية على هجمات أمامية مباشرة لا تتناسب مع طبيعة ساحة القتال. أما معركة الشويجة في آذار ١٩١٦، فقد جاءت بوصفها محاولة أكثر تعقيدًا، إذ خططت القيادة البريطانية لتنفيذ هجوم ليلي التفافي يستهدف تطويق المواقع العثمانية بدل الاصطدام بها مباشرة. إلا أن ضعف التنسيق بين الوحدات، وتأخر بعض القوات عن مواقعها المحددة، فضلاً عن سوء تقدير الزمن والمسافة، أدى إلى فقدان عنصر المفاجأة. ومع بزوغ الفجر، استعاد العثمانيون تماسكهم وشنّوا هجمات مضادة، فتحولت العملية من هجوم منظم إلى انسحاب مضطرب، وسُجّلت المعركة بوصفها من أكثر المحاولات فشلًا وكلفة في مساعي فك الحصار أما معارك سابس، فهي ليست معركة واحدة بل سلسلة من الاشتباكات العنيفة التي بدأت منذ ٨ آذار ١٩١٦ قرب خطوط دفاع عثمانية قوية على دجلة، وكانت تمثل آخر أمل بريطاني لإنقاذ حامية الكوت. اعتمد البريطانيون فيها على قصف مدفعي مكثف يتبعه تقدم للمشاة، إلا أن العثمانيين كانوا قد أعدّوا مواقع دفاعية متعددة الخطوط، ما مكّنهم من امتصاص الهجمات وإيقاف التقدم البريطاني في كل مرة. اتسمت هذه المعارك بطول أمدها وشدة خسائرها، وانتهت بالفشل الكامل لمحاولات الإغاثة، الأمر الذي مهّد الطريق لاستسلام الكوت لاحقًا. يراجع للمزيد:

Moberly, F. J., The Campaign in Mesopotamia 1914–1918, Vol. II, London, H. M. Stationery Office, 1923, pp. 207–223; 259–290; 337–368;

محمد عبد القادر حاتم، ملخص الحملة الحربية بالعراق ١٩١٤–١٩١٨، بغداد، ١٩٥١، ص٤٨–٥٩؛ ستار جبار الجابري، معركة حصار الكوت وأثر المقاومة العراقية ١٩١٥_١٩١٦، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، عدد خاص المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التربية الأساسية، ٢٠٠٨.

(150) Ibid., pp.36-39.

(151) Halil Kut (Halil Kut Paşa). Kutü'l-Amâre Kahramanı: Halil Kut Paşa'nın Hatıraları, Istanbul, 2015.

مراحل الحصار تفصيليا، والاستراتيجيات العسكرية التي اتبعها، والتحديات التي واجهها الجيش العثماني، وكيف تمكن من قيادة القوات لتحقيق النصر على الجيش البريطاني. فضلا عن ذلك، يعكس الجانب النفسي والإنساني للحصار، مع التركيز على روح المقاومة والصبر بين الجنود العثمانيين(١٥٢). وهو يستند بصورة رئيسة إلى ذكريات وتجارب خليل باشا الشخصية، مما يجعله مصدرًا أوليًا مهمًا لفهم الحصار من منظور الجانب العثماني، إذ يختلف في ذلك عن المصادر البريطانية التي غالبًا ما تقدم رؤية عسكرية وإدارية من جانب الحلفاء. كما يعكس الأبعاد السياسية والعسكرية للحصار في سياق الحرب العالمية الأولى، ويوفر تحليلاً داخليًا للقرارات العسكرية والتكتيكات التي أدت إلى النصر بالتالي، عليه فيمثل هذا الكتاب مرجعًا مهمًا للدراسات التي تهتم بالحصار من وجهة نظر الطرف العثماني(١٥٣).

وبالنسبة لكتاب: (كوت العمارة ١٩١٦. الأحداث، الذكريات، التقارير)، أو:

Kutü'l Amare 1916. Olaylar, Hatıralar, Raporlar(154),

وهو جهد بحثي مشترك أشرف على إعداده وتحريره المؤرخان التركيان: **أ. د. محمد يشار إرتاش (Mehmet Yaşar Ertaş)**، و**هاجر كيليتش أصلان (Hacer Kılıçaslan)**، وصدر عن دار النشر التركية **Kronik Kitap**، وهو عبارة عن دراسة غنية جمعت بين دفتيها مقالات وأبحاث لعدد من كبار المؤرخين والباحثين الأتراك؛ حيث يفتتح الكتاب بمقالات وتحليلات بارزة لكل من المؤرخ الشهير **بروفيسور د. إلبر أورتايلي (İlber Ortaylı)** والبروفيسور **عزمي أوزجان (Azmi Özcan)**، لتسليط الضوء على تفاصيل وأسرار حصار الكوت الشهير عام ١٩١٦ خلال الحرب العالمية الأولى. وهو لا يقدّم رواية جاهزة بقدر ما يفتح أمام الباحث أرشيفًا متعدّد الطبقات، حيث تتجاور التقارير العسكرية العثمانية مع المذكرات والشهادات والتحليلات الحديثة. هذا التداخل لا ينبغي فهمه على أنه مجرد تنوع في المصادر، بل هو في حقيقته يكشف كيفية تشكّل المعرفة داخل المؤسسة العثمانية نفسها، إذ يمكن من خلاله تتبع لغة الخطاب العسكري، وطريقة توصيف العدو، وآليات تبرير القرارات أثناء الحصار. ومن هنا فإن قيمة هذا الكتاب لا تكمن فقط في المعلومات التي

(152) Ibid., pp. 4-17.
(153) Ibid , p 118- 146
(154) Mehmet Yaşar Ertaş and Hacer Kılıçaslan (eds.), Kutü'l Amare 1916: Olaylar, Hatıralar, Raporlar, İstanbul: Kronik Kitap, 2017.

يحتويها، بل في كونه يتيح للباحث أن يرى الحدث وهو يُكتب في لحظته، قبل أن يتحول إلى سرد تاريخي مستقر[١٥٥].

في المقابل، يأتي كتاب **إرهان تشيفجي**[١٥٦] **(Erhan Çifci)** المؤرخ والباحث التركي المتخصص في التاريخ العسكري، المعنون: (كوت العمارة: انتصار جيش مبارك) أو:

(Kut'ül Amare: Kut Almış Bir Ordunun Zaferi)[157]**,**

ليقوم بوظيفة مختلفة تمامًا، إذ لا ينشغل بجمع المادة بقدر ما ينشغل بإعادة تفسيرها. فهو يعيد بناء الحصار بوصفه نتيجة منطقية لتفوق عثماني في القيادة والتخطيط، لا مجرد تفاعل ظرفي للمعارك. غير أن هذه القوة التفسيرية تحمل في داخلها توجيهًا ضمنيًا للقراءة، إذ يتم اختيار الأدلة وترتيبها بطريقة تدعم فكرة "**النصر**"، وهو ما يجعل هذا الكتاب مصدرًا مهمًا ليس فقط لفهم الحدث؛ بل لفهم كيف يُعاد تشكيله في الكتابة التاريخية التركية الحديثة. ومن هنا فإن استخدامه لا يكون بوصفه ناقلًا للوقائع، بل كاشفًا لمنهج تفسير تلك الوقائع[١٥٨].

أما كتاب الباحث التركي **إرهان أفيونجو**[١٥٩] **(Erhan Afyoncu)** المعنون: (كوت العمارة. آخر انتصارات الإمبراطورية العثمانية) أو:

---

(155) Ibid., pp. 11-19.

(١٥٦) يركز في أبحاثه ودراساته على الجبهات العثمانية في الحرب العالمية الأولى، مع اهتمام خاص بمعركة "**كوت العمارة**" وحصارها الشهير، معتمداً على الوثائق والأرشيف العسكري العثماني، فضلا عن مذكرات الضباط والجنود الذين شاركوا في تلك الحقبة. وإلى جانب كتابه هذا، قام بتحقيق وتحرير العديد من المذكرات والتقارير العسكرية العثمانية، وله مقالات وبحوث منشورة في مجلات تاريخية متخصصة تُعنى بالتاريخ العسكري التركي.

"Erhan Çifci", YÖK Akademik: https://akademik.yok.gov.tr/

قاعدة بيانات المركز القومي للمعلومات والأبحاث التركي (YÖK Akademik) .

(157) Erhan Çifci, Kut'ül Amare: Kut Almış Bir Ordunun Zaferi, İstanbul, Kronik Kitap, 2018.

(158) Ibid.,p. 21-27.

(١٥٩) وُلِد عام ١٩٦٧ في مدينة توقاد (Tokat) بتركيا. تخرّج في جامعة مرمرة (Marmara University) بمدينة إسطنبول، وتخصص في مجال تعليم التاريخ والعلوم الاجتماعية، ثم حصل على الماجستير والدكتوراه في التاريخ العثماني الحديث من الجامعة نفسها. ترقى في المناصب الأكاديمية بجامعة مرمرة حتى نال درجة الأستاذية (بروفيسور) عام ٢٠١٤، وشغل منصب عميد كلية الآداب والعلوم هناك عام ٢٠١٦. عُيّن في عام ٢٠١٦ رئيساً ومؤسساً لـ **جامعة الدفاع الوطني** (National Defense University)في تركيا. يُعد أفيونجو واحداً من أبرز المتخصصين المعاصرين في التاريخ العثماني، إلى جانب عمله الأكاديمي الصارم، تميز بقدرته على تبسيط التاريخ وتقديمه للجمهور العادي عبر وسائل الإعلام، ترجمت العديد من أعماله إلى لغات مختلفة (من بينها العربية والإنجليزية والفرنسية والصينية).

Kut'ül Amare. Osmanlı'nın Son Zaferi[160].

فإنه يتحرك في مستوى مختلف، إذ لا يهدف أساسًا إلى تحليل عسكري دقيق، بل إلى إعادة إنتاج الحصار في الذاكرة بوصفه لحظة رمزية كبرى. في هذا العمل يتحول الحدث من واقعة عسكرية إلى علامة في السرد الوطني، ويتم تضخيم دلالاته ليغدو "**آخر انتصار عثماني**"، وهو توصيف يحمل شحنة معنوية تتجاوز حدود الوقائع نفسها. ومن خلال هذا الطرح يمكن ملاحظة كيف تنتقل الأحداث من مستوى التاريخ إلى مستوى الذاكرة، وكيف يعاد تشكيلها لتخدم بناء الهوية والتصور الجماعي للماضي[١٦١].

في الحقيقة ان هذه الكتب، إذا قُرئت معًا، لا تقدّم صورة واحدة عن حصار الكوت، بل تكشف أن هذا الحدث يتشكل عبر مستويات متعددة؛ فهو يظهر في كتاب إرطاش بوصفه مادة وثائقية، وفي كتاب شيفجي بوصفه موضوعًا للتفسير، وفي كتاب "**آخر انتصار**" بوصفه رمزًا ذا بعد معنوي. ومن خلال هذا التعدد يمكن للباحث أن يدرك أن الحصار ليس مجرد واقعة تاريخية ثابتة، بل هو بناء يتغير بتغير زاوية النظر، وأن فهمه يتطلب الجمع بين ما تقوله الوثائق، وما يقدمه التحليل، وما تصوغه الذاكرة لاحقًا.

ويعد الكتاب الذي اعدّه أورهان نيجار[١٦٢] **(Orhan Neçare)**، عن وقائع "**الندوة الدولية حول الجبهة العراقية في الحرب العالمية الأولى، إحياءً للذكرى المئوية لانتصار الكوت**"، أو:

"Erhan Çifci", YÖK Akademik: https://akademik.yok.gov.tr/

قاعدة بيانات المركز القومي للمعلومات والأبحاث التركي (YÖK Akademik) .

(160) Erhan Afyoncu, Kut'ül Amare. Osmanlı'nın Son Zaferi, İstanbul, Timaş Yayınları, 2016.
(161) Ibid., pp. 22.

(١٦٢) أكاديمي تركي، يعمل خبير ومحرر إصدارات لدى مركز أتاتورك للأبحاث(Atatürk Araştırma Merkezi – ATAM) ، وهو مؤسسة حكومية رسمية تابعة للمجلس الأعلى للثقافة واللغة والتاريخ في تركيا.(AKDTYK) ، نظّم مركز "ATAM" بالتعاون مع جهات أكاديمية أخرى ندوة دولية كبرى بمناسبة الذكرى المئوية لانتصار كوت العمارة، بعنوان: "الندوة الدولية حول الجبهة العراقية في الحرب العالمية الأولى بمناسبة الذكرى المئوية لانتصار كوت العمارة عُقدت في مدينة ماردين التركية يومي ٢٨ و٢٩ أبريل عام ٢٠١٦. فتولى أورهان نيجار دور محرر ومعد إصدار كتاب الأبحاث (Yayına Hazırlayan) الخاص بهذه الندوة. حيث قام بجمع وتنقيح الأوراق البحثية والمقالات العلمية والوثائق التي قدّمها المؤرخون والمختصون من مختلف دول العالم خلال المؤتمر، ونشرها في كتاب مرجعي ضخم ضمتّه مكتبة التاريخ التركي عام ٢٠١٦. ولا يقتصر نشاطه على هذه الندوة فقط، بل هو محرر معتمد لعديد من الكتب والموسوعات التاريخية الصادرة عن مراكز الأبحاث الرسمية في تركيا، فهو شخصية أكاديمية خلف الكواليس؛ حيث يتركز جهده على

(Kûtü'l-Amâre Zaferi'nin 100 Yılı Münasebetiyle I. Dünya Savaşı'nda Irak Cephesi Uluslararası Sempozyumu. Bildiriler)[163]

من أثمن المراجع الحديثة في دراسة تاريخ الكوت، لأنه لا يقدّم رواية واحدة للحدث؛ بل يجمع عشرات الأصوات والوثائق والمذكرات التي كتبت من مواقع مختلفة، عثمانية وبريطانية وألمانية وعراقية ومصرية. وهو في جوهره محاولة علمية لإعادة بناء صورة جبهة العراق في الحرب العالمية الأولى من جديد بعد أن بقيت فترة طويلة أقل حضوراً في الدراسات التاريخية مقارنة بميادين أخرى. ومن خلال تنوع البحوث التي يضمّها الكتاب، تتكشف للقارئ تفاصيل الحصار يوماً بيوم، وتظهر معه صورة مدينة الكوت في تلك المرحلة بوصفها نقطة تماس بين مشروع بريطاني يتطلع للوصول إلى بغداد وبين دفاع عثماني يسعى لوقف هذا التقدّم رغم ضعف الإمكانات[164]. يتقدّم الكتاب من خلفية سياسية واسعة تشرح لماذا أصبحت الكوت مركزاً لصراع دولي، ثم يدخل إلى تفاصيل العمليات العسكرية، والقرار البريطاني بالتحصن داخل المدينة، وكيف تحوّلت الكوت إلى دائرة مغلقة يتصارع فيها الجوع والمرض والانقطاع التام عن خطوط المدد. وتظهر أهمية الجهد العثماني، خاصة عبر نوري الدين باشا ثم خليل باشا، في تنظيم الحصار وإدارته بدقة، الأمر الذي قاد إلى استسلام تام لجيش بريطاني كامل، في مشهدٍ يعدّ من أكبر الهزائم التي مُنيت بها بريطانيا في الشرق آنذاك. ومع كل بحث من أبحاث الكتاب، تتبدل زاوية النظر: فبعض الباحثين يضيئون الجانب الإنساني من الحصار عبر يوميات الجنود والأهالي، وبعضهم يقرأ الحدث من خلال الوثائق البريطانية التي تكشف ارتباك القيادة العسكرية في البصرة ولندن، بينما يعرض آخرون ما دوّنه الضباط الألمان الذين كانوا شهوداً على سير العمليات، أو دور الإعلام المصري والتركي في تشكيل صورة النصر[165].

تكمن أهمية وقائع الندوة الدولية في دراسة تاريخ الكوت أنه يحرر الحدث من السرديات المختزلة، ويضعه في سياقه الواسع بوصفه جزءاً من تاريخ العراق الحديث وصراع القوى الكبرى على أرضه. فالكتاب لا يدرس المعركة وحدها، بل يُظهر ما قبلها وما بعدها، ويربطها بالسياسة البريطانية في

مراجعة، تحرير، وإعداد المجموعات والكتب التوثيقية والندوات الدولية التي تُعنى بالتاريخ العسكري والسياسي المتأخر للدولة العثمانية والجمهورية التركية، وصياغتها في كتب مرجعية للمؤرخين.

"Erhan Çifci", YÖK Akademik: https://akademik.yok.gov.tr/

(163) Atatürk Araştırma Merkezi, Kûtü'l-Amâre Zaferi'nin 100. Yılı Münasebetiyle I. Dünya Savaşı'nda Irak Cephesi Uluslararası Sempozyumu – Bildiriler, Ankara, 2016,p. 50-60; 97-126; 153-177.

(164) Ibid., p. 487.

(165) Orhan Neçare, Op. Cit., p. 130 -135.

العراق، وبالحياة الاجتماعية في الكوت، وبحجم التحولات التي شهدتها المنطقة بسبب الحرب. وبفضل اعتماده على مصادر أصلية متنوعة من أرشيفات عثمانية وبريطانية وألمانية، وعلى مذكرات الجنود، وعلى الخرائط العسكرية وتقارير الحملة، فإنه يمنح الباحث صورة متوازنة تساعده على فهم طبيعة المدينة في تلك الفترة، وحركة السكان، وموقعها العسكري، وطبيعة علاقتها بالجيشين المتصارعين[166]. وهكذا يكتسب الكتاب أهمية خاصة في حقل "**تاريخ الكوت**" لأنه يعيد الاعتبار لحدث ظلّ مهمشاً طويلاً على الرغم من أثره الكبير، ويكشف كيف شكّل النصر العثماني في الكوت منعطفاً سياسياً ومعنوياً في الحرب. ومن خلال جمعه للحقيقة كما رآها كل طرف؛ يصبح هذا الكتاب أساساً لا غنى عنه لأي بحث او دراسة عن تاريخ الكوت، لأنه يضع بين يدي الباحث مادة أساسية تمكّنه من بناء نص علمي دقيق، ويمنحه القدرة على تتبع تطور المدينة ودورها في تاريخ العراق الحديث بعيداً عن الأساطير أو الروايات الناقصة، فيقدّم الكوت كما كانت مدينة صغيرة على دجلة، لكنها في لحظة من التاريخ أصبحت عين العالم ومسرحاً لقرار غيّر مسار الحرب في الشرق[167].

ويعد كتاب: **(الحرب التركية في الحرب العالمية الأولى. جبهة العراق وإيران ١٩١٤–١٩١٨)** أو:

(Birinci Dünya Harbinde Türk Harbi. Irak-İran Cephesi 1914–1918)[168],

الذي أعدته هيأة الأركان العامة التركية، من أبرز المؤلفات العسكرية الرسمية، إذ جاء بوصفه عملًا موسوعيًا يتمثل بالتحليل العسكري المدعوم بالخرائط والوثائق الميدانية المتعلقة بجبهة العراق، لا سيما أحداث حصار الكوت ويعتبر كتاب من حيث الشكل الا انه في الأصل قائم على وثائق ارشيفية صادرة من هيأة الأركان العامة التركية الأمر الذي يمنحه قيمة مصدرية عالية. وعلى الرغم من ذلك؛ فإنه صدر في صورة كتاب مستوفٍ لكامل شروط النشر من حيث البناء والمنهج، مما يجيز النظر إليه بوصفه عملًا ذا جانب وثائقي من جهة، وكتابًا تاريخيًا من جهة أخرى، إلا أنه استوجب إدراجه ضمن فئة الكتب لكونه منشورًا رسميًا متكامل الخصائص. فقد وثق حصار الكوت بوصفه عملية عسكرية متكاملة خططت لها القيادة العثمانية ونُفذت ضمن سياق العمليات في جبهة العراق، إذ عرض مراحل تطويق القوات البريطانية داخل المدينة، مع بيان كيفية إحكام السيطرة على طرق الإمداد، لا سيما نهر

(166) Atatürk Merkezi, Op. Cit., p. 161-177.
(167) Ibid., p. 50.
(168) Turkish General Staff, Birinci Dünya Harbinde Türk Harbi: Irak-İran Cephesi 1914–1918, Cilt III, Ankara, Genelkurmay Basımevi, 1979.

دجلة، مما أدى إلى عزل القوات المحاصَرة تدريجيًا. وأبرز الكتاب تفاصيل محاولات فك الحصار التي قامت بها القوات البريطانية، موضحًا أسباب فشلها نتيجة تضافر العوامل العسكرية والطبيعية، مثل صعوبة البيئة، وضعف الإمدادات، وصلابة الدفاعات العثمانية. كما يتناول الأوضاع المتدهورة داخل الكوت، حيث يشير إلى تفشي المرض ونقص الغذاء وتراجع القدرة القتالية، وصولًا إلى مرحلة المفاوضات التي حاول فيها القائد البريطاني طاوزند الخروج بشروط معينة ويعزز الكتاب هذا العرض بسلسلة من الخرائط العسكرية والتقارير الميدانية التي توضح مواقع القوات وتحركاتها وخسائرها، مما يمنحه طابعًا توثيقيًا واضحًا يتجاوز السرد التاريخي التقليدي، أما من حيث مصادر هذه المعلومات، فإن هذا العمل يُعد في الأصل نتاجًا رسميًا صادرًا عن رئاسة الأركان التركية، وقد اعتمد بشكل أساسي على وثائق الأرشيف العسكري العثماني (هيئة الأركان)، بما في ذلك التقارير العملياتية، والمراسلات العسكرية، وخرائط المعارك، وسجلات الوحدات، لذلك فإن ما يورده من معلومات يُستند مباشرة إلى وثائق الأركان التركية[١٦٩].

اما الكتاب المشار إليه بعنوان **(سجلات الجنود الأتراك)** أو:

" Records of Turkish Soldiers[(170)]",

وهو كتاب صدر عن لجنة ترجمة هيئة تاريخ الأركان العثمانية، ويُعد من الإصدارات التي تهدف إلى نقل وتجميع شهادات وتجارب الجنود العثمانيين في جبهة العراق وحصار الكوت، والكتاب يختلف قليلًا عن الكتاب السابق الخاص بـ

" Türk Harbi Irak-İran Cephesi"

فذلك كان كتاب عسكريًا رسميًا اعتمد التقارير والوثائق العملياتية والخرائط الصادرة عن هيأة الأركان، أي أنه ذو طابع توثيقي عسكري مباشر. أما هذا الكتاب، فهو أقرب إلى مصدر تأريخي يعتمد على مذكرات وشهادات الجنود والضباط، ويقدم صورة من الداخل عن التجربة الحربية، مثل أوضاع الجنود، والمعاناة اليومية، والانطباعات النفسية، وأحداث الحصار كما عاشها المشاركون أنفسهم ومع ذلك، فهو لا يخرج عن الإطار التوثيقي، إذ إن مادته مأخوذة أيضًا من محفوظات الأرشيف العسكري العثماني أو مما جمعته مؤسسات الأركان، لكنه يعرضها بصيغة شهادات وتجارب شخصية أكثر من

(169) Ibid., p. 1-27.

(170) Records of Turkish Soldiers, (Translated by: Translation Committee of the History Commission of the Ottoman General Staff), Ankara, Genelkurmay Yayınları, 2007.

كونه عسكريًا رسميًا. لذلك يمكن القول إنه مصدر توثيقي أيضًا، لكنه من النوع السردي (الشهادات)، في حين أن الكتاب السابق يمثل مصدرًا وثائقيًا رسميًا.

رابعا. تاريخ قضاء الكوت في الكتب الثقافية المترجمة :

ابرز الكتب المترجمة عن الكوت المترجمة كتاب **رسل برادون**[١٧١] **(Russell Braddon)** (١٩٢١–١٩٩٥) المعنون: "**حصار الكوت الحرب بين الإنكليز والأتراك في العراق سنة بعنوان ١٩١٤ – ١٩١٨**"، **وهي الترجمة (الأشهر والأكثر تداولاً):** قام بترجمتها المترجم والباحث سليم طه التكريتي بمشاركة عبد المجيد ياسين التكريتي. نُشرت طبعتها الأولى في بغداد (مطبعة الشرق ثثوقائع حصار الكوت بوصفه واحدة من أبرز معارك الجبهة العراقية في الحرب ويتتبع تسلسل الأحداث منذ تقدّم القوات البريطانية نحو بغداد، ثم تراجعها إلى الكوت، ففرض الحصار العثماني، وانتهاءً باستسلام القوات البريطانية في نيسان ١٩١٦. يعرض المؤلف تفاصيل الحياة اليومية داخل المدينة المحاصَرة، أوضاع الجنود، مشكلة التموين، محاولات فك الحصار، وأثر العوامل الطبيعية والمرض والجوع في حسم المعركة. كما يُبرز أدوار القادة العسكريين من الطرفين، ويعطي مساحة واضحة لمعاناة الجنود الأسرى بعد الاستسلام [172]، اما الأخرى فطبعت ترجمتها وصدرت عن دائرة التدريب، مديرية المطابع العسكرية في وزارة الدفاع العراقية، تحت عنوان: "**الحصار ومسيرة الأهوال**"، وقام بترجمتها **رشيد صالح العزاوي**، وطبعت في تشرين الأول ١٩٨٦[١٧٣]. وحجب اسم الكاتب عن القارئ لأسباب خاصة بالمراجع

---

(١٧١) كاتب وصحفي أسترالي، يُعد من أبرز الكتّاب الذين تناولوا موضوعات الحرب، والأسر، والتجربة العسكرية في القرن العشرين، ولا سيما من زاوية إنسانية وسردية تعتمد الشهادة الشخصية والمذكرات. اشتهر برادون بكتاباته عن الحرب العالمية الثانية، إذ كان أسير حرب لدى اليابانيين بعد سقوط سنغافورة عام ١٩٤٢، وقضى سنوات من الأسر القاسي، وهي تجربة تركت أثرًا عميقًا في مجمل إنتاجه الفكري والتاريخي. هذه الخلفية جعلته يميل في مؤلفاته إلى التركيز على معاناة الجنود، والحياة اليومية في ظروف الحصار والأسر، أكثر من اهتمامه بالتحليل العسكري البحت أو التفسير السياسي العميق. في كتابه عن حصار الكوت، لم يكن برادون شاهد عيان على الحدث بحكم الفارق الزمني، لكنه تعامل معه بوصفه هزيمة كبرى في الذاكرة العسكرية البريطانية، فكتب عنه من منظور تاريخي–سردي معتمدًا على مذكرات الضباط البريطانيين، والسجلات العسكرية، والشهادات الشخصية، وهو ما ينسجم مع منهجه العام القائم على إعادة بناء التجربة الإنسانية للحرب. تُصنَّف أعمال رسل برادون ضمن ما يمكن تسميته الكتابة التاريخية السردية ذات الطابع التوثيقي–الإنساني، وهي ليست دراسات أكاديمية صارمة، لكنها تمثل مصادر مهمة لفهم كيفية كتابة التاريخ العسكري في الذاكرة الغربية، خصوصًا ما يتعلق بالهزائم، والأسر، والصدمة النفسية للحرب. يراجع للمزيد:

Harris M. Lentz III (ed.), Obituaries in the Performing Arts, 1995, Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1996, p. 119.

(172) رسل برادون، المصدر السابق، ج١، ص ٧٧ – ١١٨.

(١٧٣) "الحصار ومسيرة الاهوال"، ترجمة: رشيد صالح العزاوي، دائرة التدريب، مديرية التدريب القتالي، بغداد، ١٩٨٦.

السياسية للجيش العراقي في حينها، لكن المقدمة التي سطرت بتوقيع (مديرية التطوير القتالي، حاولت تلخيص أهمية الكتاب والكاتب من دون الإشارة الى الاسم، فقد وصفت المديرية الكتاب أنه: "ليس قصة حصار بقدر ما هو سفر كامل عن حرب ضروس دارت رحاها تباعاً في كل أرجاء العراق من جنوبه وحتى الشمال. وهو حسب علمنا آخر ما كتب عن هذا الموضوع واكثرها إحاطة بالتفاصيل الدقيقة خصوصاً ما يتعلق منها بالمشاعر والعلاقات الانسانية للأفراد في كلا الجانبين". فوصفت جهود الكاتب بقولها: "**بذل الكاتب جهداً كبيراً في إعداد كتابه القيم هذا، فلم يكتف بالاطلاع على اعمال من سبقوه من المؤرخين العسكريين في هذا الموضوع وقراءة مذكرات المقاتلين من ضباط وجنود بسطاء؛ بل شدّ رحاله وحضر شخصياً الى العراق وزار بنفسه مواقع القتال على الطبيعة، واتصل بعدد من الشخصيات العراقية التي لم ينس أن يوجه لها شكره وامتنانه**"، وواصلت المديرية: "**اتبع الكاتب اسلوباً خاصاً اعتمد فيه على تحليل الخلفية السياسية والسايكولوجية للعلاقة المتشنجة بين حكومتي لندن وسملا**[١٧٤] **في حينه، كما اهتم اهتماماً خاصاً بتحليل شخصية طاوزند وطموحه الشخصي وأثر ذلك على تطور الأحداث وسير القتال**"، إذ "**سيأخذنا الكاتب الى فترة الصراعات السياسية الاوربية التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ويعود بنا مع الجيش الهندي الى الخليج العربي وشط العرب لنشهد معركة الفاو واحتلال البصرة، ومنها يصعد بنا الى القرنة فالعمارة فالكوت، وسترافق طاوزند واسطوله النهري الى طيسفون (المدائن)، ثم سنرجع معه القهقرى الى الكوت لنعيش أحداث الحصار فيها ومحاولة إنقاذها. وبعدها سنسير مشياً على الاقدام مع أسرى الحرب الهنود والبريطانيين الى اسطنبول وقسطموني وبغتشي**[١٧٥] **وافيون قره حصار واماكن اخرى غيرها في بلاد الأناضول،**

---

(١٧٤) تشير "سملا Simla" أو (Shimla) إلى مدينة "شِملا "في سفوح جبال الهيمالايا، والتي كانت العاصمة الصيفية للحكومة البريطانية في الهند خلال فترة الاستعمار، وكانت المدينة رمزاً للسيادة البريطانية ومحوراً لإدارة المستعمرات والقرارات السياسية، وأدت دوراً استراتيجياً خلال الحرب العالمية الأولى. كونها **كانت المقر البديل للحكومة (Summer Capital)** نظراً للحرارة الشديدة في العاصمة الشتوية (نيودلهي/ كلكتا)، وكانت الحكومة البريطانية في الهند (بقيادة نائب الملك) تنتقل إلى "سملا" لقضاء فترة الصيف، ومنها كانت تُدار الشؤون الكبرى للإمبراطورية، كما كانت المدينة بمثابة المقر الرئيس للجيش البريطاني في الهند، ومنها تم تنسيق إرسال مئات الآلاف من الجنود الهنود للقتال في جبهات مختلفة (مثل الشرق الأوسط، بلاد الرافدين، وأوروبا)، وقد احتضنت المدينة "**مؤتمر سملا (Simla Conference)**" عام ١٩١٣-١٩١٤، الذي حضره ممثلون عن بريطانيا، والتبت، والصين. وأسفر عن تعيين "**خط مكماهون**"، الذي يُشكل اليوم الحدود الفعلية المتنازع عليها بين الهند والصين.

https://encyclopedia.1914-1918-online.net/article/warfare-1914-1918-india

(١٧٥) بلدة (قضاء) في تركيا تحمل هذا الاسم وتُنطق "باهتشي " أو "باغتشي" (وتعني بالتركية "الحديقة")، وتُكتب بالتركية الحالية.Bahçe، تابعة لولاية عثمانية (Osmaniye) الواقعة في جنوب تركيا (إقليم حوض تشوكوروفا/ كليكية التاريخية). كانت

وسنبقى مع هؤلاء حتى نهاية الحرب". وقد وصفت المؤلف أنه: "**كاتب روائي اكثر من كونه مؤرخاً؛ عليه فقد انعكس ذلك بوضوح على اسلوب تناوله للأحداث، إذ اعتمد اعتماداً كبيراً على الحوار والتضمين، وعلى أبيات من الشعر المأساوي وجمل من اللغة التركية والسرد الوصفي الدقيق بأسلوب أخّاذ أكسب عمله مسحة أدبية واضحة أعطت الكتاب قيمة أدبية عالية فضلاً عن قيمته التاريخية الفريدة**"(١٧٦).

تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه أحد الأعمال الغربية المبكرة التي تناولت حصار الكوت بتفصيل سردي واسع، وهو يمثل مصدرًا مهمًا لفهم الرؤية البريطانية للمعركة ولطريقة تشكّل الذاكرة العسكرية البريطانية حول "**هزيمة الكوت**". لذلك يُعد مرجعًا أساسيًا في دراسات الحرب العالمية الأولى في العراق، ولا سيما في المباحث التي تتناول حصار الكوت، لكنه لا يقدّم تاريخًا محليًا للكوت بقدر ما يقدّم تاريخًا عسكريًا للحدث ومن اهم المصادر التي اعتمد عليها الكاتب التي تمثلت في مذكرات الضباط والجنود البريطانيين الذين شاركوا في الحصار أو عاشوا تجربة الأسر والوثائق والتقارير العسكرية البريطانية الرسمية والشهادات الشخصية المرتبطة بالحصار(177)، وبدرجة أقل، بعض الإشارات إلى الطرف العثماني، لكنها تأتي غالبًا من رؤية بريطانية غير مباشرة اما الجزء الثاني من الكتاب يركز على مرحلة ما بعد استسلام حامية الكوت، أي المرحلة التي غالبًا ما تُهمَل في الكتابات العسكرية التقليدية. يبدأ برادون بسرد تفصيلي لمسيرة الأسرى البريطانيين من الكوت باتجاه بغداد ثم شمالًا إلى الأناضول، كاشفًا ظروف النقل القاسية التي رافقتهم، من نقص الغذاء والملابس، وسوء المعاملة، وانتشار المرض والجوع والبرد، وما نجم عن ذلك من وفيات كبيرة في صفوف الجنود والضباط ويتابع المؤلف عرض أوضاع الأسرى في المدن العثمانية، ولا سيما المستشفيات والمعسكرات التركية، ويتوقف عند التفاوت في المعاملة بين الضباط والجنود، ويعرض شهادات مباشرة عن الإهمال الطبي وسوء التنظيم الإداري، إلى جانب إشارات محدودة لمحاولات الإصلاح أو التحسين التي جاءت متأخرة (١٧٨). كما يخصص فصولًا لعودة الجنرال طاوزند إلى بلاده، والمفاوضات التي رافقت ذلك، وانعكاس قضية الأسرى على

تاريخياً، تابعة لولاية أضنة، ولكن بعد أن استقلت "عثمانية" لتصبح ولاية خاصة بها عام ١٩٩٦، نُقلت تبعية القضاء إليها. كما أنها كانت في أواخر العهد العثماني قضاءً يتبع لسنجق "جبل بركة" .

(١٧٦) "الحصار ومسيرة الاهوال"، ص١٠-١١.

(177) رسل برادون، المصدر السابق، ج١، ص ١٨٤؛٢٤٢.

(١٧٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٧ – ٩٠.

الرأي العام البريطاني والبرلمان[179]، وينتهي الجزء بتحليل سياسي وأخلاقي لنتائج الحصار، لا من زاوية عسكرية فقط؛ بل من زاوية إنسانية، موضحًا كيف تحوّل الأسرى إلى عبء أخلاقي وسياسي في العلاقات العثمانية–البريطانية خلال الحرب.

يختلف الجزء الثاني عن الجزء الأول اختلافًا جوهريًا في المنهج والمحتوى والهدف. فالجزء الأول يركّز على العمليات العسكرية، القيادة، قرارات الجنرال طاوزند، وأسباب الحصار والاستسلام، أي أنه أقرب إلى التاريخ العسكري الكلاسيكي، أما الجزء الثاني، فينصرف إلى ما بعد المعركة، ويهتم بحياة البشر لا بحركة الجيوش، وبالنتائج الإنسانية لا بالخطط العسكرية كما أن نبرة الجزء الأول تحليلية–عسكرية، في حين تميل نبرة الجزء الثاني إلى النقد الأخلاقي والإنساني، وتكشف تحوّل المؤلف من العرض إلى المساءلة، خصوصًا تجاه الإدارة البريطانية وتعاملها مع ملف الأسرى[180].

فيما يعد كتاب «**مذكرات الفريق طاونزند**»[181] شهادة ذاتية مباشرة لأحد أبرز القادة البريطانيين الذين ارتبط اسمهم بحصار الكوت، ويُعد من أهم النصوص التذكارية التي كُتبت من داخل التجربة العسكرية نفسها، لا من خارجها. يروي طاونزند سير العمليات العسكرية منذ التقدم البريطاني في العراق، مرورًا بمعركة المدائن، ثم الانسحاب إلى الكوت، وصولًا إلى الحصار الطويل وما انتهى إليه من استسلام القوات البريطانية. يغلب على السرد في الكتاب الطابع الشخصي، حيث يصف القائد الوقائع من زاوية رؤيته الميدانية، ويشرح قراراته العسكرية، ويبرر اختياراته، مع تسجيل دقيق لتفاصيل الحياة اليومية أثناء الحصار، من نقص الإمدادات، وتدهور الحالة الصحية للجنود، والضغط النفسي المتزايد، إلى محاولات فك الحصار التي باءت بالفشل[182].تتجلى في الكتاب محاولة واضحة من طاوزند لتفسير أسباب الهزيمة البريطانية في الكوت، إذ يعزوها إلى عوامل متعددة، منها صعوبة البيئة الجغرافية، وطبيعة الأرض والفيضانات، وطول خطوط الإمداد، فضلا عن ما يراه قصورًا في الدعم القيادي واللوجستي من القيادة العليا البريطانية، كما يتضمن أوصافًا للجيش العثماني وقادته، لا سيما خليل باشا، ويعكس في الوقت نفسه النظرة الاستعمارية السائدة لدى الضباط البريطانيين تجاه السكان

(179) المصدر نفسه، ج١، الفصول السادس والعشرون، ص ٢٣١؛ التاسع والعشرون، ص ٢٨٣.

(180) رسل برادون، المصدر السابق ج١، ص ٨– ١٠؛ ج٢، ص ٣– ٤.

(181) "**مذكرات الفريق طاوزند**"، ط٢، تعليق: حامد احمد اللورد، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٦.

(182) المصدر نفسه، ص ٩ –١٤.

المحليين، وهو ما يجعل المذكرات مادة غنية ليس فقط عسكريًا، بل ذهنيًا وثقافيًا أيضًا[183]. وتكمن أهمية الكتاب في كونه مصدرًا أوليًا أساسًا لدراسة حصار الكوت من منظور الطرف البريطاني، فهو يتيح للباحث الوقوف على كيفية بناء الرواية البريطانية للهزيمة، وآليات تبريرها، وحدود الاعتراف بالأخطاء. ويمثّل الكتاب من زاوية «**تاريخ التاريخ**» أنموذجًا واضحًا للمدونات التذكارية التي لا تكتفي بسرد الحدث، بل تسهم في تشكيل الذاكرة التاريخية عنه، وتؤثر في الدراسات اللاحقة التي اعتمدت على رواية طاونزند إما تأييدًا أو نقدًا. كما أن قيمته تتعزز عند مقارنته بالمذكرات العثمانية أو الدراسات الأكاديمية الحديثة، إذ يكشف الفجوة بين الرواية الذاتية والرواية التحليلية اللاحقة، اما مصادر الكتاب، فهي في الأساس تعتمد على خبرة المؤلف الشخصية بوصفه قائدًا ميدانيًا، وما دوّنه من ملاحظات وتقارير عسكرية خلال الحملة، إضافة إلى اعتماده على المراسلات والأوامر العسكرية البريطانية، وذاكرته الخاصة في إعادة بناء الوقائع. ولا يعتمد الكتاب على مصادر أرشيفية متعددة أو مقارنات منهجية، بل يندرج بوضوح ضمن أدب المذكرات العسكرية، وهو ما يفرض على الباحث التعامل معه بحذر نقدي، بوصفه نصًا ذاتيًا يعكس رؤية صاحبه وموقفه أكثر مما يعكس صورة متوازنة شاملة للأحداث[184]. وبذلك، فإن هذا الكتاب يعد مصدرا أساسيا لا غنى عنه في دراسة حصار الكوت، ليس لأنها تقدم الحقيقة الكاملة؛ بل لأنها تكشف كيف كتب أحد صناع الحدث تاريخه، وكيف تشكّلت رواية الهزيمة في الذاكرة البريطاني.

قبل اختتام هذا الفصل، لابد من الإشارة إلى أن قضاء الكوت تناولته أيضًا العديد من الكتب الثقافية العربية التي جاءت عناوينها عامة عن العراق أو عن الحرب العالمية الأولى. فقد أدرجت هذه المؤلفات الكوت ضمن جوانب عامة سواء عند الحديث عن التطورات السياسية والعسكرية في العراق، أو عند تناول وقائع الحرب وما رافقها من أحداث مفصلية وتمتاز هذه الكتب بسهولة الوصول إليها وتوافرها للباحثين إذ صدرت ضمن مؤلفات لمؤرخين وأدباء معروفين، مثل عبد الرزاق الحسني وعلي الوردي وجعفر عباس حميدي، فضلًا عن أسماء أخرى بارزة مثل عبد العزيز سليمان نوار وحنا بطاطو وفيليب خوري وغيرهم وعلى الرغم من أن هذه الكتب لم تُفرد للكوت دراسات مستقلة في الغالب، إلا أنها أسهمت في تقديم صورة عامة عن أهميتها وموقعها ضمن مجريات الأحداث والامر نفسه بالنسبة للمؤلفات الأجنبية إذ ورد ذكر الكوت في عدد من الكتب والدراسات التي تناولت حملة بلاد الرافدين

(183) المصدر نفسه، ص ١٨٥ – ٢٠٠.

(184) المصدر نفسه، ص ٩ –١٥.

وأحداث الحرب العالمية الأولى، ولاسيما عند الحديث عن العمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة وقد جاءت هذه الإشارات عامة ركزت على الاستراتيجيات العسكرية البريطانية والعثمانية، وتفاصيل التحركات الميدانية لكن هذه المؤلفات لم يحظَ الكثير منها بالانتشار أو التداول الواسع في الأوساط البحثية العربية، سواء بسبب عامل اللغة أو محدودية إعادة الطبع أو صعوبة الحصول عليها الأمر الذي جعل اتجاه الباحثين اليها أقل مقارنة بالمصادر العربية ولهذا وهو ما استوجب تنظيمها وإبرازها ضمن جدول خاص بما يسهم في تسهيل الرجوع إليها وإيضاح قيمتها لاستكمال الصورة التاريخية العامة

جدول بالدراسات الأجنبية التي تناولت الكوت عرضا

اسم المؤلف	عنوان الكتاب	سنة النشر	لغة الكتاب
A. J. Barker.	The Bastard War. The Mesopotamian Campaign of 1914–1918.	1967	انجليزي
Genelkurmay Askeri Tarih ve Stratejik Etüt Başkanlığı	Birinci Dünya Harbinde Türk Harbi: Irak-İran Cephesi 1914–1918	1979	تركي
Edward J. Erickson	Ordered to Die: A History of the Ottoman Army in the First World War, 2001.	2001	انجليزي
Durdu Mehmet Burak	Birinci Dünya Savaşı'nda Türk-İngiliz İlişkileri, Ankara: Babil Yayınları	2004	تركي
Süleyman Beyoğlu	Osmanlı Devleti'nde İngiliz İşgali ve Irak Cephesi	2004	تركي
Charles Townshend	When God Made Hell: The British Invasion of Mesopotamia and the Creation of Iraq 1914–1921.	2010	انجليزي
Ahmet Tetik	Birinci Dünya Savaşı'nda Irak Cephesi	2014	تركي

الفصل الثالث

قضاء الكوت في المدوّنات الوثائقية

- أولا. الوثائق العثمانية والسالنامات مصدرا لدراسة تاريخ قضاء الكوت:

- ثانيا. الوثائق البريطانية واهميتها في دراسة تاريخ قضاء الكوت:

- ثالثا. تاريخ قضاء الكوت في وثائق العهد الملكي:

الفصل الثالث

الكوت في المدونات الوثائقية

منذ أن بدأ المؤرخون البحث في نشأة الوعي التاريخي الحديث، احتلت الوثيقة مكانة مركزية في عملية تدوين التاريخ، لأنها تمثل احدى الشهادات المهمة التي تُبنى عليها الحقيقة التاريخية فالوثيقة مهما اختلف شكلها بين سجل حكومي، أو مراسلة إدارية، أو تقرير بعثة؛ تعد المادة الخام التي تعكس اللحظة التاريخية في زمنها، وتحمل لغة ذلك العصر ونظرته إلى ذاته ومشكلاته. لهذا اكتسبت أهمية خاصة لدى الباحثين الذين رأوا فيها مدخلاً لفهم الوقائع بعيداً عن التأويلات المتأخرة أو الذاكرة الشفهية المتغيرة(١).

وأخذت الوثائق في العراق، مكانها بوصفها أداة لا غنى عنها لكتابة تاريخ العراق الحديث والمعاصر منذ بدايات القرن العشرين، حين بدأت الدوائر الحكومية بإنتاج كمّ واسع من السجلات الإدارية والمالية والتشريعية. وقد وجد الباحثون في تلك الوثائق العراقية ما يمكّنهم من إعادة بناء التحولات الكبرى التي مرّ بها العراق، من تشكّل الدولة الحديثة، إلى تطور الإدارة، ونمو المدن، وظهور أنماط جديدة من الاقتصاد والمجتمع. فدفاتر الوزارات، والنشرات الرسمية، ومحاضر المجالس، والتقارير المرفوعة من المتصرفيات والدوائر التنفيذية، كلها أصبحت مصادر لا يمكن الاستغناء عنها في أي دراسة تتناول تاريخ العراق السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي(٢).

ومع تطور البحث التاريخي، لم تعد الوثيقة مجرد نص يُقتبس منه؛ بل تحوّلت إلى موضوع للدراسة بذاته، إذ ينظر إليها الباحثون اليوم بوصفها تعبيراً عن رؤية الدولة تجاه مجتمعها، وعن آليات إنتاج المعرفة الحكومية، وعن الخطاب الذي أراد صانع القرار أن يخلّفه للأجيال اللاحقة(٣)، لهذا اكتسبت الوثائق العراقية الحديثة والمعاصرة قيمة مزدوجة: فهي من جهة تقدّم معلومات دقيقة حول الوقائع، ومن جهة أخرى تكشف طبيعة العلاقة بين الإدارة والمجتمع، بما يتيح قراءة أعمق لتاريخ العراق

(١) جاك لوغوف، التأريخ الجديد، ترجمة: محمد الظاهر المنصوري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ١٦ – ٣٠؛ عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة الفكر التاريخي عند العرب، المصدر السابق، ص٣٥ – ٤٨.

(٢) مارك بلوخ، دفاعا عن التأريخ او مهنة المؤرخ، ترجمة: احمد الشيخ، مصر، المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، بيروت، ٢٠٢١، ص ٤٤.

(٣) حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط٨، دار المعارف، القاهرة، ص ٦٧ – ٧٥.

في لحظاته المحورية. وقد تعددت انتماءات الوثائق التي تناولت تاريخ العراق الحديث أولها العثمانية والبريطانية والعراقية وغيرها وذلك حسب قدمها.

أولا. الوثائق العثمانية والسالنامات مصدرا لدراسة تاريخ قضاء الكوت:

تُعد الوثائق العثمانية من المصادر الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في كتابة تاريخ العراق الحديث، لأنها تمثل النتاج الرسمي للدولة العثمانية في إدارة شؤونها داخل الولايات والألوية والأقضية والنواحي، وتكشف بصورة مباشرة آليات الحكم والتشريع والتنظيم الإداري والمالي والعسكري وتمتاز بكونها صادرة عن مؤسسات الدولة نفسها، لذلك فهي تحمل قيمة توثيقية عالية، لأنها ترصد تفاصيل الحياة الإدارية والقرارات الرسمية والمراسلات التي رافقت الأحداث والتحولات على أرض الواقع، سواء تعلقت بالضرائب والتنظيمات الإدارية أو الأمن أو القضاء أو شؤون الأراضي والزراعة أو العلاقات مع السكان والوجهاء.

تُمكّن الوثائق العثمانية الباحث من إعادة بناء صورة دقيقة عن البنية المؤسسية للدولة في المناطق المحلية(٤)، لأنها تُظهر تسلسل المسؤوليات ودوائر النفوذ وطبيعة تنفيذ التعليمات، فضلًا عن أنها تساعد في ضبط التواريخ وتحديد الوقائع بأسماء الأشخاص والمناصب(٥). وإن التعامل مع الوثائق العثمانية في الوقت نفسه، يتطلب وعيًا منهجيًا، لأنها تعبّر عن منظور السلطة وتميل إلى تقديم الصورة التي ترغب الدولة في ترسيخها عن إدارتها وقدرتها على التنظيم والضبط، الأمر الذي يجعلها بحاجة إلى قراءة نقدية ومقارنة مع مصادر أخرى لفهم الفجوة الممكنة بين النص الرسمي والواقع الاجتماعي الفعلي، عليه فلا يقتصر توظيف الوثائق العثمانية في البحث على نقل بياناتها؛ بل يقوم على تحليلها ضمن سياقها السياسي والإداري، وفهم الجهة التي أصدرتها والهدف منها وطبيعة اللغة المستخدمة فيها، بما يضمن استثمارها بوصفها شاهدًا تاريخيًا رسميًا يرفد الدراسة بنتائج أكثر دقة وعمقًا(٦).

اما السالنامة فالمقصود بها الكتاب السنوي او السجل السنوي، وهي كلمة مركبة من اصل فارسي ومجزأة الى جزئين سال (sal) بمعنى سنة و نامة (Name) بمعنى كتاب او رسالة(٧)، وبذلك

(٤) محمد بن عميرة، منهجية البحث التاريخي، ط٢، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٦٩.

(٥) فوزية محنوف، أهمية وثائق الأرشيف العثماني في الدراسات العربية للعهد العثماني، جامعة عبد الحميد، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٤٦، ٢٠١٦، ص ٦٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٠ – ٧١.

(٧) سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠، ص ١٣١.

تعرف السالنامات على انها الكتب السنوية الرسمية التي كانت تصدرها الدولة العثمانية عبر مؤسساتها المركزية أو عبر ولاياتها، وتُعد بمنزلة سجل إداري سنوي يجمع معلومات منتظمة عن أوضاع الدولة في سنة محددة، مثل التقسيمات الإدارية وتسلسل المناصب وأسماء المسؤولين والدوائر الرسمية وما يرتبط بها من بيانات تنظيمية قد تشمل أحيانًا جوانب مالية وتعليمية وخدمية وعسكرية بحسب نوع السالنامة وطبيعة الجهة التي أصدرتها(٨). وتكتسب دراسة السالنامات أهمية كبيرة في كتابة التاريخ المحلي، لا سيما في دراسة الكوت خلال العهد العثماني المتأخر، لأنها تمنح الباحث مادّة وثائقية رسمية قادرة على تثبيت موقع قضاء الكوت ضمن البناء الإداري للدولة العثمانية، وتوضيح تبعيتها الإدارية وحدودها التنظيمية وأسماء دوائرها وأحيانًا أسماء القائمين على إدارتها، وهو ما يساعد على إعادة بناء صورة دقيقة عن الإدارة المحلية ومؤسساتها قبل الاحتلال البريطاني. كما تتجلى أهميتها المنهجية في كونها تمثل تعبير الدولة الرسمي عن نفسها(٩).

ولا تبقى السالنامة عندئذٍ مجرد قائمة معلومات إدارية جامدة؛ بل تتحول إلى أداة تحليلية تمكّن الباحث من فهم طبيعة الإدارة العثمانية وكيفية اشتغالها في الولايات والألوية والأقضية، وتُظهر أيضًا طريقة تمثّل الدولة لواقعها المحلي وما تريد أن تقدمه عنه بصورة رسمية، وهو ما يمنحها قيمة عالية في الدراسات التي تهتم بتفسير سياسة الدولة ومفرداتها ومجالات حضورها ومن هذا المنطلق، فإن اعتماد الباحث على السالنامات في دراسة مدينة الكوت خلال العهد العثماني المتأخر يساعد على رسم صورة أوضح لتطور موقع الكوت ضمن التقسيمات الإدارية، ومعرفة طبيعة ارتباطها الإداري بالولاية أو اللواء الذي كانت تتبعه، فضلا عن ما تقدمه من بيانات عن أسماء الموظفين والإدارات والدوائر، وهو ما يصعب ضبطه في كثير من الأحيان عبر المصادر السردية أو المؤلفات اللاحقة التي قد تختصر الوقائع أو تعالجها بزاوية تفسيرية لا تسعف في إثبات التفاصيل الرسمية الدقيقة(١٠)، كما أن أهمية السالنامات تتضاعف حين توضع ضمن إطار المقارنة النقدية لأن الوثيقة الرسمية قد تميل إلى إبراز جوانب التنظيم والانضباط وإظهار الدولة بمظهر الإدراك والسيطرة، بينما تكشف مصادر أخرى مثل المذكرات أو تقارير التفتيش أو الصحافة المحلية عن مستوى التطبيق الفعلي لهذه التنظيمات،

(٨) فاضل مهدي بيات، السالنامات العثمانية واهميتها لتاريخ العراق، مجلة المورد، جامعة بغداد، المجلد ١٧، العدد ٢، ١٩٨٨، ص ١- ١٤.

(٩) بلقين أيدن، "سالنامة"، في: الموسوعة الإسلامية (Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi)، إسطنبول: منشورات وقف الديانة التركي (TDV Yayınları)، المجلد ٣٦، ٢٠٠٩، ص ٥١-٥٤.

(١٠) المصدر نفسه، ٦٠ – ٦٣

وعن الفجوة أحيانًا بين ما تقوله الدولة وما يحدث في الواقع، وبذلك يصبح توظيف السالنامات جزءًا من عملية نقد المصادر لا مجرد نقل بيانات منها. لهذا كله تعد السالنامات العثمانية مصدرًا وثائقيًا مهمًا لا يمكن الاستغناء عنه في دراسة تاريخ الكوت الإداري والاجتماعي والاقتصادي خلال المرحلة العثمانية المتأخرة، لأنها تسند البحث بمعطيات زمنية متسلسلة، وتمنح النص التاريخي قوة توثيقية تدعم الاستنتاجات عند مقارنتها ببقية المدونات التاريخية الأخرى(١١).

١. صورة قضاء الكوت في السالنامات الإدارية والاجتماعية:

تكشف الوثائق الإدارية العثمانية، لا سيما السالنامات عن أهمية قضاء الكوت بوصفه وحدة إدارية خضعت لتنظيم إداري دقيق ضمن إطار الدولة العثمانية. وتُعد السالنامات من أبرز هذه الوثائق، وقد احتوت على معلومات تفصيلية تتعلق بالتقسيمات الإدارية والتسميات المعتمدة، والتبعية الإدارية، وأسماء المسؤولين، فضلاً عن المجالس الإدارية المحلية، ومن خلال تتبع ما ورد في ثناياها، يمكن رسم صورة واضحة لتطور الوضع الإداري لقضاء الكوت خلال العصر العثماني، لا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

ذكرت عدد من السالنامات العثمانية قضاء الكوت بوصفه وحدة تابعة لولاية بغداد(١٢) في عهد مدحت باشا (١٨٦٩ – ١٨٧٢) ويُعد هذا الإدراج دلالة مهمة على استقرار الوضع الإداري للكوت في مرحلة معينة، إذ إن السالنامات لا تذكر الوحدات الإدارية إلا بعد تثبيت وضعها رسميًا ضمن الهيكل الإداري للدولة، وهو ما يعكس الارتباط المباشر بين القضاء والإدارة المركزية في بغداد، وفي مقابل هذه الوثائق؛ تظهر وثائق إدارية أخرى تثبت أن قضاء الكوت كان في مرحلة سابقة تابعًا إداريًا لولاية البصرة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر(١٣)، واعتبارا من سنة ١٨٩٥؛ لم يرتبط بقضاء الكوت أية ناحية، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤(١٤).

وفي هذا السياق، جاء ربط الكوت ببغداد ليعكس سياسة إدارية هدفت إلى تعزيز السيطرة المركزية، وتنظيم شؤون الأقضية التابعة، وضبط العلاقة بين المركز والأطراف. وتكشف هذه الوثائق عن أن قرار ضمّ الكوت إلى بغداد لم يكن إجراءً عابرًا؛ بل جاء ضمن رؤية إدارية أشمل، هدفت إلى

(١١) سهيل صابان، المصدر السابق، ص ١٣٥ – ١٤٠.

(١٢) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٢ / ١٨٧٥ م، مطبعة ولايت، ص ٧٥.

(١٣) سالنامة دولت علية عثمانية ١٣١٥ / ١٨٩٧ م، مطبعة سندة، ص ٢٦٥.

(١٤) سالنامة دولت علية عثمانية ١٣١٦ / ١٨٩٨ م، مطبعة سي، ص ٤١٨

تحقيق الانسجام في إدارة ولايات العراق وكان قضاء الكوت مقسماً إلى عدة نواحٍ، تغطي جميع القرى التابعة لقضاء الكوت، مع العلم إن عدد النواحي لم يكن ثابتا. فقد أوردت السالنامات الخاصة بولاية بغداد لعامي ١٨٧٥و١٨٧٧، بان قضاء الكوت كان يتكون من ناحية بدرة[١٥] وفي عام ١٨٨٢، أضيفت له ناحية جصان[١٦] وفي عام ١٨٨٣، تبعت له ثلاث نواحٍ وهي (غريبة، بدرة، وزرباطية)[١٧] بينما ازداد عدد نواحي الكوت في عام ١٨٨٤، ووصل إلى أربع نواحٍ هي: (غريبة و بدرة وزرباطية وجصان)[١٨] وفي عام ١٨٩٥، أصبح لقضاء الكوت ناحيتان فقط هما (بدرة وغريبة[١٩]. وتناولت سالنامة بيان تسميته بكوت الامارة وأوضحت انها كانت إرضاء لأمراء ربيعة الذين سكنوا المنطقة في عهد القائممقام علي افندي عام ١٨٨١[٢٠].

وتولي الوثائق الإدارية العثمانية أهمية كبيرة لتوثيق أسماء المسؤولين الذين تولّوا إدارة قضاء الكوت إلى جانب تحديد التبعية الإدارية، وفي مقدمتهم القائممقام. فقد تضمنت جداول رسمية بأسماء القائممقامين، تُذكر فيها أسماؤهم ابتداءً بعزيز افندي وانتهاءً بمحمد علي الهاشمي مقرونة بوحداتهم الإدارية، وهو ما يتيح إمكانية تتبع التسلسل الإداري للقضاء عبر حقب زمنية مختلفة[٢١]، وأشارت السالنامة العثمانية لسنة ١٨٩٧ إلى أن منصب القائممقام في قضاء الكوت لم يقتصر دائمًا على الإداريين المدنيين، بل أُسند في بعض المراحل إلى شخصيات ذات خلفية عسكرية، ومن أبرزهم محمد فريد باشا[٢٢] برتبة مير الامراء[٢٣]، كما انها أعطت منصب القائممقام مرتين لراسم افندي للاستفادة

(١٥) سالنامة ولايت بغداد للسنوات (١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م)، ص ٧٥؛ (١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م)، ص ٨١.

(١٦) سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م)، ص ١٢٦.

(١٧) سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣٠١هـ / ١٨٨٤م)، ص ١٢٧.

(١٨) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م)، ص ١٢١.

(١٩) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣١١هـ/ ١٨٩٣م)، ص ١٨٨.

(٢٠) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩/ ١٨٨١ م، مطبعة عامرة، ص ٧٥.

(٢١) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٠ / ١٨٩٢، ص ٤٩٢، سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١١ هـ / ١٨٩٣م، ص ٥٢٢؛ سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨م، ص ٤١٦؛ سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م، ص ٤٤٩؛ سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣٢١ هـ / ١٩٠٣م، ص ٥٧١؛ سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦م، ص ٥١٧.

(٢٢) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٥١ / ١٨٩٧، ص ٢٤٢

(٢٣) مير الامراء: لقب يطلق على قادة الجيوش وكبار رجال الإدارة وفي بعض الأحيان يعطى بصورة فخرية وهو يقابل منصب القائممقام في الرتبة العسكرية. يراجع للمزيد: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٨٦.

من خبراته في إدارة المدينة للمرة الأولى عام ١٨٩٩[٢٤] والأخرى ١٩١١[٢٥]، ويعكس هذا التوجّه طبيعة المرحلة التي شهدتها الدولة العثمانية، لاسيما في أواخر عهدها، إذ كانت الأوضاع الأمنية والعسكرية عاملاً مؤثرًا في اختيار المسؤولين المحليين، فقد رأت الإدارة العثمانية في إسناد المنصب إلى عسكريين وسيلة لضبط الأوضاع الأمنية، وتعزيز سلطة الدولة في الأقضية ذات الأهمية الاستراتيجية أو التي شهدت اضطرابات سياسية وعسكرية. يُعد منصب القائممقام من أهم المناصب الإدارية في القضاء، لذلك فقد حددت رواتب القائممقام حسب درجة القضاء، فلم يكن قضاء الكوت من أقضية الدرجة الأولى فقد كانت تصنفه السالنامات العثمانية في بعض الأحيان قضاءً من الدرجة الثانية، وفي أحيان أخرى تصنفه قضاءً من الدرجة الثالثة، وفي أحيان أخرى أيضا لم تذكر الدرجة وفي ضوء هذا التصنيف كان راتب القائمّقام يحدد تبعا لدرجة القضاء، فإذا كان القضاء من الدرجة الأولى يكون راتب القائمّقام (٢٥٠٠ قرش = ٢٥ ليرة) أما إذا كان من الدرجة الثانية فيكون راتب القائمّقام (١٧٥٠ قرشاً = ١٧.٥ليرة). في حين إذا كان القضاء من الدرجة الثالثة فان راتبه يكون (١٢٥٠ قرش = ١٢.٥ ليرة)[٢٦]. وحسب ما اوضحت السالنامات كان أهم شخص في قضاء الكوت بعد القائمّقام هو مدير المال الذي يتم ترشيحه من لدن دفتر دار[٢٧] ولاية بغداد ويكون وملتزما بتنفيذ أوامره والتعليمات التي تصل إليه عن طريق قائمّقام الكوت وهو عضو دائم في مجلس ادارة القضاء، وواجباته تدقيق حسابات القضاء وتنظيمها طبقا للمعلومات التي وثقتها السجلات العثمانية[٢٨] ومن اجل أن يُظهر مدير المال مسؤولياته بالشكل الصحيح، فقد حرصت الدولة العثمانية في بعض الأحيان على تعيين مساعد لمدير المال بمنصب أمين صندوق في الكوت، فقد عينت في عام ١٨٨١ " صندق اميني مصطفى أفندي"

---

(٢٤) سالنامة ولايت بغداد، لسنة ١٣٣١ / ١٨٩٩، ص ٢٢٤.

(٢٥) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٣٩ / ١٩١١، ص ٥٧١.

(٢٦) سالنامة ولايت بغداد للسنوات ١٢٩٢ / ١٨٧٥ ص ٧٥، ١٣١١ / ١٨٩٣، ص ٢١٩.

(٢٧) الدفتر دار: من أهم المناصب الإدارية والمالية في الدولة العثمانية، إذ كان يتولى الإشراف على الشؤون المالية العامة وتنظيم موارد الدولة ونفقاتها. ارتبط هذا المنصب بديوان الدولة، وكان الدفتر دار مسؤولًا عن تسجيل الإيرادات، ولاسيما الضرائب، وضبط المصروفات العسكرية والإدارية، والإشراف على سجلات المالية المعروفة بـ«الدفاتر». ومع اتساع رقعة الدولة العثمانية وتعقّد جهازها الإداري، تطوّر دور الدفتر دار ليصبح أشبه بمنصب وزير المالية، حيث وُجد دفتر دار أول (باش دفتر دار) في العاصمة إسطنبول، إلى جانب دفاتر دارين في الولايات الكبرى، يتولون إدارة الشؤون المالية المحلية ورفع تقاريرهم إلى المركز. وقد أسهم هذا المنصب في ترسيخ الطابع البيروقراطي للدولة العثمانية وضمان قدر من التنظيم والاستمرارية في إدارتها المالية للمزيد يراجع: صالح محمد العابد، النظام الإداري (بحث)، كتاب حضارة العراق، بغداد، دار الحرية ج ١٠، ١٩٨٥، ص ٢٧.

(٢٨) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩ / ١٨٨١، ص ٧٥.

وكذلك في عام ١٨٨٣ "**صندق اميني روبين أفندي**"[٢٩] وقد وجدنا في بعض الأحيان إن الحكومة قد عينت بمنصب مدير المال في قضاء الكوت شخصا بالوكالة فقد ورد في سالنامة بغداد في عام ١٩١١ "**مال مديري وكيلي محمد رؤوف أفندي**"[٣٠].

كذلك اشارت السالنامات إن الحكومة العثمانية استحدثت في قضاء الكوت منصب كاتب التحريرات "تحريرات كاتبي" في عام ١٨٨١[٣١] وهو المسؤول عن جميع المكاتبات الرسمية في القضاء وإدارتها وحفظ الأوراق والسجلات الخاصة بها ويكون اتصاله المباشر بقائممّقام قضاء الكوت والتقيد بأوامره وتعليماته، فضلا عن ذلك، فانه عضوٌ دائمٌ في مجلس إدارة قضاء الكوت[٣٢]. كما تكشف الوثائق الإدارية عن وجود مجالس إدارية محلية في قضاء الكوت، حيث وردت أسماء أعضاء مجلس إدارة قضاء الكوت في عدد من الوثائق الرسمية لأعوام مختلفة ١٨٧٧ [٣٣] و١٨٩١[٣٤]. ويتبين من هذا الأمر تطبيق الدولة العثمانية لنظام المجالس الإدارية الذي أُقر في إطار الإصلاحات التنظيمية، الذي هدف إلى إشراك النخب المحلية في إدارة الشؤون الإدارية، إلى جانب ممثلي السلطة المركزية. وقد شكّل مجلس إدارة الكوت هيئة إدارية مساعدة للقائممقام، أسهمت في مناقشة القضايا المحلية واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة القضاء. ويُعد توثيق أسماء أعضاء هذا المجلس مؤشرًا مهمًا على تطور الحياة الإدارية في الكوت، وعلى انتقال الإدارة من النمط الفردي إلى النمط المؤسسي القائم على العمل الجماعي.

ويتكون مجلس الإدارة من عدد غير ثابت من الأعضاء وهم قسمان: القسم الأول غير منتخب (دائميون)، وهم كبار موظفي القضاء ابتداءً من القائممّقام (مدير المجلس)، ونائب القائممّقام، ومدير المال، وكاتب التحرير وهذا الأخير لم يكن عضوا في مجلس إدارة القضاء قبل عام ١٨٧٧، فضلا عن رجل دين، فقد ورد اسم مفتي عمر أفندي عضو مجلس إدارة في العام ١٩١١[٣٥]. أما القسم

(٢٩) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٠١هـ / ١٨٨٣م)، ص ١٢٦.

(٣٠) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٢٩هـ / ١٩١١م)، ص ١٢١.

(٣١) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٢٩٩هـ / ١٨٨٢ م)، ص٧٥.

(٣٢) سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)، ص ٢٥٣.

(٣٣) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٤ / ١٨٧٧، مطبعة عامرة، ص ٨١

(٣٤) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٠٩ / ١٨٩١، مطبعة سندة، ص ١٩٧

(٣٥) سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م)، ص ٧٥؛ (١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م)، ص ٨١؛ (١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م)، ص٧٥؛ (١٣٢٩هـ / ١٩١١م)، ص١٢٢.

الثاني، فهم الأعضاء المنتخبون وهم غير دائمين، وكان عددهم (٤) أشخاص في اغلب الأعوام باستثناء عام ١٨٩٣[٣٦] كان عددهم (٣) أشخاص، وبهذا فان مجلس إدارة قضاء الكوت يتكون في الغالب من ثمانية أشخاص[٣٧].

ومن خلال دراسات السالنامات يتبين بوضوح، إن في عضوية مجلس إدارة قضاء الكوت أعضاء مسلمين من وجهاء المدينة مثل حسن السبع، ورجال دين مثل ملا حسن الحضري[٣٨] ومن غير المسلمين من اليهود والنصارى من الأقليات الموجودة في القضاء كما لوحظ أن بعض الأعضاء شاركوا أكثر من مرة في عضوية مجلس الإدارة، مثل كسّار أفندي، فقد ورد اسمه أربع مرات متفرقة في عضوية المجلس[٣٩].

اما بالنسبة للبلدية فقد اشارت السالنامات الى تأسيس بلدية الكوت في عام ١٨٨٤، ولم يكن عدد أعضائها ثابتاً إذ كان محصورا بين (٥) إلى (٧) أعضاء، ففي عام ١٨٨٤، تكونت من رئيس بلدية وكاتب و(٣) أعضاء وفي عام ١٨٩٩، من رئيس وكاتب و (٤) أعضاء، ومن هذا نستدل إن عدد أعضاء المجلس البلدي لم يكن خاضعا للضوابط التي نص قانون البلديات عليها، فان أي تغير في عدد الأعضاء لم يكن مواكبا للتغييرات الجغرافية وعدد السكان في الكوت، فان قضاء الكوت قد حصلت فيه تغيرات عدة، اذ انفصلت عنه نواحيه بعد عام ١٨٩٦، ولم يتغير عدد الأعضاء[٤٠] كما إن زيادة عدد الأعضاء في عام ١٨٩٩، لم يكن يرافقه أي تغير في القضاء من الناحية الإدارية مما يؤكد على سوء الإدارة العثمانية، وهذا ما ظهر واضحا من خلال تتبعنا للسالنامات العثمانية، ففي السالنامة الصادرة عام ١٨٨٣، لم يرد فيها ذكر أسماء المجلس البلدي في الكوت الذي كان موجودا في عام ١٨٨٢، والأغرب في الأمر إن سالنامة ١٨٨٤ ذكرت أسماء أعضاء المجلس غير الأعضاء الذين ذكروا في سالنامة ١٨٨٢، ويعود السبب في ذلك الى سرعة تبدل الأعضاء وعدم الالتزام بقانون

---

(٣٦) سالنامة ولايت بغداد للسنة (١٣١١هـ / ١٨٩٣م)، ص ١٨٧.

(٣٧) سالنامة ولايت بغداد، لكافة السنوات، على سبيل المثال (١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م)، ص ١٢٦؛ (١٣١٧هـ / ١٨٩٩م)، ص٢٤٢؛ (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م)، ١٥٦.

(٣٨) سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م)، ص ٧٥.

(٣٩) سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٣١١هـ / ١٨٩٣م)، ص ١٨٧؛ (١٣١٦هـ/١٨٩٨م)، ص١٢١؛ (١٣١٧هـ / ١٨٩٩م)، ص٢٤٢؛ (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م)، ص ١٥٦.

(٤٠) سالنامة ولايت بغداد السنوات (١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م)، ص٧٥؛ (١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م)، ص١٢٦؛ (١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م)، ص ١٢١؛ (١٣١١هـ / ١٨٩٣م)، ص٢٤٤؛ (١٣١٣هـ / ١٨٩٥م)، ص ١٢٤.

البلدية[٤١]. وقد كشفت السالنامات العثمانية بوضوح عدم الالتزام بالأعوام التي حددها القانون بخصوص مدة العضوية في المجالس البلدية، فمثلا إن العضو مسلم سبع قد استمرت عضويته اثنا عشر عاماً (١٨٩٩ –١٩١١)، وكذلك العضو علوان الصادق قد عمل عضوا في المجلس البلدي لأكثر من مرتين[٤٢]، فضلا عن ذلك، فان رئاسة المجلس البلدي أسندت بالوكالة إلى خضير سبع للمدّة من (١٩٠١– ١٩٠٣)، ثم أسندت عام ١٩١٠ الى عمران عيسى أنصاف [٤٣]. ويبدو ان هذا التخبط في تنفيذ القوانين؛ جعل البلدية عاجزة عن تأدية مهامها بالشكل الصحيح، فقد ظلت الأوضاع الخدمية مترديه جدا لدرجة إن سكان المدينة التجأوا إلى الصحافة من اجل إيصال معاناتهم إلى الحكومة المركزية[٤٤].

وبخصوص دائرة النفوس (الأحوال المدنية والشخصية) فقد تابعت الوثائق رصدها لإنشاء مدحت باشا دائرة النفوس (الأحوال المدنية والشخصية) التي كانت مهمتها تنحصر في تسجيل المواليد والوفيات، وتثبيت البيانات العائلية للمواطنين فيما يخص الزواج والطلاق ومحل السكن وتاريخ الميلاد، وتسجيل الأفراد المكلفين بالخدمة العسكرية سنويا، مع العلم إن هذه الدائرة كانت تابعة حتى العام ١٨٨٣، إلى الشعبة الثانية من دائرة أركان حرب الفيلق السادس وتدعى بـ (قلم النفوس) ومقتصرة على بغداد فقط، لكن أصبحت في عام ١٨٨٤، دائرة مستقلة يرأسها (باش كاتب)، يعين من قبل الحكومة العثمانية، و تتبعها دوائر صغيرة في الأقضية، واقتصر وجودها على قضاء الكوت، وكانت تتألف من كاتب النفوس ومأمور النفوس[٤٥].

كانت دائرة النفوس في الكوت تقوم حسب السالنامات بجملة أعمال منها إصدار دفتر النفوس وهو بمثابة بطاقة شخصية لكل مواطن، ومنح جوازات سفر للراغبين سواء كانوا من الرعايا العثمانيين أو الأجانب، وتزويد المواطنين بتذاكر مرور تمكنهم من اجتياز حدود ولاية بغداد، وهذه الأعمال لم

(٤١) سالنامة ولايت بغداد للسنوات (١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م)، ص١٢٦؛ (١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م)، ص ١٢١.

(٤٢) سالنامة ولايت بغداد للسنوات (١٣١٧هـ / ١٨٩٩م)، ص٢٤٣؛ (١٣١٩هـ /١٩٠١ م)، ص ٢٦٣؛ (١٣٢١هـ / ١٩٠٣ م)، ص ٢٤٢؛ (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)، ص ٢٥٣– ٢٥٤؛ (١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م)، ص ١٥٦؛ (١٣٢٩ هـ / ١٩١١م)، ص١٢٣.

(٤٣) سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٣١٩هـ/١٩٠١م)، ص ٢٤٢؛ (١٣٢١هـ /١٩٠٣م)، ص ٢٤٢؛ (١٣٢٨ هـ / ١٩١٠م)، ص ٢١٩.

(٤٤) سيتم تفصيل الصحف التي تناولت هذا الموضوع في الصفحات القادمة من الرسالة (الفصل الرابع).

(٤٥) سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٣١١هـ / ١٨٩٣م)، ص١٨٧؛ (١٣١٧هـ/١٨٩٩م)، ص٢٢٥؛ (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م)، ص ١٢٢.

يتقيد بها اغلب المواطنين فضلا عن ذلك، فان دائرة النفوس كانت تقوم بإحصاء سكان المدينة كل عام، وقد نشرت هذه الإحصاءات في السالنامات بعنوانين هما: "**كوت الإمارة قضاسنك نفوسي**"(٤٦) "**ولايتك نفوس عمومي سيدر – كوت قضاي**"(٤٧) كما موضح في الجدولين الآتيين:

جماعات (طوائف)	خانه (دار)	ذكور	إناث
إسلام	١٨٧٥	٤٦٧٥	------
يهود	٢	٥	------
المجموع	١٨٧٧	٤٦٨٠	------

إسلام	ذكور	إناث	ذكور إناث
	١١٤٩	٥٦	١٢٠٥

واشارت السالنامة العثمانية السابقة الذكر لعام ١٨٩٣ إلى أنّه في العام نفسه تم مدّ خط التلغراف على الدوائر الحكومية، غير أنّ العمل به توسّع لاحقًا ليشمل استخدامات أخرى، حيث بلغ عدد مستخدمي التلغراف في الكوت (٤٩٢) مكالمة، توزّعت بين الاستخدام الحكومي الذي بلغ (٣٢٣) مكالمة، واستخدام السكان الشخصي الذي وصل إلى (١٦٩) مكالمة. كما ذكرت الوثائق أنّ إدارة دائرة تلغراف الكوت كانت موكولة إلى مأمور خاص يتولى الإشراف عليها(٤٨).

وبينت السالنامات أيضا قيام الدولة العثمانية بانشاء مؤسسات قضائية مدنية في مراكز المدن إلى جانب المحاكم الشرعية وذلك بموجب قانون الولايات العام ١٨٦٤، وبهذا أصبح في الكوت مجلس دعاوي يتألف من قاضٍ رئيس لها وعضوية ثلاثة أشخاص يعرفون بمميزين فضلا عن كاتب دعاوي(٤٩).

(٤٦) سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣١١هـ / ١٨٩٣م)، ص١٨٩.

(٤٧) سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)، ص٢٦١.

(٤٨) سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٣١١ / ١٨٩٣، ص ٧٨١.

(٤٩) سالنامه ولايت بغداد، لسنة (١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م)، ص ٧٥.

لكن في عام ١٨٧٥ استبدل اسم المحكمة الشرعية إلى محكمة بداءة، وجاء هذا التغير موازياً للتغيير الذي حدث في السلطات القضائية اذ أصبحت المحاكم العثمانية تتألف من ثلاثة أنواع هي: محاكم البداءة ومحاكم الاستئناف ومحاكم التمييز، فضلا عن محكمة الصلح، وقد تألفت محكمة بداءة الكوت من قاضٍ رئيسا لها وعضوين وكاتب أول وكاتب ثانٍ ومعاون مستنطق فضلا عن ضابط يجمع الأدلة(٥٠).

وفيما يخص التنظيم الأمني؛ فقد اشارت السالنامات الى ان قوات الضابطية والشرطة مثلت الأداة التنفيذية في قضاء الكوت لحفظ الأمن والنظام، إذ ارتبطت مباشرة بالإدارة المحلية المتمثلة بالقائممقام. وقد تولّت هذه القوات مهام ضبط الأمن داخل القضاء، وملاحقة الخارجين على القانون، وحماية الطرق والمنشآت، فضلًا عن تنفيذ الأوامر الإدارية الصادرة عن السلطات العثمانية. وتشير الوثائق الإدارية إلى أن وجود الضابطية والشرطة في الكوت جاء استجابة لحاجة الإدارة العثمانية إلى فرض الاستقرار في منطقة ذات أهمية إدارية واستراتيجية، لا سيما في أواخر العهد العثماني، حيث تزايدت التحديات الأمنية. ويعكس تنظيم هذه القوات في الكوت حرص الدولة العثمانية على ترسيخ سلطتها الإدارية، وربط القضاء بالجهاز الأمني العام للولاية، بما يضمن استمرار النظام وحسن إدارة شؤون المنطقة وكان يقود الضابطية في الكوت ضابط من الجيش العثماني، ففي عام ١٨٩٣ كان يقود الضابطية في الكوت "سواري بلوك اغاسي و "سواري معاوني" و "پياده ژورنال أجنى"(٥١) وتوسعت قوة الضابطية في عام ١٩٠٣، فأصبحت تضم قائد برتبة "سواري يوزباشي" (نقيب خيالة)، و"سواري ملازم أول"، و"سواري ملازم ثاني"، و"بيادة ملازم أول" (مشاة)، و"بيادة ملازم ثاني"(مشاة) (٥٢) أما قوات الشرطة في الكوت تتكون حسب سالنامة عام ١٩٠٣ من مفوض شرطة من الدرجة الثانية "اكنجي قوميسر"، وشرطي بوليس واحد(٥٣)، وكانت مرتباتهم على التوالي (٣٠٠) قرش، و(٢٠٠) قرش.

وبينت السالنامات العثمانية للسنوات ١٨٩٣ و ١٨٩٣ ان دائرة الطابو في الكوت كان يديرها كاتب طابو، ويقسم عمل هذا الموظف إلى قسمين، الأول الطابو، ويتوجب عليه تسجيل كل المعلومات عن الأراضي بصفة عامة ويضاف له إدارة الأراضي التي تخص الدولة (الأميرية) نيابة عن الدولة

(٥٠) سالنامه ولايت بغداد، لسنة (١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م)، ص٧٥.

(٥١) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣١١هـ / ١٨٩٣م)، ص ١٨٨.

(٥٢) سالنامة ولايت، لسنة (١٣٢١هـ / ١٩٠٣م)، ص ٢٤٣.

(٥٣) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٢١هـ / ١٩٠٣م)، ص ٢٤٣.

العثمانية، أما القسم الثاني فهو الأملاك إذ يسجل المسؤول عنه السندات الخاصة بملكية المنازل والعقارات، وكان هذا الموظف يأخذ ضريبة بدل تسجيل مقدارها (٥ %) من قيمة الأراضي أو الملك العقاري وكان لهذه الأوضاع الإدارية انعكاس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الكوت(٥٤).

بالنسبة للمدارس وثقت السالنامات أنشاء مدرسة رشدية(٥٥) في الكوت بحسب سالنامة عام ١٨٨٣ في العام نفسه، وكان عدد الطلاب فيها ٢٥ طالباً، وعندما تولى الاتحاديون زمام الحكم في الدولة العثمانية عام ١٩٠٨؛ توسعت حركة الإصلاح العثماني، فقد أنشأت الحكومة في الكوت مدرسة ابتدائية، وفي عام ١٩١١ كان في الكوت مدرسة رشديه يديرها معلم أول، يساعده معلم ثانٍ، ومدرسة ابتدائية يديرها معلم أول ويساعده معلم ثانٍ وعدد طلابها (٥١) طالباً(٥٦) كما أجرت الحكومة تعديلاً على المواد الدراسية وساعات التدريس في تلك المدارس، كما مبين في الجدول التالي الذي يبين عدد المواد الدراسية وساعات التدريس(٥٧):

المواد	عدد الساعات الأسبوعية
ترتيل القران الكريم	٦
معلومة دينية	٤
صرف عربي	٣
اللغات التركية	٥
تاريخ	٣
جغرافية	٣
حساب	٤

(٥٤) سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٣١١ هـ/ ١٨٩٣م)، ص ١٨٧؛ (١٣١٥هـ/١٨٩٦م)، ص٢٧٣.

(٥٥) الرشدية: نوع من المدارس النظامية الحديثة التي استُحدثت في عهد "**التنظيمات**" العثمانية (القرن التاسع عشر)، وتُعادل حالياً المرحلة المتوسطة. وسُميت "**رشدية**" من كلمة "**رشد**"، والمقصود بها المرحلة العمرية التي يصل فيها الطالب إلى سن الرشد العقلي والبدني. كانت هذه المدارس تهدف إلى إعداد جيل جديد من الموظفين والضباط القادرين على إدارة مفاصل الدولة الحديثة، بعيداً عن التعليم التقليدي في "**الكتاتيب**".يراجع للمزيد من التفاصيل: علاء الدين عبد الحسين القريشي، المصدر السابق، ص ٥ – ١٦.

(٥٦) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٢٩ هـ / ١٩١١)، ص١٢٣.

(٥٧) سالنامة دولت عليه، لسنة (١٣٣٤هـ / ١٩١٥)، ص ٦٦٣.

حسن الخط	٢

وبيّنت السالنامات الخدمية والعمرانية ان مدينة الكوت في أواخر القرن التاسع عشر كانت مدينة مهملة وتحتوي على (١٥٠٠) بيتاً وهي مبنية من الطين واللبن إلا تسعة بيوت كانت مبنية من الطابوق[٥٨]، وكان في المدينة سوق واحدة تحتوي على (١٥٠) دكاناً و(١٠) خانات (مخازن) و(٨) مقاهٍ وحمامين، واهم ما يميز السوق وقوعه بمحاذاة نهر دجلة، وحتى مياه النهر تصل قريبا من بعض المقاهي مما أعطى جمالية لذلك السوق، ولهذه السوق عدة مداخل تطل على شوارع المدينة[٥٩].

فضلا عن إشارة السالنامة لعام ١٨٨١ عن وجود (١٠) فنادق في الكوت كانت تقوم بمهمة ضيافة المسافرين وإسكانهم[٦٠] ويبدو ان هذا يدل على وجود نشاطات تجارية للكوت، وأكدت مصادر اخرى على النشاط التجاري بين الكوت ودول أوربا اذ أشار إسماعيل نوري مسير الربيعي على تجارة الكوت مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حين سيطرت هذه الدول على صادرات المدينة من الصوف، والقمح، والشعير، والتمر، وعرق السوس، والجلود، الى جانب ذلك كانت واردات المدينة من أوربا تتمثل بالأقمشة، والحديد الفولاذ، والتوابل، والشاي السكر، والخشب[٦١]. وأشارت السالنامات للسنوات ١٨٨٢[٦٢] و١٨٨٤[٦٣] و١٨٣٩[٦٤] الى ان الدوائر جميعها في قضاء الكوت لها ممثلين حسب عدد السكان والاهمية.

٢. صورة قضاء الكوت في الوثائق الارشيفية:

تشمل هذه الوثائق نبذه من التقارير والسجلات المحفوظة في الأرشيف العثماني لرئاسة الجمهورية التركية (Başkanlık Osmanlı Arşivi – BOA)، والتي تنوعت بحسب الجهات الصادرة عنها، إذ شملت وثائق غرفة الباب العالي (Babıali Evrak Odası – BEO) التي تمثل

(٥٨) سالنامة ولايت لسنة (١٣١٩هـ /١٩٠١م)، ص ٢٦٩؛ (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)، ص ٢٦٠.

(٥٩) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣١٩هـ/١٩٠١م)، ص ٢٦٩.

(٦٠) سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٠٠ هـ/ ١٨٨١م)، ص ٢١٢.

(٦١) إسماعيل نوري مسير الربيعي، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد،١٩٨٩، ص٣١.

(٦٢) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩ / ١٨٨٢ ص ٥٧

(٦٣) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٠١ / ١٨٨٤ ص ٦٢١

(٦٤) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣١١ / ١٨٩٣ ص ٨٨١

مراسلات الصدارة العظمى، إلى جانب وثائق وزارة الداخلية العثمانية (Dâhiliye Nezareti – DH) بفروعها المختلفة، مثل قلم الشفرة (Dâhiliye Nezareti Şifre Kalemi – DH.ŞFR) والقلم المخصوص (Dâhiliye Nezareti Kalem-i Mahsus Müdürlüğü – DH.KMS)، فضلًا عن وثائق مديرية الأمن العام (Dâhiliye Nezareti Emniyet-i Umumiye – DH.EUM)، وكذلك وثائق وزارة الخارجية – القسم السياسي (Hariciye Nezareti Siyasi Kısım Evrakı – HR.SYS) جميعها تمثلت في توثيق النصر في الكوت والموقف المحلي والدولي منه. بحسب وثائق غرفة الباب العالي ووزارة الداخلية العثمانية استُقبل نصر الكوت أيضًا بفرح كبير في ألمانيا، حليفة الدولة العثمانية. فبأمر من الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني[٦٥] (١٨٥٩–١٩٤١) زُيّنت جميع المباني الحكومية في ٣٠ نيسان و١ أيار، ونُظمت احتفالات في مدارس برلين وبراندنبورغ، وأُعلن يوم عطلة في تلك المدارس وبمناسبة هذا النصر، لم يتردد كبار الشخصيات في ألمانيا في تقديم تهانيهم للسفارة العثمانية في برلين، سواء بالحضور الشخصي أو عبر الرسائل [٦٦]وفي هذا السياق، لم يتأخر ملك ساكسونيا أيضًا في إرسال تهانيه إلى السلطان العثماني [٦٧] وقد أسعد هذا الترحيب الكبير من الدول الحليفة، وعلى رأسها ألمانيا، السلطان، وأُبلغ رؤساء الدول عن رضاه عبر السفراء[٦٨]، كما أرسل

(٦٥) فيليلهم الثاني: آخر أباطرة ألمانيا (القيصر الألماني) وملك بروسيا، وقد حكم من عام ١٨٨٨ حتى تنازله عن العرش سنة ١٩١٨ وُلد في ٢٧ كانون الثاني ١٨٥٩ في برلين، وهو حفيد الملكة البريطانية الملكة فيكتوريا من جهة الأم، ما جعله مرتبطًا نسبيًا بالعائلات الملكية الأوروبية. تولى الحكم سنة ١٨٨٨ فيما عُرف بـ"عام الأباطرة الثلاثة"، بعد وفاة والده الإمبراطور فريدريك الثالث. ومع صعوده، دخل في صراع مع المستشار الألماني الشهير أوتو فون بسمارك، الذي كان مهندس توحيد ألمانيا. انتهى هذا الصراع بإقالة بسمارك عام ١٨٩٠ و تخلى فيلهلم عن سياسة التوازن والتحالفات الحذرة التي كان ينتهجها بسمارك. اتجه فيلهلم الثاني إلى سياسة خارجية أكثر عدوانية عُرفت باسم "السياسة العالمية" حيث سعى إلى جعل ألمانيا قوة عظمى ومع هزيمة ألمانيا في أواخر عام ١٩١٨ واندلاع الثورة في الداخل، أُجبر على التنازل عن العرش في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨، لينتهي بذلك حكم الإمبراطورية الألمانية ولجأ إلى هولندا حيث عاش بقية حياته حتى وفاته عام ١٩٤١ .

Praher von Wolffersdorff, Anita, "Wilhelm II, German Emperor"، ضمن: موسوعة ١٩١٤–١٩١٨ الإلكترونية، برلين، جامعة برلين الحرة، ٢٠١٤، متاح على:

https://encyclopedia.1914-1918-online.net/article/wilhelm-ii-german-emperor

تاريخ الاطلاع: ٢٩ آذار ٢٠٢٦.

(66) BOA, HR.SYS., 2420/18, 3 Mayıs 1916.
(67) BOA, BEO, 4412/330841, 3 B. 1334 (6 Mayıs 1916); BOA, HR.SYS., 2420/31, (6 Mayıs 1916); BOA, HR.SYS., 2420/32, (6 Mayıs 1916).
(68) 63 BOA, BEO, 4412/330841, 3 B. 1334 (6 Mayıs 1916); BOA, BEO, 4412/330842, 1 B 1334 (4 Mayıs 1916).

إمبراطور النمسا–المجر، الملك كارل الاول[٦٩] (١٨٨٧–١٩٢٢) بطاقة تهنئة موجهة إلى وزير الداخلية طلعت بك[٧٠].

وتوضح أيضا خيبة الأمل واليأس لدى إنكلترا وحلفائها حيث اشارت الى إن أعضاء مجلس الدوما الروسي، خلال زيارتهم إلى ستوكهولم في الأيام الأولى من أيار ١٩١٦، أشاروا إلى أن تحطيم الجيش التركي لم يعد ممكنًا، وأن هذا النصر الذي حققه الأتراك قد أفقد النجاحات التي حققها الروس في أرضروم وطرابزون أهميتها، وأن الجيش الروسي في الأناضول، الذي يواجه صعوبات كبيرة في الإمداد، قد يضطر إلى الانسحاب، كما أوضحوا أن الرأي العام الروسي بدأ يُظهر رد فعل متزايدًا تجاه الحرب يومًا بعد يوم[٧١].

وفي مسالة الاسرى بينت الوثائق ان خليل باشا عامل الجنود الإنجليز الأسرى معاملة إنسانية إلى حد كبير وبعد الاستيلاء على الكوت مباشرة، طلبت قيادة الجبهة العراقية البريطانية إجلاء ألفي جندي غير قادرين على السير. وردّ خليل باشا بطلب إعادة العدد نفسه من الجنود. وبعد التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، تم تسليم الأسرى الإنجليز المرضى، بينما قام الإنجليز بدورهم بتسليم الأسرى الأتراك تدريجيًا[٧٢]، ويؤكد هذا ما رواه خليل باشا في مذكراته كيف أطلق سراح طبيب إنجليزي مسن كان قد أُسر، قائلًا: "**تم إرسال الإنجليز الذين أُسروا في الكوت، وفق التقسيم الإداري آنذاك، عبر طرق الموصل ورأس العين وحلب وأضنة وقونية ونيغدة وأسكي شهر، وقد طُلب من الولايات والمتصرفيات المعنية، بموجب مراسلات وزارة الداخلية، تسهيل مهمة الموظفين العسكريين أثناء**

(٦٩) كارل الأول: هو آخر أباطرة الإمبراطورية النمساوية المجرية، وآخر ملوك أسرة هابسبورغ الحاكمة. تولّى العرش سنة ١٩١٦ خلفًا لعمه فرانز جوزيف الأول، في ذروة الحرب العالمية الأولى، حين كانت الإمبراطورية تواجه أزمات عسكرية واقتصادية وقومية متفاقمة لم يكن كارل مُعدًّا للحكم إعدادًا طويلًا، إذ جاء إلى السلطة في ظروف استثنائية. ومنذ بداية حكمه أبدى توجهًا مختلفًا عن حلفائه، فعمل على تقليص النفوذ العسكري في القرار السياسي، وسعى إلى إنهاء الحرب عبر مفاوضات سرية مع دول الحلفاء، عُرفت تاريخيًا بـ"مفاوضات سيكستوس". غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة تمسك ألمانيا بالاستمرار في الحرب، إضافة إلى تعقيدات الوضع الدولي داخليًا، حاول كارل إجراء إصلاحات سياسية تقوم على منح القوميات داخل الإمبراطورية (كالتشيك والسلوفاك والكروات) قدرًا من الحكم الذاتي، بهدف الحفاظ على وحدة الدولة، إلا أن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة، في ظل تصاعد النزعات القومية وتدهور الوضع الاقتصادي وفي عام ١٩١٨، ومع هزيمة دول الوسط وانهيار الجبهة الداخلية، تفككت الإمبراطورية النمساوية المجرية، وأُجبر كارل على التخلي عن السلطة دون إعلان تنازل رسمي. وبعد ذلك غادر إلى المنفى، متنقّلًا بين سويسرا ثم جزيرة ماديرا التابعة للبرتغال، حيث توفي سنة ١٩٢٢. يراجع للمزيد من التفاصيل:

Brook-Shepherd, Gordon, The Last Habsburg, London: Weidenfeld & Nicolson, 1968, pp. 66- 76.
https://www.researchgate.net/publication/328511681_Lloyd_George_and_the_Dual_Monarchy_1917-1918.

(70) BOA, DH.KMS., 64/42.

(71) BOA, HR.SYS,2420/16, 3 Mayis 1916.

(72) BOA, DH. SFR63/ 202, 2 B.1334, 5 Mayıs 1916.

عملية النقل وقد أُسكن معظم الجنود الإنجليز الأسرى في معسكرات أُقيمت في يوزغات، قرشهير، بوغازليان، شرفلي كوج حصار، أكسراي، قونية وكوتاهية"[٧٣].

وحسب الوثائق نفسها اشارت الى كتاب مؤرخ في ٥ أيار ١٩١٦ أُرسل إلى ولايات أنقرة وقونية وكاستامونو، وإلى متصرفيتي أسكي شهر وكوتاهية، ذُكر أن إقامة الضباط الأسرى في الكوت تُعد مناسبة، ولذلك طُلب تحديد البيوت المؤجرة الموجودة هناك واستئجارها بشرط أن يدفع الضباط أجورها[٧٤] أما إقامة أربعة جنرالات إنجليز أسرى فقد رُئي أنها مناسبة في بورصة، وطُلب من ولاية خداوندكار اتخاذ الاستعدادات اللازمة[٧٥]. اشارت هذه الوثائق أيضا الى الاسرى المسلمون الهنود ففي كتاب أُرسل في ١٨ أيار ١٩١٦ من وزارة الداخلية إلى ولاية خداوندكار، ذُكر أن إقامة الجنود المسلمين الهنود في بورصة تُعد مناسبة بهدف تعزيز ارتباطهم بالخلافة، وطُلب توفير أماكن لإقامة ألفي شخص[٧٦]، كما تم توفير بعض التسهيلات لهؤلاء الجنود خلال فترة أسرهم، وتم اتخاذ إجراءات لنقل من لا يعملون طوعًا إلى مناطق يمكنهم فيها تأمين معيشتهم بسهولة أكبر[٧٧].

وقد اهتمت السفارة الأمريكية عن كثب بأوضاع الأسرى من الجنود والضباط في الكوت، فكانت أحيانًا، رغم مخالفة بعض القرارات، تقدم مساعدات مالية للضباط الهنود في إسطنبول[٧٨]، وأحيانًا تطلب نقل الأسرى الإنجليز من قونية إلى بورصة[٧٩]، وأحيانًا أخرى تطلب علاج المرضى منهم في المستشفى الأمريكي في قونية كما سعت إلى الحصول على معلومات عن الجنود والضباط المفقودين[٨٠].

وبحسب وثائق وزارة الخارجية بحلول آذار ١٩١٨، بدأت تظهر في الصحافة الأجنبية أخبار تفيد بأنه لم يتم الحصول على أي معلومات عن ٣٢٣٦ جنديًا إنجليزيًا أُسروا في الكوت، وأن معظمهم توفي أثناء نقلهم عبر الصحارى، كما أُفيد بأن الحكومة العثمانية رفضت طلبات زيارة معسكرات الأسرى. وردًا على هذه الأخبار، قامت الحكومة العثمانية بنشر بيانات تكذيب عبر الوكالة الوطنية[٨١].

(73) Halil Paşa, OP., Cit. p. 97.
(74) BOA, DH. ŞFR., 63/204, 2 B 1334 (5 Mayıs 1916).
(75) BOA, DH. ŞFR., 63/207, 2 B 1334 (5 Mayıs 1916).
(76) BOA, DH. ŞFR. 64/74, 15 B 1334 (18 Mayıs 1916).
(77) BOA, DH. ŞFR. 64/179, 29 B. 1334 (1 Haziran 1916).
(78) BOA, HR.SYS., 2222/21, 29 Ağustos 1916.
(79) BOA, HR.SYS., 2222/41, 28 Eylül 1916.
(80) BOA, HR.SYS., 2229/54, 21 Mart 1918. BOA, HR.SYS., 2229/61, 27 Mart 1918.
(81) BOA, HR.SYS., 2254/34, 18 Nisan 1917.

وكانت الرسائل والبطاقات البريدية التي يرسلها أقارب الأسرى الإنجليز في الكوت تُعاد إلى مرسليها عند عدم وصولها، بعد أن يُكتب عليها «متوفى». وقد أثار إعادة هذه الرسائل دون توضيح مكان وزمان وسبب الوفاة ردود فعل لدى الإنجليز، وطُلب عبر السفارة الأمريكية في لندن عدم إعادة الرسائل بهذه الصيغة، بل تسليمها أو إعادتها دون الاكتفاء بعبارة «متوفى» في حال عدم توفر معلومات مؤكدة(٨٢).

ثانيا. الوثائق البريطانية واهميتها في دراسة تاريخ قضاء الكوت:

تمثل الوثائق البريطانية مصدراً أساسياً في كتابة تاريخ قضاء الكوت خلال مدّة الاحتلال وما بعدها، إذ ارتبط إنتاجها بالسياق العسكري والإداري الذي فرضته بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وقد شملت هذه الوثائق تقارير عسكرية ومراسلات إدارية وملفات استخبارية وتقارير الحكام السياسيين، ولم تُكتب بقصد التأريخ بل لخدمة أغراض السيطرة والتنظيم. ومن ثمّ، فإن أهميتها لا تكمن في مضمونها فحسب، بل في الكشف عن رؤية السلطة الاستعمارية للمدينة وكيفية تشكّل صورتها في الكتابات التاريخية اللاحقة.

١. التقدم البريطاني في العراق وانعكاساته الاجتماعية وصولا لحصار الكوت وفق الوثائق البريطانية:

بحسب الوثائق البريطانية؛ ان من أسباب شروع بريطانيا باحتلال العراق هو احتمال قيام الدولة العثمانية بأعمال حربية في العراق تكون خطراً غير مباشر على مركز بريطانيا في مصر وقناة السويس ولتجنب تدخل الدولة العثمانية في أعمال شركة النفط البريطانية الفارسية وقطع إمدادات النفط عن الأسطول البريطاني والحيلولة دون ازدياد نفوذ الألمان في الخليج العربي وبلاد فارس، يضاف الى ذلك ضمان عدم وقوف ايران وافغانستان الى جانب الدولة العثمانية لاسيما بعد اعلان الاخيرة الجهاد(83). مما دفع بريطانيا الى التفكير في تحالف دفاعي بريطاني – إيراني لأفشال مخطط المانيا والدولة العثمانية في قيام اتحاد إسلامي لمواجهة دول الوفاق الودي(٨٤).

بعد تقدم مراحل الحرب وهزيمة القوات العثمانية في العمارة وعربستان وسيطرة البريطانيين عليها؛ انيطت قيادة القوات العثمانية في العراق الى العميد نور الدين ابراهيم تسلم القيادة في (١٩حزيران ١٩١٥) وقد قرر هذا القائد سحب قواته المتبقية من العمارة وعربستان وإعادة تشكيلها في منطقة الكوت

(82) BOA, HR.SYS., 2254/40, 1 Ağustos 1917; BOA, HR.SYS., 2254/41, 8 Ağustos 1917.
(83) F.O. 371/1277, Ximo 7417, Ip.s.io, FEBq3, 34413, 1916. p 265.
(84) F.O. 371/2770, xlmo7417, p. s. 1. o; FEBq3, 34913, 1916. P. 260.

منتظراً وصول الإمدادات وعارض فريق اخر حيث كانوا يعتقدون ان من الخطأ التوقف في ميدان سهل وحافل بالانتصارات وكان في طليعة الفريق الثاني الجنرال نيكسون[٨٥] (١٨٥٧–١٩٢١) قائد القوات البريطانية في العراق والسير بيرسي كوكس المشاور السياسي للقوات البريطانية، وكانت ذريعتهم في ذلك ان احتلال الكوت سيؤدي الى وقف تقدم العثمانيين تجاه الناصرية براً ونهراً كما سيؤمن للبريطانيين السيطرة على منطقة الحي الغنية بالزراعة فضلا عن سيطرتهم على فعاليات العشائر القاطنة بينها وبين الكوت[86]. وأثبتت الوثائق ان أبرز نتائج احتلال الكوت (٢٨ ايلول ١٩١٥) هو التغيير المفاجئ لموقف بعض شيوخ العشائر مثل "**غضبان البنية**" شيخ قبيلة بني لام الذي ما ان تم احتلال العمارة والكوت؛ حتى أعلن التأييد لبريطانيا، ولإثبات الولاء؛ قام بتسليم مدفعين للقوات البريطانية كان قد استولى عليهما من العثمانيين بعد انسحابهم من العمارة وبعث أخاه فالح لإعلان الولاء وابداء المساعدة وقام بكتابة تعهد خطي لإثبات ذلك[٨٧].

اما عشائر شمر وزبيد الساكنتين في المنطقة الواقعة بين البغيلة والكوت؛ فقد بقوا على الحياد ولم يصدر منهم تجاه القوات البريطانية أية اعمال تذكر، لكن بعضهم قام بالهجوم على القوات العثمانية المنسحبة تجاه مناطقهم فسلبوا ونهبوا احدى السفن، لكن القوات العثمانية تصدت لهم وهزمتهم[٨٨]، ولم يكن تأثير انتصار البريطانيين في معارك الكوت (٢٨ ايلول ١٩١٥) مقتصراً على العشائر داخل الكوت فقط، فقد تعدى اثره العشائر المجاورة [٨٩]، وأخذ البريطانيون باجتذاب الشيوخ خاصةً الموالين منهم للعثمانيين الواحد تلو الاخر واستمالة العشائر بإغداق الوعود واعطاء الاموال واقتطاع الاراضي فكسبوا ودهم ومناصرتهم حيناً واستطاعوا عزلهم وابقاءهم على الحياد حيناً اخر وما زاد من معاناة القوات البريطانية المنسحبة تحول ولاء بعض شيوخ العشائر مثل شمر وربيعة تجاه العثمانيين، ولاشك

---

(٨٥) كان للسير جون نيكسون دور بارز في الحملة العسكرية البريطانية في العراق خلال الحرب العالمية الأولى. فقد دخل الخدمة العسكرية بعد تخرجه من الأكاديمية العسكرية في ساندهيرست، وعمل لمدد طويلة في الجيش البريطاني، لاسيما في الهند قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. مع دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى في أواخر ١٩١٤، عُيّن في قيادة القوات البريطانية المكلفة بالحملة في بلاد الرافدين (العراق)، وكانت مهمته الأساسية حماية المصالح البريطانية في المنطقة،تم استبدال نيكسون في يناير ١٩١٦ بقيادات أخرى نظراً لانتقاد تقاريره المتفائلة وعدم دقّتها، إذ ألقى البعض عليه جزءًا من مسؤولية النتائج العسكرية الصعبة لفصل الشتاء في حملة بلاد الرافدين. يراجع للمزيد من التفاصيل: عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤ – ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٢، ص ١٨ – ٣٠.

(86) F. O. 371 / 2489, x. l m, p. p. 251.
(87) F. O. 371 / 2489, p. p. 251.
(88) F.O. 371 / 2489, P. 254.
(89) F.O. 371 / 2770, x lmo 7417, " p. s. I. o ", "FEBq3 ", 34qB, 1916.P. P. 263.

ان لأبناء العشائر نشاطاً كبيراً في هزيمة البريطانيين في سلمان باك وما تلاها من معارك، مغتنمين مخلفات الجيش البريطاني المتراجع على ضفتي نهر دجلة وأخذوا يشنون الهجمات ليلاً ونهاراً حتى غنموا ما غنموا من البريطانيين ويذكر البعض أن الغنائم تركها البريطانيون عمداً للتخلص من هجماتهم المتكررة(٩٠).

٢. حصار الكوت في الوثائق البريطانية:

على الرغم من تعدد الوثائق البريطانية الاستراتيجية التي تناولت الحصار وتنوعها بين مراسلات عسكرية وتقارير ميدانية وبرقيات إدارية، فإن وثيقة

(Report from Sir Percy Henry Noel Lake on the Defense of Kut-al-Amarah under Charles Vere Ferrers Townshend)

تبرز بوصفها الأهم والأشمل بينها لعدة أسباب بداية لأنها صادرة عن أعلى قيادة عسكرية بريطانية في العراق آنذاك، ما يمنحها طابعًا رسميًا يعكس موقف القيادة العليا لا مجرد رواية ميدانية وتتبع أهميتها أيضًا من كونها وثيقة تفسير ومراجعة للأداء العسكري، فضلاً عن اعتمادها لاحقًا مرجعًا أساسياً في دراسة حملة بلاد الرافدين، لما تتضمنه من تحليل للجوانب العسكرية واللوجستية. ومن هنا تم اختيارها للتفصيل والتحليل بوصفها أنموذجٍ يمثل بقية الوثائق البريطانية ذات الصلة(٩١).

أ. الاستراتيجية الدفاعية البريطانية في الكوت في ضوء الوثائق البريطانية:

بينت الوثيقة المذكورة أن نيكسون القائد العام للقوات البريطانية في العراق كان لا يزال يأمل بأن يشن هجوم مضاد على الاتراك في آذار بعد ان تصله النجدات في كانون الثاني ١٩١٦ وان يتعاون معه الجيش الروسي الذي كان في طريقه الى كرمنشاه الذي قدر بـ ١١,٠٠٠ مقاتل، وتهور في رأيه لدرجة انه لم يستمع الى الآراء التي قيلت حول عدم مناعة الموضع الذي تجمعت فيه القوات البريطانية المنسحبة، واكتفى برسالة الجنرال طاوزند في ٢ كانون الأول له، بان القوات منهكة ولا تستطيع الانسحاب الى اكثر من ذلك(٩٢)، كما انه يصعب على القوات نقل الكثير من الذخائر ومواد التموين

(90) F. O. 371 / 277 O, XLM O 7417, " P. S. I. O, " FEBq3; 347B, 1916. P. P 264.

(91) Report from Lieut-General Sir P.H.N. Lake K.C.B., K.C.M.G., Commanding I.E.F. D.O., On the Defense of Kut–Amarah, under Major-General C.V.F. Townshend, 3rd December 1915 – 29th April 1916, General Staff, India, Case No. 15146, Simla, Government Central Branch Press, 1916, p. 1–10. سنرمز للتقرير لاحقا بالرمز اختصارا (R. d. o. K.).

(92) Ibid., p. 2.

التي سبق وان خزنت في الكوت، وعلى الرغم من اعتراض قائد موقع الكوت واقتراحه اكمال الانسحاب وعبور دجلة الى موقع السن جنوب الكوت (٧ اميال/ ١١ كيلو متر) وقد اثبتت الايام بعد نظر هذا القائد(٩٣).

ان استقراء الوثيقة يؤكد ان الطرفين البريطاني العثماني كليهما وضع خطته للدفاع والهجوم على التوالي، وتعرضت هذه الخطط الى التغيير المستمر حسب مقتضيات الحال، وبرز في خطط الطرفين اخطاء فادحة كبدتهما خسائر في الارواح والمعدات، وإذا أردنا ان نكتفي بمثالين على تلك الأخطاء؛ ففيما يتعلق بالخطة البريطانية، كان من ضمن الاخطاء الفادحة للجنرال طاوزند فيها اختياره موضعه الذي حوصر فيه وهو إنعطافة نهر دجلة في الكوت، في وقت كان بإمكانه الاستمرار بالتقدم والتحصن في منطقة السن الاكثر تحصينا، الامر الذي كبده خسائر كبيرة، اما من اخطاء القائد العثماني نور الدين؛ استمراره بالهجوم والتعرض للبريطانيين لثلاث مرات (٩ و ١٢ و ٢٤ كانون الاول ١٩١٥) في اقوى نقطة محصنه للبريطانيين عند قلعة الخضيري، بل لم ينقطع عن الهجمات حتى أشار عليه بذلك المشير الالماني فون در غولج، وكانت النتيجة ان خسر ما يزيد عن ١٧٠٠ إصابة بين قتيل وجريح(٩٤).

من ضمن ما تضمنته الوثيقة، الحديث عن الإستراتيجية البريطانية حيال حصار قواتهم في الكوت، هو القيام بعميات انقاذ مستمرة تخللتها سلسلة من المعارك الطاحنة بدءا من معركة "**شيخ سعد**" ٢٠ كانون الثاني ومعركة "**سابس**" ٩ آذار، و معركة **الفلاحية** ٥ – ٩ نيسان، فضلا عن معارك **الصناعيات** ١٢–٢٢ نيسان ١٩١٦(٩٥)، وعلى الرغم من ارتفاع عدد القوات المقاتلة في كل تلك الجبهات الى ما يزيد عن ٥,٠٠٠ مقاتل؛ لكن كل هذه المحاولات كان مصيرها الفشل الذريع، وأبرز ما ترتب عليها ان استسلمت قوة الجنرال طاوزند المحاصرة في الكوت في ٢٩ نيسان ١٩١٦. وبقليل من المجازفة يمكن القول ان النتيجة السلبية بالنسبة للجانب البريطاني المتمثلة بتسليم قواتهم؛ لم تملها مستجدات الحرب بقدر ما كانت اخطاء كامنة في استراتيجية الانقاذ الموضوعة مسبقا، فمن جانب فان الجنرال نيكسون عندما كان يلح بالتقدم مسبقا باتجاه بغداد؛ كان يعلم بانه سيعزز بفرقتين، لكنه أهمل مسائل نقل هاتين الفرقتين الى مواقع القتال، الامر الذي ظل انعكاسه قائما خلال سلسلة المعارك

(93) Ibid., p. 4.
(94) (R, D, e, k), Op. Cit., p. 6-7.
(٩٥) لمزيد من تفاصيل هذه المعارك يراجع: الفصل الأول من الرسالة، (البحوث) .

اللاحقة، ومن جانب آخر فأن خطة الانقاذ كانت قد وضعت على هدفين متناقضين، الاول فيهما ان فك حصار القوه المحاصرة يتطلب الاسراع بالإنقاذ. وثانيهما ان التحرك للإنقاذ يتطلب المزيد من الوقت لتجحفل القوات ووصولها من جنوبي العراق الى منطقة على الغربي، ومسؤولية ذلك، وتقع تبعاته على عاتق الجنرال طاوزند الذي تميزت رسائله للجنرال نيكسون بالتناقض، ومثال ذلك كتب في ١١ كانون الاول ١٩١٥ بوجود أرزاق لديه تكفيه شهرين، أي الى ١١ شباط، بيد انه طلب انقاذه خلال ١٥ يوم، ثم أبرق موضحا بأنه يستطيع الصمود الى نهاية آذار، وكتب لاحقًا بأنه يتمكن من البقاء إلى ٢٧ نيسان بالاستفادة من لحوم الخيل والبغال وإنقاص استحقاق الجنود إلى النصف، وهنا لابد من تثبيت أهمية التناقض في قرارات الجنرال طاوزند وخطورته في حث قوة الإنقاذ على القيام بحركاتها باستعدادات ناقصة، الأمر الذي شكّل عاملًا من عوامل تلك النتيجة السلبية، ومما يمكن أن يضاف لتلك العوامل هو جعل إدارة ملف حرب العراق بحكومة الهند البريطانية على خلاف جبهات الحرب الأخرى التي تتبع في إدارتها رئاسة أركان الجيش الإمبراطوري، الأمر الذي كان يعني تداخل الكثير من الصلاحيات، والتأخر في صدور الأوامر لاسيما في الأمور الحساسة، إذ كان القرار يصدر كالآتي: يرفع القائد الميداني تقريره إلى القائد العام للقوات البريطانية في العراق، وهذا يرسل به إلى القيادة العامة في الهند، وهذه ترفعها بدورها إلى نائب الملك ويرفعه هذا في حال موافقته عليه إلى وزارة الهند في لندن، ويقوم وزير الهند بدراسته مع مستشاريه، ومن ثم يدفع به إلى وزارة الحرب التي تقدمه بعد دراسته إلى رئاسة أركان الجيش الإمبراطوري طالبة منها إبداء رأيها حوله. ولكن بعد مرور شهر ونصف من حصار الكوت أي في ١٦ شباط ١٩١٦ أيقنت وزارة الحرب البريطانية عدم جدوى هذه السلسلة الإدارية الطويلة فألحقت ملف إدارة الحرب في العراق برئاسة الأركان مباشرة عدا الجانب الإداري فقط، وفي ١٨ تموز من العام ذاته اعتبرت إجراءها يعتريه النقص[٩٦].

وكشفت سجلات رسمية صادرة عن مجلس الوزراء البريطاني خلال الحرب محفوظة في الأرشيف الوطني في لندن (British National Archives) ان الكوت كانت تمثل محورًا استراتيجيًا أساسياً ضمن خطة التقدم نحو بغداد، إذ تشير إحدى هذه الوثائق إلى أن القيادة البريطانية رأت ضرورة السيطرة على الكوت أولاً بوصفها نقطة ارتكاز يمكن من خلالها تثبيت الوجود العسكري وتأمين خطوط الإمداد قبل مواصلة التقدم غير أن هذه الرؤية لم تكن محل إجماع كامل فقد أظهرت أن التقدم إلى بغداد بعد الكوت لم يكن مضمون النتائج، وأن القوات المتوفرة قد تكون كافية للاحتلال المؤقت لكنها

(96) R D O K, OP. Cit., pp. 8-9.

غير قادرة على الاحتفاظ بالمواقع في حال تعرضت لهجوم عثماني مضاد، وهو ما يعكس إدراكًا مبكرًا لحجم المخاطر المرتبطة بتجاوز الكوت دون تعزيزات كافية(٩٧).

وتتضح هذه الهواجس بصورة أكبر في وثيقة أخرى شددت على ضرورة الاستعداد لسيناريو التراجع، إذ أوصت بنقل المؤن والعتاد بطريقة تتيح الانسحاب عند الحاجة، الأمر الذي يدل على أن القيادة البريطانية لم تكن واثقة من قدرتها على تثبيت مواقعها المتقدمة، وأن الكوت نفسها لم تكن تُعد موقعًا آمنًا بقدر ما كانت نقطة متقدمة محفوفة بالمخاطر(٩٨)، وفي سياق متصل، أشارت إحدى الوثائق إلى أن القوات البريطانية توقفت في مراحل معينة من تقدمها قرب الكوت بانتظار وصول التعزيزات، وهو ما يعكس إدراكًا ميدانيًا لدى بعض القادة بخطورة الاستمرار في التقدم دون دعم إضافي، على الرغم من الضغوط السياسية والعسكرية التي دفعت باتجاه التوسع السريع(٩٩).

كما تكشف وثيقة أخرى عن أحد أبرز مواطن الخلل في التقدير العسكري البريطاني، إذ افترضت القيادة أن القوات العثمانية لن تكون قادرة على شن هجوم سريع، وأن الوقت سيكون كافيًا لوصول الإمدادات إلى القوات البريطانية في الكوت، وهو تقدير ثبت خطأه لاحقًا عندما تمكنت القوات العثمانية من فرض الحصار (١٠٠) وتؤكد وثيقة إضافية أن بعض القادة، وعلى رأسهم طاوزند كانوا يدركون عدم كفاية القوات قبل الشروع في التقدم، إلا أن القرار بالمضي نحو بغداد مرورًا بالكوت جاء نتيجة توجيهات عليا، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين التقدير الميداني والقرار السياسي، وأسهم في وضع القوات البريطانية في موقع استراتيجي ضعيف (١٠١).

وفي الحقيقة ان تحليل محتوى هذه السجلات (Cabinet Papers- CAB) أن القيادة البريطانية كانت تدرك مبكرًا احتمالات الإخفاق في الكوت، من خلال اعترافها بعدم كفاية القوات والتخوف من عدم القدرة على الاحتفاظ بالمواقع أو مواجهة هجوم مضاد فضلاً عن وجود شكوك ميدانية حول جدوى التقدم دون تعزيزات كافية ومع ذلك، استمرت في خططها الهجومية بدوافع سياسية، وهو ما يعكس حالة من التردد والتخبط بين التقدير العسكري والقرار السياسي وأسهم في وقوع الهزيمة.

ب. موقف سكان الكوت من الوجود البريطاني:

(97) CAB -24 – 111-0-0013.
(98)CAB-24 -1-0-0033.
(99) CAB -24 -1- 0- 0036.
(100)CAB- 24-1- 0-0046.
(101) CAB- 24- 1- 0 -0049.

أشارت الوثائق البريطانية إلى حدوث تحوّل ملحوظ في مواقف بعض سكانها بعد الاحتلال ودخول بريطانيا للكوت لاسيما في الأوساط العشائرية. فقد اوضحت إقدام عدد من أبناء العشائر على مهاجمة القوات العثمانية المنسحبة والاستيلاء على كميات من أسلحتها، الأمر الذي دفع الوكيل السياسي البريطاني السير بيرسي كوكس إلى إرسال الباخرة شيطان للتحقيق في الحادثة والقيام بعمليات التفتيش بحثًا عن الأسلحة العثمانية. كما طُلب من سكان المدينة التعاون مع قوات الاحتلال البريطاني(١٠٢)، وبحسب ملفات الاحتلال البريطاني لم تقتصر إجراءات السير برسي كوكس على ذلك، إذ أصدر في ٢٧ تشرين الأول ١٩١٥ بيانًا أوضح فيه جملة من الواجبات المفروضة على شيوخ العشائر، عبّر فيه عن استغرابه مما وصفه بالأعمال «**البربرية**» من نهب وغارات استهدفت الجرحى، سواء من الجنود البريطانيين أم العثمانيين، مشيرًا إلى أن هذه الأفعال صدرت عن بعض العشائر العربية. وأكد في بيانه أن من واجب شيوخ العشائر إبلاغ أفراد عشائرهم بأن الأوامر قد صدرت إلى القوات البريطانية بإطلاق النار فورًا على كل من يُضبط وهو ينهب أو يقترب من ميادين القتال(١٠٣).

وبينت اضبارة عن العشائر محفوظة ضمن ملفات الاحتلال الى سعى السير برسي كوكس نحو توسيع نطاق التعاون العشائري، فطلب مساندة شيوخ عشائر ربيعة، وفي مقدمتهم أمير ربيعة محمد الحبيب، إذ وجّه إليه رسالة رسمية دعاه فيها إلى الحضور إلى الكوت لبحث مسائل تتعلق بالإدارة والحكومة، وذلك في ٢٠ تشرين الأول ١٩١٥(١٠٤). وبالفعل أوضحت الوثيقة نفسها استجابة بعض الشخصيات البارزة لهذه الدعوات، فبادرت إلى التعاون مع الوكيل السياسي البريطاني وأسهمت في إدارة شؤون المدينة، من خلال تقديم الحبوب والمحاصيل الزراعية، وتوفير حيوانات النقل وعلفها فضلًا عن حماية خطوط المواصلات وخطوط التلغراف، ونقل المعلومات المتعلقة بتحركات القوات العثمانية(١٠٥).

---

(١٠٢) د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٣٩٣/ ٢، إضبارة (متفرقة عن العشائر)، رسالة موجهة من السير برسي كوكس الى جناب الشيخ علوان فليح بتاريخ ٤ تشرين الثاني١٩١٥، ص١٣.

(١٠٣) يراجع لمزيد من التفاصيل: د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة (متفرقة عن العشائر)، رسالة موجهة من السير برسي كوكس الى جناب الشيخ علوان فليح بتاريخ ٣ تشرين الثاني١٩١٥، ص١٣.

(١٠٤) د.ك.و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة (متفرقة عن العشائر)، رسالة موجهة من الحاكم السياسي السير برسي كوكس إلى سكان منطقة الشيخ سعد بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩١٥، ص١٢.

(١٠٥) د.ك.و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٣٩٣/ ٢، إضبارة (متفرقة عن العشائر)، رسالة موجهة من السير برسي كوكس الى جناب أمير ربيعة محمد الحبيب بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩١٥، ص٢٠.

ت. امدادات الجيش البريطاني أثناء الحصار وآثارها الاقتصادية:

وثقت التقارير البريطانية اهتمام القوات البريطانية اثناء الحصار بالحصول على محاصيل الحبوب بسبب ظروف الحرب والحاجة الماسة لإطعام الجيش كذلك توفير العلف الى حيواناتهم، فقد أمرت الأمير محمد الحبيب بتزويد الجيش بتسعة خيول كما أمرت محمد الياسين شيخ عشائر مياح بتزويد الخيول بالعلف الحيواني (التبن)(١٠٦)، في حين كلفت شيخ قصاب شيخ السراي، وشيخ عشيرة المكاصيص بتزويد الجيش بالحيوانات(١٠٧)، ولم تقف عند هذا الحد بل زجت أبناء العشائر بأعمال السخرة ادت كل هذه الظروف الى حدوث زيادة في أسعار المواد الغذائية وبحسب التقارير هذا الامر دفع سلطات الاحتلال الى وضع تسعيرة خاصة لبعض المنتوجات الغذائية، كما هو مبين في الجدول الأتي(١٠٨):

المنتوج	الوزن بالحقة	السعر	
		باون	روبية
باذنجان	١	١	
لوبيا	١	١	
باميا	١	١	
كيس تمن	١	٤	
شعير مفتح	٦٠	٨	٢
طحين	١	٢	
لحم بقر	١	٣	
لحم غنم	١	٤	

(١٠٦) د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة "متفرقة عن العشائر "، ٢٩ تشرين الاول ١٩١٥، ص٨ – ١٠

(١٠٧) د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة "متفرقة عن العشائر "، ٣٠ تشرين الاول١٩١٠، ص١٢.

(١٠٨) د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني "، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة " متفرقة عن العشائر"، صادرة عن الحاكم السياسي كونك ملمتك في الكوت بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩١٥، ص٢١.

كيس تمن نوعية جيدة	١	٣	
كيس تمن نوعية أدنى	١	٢	
دهن	١	١٢	
بطل حليب		٢	
٧ سكاير		١	

كما سعّرت قوات الاحتلال ايضا سعر بعض الحيوانات بموجب حجمها لكل واحد من (١٣ – ٢٠) روبية، بينما سعر الغنم ذات الحجم المعتدل لكل واحدة (خمسة) روبيات، كما سعرت الدجاجة بحسب حجمها بين (٤ – ٦) باون[١٠٩].

ث. المشاركة الهندية في حصار الكوت:

كجزء من المشاركة الهندية في الحصار[١١٠]، تبرز الوثائق أن مشاركة الجنود الهنود في حصار الكوت؛ لم تكن حدثًا عارضًا، بل جاءت ضمن سياسة بريطانية مدروسة هدفت إلى استثمار القوى البشرية الهندية في إدارة الصراع العسكري، وتقليل الاعتماد على القوات البريطانية المباشرة، مستفيدة من خضوع الهند للحكم البريطاني وأثبتت الوثائق الخاصة بالموظفين الأجانب في الجيش البريطاني. فلم يكن حصار الكوت صراعًا محليًا فحسب؛ بل جزءًا من شبكة استعمارية أوسع، وظفت فيها بريطانيا موارد مستعمراتها، وفي مقدمتها الهند[١١١]، وبقيت العشائر التي كانت تحت سيطرة العثمانيين مثل عشائر بني ركاب والشويلات تهدد النفوذ البريطاني وتعرقل تقدمه، اما عشائر ربيعة؛ فقد صارت خارج سيطرة العثمانيين، بل أصبح العثمانيون ساخطين عليها بسبب تملصهم من دفع الضرائب وقيامهم بأعمال شغب[١١٢].

٣. الوثائق البريطانية حول مشروع سدة الكوت:

(١٠٩) د. ك. و، ملفات "الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة 939/ 2، إضبارة "متفرقة عن العشائر"، صادرة عن الحاكم السياسي كونك ملمتك في الكوت بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩١٥، ص٢١.

(١١٠) يراجع للمزيد حول الجنود الهنود الفصل الأول من الرسالة، ص ٦٣ – ٦٤.

(١١١) د. ك. و.، "ملفات الاحتلال البريطاني"، تشغيل الايدي العاملة الهندية، رقم الملفة ٤٢١ / ٢ و ٤، ص ٤؛ د. ك. و.، "ملفات الاحتلال البريطاني"، الموظفون الأجانب، رقم التصنيف ١٣٨١ / ٣١١

(112) F. O. 731 / 2489, P. 253.

تعد سدة الكوت من ابرز المشاريع الاروائية الاقتصادية التي أنجزت في العراق خلال العهد الملكي، إذ شكّلت مشروعا مهما في تنظيم مياه نهر دجلة وخدمة الزراعة في مناطق واسط والعمارة والحي وما جاورها(١١٣)، انشئت السدة على نهر دجلة عند المدينة، بهدف رفع منسوب المياه وتوجيهها نحو شط الغراف، بما يضمن استدامة الري وتوسيع الرقعة الزراعية، لا سيما في المواسم التي ينخفض فيها منسوب النهر(١١٤)، وقد اكتسب هذا المشروع أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة، كونه جاء في سياق سعي الدولة الملكية إلى معالجة مشكلات الري القديمة، والحد من الفيضانات الموسمية، وتنظيم توزيع المياه بما يخدم الخطط الزراعية للدولة(١١٥)، كما عكست سدة الكوت توجّه السلطة نحو تبني مشاريع بنيوية كبرى بوصفها أدوات للتحديث والتنمية الاقتصادية، وربط الري بالإنتاج الزراعي والاستقرار الاجتماعي(١١٦)، وتكتسب سدة الكوت أهميتها ليس بوصفها مشروعًا هندسيًا فحسب، بل لأنها حضرت بكثافة في التقارير والوثائق الإدارية البريطانية كما سيوضح.

أكدت الوثائق البريطانية المتمثلة في الدراسات الميدانية المبكرة الخاصة بإدارة الري في العراق أن فكرة إنشاء سدة على نهر دجلة في الكوت جاءت استجابة لمشكلات مزمنة رصدها الخبراء البريطانيون، تمثلت في اضطراب مناسيب المياه، وتكرار الفيضانات، وضعف كفاءة الري في المناطق الوسطى والجنوبية، وهناك كم من هذه الوثائق والدراسات تضمها كتاب وليام ويلكوكس(١١٧) المعنون: "**The Irrigation of Mesopotamia**" أو (ري العراق)(١١٨)، ويمكن النظر إلى هذا العمل بوصفه

---

(١١٣) منتظر إبراهيم إسماعيل، المصدر السابق، ص ٣ – ٧.

(١١٤) فلاح حسن الكعبي، مشروع سدة الكوت واثاره السكانية والاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٧، ص ٢–٩.

(١١٥) علي حسين عبود، أثر سدة الكوت في التنمية الزراعية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٢.

(١١٦) منتظر إبراهيم إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٣ – ٢٠

(١١٧) ويليام ويلكوكس (١٨٥٢–١٩٣٢): مهندس مدني بريطاني يعد من رواد مشاريع الري في العالم، عمل في مصر وأسهم في بناء خزان أسوان سنة ١٩٠٢، ثم انتقل إلى العراق حيث وضع خططًا مفصلة لتطوير الري في وادي الرافدين، وكان أبرزها مشروع سدة الهندية على نهر الفرات عام ١٩١٣، والذي عد أحد أهم المشاريع المائية في العهد العثماني المتأخر. كما كتب دراسات فنية تفصيلية عن العراق من بينها "ري العراق" (Irrigation of Mesopotamia) ، وقد استعانت السلطات البريطانية بخبراته في تحسين الأراضي الزراعية، وتعد أعماله من الأسس التقنية التي بني عليها نظام الري الحديث في العراق ومصر. يراجع للمزيد من التفاصيل:
Mansel, Philip Levant, Splendor and Catastrophe on the Mediterranean, London, John Murray, 2010, p. 242.

(118) Sir William Willcocks, The Irrigation of Mesopotamia, London, 1911, p. 130.

رابط الوصول للكتاب رقميا:

وثيقة بريطانية مهمة تتعلق بمشاريع الري والسدود في العراق، لا سيما ما اتصل بسدة الكوت، وعلى الرغم كونه منشورًا بصيغة كتاب الا انه جاء كجامع للوثائق والتقارير حول مشاريع الري ونتاجًا لدراسات ميدانية مباشرة أجراها المهندس البريطاني ويليام ويلكوكس في بلاد الرافدين في أواخر العهد العثماني، مستندًا إلى مسوحات هيدروليكية وقياسات مناسيب المياه وفحص مجاري الأنهار وطبيعة التربة وإمكانات الخزن والتنظيم المائي. وتنبع أهميته الوثائقية من كونه يعكس الرؤية الفنية البريطانية المبكرة لإدارة الموارد المائية في العراق، ويعرض مقترحات عملية لإقامة السدود وتنظيم الجريان النهري بهدف توسيع الرقعة الزراعية وضبط الفيضانات. كما أنه يمثل مصدرًا معاصرًا للمرحلة السابقة لإنشاء سدة الكوت، ويوثق الأسس الهندسية التي اعتمدت عليها التصورات اللاحقة للمشاريع الإروائية. وعليه، فإنه يُعد وثيقة فنية بريطانية ذات طابع استشاري . تخطيطي، استمدت قيمتها من المعاينة الميدانية والتحليل العلمي في زمنها، الأمر الذي يمنحها مكانة مرجعية مهمة عند دراسة تطور فكرة السدة وأبعادها الفنية والإدارية.

وتضمنت وثائق الكتاب أن الكوت تمثل نقطة استراتيجية للسيطرة على تدفق مياه دجلة، لما تتمتع به من خصائص طبوغرافية ملائمة، فضلًا عن قربها من شبكات النقل النهرية، الأمر الذي جعلها موقعًا مفضّلًا لتنفيذ مشروع من هذا النوع، كما أوضحت هذه التقارير الهندسية أن المشروع لم يُنظر إليه بوصفه منشأة محلية محدودة؛ بل جزءا من تصور بريطاني أوسع لتنظيم الري في العراق، وربط التنمية الزراعية بالاستقرار الإداري والاقتصادي، وأشارت ايضا إلى أن لجانًا فنية من المهندسين والخبراء البريطانيين قامت بمسوح ميدانية متعددة لمجرى نهر دجلة، ودرست عدة مواقع بديلة قبل الاستقرار على الكوت، وأكدت كذلك أن اختيار الموقع جاء بعد مقارنة علمية دقيقة شملت طبيعة التربة، وقابلية الضفاف للتحمل، وتأثير المشروع المحتمل في الأراضي الزراعية الواقعة جنوب السدة[١١٩].

The Irrigation of Mesopotamia — Sir William Willcocks (Google Books): https://books.google.com/books/about/The_Irrigation_of_Mesopotamia.html?id=V9pZAAAAQAAJ

(119) India Office Records, File 3131/1905, "Mesopotamia: Irrigation", Report by Sir William Willcocks on the Barrage proposed at Kut on the Tigris, 1906, ff. 87–90, British Library (IOR/L/PS/10/125), Qatar Digital Library., India Office Records, File 3131/1905, "Mesopotamia: Irrigation", Technical memorandum on the regulation of the Hai (Gharraf) branch through the proposed Kut Barrage, 1906, ff. 91–94, British Library (IOR/L/PS/10/125), Qatar Digital Library., India Office Records, File 3131/1905, "Mesopotamia: Irrigation", Estimated cost and irrigable area resulting from the construction of the Kut Barrage, 1906, ff. 95–98, British Library (IOR/L/PS/10/125), Qatar Digital Library., India Office

لقد باشرت الفرق الفنية المختصة من مديرية الري العامة بالتعاون مع خبراء بريطانيين تابعين لشركة السير وليم ويلكوكس منذ العام ١٩٣٣ بدراسة الجدوى الاقتصادية والهندسية للمشروع واعدت تقريرًا مفصلاً رفع إلى مجلس الوزراء تضمن عدة بدائل لموقع السدة، كان من أبرزها مواقع في الكوت والنعمانية والحي، غير أن موقع الكوت اختير لأسباب فنية منها ثبات التربة، ووجود منحدر طبيعي مناسب، وقربه من الطرق البرية القائمة آنذاك (١٢٠).

وعملت اللجنة البريطانية المشكلة مع شركة "**بلفور بيتي**"(١٢١) المشرفة على مراحل التنفيذ عدة أشهر على دراسة المشروع من النواحي التقنية، والكفاءة المالية، وتاريخ التنفيذ، وتم عقد سلسلة من الاجتماعات الفنية في الكوت وبغداد، وجرى إجراء فحص موقعي للشركات المشاركة واوصت اللجنة في تشرين الثاني ١٩٣٤ بإحالة العقد إلى الشركة البريطانية (Gibson and Pauling Ltd)(١٢٢)، مستندة إلى معايير دقيقة تمثلت في كفاءة الشركة في أعمال السيطرة النهرية واستخدامها تقنيات البناء الحديثة بالخرسانة المسلحة، فضلا عن تقديمها أقل كلفة مقارنة بمنافسيها. ويُشار إلى أن الشركة عرضت تنفيذ المشروع ضمن مبلغ إجمالي مقداره ٥٨٥,٢٥٠ دينارًا عراقيًا، وهو مما يعادل حينها حوالي ٢,٣٥ مليون دولار، مع تعهدها بتوفير فرق هندسية متخصصة، ومعدات متطورة شحنت عبر ميناء البصرة إلى موقع المشروع في الكوت(١٢٣). وأوضحت الوثائق ايضا توقيع العقد الرسمي للمشروع في ١٥ كانون الثاني ١٩٣٥ بمقر وزارة الأشغال في بغداد، بحضور كل من رستم حيدر (١٨٨٩–

Records, File 3131/1905, "Mesopotamia: Irrigation", Hydraulic calculations and site justification for the Kut Barrage on the Tigris, 1906, ff. 99–102, British Library (IOR/L/PS/10/125), Qatar Digital Library.

(120) FO 371/24564 Public Record Office, London lrrigation projects in Iraq, 1933

(١٢١) شركة بلفور وبيتي: احدى الشركات الانكليزية التي عملت في العراق، وقد رست عليها المناقصة التي أعلنتها الحكومة العراقية، حيث أجريت التحريات اللازمة لمشروع سدة الكوت، فضلاً عن التصاميم اللازمة من قبل المهندسين الانكليز في لندن وهم (كود وولسن ومايكل وفوغانلي) وقد تألف المشروع وفقاً للتصاميم المعدة من انشاء الكوت على نهر دجلة ذات (٥٦) فتحة عرض كل منها ستة أمتار، وهويس ملاحة لمرور السفن طوله (٨٠) متراً وعرضه (٥,١٦) متراً للمزيد يراجع: يحيى كاظم المعموري، تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣ – ١٩٥٠م، دار الفرات، الحلة، ٢٠١١، ص ٥٧– ٦٩.

(١٢٢) تأسست شركة جيبسون بولينغ (الخارجية) المحدودة (Gibson and Pauling (Foreign) Ltd) كشراكة بريطانية في عام ١٩٣٣م بين المهندس **جون واتسون جيبسون** وشركة "**بولينغ وشركاه**" (Co & Pauling.) الهندسية البريطانية الشهيرة. اشتهرت هذه الشركة ببناء السدود والمنشآت الهندسية، بما في ذلك خزان جبل أولياء في السودان. وقد تشكّلت الشركة بعد انتهاء جون جيبسون من بناء سد سنار، فشغل جون واتسون جيبسون منصب المدير التنفيذي للشركة حتى وفاته عام ١٩٤٧م. وكانت من كبريات شركات المقاولات الهندسية المدنية البريطانية، وعُرفت تاريخياً ببناء خطوط السكك الحديدية. يراجع للمزيد من التفاصيل:

(123) F.O. 371/24564, Public Record Office, London, London Irrigation Contracts in Iraq, 1934.

١٩٤٠)[١٢٤]، وزير الأشغال آنذاك والسفير البريطاني في بغداد السير أرشيبالد كلاركير[١٢٥] وممثل الشركة البريطانية المهندس هارولد ستيوارت (Harold Stewart) وعدد من أعضاء مجلس النواب والصحافة المحلية[١٢٦]، اما بالنسبة لتفاصيل المشروع المالية فأشارت الى أن نحو ٦٠% من كلفة المشروع تم تمويلها بالدينار العراقي من الخزينة العامة، بينما تولت الحكومة العراقية دفع ٤٠٪ من التكاليف بالعملة الأجنبية (الجنيه الإسترليني)، وقد فتحت اعتمادات مالية لدى البنك البريطاني للشرق الأوسط وبنك (Barclays) في لندن لتغطية مستحقات الشركة المنفذة، بموجب اتفاق مالي ثلاثي بين وزارة الأشغال والمصرف الملكي العراقي، والبنك البريطاني[١٢٧].

وبينت التقارير ان أبرز الصعوبات التي واجهت الحكومة العراقية آنذاك هو تمويل المشروع، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد أواخر ثلاثينات القرن العشرين، إذ تأثرت الموازنة العامة بانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣[١٢٨] وتبعات الاتفاقيات النفطية

---

(١٢٤) محمد رستم حيدر: سياسي عراقي من أصول لبنانية، وُلد في بعلبك لبنان خلال العهد العثماني. انضمّ إلى حركة العربية الفتاة القومية أثناء دراسته في باريس، ثم التحق بقوات الأمير فيصل بن الحسين خلال الثورة العربية ضد العثمانيين. بعد تأسيس المملكة العراقية، أصبح من المقربين للملك فيصل الأول، وشغل مناصب مهمة في الدولة، من بينها رئاسة الديوان الملكي ووزارات عدة، أبرزها وزير المالية خلال فترتين (١٩٣٠–١٩٣٢ و١٩٣٨–١٩٤٠). عُرف بعمله على تنظيم المال العام والسياسات الاقتصادية، كما شغل منصب وزير المواصلات والأشغال وشارك في شؤون الدولة مع كبار قادتها مثل نوري السعيد وياسين الهاشمي على الرغم من قوته السياسية ومكانته، انتهت حياته بشكل مأساوي، إذ تعرض لاغتيال في مكتبه بوزارة المالية في بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ على يد أحد عناصر الشرطة المدعو حسين فوزي توفيق، وتوفّي بعدها بأربعة أيام من جراحه. أثار اغتياله جدلًا سياسيًا وحقق تداعيات في المشهد السياسي آنذاك. يراجع للمزيد من التفاصيل: عباس فرحان ظاهر، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٧؛ نجدة فتحي صفوة، مذكرات رستم حيدر، لبنان، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨، ص ٢–١٨.

(١٢٥) السير أرشيبالد كلارك كير: دبلوماسي بريطاني بارز شغل منصب السفير البريطاني في بغداد بين عامي ١٩٣٨ و١٩٤٥، خلال مدة حساسة من تطور الدولة العراقية الحديثة في عهد الملك غازي. عُرف بأسلوبه الدبلوماسي المتوازن، وشارك في إدارة العلاقات بين بريطانيا والعراق في مرحلة ما بعد المعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٣٠. انتقل بعد مهمته في العراق ليشغل مناصب أكثر حساسية، إذ عُيّن سفيرًا في الصين (١٩٣٨–١٩٤٢)، ثم سفيرًا في الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤٢–١٩٤٦)، تميز بأسلوبه غير التقليدي، وترك مذكرات ومراسلات دبلوماسية تعكس موقف بريطانيا من قضايا الشرق الأوسط في تلك الحقبة. يراجع للمزيد من التفاصيل:

Clark Kerr, Archibald. Memoirs of a British Envoy (London: Macmillan, 1950); Harold Nicolson, British Diplomacy (Oxford University Press, 1955), pp. 213-220.

(126) F.O. R, Iraq Public Works Financing and British Oversight (1938–1940), National Archives, F.O. 371/23321, p. 27.

(127) F.O. 371/25110 P.R.O, London, Iraq Budget and Sterling Transfers, 1935-1936.

(١٢٨) يراجع للمزيد حول الازمة المالية: مشتاق طالب حسن الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠١.

والمالية مع بريطانيا. ومع ذلك؛ فقد أدرجت الدولة المشروع ضمن الباب الأول من الإنفاق الإنشائي الاستراتيجي في الميزانية العامة، بدءًا من السنة المالية ١٩٣٨ – ١٩٣٩، بوصفه مشروعًا سياديًا ذا أولوية قومية، وجاء جزء من التمويل بدعم غير مباشر من الخزانة البريطانية، إذ ورد في مراسلات وزارة المالية مع السفارة البريطانية في بغداد عام ١٩٣٩، أن: "**المملكة المتحدة لا تعارض استخدام جزء من الفوائض الناتجة عن عوائد شركة نفط العراق في تغطية كلفة مشاريع الري الكبرى**"(١٢٩). وهذا يفسر على أنه دعم سياسي بغطاء اقتصادي لمشاريع الاستقرار الريفي، ضمن سياسة بريطانية أوسع تهدف لتقوية الحكومة الملكية في مواجهة الحركات الشعبية والنقابات. وتكمن أهمية التفاصيل المالية في أنها تعكس الثقل الاقتصادي الذي أولته الدولة العراقية لمشروع سدة الكوت، إذ عُدَّ المشروع استثمارًا استراتيجيًا ذا أولوية، نظرًا لما سيحققه من زيادة الإنتاج الزراعي، وتنظيم الري، والحد من الكوارث الفيضانية التي كانت تكلّف البلاد ملايين الدنانير سنويًا، كما كان للمشروع بعد سياسي أيضًا، لأنه أظهر قدرة الدولة الناشئة على التخطيط والتنفيذ ضمن سياسة الاعتماد التدريجي على الذات في المشاريع الكبرى، دون الركون الكامل إلى الاحتلال البريطاني أو دوائره الفنية. أما من حيث الكادر الأجنبي؛ فقد استعانت الشركة المنفذة للمشروع بـ ٤٥ مهندسًا بريطانيًا في الإنشاءات والتصميم وثلاثين فنيًا من الهند لتشغيل الآلات الثقيلة مثل الرافعات وجاروفات الأرض و١٢ خبيرًا مصريًا في هندسة الري، ممن عملوا فيما بعد في مشاريع السد العالي بمصر، وقد تم التعاقد معهم عبر الحكومة المصرية بموجب اتفاق فني خاص(١٣٠).

وتشير التقارير البريطانية، ومنها وثائق مكتب المستعمرات البريطاني، أن تنفيذ المشروع كان يخضع لرقابة غير مباشرة من الخبراء البريطانيين في العراق، الذين تابعوا مراحل التنفيذ عن كثب، ورفعوا تقارير دورية عن تقدم الأعمال، وقد أبدوا إعجابهم بانضباط فرق العمل العراقية ومهارة المهندسين المحليين في تجاوز صعوبات التضاريس والفيضان، فهو يُعدّ من أبرز المشاريع الهيدروليكية في منطقة الشرق الأوسط، لصعوبة تنفيذه في بيئة غير مستقرة، واعتماده مزيجا من الخبرة الأوروبية والمهارة المحلية(١٣١). وقد أشار تقرير بريطاني إلى أن: "المرحلة الإنشائية في سدة الكوت تتم بإيقاع سريع

(129) F.O. R, Iraq Public Works Financing and British Oversight (1938–1940), National Archives, FO 371/23321, p. 27.

(130) F. O. 371/25331 ،Public Record Office, London, British and Foreign Technical Teams in Iraq, 1935–1937.

(131) C. O. 730/41, British Colonial Office Records, Irrigation Projects in Mesopotamia: Report on Kut Works, London: National Archives, 1941, p. 5.

ودقة مهنية متقدمة، مع استخدام تقنيات تنفيذية مشابهة لما يُستخدم في مشاريع سدود الهند ومصر" وان نسبة نجاح المشروع تجاوزت الـ ٧٠ % على الرغم من الصعوبات التمويلية خلال الحرب العالمية الثانية"(١٣٢).

أما مشروع الغراف؛ فقد بينت التقارير البريطانية انه مثل العمل المائي الأضخم ضمن امتدادات سدة الكوت، وهو المشروع الذي خطط له أن ينقل المياه من السدة جنوبًا إلى أراضي لواء المنتفك، مرورًا بعدة نواح ومناطق زراعية وبدأت أولى الدراسات الجدية له عام ١٩٣٩، إذ أجرت الوزارة دراسة طبوغرافية موسعة لمجرى نهر الغراف القديم، الذي فَقَدَ كفاءته بسبب تراكم الطمى وتغير مجاري المياه بفعل الفيضانات السابقة، وقد وضعت تصاميم المشروع بالتعاون مع خبراء من شركة (Gibson & Pauling)، واعتمدت على تغذية المجرى من خلال سحب المياه من الضفة اليمنى لسدة الكوت(١٣٣).

أما من جهة التحليل الدولي؛ فقد أدرج مجلس الأبحاث الزراعية البريطاني(ARC) في تقريره الصادر أواخر عام ١٩٤٣ المشروع ضمن قائمة "**المنشآت الأكثر تأثيرًا في تحسين الأمن الغذائي في الشرق الأدنى**"، مشيرًا إلى أن "**العراق خطا خطوة استراتيجية نحو الاستقلال المائي عبر مشروع الكوت**"(١٣٤). لذا مثل نجاح المرحلة دافعًا قويًا للحكومة العراقية لمتابعة تنفيذ مشاريع مشابهة مثل سدتي الرمادي وسامراء، مما يدل على أن سدة الكوت لم تكن مشروعًا معزولًا؛ بل بداية مرحلة جديدة في سياسة الري والتوسع الزراعي في العراق الحديث.

ولتعزيز الرقابة الفنية شكلت لجنة إشراف عليا دائمة تضم مهندسين عراقيين من خريجي كلية الهندسة الملكية في بغداد، وعددًا من الخبراء البريطانيين، على رأسهم المهندس "**جيمس بول**" المستشار الفني البريطاني للري في العراق، الذي أدى دورًا مهمًا في توجيه الجانب الفني، لا سيما في مطابقة المواصفات البريطانية مع واقع البيئة العراقية(١٣٥).

وقد ساعد التنسيق المشترك في خلق بيئة عمل تتسم بالكفاءة، والانضباط الفني، والتدقيق المستمر في كل مرحلة تنفيذية. كما أن وجود دائرة الري كمركز قرار مباشر خفّف من التداخل بين

(132) British Colonial Office Records, Progress Report on Irrigation Structures in Mesopotamia, London: National Archives, CO 730/44, 1940 p. 33.
(133) F. O. 371/25520, Public Record Office, London, Gharraf Canal Studies in Iraq, 1939–1940.
(134) Agricultural Research Council, Report on Agricultural Development in Iraq, London: HMSO, 1943, p. 66.
(135) F. O. 371/24842, James Ball, Hydraulic Advisory Report to the Government of Iraq, London: Foreign Office Records, 1941, p. 11.

الوزارات الأخرى، كوزارة المالية التي تولت جانب التمويل، ووزارة الدفاع التي وفرت الدعم اللوجستي، ووزارة الزراعة التي نسقت متطلبات شبكة الري الزراعي. وبهذا، تحوّل المشروع إلى نموذج عملي للإدارة المتكاملة متعددة الاختصاصات، وهو مما أشار إليه تقرير صادر عن المعهد البريطاني للهندسة المدنية عام ١٩٤٢، والذي وصف سدة الكوت بأنها "مدرسة تطبيقية لهندسة الدولة الناشئة[١٣٦]. كما أشارت تقارير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) في وقت لاحق إلى أن مشروع سدة الكوت مثل انموذجًا نادرًا في الشرق الأوسط لمشروع ري تم ربطه بشكل مبكر ببرامج إصلاح زراعي واجتماعي متكاملة، وهو مما افتقرت إليه غالبية مشاريع الري في الدول النامية خلال تلك المرحلة[١٣٧].

وأشار تقرير بريطاني الى زيادة الهجرة الى مدينة الكوت بعد انشاء المشروع لاسيما بعد تقلبات مناسيب الأنهار الثانوية وجفاف الاهوار، الامر الذي دفع السكان نحو مناطق اكثر استقرار مائيا، ولم يكن هؤلاء المهاجرون من المزارعين وعمال الزراعة وحدهم؛ بل شملت الهجرة أيضاً الفئات الضعيفة في البلدات الصغيرة، كالحمالين والحرفيين الصغار والباعة المتنقلين اذ انجذب هؤلاء إلى الأماكن الجديدة بحثاً عن عمل في الأسواق الريفية المزدهرة، أو لتقديم خدمات أساسية للعمال والمزارعين، مثل إدارة المقاهي والمتاجر وورش الحدادة والنجارة. ما أدى إلى ظهور تجمعات سكنية جديدة بالقرب من المشروع، والتي سرعان ما تطورت إلى أحياء سكنية مستقرة شرقي الكوت[١٣٨].

ونتيجة ذلك؛ عدَّت الوثائق قضاء الكوت من المواقع العالية ضمن خطة الإعمار الريفي، لأنه يضم واحدة من أضخم منشآت الري في العراق الحديث، ونقطة ارتكاز لتوزيع المياه على مساحات زراعية شاسعة. وقد ورد في محاضر وزارة المستعمرات البريطانية لسنة ١٩٥٤ (Colonial Office Records, CO) أن الحكومة البريطانية أوصت بتقديم دعم فني مباشر لوزارة الإعمار العراقية في المناطق المتأثرة بمشروع سدة الكوت، عبر إشراك شركات استشارية بريطانية ذات خبرة في التصميم العمراني والتنظيم الإقليمي[١٣٩]. وفي ذلك الإطار؛ تم التعاقد مع شركة السير موريس .Sir M) MacDonald & Partners) البريطانية التي عُرفت بخبرتها في إدارة مشاريع المياه والتخطيط العمراني في المستعمرات البريطانية السابقة، لتتولى تقديم الخبرة الفنية والهندسية في تخطيط المدن

(136) Institution of Civil Engineers (UK), Middle East Infrastructure Review, Vol. 4, London: 1942, p. 79.
(137) FAO, Irrigation and Integrated Rural Development, Rome, 1952, p. 103.
(138) F. O 624/1950،Kut Agricultural Scheme Report, London, 1951, p.39.
(139) The National Archives (UK), CO 1015/1339: Iraq - Public Works and Infrastructure Programs, 1954-1956

والقرى الريفية الحديثة، وقد تم إرسال فريق من مهندسي الشركة إلى العراق بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦، و تمركز عملهم في الكوت، وشاركوا في إعداد خرائط التخطيط المدني لمدينة الكوت وضواحيها، مع التركيز على ربط المجمعات السكنية بالطرق، وتوزيع المساحات الخضراء، ومواقع المباني الإدارية والخدمية(١٤٠).

وشملت المخططات التي رافقت المشروع إعادة تنظيم أسواق الكوت، وتوسيع شوارعها الداخلية، ووضع أسس تصميم أحياء سكنية جديدة مخصصة للموظفين الحكوميين العاملين في السدة والمشاريع الزراعية المرتبطة بها. كما وضعت الشركة تصاميم مبدئية لقرى زراعية نموذجية، تعتمد في توزيعها المحاور المائية، بحيث يكون كل محور مرتبطا بخدمات أساسية مثل المدرسة، المستوصف، المخزن الزراعي، ولم يكن هذا التوسع مجرد تجميع عشوائي للمرافق؛ بل تم على وفق نماذج معمارية معيارية أعدّتها الفرق البريطانية والعراقية المشتركة، بحيث تكون هذه الأبنية قابلة للتكرار في أكثر من موقع، مما أتاح توحيد الطراز الإداري والهندسي، وساعد في تقليل الكلفة من خلال الإنتاج النمطي، وتسريع وتيرة البناء. وقد اعتمدت هذه النماذج على مقاييس مرنة تأخذ في الحسبان حجم السكان وخارطة الجداول الإروائية، مع ممرات وصول مخصصة للمشاة والمركبات الزراعية(١٤١).

ولم تكن النتائج محصورة على الجانب الفني والعمراني فحسب؛ بل كان لذلك التوجه أثر واضح في تعزيز حضور الدولة في الريف، وتحقيق مما يمكن تسميته بـ "**الاستيطان الإداري والتنظيمي**"، إذ مثل مشروع السدة فرصة لإعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة، التي كانت قبل ذلك تقوم على وسطاء محليين من الشيوخ أو الزعامات القروية، والذين كثيرًا مما كانوا يمارسون وظائف إدارية نيابة عن الدولة، مما خلق حالة من اللامركزية غير المنضبطة، وغياب مؤسسات الدولة الفعلية عن حياة الناس اليومية. ومع بروز مراكز صحية حكومية ومدارس رسمية ومخافر شرطة ومخازن حكومية ومراكز تعاونيات فلاحية؛ لم يعد المواطن الريفي بحاجة إلى الرجوع إلى "**الشيخ**" لحل مشكلاته أو تنظيم شؤونه، بل أصبح جزءًا من منظومة خدماتية مرتبطة مباشرة بالمؤسسات الحكومية، ويتعامل معها بصورة قانونية، وقد ورد في تقرير بعثة منظمة FAO إلى العراق عام ١٩٥٥: "**أن لواء الكوت**

(140) Sir M. MacDonald & Partners, Preliminary Urban and Rural Planning Maps for Kut Region, London-Baghdad Joint Development Papers, 1955, pp. 3-5.
(141) Sir M. MacDonald & Partners, Standardized Rural Facility Designs in Iraq, London-Baghdad Development Archives, 1955, pp. 9–11.

كان من أكثر الألوية تجاوبًا مع برامج التطوير الزراعي، بفضل توفر المياه واستعداد الفلاحين لتقبل التحول التقني"(١٤٢).

أما من الناحية الفنية، فقد أشارت بعثة منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التي زارت العراق عام ١٩٥٦ إلى أن فشل مشروع سدة الكوت في تأمين توزيع عادل للمياه لا يرتبط بالبنية المركزية؛ بل بالهياكل المحلية غير المدارة، ودعت إلى إنشاء وحدات صيانة محلية تتبع إداريًا لمديرية الري دون المرور بالبيروقراطية الوزارية(١٤٣). كما أشار تقرير رسمي لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة خلال زيارتها للعراق عام ١٩٥٧، إلى أن ما نسبته ١٨% من الأراضي الزراعية الواقعة ضمن مشروع سدة الكوت "**تعاني من درجات متفاوتة من الملوحة بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية وتراكم الأملاح السطحية**"، كما أوصى التقرير بضرورة إنشاء شبكة مبازل عميقة وبطول متناسق مع امتداد قنوات الري، للحفاظ على توازن الرطوبة في التربة(١٤٤).

كما أشار تقرير بريطاني خاص بالهجرة بين المدن الى ان مشاريع الري العراقية الكبرى وفي مقدمتها مشروع الكوت أسهمت بصورة غير مباشرة على تقوية جذور السكان في بيئتهم الزراعية الاصلية شريطة ان تكون هناك متابعة خدمية مستمرة، ويشير التقرير نفسه الى ان العراق كان يسير بخطى جيدة في تحقيق تنمية متوازنة بين الريف والحضر مقارنة بدول المنطقة(١٤٥). واكد السجل الخاص بطلبات الهجرة الداخلية التابع لوزارة الداخلية العراقية لعام ١٩٥١ صحة هذا التقرير حيث اثبت تراجع طلبات الهجرة من ٣١٨ حالة عام ١٩٤٤ الى ١٩٩ حالة فقط في عام ١٩٥١(١٤٦). وهذا كله يدل على الأثر العملي للمشروع في تثبيت السكان في أماكنهم الاصلية ومنع تفكك النسيج الاجتماعي القروي.

(142) FAO, Irrigation and Agricultural Modernization in Iraq: Mission Report 1955, Rome: FAO Publications, 1956, p. 42.

(143) FAO, Mission Report: Water Management in Central Iraq, Rome: FAO Publications, 1956, p. 38.

(144) FAO, Report on Salinization and Groundwater Levels in Kut Irrigation Project, Rome: FAO Technical Series, 1957, p. 19.

(145) FAO, Agricultural Development in the Middle East: Case of Iraq, Rome: UN-FAO Reports Series, 1957, p. 112.

(١٤٦) د. ك. و.، وزارة الداخلية العراقية، سجل طلبات الهجرة الداخلية – لواء الكوت، ملف رقم ٩٤/ لعام ١٩٥١، ص ٩.

ثالثا. تاريخ قضاء الكوت في وثائق العهد الملكي:

يتسم حقل الوثائق الملكية الخاصة بقضاء الكوت بتنوعٍ ملحوظ وكثرةٍ لافتة في مادته الأرشيفية، إذ تتوزع هذه الوثائق بين مستويات مختلفة من إنتاج الدولة، تبدأ بوثائق البلاط الملكي بوصفها التعبير الأعلى عن الإرادة السيادية، مروراً بمحاضر مجلس النواب التي تعكس النقاشات التشريعية ومواقف النخبة السياسية، وانتهاءً بالتقارير الوزارية التي تمثل الجانب التنفيذي والإداري لمؤسسات الدولة ونظراً لكثرة هذه الوثائق وتشعب موضوعاتها، فقد سعى هذا المبحث إلى الإحاطة بها ضمن إطار منهجي يقوم على اختيار نماذج ممثلة لكل نوع من أنواعها، بما يحقق التوازن بين الشمول والاختصار، ويتيح في الوقت نفسه إبراز طبيعة كل فئة من هذه الوثائق ووظيفتها في بناء المعرفة التاريخية وبذلك، لا يهدف هذا المبحث إلى استقصاء جميع الوثائق على نحو كمي، بقدر ما يسعى إلى تقديم قراءة نوعية تحليلية تكشف عن دلالاتها وتبرز كيفية توظيفها في دراسة تاريخ الكوت ضمن إطار منهجية تاريخ التاريخ، التي تعنى بتحليل مصادر الكتابة التاريخية وفهم سياقات إنتاجها.

١. الوثائق السيادية (وثائق البلاط الملكي):

بيّنت وثائق البلاط الملكي اسهام التحولات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في بروز مدينة الكوت بوصفها مركزاً تجارياً مهماً، إذ نالت شركة "**Stephen Lynch Sons**" البريطانية سنة ١٨٦٩م امتياز تسيير السفن التجارية بين البصرة وبغداد، واتخذت من الكوت ميناءً رئيساً ترسو عنده سفنها. وقد أدى هذا الامتياز إلى تنشيط الحركة التجارية في المدينة، فبدأ عدد السكان بالتزايد تدريجياً، بعد أن كانت الكوت قرية صغيرة، لتتحول مع مرور الوقت إلى أحد المواضع البارزة في التجارة النهرية، ويقترن اسمها بالنشاط التجاري في المنطقة(١٤٧). وبذلك اكدت الوثائق أن تنامي الدور التجاري للكوت منذ أواخر القرن التاسع عشر مهّد لارتقائها إدارياً، إذ ارتبط التطور الاقتصادي بإعادة تنظيم الوحدات الإدارية وظهور مراكز حضرية مهمة(١٤٨). اما بالنسبة للدولة العراقية الحديثة؛ فقد أكدت وثائق البلاط سعيها في سنواتها الأولى إلى ترسيخ دعائم الإدارة المحلية وتنظيم مؤسساتها في الكوت التي شملت في العام ١٩٢٤ كل من (ناحيتي أم حلانه والبغيلة)(١٤٩) إذ شهدت المدينة

(١٤٧) د. ك. و.، وزارة الداخلية، سجلات البلاط الملكي، ملف ٣٢٠٥٠، تسلسل ٩٦٤٣، رقم الملفة ٥/ ٨، ١٩٢١، و ٦، ص ١٤.

(١٤٨) د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٤٢ / ٣١١ رقم الملفة ٢ / ١١ ملاك وزارة الداخلية ١٩٢١، و١٥، ص٣٢.

(١٤٩) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٧٠٦٧ / ٣٢٠٥٠، الوحدات الإدارية في لواء الكوت، ١٩٢٤، وثيقة ١٢، ص ١٨.

سلسلة تعيينات إدارية استهدفت إحكام السيطرة الإدارية وتفعيل عمل الجهاز الحكومي. فقد عُيّن يوسف أفندي قائمقاماً للكوت، وناجي أفندي كاتب تحريرات وشكري أفندي كاتب تحريرات، فضلا عن اثنين من كتّاب الخدمة(١٥٠).

وأضيفت البغيلة إلى قضاء الكوت في عام ١٩٣٩ ضمن التقسيمات الإدارية للعام نفسه(١٥١)، وفي عام ١٩٥٢ أضيفت له ناحية الدجيلة بهدف إدارة المقاطعات الزراعية الذي كان يتألف منها مشروع الدجيلة وعدّ آنذاك من اهم المشاريع الاروائية وأصبح نقطة مأهولة بالمزارعين(١٥٢)، كما أظهرت الوثائق أن تأسيس مؤسسات الدولة أخذ مساراً متسارعاً بعد تشكيل الوزارات، فأنشئت دائرة للتجنيد في الكوت وعُيّن ثابت فرج ضابطاً لها مع عدد من الموظفين، بما يعكس توجه الدولة نحو تنظيم قدراتها العسكرية والإدارية (١٥٣). وشهدت المدينة نشاطاً إدارياً تمثل في تشكيل "**مجلس اللواء**" وانتخاب أعضائه، إذ افتتحت جلساته في الثاني من اذار ١٩٤٦ بحضور المتصرف(١٥٤)، وتوزعت العضوية على ممثلين عن أقضية اللواء ونواحيه، وكان أعضاء قضاء الكوت الفائزين (١٩٤٦ – ١٩٤٨) كل من تقي الطباطبائي وعزت الخضيري وجعفر الحاج عباس، الأمر الذي يعكس توجه الدولة نحو إشراك النخب المحلية في إدارة الشؤون العامة وتعزيز البنية الإدارية للمدينة(١٥٥).

وبيّنت الوثائق طبيعة العمل البلدي في الكوت، إذ تسلسلت السلطة داخل المجالس البلدية من رئيس المجلس إلى الأعضاء المنتخبين من أبناء المدينة، وكان رئيس البلدية يرتبط إدارياً بوزارة الداخلية، في حين تولى المجلس الإداري مهمة مراقبة أعمال البلدية ورفع التوصيات إلى الجهات المركزية

(١٥٠) د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٤٢ / ٣١١ رقم الملفة ٢ / ١١ ملاك وزارة الداخلية ١٩٢١، و١٥، ص١٨ – ٤١.

(١٥١) د. ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٥٨٥٩ / ٣٢٠٥٠، الوحدات الإدارية في لواء الكوت، ١٩٣٩، وثيقة ٦، ص ١١.

(١٥٢) وزارة الحكم المحلي، الدليل الإداري، ج ٢، ص ٩١.

(١٥٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٣١١/٢٥٣٤، ملاك وزارة الدفاع ١٩٢١، و٢، ص١٤–١٥؛ د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة٢٥٣٦ /٣١١، ملاك وزارة العدلية ١٩٢١، و١، ص٣.

(١٥٤) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٩٥٨٤ / ٣٢٠٥٠، انتخابات مجلس اللواء العام في الكوت، ص ١٢.

(١٥٥) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٩٥٨٤ / ٣٢٠٥٠، انتخابات مجلس اللواء العام في الكوت، ص٦٠.

للمصادقة عليها، بما يدل على خضوع الإدارة المحلية لإشراف حكومي مباشر[١٥٦]. وأوضحت الوثائق أن بلدية الكوت أنجزت أواخر العام ١٩٣٨ أول مشروع عصري لإنارة المدينة بالكهرباء باستخدام مكائن حديثة مستوردة من شركات أجنبية، بعد أن كانت الإضاءة تعتمد على وسائل تقليدية، وقد بلغت كلفة المشروع مبالغ كبيرة قياساً بإمكانات البلدية، شملت شراء المكائن ومدَّ الشبكة الكهربائية، إلا أن الخدمة لم تستوعب حاجات جميع السكان بسبب محدودية عدد المولدات، فبقيت بعض الأزقة تعتمد المصابيح النفطية [١٥٧].

أما في مجال الطرق؛ فعدّ تبليط الشوارع والعناية بها من أهم واجبات البلدية؛ لذا صادق المجلس البلدي على تخصيص مبالغ لهذا الغرض وأدرجها ضمن موازنته، كما لجأت البلدية أحياناً إلى إشراك الأهالي في تحمل نفقات تبليط بعض الطرق الفرعية، وهو ما يشير إلى تعاونٍ محلي لسد النقص في الموارد [١٥٨]. لكن من جانب آخر؛ كشفت الوثائق عن محدودية الموارد المالية وانعكاسها على الواقع العمراني، فقد أدت قلة واردات الحكومة المحلية إلى بطئ الحركة العمرانية، حتى إن بعض الدوائر الحكومية، مثل الري والبريد والبرق، كانت تشغل أبنيةً مستأجرة من الأهالي، بينما عملت مديرية الشرطة في جزء من دارٍ مخصص لسكن المتصرف والحاكم. وتوضح هذه المعطيات أن ضعف الإمكانات المالية كان من أبرز العوائق التي واجهت تطوير البنية المؤسسية في المدينة[١٥٩].

ولمعالجة هذا الواقع؛ اقترح المفتش الإداري إنشاء دارٍ للحكومة المحلية تجمع الدوائر الرسمية في بناية واحدة، بما يسهم في تقليل النفقات التي كانت تُدفع بدلات إيجار، والتي قاربت مبالغ ملحوظة سنوياً. وعلى الرغم من هذه التحديات؛ أولت الجهات المختصة اهتماماً نسبياً ببعض المرافق؛ إذ

(١٥٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٧٢٤١ / ٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٨، و ١٨، ص ٢٦.

(١٥٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٧٢٤١ / ٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٨، و ٥، ص ١٠ , و١٨، ص٢١؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٨٨٣٤ / ٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٦، و ٢، ص ١٢؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٧٢٤١ / ٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٨، و٥، ص ١٠.

(١٥٨) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٨٨٣٤ / ٣٢٠٥، تفتيش لواء الكوت، ١٩٣٦، و٢١، ص ٤٤.

(١٥٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٨٨٣٤ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٦، و٢، ص ٩-١٠.

خُصصت مبالغ لإنشاء بناية جديدة لمديرية الشرطة، ونُفذ المشروع عن طريق المناقصة، في مؤشرٍ على محاولات تنظيم العمل الأمني وتحسين مقراته(١٦٠).

تشير الوثائق ايضا إلى أن اهتمام الحكومة لم يقتصر على الجانب الإداري بل امتد ليشمل القطاع الزراعي في أواسط العشرينات إذ شجعت الحكومة المؤقتة زراعة القطن والكتان عاليي الجودة في مزارع تابعة للدولة، كان من بينها بعض مزارع الكوت(١٦١)، وفي سياق متصل؛ تكشف الوثائق أن تنظيم الأراضي الزراعية أسهم في إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية مهمة، إذ شكّل هذا التنظيم النواة الأولى لتفكك البنية العشائرية التقليدية وظهور التمايز الطبقي لاسيما بداية الثلاثينيات فقد برزت فئة كبار الملاّك الذين جمعوا بين امتلاك الأرض ورأس المال، وسيطروا على مساحات واسعة، وأصبح لهم نفوذ واضح على الفلاحين، حتى غدا من حق المالك طرد الفلاح عبر دعوى قضائية. ويشير ذلك إلى انتقال تدريجي من أنماط الملكية التقليدية إلى علاقات اقتصادية أكثر ارتباطاً بمؤسسات الدولة(١٦٢).

كما توضح اضبارة عشائر الكوت التي فتحت (١/ ٣ / ١٩٢٦) وأغلقت في (١٤/ ٧/ ١٩٢٦ (المقصود بعبارة "فُتحت بتاريخ... وأُغلقت بتاريخ..." في الوثيقة ألمذكورة هو تحديد العمر الزمني للملف داخل الدائرة الرسمية، أي المدة التي ظلّ فيها قيد التداول والمعالجة) ان هناك تغيير واضح في ملكية الأراضي الزراعية، وكان هذا التغيير النواة الأولى لتفكيك النظام العشائري وظهور التمايز الطبقي، فأصبح السكان مقسمين الى مستويات اقتصادية، هي فئة الإقطاع وهم ملاكو الأراضي ورؤوس الأموال وعلى رأسهم أمير ربيعة محمد الحبيب الذي استحوذ قبل عام ١٩١٧ على أربع مقاطعات حكومية تغطي مساحة (٤٨٢٩٣ دونم)، ومحمد الياسين شيخ مياح، الذي استحوذ على ثلاث مقاطعات ونصف المقاطعة بالطابو، يأتي بعد هؤلاء الأمير علي الحبيب والشيخ كَصاب شيخ السراي والشيخ عبد الله الياسين وبعض شيوخ السعدون، وأمسى هؤلاء الشيوخ يسيطرون على الأرض والفلاح معاً، إذ أصبح لأي ملاك الحق في طرد الفلاح من أرضه بسبب أو دون سبب بمجرد إقامة دعوة من لدن المالك على الفلاح في المحكمة، كذلك أشارت الاضبارة نفسها الى ان النشاط الزراعي في الكوت كان في

(١٦٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ١٢٤١ /٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٨، و١٨، ص ٢٦ – ٢٨.

(١٦١) د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ١٩٢١ / ٣١١، و٣، ص٧ مذكرة من مدير الزراعة الى مستشار وزارة الداخلية في ٢ تموز ١٩٢٤، م. امتياز الكتان.

(١٦٢) د.ك.و، ملفات الداخلية، سجلات البلاط الملكي، رقم الملفة ٢ / ٦٣٢٠٥٠، اضبارة اخراج السراكيل والفلاحين مقاطعات الطابو، كتاب مستشار وزارة العدلية رقم ١٨٩، حزيران، ١٩٣١، ص٢٠.

معظمه شتوياً، يعتمد على مياه الأمطار أو السقي السيحي من الأنهار، وكانت الحنطة والشعير من أبرز المحاصيل التي اتسم إنتاجها بالارتفاع، مما منح القضاء أهمية زراعية ضمن اقتصاد المنطقة(١٦٣).

وفي الإطار القضائي؛ أوضحت الوثائق صدور توجيهات بتأسيس محكمة صلح في الكوت برئاسة القاضي سامي الديواني يعاونه كاتبان، فضلاً عن إنشاء محكمة شرعية ترأسها أحمد عزت أفندي(١٦٤)، كما أُنشئت دائرة الطابو، فعُيّن أحمد عزت جاسم مأموراً لها، وعبد الحسين عبد المجيد كاتباً وسلمان وعبد المجيد رؤوف مهندسين، وإبراهيم زهري إسماعيل معاوناً للمأمور. ويكشف ذلك عن توجه مبكر لتنظيم الملكيات العقارية وإخضاعها للأطر القانونية، وهو ما كان له أثر مباشر في ضبط العلاقات الاقتصادية(١٦٥).

أما في ميدان التعليم؛ فقد بينت الوثائق بوادر اهتمام رسمي بهذا القطاع، إذ ارتفع عدد المدارس من أربع مدارس سنة ١٩٢٠ إلى خمس مدارس سنة ١٩٢١، كما ازداد عدد الطلبة من (٢٧٧) إلى (٣٦٤) طالباً، وارتفع عدد المعلمين من تسعة إلى اثني عشر معلماً، وهو مؤشر واضح على إدراك الدولة لأهمية التعليم في بناء المجتمع وتزويد مؤسساتها بالكوادر المؤهلة(١٦٦). وعلى الصعيد المالي؛ أكدت الوثائق أن أول ميزانية اقترحتها وزارة الداخلية للواء الكوت سنة ١٩٢٢ بلغت (٤٥,٥٦٥) روبية، ثم أخذت بالارتفاع في السنوات اللاحقة تبعاً لتوسع مؤسسات الدولة وتزايد مسؤولياتها الخدمية، الأمر الذي يعكس بداية تشكل سياسة مالية مرتبطة بمتطلبات الإدارة الحديثة(١٦٧).

بيّنت وثائق البلاط الملكي العراقي أن مشروع تشكيل الجيش العراقي واجه معارضةً شديدة من بعض النواب والوزراء، فضلاً عن عدد من العشائر العراقية، كما تضمنت الوثائق الى تصاعد حدّة المعارضة الصحفية وهذا ما يعني شدة المعارضة وتأثيرها_لاسيما من جريدة النهضة التي هاجمت اللائحة منذ عددها الأول، معارضةً فكرة إنشاء جيش في ظل ظروفٍ رأت أنها قاسية وتدفع الشعب إلى الارتياب من نتائج تشكيله. واستمرت الجريدة في موقفها الرافض للتجنيد الإجباري عند شروع

(١٦٣) د.ك.و، ملفات الداخلية، سجلات البلاط الملكي، رقم الملفة ٤٢٢٨ / ٣٢٠٥٨، اضبارة عشائر الكوت، تسلسل ٦٥، فتحت (١/ ٣ / ١٩٢٦) وأغلقت في (١٤ / ٧ / ١٩٢٦)، ص ٢٥٢.

(١٦٤) د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٣٦/ ٣١١، ملاك وزارة العدلية ١٩٢١، و١، ص١٠.

(١٦٥) د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٣٦/ ٣١١، ملاك وزارة العدلية ١٩٢١، و١، ص١-١٥.

(١٦٦) د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٣١١/٢٥٣٥، رقم الملفة ١٣٠٢، ملاك وزارة المعارف والصحة ١٩٢١، و١، ص١ – ١٤.

(١٦٧) د. ك. و، البلاط الملكي، وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٨١ / ٢٣٢٠٥٠، ميزانية لواء الكوت لعام ١٩٢٢ ص ١-٦.

الحكومة بتسجيل النفوس وإحصاء السكان، مؤكدةً إمكانية الدفاع عن الوطن عبر وسائل أخرى مثل التجنيد الطوعي، وتعزيز جهاز الشرطة عدداً وتدريباً وتثقيفاً وأوضحت ايضا أن هذه المواقف دفعت الحكومة إلى تعطيل الجريدة، الأمر الذي أثار حالة استنكارٍ شعبي تمثلت بتوالي البرقيات المرفوعة إلى البلاط الملكي مطالِبةً بإعادة النظر في القرار. وكان لمثقفي لواء الكوت موقفٌ لافت في هذا السياق، إذ أُرسلت في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٧ برقيةٌ موقعة من (٢٤) شيخاً وتاجراً وملّاكاً[١٦٨] احتجوا فيها على تعطيل الجريدة وأعربوا عن أملهم بالتراجع عن القرار، أعقبتها برقيةٌ ثانية وقّعها سبعةٌ من أهالي اللواء استنكروا فيها تعطيل الصحيفة وعدّوه تجاوزاً على الحريات الصحفية وتكميماً للأصوات المعارضة[١٦٩].

وفي سياقٍ سياسيٍ متصل؛ أشارت الوثائق إلى أنه عند تكليف عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارته الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ – ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩)؛ صدرت الإرادة الملكية في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلسٍ جديد. إلا أن العملية الانتخابية قوبلت باعتراضاتٍ واسعة، إذ استنكر أهالي الكوت ما وصفوه بتزوير الانتخابات، لاسيما في قضاء الحي، حيث اتُّهم قائمقام قضاء الكوت بالاعتداء على المواطنين بالضرب والتوقيف لمنعهم من ممارسة حقهم الانتخابي[١٧٠]. وكشفت البرقيات المرفوعة إلى الملك عن تفاصيل تلك التجاوزات، فقد أرسل السيد حسن السيد طالب، وهو عضوٌ في المجلس البلدي، برقيةً ذكر فيها أن القائممقام اعتدى عليه ضرباً وأمر بتوقيفه بسبب استخدامه حقه القانوني في الانتخابات. كما رفع شخصٌ يدعى مهدي برقيةً أخرى أفاد فيها بأن رجال القائممقام اعتدوا عليه داخل دار الحكومة لمنعه من الإدلاء بصوته، في حين بعث السيد غني السيد حسين برقيةً مماثلة انتقد فيها التدخل الحكومي السافر في الانتخابات[١٧١].

وفي الإطار المالي، أصدرت الحكومة قانون إقراض أمانة العاصمة والبلديات، وبناءً عليه سعت بلدية الكوت إلى الحصول على سلفة لتغطية نفقات المشاريع العمرانية، فتم تخصيص مبالغ استُخدم جزءٌ منها لتبليط الشوارع الرئيسة، بينما وُجه الجزء الآخر إلى مشروع الكهرباء. وقد وافقت وزارة الداخلية

(١٦٨) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الداخلية، ملفة رقم د/٤، لسنة١٩٢٣ – ١٩٢٧، ص٤٧.

(١٦٩) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الداخلية، ملفة رقم د/٤، لسنة١٩٢٣ – ١٩٢٧، ص ٣٠.

(١٧٠) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الداخلية، ملفة رقم د / ٦ / ٢، لسنة ١٩٢٨، ص٤٤.

(١٧١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الداخلية، ملفة رقم د / ٦ / ٢، لسنة ١٩٢٨، ص ٥٥

على تمويل إضافي خُصص نصفه لإنشاء إسالة ماء، والنصف الآخر لتعزيز شبكة الطاقة، وهو ما يعكس بداية توجهٍ نحو تحسين الخدمات الأساسية(١٧٢).

واما عن واقع السجون في الكوت؛ فقد بيّنت الوثائق أن سجن الكوت المركزي كان في بدايته دارًا مستأجرة تعود لأحد الأهالي، تتألف من ثلاث غرف صغيرة لا تستوعب إلا عددًا محدودًا من السجناء، الأمر الذي أدى إلى اكتظاظ النزلاء وتردي أوضاعهم الصحية، وأشارت التقارير إلى انتشار الأمراض بين السجناء نتيجة ضيق المكان وقلة الخدمات الطبية، حتى اضطر مأمور السجن إلى نقل بعض المرضى إلى بيوت مستأجرة، واتخاذ مخزن للأرزاق موضعًا إضافيًا لإيواء السجناء، وذكرت الوثائق أن عدد النزلاء بلغ في إحدى المراحل خمسةً وثلاثين سجينًا صدرت بحقهم أحكام من محاكم الحي وبدرة والصويرة(١٧٣). وأكدت الوثائق أن تكرار الشكاوى من سوء الأوضاع دفع وزارة المالية في ٥ تموز عام ١٩٢٤ إلى تخويل مديرية السجون العامة إنشاء سجن جديد في الكوت بنفقات محددة، فباشرت الجهات المختصة في أيلول ١٩٢٥ ببناء القسم الأكبر من السجن الجديد من الطابوق واللبن، في موقع مجاور لسراي الحكومة وعلى مقربة من نهر دجلة في الشارع المؤدي إلى سدة الكوت، واستمر هذا السجن قائمًا في ذلك الموضع حتى أواخر العهد الملكي(١٧٤)، أما على الصعيد الإداري؛ فتُظهر الوثائق أسماء مأموري السجن في الثلاثينات ابرزهم شاكر أفندي محمود مأموراً لسجن الكوت للمدة (٢٦ تموز ١٩٣٠ – ٩ حزيران ١٩٣٢)، ثم خلفه حسني الشواف حتى نهاية عام ١٩٣٣(١٧٥). وفي إطار تعزيز الرقابة الإدارية؛ عُيّن عمر نظمي مفتشاً لوزارة الداخلية للمدة (١ كانون الثاني ١٩٣٢ – كانون الأول ١٩٣٣) (١٧٦) تلاه المفتش الإداري عبد المجيد اليعقوبي الذي تولى الإشراف على مراكز بغداد والدليم والكوت معاً حتى العام ١٩٣٥، في دلالةٍ على توجه الدولة نحو إحكام المتابعة الإدارية في تلك السجون، وكان مدير أو مأمور السجن مسؤولًا عن تنفيذ القوانين والتعليمات الصادرة من وزارة

(١٧٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٩١٢٥ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٩، و٢٥، ص٥١.

(١٧٣) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملف ٤٧٧ / ٣٢٠٥٠، تفتيش السجون في لواء الكوت ١٩٢٢ – ١٩٢٥ وثيقة ١٨ و٢٢، ص ٢٣ – ٣٢؛ د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٧٨ / ٣٢٠٥٠، تفتيش سجن الكوت المركزي ١٩٢٣ – ١٩٢٤، وثيقة ٩، ص ١٤.

(١٧٤) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٤٧٨ / ٣٢٠٥٠، تفتيش سجن الكوت المركزي ١٩٢٤، وثيقة ٤٤ و٥٥، ص ٥٥ – ٧٧؛ د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، رقم الملف ٤٧٧ /٣٢٠٥٠، تفتيش السجون في لواء الكوت ١٩٢٥، وثيقة ١٠، ص ١٤.

(١٧٥) د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٤٠، ص١٥.

(١٧٦) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٢، ص ٢٧.

الداخلية، وترتبط المراسلات الإدارية بالتسلسل الوظيفي بين إدارة السجن والمديرية العامة في بغداد(١٧٧). وأظهرت الإحصاءات الرسمية للمدة من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٨ تذبذب أعداد الداخلين والخارجين من سجن الكوت، فضلًا عن الإشارة إلى أن السجن كان مخصصًا للذكور، في حين كانت النساء المحكوم عليهن يُنقلن إلى السجن المركزي في بغداد(١٧٨).

وبذلك تكشف وثائق البلاط الملكي أن مرحلة ما بعد تأسيس الدولة العراقية اتسمت بجهد منظم لبناء إدارة محلية فاعلة في الكوت، شمل تطوير الجهاز الإداري، وتأسيس المؤسسات القضائية والعسكرية، ودعم التعليم، وتنظيم الملكيات الزراعية، وهي خطوات أسهمت مجتمعة في إدماج الكوت ضمن مشروع الدولة الحديثة، ولكن من جانب آخر؛ أكدت ان التطور الإداري والخدمي في الكوت ظل تدريجياً، تحكمه الإمكانات المالية المحدودة من جهة، وارتباط القرارات بالموافقة المركزية من جهةٍ أخرى، إلا أن تلك المشروعات مثلت خطواتٍ مبكرة في طريق تحديث المدينة وتعزيز وظائفها الإدارية والخدمية والاجتماعية بوصفها مركزاً مهماً في اللواء ووضحت أيضا وبصورة متسلسلة تطور سجن الكوت، بدءًا من بناية مستأجرة ضيقة تعاني الاكتظاظ وسوء الخدمات، مرورًا بقرار إنشاء سجن جديد وتحسين بنيته، وصولًا إلى مرحلة أكثر تنظيمًا إداريًا مع توثيق دقيق لحركة النزلاء حتى أواخر العهد الملكي. لكن وثائق البلاط لم تكن الوحيدة بين خزين المادة الوثائقية العراقية التي غطّت تاريخ قضاء الكوت؛ بل ان محاضر البرلمان العراقي **(مجلس النواب)** المطبوعة بالكامل كانت معينا جيدا للمعلومات في موضوعنا، إذ طبعت على شكل مجلدات ابتداء من الدورة الأولى سنة ١٩٢٥(١٧٩) حتى نهاية العهد الملكي ١٩٥٨، وتضمنت كل ما دار في جلساته الطويلة من مداخلات وقرارات وقوانين واستضافات وغير ذلك من نشاطات النواب داخل قاعاته.

---

(١٧٧) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٢، ص ص٢٣- ٢٥., د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٣٩، ص ص١٧- ١٨.

(١٧٨) د ك و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملف ٧٦٠٩ / ٣٢٠٥٠، الأوامر الصادرة الى المفتشين الإداريين لتفتيش السجون خلال الأعوام ١٩٤٦ – ١٩٥٢، وثيقة ١٨، ص ١٥

(١٧٩) عقد مجلس النواب العراقي في العهد الملكي أولى جلساته في ١٦ تموز ١٩٢٥، وذلك بعد إقرار الدستور (القانون الأساسي) وتأسيس مجلس الأمة (مجلسي الأعيان والنواب). افتتح الملك فيصل الأول الدورة البرلمانية لتشريع القوانين وإرساء أسس الدولة الحديثة. وكانت الجلسة الافتتاحية بروتوكولية تم فيها افتتاح المجلس بعد انتخابات المجلس التأسيسي. وكان البرلمان يتكون من مجلسين (الأعيان والنواب) بحسب القانون الأساسي لعام ١٩٢٥. عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٢، ص٦-١١.

٢. تاريخ قضاء الكوت في محاضر مجلس النواب (الوثائق التشريعية):

أوضحت وثائق مجلس النواب العراقي أن الكوت مثّلها في الدورة الانتخابية الأولى الممتدة من ١٦ تموز ١٩٢٥ إلى ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨ أربعة نواب هم: أحمد حالت[١٨٠] (١٨٦٣ – ١٩٥٣) ومحمد الصيهود وعبد الله الياسين[١٨١] (١٨٩٥ – ١٩٦٩) وسعيد خضير[١٨٢]، وقد سجل هؤلاء مناقشات عديدة بشأن القضايا المطروحة للنقاش تحت قبة المجلس، وكان من أبرزها ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية للكوت[١٨٣]، ومع تشكيل وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ واستمرارها حتى ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩؛ أُجريت الانتخابات النيابية العامة في ١٩ أيار ١٩٢٨، وعقد المجلس الجديد أولى جلساته في اليوم نفسه. وقد مثل لواء الكوت في الدورة الثانية كل من: رشيد عالي الكيلاني، وعبد الله الياسين وعطا الخطيب[١٨٤] (١٨٨٦–١٩٢٩)، الذي استُبدل بعد وفاته لاحقاً بعباس فضلي الذي كان يشغل منصب متصرف لواء الكوت، فضلا عن أحمد حالت[١٨٥].

---

(١٨٠) أحمد حالت: ولد في بغداد ودرس في مدارسها ووظف في ولاية بغداد وتدرج في دوائرها المالية، حتى أصبح مديراً للكمارك والمكوس قبل الحرب العالمية الأولى، وأصبح متصرفاً للواء الكوت من (١٣ شباط ١٩٢٢) إلى (٣ تشرين الأول ١٩٢٢)، وقد شهدت مدة متصرفيته أول زيارة للملك فيصل الأول للواء الكوت في (١٠ نيسان ١٩٢٢)، ثم متصرفاً للواء ديالى في ٧ تشرين الأول ١٩٢٢ فالكوت ثانية في ٢٧ أيلول ١٩٢٤، وانتخب نائباً عن لواء الكوت في المجلس النيابي في جميع الدورات الانتخابية حتى نهاية الدورة الثانية عشر في تشرين الأول عام ١٩٥٢ باستثناء الدورة السابعة بين شباط وآب ١٩٣٧، يراجع للمزيد: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص ٢٩٠ – ٣٠٠؛ مير بصري، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٧٦.

(١٨١) عبد الله ياسين: من رؤساء العشائر البارزين في لواء الكوت ترأس عشائر المياح احدى اكبر عشائر ربيعة وكان نائبا في اغلب دورات مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي يراجع للمزيد: سعيد قاسم محسن باهض المالكي، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قضاء الحي ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠١٢، ص ٤٨

(١٨٢) سعيد خضير: من الاسر البغدادية العريقة، عمل الى جانب السياسة في المهن الحرة، مثل لواء الكوت في الدورة الانتخابية الاولى، وكان دوره فاعلاً ومواقفهُ بارزة في مناقشة القضايا المطروحة في المجلس يراجع للمزيد من التفاصيل: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص٢٩٠.

(١٨٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٢)، في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٦، ص٣ – ٥.

(١٨٤) ولد عطا الخطيب بمدينة شهربان (المقدادية) في ديالى، كان شاعراً واديباً بارزاً دخل كلية الحقوق وتركها بسبب ظروف الحرب العالمية الاولى، عمل في الصحافة ورأس تحرير جريدة (الارشاد) ثم أصدر جريدة (هدى الاسلام عام ١٩١٥) باللغات العربية والفارسية والتركية، عين نقيباً في نقابة الافتاء في بغداد عام (١٩١٦) فقبض عليه البريطانيون في (أذار ١٩١٧) ونفي الى الهند، عاد الى بغداد عام (١٩٢٠)، انتخب نائباً عن الكوت في الدورة الثانية عام (١٩٢٨)، أسهم في تأسيس جمعية الهلال الاحمر في بغداد. يراجع للمزيد من التفاصيل: عبد الله الجبوري، موسوعة أعلام العرب، ج١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص٣٦٥.

(١٨٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٢٨)، في ١٨ أب ١٩٢٨، ص٩٣٠.

شهدت الكوت تطوراً في التمثيل النيابي مع انتخاب المجلس في ١٤ آب ١٩٣٥، إذ ارتفع عدد أعضاء مجلس النواب من (٨٨) إلى (١٠٨) نائباً نتيجة زيادة عدد السكان، وعقد المجلس أولى جلساته في ١٨ آب ١٩٣٥. ومثّل لواء الكوت في الدورة الانتخابية السادسة كل من أحمد حالت، وحامد الوادي[١٨٦] وعوني النقشلي[١٨٧]، ومزهر السمرمد[١٨٨]، وعبد الله الياسين، ليعكس ذلك اتساع الحضور السياسي للكوت داخل المؤسسة التشريعية [١٨٩] وأعقب انقلاب بكر صدقي عام [١٩٠]١٩٣٦ حلّ المجلس النيابي، وانتُخب مجلس جديد في ٢٠ شباط ١٩٣٧، مثّل فيه لواء الكوت كل من محمد الحبيب ومزهر السمرمد، وباقر أبو التمن[١٩١] وذيبان الغبان[١٩٢]، وعبد الله الياسين [١٩٣].

وبعد مقتل بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧ واستقالة وزارة حكمت سليمان؛ شُكلت وزارة جميل المدفعي الرابعة (١٧ آب ١٩٣٧ – ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨)، وصدر قرار بحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة في ١٨ كانون الأول ١٩٣٧. ومثّل لواء الكوت في الدورة الثامنة كل من أحمد حالت،

---

(١٨٦) حامد الوادي ولد في بغداد ونشأ وترعرع فيها، وعمل في التجارة ثم عمل بعد ذلك بالسياسة، انتخب نائباً عن لواء الكوت في المجلس النيابي العراقي للدورتين الانتخابيتين الخامسة والسادسة، يراجع للمزيد من التفاصيل: سعيد عبد علي باصي المكصوصي، المصدر السابق، ص ٦٢.

(١٨٧) عوني النقشلي من المحامين البارزين في العراق، كان عضواً في لجنة الإدارة في نقابة المحامين، انتخب نائباً عن لواء الكوت في الدورة السادسة، الياهو دنكور ومحمود فهمي، المصدر السابق، ص٤١٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٩١.

(١٨٨) احد شيوخ العشائر البارزين في العراق كما كان اميراً لعشائر زبيد، ولد عام(١٨٨٢)، وتعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب، انتخب نائباً عن الكوت في الدورتين السادسة والسابعة، سعيد عبد علي، المصدر السابق، ص٦٣.

(١٨٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (١)، في ٢ تشرين الثاني١٩٣٥، ص٣– ٤.

(١٩٠) بكر صدقي: درس في مدرسة الرشدية ثم الإعدادية العسكرية، تخرج برتبة ملازم ثانٍ خيال وفي عام (١٩٠٨) تخرج في مدرسة الحربية العثمانية خدم لمدة عامين ونصف العام في ادرنة ثم دخل في مدرسة الاركان الحربية في اسطنبول فتخرج فيها عام(١٩١٥)، ثم التحق بالجيش العربي السوري في حلب عام(١٩١٩)، شغل مناصب عسكرية عديدة، قاد انقلاباً اطاح بوزارة ياسين الهاشمي الثانية، وسيطر على السلطة حتى مصرعهِ في الموصل في(١١ آب١٩٣٦)، عن الانقلاب راجع، صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب عام(١٩٣٦) ممهداته– أسبابه – نتائجهِ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣.

(١٩١) احد كبار تجار بغداد، يرتبط بقرابة مع السياسي الشهير جعفر ابو التمن، انتخب نائباً عن الكوت لمرة واحدة في الدورة الانتخابية السابعة. يراجع للمزيد: سعيد عبد علي، المصدر السابق، ص٦٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٩٧.

(١٩٢) ولد في بغداد واكمل تعليمه الابتدائي والثانوي فيها ثم تخرج في كلية الحقوق عام (١٩٢٧)، عين قاضياً في البصرة واشتغل في المحاماة، انتخب نائباً عن الكوت لمرة واحدة هي الدورة الانتخابية السابعة، حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، بغداد، دار الشؤن الثقافية ١٩٩٥، ج١، ص٧٨؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٩٧.

(١٩٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٣٧، الجلسة (١)، في ٢٧ شباط١٩٣٧، ص٣– ٨

وعبد الله الياسين، وصادق البصام[١٩٤] (١٨٩٩- ١٩٦٠ م) وداود السعدي[١٩٥] (١٨٩٦-١٩٦٦)، وعبد الغفور البدري[١٩٦].

من الجدير بالذكر أن الأسماء سابقة الذكر من النواب ومن تبعهم أيضا حتى العام ١٩٥٨ كانوا يمثلون اللواء بوصفه وحدة إدارية متكاملة الأمر الذي جعل مداخلاتهم ومطالباتهم تعكس في جوهرها احتياجات اللواء بأكمله ومن هذا المنطلق، فإن ما طُرح داخل المجلس من قضايا ومشكلات وخدمات كان لقضاء الكوت منها نصيبا وكان بطبيعة الحال جزءاً أساسياً من هذا التمثيل ان لم يكن الأهم سواء بشكل مباشر او ضمني كما سيوضح.

واستمر هذا النمط من التمثيل النيابي طوال العهد الملكي، حتى عام ١٩٥٨، إذ عكست مداخلات النواب في مختلف الدورات البرلمانية طبيعة الدور الذي اضطلعوا به في نقل مطالب اللواء إلى السلطة التشريعية، والسعي لمعالجتها ضمن إطار العمل النيابي[١٩٧]. وبذلك فإن تتبع ما ورد في

---

(١٩٤) صادق البصام: ولد في بغداد منطقة الكاظمية، تخرج من الكلية العسكرية في اسطنبول عام ١٩١٨م برتبة ضابط احتياط، عين معلماً في المدرسة الجعفرية، كان يجيد اربع لغات وهي العربية والانكليزية والفرنسية والتركية، حصل على شهادة الحقوق العراقية عام ١٩٢٥، كان للبصام دور بارز في جمعية حرس الاستقلال التي قادت الحركة الوطنية في بغداد، عضو مجلس النواب للدورات الانتخابية (٤-٥-٦-٨) تقلد عدة مناصب منها وزارة المعارف. للمزيد من التفصيل ينظر: حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٠

(١٩٥) داود السعدي: ولد في بغداد كان كاتباً سياسياً وباحثاً ومن كبار رجال المحاماة والحقوق أسهم في اصدار اكثر من صحيفة منها صحيفة (دجلة) عام(١٩٢١) عرفت باسلوبها الساخر، عارض بشدة معاهدة عام(١٩٢٢) واعتقل بسبب تلك المعارضة، كان احد اعضاء حزب الامة وانتخب معتمداً للحزب عام(١٩٢٤)، كان احد الأعضاء المؤسسين لحزب العهد العراقي، انتخب نائباً عن الحلة عام(١٩٣٥) شغل عدة مناصب منها أنه صار قانونياً في دائرة التدوين بوزارة العدل، مثل لواء الكوت في دورتين انتخابيتين هما الدورة الثامنة والتاسعة، الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش، دليل المملكة (الدليل الرسمي للعراق لسنة ١٩٣٦)، بيروت، دار مكتبة الحضارات، ١٩٣٦، ص٨٨٣؛ حميد المطبعي، المصدر السابق، ص٦٩- ٧٠؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٩٩- ٣٠٠.

(١٩٦) عبد الغفور البدري تعود جذوره العائلية الى مدينة سامراء، ولد في بغداد واكمل دراسته الابتدائية والثانوية والعسكرية فيها، ثم تخرج ضابطاً في المدرسة الحربية في اسطنبول، كان ذا نزعة عربية منذ شبابهِ ومن مؤسسي جمعية العلم الاخضر في اسطنبول عام(١٩١٢)، انضم الى جمعية العهد العربية التي اسسها عزيز علي المصري عام(١٩١٣)، اصدر جريدة الاستقلال عام(١٩٢٠)، شارك في معارك الجيش العثماني في القفقاس واذربيجان، وجرح في معارك حصار الكوت، التحق بالثورة العربية في الحجاز بعد دخول البريطانيين العراق والتحق بالجيش العربي في سوريا انتخب نائباً عن الكوت في الدورات الخامسة والثامنة والتاسعة، مير بصري، المصدر السابق، ص١٣٩؛ الياهو دنكور ومحمود فهمي، المصدر السابق، ص٩٠٦؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٩٤- ٣٠٠.

(١٩٧) يقتصر هذا الحقل من الدراسة على ما ورد في محاضر مجلس النواب بشأن قضاء الكوت وقضاياه، دون تناول سير نواب اللواء أو نشاطهم النيابي بشكل مستقل واكتفى بإعطاء نبذة عنهم ضمن مدة محددة. يُراجع للمزيد: سعيد عبد علي باصي المكصوصي، دور

محاضر مجلس النواب من مداخلات نواب الكوت حتى عام ١٩٥٨ يتيح الوقوف على وضع قضاء الكوت ويعكس طبيعة التمثيل النيابي حيث لم يقتصر على نطاق جغرافي ضيق، بل امتد ليشمل مختلف وحداته الإدارية ومصالح سكانه.

أ. جهود نواب الكوت في المجال الصحي في محاضر مجلس النواب:

اهتم نواب قضاء الكوت وفي مقدمتهم النائب سعيد خضير بقضايا الصحة في القضاء وبرزت جهوده إذ نبّه مجلس النواب إلى مسألة مهمة وهي الارتفاع الكبير بنسبة الوفيات التي تحصل في الولادات الحديثة، إذ قال: "**إن هذه النسب المرتفعة من الوفيات تجعلنا نشعر بالخوف**"، ووجه النائب انتقاده الى مديرية الصحة التي قامت بافتتاح عدد من المؤسسات الصحية سواء كانت مستشفيات أو مستوصفات في مناطق ليست بحاجة إليها، وترك مناطق أخرى هي بأمس الحاجة إلى مثل تلك المؤسسات(١٩٨)، وقد أكد النائب سعيد خضير على ضرورة القيام بإرسال حملات الإرشاد والتوعية الصحية في القرى والأرياف، وطالب بالتأكيد على العشائر بأن لا يسترشدون بأنفسهم ما لم تتوفر لهم أدوات الإرشاد كالأطباء والمرشدين الصحيين لتعريفهم بمخاطر الأمراض وطرق الوقاية منها(١٩٩).

وتحدث النائب عطا الخطيب في الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة في ٢٦ آب ١٩٢٨م، والجلسة الثالثة والثلاثون المنعقدة في ٢٧ اب خلال مناقشات الأبواب الخاصة بالصحة بلائحة قانون الميزانية العامة، فقال: "**لا شك أن دائرة الصحة هي الدائرة الأولى من حيث العناية والاهتمام فهي تستحق ذلك، ولا أشك أن المجلس لا يمتنع عن البذل لدائرة الصحة نظراً لما تقتضيه المحافظة على الصحة العامة، وأنا أقول بكل صراحة شكراً لدائرة الصحة العامة على الاعمال التي تقوم بها في**

نواب الكوت في البرلمان العراقي ١٩٢٥ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٦؛ سعد حسين عبد الله الغريري، دور نواب الكوت في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٣.

(١٩٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة الثامنة، ١١ اذار ١٩٢٧، ص٩٦٣.

(١٩٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة الثامنة، ١١ اذار ١٩٢٧، ص٩٦٨ – ٩٦٩ , محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الجلسة (٨)، في ١١ أيار ١٩٢٧، ص٩٦٣ – ٩٦٩.

المستشفيات"، لكن من جهة أخرى وجه النائب انتقاده لمسألة التوزيع غير العادل للأطباء على المؤسسات الصحية في مناطق الكوت(٢٠٠).

واشترك النائب حامد الوادي في المناقشات التي تضمنتها الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ٧ تشرين الثاني عام ١٩٣٥م المتضمن الإشارة إلى الاهتمام بالوضع الصحي، إذ لفت النائب نظر الوزارة إلى حالة نهر دجلة الصحية قائلاً: "**أود أن ألفت نظرها إلى حالة ضفتي النهر الصحية وأود أيضًا أن يقف معي كل من يهمه أمر تلك الصحة وقفة متأمل ليرى بعينه هذه التي جاءت لتغتسل أوسع وأقذر ما عندها من ثياب وهذا الذي جاء ليقضي حاجته وهذا الذي جاء ليشرب من ماء النهر فهناك إهمال في الصحة**"، كما تضمنت مداخلته التنبيه لتلك المخاطر التي قد تنتج منها الكثير من الأمراض نتيجة لاستخدام الأهالي مياه نهر دجلة لأغراض الشرب والغسل واكد على ضرورة توفير المستلزمات الصحية والنهوض بالواقع الصحي بكل جوانبه(٢٠١).

في الجلسة الثامنة عشرة المنعقدة في العشرين من تشرين الأول من عام ١٩٤٨م، أثار نائب لواء الكوت علي الشبوط(٢٠٢) (١٨٩٩–١٩٥٩) موضوع مستشفى الكوت الذي قامت ببنائه شركة (بلفور بيتي) وتحدث قائلاً: "إن المستشفى أنشئ من اللبن، وإن المصاريف التي تنفق على ترميمه بلا فائدة، وهو لا يؤمن راحة المريض، وإن أهالي الكوت يرغبون بإنشاء مستشفى"، كما قام النائب بتوجيه سؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية حول الأسباب التي منعت من بناء مستشفى جديد في الكوت، إذ كانت إجابة الوزير: "بأن تحقيق هذه الرغبة متوقفة إلى توافر المبالغ اللازمة"، وقد وعد الوزير بأن يكون مستشفى الكوت من ضمن أولويات أعمال الوزارة في عام ١٩٤٩م(٢٠٣).

---

(٢٠٠) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٨، الجلسة ٣٢، ٢٦ اب ١٩٢٨، ص٧٩٠ والجلسة الثالثة والثلاثون، ٢٧ اب ١٩٢٨، ص ٧٩٤.

(٢٠١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الثانية، ٧ تشرين الثاني ١٠٣٥، ص ٨– ٩

(٢٠٢) علي الشبوط: يعدّ من وجهاء مدينة الكوت وتجارها، اختاره الحاكم العسكري البريطاني الميجر ولسن في عام ١٩١٧م رئيساً لبلدية الكوت، إذ بقي في منصبه ما يزيد على الثلاثين عاماً، ثم انتخب نائباً في البرلمان العراقي عن لواء الكوت في عام ١٩٤٨م. يراجع للمزيد من التفاصيل: سعدون صالح السبع، المصدر السابق، ص ١١٤؛ عبد المنعم نقي سعيد الطباطبائي، المصدر السابق، ص٢٨٩.

(٢٠٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثامنة عشر، ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨، ص ٢٤٣ – ٢٤٤

وفي الجلسة التاسعة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢م المنعقدة في ١٩ آذار من عام ١٩٥٣م، كان النائب عبد العزيز الخياط[٢٠٤] (١٨٩١ – ١٩٧٠) حاضرًا في مداولات المجلس النيابي، إذ تناول في حديثه أثناء مذكرات المجلس النيابي حول الأبواب الخاصة بالصحة من خلال لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ المالية، إذ رسم النائب الصورة الواضحة عن واقع الخدمات في قضاء الكوت وتحدث عن الخدمات الصحية المقدمة للسجناء والمعتقلين في سجن الكوت إذ كانت معاناتهم كبيرة من خلال كثرة السجناء وتكدسهم في مكان لا يتسع عددهم كما بيّن النائب تردي الوضع الصحي للسجناء وافتقادهم للرعاية الصحية[٢٠٥].

وكرر النائب عبد العزيز الخياط مداخلاته في المجلس النيابي لبيان مظلومية الكوت، ففي الجلسة الخامسة والعشرين المنعقدة في الرابع عشر من شباط عام ١٩٥٥م، بدأ النائب مداخلته بالحديث عن الأموال الكبيرة التي جُمعت في العراق والتي قدرت بـ (ثلاثمائة مليون دينار) قائلاً: "**إن هذه الثروة لم يشهدها العراق منذ تأسيس المملكة العراقية، كما لم تشهدها دمشق ولا لبنان ولا تركيا**"، وفي الوقت نفسه أبدى النائب عبد العزيز الخياط استغرابه من سوء الخدمات في لواء الكوت اجمع وعدم تلبية حاجات الأهالي فيه على ضوء هذه الثروة الهائلة، إذ وصف الوضع القائم في الكوت قائلاً: "كانت هذه المنطقة لم تكن من العراق فهي محرومة من كل شيء، من المال والطرق والصحة في حين أنهى الخياط كلامه مؤكدًا على ضرورة أن تكون المشاريع ذات خطط شاملة تفضي إلى حل لمعظم المشاكل التي يعاني منها السكان[٢٠٦].

كان لنائب الكوت عبد العزيز الخياط نداءات عديدة في جلسات المجلس اللاحقة، تضمنت المطالبة بتقديم الدعم المالي للواء لإنشاء المشاريع الخدمية المهمة والتي من شأنها النهوض بالواقع الصحي والخدمي للسكان، ففي الجلسة المنعقدة في الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٥٥م، ومن خلال مناقشات النواب حول أعمال مجلس الإعمار وأعماله، قدم الخياط مجموعة تساؤلات أمام وزير

---

(٢٠٤) عبد العزيز الخياط: ولد في بغداد وأكمل تعليمه الدراسي في مدرسة الحقوق، ثم التحق بدورة دراسية عليا في إسطنبول عام ١٩١٤م، ويُعتبر من أبرز رجال القضاء في العراق، حيث عُين عام ١٩٢٣م حاكماً في المحاكم المدنية، ثم عمل بعدها في المحاكم العراقية حتى عام ١٩٥٣م عندما انتُخب نائباً عن لواء الكوت في البرلمان العراقي في العام المذكور، وأُعيد انتخابه نائباً عن لواء الكوت في عام ١٩٥٤م. للمزيد يُنظر إلى: مير بصري، المصدر السابق ج ٢، ص ٥٧٣.

(٢٠٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، ١٩ اذار ١٩٥٢، ص ٨٠٨ – ٨٠٩

(٢٠٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥، الجلسة الخامسة والعشرون، ١٤ شباط ١٩٥٥، ص ٥١٥ – ٥١٦

الإعمار حول تلك الأعمال قائلاً: "**إذا كان الوزير نسي أني نائب، فهل نسي الكوت من بين أربعة عشر لواء؟**"، ثم ذكر الخياط الوضع السيئ الذي يعيشه أهالي الكوت في مختلف الجوانب، فأكمل مداخلته قائلاً: "**في الكوت شعب عظيم يعطي الضرائب، وقضاء الكوت منطقة زراعية لا يوجد فيها طريق، والمؤسسات الصحية فيها فاشلة، أبنية المدارس قديمة، والعثمانية بلدة قديمة لا يوجد فيها جسر، وبناية المحكمة في الكوت تشبه محل الدجاج، كان العذر في السابق هو عدم وجود المبالغ، الميزانية الآن بلغت (٣٠٠) مليون دينار، فلماذا يُنسى الكوت، وجميع أقضية ونواحي الكوت هكذا؟**"، وجاء معرض جواب وزير الإعمار عبد المجيد محمود[٢٠٧] (١٩٠٩ – ١٩٩٢) على التساؤلات التي طرحها النائب عن لواء الكوت عبد العزيز الخياط في الجلسة ذاتها قائلاً: "**أنا لم أنس الكوت ولا نائب الكوت، والحقيقة أن الكوت موضوع عناية الآن، وقد خُصص لطريق بغداد الكوت مبلغ قدره (١,٢٦٨,٠٠٠) دينار، وأن الحكومة عازمة على مد سكة حديدية إلى الكوت، ومدرستان في الكوت، أما المباني الحكومية فقد شُيدت عشرون دارًا في الكوت**"[٢٠٨].

ب.جهود نواب الكوت في المجال التعليمي في المحاضر النيابية

أما بالنسبة للجوانب التعليمية، فقد برزت مداخلات النائب سعيد خضير حين أكد في جلسة ١٧ مايو ١٩٢٧ على أن التعليم هو الركيزة الأساسية لبناء المجتمع وتطوره، مطالباً بالاهتمام بالمدارس الأهلية وزيادة المبالغ المخصصة لها وتطوير المناهج وسن قانون للبعثات الدراسية والعلمية، وضرورة اعتماد مناهج حديثة تماشياً مع الأمم الراقية، مع الاستفادة من الخبرات البريطانية في هذا المجال لإنشاء جيل جديد قادر على خدمة الأمة[٢٠٩].

اما الدورة الانتخابية الثانية التي بدأت في ١٩ / ٥ / ١٩٢٨ لم يكن لنواب الكوت أي انجاز يذكر فيما يخص التعليم وكذلك الدورة الثالثة في ١٠ أيلول ١٩٣٠، وبذلك يمكن القول إن نواب الكوت

---

(٢٠٧) عبد المجيد محمود: ولد في بغداد وأكمل دراسته الأولية فيها، ثم أكمل دراساته الجامعية في بيروت وأمريكا، وكان يحمل إجازة في الحقوق وإجازة وماجستير في الاقتصاد والعلوم، عين رئيساً لمجلس إدارة بنك الصناعة والزراعة العراقي (١٩٤٥ – ١٩٥٠)، وعين وزيراً للاقتصاد (١٩٥٠ – ١٩٥٣) ووزيراً للمالية (١٩٥٣ – ١٩٥٤)، ثم عين للتنمية والإعمار (١٩٥٤ – ١٩٥٦)، وكانت له بحوث منشورة في الصحافة ومؤلفات مطبوعة في الاقتصاد، يراجع للمزيد: حميد المطبعي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥١٩.

(٢٠٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥، الجلسة السابعة والعشرين، ٢٣ شباط ١٩٥٥، ص ٥٧٥

(٢٠٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة ١٣، ١٨ / أيار / ١٩٢٧، ص١٠٥٠ – ١٠٥١ , الجلسة ٧ في ١٠ / أيار / ١٩٢٧ لاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، ص ٩٢٤ – ٩٢٦

لم يولوا أهمية واضحة في مجال التعليم خلال فترة الانتداب البريطاني باستثناء السيد سعيد خضير الذي اهتم بجانبي الصحة والتعليم وذلك لانهم يعتمدون على الكتاتيب أو المدارس الدينية التي رأوا فيها بديلاً عن نشر التعليم الحديث في العراق على الرغم ان العراق كان في مرحلة التأسيس للمؤسسات السياسية والعسكرية على الرغم من اهتمام الملك فيصل الأول في الجانب التعليمي وتخصيص بعض الأموال إلى وزارة المعارف.

لكن في جلسات أيار ١٩٥٣ التفت النائب عبد العزيز الخياط الى ملف التعليم في الكوت وانتقد سوء توزيع الاختصاصات، حيث ذكر وجود "**معلم فيزياء يدرس الهندسة، ومعلم رياضيات يدرس الزراعة**"، مطالباً بوضع الخريجين في الوظائف التي تناسب اختصاصاتهم وتعليم المرأة وشدد على إدخال دروس "**فنون التربية المنزلية**" في مدارس البنات، كذلك دعا إلى جعل التعليم إلزامياً بجميع مراحله. وطالب بالاهتمام بالتعليم المهني (الزراعة والصناعة) في كل اقضية ونواحي لواء الكوت، وتطوير المناهج لتشمل اللغة الإنجليزية لتأهيل الطلاب للكليات المهنية مثل الطب، كذلك دعا لفتح مدارس خاصة لليتامى والمكفوفين، وأشار إلى وجود عدد من خريجي الحقوق في الكوت لا يجدون عملاً ولا تُسند إليهم الوظائف، مطالباً بتوظيفهم في سلك المحاماة والقضاء(٢١٠).

ت. جهود نواب الكوت في الجانب الزراعي في المحاضر النيابية:

كما أوضحت المحاضر النيابية أن نواب الكوت أولوا الجانب الزراعي أهمية كبيرة، لاسيما ما يتصل بشؤون الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية. ففي أثناء مناقشة تقرير لجنة الأمور المالية بشأن نسبة الحكومة من الأراضي الزراعية لسنة ١٩٢٧؛ طالب النائب سعيد خضير بتوفير المستلزمات الضرورية للفلاحين والاهتمام بأحوالهم المعيشية(٢١١)، واحتج على قلة التخصيصات، مطالباً وزارة جعفر العسكري بالأخذ بالطرق العلمية للارتقاء بالمستوى الزراعي، فضلاً عن ضرورة العناية بالمستوى الاجتماعي للفلاحين(٢١٢).

---

(٢١٠) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥، الجلسة ١٤، ٥ /كانون الثاني / ١٩٥٥، ص ٢٧٧ و الجلسة ٢٥ في ١٤ / شباط / ١٩٥٥، ص ٥١٥ – ٥١٦

(٢١١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٤١)، في ٢٦ أذار ١٩٢٧، ص٥١١–٥٢١.

(٢١٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة١٩٢٦، الجلسة (١٩)، في١٢أيار١٩٢٧، ص٩٨٦.

وعند مناقشة منهاج وزارة حكمت سليمان[٢١٣] (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ – ١٧ آب ١٩٣٧)، ركّز ذيبان الغبان على قضايا تمس قضاء الكوت بصورة مباشرة، فطالب بإعادة الأراضي الزراعية إلى أصحابها الشرعيين، لاسيما الأراضي الواقعة بين الكوت والعمارة، وتحسين أوضاع المزارعين وتطوير وسائل الري والنقل ومعالجة التكسرات في نهر دجلة التي تسببت بانجراف مساحات زراعية واسعة وخسائر مالية كبيرة، فضلاً عن دعوته إلى تشجيع الصناعات الوطنية كالإسمنت والنسيج بدلاً من استنزاف الأموال في مجالات غير منتجة[٢١٤].

اوضحت محاضر مجلس النواب قضايا السجون في الجلسة السادسة والأربعين المنعقدة في ٩ ايار ١٩٥١ حيث اقترح النائب سامي شوكت مقترحات جريئة لإصلاح السجون مشددا على سجن الكوت داعيا للتأهيل النفسي حيث طالب بتوظيف متخصصين في علم النفس لإدارة السجن بدلاً من الموظفين غير المؤهلين، ليكون الموظف "**مثقفاً ومعلماً ومربياً**" واقترح تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تتبع السجون ليقوم السجناء بزراعتها وتربية الحيوانات فيها، على أن تخصص الأرباح للسجين نفسه بعد انتهاء محكوميته لمساعدته على بدء حياة جديدة[٢١٥].

واستمرارا في الجانب الاجتماعي اشارت المحاضر النيابية إلى أن مشروع الماء والكهرباء الذي أُنجز في مدينة الكوت عام ١٩٥١ لم يكن كافياً، حيث استوعب فقط ٤٨٢ مشتركاً بالكهرباء و٥٣٥ مشتركاً بالماء، في حين كان نفوس المدينة آنذاك يقارب ١٣,٠٠٠ نسمة، مما يعكس الفجوة الكبيرة بين النمو السكاني والخدمات المقدمة[٢١٦].

---

(٢١٣) حكمت سليمان فائق الحاج طالب الكهية: ولد في بغداد (١٨٨٩)، اكمل دراستهُ الثانوية فيها، دخل المدرسة الملكية الشاهانية بارادة ملكية، وقد أكمل دراستهُ العالية هناك، وتخرج فعين ملحقاً إداريا لولاية بغداد، ثم شغل بعد ذلك عدة مناصب ادارية، شكل اول وزارة لهُ بعد انقلاب صدقي (١٩٣٦)، اصدر جريدة سياسية اسماها البيان. توفي سنة ١٩٦٤. يراجع للمزيد: عبد الامير هادي العكام، حكمت سليمان ودورهُ في السياسة العراقية ١٨٨٩– ١٩٦٤، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠٨.

(٢١٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٦، الجلسة (٥٢)، في ٩ نيسان١٩٣٦، صص٩٣٢– ٩٣٣.

(٢١٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٦، ٩ / أيار / ١٩٥١، ص٨٠٩ – ٨١٠

(٢١٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥، الجلسة ٢٧، ٢٣ / شباط / ١٩٥٥، ص ٥٠٤ – ٥٠٥.

تقتضي الأمانة العلمية والتوضيح المنهجي الإشارة إلى أن النواب الذين ورد ذكرهم في النصوص السابقة بوصفهم ممثلي قضاء الكوت في مجلس النواب العراقي لم يكونوا بالضرورة من مركز قضاء الكوت وحده، بل إن بعضهم انحدر من أقضية أخرى ونواحٍ متعددة تابعة لـ **"لواء الكوت"** لان التمثيل النيابي كان يقوم على أساس اللواء كوحدة انتخابية في مراحل عدة من العهد الملكي. وعليه، فإن انتماء النائب إلى قضاء معين داخل اللواء لا يعني اقتصار تمثيله عليه، إذ إن انتخابه كان يجعله ممثلًا للواء الكوت بأكمله، وهو ما يمنحه صفة تمثيل شاملة لا محلية ضيقة. ومن ثم فإن وصفهم بنواب قضاء الكوت في هذا السياق يأتي من باب الدلالة الإدارية على نطاق التمثيل العام، لا من باب الحصر الجغرافي لموطنهم الأصلي. واستكمالاً لهذا الضبط المنهجي، وحيث إن هذه الدراسة وعنوانها يقتصران حصراً على الحدود الإدارية لـ "**قضاء الكوت**"، فقد انصبّ التركيز على تتبع أدوار هؤلاء النواب وإنجازاتهم وما قدموه من خدمات ضمن نطاق القضاء المذكور فحسب. لذا، لم يتم التطرق إلى نشاطاتهم في الأقضية الأخرى التابعة للواء، التزاماً بالحدود المكانية والموضوعية للبحث. ومن باب الدقة والموضوعية؛ فإن التنبيه إلى هذه المسألة يُعدّ ضرورة منهجية، حتى لا يُفهم أن جميع النواب المذكورين كانوا من مركز القضاء تحديداً، أو أن دورهم التاريخي كان محصوراً فيه، بل إن دورهم النيابي شمل التعبير عن مصالح اللواء بجميع مكوناته، وإن كانت هذه الدراسة قد انتخبت "قضاء الكوت" نموذجاً للتطبيق.

وقد أصدرت وزارات الدولة العراقية خلال أعوام نشاطها عدد من الوثائق والمنشورات التي تضمنت نشاطاتها ومشكلاتها ونبذة عن أبرز العاملين فيها، أو ربما تضمنت الدعاية لتلك النشاطات أو دفاعا من مواقفها، فكان لقضاء الكوت نصيب من هذه التغطية، يمكن ان تكون مادة في تاريخه. مما يقتضي المرور ببعضها وما تناولته من هذا التاريخ.

٣. الوثائق الوزارية الاجتماعية والاقتصادية التنموية:

تمثل الوثائق الوزارية مصدرًا رسميًا مهمًا لدراسة واقع قضاء الكوت في العهد الملكي، عكست من خلال تقارير ومراسلات وزارات المعارف والصحة والداخلية وغيرها صورة دقيقة عن الأوضاع التعليمية والصحية والإدارية في المدينة. فقد تناولت شؤون المدارس والملاكات التعليمية، وأوضاع المستشفيات والخدمات الصحية، فضلا عن الخدمات البلدية والمشروعات الخدمية، مبينةً مستوى الخدمات والتحديات التي واجهت قضاء الكوت وعلاقة إدارتها المحلية بالسلطة المركزية.

أ. وثائق وزارتي الصحة والتعليم:

تمثلت اهم تقارير وزارة الصحة في ملف "**الصحة والأمراض المعدية في لواء الكوت للمدة ١٩٣١–١٩٣٥**"، وملف "**تقارير تفتيش رئيس صحة لواء الكوت للمدة ١٩٣٠–١٩٣٤**" فضلا عن تقارير تفتيش مستشفى الكوت الملكي لسنتي ١٩٣١ و١٩٣٨، وملفات تخص بناء المستشفيات والتفتيش السنوي والاعتيادي. ففي الموضوع الأول (**الأمراض المعدية**)، كانت التقارير تسجل نوع المرض، وعدد الإصابات، وعدد الوفيات، والمنطقة التي ظهر فيها المرض داخل اللواء، سواء في المركز أو في الأقضية والنواحي. وبيّنت الوثائق أن هناك متابعة دورية للأمراض مثل الملاريا والجدري والكوليرا، مع رفع جداول إحصائية إلى الوزارة تتضمن الأرقام الشهرية أو السنوية. كما كانت تُذكر الإجراءات المتخذة، مثل العزل الصحي، أو حملات التلقيح، أو إرسال فرق صحية إلى المناطق المصابة[٢١٧]. وفي تقارير التفتيش الصحي، لاسيما تقارير رئيس صحة اللواء، تناولت الوثائق واقع المؤسسات الصحية ميدانياً، إذ دوّنت ملاحظات عن نظافة المستشفى، وحالة الأبنية، وعدد الأسرّة، وكفاءة الكادر الطبي، ومدى الالتزام بالتعليمات الصحية. كما تضمنت إشارات إلى الحاجة إلى ترميم بعض الأقسام أو توسيعها بسبب زيادة عدد المرضى، إلى جانب تقييم أداء الموظفين الصحيين[٢١٨]. أما فيما يخص مستشفى الكوت الملكي؛ فقد خصصت له تقارير للأعوام من ١٩٢١ حتى ١٩٢٥ تخص دائرة البلدية في قضاء الكوت[٢١٩]، وتقارير تفتيش مستقلة لسنتي ١٩٣١ و١٩٣٨، تضمنت بيانات عن الطاقة

---

(٢١٧) د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ٤١٤ / ٣٢٠٥٠، الصحة والامراض المعدية في لواء الكوت ١٩٣١ – ١٩٣٢، وثيقة ٢٣، ص ١٩.

(٢١٨) د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملف ٨٤٩٨ / ٣٢٠٥٠، تقارير تفتيش رئيس صحة لواء الكوت ١٩٣٤ – ١٩٣٥، تقارير إحصاءات المؤسسة الصحية ١٩٣٤، وثيقة ١، ص ٤٦؛ د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملف ٨٤٩٨ / ٣٢٠٥٠، تقارير تفتيش رئيس صحة لواء الكوت ١٩٣٤ – ١٩٣٥، وثيقة ٧، ص ٤٦؛ وثيقة ٩، ص ٣١؛ د ك و، وزارة الداخلية / الديوان رقم الملف ٨٨٩٤ / ٣٢٠٥٠، تقارير لواء الكوت لسنة ١٩٣٧، تقارير الصحة الشهرية لرئاسة صحة لواء الكوت ١٩٣٧، وثيقة ٢، ص ٢– ٤.

(٢١٩) د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملف ١٦٣٧ / ٢٣٠٥٠ تقارير عن بناء مستشفى الكوت ١٩٢٣ – ١٩٢٥، وثيقة ١٦ ص ١٩، وثيقة ١٢، ص ١١؛ د ك و، وزارة الداخلية / الديوان تقارير متفرقة عن لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٢٤، رقم الملف ١٦١٨ / ٣٢٠٥٠ كتاب مرفوع الى وزارة الداخلية من متصرفية لواء الكوت لسنة ١٩٢٤، وثيقة ٢٨، ص ٤٦؛ د ك و، وزارة الداخلية / الديوان تقارير متفرقة عن لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٢٤، رقم الملف ١٦١٨ / ٣٢٠٥٠، ميزانية لواء الكوت للعام ١٩٢٣ – ١٩٢٤، وثيقة ٣٤، ص ٧٤.

الاستيعابية، وعدد الأسرة، والملاكات الطبية والتمريضية، ونوعية الخدمات المقدمة، وحجم الضغط الذي يتعرض له المستشفى نتيجة كثرة المراجعين من مركز اللواء والأقضية المجاورة(٢٢٠).

وتزامنا مع انشاء مشروع السدة حذرت التقارير الصحية الوزارية من انتشار بعض الأمراض (مثل البلهارزيا) نتيجة ركود المياه في الجداول الجديدة، وطالبت باتخاذ إجراءات وقائية (٢٢١).

وأشارت التقارير الوزارية(٢٢٢) الى تأسيس مستشفى حماية الأطفال في قضاء الكوت على غرار جمعية حماية الأطفال في العراق عام ١٩٢٨(٢٢٣) بالاعتماد على مطبوعات وزارة الصحة خلال الأعوام

---

(٢٢٠) د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملف ٦٩٤٤ /٣٢٠٥٠ تقارير تفتيش مركز لواء الكوت ١٩٣٧، تقارير المستشفى الملكي في الكوت، وثيقة ١١ ص ١٢؛ د.ك. و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ٧٢٤١ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت لسنة ١٩٣٨، تقارير تفتيش المستشفى الملكي في الكوت لسنة ١٩٣٨، و١٨، ص٢٥؛ د. ك. و. وزارة الداخلية/ الديوان، رقم الملفة ٧١٢٥ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت، تقارير المفتش الاداري لمستشفى الكوت الملكي لسنة ١٩٣٩، و٢٥، ص٤٣؛ د. ك. و. وزارة الداخلية /الديوان، رقم الملفة ٧١٢٥ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت لسنة ١٩٣٩، تقارير تفتيش لواء الكوت لسنة ١٩٣٩، و ٢٥، ص ٤٢–٤٣؛ د. ك. و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ٥٧٦٦ / ٣٢٠٥٠، تقارير تفتيش لواء الكوت ١٩٤٦ – ١٩٤٧، تقارير تفتيش المستشفى الملكي في الكوت ١٩٤٧، و ٧٩، ص ٢٤؛ د. ك. و.، وزارة الداخلية، رقم الملفة ١٠٩٠٩ / ٣٢٠٥٠، تقارير تفتيش لواء الكوت لسنة ١٩٥٧ – ١٩٦٠، تفتيش المستشفى الملكي في لواء الكوت لسنة ١٩٥٨، و٤٤٦، ص ٤٤٤؛ د. ك. و.، وزارة الداخلية، تقارير تفتيش لواء الكوت لسنة ١٩٥٧ – ١٩٦٠، رقم الملفة ١٠٩٠٩ / ٣٢٠٥٠، تفتيش المستشفى الملكي في لواء الكوت لسنة ١٩٥٨، و٤٤٧، ص ٤٤٥.

(٢٢١) وزارة الصحة، التقرير السنوي العام لدائرة صحة الكوت، بغداد ١٩٣٧، ص ١٩, وزارة الصحة، دائرة الصحة العامة في الريف العراقي، ١٩٤٨ – ١٩٥٥، مطبعة الوزارة، بغداد، ١٩٥٦، ص ٥١.

(٢٢٢) د. ك. و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ١٠٠٢٨/٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، تأسيس مستشفى على عرصة أميرية في الكوت ١٩٤٩، ص ٢٩؛ د. ك. و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ١٠٠٢٨/٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، تمليك عرصة باسم جمعية حماية الأطفال في الكوت لسنة ١٩٥٠، ص ٣٣؛ د. ك. و.، وزارة الداخلية، رقم الملفة ١٠٠٢٨ / ٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، تشكيل فرع لجمعية حماية الأطفال في الكوت ١٩٤٦، و ٣٧، ص ٤١؛ د.ك.و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ١٠٠٢٨ / ٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، انتخاب الهيئة الإدارية لفرع جمعية حماية الأطفال في الكوت ١٩٤٨، و ٢٨، ص ٣٠؛ د.ك.و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ١٠٠٢٨ / ٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، انتخابات الهيئة الادارية لفرع جمعية حماية الأطفال في الكوت ١٩٤٨، و ٢٩، ص ٣٢.

(٢٢٣) تأسست جمعية حماية الأطفال في العراق عام ١٩٢٨م بهدف محوري يتركز على رعاية النساء الحوامل والأطفال والعمل الحثيث على تقليل وفيات الأطفال. وسعت الجمعية منذ انطلاقها إلى مساعدة العوائل الفقيرة وتدريب الأمهات على أساليب التربية الصحية الصحيحة، وافتتحت فروعاً لها في معظم ألوية العراق لتقديم خدمات مراكز رعاية الطفولة والأمومة التي شملت الفحوصات الدورية للحوامل وتوزيع العلاجات واللقاحات والحليب المجفف. وفي عام ١٩٤٦م، تأسس فرع الجمعية في مدينة الكوت بمشاركة ٤٥ شخصية من وجهاء المدينة، حيث انتُخبت هيئة إدارية برئاسة رئيس صحة اللواء الدكتور علي حسن وعضوية مدير البلدية الحاج علي الشبوط وعدد من أعيان المدينة. ولم يقتصر دور الجمعية في الكوت على الجانب الاستشاري، بل عمل أعضاؤها بجد على جمع التبرعات

(١٩٥٢ – ١٩٥٨) لاسيما نشرة الإحصاء الصحي والحياتي ومجموعة الإحصاء الحياتي الصادرة عن مديرية الإحصاء الحياتي للمدة المذكورة، فإن الوثائق نفسها وثّقت بيانات إحصائية سنوية رسمية عن الواقع الصحي، وجاءت بصيغة جداول وأرقام تفصيلية لا بصيغة تحليل أو تفسير فقد وثّقت هذه النشرات أعداد الولادات المسجلة رسميًا خلال كل سنة، وأعداد الوفيات العامة، وبيّنت توزيعها العددي على وفق الفئات المعتمدة في السجلات الصحية. كما وثّقت أعداد الإصابات بالأمراض المختلفة المسجلة في الدوائر الصحية، مع بيان عدد الحالات في كل سنة من سنوات الإصدار، وهو ما يعكس وظيفة هذه المطبوعات بوصفها سجلاً رقميًا لحركة المرض والوفاة كذلك وثّقت الوثائق أعداد المؤسسات الصحية الرسمية القائمة، وأعداد المستشفيات والمستوصفات، وأعداد الأطباء والملاكات الصحية المسجلة ضمن الجهاز الصحي الحكومي، وذلك ضمن بيانات سنوية منظمة تصدر عن الوزارة بصورة دورية كما أظهرت هذه الإصدارات انتظام صدورها سنة بعد أخرى، الأمر الذي يدل على اعتماد نظام توثيق سنوي ثابت داخل وزارة الصحة بذلك فإن ما وثّقته وثائق وزارة الصحة تمثل في بيانات رقمية رسمية تتعلق بالمواليد، والوفيات، والإصابات المرضية، وأعداد المؤسسات الصحية، وأعداد الملاكات الطبية، وجميعها بصيغة إحصائية سنوية منشورة عن جهة حكومية مختصة، دون أن تتضمن تفسيرًا أو تعليقًا تحليليًا، بل جاءت بوصفها سجلاً رسميًا للوقائع الصحية(٢٢٤).

اللازمة لإنشاء مستشفى متخصص لحماية الأطفال في المدينة. وقد تكللت هذه الجهود بالحصول على موافقة وزارة المالية في عام ١٩٤٩م لتخصيص عرصة أميرية في محلة السراي بمساحة ٨١٩ متر مربع لهذا الغرض، لتكون في الوقت ذاته داراً لإعانة النساء الريفيات وتدريبهن على العناية بالحوامل والأطفال. وفي مطلع عام ١٩٥٠م، وُضع حجر الأساس للمستشفى في احتفال كبير، ليتم افتتاحه رسمياً في أغسطس من عام ١٩٥٢م بحضور رسمي وشعبي واسع. كما تميز نشاط الجمعية الميداني بتنظيم حملات يومية لتوزيع الحليب والكعك على مائتي طفل من الفقراء في الكوت، مما جعل من مبنى المستشفى الجديد علامة عمرانية بارزة في المدينة أشاد بها المعاصرون لتلك الحقبة. يراجع للمزيد: عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج ٢، ص ٤٢, عبد الحميد العلوجي، تاريخ الطب العراقي، بغداد، مطبعة اسعد، ١٩٦٧، ص ٢١٧.

(٢٢٤) مجموعة من مطبوعات وزارة الصحة: الحكومة العراقية، وزارة الصحة، نشرة الاحصاء الحياتي لسنة ١٩٥٢، مطبعة الحكومة، ١٩٥٥، ص ٣٣؛ الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مديرية الاحصاء الحياتي، نشرة الاحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٣، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٦، ٣١؛ الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مديرية الاحصاء الحياتي، نشرة الاحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٤، دار دجلة، بغداد، ١٩٥٤، ص ٣٩؛ الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مديرية الاحصاء الحياتي، مجموعة الاحصاء الحياتي لسنة ١٩٥٥، مطبعة الأمة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٢٤ – ٢٥ و ٢٦٧ – ٢٧١؛ الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مديرية الاحصاء الحياتي، نشرة الاحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٦، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٩، ص ٤٤؛ الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مجموعة الاحصاء الحياتي لسنة ١٩٥٧، مطبعة سلمان الأعظمي.١٩٦٠، ص ٤٠؛ الجمهورية العراقية، وزارة الصحة، نشرة الاحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٨، مطبعة سلمان الأعظمي، د. ت، ص ١٣٢ – ١٤٣.

ومن مجموع هذه الوثائق يتضح أن التقارير الوزارية الخاصة بالصحة في قضاء الكوت كانت ذات طابع إداري رقابي دقيق، وتركزت على أربعة محاور رئيسة: تسجيل الأمراض بالأرقام، متابعة أداء المؤسسات الصحية، التفتيش الدوري والتقييم الإداري، والمطالبة بتوسيع وتحسين البنية الصحية. وهي بذلك تعكس صورة رسمية مباشرة عن الواقع الصحي في اللواء كما كانت تراه وتوثقه وزارة الداخلية ورئاسة الصحة، دون وسيط تفسيري.

بالنسبة للوثائق التعليمية؛ فإن صورة الكوت بوصفه قضاء ومدينة تتضح من خلال النصوص الرسمية التي كانت تُرفع سنويًا إلى الإدارة العامة، والتي تضمنت بيانات تنظيمية وإحصائية دقيقة عن سير التعليم فيها وثق تقرير وزارة المعارف أن التعليم في قضاء الكوت بدأ مسيرته في ظل ظروف عمرانية وصحية صعبة، إذ حددت التقارير الرسمية خلال المدّة (١٩٢١ – ١٩٣٠) ارتباط القضاء تعليمياً وإدارياً بمركز اللواء، وأثبتت إن المدارس في تلك المدة كانت تعاني من ضيق المباني وعدم ملاءمتها[٢٢٥]، ووثقت السجلات ضرورة تنظيم المدارس الابتدائية لتشكل النواة الأولى للتعليم الرسمي في القضاء. وبحسب التقارير إن وزارة المعارف في الثلاثينات حددت أهدافها في تلك المرحلة بتطوير المناهج وجلب الخبرات لتأسيس جيل متعلم يواكب بناء الدولة الناشئة، كما وثقت السجلات أن مخصصات وزارة المعارف كانت توزع لبناء مدارس ابتدائية في مراكز القضاء والنواحي التابعة له، مشيرةً إلى أن العملية التعليمية كانت تسير ببطئ نتيجة التحديات الخدمية العامة[٢٢٦].

وتابعت الوثائق رصدها للتطور التعليمي خلال الثلاثينات، حين حددت وزارة المعارف في تقاريرها السنوية ضرورة تشييد أبنية مدرسية حديثة في قضاء الكوت وأوضحت الوزارة وثقت وجود نقص في الكوادر التعليمية المتخصصة، مما استوجب فتح مدارس متوسطة وثانوية لاستيعاب مخرجات التعليم الابتدائي[٢٢٧]، واكدت ايضا في مطلع الأربعينات تحولاً في البنية التعليمية، إذ حددت السجلات الرسمية إنشاء "**إعدادية الكوت للبنات**" في موقع استراتيجي على نهر دجلة، وبينت الوثائق إن الوزارة وثقت جهوداً لربط التعليم المهني باحتياجات القضاء، مع التركيز على نشر المدارس في القرى والأرياف

(٢٢٥) وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة لعام ١٩٢٥ – ١٩٢٦، بغداد، ١٩٢٦، ص ١–٢؛ تقرير عام ١٩٢٨، ص ٢ ؛ تقرير عام ١٩٢٩، ص ٢.

(٢٢٦) الحكومة العراقية، وزارة المعارف، تقرير عن سير المعارف لسنة ١٩٣٠ – ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص ٣٧ – ٨٤؛ التقرير لعام ١٩٣٤، ص ٤٤؛ د ك و، ملفات وزارة المعارف تسلسل ٧٢٤١ / ٣٢٠٥٠، تقرير المفتش الإداري عبد الله المظفر، رقم ٥٠، ٢ / ٤ / ١٩٣٨، وثيقة ٣، ص٦.

(٢٢٧) وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام ١٩٣٨، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ١ ؛ تقرير عام ١٩٣٩، ص ٢٢.

التابعة للكوت، وبحلول العام ١٩٤٥ بينت وزارة المعارف أن المنظومة التعليمية في القضاء قد استقرت بوصفها كيان مؤسسي واضح، حيث حددت السجلات أسماء المدارس وعدد المعلمين والتلاميذ، وقالت إن هذه المدة شهدت نمواً في الوعي التربوي أدى إلى زيادة الضغط على الوزارة لفتح المزيد من الصفوف والمدارس لمواجهة الإقبال المتزايد على العلم في القضاء(٢٢٨).

وتكشف التقارير عن تطور ملموس في أعداد الطلبة في مدارس الكوت بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أظهرت الجداول المعتمدة على التقارير السنوية تزايدًا مستمرًا في أعداد الطلاب خلال السنوات ١٩٥٠–١٩٥٨، وهو ما وصفته الوثائق بأنه يدل على الاهتمام بالتعليم والرغبة في إكمال الدراسة. كما أوردت التقارير بيانات تفصيلية عن النشاطات المدرسية، ومنها عدد الفرق الرياضية المدرسية في كرة القدم وكرة الطائرة وكرة السلة، والتي أخذت بالازدياد في أوائل الخمسينات، الأمر الذي عُدّ مؤشرًا على اهتمام وزارة المعارف بالأنشطة المدرسية في الكوت(٢٢٩).

تبيّن التقارير أن الكوت كانت مركزًا لإدارة معارف اللواء، وأن مدير معارف اللواء كان مسؤولًا عن إدارة جميع المدارس وشؤون التدريس على وفق المناهج المقررة، وعن رفع تقارير سنوية مفصلة إلى مدير المعارف العام تتضمن عرضًا لسير الإدارة وحاجات المدارس من الأبنية والكتب والأثاث واللوازم المختلفة(٢٣٠).

وفي مجال إعداد الكوادر التعليمية، أوضحت التقارير افتتاح دور المعلمين، وكان نصيب لواء الكوت دارًا للمعلمين الابتدائية، وبلغ عدد الطلاب المقبولين فيها ١٨٨ طالبًا، كما شهدت مدينة الكوت فتح دورات تربوية لاحقة في السنتين الدراسيتين ١٩٥٦–١٩٥٧ و١٩٥٧–١٩٥٨، مع بيان أعداد المقبولين والمحاضرين فيها. وهذا يعكس أن الكوت لم تكن مجرد منطقة مستهلكة للكوادر؛ بل أصبحت موقعًا لإعداد المعلمين أيضًا(٢٣١). أما في مجال مكافحة الأمية؛ فقد أشارت التقارير إلى إنشاء مديرية

---

(٢٢٨) د ك و، ملفات وزارة المعارف، تسلسل ٢٥ / ٣٢١٢٠، اللجنة العامة للمناهج ١٩٤٥ – ١٩٤٦، ١ / ٩ / ١٩٤٥، وثيقة ١. وتقرير عام ١٩٤٦، ص ٤٢ وتقرير عام ١٩٤٨، ص ٧٢ وتقرير عام ١٩٤٩ – ١٩٥٠، ص ٨٠ – ٨٤.

(٢٢٩) وزارة المعارف، التقارير السنوية للاعوام ١٩٥١ – ١٩٥٢، ص ٨٦، ١٩٥٣ – ١٩٥٤، ص ٧٤ – ٨٠.

(٢٣٠) د ك و، وزارة المعارف تسلسل ٣٥ / ٣٢١٢٠، اللجنة العامة للمناهج لسنة ١٩٤٥ – ١٩٤٦، ١ / ٩ / ١٩٤٥، وثيقة ١؛ وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف خلال السنوات (١٩٣٠ – ١٩٣٣)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤، ص ٩٠ – ٩٣.

(٢٣١) د ك و، ملفات وزارة المعارف تسلسل ٤١٠ / ٣٢١١٠، التقرير السنوي لمديرية معارف لواء الكوت المرقم ٥٤٢٣٠ / في ١١ / ١٢ / ١٩٥٦, وزارة التخطيط، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧ – ١٩٥٨، ص ٢٠؛ وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لعام ١٩٥٥ – ١٩٥٦، ص ١٥٦.

خاصة في وزارة المعارف تُعنى بمحو الأمية، وتخصيص الأموال لها، وانعكس هذا النشاط على أوضاع التعليم في الكوت من خلال زيادة عدد مراكز محو الأمية وعدد الدارسين فيها خلال المدة ١٩٤٥–١٩٥٨ بما يدل على شمول قضاء الكوت ببرامج التعليم غير النظامي(٢٣٢).

كما تشير التقارير إلى وجود جهاز تفتيش إداري وتعليمي تابع للوزارة، يتكوّن من مفتشين إداريين يُعيّنون من الأكفاء من منتسبي الوزارة، ومهمتهم متابعة أوضاع المدارس الإدارية والتحقيق في القضايا الانضباطية والإدارية المحالة إليهم، وجميعهم يعملون تحت إشراف المفتش العام في الوزارة وهذا يدل على أن مدارس الكوت كانت خاضعة لرقابة ميدانية مباشرة، وأن الأداء الإداري والتربوي فيها لم يكن معزولًا عن الرقابة المركزية(٢٣٣).

وفي جانب الإحصاءات التفصيلية هناك تقارير سنوية تضمنت بيانات دقيقة عن أعداد المدارس والطلبة في سنوات ١٩٤٨–١٩٥٨، وتُظهر الجداول المرفقة في هذه الاحصائيات ارتفاعًا واضحًا في مجموع الطلبة خلال هذه المدة، الأمر الذي يعكس توسعًا تدريجيًا في قاعدة التعليم النظامي في الكوت وتُظهر التقارير كذلك توسعًا في الأنشطة المدرسية، إذ سُجل ازدياد عدد الفرق الرياضية في مدارس الكوت خلال أوائل الخمسينات، في ألعاب كرة القدم وكرة الطائرة وكرة السلة، وهو ما عُدّ مؤشرًا على اهتمام الوزارة بالأنشطة اللاصفية وتنمية الجوانب البدنية للطلبة، كما أُشير إلى مشروع التغذية المدرسية الذي بدأت بوادره نحو عام ١٩٥٠، وهو مشروع ارتبط بالتنسيق مع جهات صحية، ما يدل على توجه الوزارة إلى تحسين الظروف الصحية للتلاميذ ضمن البيئة المدرسية(٢٣٤).

أما في ميدان إعداد المعلمين، فتذكر التقارير افتتاح دور للمعلمين كان نصيب لواء الكوت منها دار للمعلمين الابتدائية، بلغ عدد المقبولين فيها ١٨٨ طالبًا، كما فُتحت في مدينة الكوت دورات تربوية لاحقة في عامي ١٩٥٦–١٩٥٧ و١٩٥٧–١٩٥٨ مع تحديد أعداد المقبولين والمحاضرين، ما يعكس انتقال الكوت من مرحلة الاعتماد على كوادر خارجية إلى مرحلة المشاركة في إعداد الكادر التعليمي

(٢٣٢) وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف١٩٣٣– ١٩٣٤، ص ٢٢؛ تقرير عام ١٩٣٤ – ١٩٣٥ – ١٩٣٦، بغداد، ١٩٣٧، ص ٣٦ – ٣٧، ١٩٤٦ – ١٩٤٧، ص ٣١.

(٢٣٣) د ك و، ملفات وزارة المعارف، تسلسل ٤١٠ / ٣٢١٢٠، التقرير السنوي لمديرية معارف لواء الكوت المرقم ٥ ٤٢٣٠ في ١١ / ١٢ / ١٩٥٦.

(٢٣٤) مجموعة تقارير وزارة المعارف للسنوات: ١٩٤٩–١٩٥٠ ص ١٥٤؛ ١٩٥٠–١٩٥١، ص ١٥٠؛ ١٩٥١–١٩٥٢، ص ١٣٣؛ ١٩٥٢–١٩٥٣، ص ١٧٤؛ ١٩٥٣–١٩٥٤، ص ١٦٠؛ ١٩٥٤–١٩٥٥، ص ١٥٢؛ ١٩٥٥–١٩٥٦، ص ١٨٠؛ ١٩٥٦–١٩٥٧، ص ١٧٤؛ ١٩٥٧–١٩٥٨، ص ١٨٢.

محليًا[٢٣٥]. وأن الوزارة كانت تنظر إليها ضمن شبكة الألوية التي يجري رصدها إحصائيًا وإداريًا بصورة منتظمة. ومن خلال هذه النصوص يتضح أن الوثائق الوزارية التعليمية رسمت للكوت صورة قضاء يتطور تدريجيًا من حيث التنظيم التعليمي وازدياد أعداد الطلبة، وتفعيل الأنشطة المدرسية، والمشاركة في برامج إعداد المعلمين ومحو الأمية، ضمن إطار مركزي تحكمه الأنظمة والتعليمات الصادرة عن وزارة المعارف.

ب. تقارير مشروع سدة الكوت:

تكتسب دراسة مشروع سدة الكوت أبعاداً توثيقية رصينة من خلال فيض التقارير والمراسلات الوزارية التي رافقت المشروع منذ أن كان فكرةً هندسية حتى غدا واقعاً اقتصادياً شاخصاً، إذ لم تكن السدة مجرد منشأ ريّ عابر؛ بل كانت محوراً لتقارير وزارية متشعبة عكست تداخل الصلاحيات والرؤى؛ فبينما كانت وزارة الأشغال والري تدبّج التقارير الفنية حول مناسيب المياه وتفاصيل الإنشاء الهندسي؛ كانت وزارة المالية توثق بدقة ميزانيات التنفيذ وتراقب الجدوى الاقتصادية من جباية الضرائب الأميرية، في حين رسمت تقارير مجلس الإعمار (وزارة التخطيط) السياسات الاستراتيجية بعيدة المدى لتوطين السكان وتوزيع الأراضي، وصولاً إلى التقارير الخدمية لوزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية التي رصدت الآثار الجانبية والتحولات الديموغرافية، مما جعل من مجموع هذه الوثائق والكتب الرسمية سجلًا تاريخياً متكاملاً يكشف عن ملامح الدولة العراقية في إدارة مشاريعها الكبرى خلال تلك الحقبة بداية عكست وثائق وزارة الري والاشغال الجانب التقني والضرورة الإنشائية للمشروع من حيث تحديد الضرورة الفنية فقد اشارت الوثائق إلى أن الهدف الأساس من السدة كان رفع منسوب المياه في نهر دجلة لتأمين إرواء أراضي الغراف والدجيلة، التي كانت تعاني من شحة المياه صيفاً[٢٣٦].

اما من حيث الإشراف على التنفيذ تظهر المراسلات الوزارية متابعة دقيقة لمراحل العمل مع شركة "**بلفور بيتي**" البريطانية المشرفة على التنفيذ مع التركيز على المواصفات الفنية للسدة التي بلغ طولها حوالي ٥٥٠ متراً وتضم ٥٦ فتحة أكدت تقارير وزارة الأشغال أن السدة ليست مشروعاً منفصلاً؛

(٢٣٥) وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، التقرير السنوي عن سير المعارف للاعوام ١٩٥٦ – ١٩٥٧، ص ٥٦, وزارة المعارف التقرير السنوي عن سير المعارف ١٩٥٧ – ١٩٥٨، ص ٥٨ – ٥٧.

(٢٣٦) د ك و، وزارة الاشغال، مجموعة تقارير المشروع: التقرير الهندسي لمشروع سدة الكوت، ١٩٣٥، ج١ ملف رقم ٤١ / ر؛ سجل العمالة اليومية لمشروع سدة الكوت، ١٩٣٦، ملف ٧٦؛ التقرير الإداري للمشروع، بغداد، ١٩٣٧، ص ٢٢؛ تقارير المجالس الوزارية حول الري والزراعة، بغداد، ١٩٤٠، ص ٥١؛ سجل التراخيص الزراعية في لواء الكوت، رقم الملف ١٣٤ / ز لعام ١٩٥٢.

بل هي القلب النابض لمنظومة ري تشمل جداول الغراف والدجيلة لضمان توزيع عادل للمياه[٢٣٧]. فيما ركزت وثائق وزارة المالية على التدفقات النقدية وكلفة المشروع الإجمالي وأكدت ان الكلفة الإجمالية للمشروع التي بلغت قرابة ١,١٢٠,٠٠٠ دينار عراقي (وفق العملة آنذاك)، موزعة على مراحل التنفيذ وتضمنت الوثائق أيضا كشوفات مالية دورية لضبط النفقات والتأكد من مطابقة الصرف للتقدم المحرز في العمل الميداني، ومعالجة أي عجز مالي طرأ خلال سنوات التنفيذ (١٩٣٤-١٩٣٩)[٢٣٨]. ومن خلال الوثائق التي تناولت مجلس الإعمار اتضح ان تقارير المجلس تعتبر أن سدة الكوت هي "**حجر الزاوية**" في السياسة الزراعية للدولة العراقية في الكوت، وكشفت هذه التقارير عن الازمات الناتجة لعدم تنظيم المياه في السابق التي أدت الى خسارة تعادل قرابة ربع الإنتاج الزراعي[٢٣٩].

وأشارت تقارير وزارة الزراعة أيضا إلى أن السدة ستسهم في تحويل مساحات شاسعة من الأراضي "**الديمية**" إلى أراضي ري سيحي وتعزز الإنتاج الزراعي، مما يرفع من الإنتاج القومي للمحاصيل الاستراتيجية (القمح والشعير) فضلا عن تحقيق الاستقرار الاجتماعي لاسيما في جنوبي العراق[٢٤٠]. فيما تضمنت التقارير الخاصة بوزارة التخطيط، آلية البناء الأساس للمشروع من النواحي الفنية واللوجستية وتعاملت مباشرة مع مراحل المشروع واكد تقرير للوزارة انها ربطت مشروع السدة مع مشاريع تنموية أخرى مصاحبة له مثل انشاء جمعيات فلاحية وتوسعة المدارس الريفية وتوفير قروض زراعية مدعومة كما ورد في الخطة الخمسية[٢٤١].

وعلى الرغم من ان وزارة الداخلية ليست وزارة فنية؛ إلا أن مراسلاتها الموجهة للوزارات المركزية أكدت على الاستقرار الاجتماعي وأن المشروع أسهم في تثبيت القبائل البدوية وتحويلها إلى مجتمعات

---

(٢٣٧) د ك و، وزارة الاشغال والمواصلات، مذكرة رقم ١٣ / س الخاص بمشروع سدة الكوت، ببغداد، ١٩٣٨، ص ٤ – ٦.

(٢٣٨) تقارير وزارة المالية: بيان الموازنة العامة للعراق، ١٩٣٥، بغداد، مطبعة الحكومة، ص ٢٢؛ بيانات الرواتب والأجور في مشاريع العراق الكبرى، بغداد، ١٩٣٨، ص ٥٤؛ تقرير الموازنة العامة لعام ١٩٤١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٢، ص ٢٩؛ الميزانية العامة وتحليل بنود الاستيراد العراقي، بغداد، ١٩٣٩، ص ٤١.

(٢٣٩) د ك و، سجلات مديرية الري في لواء الكوت، محفوظات وزارة الموارد المائية، ملف رقم ١١٤٢/ تقرير ١٩٣٨، ص ١٤؛ دائرة الري العامة، التقرير السنوي لأعمال الري ١٩٣٣، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣٤، ص ٢٥.

(٢٤٠) د ك و، وزارة الزراعة، الخطة الزراعية العامة لسنة ١٩٣٩، بغداد، ص ١٢؛ د ك و، وزارة الزراعة، محاضر لجان تنظيم الري في مشاريع الكوت، ملف رقم ١١٦ / ١٩٥١, د ك و تقارير توزيع الأراضي الزراعية في مناطق الري التابعة للكوت، ملف رقم ٢٣٣ / ١٩٥٢.

(٢٤١) وزارية التخطيط العراقية، تقويم الأداء الفني لمشاريع البنية التحتية في الاربعينات، تقرير داخلي، بغداد، ١٩٥٠، ص ٣٣؛ الملف الفني – لجنة الري والاعمار لجنة الري والاعمار ١٩٣٩، وثيقة رقم ٧٤/ ف، بغداد، ص ٧.

زراعية مستقرة، مما قلل من النزاعات العشائرية على موارد المياه(٢٤٢). فيما اكدت وزارة الشؤن الاجتماعية في تقاريرها تحولاً في النمط السكاني من الرعوي إلى الزراعي المستقر، واعتبرت السدة عاملاً أساسياً في "توطين" القبائل وتغيير البنية الاجتماعية(٢٤٣).

وأخيرا حول تقارير السدة تبين من مراجعة الوثائق الوزارية الخاصة بالمشروع أن حجمها كبير ومتعدد المصادر، إذ لم تقتصر على وزارة بعينها، بل توزعت على أغلب الوزارات المعنية بالشأن الفني والمالي والتخطيطي والإداري، فضلًا عن المراسلات المتبادلة بينها وبين الجهات المحلية في الكوت وعليه فإن النصوص المعروضة تمثل نبذة مختارة من هذا الكم الواسع من التقارير جرى انتقاؤها بوصفها نماذج دالة تعكس طبيعة المعالجة الرسمية للمشروع، وهي لا تقل أهمية عن غيرها من الوثائق المحفوظة في الملفات ذاتها، إذ جاءت جميعها ضمن الإطار نفسه من الدراسة والتحليل الحكومي، وعبّرت عن رؤية متقاربة في الأهداف والنتائج. فالتقارير، على اختلاف جهاتها، انطلقت من منهج إداري واحد يقوم على التخطيط المسبق، والرقابة، وتقدير الأثر الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعل هذه النماذج المختارة ممثلةً لبقية الوثائق من حيث المضمون والاتجاه العام، وإن تعددت صيغها وتفصيلاتها.

في ختام الفصل لابد من توضيح ان الوثائق على اختلاف مصدرها عكست جوانب متعددة من تاريخ قضاء الكوت، إذ لا تقتصر أهميتها على تسجيل الوقائع أو نقل المعلومات فحسب، بل أسهمت أيضاً في إيضاح طبيعة الإدارة الحكومية وآليات عملها، وكيفية تعامل مؤسسات الدولة مع القضايا المختلفة. ومن خلال تحليل هذه الوثائق يمكن تتبع تطور السياسات الحكومية، ومدى حضور الدولة في إدارة شؤون المنطقة، الأمر الذي يتيح للباحث فهماً أعمق للواقع التاريخي للكوت خلال تلك المرحلة لكن وعلى الرغم من القيمة العلمية الكبيرة التي توفرها هذه الوثائق؛ فإن التعامل معها يقتضي قدراً من النقد والتحليل المنهجي، إذ إن الوثائق الرسمية، سواء أكانت صادرة عن البلاط الملكي أم عن الوزارات والدوائر الحكومية، تعكس في الغالب رؤية السلطة الإدارية التي قامت بإنتاجها، الأمر الذي قد يجعلها تركز على الجوانب التنظيمية والإدارية للأحداث، مع إغفال بعض الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بها. كما أن طبيعة هذه الوثائق بوصفها تقارير رسمية قد تسهم أحياناً في إبراز السياسات الحكومية بصورة

(٢٤٢) د ك و، ملفات وزارة الداخلية، بلدية الكوت، تقرير تقديرات الأراضي والمحال التجارية لعام ١٩٣٨؛ د ك و، ملفات وزارة الداخلية، تقارير حكم الالوية – لواء الكوت لعام ١٩٥٠، ملف رقم ٢١٦ / ١٩٥٠.

(٢٤٣) د ك و، وزارة الشؤن الاجتماعية والعمل، سجل أجور العمال الزراعيين في لواء الكوت ١٩٤٢ – ١٩٥٠، ملف رقم ١٩ / ع.

أكثر انتظاماً أو نجاحاً مما كانت عليه في الواقع، وهو ما يستوجب قراءتها قراءة نقدية تراعي الظروف التي كُتبت فيها والجهة التي أصدرتها ومن هذا المنطلق، فإن قيمة الوثيقة لا تكمن في مضمونها المعلوماتي فحسب، بل فيما تكشفه أيضاً من طبيعة التوجهات الإدارية والسياسية في مؤسسات الدولة، وهو ما يمنحها أهمية خاصة ضمن منهجية تاريخ التاريخ.

الفصل الرابع

تاريخ قضاء الكوت في المدونات الصحفية

- أولا. تاريخ قضاء الكوت في الصحافة العثمانية والتركية.
- ثانيا. تاريخ قضاء الكوت في الصحافة البريطانية.
- ثالثا. تاريخ قضاء الكوت في الصحافة العراقية.

الفصل الرابع

تاريخ قضاء الكوت في المدونات الصحفية

تعدّ الصحف من المصادر المهمة في دراسة التاريخ الحديث والمعاصر، لما تتميز به من قدرة على تسجيل الأحداث والوقائع بصورة يومية متتابعة، الأمر الذي جعلها تمثل أرشيفًا حيًّا يعكس مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، فلا يقتصر نشاط الصحيفة على نقل الأخبار فحسب؛ بل تتضمن تقارير ومقالات وتعليقات وتحليلات تعبّر عن مواقف النخب الفكرية والسياسية، كما تعكس في الوقت نفسه اتجاهات الرأي العام والاهتمامات السائدة في المجتمع خلال المرحلة التي صدرت فيها. من هنا اكتسبت الصحافة أهمية كبيرة في الدراسات التاريخية، إذ توفر للباحثين مادة غنية ساعدت على تتبع الأحداث وتحليلها في سياقها الزمني، فضلاً عن أنها تكشف تفاصيل قد لا ترد في المصادر الرسمية أو الوثائق الحكومية(١). وتبرز أهمية الصحف بصورة أوضح في إطار هذه المنهجية (تاريخ التاريخ) التي تهتم بدراسة كيفية تدوين الأحداث التاريخية ومصادرها المختلفة، إذ تمثل احدى أشكال التدوين المعاصر للأحداث، فهي تسجل الوقائع في لحظتها أو قريبًا منها، مما منحها قيمة خاصة بوصفها شهادة زمنية على ما جرى من أحداث وتطورات. كما أن التدوين الصحفي يسهم في إظهار كيفية تناول الحدث التاريخي في حينه، وما رافقه من تفسيرات أو مواقف أو ردود فعل، الأمر الذي يساعد الباحثين على فهم طبيعة الخطاب السائد في تلك المرحلة، وكذلك إدراك الكيفية التي تشكلت بها صورة الحدث في الوعي العام(٢).

وعلى الرغم من أهمية الصحف بوصفها مصدرًا تاريخيًا؛ فإن التعامل معها يقتضي قدرًا من النقد والتحليل، ذلك أن المادة الصحفية قد تتأثر بتوجهات الجهة التي تصدر الصحيفة أو بالظروف السياسية والفكرية السائدة آنذاك، لذلك يتطلب استخدامها في البحث التاريخي مقارنتها بمصادر أخرى، وتحليل مضمونها في ضوء السياق التاريخي الذي كُتبت فيه، للوصول إلى صورة أكثر دقة وموضوعية للأحداث، كما يؤكد الكثير من المؤرخين ان الصحافة تمثل المسودة الأولى للتاريخ، لانها تسجل

(1) Soriano, Marvin R., journalism in History, History in Journalism. A Historiographical Critique of the Newspaper as a Source Material for Research, lnternational Review of Social Sciences Research, Vol. 5, No. 2, 2025, pp. 201–218.

(٢) حسنين عبد القادر، الصحافة كمصدر للتأريخ، القاهرة، دار ايناس عبد القادر للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣، ص ٤- ١٠.

الاحداث لحظة وقوعها قبل ان يعاد تفسيرها في الدراسات التاريخية[٣]. وبناءً على ذلك؛ فهي تمثل مصدرًا مهمًا من مصادر كتابة التاريخ، كما تعد أداة فاعلة في منهجية تاريخ التاريخ، لما توفره من مادة معاصرة للأحداث تكشف طبيعة التدوين التاريخي في زمن وقوعها، وتساعد في إغناء الدراسات التاريخية من خلال ما تقدمه من معلومات وتفاصيل تعكس واقع المجتمع وتحولاته في مختلف الميادين.

أولا. تاريخ قضاء الكوت في الصحافتين العثمانية والتركية:

بدأت مسيرة الصحافة العثمانية كضرورة سياسية وإدارية قبل أن تتحول إلى أداة تنويرية واجتماعية، وقد أولى الصدر الأعظم مصطفى باشا[٤] أهمية كبيرة لإصدار صحيفة من اجل تأسيس رابط بين الدولة والرعية، وكانت الانطلاقة الحقيقية بظهور صحيفة "**تقويم وقائع**" عام ١٨٣١م كأول صحيفة رسمية ناطقة باسم الدولة، استهدفت حينها نقل المراسيم السلطانية وأخبار الانتصارات العسكرية وتوجيه الرأي العام نحو إصلاحات الدولة، ومع مرور الوقت؛ بدأت ملامح التغيير تظهر بدخول القطاع الخاص والمبادرات شبه الرسمية عبر صحيفة "**حوادث**" التي أسسها الإنجليزي ويليام تشرشل التي فتحت الباب أمام العثمانيين للتعرف على الأخبار الدولية والقضايا التجارية بأسلوب أكثر مرونة من الصحافة الحكومية الجامدة[٥]. وكان وليام تشرشل صحفياً وتاجراً بريطانياً انتقل للعيش في الإمبراطورية العثمانية (إسطنبول) في بدايات القرن التاسع عشر، وكان يجيد اللغة التركية العثمانية قراءة وكتابة، وعمل لفترة في القنصلية الأمريكية في عام ١٨٣٦، كان تشرشل في رحلة صيد بمنطقة "قاضي كوي" في الجانب الآسيوي من إسطنبول، فأطلق رصاصة بالخطأ أصابت طفلاً عثمانياً (ابن أحد المسؤولين الكبار) وجرحته. على إثر ذلك، قامت السلطات العثمانية باعتقاله وسجنه وإهانته. فتسبب هذا الاعتقال في **أزمة دبلوماسية كبرى** بين بريطانيا والدولة العثمانية؛ حيث اعتبر السفير البريطاني أن سجن تشرشل يخرق "الامتيازات الأجنبية" الممنوحة للرعايا الغربيين. وتطورت الأزمة حتى أقيل وزير الخارجية

(3) Wong, Matthias, Using Newspapers as Historical Sources,"in Research Methods for Primary Sources, Adam Matthew Digital, 2021. DOI: 10.47594/rmps_0105

(٤) مصطفى رشيد باشا: ولد في اسطنبول، ودرس العلوم الدينية، أصبح أميناً للباب العالي، شغل منصب السكرتير الأول لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، ثم سفيراً لبلاده في باريس ولندن عام ١٨٣٤، وفي عام ١٨٣٧ أصبح وزيراً للخارجية ثم صدراً أعظم عام ١٨٤٦، وخلال حياته تولى المنصب الأخير خمس مرات، وأعتبر مهندس خط كلخانة الإصلاحي عام ١٨٣٩، واب التنظيمات، وأدى دوراً ملموساً في حركة الإصلاح في الدولة العثمانية. يراجع للمزيد من التفاصيل: روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٧-٦٨.

(٥) البرت اورطايلي، الخلافة العثمانية. التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، تر: عبد القادر عبدللي، بيروت، شركة قبس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ١٩٤ – ١٩٦.

العثماني آنذاك (عاطف بك) لتهدئة بريطانيا. ولكي ترضي الحكومة العثمانية تشرشل وتغلق الملف، قدمت له تعويضات مالية ضخمة، ومنحته "فرماناً سلطالياً" (امتيازاً) استثنائياً لتأسيس صحيفة باللغة التركية. وبناءً على هذا الامتياز، أسس ويليام تشرشل صحيفة "**صحيفة حوادث i–Ceride)** " **(Havadis**وصدر عددها الأول في ١ آب/ ١٨٤٠. وهي أول صحيفة شبه رسمية/ شبه خاصة، فكانت أول صحيفة في الإمبراطورية العثمانية يديرها قطاع خاص (أجنبي) ولكنها تتلقى دعماً مالياً من الدولة العثمانية. تميزت بنقل الأخبار الدولية المترجمة من الصحافة الغربية، والتقارير العلمية والاقتصادية، وكانت أول من أدخل الإعلانات التجارية الوفيات في الصحافة العثمانية. وبعد وفاة ويليام تشرشل عام ١٨٤٦، تولى ابنُه **ألفرد تشرشل** إدارة الصحيفة، وأصدر منها نسخة يومية، وظلت المؤسسة تعمل بأشكال مختلفة حتى أغلقت تماماً في نهايات القرن التاسع عشر(٦).

وشهد منتصف القرن التاسع عشر تحولاً جذرياً مع ولادة الصحافة الأهلية الخالصة، وتحديداً عند صدور صحيفة "**ترجمان أحوال**" على يد **(اغاه وشناسي)**(٧)، إذ لم تعد الصحيفة مجرد ناقل للأخبار؛ بل أصبحت منبراً للمقالة السياسية والنقد الاجتماعي وتطوير اللغة التركية لتبسيطها للعامة(٨)، تبع ذلك ظهور صحيفة "**تصوير أفكار**" التي ركزت على نشر الوعي الإصلاحي والأفكار الدستورية، مما جعل الصحافة في تلك الحقبة وسيلة ضغط سياسية قوية يقودها المثقفون والمنورون المطالبون بالحرية والمساواة ضمن إطار الدولة(٩). كما شهدت الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية نشاطاً صحفياً فريداً، بدأ كمحاكاة للنمط الرسمي في إسطنبول، ثم استحال لاحقاً إلى نهضة فكرية وقومية

(٦) فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩١٣، ج١، ص٧٥ ؛ علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، ط٣، بيروت، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣،ص ٨٧

(٧) اغاه وشناسي: شاعر ومسرحي وصحفي، عد من أبرز رواد الأدب التركي الحديث، تعلم الفرنسية في سن مبكر، ذهب الى باريس للدراسة في العلوم المالية، فبدأ الاهتمام بالأدب، ولما عاد الى الوطن نشر رسالة بعنوان **(ترجمة منظومة)** ١٨٥٩ ضمت نماذج من الشعر التقليدي والرومانسي الفرنسي، وهي أول ترجمة عن أدب غربي الى التركية، وقد بدأت حركة التغريب في الأدب التركي بشناسي. ومن المنطقي ان تبدأ به، اذ لم يكن بنزعته التعليمية كاتباً كبيراً او شاعراً بارعاً؛ بل كان صاحب عدد من الأعمال الأولى في حركة التغريب، والحقيقة ان اعماله التي كتبها بين عامي ١٨٥٩ – ١٨٦٣ مثلت نقطة البداية البارزة على طريق التقدم في الأدب التركي خلال المائة عام الأخيرة، ففي العام الذي نشر فيه ترجماته الشعرية فقد كتب ايضاً مسرحيته زواج شاعر التي عدت من الناحية الفنية أول مسرحية حديثة ناجحة (طبعت على حلقات عام ١٨٦٠). يراجع للمزيد من التفاصيل: أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، ج٢، مركز الأبحاث للتأريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ١٩٩٩، ص ١٠١–١٠٠.

(٨) البرت اورطايلي، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٩) هيثم محي طالب الجبوري وزينب حسن عبد الجبوري، اثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر، "**مجلة جامعة بابل**"، المجلد٢٣، العدد٣، ٢٠١٥، ص ١٤٥٦.

مستقلة كانت البداية من خلال "**صحافة الولايات**" التي استحدثتها الإدارة العثمانية لتكون لسان حال الولاة(١٠)، حيث أُنشئت مطابع رسمية في مراكز الولايات الكبرى لإصدار صحف تنطق باللغتين التركية والعربية معاً. وتعد صحيفة "**الوقائع المصرية**" التي أسسها محمد علي باشا في القاهرة عام ١٨٢٨م حجر الزاوية في هذا السياق، وعلى الرغم من استقلال مصر الإداري النسبي؛ إلا أنها مثلت النموذج الأول للصحافة في ظل الثقافة العثمانية(١١)، تبعتها ولايات أخرى، فظهرت صحيفة "**حديقة الأخبار**" في بيروت عام ١٨٥٨م كأول صحيفة أهلية في الشام، ثم صحيفة "**طرابلس الغرب**" في ليبيا ١٨٦٦ في عهد الوالي العثماني **(محمود نديم باشا)**، وصحيفة "**الزوراء**" في بغداد عام ١٨٦٩م التي أسسها الوالي **(مدحت باشا)** لتكون أول صحيفة في العراق، تلاها ظهور "**صنعاء**" في اليمن عام ١٨٧٨م (١٢).

تطور هذا الانتشار من مجرد نشرات رسمية للمراسيم إلى منابر أدبية وفلسفية قادها جيل من الرواد والمثقفين العرب الذين استثمروا سقف الحرية المتذبذب لنشر الوعي. ففي بلاد الشام ومصر؛ تحولت الصحافة إلى أداة لمواجهة الجمود الفكري وبث الروح في اللغة العربية، وظهرت مجلات رائدة مثل "**المقتطف**" و"**الهلال**" اللتان لم تكتفيان بالسياسة؛ بل خاضت في العلوم والآداب. ومع صدور "**قانون المطبوعات**" العثماني وتعديلاته؛ عاشت الصحافة العربية في كنف الدولة العثمانية صراعاً مستمراً بين الرقابة السلطوية ورغبة النخبة في التعبير عن الهوية المحلية والمطالبة بالإصلاح الإداري(١٣).وصل هذا الانتشار إلى ذروته عقب ثورة ١٩٠٨م وإعلان الدستور، حيث شهدت المدن العربية "**انفجاراً صحفياً**" غير مسبوق؛ فألغيت الرقابة المسبقة وتأسست عشرات الصحف في القدس ودمشق وحلب وبيروت(١٤) وعبرت هذه الإصدارات عن تيارات فكرية متباينة، منها ما هو مخلص للجامعة الإسلامية(١٥) والعثمانية، ومنها ما بدأ يمهد للطموحات القومية العربية. هذا التداخل بين التبعية

(١٠) محمد عصفور سلمان، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥، ص ٣٠٠ – ٣٠١.

(١١) فيليب دي طرازي، المصدر السابق، ج١، ص ٤٩ – ٥٠.

(١٢) هيثم محي طالب الجبوري، وزينب حسن عبد الجبوري، المصدر السابق، ص ١٤٥٧ – ١٤٥٨.

(١٣) محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص ٣٠١.

(١٤) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري ١٩٠٨ – ١٩١٤، القاهرة، دار الهنا، ١٩٦٠، ص ٨٠

(١٥) تبنى السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩) سياسة "**الجامعة الإسلامية**" لمواجهة الضغوط الأوروبية والحركات القومية التي هددت وحدة الدولة العثمانية .سعت هذه السياسة لتوحيد مسلمي العالم تحت راية الخلافة لتقوية الروابط الدينية والسياسية، وتشكيل قوة معنوية ضد النفوذ والاستعمار الغربي .ولتحقيق ذلك، دعمت الدولة المؤسسات التعليمية والدينية، وكثفت اتصالاتها بالعلماء والزعماء

السياسية للدولة العثمانية والنمو الثقافي العربي جعل من الصحافة في تلك الفترة المطبخ الحقيقي الذي طُبخت فيه الأفكار السياسية الحديثة في المنطقة العربية قبل انهيار الدولة عقب الحرب العالمية الأولى(١٦).

اما الصحافة التركية في العصر الجمهوري؛ فقد شهدت تحوّلًا جذريًا مع قيام الجمهورية عام ١٩٢٣، إذ انتقلت من نموذج صحافة مرتبط بالبنية الإمبراطورية إلى صحافة تمثل مشروع الدولة القومية الحديثة. وقد كان لإصلاحات **(مصطفى كمال أتاتورك)**، لا سيما اعتماد الأبجدية اللاتينية عام ١٩٢٨؛ أثر حاسم في توسيع دائرة القراءة ودمج الصحافة في مشروع التحديث الثقافي والسياسي خلال العقود الأولى، فخضعت الصحافة لرقابة الدولة وارتبطت بالخطاب الرسمي، لكنها أخذت تدريجيًا تتجه نحو التنوع، لاسيما مع إدخال التعددية الحزبية بعد عام ١٩٥٠، حين ظهرت صحف تمثل اتجاهات سياسية مختلفة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين؛ تطورت الصحافة لتصبح جزءًا من منظومة إعلامية أوسع، لاسيما مع صعود المؤسسات الإعلامية الكبرى وتحولها إلى شركات مؤثرة(١٧).

يعتمد هذا المبحث على الصحف من الفترتين العثمانية والتركية، ولكن تم إعطاء الأولوية للصحف العثمانية، نظرًا لقربها الزمني من الحدث الأبرز في تاريخ الكوت في اهتمامها وهو (الحصار)، وما توفره من طابع توثيقي مباشر يُسهم في فهم كيفية تصوير الكوت في حينها، على أن تُستكمل الصورة بالاستفادة من الصحف التركية الحديثة بوصفها تعبيرًا عن إعادة قراءة الحدث في الفكر المعاصر.

فبالنسبة لموقع الكوت في الصحف العثمانية؛ فقد أولت صحيفة "**زوراء**" للتنظيم الإداري والرقابي أهمية، حيث نشرت تحت عنوان "**قوانين ونظامات**" المادة ٤٩ من قانون إدارة الولايات العمومية المؤقت، والتي بموجبها أصبح القائمّقام في قضاء الكوت يتولى أدواراً إدارية وتنفيذية محورية استندت في جوهرها إلى التنسيق الوثيق مع السلطة المركزية في بغداد، حيث كان يضطلع بمهمة تحديد المواعيد الخاصة

المسلمين مستخدمةً الصحافة والبعثات لنشر التضامن الإسلامي وتعزيز شرعيتها. يراجع للمزيد من التفاصيل: تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية ١٢٨٠ – ١٩٢٤، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٥، ص ٢١٣ – ٢٢٠؛ توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ – ١٩١٤، دار الهناء للطباعة، جامعة الدول العربية، د. ت، ص٣٤-٣٦.

(١٦) اكمل الدين احسان اوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح السعداوي، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩، ج ٢، ص ١٠٧.

(17) Yeşil Bilge, Media in New Turkey: The Origins of an Authoritarian Neoliberal State, Urbana: University of Illinois Press, 2016, pp. 1–20; Alrmizan Mohammed, "The Historical Development of the Turkish Press…", 2019, pp. 2–10.

بانعقاد جلسات مجالس إدارة النواحي عبر التنسيق المباشر مع متصرف السنجق، وفضلا عن رئاسته مجلس القضاء؛ وقعت على عاتقه مسؤولية تنفيذ المقررات الصادرة عن هذا المجلس، شريطة الحصول على إذن مسبق من متصرف السنجق، كما منحه النظام الإداري صلاحيات واسعة شملت زيارة الدوائر التابعة للنواحي وتفتيشها لضمان سير العمل(١٨).

وبحسب صحيفة "**زوراء**" تميزت الهيكلية الإدارية في تلك الحقبة بارتباط وثيق ومباشر بين دوائر قضاء الكوت ونواحيه وبين دوائر سنجق بغداد، إذ كانت الأوامر والتعليمات تصدر من المركز، مما جعل الدور الجوهري للقائمّقام يتركز في عمليات الإشراف والمراقبة الصارمة لفرض الانضباط الإداري، وعلى الرغم من هذه التراتبية؛ فقد برزت في ولاية بغداد نماذج من القائمّقامين الذين اتسمت مدد إداراتهم بالقسوة والظلم وتفشي الفساد الإداري، وهو ما استدعى تدخلاً حازماً من الحكومة العثمانية التي سعت لاستئصال هذه الظواهر عبر حزمة من الإجراءات الإصلاحية، كان أبرزها التأكيد على اختيار شخصيات تمتاز بالسمعة الحسنة والخبرة الإدارية العميقة لتولي منصب القائمّقام في الكوت(١٩). ففي هذا السياق، وثقت صحيفة "**زوراء**" الرسمية تلك التحركات الإدارية، إذ نشرت خبراً يفيد بإحالة قائمّقامية كوت الإمارة إلى (عناية الله أفندي) الذي كان قد شغل سابقاً منصب معاون متصرفية المنتفك، نظراً لما عرف عنه من رفعة ومكانة، وقال نص الصحيفة: "أحيلت قائمّقامية كوت الإمارة إلى ذوي الرفعة عناية الله أفندي معاون متصرفية المنتفك سابقا"(٢٠)، وفي عدد اخر أعلنت الصحيفة تعيين **(محمد بيك آل الربيعي)** وكيلًا للقائمّقامية، وهو من الشخصيات البغدادية المرموقة المنتمية لبيوتات بغداد العريقة وقال نص الصحيفة: "**عيّن لوكالة قائمّقامية كوت الإمارة ذوي الرفعة محمد بيك من آل الربيعي وهو من ذوي البيوت ببغداد**"(٢١).

وأوضحت الصحيفة نفسها ان الإدارة العثمانية لم تكتف بحسن الاختيار فحسب؛ بل عمدت إلى رفع كفاءة الكوادر الإدارية من خلال إخضاع قائمّقامي الأقضية لامتحانات مهنية في عام ١٨٧٨، وهي الإجراءات التي جُددت لاحقاً في عامي (١٨٩٨-١٨٩٩)، حيث كانت نتائج هذه الاختبارات

(١٨) "زوراء"، العدد ٢٤١٤، (٩ رجب ١٣٣١هـ /١٣ حزيران ١٩١٣م).
(١٩) "زوراء"، العدد ٧٦١ (٢ جمادى الأولى ١٢٩٥ / ٣ أيار ١٨٧٨).
(٢٠) "زوراء"، العدد ٣٤٥، (٦ ربيع الأول ١٢٩٠ /٢٤ نيسان ١٨٧٣).
(٢١) "زوراء"، العدد ٧٦٦، ١٦ جمادى الاخرة ١٢٩٥ / ١٦ حزيران ١٨٧٨).

ترفع إلى العاصمة "**الأستانة**" للبت فيها، مع اتخاذ قرارات حازمة بإعفاء كل من يخفق في إثبات كفاءته(٢٢)

أما على الصعيد المالي، فقد طالت آفة الفساد المستشرية في مفاصل الدولة، منصب مدير مال قضاء الكوت، إذ رصدت صحيفة "**زوراء**" وقوع اختلاسات مالية في حسابات القضاء، مما دفع الحكومة المركزية في بغداد سنة ١٨٧٧ إلى إيفاد "**حسن أفندي**"، مدير أرزاق بغداد آنذاك، للتحقيق والوقوف على تفاصيل تلك التجاوزات(٢٣).

واوضحت صحيفة "**صدى بابل**" في عام ١٨٧٧ أن الدولة العثمانية أصدرت قانونا خاصا بالبلديات حدد شروط عمل البلدية وأسسها وآليتها، فقد حدد القانون عدد أعضاء المجلس البلدي من (٦) أعضاء إلى (١٢) عضواً، حسب حجم المدينة وعدد سكانها، كما حدد شروطاً يجب توفرها في العضو المرشح، منها أن يكون من رعايا الدولة العثمانية، ومن أصحاب الأملاك، كما حدد القانون مدة العضوية في المجلس البلدي بأربع سنوات، ويجري استبدال نصف الأعضاء كل سنتين، وذكر القانون أيضا إن من حق الدولة أن تنصب رئيساً للبلدية حسب رغبتها شرط أن يكون ذا خبرة إدارية. ومدة رئاسة البلدية أربعة أعوام، ويكون راتب رئيس البلدية من واردات البلدية، أما الأعضاء فيعملون مجاناً(24).

لقد ظلت الأوضاع الخدمية متردية جدا لدرجة إن سكان المدينة التجأوا إلى الصحافة من اجل إيصال معاناتهم إلى الحكومة المركزية، مثال النصـ الذي نشرته صحيفة "**صدى بابل**" عن معاناة أهالي الكوت من خلال نشرها مقالا تحت عنوان: "**رسالة من كوت الإمارة**". نصت على: "**إن لفظة النظافة معدومة عندنا وعلى الخصوص في الأماكن التي يمر بها أولو الأمر والنهي مما اتخذت محلا للاجتماع والانشراح كدار الحكومة مثلا والقهوات (كذا) مما يطل منها على دجلة أو ما كان منها داخل القضاء التي يشمئز مما ينبعث من عفونة أقذارها (كذا)... أما الشوارع والأزقة فحدث عنها ولا حرج... فعند هذا الحد امسك القلم عن الكلام مراعاة لهم ولعل تنهض بهم الهمة الراقدة بهذا التنبيه والسلام**"(٢٥).

---

(٢٢) "زوراء"، العدد ١٢٦، (١ ذي الحجة ١٢٨٧ / ٢١ شباط ١٨٧١).

(٢٣) "زوراء"، العدد ٧٦٥ (٢٨ جمادى الأولى ١٢٩٤ / ٢٩ أيار ١٨٧٧).

(24) "صدى بابل"، العدد ٢٨، في ١٣ شباط ١٩١٠.

(٢٥) "صدى بابل"، العدد ٦٧، في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٠.

وفي الجانب القضائي بيّنت صحيفة "**زوراء**" آلية اختيار أعضاء المحكمة، فكان عن طريق الانتخابات التي تجري في المدينة على غرار انتخاب مجلس إدارة القضاء، واشترطت في أعضاء المحكمة أن يكونوا من أعيان المدينة ووجهائها سواء من المسلمين أو غير المسلمين، وكان الوالي يصادق على انتخاب أولئك الأعضاء، علما أن مدة العضوية في المحكمة عامان في حين كانت المدة التي يتولى فيها **(القاضي)** رئاسة المحكمة عامين ونصف(٢٦). وكان من واجبات **(المحكمة الشرعية)** النظر في قضايا الزكاة والنكاح والطلاق والنفقة والحضانة والديون واستغلال الأموال العامة، أما واجبات **(محكمة البداءة)**، فكانت تنظر في القضايا المدنية والنظر في أموال الأيتام وصناديق دعمهم، وعللت صحيفة "**زوراء**" تحويل هذه القضايا إلى **(محكمة البداءة)** بسبب تقصير **(المحكمة الشرعية)** والفساد المالي وكثرة المشاكل(٢٧). ثمة حقيقة تاريخية رصدتها صحيفة "**زوراء**"، هي إن عموم السكان في المدينة من أبناء العشائر لم يلجأوا إلى المحاكم الحكومية، وذلك لعدة أسباب منها اللغة المستخدمة في المحاكم واستخدام المذهب الحنفي في أصول المحاكم الشرعية فيما كان معظم سكان الكوت على المذهب الجعفري(28). في الجانب الأمني بينت "**زوراء**" أيضا المهام التي كانت تقوم بها (الضابطة)(٢٩) في الكوت، فهي جمع الضرائب من بعض العشائر، ونشر الأمن وتطبيقه في القضاء، والقيام بأعمال الحراسة الليلية ومطاردة الأشقياء والعصابات في داخل البلدة وخارجها، وكانت غالبا ما تقوم بهذه الأعمال بمساعدة الأهالي في قضاء الكوت والنواحي التابعة له(٣٠).

بالنسبة لأهمية هذه الصحف لدى أهالي الكوت؛ فقد بيّنت انه كان بعض مثقفي المدينة من الأفندية(٣١) يطالعون الصحف اليومية "**الزوراء**" و "**صدى بابل**" وغيرهما من المجلات في المقاهي الشعبية في المدينة، ونشرت "**زوراء**" في أحد أعدادها ان نسبة المشتركين في قراءة الصحيفة من اهل

(٢٦) "زوراء"، العدد ٣٤٤، (٦ ربيع الاول ١٢٩٠هـ / ٤ايار ١٨٧٣).

(٢٧) "زوراء"، العدد ٧٥٥، (١١ ربيع الثاني ١٢٩٤ / ٢٥ نيسان ١٨٧٧).

(28) "زوراء"، العدد ١٢١٣، (٣٠ جمادى الآخرة ١٣٠٢هـ / ١٦ نيسان ١٨٨٥).

(٢٩) يُشير مصطلح (الضابطة) عموماً إلى منظومة الأمن الداخلي والشرطة، وهو اللبنة الأولى التي تشكلت منها أجهزة الشرطة الحديثة في العالم العربي والمنطقة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين والكلمة مشتقة من الضبط والربط، ولها دلالات محددة تطورت مع الزمن. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠، ص ٤٥.

(٣٠) "**زوراء**"، العدد ١٦٢، (٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ / ١٦تموز ١٨٧١م).

(٣١) الافندية: هو اسم يطلق على فئة اجتماعية جديدة تتكون من موظفي دوائر الدولة ممن يعرفون القراءة والكتابة وهذه الطبقة كان لها تأثير في المجتمع العراقي الحديث فمنهم من طالب برفع مستوى المعيشة والخدمات الاجتماعية. يراجع: علي الوردي، لمحات اجتماعية من .....، ج ٣، ص ٨ – ١١.

الكوت، زاد بنسبة ٢٪ عن العام السابق[32]. واهتمت صحيفة "**صدى بابل**" برصد حالات اجتماعية كثيرة، فعلى سبيل المثال وثقت حوادث في الكوت جسدت القيم العربية كالنخوة والشجاعة وحماية الدخيل، وأكدت في مقال: ان الشيخ (**سلمان الشبلي**) أحد شيوخ (السعدون)، كان قد أعطى علي السلمان (احد شيوخ مياح في منطقة الغراف) أرضاً، مقابل بدل إيجار سنوي مقداره ما بين (٥٠٠٠ – ٦٠٠٠) ليرة، وعندما انتهى العام، نقض علي السلمان الاتفاق ولم يدفع الأجور المستحقة عليه، ولما يئس الشيخ سلمان الشبلي التجأ ودخل في مضيف الأمير محمد الحبيب وطلب الاستجارة منه، الأمر الذي جعل الأمير يهب لإنصاف الشيخ فطلب من علي السلمان دفع الإيجار المستحق عليه، ومع ذلك لم يستجب علي السلمان لطلب الأمير، مما دفع الأمير الى تجهيز حملة عسكرية ضده، وعندما سمع علي السلمان بذلك استجاب لطلب الأمير وطلب العفو منه فعفا عنه الأمير مقابل دفع الإيجار المستحق عليه للشيخ سلمان الشبلي[33]. ما يعني إن الأمير كان يمتلك مكانة كبرى لدى أبناء العشائر لما يوفره من حماية لم تكن الحكومة العثمانية تستطيع توفيرها لأبناء العشائر، نتيجة ضعفها والظروف الاجتماعية التي كانت تعيشها المدينة، لذا أصبحت العادات والتقاليد هي التي تسير المدينة وبما إن الأمير يقف على رأس الهرم الاجتماعي أصبح يمثل أعلى سلطة في القضاء. ولم تغفل مجلة "**لغة العرب**" عن أزياء عامة السكان في الكوت، فبينت عدم وجود فرق بين سكان المدينة وسكان الريف، فكان لباسهم بسيطاً جداً وهو عبارة عن دشداشة يرتدونها في الشتاء والصيف من الخام، وعباءة من الصوف، ويشماغ (كوفية)، وعقال وهذه الملابس كان يرتديها الفلاح والشيخ على حد سواء[٣٤]. وبالنسبة للمدارس؛ اشارت الصحف: ان الموظفين التابعين لإدارة التعليم لم يكونوا من ذوي الكفاءة والمقدرة، فقد ذكرت صحيفة "**صدى بابل**"، أن الكثير من الذين يعملون في التعليم لم يحصلوا على شهادة، وقد نص المقال على: "**إن العديد من المعلمين والعاملون (كذا) في دائرة المعارف لم يحصلوا على الشهادة، ولا يتخيل لنا أن نحتاج الى وضع المجهر على أعيننا، إذا دخلنا المدارس الوطنية حيث نجد لِذات جرم معلماً أو أكثر بلا شهادة، ولاسيما في المدارس الابتدائية منها ولا يكفينا أن نرى معلما واحدا بيده شهادة يستظل الآخرون لفيئها، كما كان يستظل تحت حماية الأغوات**

(32) "زوراء"، العدد ٤٥٧ (١٥ جمادى الأولى ١٢٩١ / ٢٩ حزيران ١٨٧٤).

(33) "صدى بابل"، العدد ١٦١، ٨ تشرين الثاني ١٩١٢.

(٣٤) "لغة العرب"، الجزء التاسع، السنة السابعة، أيلول ١٩٢٩، ص٦٧٥.

ومحسوبيهم في الدور البائد... لهذا نرى كثيراً من طلابنا لما ينتقل من صف أدنى الى أرقى يجدون من الكلفة ما لا تمكنهم من اتباع ذلك الصف والسير مع رفاقهم"[35].

وفي الجانب الصحي في الكوت؛ بيّنت "**صدى بابل**" اتخاذ السلطات العثمانية تدابير مهمة لمنع انتشار الأوبئة في الكوت، فعندما انتشر وباء الكوليرا في البصرة سنة ١٨٨٩، فرضت السلطات على المراكب النهرية التوقف عند الكوت لفحصها ونقل الأشخاص غير المصابين في مراكب أخرى الى بغداد، ولم تقف الإجراءات الطبية عند هذا الحد، فقد تشكلت لجنة طبية من اجل الكشف عن الحالات المرضية الخطيرة في الكوت، وبحسب الصحيفة فقد أرسلت مفتشية الصحة في بغداد عام ١٩١٠ الى الكوت **(الحاج علي أفندي آل الالوسي)** من أجل التأكد من خلو مدينة الكوت من وباء الكوليرا الذي اجتاح مدن جنوب العراق[٣٦]، وعندما تأكدت اللجنة الطبية من خلو المدينة من المرض اصدر قراراً يمنع المراكب النهرية المرور في الكوت لمنع انتشار المرض في المدينة[37].

وفي جانب الأراضي أوضحت صحيفة "**زوراء**": ان إجراءات تنظيم الأراضي وتطبيق نظام الطابو من لدن (مدحت باشا) أدت إلى نتائج أسهمت في انتقال ملكية مساحات واسعة من أراضي الكوت إلى عدد من الشيوخ والمتنفذين المرتبطين بالسلطة، إذ تمكّن بعضهم من بسط سيطرته على تلك الأراضي مستفيدين من نظام بيع سندات الطابو فقد استحوذ آل السعدون على أراضي الغراف الممتدة من شمال ناحية الحي حتى مدينة الكوت، في حين سيطر أمراء ربيعة على الأراضي الواقعة بين منطقة البغيلة والشيخ سعد، كما بسطت عشائر بني لام نفوذها على ناحية الشيخ سعد وبعض أراضي بدرة وجصّان. وقد تحقق ذلك في الغالب عن طريق شراء سندات الطابو التي كانت تطرح للبيع في المزاد العلني الذي تعلن عنه الصحيفة الرسمية[٣٨] وفي هذا السياق نشرت إعلانات تتعلق ببيع أراضي الكوت، إذ أعلنت عن عرض (٤٦) قطعة أرض في مزاد علني، وكان سعر الدونم الواحد منها يقارب (١٣٣) **قرشا**، على أساس أن أراضي الكوت تُعدّ من الأراضي الأميرية التابعة للدولة وبناءً على

(35) "صدى بابل"، العدد ٦٠، في ١ تشرين الأول ١٩١٠.

(٣٦) "صدى بابل"، العدد ٦٠، في ١ تشرين الاول ١٩١٠.

(37) "صدى بابل"، العدد ٦٦، في ٦ تشرين الثاني ١٩١٠.

(٣٨)"زوراء"، العدد ١٤٠٣، (٢٠ ذي الحجة ١٣٠٦ / ١٦ اب ١٨٨٩).

ذلك؛ باشرت الدولة العثمانية بطرح تلك الأراضي في المزاد العلني، فنشرت "**زوراء**" إعلانًا موجّهًا إلى الراغبين في التزام أراضي الكوت، كما يتضح في الجدول الآتي(٣٩):

المقاطعة	المساحة بالدونم	معجلاتها (المبلغ بالقرش)
ام الحنّة (كوت)	٥٤٧٢٠	٦٠٠٠٠
العبّارة	١٣٦٨٠	٩٠٠٠
أراضي شفيق وعبيد	٥٤٧٢	٣٢٠٠
فراوي	٦٨٤٠	٧٥٠٠
جابر	١٧١٠	٢٢٠٠
زيزكان	٤١٠٤	١٥٠٠
تل بيرام	٦٣٤٢٠	١٢٠٠
شفيق أراضي أبو كير	٦٨٤٠	١١٠٠
جنوك	٣٤٢٠	١٠٠٠
دهنو	٣٤٢٠	١٠٠٠

كانت أراضي الكوت ذات أهمية بالنسبة لواردات الدولة العثمانية، إذ نشرت صحيفة "**زوراء**" في أعداد مختلفة بعض حاصلات الكوت الزراعية للمزاد يمكن من خلالها معرفة القيمة الاقتصادية لهذه المنتوجات كما هو مبين في الجدول الأتي(٤٠) :

المكان	المحصول	المبلغ بالقرش
مقاطعة غريبة	شتوي	٤٢٠٠٠
شريمة الكوت	حنطة وشعير	١٠٠٠٠
كوت	بساتين	٣٦٠٠٠

(٣٩) "زوراء"، العددان، ٧٦٧ (٦ رجب ١٢٩٥ / ٥ تموز ١٨٧٨) و ٧٧٨ (١٣ رجب ١٢٩٥ / ١٢ تموز ١٨٧٨).

(٤٠) "زوراء"، العددان ٧٥٨، (٤ جمادى الأولى ١٢٩٥/ ٥ أيار ١٨٧٨) , ٧٦٩ (٢٠ رجب ١٢٩٥/ ١٩ تموز ١٨٧٨).

نهر جسام	حنطة	٦٠٠٠
نهر جسام	شعير	٨٠٠٠
نهر جسام	دخن	٦٠٠٠

وبيّنت الصحيفة ذاتها ان الحكومة لم تكتف بأخذ الأموال من الفلاحين؛ بل كانت تكلفهم بأعمال السُخْرة، فقد شارك في عام ١٨٩٠ (ثلاثمائة) رجل من الفلاحين في الكوت من اجل إصلاح الممر الذي يربط نهر دجلة وهور الشويجة الذي طوله (٢٤٠٠٠م)[٤١]، ويوضح الجدول الآتي الذي أوردته الصحيفة ضريبة الأعشار التي أعلنتها الحكومة للالتزام في بعض مناطق الكوت لعام ١٨٩٦[٤٢]:

المبلغ	النوع والمكان
٣٧٥٠,٠٠	اعشار شريمة الجزيرة
٣٢٦,٣٥٠	اعشار مقاطعة حميدية
١٨٤٧,٢٠	اعشار شتوي غابات الكوت
١٥٤٥٠,٠	اعشار شتوي انهار الكوت
١٧٨٧,٢٠	اعشار مقاطعة ام الحنة
٢١٢٥,٠٠	اعشار مقاطعة نهر جسام
٢٥٢٨٥,٧٥	المجموع

وبخصوص الضرائب المفروضة؛ تطرقت "**زوراء**" لضريبة (الكودة) التي كانت تفرضها الدولة العثمانية على الأغنام سنوياً، فقد ذكرت مقدار ما حصلت عليه الدولة في الكوت عام ١٨٨٩ بظرف أسبوع بلغ (١١٣٠٠٠ قرشا)[٤٣] وفي الأسبوع التالي ذكرت الصحيفة نفسها إن الدولة حصلت على مبلغ آخر مقداره (٣٢١٣ قرشا) في الكوت أيضاً[٤٤]. وبحسب الصحيفة ذاتها كانت الحكومة العثمانية تفرض ضرائب أخرى على الحيوانات مثل ضريبة الحصان وضريبة البغال فقد فرضت الدولة العثمانية في عام ١٨٩٩ ضريبة مقدارها أربعة بغال على قضاء الكوت باسم إعانة البغال[٤٥]. كما أجرت

(٤١) "زوراء"، العدد ١٤٥٥، (٢٨جمادى الثاني ١٣٠٨هـ / ٧ شباط ١٨٩١).

(٤٢) "زوراء"، العدد ١٧٨١، (٢٣ربيع الأول ١٣١٦هـ/١٠ آب ١٨٩٨م).

(٤٣) "زوراء"، العدد ١٤٦٤، (٣ رمضان ١٣٠٨هـ/١١ نيسان١٨٩١م).

(٤٤) "زوراء"، العدد ١٤٦٥، (٦ رمضان ١٣٠٨هـ/ ١٤ نيسان١٨٩١م).

(٤٥) "زوراء"، العدد١٨٣٠، (٣٠ ربيع الأول ١٣١٧هـ/ ٧ آب ١٨٩٩م).

الحكومة العثمانية مزايدة الالتزام بصيد الأسماك في انهار قضاء الكوت في عام ١٨٧٨، كما بينت صحيفة الزوراء في الجدول الآتي(٤٦):

المنطقة	كوت	بدرة	المجموع
المبلغ	٢٣٦٠٠	٢٦٦٠٠	٥٠٢٠٠

وخلال عام ١٩٠٨ في ضوء التطورات السياسية التي شهدتها الدولة العثمانية بعد ثورة تركيا الفتاة التي قادتها جمعية الاتحاد والترقي؛ برز في الكوت اتجاهان سياسيان متمايزان تمثل الاتجاه الأول بزعامة عباس العلي(٤٧) الذي ارتبط بالأحزاب والتجمعات السياسية الداعية إلى مبادئ الحرية والعدالة والمساواة، وكان على صلة مباشرة بالحركات السياسية التي نشطت في مدينة البصرة بقيادة طالب النقيب(٤٨) (١٨٧٠ – ١٩٢٩) وفي هذا السياق بعث كلٌّ من حزب الحرية والائتلاف(٤٩) وجمعية البصرة الإصلاحية(٥٠) رسائل إلى عباس العلي، حثّته فيها على نشر مبادئهما وأهدافهما في المدينة.

(٤٦) "زوراء"، العدد ٧٥٦، (٢٤ ربيع الثاني ١٢٩٥هـ/ ٢٦ نيسان ١٨٧٨).

(٤٧) عباس علي القره غولي من الشخصيات السياسية البصرية التي برزت في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، ولا سيما بعد انقلاب جمعية الاتحاد والترقي وإعادة العمل بالدستور سنة ١٩٠٨. عُرف بنشاطه السياسي ودعمه لأفكار الإصلاح الدستوري والحرية والمساواة، وقاد أحد الاتجاهات السياسية في البصرة المرتبطة بجمعية الاتحاد والترقي، وأسهم في نشر مبادئها وأهدافها بين أوساط المجتمع البصري في مطلع القرن العشرين . يراجع للمزيد من التفاصيل : حسين علي عبد الله، البصرة في مذكرات سليمان فيضي، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد ٨، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ١٠

(٤٨) السيد طالب النقيب: هو ابن السيد رجب نقيب أشراف البصرة ومن ابرز الشخصيات العراقية السياسية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد شغل وظائف حكومية عدة فعندما فتحت جمعية الاتحاد والترقي فرعا لها في البصرة عام ١٩٠٨ كان النقيب من أوائل المنتمين لها لكنه اختلف مع الجمعية بسبب محاولتهم إفشال انتخابه عضوا لمجلس المبعوثان عام ١٩٠٨ لعدم ثقتهم به بسبب اتصاله بمشايخ الخليج والحكومة المصرية الذين كان لهم علاقة جيدة مع الانكليز. وبسبب تغير سياسة الاتحاديين انضم النقيب إلى أحزاب المعارضة التي تشكلت فيما بعد . يراجع: حسين هادي الشلاه، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٢.

(٤٩) تأسس فرع حزب الحرية والإئتلاف في البصرة عام ١٩١١ على غرار حزب الحرية والإئتلاف التركي الذي كان يدعو الى منح حرية إدارية للولايات العثمانية ونوع من الحكم الذاتي(اللامركزية) وكان لهذا الحزب فروع في الموصل وبغداد واغلب أعضاء الحزب هم أعضاء حزب الحر المعتدل وكانوا معارضين لسياسة الاتحاديين، لذلك بعث فرع البصرة للحزب رسائل الى عدة شخصيات في المدن العراقية وكان من بينهم عباس العلي للمزيد من التفاصيل ينظر: مذكرات سليمان فيضي من رواد النهضة العربية في العراق، تقديم : باسل سليمان فيضي، بغداد، ١٩٩٨، ص٩٦ – ٩٩

(٥٠) تأسست جمعية البصرة الإصلاحية في ٢٨ شباط ١٩١٣، على يد طالب النقيب وعدد من أعضاء حزب (الحرية والإئتلاف)، و تأسست هذه الجمعية على غرار الجمعية الإصلاحية في بيروت وهي ترتبط بحزب اللامركزي المصري الذي كان ينادي بالنظام اللامركزي في حكم الإقليم، وكانت هذه الجمعية تتركز على مقاومة سياسة الاتحاديين من اجل نظام ملكي لا مركزي تحت راية الدولة العثمانية وقد بعثت الجمعية برسائل لعدد من وجهاء المدن العراقية وكان من ضمنهم عباس العلي في الكوت من اجل نشر برنامج الجمعية المتكون من ٢٧ مادة كما اصدر الحزب صحيفة

أما الاتجاه الثاني فكان يتزعمه الأمير محمد الحبيب[٥١] الذي تمسّك بأفكار الجامعة الإسلامية، ودعا إلى طاعة الحكومة العثمانية وعدّها واجبًا ينبغي الالتزام به، وقد نشرت "**صدى بابل**" سنة ١٩١٣ نص خطاب الأمير محمد الحبيب وجّهه إلى أبناء عشائر ربيعة، شدّد فيه على ضرورة طاعة الحكومة العثمانية والالتفاف حولها، وجاء في نص رسالته: "**يا رؤساء العشائر وسائر كبار العرب وعموم وجهائها الكرام: من كان منكم مسلماً فليتق الله سبحانه وتعالى، الذي قال في محكم كتابه: ﴿وأطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم﴾، فمن كان منكم مسلما فليتق الله ثم يا معشر العرب إن حكومتنا السنية الدستورية لم تزل حافظة حقوقكم ونعمتكم وساهرة على صيانة ذمامكم وقد غفرت إساءتكم ومنحتكم الحرية التامة وسامحتكم لأجل وحشيتكم السابقة وهي تود رقيّكم ورفع شأنكم، فليت شعري هل إنكم تجدون مثل هذه الحكومة وعليه فأخبركم يا معشر العرب أنا ومن يتبعني ومن يسمع نصيحتي ولا يعمل بها أقول فاني في براء منه بأمر الحكومة حتى اجعله عبرة لمن اعتبر وأوقع به تنكيلا لكي يكون مثالا إذا أصر على عصيانه وبقي على غيّه وضلّ بجهله عن سواء السبيل ولم يطع للحكومة أمراً والسلام على من اتبع الهدى**". أمير ربيعة محمد الحبيب[٥٢].

وبالنسبة للتغطية الصحفية العثمانية لأحداث الحصار؛ فقد وثقت الصحف العثمانية احداثه بمقالات عديدة ففي ظل الأوضاع السياسية والعسكرية التي أحاطت بمدينة الكوت خلال أحداث حصار الكوت، وجد سكان المدينة أنفسهم بين ضغط القوات العثمانية من جهة، وتقدم القوات البريطانية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل موقفهم يميل في الغالب إلى الولاء القائم على البعد الديني. وفي هذا الإطار استجاب عدد من الأهالي والعشائر لنداءات الجهاد[٥٣]، التي أطلقتها الدولة العثمانية في مواجهة

الدستور. يراجع: "**العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ – ١٩٣٠**"، المصدر السابق ، ص ٧٨؛ عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، الطبعة الثانية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥، ص١٠٩؛ حسين هادي الشلاه، المصدر السابق، ص ٢٧٧ – ٢٨٧.

(٥١) الأمير محمد الحبيب من الشخصيات السياسية البارزة في البصرة خلال السنوات الأخيرة من العهد العثماني، وقد ارتبط اسمه بالحركة الإصلاحية العربية التي نشطت بعد سنة ١٩٠٨. كان من أنصار جمعية البصرة الإصلاحية التي تأسست سنة ١٩١٣ بزعامة السيد طالب النقيب، ودعا إلى الإصلاح الإداري واللامركزية والدفاع عن حقوق الولايات العربية ضمن الدولة العثمانية. عُرف بمواقفه المؤيدة للحكومة اللامركزية وانتقاده لسياسات التتريك التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي، كما أسهم في نشر الأفكار الإصلاحية بين أبناء البصرة والوجهاء العرب، وكان له حضور في النشاط السياسي والفكري الذي شهدته المدينة قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

. يراجع للمزيد من التفاصيل : وصفي السامرائي، حركة الفكر القومي العربي وتأثيراتها في العراق، مقال منشور بتاريخ ٦ /٦ / ٢٠٠٨ في موقع https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136921

(٥٢) "صدى بابل"، العدد ٢٠٦، في ٢٨ أيلول ١٩١٣.

(٥٣) بدأت هذه الحركة في تشرين الثاني ١٩١٥، إذ دعت الحكومة العثمانية الى إخراج (**العلم الحيدري الشريف**) واستخدمت شتى الوسائل من اجل جذب عطف الناس، لذلك قررت الحكومة إرسال (**الداغستاني**) ومعه وفد من شخصيات محترمة من اجل إخراج (العلم

القوات البريطانية في سياق تعزيز هذا التوجه؛ وثقت "**مجلة البلاغ**" زيارة وفد من علماء الشيعة في شباط سنة ١٩١٦ معسكر القوات العثمانية المحيط بالمدينة، وذلك على خلفية برقية بعثها **(خليل باشا)** إلى معاون والي بغداد، يطلب فيها إرسال العلماء إلى جبهة القتال في الكوت. وقد مكث العلماء عدة أيام في المدينة، قبل أن يغادروها في أوائل شهر آذار من العام نفسه، وكان لهذه الزيارة أثر معنوي واضح في تعزيز صمود القوات العثمانية، فضلاً عن تحفيز أبناء العشائر، لا سيما عشائر ربيعة، على مواصلة القتال في مواجهة القوات البريطانية(٥٤).

وفي هذا السياق؛ بينت المجلة ذاتها قيادة أمير ربيعة محمد الحبيب أبناء عشائر ربيعة وزبيد، الذين بلغ عددهم نحو خمسة آلاف مقاتل، وهاجموا القوات البريطانية في قرية معمل السوس، حيث استمرت المعركة يوماً كاملاً ليلاً ونهاراً، وتمكنت خلالها القوات المهاجمة من إرباك القوات البريطانية وإضعاف مواقعها(٥٥).

وفي محاولة القوات البريطانية لكسر الحصار المفروض عليها داخل الكوت؛ أوضحت "**البلاغ**" سعي القوات البريطانية المتمركزة في البصرة إلى تنفيذ محاولة إنقاذ عبر إرسال الباخرة المسماة "**جلنار**"، التي كانت تُعد من أسرع البواخر في العراق آنذاك وقد قام البريطانيون بتدريعها بصفائح من الحديد وأكياس من الرمل لحمايتها من نيران الرصاص، كما شُحنت بنحو مائتين وسبعين طناً من المواد الغذائية، وتطوع عدد من البحارة لنقلها إلى المدينة المحاصرة. إلا أن القوات العثمانية تمكنت من إيقاف الباخرة بعد أن مدّت سلكاً معدنياً عبر نهر دجلة بصورة مائلة أعاق حركتها، مما أدى إلى الاستيلاء عليها وأسر البحارة الذين كانوا على متنها(٥٦). لذلك فقد شرع طاوزند في يوم ٢٩ نيسان ١٩١٦،

الحيدري) من النجف الى بغداد ثم الى الكوت، وقد شهدت هذه الحركة تأييد علماء الشيعة واستجابة اغلب السكان لها، لذا اخذ أبناء العشائر يتوافدون على النعمانية واشتركوا بعد ذلك بالقتال الدائر، ومن الجدير بالذكر إن حركة الجهاد الثانية كانت موجهة إلى علماء الشيعة بصورة خاصة على خلاف حركة الجهاد الأولى التي كانت موجهة إلى كل المسلمين. يراجع: اخلاص لفتة حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢٤، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٦، ص٦٦–٧٠؛ جميل موسى النجار، السيد كَاطع العوادي ودوره الوطني في الحياة السياسية العراقية ١٩٠٨ – ١٩٤٥، المكتبة العصرية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٨٣ – ٩٠.

(٥٤) مجلة "**البلاغ**" (مذكرات محمد رضا الشبيبي)، العدد ٨، السنة الرابعة، ١٩٧٣، ص٨.

(٥٥) "**البلاغ**"(مذكرات الشبيبي)، العدد ٢، السنة الخامسة، ١٩٧٤، ص ٩– ١٠.

(٥٦) " البلاغ " (مذكرات الشبي)، العدد ٦، السنة الخامسة، ١٩٧٥، ص ١٩.

بتدمير مدافعه وعتاد معداته الحربية الأخرى وسلم نفسه، فدخل الجيش العثماني باليوم نفسه بعد حصار دام من يوم (٧ كانون الأول ١٩١٥ الى ٢٩ نيسان ١٩١٦)، أي بعد حصار استمر ١٤٣ يوماً[٥٧].

فضلا عن ذلك بينت "**البلاغ**" ان القوات العثمانية وجدت عند دخولها المدينة الخنادق مملوءة بالسروج والحراب، كما قامت بجمع ما ألقته القوات البريطانية في النهر من بنادق ومدافع وعتاد، فقد استخرجت القوات العثمانية بحسب المجلة من نهر دجلة بقايا (٦) طائرات، و(٧) سيارات، وما يقارب من (٦٠) مدفعاً، و(٣) بواخر، وحوالي (٢٠٠٠) بندقية صالحة للعمل[٥٨]. وقد نشر **(خليل باشا)** بياناً في المجلة ذاتها أعلن فيه استسلام القوات البريطانية في الكوت، ونص البيان على الآتي: "**بعون عناية (كذا) الحق والباري توفقنا الى إسقاط كوت الإمارة بعد حصار دام ٤ أشهر و ٢٣ يوماً، ففي تشرين الثاني الماضي كنا أجبرنا في الحرب سلمان باك جيش الجنرال طاونسند على الرجعة وبواسطة التعقيبات السريعة التي أجريناها عليه أجبرناه الى حرب أخرى في جوار العزيزية وبعد ذلك اضطر للالتجاء الى كوت الإمارة المستحكمة مع جيشه البالغ عشرين ألف جندي، وقد أرسلت حكومة انكلترا جيشا سياراً لرفع الحصار فجرت بينه وبين جيشنا المنصور سبع حروب كبرى النصر حليف السيف العثماني القاطع وبمهاجمات كثيرة نقص عدد جيش طاونسند المحصور من عشرين ألفاً الى ١٣٣٠٠ فنحن الآن نعيش في هذا اليوم المسعود حيث سلم فيه هؤلاء كأسرى حرب**"[٥٩].

كما وثقت صحيفة "**زوراء**" البيانات العسكرية العثمانية ومسار الحصار بأعدادها: (٢٤٩٠ – ٢٤٩٢ – ٢٥١٥ – ٢٥٢٣ – ٢٥٢٥ – ٢٥٢٦ – ٢٥٣٥ – ٢٥٣٧ – ٢٥٤٤ – ٢٥٤٥ – ٢٥٤٦ – ٢٥٤٧ – ٢٥٥٠ – ٢٥٦٣ – ٢٥٦٤ – ٢٥٦٥ – ٢٥٦٦ – ٢٥٦٧ – ٢٥٦٨ – ٢٥٧٠ – ٢٥٧٥ – ٢٥٨٠)[٦٠]. ومن الجدير بالذكر والتوضيح ان الصحيفة حظيت باهتمامٍ أكبر من غيرها من الصحف العثمانية عند تناول ما نُشر عن مدينة الكوت محليا، وجرى توظيفها والاعتماد عليها بدرجةٍ أوسع مقارنةً بغيرها من الصحف المعاصرة. ويعود ذلك إلى كونها الصحيفة الرسمية في العراق خلال العهد العثماني، فضلاً عن كونها من أقدم الصحف صدورًا وأكثرها انتظامًا في نشر الأخبار

(٥٧) البلاغ (مذكرات الشبي)، العدد ٦، السنة الخامسة، ١٩٧٥، ص١٩.

(٥٨) "البلاغ"(مذكرات الشبي)، العدد ٦، السنة الخامسة، ١٩٧٥، ص١٨.

(٥٩) "**البلاغ**" (مذكرات الشبي)، العدد٦، السنة الخامسة، ١٩٧٥، ص١٧.

(٦٠) يراجع للمزيد عن اخبار الحصار في صحيفة "**زوراء**": الفصل الأول من الرسالة (البحوث).

والتقارير الحكومية، الأمر الذي جعلها تعكس توجهات الإدارة العثمانية وتتابع الأوضاع في مختلف ولايات العراق، بما في ذلك الكوت، من جوانب سياسية وإدارية وعسكرية واجتماعية متعددة.

لم تقتصر الصحافة التي وثّقت أحداث الكوت على الصحف المحلية الصادرة في الولايات العراقية، مثل الزوراء، بل امتد التناول الإعلامي ليشمل دوريات مركزية صدرت في الاستانة، عكست رؤية الدولة العثمانية للحدث وقدّمته ضمن سياق سياسي وعسكري أوسع عبرت عن الموقف الرسمي وشبه الرسمي تجاه مجريات الحرب ونتائجها. ومن أبرز هذه الدوريات صحيفة **(Tanin)** التي تابعت أحداث الكوت بوصفها مسارًا متصاعدًا نحو الهزيمة البريطانية، إذ نشرت في ٢٢ آذار ١٩١٦ موضوعًا عن حال الجيش البريطاني في العراق، ما يدل على متابعة مبكرة لوضعه المتدهور[٦١]، ثم تبعته في مقال اخر لتتحدث عن استعداد الإنجليز لتسليم الكوت، وهو مؤشر واضح على إدراك قرب النهاية[٦٢]، وفي ٣٠ نيسان ١٩١٦ تناولت واقعة سقوط الكوت نفسها[٦٣]، لتتبع ذلك بنشر خبر سقوطها أيضًا، بما يعكس تأكيد الحدث وتكرار نشره في أكثر من عدد موضحة الانتصارات في الكوت والعراق عموما [٦٤] كما نشرت في ١ أيار ١٩١٦ بلاغًا رسميًا يوضح الهزيمة البريطانية وفي ١٩ آذار ١٩١٦ مادة بعنوان "**في العراق**" رابطه من خلاله الكوت في تغيير مسار الحرب في العراق عموما[٦٥]، وكل ذلك يبين أنها كانت توثق الحدث في سياق عسكري وسياسي معًا، مركّزة على الهزيمة البريطانية وتبعاتها.

أما صحيفة **(İkdam)**[٦٦] فقد عرضت الكوت ضمن إطار تطور العمليات العسكرية فنشرت موضوعًا عن هزيمة جديدة للبريطانيين في العراق، وهو تمهيد لسقوط الكوت[٦٧]، ثم تبعته في مقال تناولت فيه سقوط الكوت صراحة[٦٨]، وفي ٤ أيار ١٩١٦ نشرت تهنئة بمناسبة الانتصار[٦٩]، وموضوعًا عن كيفية خسارة **(طاوزند)** وهزيمته بما يعكس انتقالها من متابعة القتال إلى تفسير أسباب الهزيمة[٧٠]، كما نشرت في ١٨ آذار ١٩١٦ خبر بدء تراجع الإنجليز من الفلّاحية، وفي ٥ أيار ١٩١٦

(61) "**Irak'ta İngiliz Ordusunun Hali**", Tanin ،22 Mart 1916.
(62) "**İngilizler Kut'ül Amare'nin Teslimine Hazırlanıyorlar**", **Tanin** ،27 Nisan 1916.
(63) **"Kut'ül Amare'nin Sükûtu, Irak Seferi**", **Tanin** ،30 Nisan 1916.
(64) "**Kut'ül Amare'nin Sükûtu**", **Tanin**, 2 Mayıs 1916.
(65) Siyasiyat: Irak'ta ،"**Tanin** 19, Mart 1916.

(٦٦) يراجع: الملحق رقم ٩.

(67) "**Irak'ta İngilizlerin Yeni Bir Hezimeti** ،"**İkdam**, 15Nisan 1916.
(68) "**Kut'ül Amare'nin Sükûtu Hakkında** ،"**İkdam**, 1 Mayıs 1916.
(69) "**Kut'ül Amare Muzafferiyeti Münasebetiyle** ،"**İkdam,** 4 Mayıs 1916.
(70) "**Townshend Nasıl Kaybetti", İkdam**, 2 Mayıs 1916.

مادة عن تقدير الصحافة البلغارية لانتصار العراق مما يدل على توسيع الحدث إلى بعد دولي يتجاوز العراق نفسه(٧١).

اما صحيفة "**Tasvir-i Efkâr**"(٧٢) تبرز بوصفها من أكثر الصحف تفصيلًا في تغطية الكوت، إذ نشرت مقالًا بعنوان: "**تاريخ حصار الكوت**"، ما يشير إلى تقديم سرد تاريخي متكامل للحصار(٧٣)، وتناولت الوضع الجديد في العراق بعد سقوط الكوت، وفي ٦ أيار ١٩١٦ كتبت عن **(الانتصار في الكوت)**، وفي ٩ أيار ١٩١٦ تناولت مسألة **(الإمدادات)** وهو ما يوحي بتحليل ظروف الحصار(٧٤)، كما نشرت موضوعًا عن السعي لاستعادة الكوت، ما يدل على أنها تابعت الحدث منذ بدايته، وليس فقط عند نهايته(٧٥)، في حين أن صحيفة "**Tercüman-ı Hakikat**" قد ركزت على جانب الانتصار، فنشرت في ٢٩ نيسان ١٩١٦ مادة عن كون ما جرى أعظم كارثة في تاريخ الإنجليز، وتناولت إعجاب الإنجليز أنفسهم بالبطولة العثمانية(٧٦)، وفي ٣ أيار ١٩١٦ نشرت موضوعًا بعنوان "**قائدنا البطل**" في إشارة للقائد خليل باشا وتناولت الكوت مباشرة، (٧٧)، كما أوضحت بمقال وضع **(طاوزند)** بعد الهزيمة(٧٨)، ويضاف للصحف أعلاه صحيفة "**Journal de Beyrouth**" التي كانت تصدر في بيروت باللغة الفرنسية، وقد نشرت أرقامًا تفصيلية عن الأسرى، بلغت نحو (١٣,٣٠٠) جنديًا، شملت الضباط والجنود البريطانيين والهنود، وهي أرقام قريبة جدًا من الإحصاءات الرسمية البريطانية، مما يدل على اعتمادها على بيانات عسكرية دقيقة نسبيًا(٧٩).

إلا أنها عرضت هذه الأعداد بوصفها تمثل قوة مقاتلة كاملة، دون التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وهو ما أثار ملاحظة المصادر البريطانية لاحقًا(٨٠)، كما تطرقت الصحيفة إلى مسألة عرضٍ

---

(71) **"İngilizler Felahiye'den Ricata Başladılar", İkdam,** 18 Mart 1916.

(٧٢) يراجع: ملحق رقم ١٠

(73) "**Kut'ül Amare Muhasarasının Tarihçesi", Tasvir-i Efkâr**, 30 Nisan 1916.
(74) "**Kut'ül Amare'nin Zaptından Sonra Irak'ta Yeni Vaziyet**", Tasvir-i Efkâr 1, Mayıs 1916.
(75) **"Mücahitlerimiz Kutu'da Zapt ve İstirdat Etmek Üzere**", **Tasvir-i Efkâr**, 10 Aralık 1915.
(76) "**İngilizler Tarihin En Büyük Felaketi**", **Tercüman-ı Hakikat** 29 Nisan 1916.
(77) "**Townshend'in Teslimi ve Vilayete Sürur**", **Tercüman-ı Hakikat**, 1 Mayıs 1916.
(78) "**General Townshend'in Vaziyeti**", **Tercüman-ı Hakikat**, 20 Nisan 1916.

(٧٩) يراجع: الملحق رقم ١١.

(٨٠) كتاب المؤلف البريطاني: (E. W. C. Sandes) المعنون:

In Kut and Captivity with the Sixth Indian Division Murray.

السابق ذكره في الفصل الثاني من الرسالة كان أبرز الناقدين لهذه الصحيفة واصفها بالعشوائية. يراجع للمزيد حول ملاحظاته النقدية:
E. W. C. Sandes, Op. Cit.,p. 261 – 265.

ماليٍّ قدمه لورنس للقائد العثماني مقابل إطلاق سراح الحامية، وقدمت ذلك ضمن خطاب يعكس تفوق الموقف العثماني وعدم خضوعه للإغراءات المادية، وهو طرح يحمل طابعًا دعائيًا واضحًا في سياق الحرب(٨١)، وعلى العموم؛ اتسمت تغطية الصحيفة بنبرة احتفالية تمجد النصر العثماني، وتبرز حجم الخسارة البريطانية، مما عكس طبيعة الصحافة العثمانية في زمن الحرب بوصفها أداة إعلامية ذات بعد تعبوي، على الرغم من احتفاظها بدرجة من الدقة في نقل الأرقام الأساسية.

واحتل النصر المتحقق في الكوت مساحة واسعة في مجلة "**Servet-i Fünûn**"، اذ نشرت في عددها المرقم ١٢٩٨، صورة رمزية للجنرال **(طاوزند)** معلقة عليها: "**الكوت–العمارة الأيام الأخيرة للإنجليز**": "**كان الجنرال طاوزند ضعيفًا ومريضًا بينما كان الجنود الإنجليز يطاردون فأرًا (من صحف الفكاهة الألمانية)**"(٨٢)، وبينت المجلة نفسها بلاغ نائب القائد العام أنور باشا(٨٣) (١٨٨١–١٩٢٢) الرسمي للسلطان محمد رشاد الخامس(٨٤) (١٨٤٤–١٩١٨) بالنجاح الكبير الذي تحقق في الكوت عبر برقية أرسلها إلى القصر، وقدم له التهاني. وردًا على ذلك، جاء في البرقية الجوابية المرسلة من العاصمة أن الدور الذي قام به **«أعظم القادة حتى آخر جندي»** في تحقيق هذا النصر قد نال التحية

(81) "**Journal de Beyrouth**", 2 May 1916, As cited in British military accounts of the Siege of Kut.

(٨٢) يراجع: ملحق رقم ١٢.

(٨٣) انور باشا: من أبرز القادة العسكريين والسياسيين في أواخر العهد العثماني وُلد في إسطنبول وتخرّج في المدارس العسكرية، وبرز اسمه مبكرًا بوصفه ضابطًا طموحًا شارك في الحركة الدستورية التي تُوّجت بثورة ١٩٠٨ العثمانية تدرّج أنور باشا في المناصب العسكرية حتى أصبح وزيرًا للحربية سنة ١٩١٤، وهو المنصب الذي مكّنه من التأثير المباشر في القرار السياسي والعسكري وبعد هزيمة الدولة في الحرب، غادر أنور باشا البلاد، ثم انتقل إلى آسيا الوسطى حيث حاول تنظيم حركات مقاومة ضد النفوذ السوفيتي، قبل أن يُقتل سنة ١٩٢٢ في إحدى المعارك هناك. يراجع لمزيد من التفاصيل: علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥٦٧ – ٥٨٠.

(٨٤) محمد رشاد الخامس: هو احد سلاطين الدولة العثمانية تولّى الحكم سنة ١٩٠٩ بعد خلع أخيه السلطان عبد الحميد الثاني في أعقاب ثورة ١٩٠٨ العثمانية، وهي الثورة التي أعادت العمل بالدستور وفتحت المجال أمام صعود القوى السياسية الحديثة، وعلى رأسها جمعية الاتحاد والترقي التي أصبحت صاحبة النفوذ الفعلي في إدارة شؤون الدولة. وقد جاء اعتلاء محمد رشاد العرش في وقت كانت فيه الدولة تعاني من ضعف داخلي وتحديات خارجية متزايدة، الأمر الذي جعله سلطانًا ذا دور رمزي أكثر منه سياسي، إذ تركزت السلطة الحقيقية بيد القيادات الحزبية والعسكرية على الرغم من مكانته كخليفة للمسلمين وانتهى عهده بوفاته سنة ١٩١٨ في إسطنبول، قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى بقليل. يراجع للمزيد من التفاصيل: إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦ – ١٩١٦، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٣٥ – ٤٤٠

السلطانية[٨٥]، كما أُشير إلى إرسال الفواتح على أرواح الشهداء الذين سقطوا في سبيل الدفاع عن الوطن، والدعاء بأن يكون النصر حليفًا لجميع أفراد الجيش[٨٦].

وتابعت مجلة "**Servet-i Fünûn**" اخبار النصر واقامة الاحتفالات في بغداد التي استمرت ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ، وفي هذا الإطار تمت زيارة قبر **(غولتز باشا)**[٨٧] **(١٨٤٣–١٩١٦)**، وأُلقيت كلمات عند قبره تمجيدًا للنصر[٨٨]، وخلال هذه الاحتفالات نُظمت مواكب بالقوارب المشاعل في نهر دجلة، وأُلقيت خطب تتعلق بالنصر، وبذلك أُقيمت احتفالات في بغداد والأراضي العراقية المحيطة بها ستبقى راسخة في الأذهان لفترة طويلة[٨٩]. ووثقت المجلة نفسها التصريح الذي أدلى به الجنرال **(طاوزند)** لمراسل الوكالة الوطنية في بغداد عندما اسر قال فيه: **«لقد أدرتُ قافلة الحرب التي جرت في العراق حتى حصار الكوت. وقد وجدتُ صلابة وشجاعة الجيش التركي الذي حاربنا تفوق كل أنواع الإشادة... وقد تجلت هذه الحقيقة أيضًا في معركة غاليبولي... إن الجنود الأتراك، المفعمين بحب الوطن، يعتبرون التضحية بالنفس في سبيل البلاد غاية سامية... وعلى الرغم من كونهم شجعانًا ومضحين، فإنني علمتُ بعد الاستسلام أنهم أيضًا أناس نبلاء...»**[٩٠]، وبذلك فان مجلة "**Servet-i Fünun**" تناولت معركة الكوت بوصفها نصرًا عظيمًا ذا أبعاد سياسية ومعنوية واسعة، إذ ركزت على تصوير الحدث بوصفه إنجازًا عسكريًا كبيرًا يعادل أو يفوق أهم انتصارات الدولة، وأبرزت أثر هذا النصر في رفع مكانة الدولة العثمانية داخليًا وخارجيًا، وفي جانب آخر ركزت على قضية الأسر، فصوّرت سقوط الكوت بوصفه انهيارًا كبيرًا للجيش البريطاني، مع التأكيد على عدد الأسرى الكبير، مما يضخم من حجم الانتصار ويعطيه بعدًا رمزيًا يتجاوز الحدث العسكري نفسه، كذلك تناولت

(85) **"Kutü'l-Amare Muzafferiyeti"**, **Servet-i Fünûn**, Nu: 1298, 1 Recep 1334, (4 Mayıs 1916), S. 286.

(86) "**Servet-i Fünûn**", Nu: 1298, 1 Recep 1334 (4 Mayıs 1916), S. 287.

(٨٧) غولتز باشا : قائد عسكري ومفكر ألماني بارز خدم في الجيش البروسي ثم ارتبط اسمه بإصلاح الجيش العثماني. أُرسل إلى الدولة العثمانية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، فساهم في إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية وتحديثها، وأشرف على تدريب جيل من الضباط الذين أصبح لهم دور مهم لاحقًا خلال الحرب العالمية الأولى عُيّن قائدًا عامًا للقوات العثمانية في العراق، توفي في بغداد سنة ١٩١٦ قبل اكتمال النصر، فارتبط اسمه بالتمهيد له أكثر من تحقيقه الفعلي. يراجع لمزيد من التفاصل:

Jehuda L. Wallach, Anatomy of a Military Assistance Program: The German Mission to the Ottoman Empire, 1835–1914, Westview Press, 1976, pp. 27 – 35.

(88) "**Bağdat'ta Asâr-ı Şadumanî**" (Kutü'l-Amare Muzafferiyeti)", Servet-i Fünun, Nu: 1302, S. 22.

(89) **"Bağdat'ta Şenlikler"** (Kutü'l-Amare) nin Sükûtu ve Tesirâtı", Servet-i Fünun, Nu: 1301, S. 3.

(90) "**General Townshend ile Mülâkat – Türk Ordusu Hakkında Takdirât"**, Servet-i Fünun, Nu: 1300, S. 312.

تأثير النصر على المستوى الدولي، مبيّنة كيف انعكس إيجابًا على حلفاء الدولة وأثار الإحباط في صفوف أعدائها وهو ما يضع الحدث ضمن سياق أوسع من مجرد معركة محلية(٩١).

أما مجلة **(Harb Mecmuası)**، فقد تناولت المعركة بأسلوب أكثر وضوحًا في طابعه الدعائي، حيث ركزت على إبراز البطولة العسكرية والروح المعنوية العالية للجيش العثماني(٩٢)، وقدمت الحدث ضمن إطار ديني ومعنوي من خلال ربط النصر بالإرادة الإلهية والتوفيق الرباني، ونشرت في عددها الثامن صورة لخليل باشا مصحوبة بالآية القرآنية: ﴿**نصر من الله وفتح قريب**﴾، وفي ملاحظة مكتوبة اسفل الصورة اشير الى صحيفة انجليزية دون ذكر اسمها وورد في الملاحظة: "**وضعت صحيفة إنجليزية طاوزند داخل الإطار أعلاه، وكتبت على اللوحة التي علّقتها على مآذن بغداد المباركة: (فاتح العراق تاونسند). فقمنا بإزالة طاوزند وأقمنا بدلًا منه لوحة مناسبة ووضعنا صاحبها الحقيقي فيها**"(٩٣).

وبذلك عكست هذه المجلات تغطية مركّزة لـ(**انتصار الكوت**) اتسمت بطابع احتفالي ودعائي واضح، إذ صوّرت الحدث بوصفه نصرًا عسكريًا كبيرًا للدولة العثمانية، مع إبراز حجم الخسائر البريطانية وأسر الآلاف من الجنود، وتقديم القادة العثمانيين، وفي مقدمتهم **(خليل باشا)**، بصفتهم رموزًا للبطولة والإنجاز. كما ركزت هذه الدوريات على الأثر المعنوي للنصر، سواء من خلال تصوير الاحتفالات الشعبية في بغداد، أو عبر ربط الانتصار ببعد ديني وسياسي يعزز مكانة الدولة داخليًا وخارجيًا، وكان لها دور مهم في رفع معنويات الجيش العثماني وتعزيز الثقة بقدراته القتالية، ولم تقتصر على السرد النصي؛ بل اعتمدت الصور الرمزية والبصرية، الأمر الذي يبين أن هذه المجلات شكلت أداة إعلامية مهمة في تمجيد النصر بما يخدم أهداف الدولة العثمانية الحربية(٩٤).

اما الصحف التركية فانها تعتبر قراءات حديثة لخبر قديم أي "**مقالات رأي**" تمثلت في صحيفة **(Sabah)** التي أظهرت التعامل مع الكوت بوصفها "**نصرًا مُهمَلًا**"، أكثر من كونها مجرد معركة، فالنصوص لا تنشغل بتفاصيل الحصار بقدر ما تنشغل بسؤال: لماذا غاب هذا النصر عن الذاكرة؟ وهنا تُبنى سردية ضمنية تُلمّح إلى أن هناك "**إقصاءً متعمدًا**" لهذا الحدث في فترات سابقة، لا سيما في

(91) "**Irak Muzafferiyetinin Tesiri**", Servet-i Fünun 8, 1299, Recep 1334 (11 Mayıs 1916), 298-299; "**Kutü'l-Amare Muzafferiyeti**", Servet-i Fünûn, Nu: 1298, 1 Recep 1334 (4 Mayıs 1916), s. 285.
(92) "**Servet-i Fünun**"1, 1298, Recep 1334, p.295.

(٩٣) يراجع: الملحق رقم ١٤.

(٩٤) يراجع: الملاحق رقم ١٢ و ١٣ و ١٤.

ظل التحولات السياسية داخل تركيا. الجديد هنا أن الكوت لا تُستخدم فقط لإحياء الماضي؛ بل وسيلة لنقد سرديات تاريخية حديثة، وكأن الصحيفة تعيد ترتيب الذاكرة الوطنية، لا مجرد استعادتها(٩٥)، وكان مقالها مقرونا برسم فني توضيحي عن الحصار(٩٦).

أما **(Yeni Şafak)** فتتجاوز هذا الإطار إلى مستوى أعمق، إذ تُحمّل الكوت بعدًا رمزيًا يتداخل فيه التاريخ بالدين والسياسة. فالكوت هنا ليست فقط هزيمة بريطانية؛ بل تُقدَّم كدليل على "**إمكانية انتصار الشرق الإسلامي على الغرب**" في لحظة مفصلية. اللافت أن الخطاب لا يركّز على الحدث نفسه بقدر ما يربطه بسياق ممتد، بحيث تصبح الكوت جزءًا من سردية صراع حضاري طويل، وليس مجرد معركة في الحرب العالمية الأولى. هذا التوسيع في المعنى هو ما يجعل تناولها مختلفًا، إذ تتحول من واقعة محددة إلى رمز قابل لإعادة التوظيف(٩٧).

ونلاحظ في **(Habertürk)** عدولا عن الخطاب التعبوي نحو تفكيك بعض جوانب الحدث. التركيز هنا يتجه إلى الشخصيات، لا سيما **(خليل باشا)**، لكن ليس بوصفه بطلًا مطلقًا، بل شخصية تاريخية مرّت بتحولات لاحقة معقدة. ما يُقدَّم ليس فقط النصر؛ بل ما بعد النصر: التهميش، النفي، وإعادة التقييم. وهذا يعكس محاولة لإخراج الكوت من إطار الدعاية إلى إطار التاريخ النقدي، حيث لا يكون الانتصار نهاية القصة؛ بل بدايتها(٩٨). أما **(Türkiye Gazetesi)** فتبنت زاوية مقارنة لافتة، إذ تُدخل الكوت في منافسة رمزية مع **(جناق قلعة)**(٩٩) هنا لا يُطرح السؤال: ماذا حدث في الكوت؟ بل: لماذا لم تحظَ الكوت بالمكانة نفسها؟ هذا الطرح يكشف عن صراع داخل الذاكرة التاريخية نفسها، حيث يتم إعادة ترتيب سلّم الانتصارات وفي هذا السياق، تُستخدم الكوت لإعادة موازنة السردية الوطنية، وكأن الصحيفة تقول إن التاريخ الرسمي لم يُنصف بعض محطاته(١٠٠) في صحيفة **(Yeni Akit)**

(95) **Erhan Afyoncu**, **"Araplar Bizi Arkadan Vurdu'nun Cevabı: Kutü'l-Amare"**, **Sabah**, 1 Mayıs 2016; Melih Altınok, **"E, O Zaman"**, **Sabah**, 1 Mayıs 2016.

(٩٦) يراجع: الملحق رقم ١٥.

(97) Mustafa Armağan, "**Kutü'l-Amare'de Kanla Yazılan Mektup**", Yeni Şafak؛ 2016, Kutü'l-Amare Zaferi Neden Unutturuldu?", **Yeni Şafak** 2016; Akif Emre, **"Tarihin ve Coğrafyanın Özeti: Irak yahut Kutü'l-Amare"**, **Yeni Şafak**, 2016.

(98) Murat Bardakçı, **"Kafayı çekiyorum, o halde lâikim!"**, **Habertürk**, 2 Mayıs 2016.

(٩٩) جناق قلعة: (المعروفة في التاريخ الغربي بمعركة غاليبولي أو حملة الدردنيل عام ١٩١٥) تحمل رمزية هائلة واستثنائية في التاريخ العسكري العثماني. فهي لم تكن مجرد معركة دفاعية ناجحة؛ بل تحولت إلى أسطورة قومية ومحطة فاصلة غيرت مجرى التاريخ.

(100) Ekrem Buğra Ekinci, **"Kutü'l-Amare Zaferi Çanakkale'den Daha mı Önemli?"**, **Türkiye Gazetesi**, 2016.

يظهر المقال تحويل الكوت إلى مناسبة احتفالية، حيث تُقدَّم بوصفها "عيدًا" ينبغي إحياؤه، وكأن الحدث لم يعد مجرد انتصار عسكري بل أصبح طقسًا من طقوس الذاكرة الوطنية، يُستعاد كل عام لإعادة تأكيد حضور التاريخ العثماني في الهوية التركية المعاصرة وهذا التحويل من حدث إلى مناسبة يكشف أن الكوت لم تعد تُقرأ في سياقها الزمني الأصلي، بل في سياق الحاجة إلى ترميم ذاكرة جماعية ترى في الماضي مصدرًا للشرعية والاعتزاز(١٠١).

أما في صحيفة **(Takvim)** فإن الكوت تُطرح من زاوية مختلفة، إذ لا يقتصر الحديث على الانتصار ذاته؛ بل يُسلَّط الضوء على ما رافقه من محاولات بريطانية للتأثير والخداع، مثل الحديث عن الرشوة أو الوسائل غير العسكرية، وهو ما يجعل النصر يبدو وكأنه تحقق ليس فقط بالتفوق العسكري؛ بل أيضًا بتجاوز أساليب الخصم. هنا تتحول الكوت إلى دليل على تفوق مزدوج، أخلاقي وعسكري، ويُعاد تقديمها بوصفها انتصارًا على قوة كبرى لم تلتزم بقواعد المواجهة المباشرة، مما يضفي على الحدث بعدًا دراميًا يتجاوز الوقائع المجردة(١٠٢).

وفي صحيفة **(Star)** يلاحظ أن الكوت تُدمج ضمن سردية أوسع للتاريخ العثماني، فلا تُعرض كحدث مستقل؛ بل كحلقة في سلسلة من الانتصارات التي تُشكّل معًا صورة متكاملة للقوة العسكرية والتاريخية. هذا الدمج يجعل الكوت جزءًا من بنية ذاكرة قومية متماسكة، حيث تُستدعى إلى جانب معارك أخرى لتأكيد استمرارية القدرة والانتصار، وليس فقط كحادثة منفردة في جبهة العراق، وبهذا المعنى، فإن الكوت تفقد خصوصيتها الحدثية لتكتسب قيمة رمزية ضمن تاريخ أطول(١٠٣).

والخيط المشترك بين هذه الصحف أن الكوت لم تعد تُقرأ كحدث من الماضي؛ بل أداة في الحاضر، فهي تُستخدم لإعادة تعريف الهوية، ولمراجعة السرديات، ولإنتاج خطاب يتجاوز الحدث نفسه. وهذا ما يجعلها، كما أشرت سابقًا، لا تُستخدم كمصدر تاريخي مباشر؛ بل كمرآة تعكس كيف يُعاد تشكيل التاريخ في الإعلام المعاصر، وهي زاوية تحليلية يمكن أن تمنح بحثك عمقًا يتجاوز السرد التقليدي.

---

(101) Bahadıroğlu, Yavuz, **"Bugün Kut Bayramıdır"**, **Yeni Akit**, 29 Nisan 2016: https://www.yeniakit.com.tr/yazarlar/yavuz-bahadiroglu/bugun-kut-bayramidir-14790.html
(102) "**Lawrence Rüşvet Teklif Etti**", **Takvim**, 29 **Nisan** 2014: https://www.takvim.com.tr/guncel/2014/04/29/lawrence-rusvet-teklif-etti
(103) "**Kut'ül Amare Zaferi Münasebetiyle**", **Star**, 29 Nisan 2016: https://www.star.com.tr/acik-gorus/kutul-amare-zaferi-munasebetiyle-haber-1107056/

ثانيا. تاريخ قضاء الكوت في الصحافة البريطانية:

يعود ظهور الصحافة في بريطانيا إلى أوائل القرن السابع عشر، إذ بدأت بنشر نشرات إخبارية مطبوعة كانت تنقل أخبار الحروب والصراعات السياسية في أوروبا. وقد ظهرت هذه النشرات أولًا في شكل أوراق إخبارية غير منتظمة، قبل أن تتحول تدريجيًا إلى صحف دورية. ويعد ظهور صحيفة "**Corante, or Weekly News**" سنة ١٦٢١ من أوائل المطبوعات الإخبارية التي صدرت في إنجلترا، وكانت تنشر أخبارًا مترجمة عن الأحداث الأوروبية، لاسيما الحروب التي شهدتها القارة في تلك الفترة. وقد شكلت هذه النشرة بداية تطور الصحافة الإنجليزية التي أخذت تتوسع تدريجيًا مع تزايد اهتمام المجتمع بالأخبار السياسية والعسكرية(١٠٤).

وخلال النصف الثاني من القرن السابع عشر بدأت الصحافة البريطانية تأخذ شكلًا أكثر انتظامًا مع ظهور صحف تصدر بصورة دورية، ومن أبرزها صحيفة "**Oxford Gazette**" التي صدرت سنة ١٦٦٥ أثناء انتقال البلاط الملكي إلى مدينة أكسفورد بسبب انتشار الطاعون في لندن. وقد تحولت هذه الصحيفة بعد مدة قصيرة إلى صحيفة "**The London Gazette**"، التي أصبحت الصحيفة الرسمية للحكومة البريطانية، وكانت تنشر الإعلانات الحكومية والأخبار الرسمية، ولا تزال تصدر حتى اليوم(١٠٥). ومع نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر شهدت الصحافة البريطانية توسعًا ملحوظًا، إذ ظهرت صحف جديدة اهتمت بالأخبار السياسية والاجتماعية، مثل صحيفة "**The Daily Courant**" التي تعد أول صحيفة يومية في بريطانيا، وقد صدرت في لندن سنة ١٧٠٢، وكانت تنشر الأخبار الأجنبية بشكل رئيس(١٠٦)، كما ظهرت صحف أخرى أسهمت في ترسيخ تقاليد العمل الصحفي مثل "**The Spectator**" التي اهتمت بالمقالات الفكرية والأدبية، وأصبحت من أبرز الدوريات المؤثرة في الحياة الثقافية في بريطانيا(١٠٧).

وأخذت الصحافة البريطانية تتطور بصورة أكبر في القرن الثامن عشر مع اتساع دائرة القراء وازدياد الاهتمام بالشؤون السياسية، فظهرت صحف جديدة كان لها تأثير كبير في الرأي العام، ومن أبرزها صحيفة "**The Times**" التي تأسست في لندن عام ١٧٨٥، وأصبحت لاحقًا من أهم الصحف

(104) Jeremy Tunstall, The Press in Britain, The Press in Britain, London: Constable, 1969, p. 15.
(105) Jeremy Black, The English Press in the Eighteenth Century, The English Press in the Eighteenth Century, London: Croom Helm, 1987, p. 3.
(106) Colin Seymour-Ure, The Rise of the Popular Press in Britain, London: Allen & Unwin, 1974, p.7.
(107) Joad Raymond, The Invention of Journalism in England 1650–1700, Oxford: Oxford University Press, 1996, p. 12.

البريطانية وأكثرها تأثيرًا في الحياة السياسية والإعلامية. وقد ساعدت التطورات التقنية في الطباعة، فضلا عن توسع التعليم وازدياد الاهتمام بالأخبار، على انتشار الصحف في المدن البريطانية المختلفة، مما أدى إلى ظهور صحف إقليمية ومحلية في القرن التاسع عشر(١٠٨). وهكذا تطورت الصحافة البريطانية من نشرات إخبارية محدودة في القرن السابع عشر إلى مؤسسة إعلامية واسعة الانتشار بحلول القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأصبحت الصحف الوطنية والإقليمية تمارس نشاطًا مهمًا في نقل الأخبار وتشكيل الرأي العام، فضلًا عن توثيق الأحداث التاريخية الكبرى، ومنها الحروب التي خاضتها بريطانيا في مناطق مختلفة من العالم.

وبالنسبة لموقع الكوت في الصحافة البريطانية؛ فقد تناولتها من الجانب العسكري فقط خلال معركة الكوت وحصارها وعكست تغطياتها طبيعة الصحافة البريطانية آنذاك والتي جمعت بين الصحف المركزية الكبرى والصحف الإقليمية المحلية. فكانت هذه الصحف تنقل أخبار الجبهة في بلاد الرافدين إلى الرأي العام البريطاني، وتابعت تطورات الحصار الذي انتهى باستسلام القوات البريطانية سنة ١٩١٦. وقد اختلفت طريقة تناولها للحدث تبعًا لطبيعة كل صحيفة وجمهورها فقد كانت صحيفة **"The Times"** من أهم الصحف البريطانية وأكثرها تأثيرًا في الرأي العام والسياسة، إذ تصدر في لندن وتعد من الصحف النخبوية ذات الطابع السياسي والدبلوماسي، وركزت على مجريات العمليات في الجبهة العراقية، وعلى وضع القوات البريطانية بقيادة الجنرال **(طاوزند)**، كما نشرت تحليلات عن صعوبة الموقف العسكري داخل المدينة المحاصرة وناقشت تداعيات الحصار على مكانة بريطانيا العسكرية في الشرق الأوسط واصفة هذه الهزيمة في الكوت انها "**أسوء هزيمة تتلقاها بريطانيا بعد معركة يوركتان**"(١٠٩)، لذلك اتسمت معالجتها بطابع تحليلي يعتمد على البلاغات العسكرية والتصريحات الرسمية(١١٠).

(108) Stanley Morison, The English Newspaper 1622–1932, Cambridge, Cambridge University Press, 1932, p. 5.

(١٠٩) تعد معركة يوركتاون او يوركتون من أهم المعارك في حرب الاستقلال الأمريكية، وقد وقعت في مدينة يوركتاون بولاية فرجينيا سنة ١٧٨١ بين القوات البريطانية من جهة، وقوات المستعمرات الأمريكية المدعومة من فرنسا من جهة أخرى. وكانت هذه المعركة نقطة تحول حاسمة في حرب الاستقلال الأمريكية، إذ أدت الى هزيمة بريطانيا فيها و بدء المفاوضات التي انتهت بتوقيع Treaty of Paris سنة ١٧٨٣، والذي اعترفت بموجبه بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية. يراجع للمزيد من التفاصيل: مهدي صالح مرعي، حرب الاستقلال وظهور الولايات المتحدة الامريكية ١٧٧٦ – ١٧٨٣، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، كلية الآداب، العدد ٦٨، ٢٠١٣، ص ٣٧٥ – ٣٨٠.

(110) "**The Times**", 5 May 1916, s. 9.

أما صحيفة "**Liverpool Echo**" وهي صحيفة إقليمية تصدر في مدينة ليفربول وتخاطب جمهور الطبقة الوسطى والعمال، فقد ركزت في تغطيتها على الأخبار السريعة والتقارير اليومية المتعلقة بالحرب. وقد نشرت أخبارًا عن حصار الكوت وأوضاع الجنود البريطانيين داخل المدينة، مع إبراز معاناة القوات المحاصرة وصعوبة إيصال الإمدادات إليها، كما نقلت أخبار محاولات الجيش البريطاني لفك الحصار، الأمر الذي يعكس طبيعة الصحافة المحلية التي كانت تهتم بتقديم الأخبار العسكرية بأسلوب مباشر ومفهوم للجمهور العام(١١١).

وتناولت صحيفة "**Manchester Courier**"، وهي من الصحف المحافظة التي صدرت في مدينة مانشستر، أخبار الكوت من زاوية سياسية وعسكرية، اذ ركزت على أهمية الجبهة العراقية في الحرب، وأوضحت ان الخطأ الاستراتيجي هو الاندفاع نحو بغداد دون تأمين كاف للخطوط الخلفية وبينت تأثير الحصار على سمعة الجيش البريطاني. وقد أبرزت الصحيفة أهمية العمليات العسكرية الهادفة إلى إنقاذ القوات المحاصرة، مع التأكيد على ضرورة استمرار الدعم العسكري للجبهة(١١٢). أما صحيفة "**Manchester Evening News**" فهي صحيفة مسائية واسعة الانتشار في مانشستر، وقد عُرفت بطابعها الإخباري السريع. وقد نشرت تقارير متتابعة عن تطورات حصار الكوت، وركزت على أخبار المعارك التي دارت حول المدينة وعلى محاولات القوات البريطانية فك الحصار، كما نقلت ردود الفعل في بريطانيا تجاه تطورات الموقف العسكري في بلاد الرافدين ووصفت الحدث في الكوت بالزلزال الذي هز اركان السياسة البريطانية وقد وصفت الاستسلام بانه نتيجة غرور القيادة العسكرية(١١٣).

وفي مدينة نيوكاسل تناولت صحيفة "**Newcastle Journal**" أخبار الكوت ضمن تغطيتها العامة للحرب العالمية الأولى، حيث كانت صحيفة إقليمية تخاطب سكان شمال إنجلترا. وقد نشرت تقارير عن تقدم القوات العثمانية وتطورات الحصار، وأبرزت أهمية الجبهة العراقية في الصراع بين الدولة العثمانية وبريطانيا، كما نقلت الأخبار العسكرية التي كانت تصل من وزارة الحرب البريطانية(١١٤). أما صحيفة "**Dundee Courier**" وهي صحيفة اسكتلندية معروفة، فقد تناولت حصار الكوت في سياق اهتمامها بأخبار الحرب العالمية الأولى، إذ ركزت على نقل التقارير العسكرية

(111) "**Liverpool Echo**", 6 Mays 1916, s. 2.
(112) "**Manchester Courier**", 24 Ocak (January) 1916, s.4.
(113) "**Manchester Evening News**", 1 Mays 1916, s. 2, 29 Nisan 1916, s. 4.
(114) "**Newcastle Journal**", 7 Aralik (December) 1915, s. 5

والبلاغات الرسمية المتعلقة بالجبهة العراقية، كما نشرت أخبارًا عن الوضع الإنساني للقوات المحاصرة داخل المدينة، وهو ما يعكس اهتمام الصحافة الاسكتلندية بمتابعة أخبار الجنود البريطانيين في الجبهات البعيدة(١١٥).

كما تناولت صحيفة "**Derby Daily Telegraph**"، وهي صحيفة محلية تصدر في مدينة ديربي، أخبار الكوت ضمن تقاريرها عن تطورات الحرب، حيث نشرت أخبارًا عن المعارك التي جرت في محيط المدينة وعن محاولات الجيش البريطاني كسر الحصار، وقد اتسمت تغطيتها بالطابع الإخباري المباشر الذي يهدف إلى نقل تطورات الحرب إلى القراء في المناطق المحلية(١١٦). أما صحيفة "**Tamworth Herald**" وهي صحيفة محلية أسبوعية، فقد ركزت في تغطيتها على أخبار الجنود البريطانيين المشاركين في الحرب، وقد تناولت حصار الكوت بوصفه أحد الأحداث المهمة في الجبهة العراقية، كما نقلت أخبار المعارك والتقارير العسكرية التي كانت تنشرها وكالات الأنباء البريطانية(١١٧).

وتناولت صحيفة "**North Devon Journal**"، وهي صحيفة إقليمية تصدر في منطقة ديفون(١١٨) أخبار الكوت من خلال تقارير عامة عن الحرب، حيث ركزت على مجريات العمليات العسكرية وعلى تطورات الحصار، كما نقلت الأخبار التي كانت تصل من الجبهة العراقية إلى الصحافة البريطانية(١١٩)، أما صحيفة "**Exeter and Plymouth Gazette**" فقد نشرت أخبارًا مفصلة عن الحرب في بلاد الرافدين، واهتمت بتطورات حصار الكوت، حيث تناولت العمليات العسكرية التي دارت حول المدينة، وأبرزت محاولات القوات البريطانية التقدم نحوها لفك الحصار(١٢٠). وفي السياق نفسه تناولت صحيفة "**Western Daily Press**" أخبار الكوت ضمن تغطيتها العامة للحرب العالمية الأولى، وقد ركزت على نشر الأخبار العسكرية الواردة من الجبهة العراقية، كما نشرت تقارير عن تقدم القوات العثمانية والظروف التي واجهها الجيش البريطاني خلال الحصار(١٢١)

أما صحيفة "**Western Gazette**" فقد تناولت أخبار الحصار ضمن الأخبار الدولية، إذ كانت صحيفة إقليمية تهتم بنقل التطورات العسكرية في الحرب، وقد نشرت تقارير عن المعارك التي

(115) "**Dundee Courier**", 2 Mays 1916, s.3.
(116) "**Derby Daily Telegraph**", 17 Ocak 1916.
(117) **"Tamworth Herald"**, 5 Subat (February) 1916, s. 6
(١١٨) مقاطعة ريفية وساحلية كبيرة وتاريخية تقع في جنوب غرب إنجلترا.
(119) "**North Devon Journal**", 3 Subat 1916, s.10
(120) "**Exeter and Plymouth Gazette**", 3 Mays 1916, s. 6, 8 Mays 1916, s.1
(121) "**Western Daily Press**",13 Mays 1916, s.5

دارت في محيط الكوت وعن محاولات القوات البريطانية إنقاذ الجيش المحاصر[١٢٢]، كما نشرت صحيفة "**Western Times**" تقارير عن العمليات العسكرية في بلاد الرافدين، وتناولت حصار الكوت بوصفه أحد أهم الأحداث العسكرية في تلك الجبهة، حيث ركزت على الأخبار الواردة من القيادة العسكرية البريطانية وعلى تطورات القتال بين الجانبين[١٢٣]. وأخيرًا تناولت صحيفة "**Evening Telegraph**" أخبار الكوت ضمن تقاريرها المسائية عن الحرب، وقد ركزت على نقل الأخبار العاجلة المتعلقة بالحصار وبمحاولات فكّه، كما نشرت تقارير عن سير المعارك في الجبهة العراقية[١٢٤].

وتنبع أهمية هذه الصحف من كونها مصادر معاصرة للأحداث زمنيا، إذ كانت تنقل الأخبار العسكرية فور وصولها من الجبهة العراقية إلى بريطانيا، وغالبًا ما اعتمدت في تقاريرها على البلاغات الرسمية الصادرة عن وزارة الحرب البريطانية أو على برقيات وكالات الأنباء وهذا يمنحها قيمة وثائقية مهمة لأنها توثق طريقة تقديم الحرب للرأي العام البريطاني، كما تكشف حجم الاهتمام الذي حظيت به جبهة بلاد الرافدين في الصحافة البريطانية. ويؤكد عدد من مؤرخي الإعلام أن الصحافة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى أدت نشاطًا كبيرًا في نقل الأخبار العسكرية وتشكيل الرأي العام تجاه مجريات الحرب، الأمر الذي يجعل الرجوع إلى هذه الصحف مفيدًا في فهم الصورة الإعلامية لمعركة الكوت داخل بريطانيا.

ومع ذلك فإن الاعتماد على هذه الصحف كمصدر تاريخي يتطلب قدرًا من الحذر النقدي، لأن معظمها كان يعمل في ظل رقابة حكومية صارمة فرضتها بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى. فقد صدر في بريطانيا سنة ١٩١٤ قانون يعرف باسم **(Defence of the Realm Act)** أو **(قانون الدفاع عن المملكة)** الذي منح الحكومة صلاحيات واسعة في مراقبة الصحافة ومنع نشر المعلومات التي قد تؤثر في المجهود الحربي أو تضر بالمعنويات العامة ونتيجة لذلك كانت كثير من الأخبار التي تنشرها الصحف تعتمد على البلاغات الرسمية، وهو ما يعني أنها قد تعكس أحيانًا الرواية الرسمية البريطانية للحرب أكثر مما تعكس الواقع الكامل للأحداث[١٢٥].

---

(122) **"Western Gazette"**, 21 Nisan 1916, s.7
(123) "**Western Times**",17 Mart 1916, s 2
(124) "**Evening Telegraph**", 10 Ocak 1916, s.4

(١٢٥) يعد قانون **(Defence of the Realm Act)** من أبرز التشريعات التي صدرت في بريطانيا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، إذ أُقرّ في آب/ ١٩١٤ بهدف تمكين الحكومة البريطانية من إدارة شؤون الدولة في ظروف الحرب الاستثنائية. وقد منح هذا القانون السلطات التنفيذية صلاحيات واسعة شملت الجوانب العسكرية والاقتصادية والإعلامية، وكان من أهم ما نصّ عليه فرض رقابة مشددة على الصحافة والنشر ففيما يتعلق بالصحافة، أتاح القانون للحكومة فرض قيود مباشرة على ما يُنشر في الصحف، ومنع نشر أي

لم تقتصر الصحافة البريطانية التي تناولت أحداث حصار الكوت على الصحف اليومية أو المراسلات الإخبارية التقليدية فحسب؛ بل امتدّت لتشمل المجلات المصوّرة التي أدّت دورًا لا يقل أهمية في تشكيل الوعي العام وبرزت مجلة "The War Illustrated" بوصفها واحدة من أبرز هذه الوسائل الإعلامية.

اشارت إلى أن السير **(أرثر باربيت)**[١٢٦] **(Arthur Barrett)** تحرك في أوائل شهر تشرين الثاني عام ١٩١٤ من مقر قيادته في الهند، مصطحبًا وحدات خفيفة من الفرسان وكتيبة مشاة ووحدات مساندة، متجهًا إلى المنطقة. وفي الواقع، عندما أعلن العثمانيون الحرب؛ كانت القوات في حالة استعداد في جزر البحرين، وهذا يبيّن بوضوح أن البريطانيين كانوا قد قرروا تنفيذ عملية البصرة مسبقًا وبعد سقوط حصن الفاو خلال ساعات قليلة، وانسحاب القوات التركية من البصرة، دخل البريطانيون المدينة، وقاموا بأسر القنصل الألماني والمواطنين الألمان فيها، ثم أرسلوهم إلى الهند[١٢٧]، وعند النظر في عرض الحملة في بلاد ما بين النهرين في هذه المجلة فإن أول ما يلفت الانتباه، الاستخدام المكثف للمواد البصرية، إلى جانب اعتماد مقاربة استشراقية في سرد التطورات العسكرية في المنطقة. وفي أثناء رواية الأحداث؛ جرى اللجوء كثيرًا إلى المقارنات مع عصور ما قبل التاريخ، مع توظيف مكثف للأساطير، مما أدى إلى استخدام لغة يغلب عليها الطابع المجازي ففي القسم المعنون "**حرب جديدة في العالم القديم**" تم التأكيد على أن بلاد ما بين النهرين، مهد الحضارات، أصبحت مسرحًا لحرب جديدة[١٢٨].

معلومات يمكن أن تُعدّ مضرة بالمجهود الحربي أو تمسّ الأمن القومي، كما خولها معاقبة الصحف أو الأفراد الذين يخالفون تلك التعليمات يراجع للمزيد من التفاصيل:

Millman, Brock, Managing Domestic Dissent in First World War Britain, London: Frank Cass, 2000, p.156.

(١٢٦) أرثر باربيت: ضابط وجنرال بريطاني خدم في الجيش البريطاني خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ويُعد من القادة العسكريين الذين شاركوا في الحملة البريطانية في بلاد ما بين النهرين خلال الحرب العالمية الأولى. برز دوره بشكل واضح سنة ١٩١٤ عند انطلاق العمليات العسكرية البريطانية في جنوب العراق، إذ كان من أوائل القادة الذين تولّوا قيادة القوات القادمة من الهند نحو منطقة البصرة.

يراجع للمزيد:

Tony Heathcote, The British Field Marshals 1736–1997: A Biographical Dictionary, London: Leo Cooper, 1999, pp. 39–41.

(127("**The Great Episodes of the War**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p.2001.

(128) "**New War in the Old World**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p.2002.

وعلى وفق هذه التقييمات؛ فإن المنطقة الواقعة بين نهري الفرات ودجلة، التي تبدو كأنها واحة، تحولت إلى ساحة حرب مميتة. وقد سُفكت الدماء على مر القرون بسبب التنافس بين حضارات آشور وبابل واليونان والعرب وفارس. وقد فُقدت جيوش في طرق موحلة، بينما أصبحت في الوقت الحاضر مجهّزة بأسلحة جديدة تحت أجنحة "**الطيور الحديدية البيضاء**"(١٢٩).

ومن الجدير بالذكر أن جميع أفراد الجيش البريطاني، من أعلى رتبة عسكرية إلى أدناها، كانوا على دراية بالغنى التاريخي لمنطقة بلاد ما بين النهرين. وقد أدى هذا الوضع إلى بروز مشاعر ذات طابع روحاني (صوفي) بشكل مكثف على جبهة القتال في المنطقة، فسعت مجلة **The War Illustrated**" إلى نقل أحداث جبهة العراق بأسلوب يحرّك المشاعر الروحية لدى الجمهور البريطاني، خارج الأطر المألوفة(١٣٠). إذ وصف أحد الجنود، الذي دوّن تجاربه في المنطقة، المكان الذي كانوا فيه بأنه أشبه بـ "**جنة عدن**" حيث أُكلت التفاحة المحرمة(١٣١)، كما رأى الجندي نفسه، عند سماع أصوات القصف المدفعي الكثيف أول مرة، في ذلك مفارقة لافتة، إذ عبّر عن أن الحرب في هذه المنطقة ما تزال تُخاض كما في الماضي باستخدام أدوات مثل القوس والسهم، كاشفًا بذلك عن تصوّراته تجاه المنطقة(١٣٢)، وقد أُجريت مقارنة مماثلة بالنسبة لنهر دجلة، بوصفه رمزًا من رموز العالم القديم(١٣٣).

إن وقوع المنطقة ضمن جغرافيا مليئة بالعوائق الطبيعية شكّل الجانب الأكثر صعوبة في تنفيذ العمليات من حيث الخدمات اللوجستية، وفي الفقرات التي تناولت عدم ملاءمة الظروف المناخية في المنطقة في المجلة ذُكر أن الجنود البريطانيين تقدّموا بسرعة كبيرة بسبب الحرارة، وأن ارتفاع درجات الحرارة المصحوبة بالرطوبة أثّر سلبًا في الحياة في بعض الأماكن. وقد أُشير إلى أنه عند ارتفاع درجة

(129) "**With the Highland Brigade in Mesopotamia**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 7, London, 1917, p. 2430.
(130) "**Black Watch Goes Forward**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 7, London, 1917, p.2430.
(131) "**Old World Tigris in the Twentieth Century War**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p. 2009.
(132) "**he Great Episodes of the War**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p. 2012.
(133) "**Sea Power in the Desert**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p. 2002.

الحرارة كان الغبار يتصاعد في الجو منذ شروق الشمس حتى غروبها، وكان الأفراد يواجهون خطر الموت بضربات الشمس(١٣٤).

وفي ظل هذه الظروف أوضحت المجلة اعتماد الوحدات الهندية–البريطانية التي خاضت القتال بصورة مكثفة على النقل النهري. إذ كان يوجد نحو ١٠٠ قارب في خدمة الوحدات البريطانية في المنطقة. كما استُخدمت السفن البخارية التابعة لأسطول الهند الملكي، فضلا عن تلك القوارب، في نقل المواد وأحيانًا في نقل الجنود. كذلك فإن تقدّم الوحدات التابعة لكل من السير **(بيرسي كوكس)** و**(طاوزند)** أصبح ممكنًا إلى حد كبير بفضل القوارب التي بلغ طولها نحو ٣٥ قدمًا (نحو ١٠.٥متر) وعرضها ٢.٥ قدم (نحو ٧٦ سنتيمتر)(١٣٥). إلا أن هذا التقدّم كان يخلق أحيانًا ظروفًا سلبية، إذ إن جرّ القوارب التي جنحت أو علقت على اليابسة عبر الطين، أو دفعها، كان من أصعب الأمور، وتمثل أبرز عائق أمام التقدم البري في الأراضي الموحلة ومناطق المستنقعات. وفي المناطق التي تسود فيها هذه الظروف؛ تحوّل تقدم البريطانيين إلى مشقة. كما قدّم نقل المدافع والأسلحة الحديثة باستخدام الجمال وغيرها من الحيوانات؛ صورة لافتة للنظر(١٣٦). وبالنظر إلى العبارات الواردة في المجلة، يتضح أنه جرى إضفاء طابع فكري على حملة بلاد ما بين النهرين، من خلال تصوير هذه المعركة التي تدور على أرض العالم القديم على أنها تُخاض من أجل مُثُلٍ وأفكار جديدة(١٣٧).

وفي جانب اخر؛ نشرت المجلة أخبارًا استهدفت إظهار أن الإنجليز أمة رحيمة حتى في ظروف الحرب. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من روايات الأسرى الأتراك عن قيامهم بإرسال المرضى والجرحى نحو الخطوط الامامية البريطانية، فقد ذُكر أن الإنجليز منحوا الجنود الأتراك الذين أسروهم ملابس جديدة وأحذية، ووفّروا لهم ظروفًا مناسبة للنظافة(١٣٨). وقد عرضت المجلة عزيمة **(طاوزند)** وروح تضحيته وروح الدعابة لديه بوصفها مصدرًا لرفع معنويات الجنود تحت قيادته. كما وُصفت الكلمات التي عبّر بها عن امتنانه للملك البريطاني عبر برقية أُرسلها بأنها "**عبارات ستُخلّد في التاريخ**".

(134) "**Strenuous Effort in the Valley of the Tigris**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p. 2006.
(135) "**Old World Tigris in the Twentieth Century War**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p. 2009.
(136) "**The Great Episodes of the War**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p. 2012.
(137) "**The Advance on Bagdad and Memorable Siege of Kut**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p. 2013.
(138) "**With Marshall's Troops Marching Towards Mosul**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 9, London, 1918, p. 3057.

وقد جاء في رد **(طاوزند)** على برقية الملك: "**أستطيع أن أعبّر بالكلمات عن مقدار الإلهام الذي منحته كلمات جلالتكم لمختلف الرتب من الجنود تحت قيادتي. وأودّ، باسمهم وباسمي، أن أقول لجلالتكم إن هذا الثناء الذي تلقيته منكم سيكون أكبر دعم لنا في هذه العملية الدفاعية**"(١٣٩).

من خلال هذا النص يتبين انه وعلى الرغم من أن حصار الكوت كان يُعد هزيمة كبيرة جدًا بالنسبة للبريطانيين، فإن مجلة "**The War Illustrated**" قامت في الغالب بتقديم هذا الوضع بصورة متفائلة جدا بحيث عُرضت وقائع سير الحرب بصورة غير دقيقة، وقد اعتمدت المجلة على توظيف الصور في إبراز مشاهد الحملة البريطانية بطريقة تعكس التنظيم والقوة العسكرية(١٤٠). ولابد من الإشارة الى أن إدراج مجريات الحرب العامة في هذا السياق، لا يعد خروجًا عن موضوع الدراسة، بل هو أمر اقتضته احيانا طبيعة التعامل مع المصادر البريطانية التي غالبًا ما عالجت حصار الكوت كجزء من حملة بلاد ما بين النهرين، وقدّمته بوصفه جزءًا من سردية إعلامية متكاملة استهدفت إعادة تفسير الهزيمة وتبريرها، اذ لا يمكن فهم الحصار وكيف نظر له الاعلام الأجنبي دون فهم الجانب العسكري العام.

من الضروري الإشارة الى حضور الصحافة الاسبانية ضمن صحف دراسة احداث الكوت، وعلى الرغم أن إسبانيا لم تكن طرفًا مشاركًا في الحرب العالمية الأولى، مع ذلك فإن صحافتها أولت اهتمامًا واضحًا بأحداث جبهة العراق فصحيفة **(ABC)** تظهر في البحث بوصفها من الصحف التي تابعت الحدث باهتمام، وقدمت سقوط الكوت كخبر مهم ضمن احداث الحرب، لكنها لم تقدّمه بوصفه تحولًا حاسمًا بقدر ما وضعته ضمن سلسلة تطورات عسكرية، مع ميل إلى تفسير الهزيمة البريطانية بعوامل ميدانية(١٤١)، اما **(El Correo Español)**، فقد عكست نبرة أكثر وضوحًا في إبراز الانتصار العثماني، إذ ربطت الحدث بضعف التقدير البريطاني للواقع في العراق، وعدّت الاستسلام نتيجة مباشرة لسوء القيادة(١٤٢). ويظهر في **(El Día de Madrid)**(١٤٣) و **(El Globo)**(١٤٤)، يظهر اتجاه يميل إلى التحليل السياسي، حيث لم يُعرض الحدث فقط كواقعة عسكرية؛ بل إشارة إلى اختلال في

(139) "**Magnificent Indo-British Charge**", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, p. 2013.

(١٤٠) تراجع: الملاحق رقم ١٦- ١٧-١٨-١٩ .

(141) "**ABC**", 1 Mayıs 1916, s. 1019.
(142) "**El Globo**", 7 Aralık 1915, s. 29; Nisan 1916, s. 215.
(143) "**El Día de Madrid**", 16 Mayıs 1916, s. 3.
(144) "**El Globo**", 7 Aralık 1915, s. 29; Nisan 1916, s. 2 15.

ميزان القوى في الشرق، مع إبراز أن بريطانيا واجهت صعوبات لم تكن متوقعة بينما تناولت **(El Imparcial)**[١٤٥]، الكوت بوصفها هزيمة ثقيلة، لكنها ركزت على ظروف الحصار الطويل، معتبرة أن الاستسلام جاء نتيجة استنزاف تدريجي أكثر منه انهيار مفاجئ هذا الاتجاه يظهر أيضًا في صحيفة **(El País)**[١٤٦]، حيث يُلاحظ أن الصحيفة تميل إلى تفسير الحدث ضمن إطار أوسع يتعلق بامتداد الحرب، دون إعطاء الانتصار طابعًا حاسمًا نهائيًا.

أما "**El Siglo Futuro**"[١٤٧]، فقد قدّم قراءة أكثر حدة، حيث أبرز الحدث كدليل على فشل بريطاني واضح، مع نبرة أقرب إلى الإعجاب بالقدرة العثمانية على الصمود وإدارة الحصار. وفي مجلة "**España y América**"[١٤٨]، يظهر اهتمام بتحليل الأثر الدولي للحدث، إذ تم الربط بين الكوت وإمكانية تغير مواقف بعض الدول تجاه الحرب، ما يعكس قراءة تتجاوز الحدث ذاته إلى نتائجه السياسية. وبدورها تناولت صحيفة "**Heraldo Madrid**"[١٤٩] بدورها الحدث بنبرة إخبارية تحليلية، مركزة على تفاصيل الاستسلام وعدد الأسرى، مع إبراز أهمية الحدث في الرأي العام الأوروبي. أما **(Ilustración Artística)**[١٥٠]، فقدمت الكوت ضمن إطار صحافة ثقافية تصويرية، حيث لم يقتصر العرض على النص بل شمل البعد البصري، ما اسهم في نقل صورة الحدث إلى القارئ بشكل أكثر تأثيرًا. ويظهر في "**La Correspondencia de España**"[١٥١]، اتجاه نحو متابعة التفاصيل العسكرية، مع التركيز على مسار الحصار وتطوراته. بينما ركزت "**La Correspondencia Militar**"[١٥٢]، بشكل أوضح على الجوانب العسكرية البحتة، مقدمة الكوت كدراسة في فن الحصار وإدارة العمليات. أما "**La Época**"[١٥٣]، فقدمت الحدث بنبرة محافظة، تميل إلى قراءة متوازنة تعترف بالهزيمة البريطانية دون تضخيمها. وفي الصحف المصورة والمتخصصة مثل "**La Guerra Ilustrada**"[١٥٤] و "**Vida Marítima**"[١٥٥]، يظهر اهتمام خاص بالبعد البصري والاستراتيجي،

(145) "**El Imparcial**", 9 Aralık 1915, s. 413.
(146) "**El País**", 27 Aralık 1915, s. 2؛30 Nisan 1916, s. 2 ؛13; Şubat 1916, s. 2.
(147) "**El Siglo Futuro**", 2 Ocak 1916, s. 214.
(148) "**España y América**", 30 Nisan 1916, s. 382.
(149("**Heraldo Militar**", 6 Aralık 1915, s. 1.
(150) "**Illustración Artística**", 13 Aralık 1915, s. 829.
(151) "**La Correspondencia de España**", 16 Aralık 1915, s. 223.
(152) "**a Correspondencia Militar**", 17 Nisan 1916, s. 328; Nisan 1916, s. 13; Mayıs 1916, s. 29; Mayıs 1916, s. 2.
(153) "**La Época**", 5 Aralık 1915, s. 1.
(154) "**La Guerra Ilustrada**", No. 52, Mayıs 1916, s. 828؛ No. 61, s. 961–962.
(155) "Vida Marítima", 30 Nisan 1916, s. 3.

حيث تم تقديم خرائط ورسومات توضيحية تشرح موقع الكوت وأهميتها، وهو ما يعكس محاولة لتبسيط الحدث للجمهور وإبرازه كواقعة ذات بعد جغرافي واستراتيجي مهم(١٥٦).

الخلاصة التي تؤكدها هذه الصحف أن الصحافة الإسبانية، على الرغم من حياد إسبانيا؛ لم تكن محايدة تمامًا في التفسير، بل قدّمت حصار الكوت كحدث مهم، لكنها غالبًا ما فسّرته عبر عوامل بريطانية داخلية من خلال إبراز عوامل الضعف وسوء التقدير العسكري والظروف الميدانية القاسية وهو ما يكشف طبيعة القراءة الأوروبية للحدث في ذلك الوقت وما تكشفه هذه الصحف هو أن الاعلام الاسباني لم يتناول الكوت بطريقة واحدة؛ بل قدّمت طيفًا من القراءات التي تتراوح بين الاعتراف بالانتصار العثماني ومحاولة تفسيره أو تقليل أثره.

ثالثا. تاريخ قضاء الكوت في الصحافة العراقية:

بدأت الصحافة العراقية مرحلة جديدة من التطور بعد قيام الدولة العراقية الحديثة سنة ١٩٢١، حين تُوِّج فيصل الأول ملكًا على العراق. ففي هذه المرحلة اتسعت دائرة النشاط الصحفي بصورة ملحوظة نتيجة التحولات السياسية التي شهدتها البلاد، لا سيما قيام مؤسسات الدولة وبدء الحياة النيابية وظهور الأحزاب السياسية، الأمر الذي جعل الصحافة وسيلة أساسية للتعبير عن الآراء المختلفة ومتابعة القضايا العامة، وقد أخذت الصحف في هذه المدّة تنشر الأخبار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فصارت منابر مناقشة قضايا الاستقلال وعلاقات البلاد مع بريطانيا وتطور حياتها الدستورية(١٥٧).

وقد شهدت السنوات الأولى من العهد الملكي صدور عدد من الصحف مثّلت اتجاهات فكرية وسياسية متعددة، أبرزها صحيفة "**العراق**" التي صدرت في بغداد سنة ١٩٢٠ واستمرت خلال العهد الملكي، واهتمت بنشر الأخبار الرسمية والسياسية(١٥٨)، كما ظهرت صحف أخرى مثل "**الاستقلال**" التي عبّرت عن الاتجاهات الوطنية، فضلا عن صحيفة "**البلاد**" التي عُرفت بمتابعتها للشؤون السياسية والاجتماعية(١٥٩)،لكن من الجدير بالذكر ان الحرية الصحفية في العراق كانت نسبية لأنها رهينة بموقف الرقابة البريطانية منها، إذ كانت الإدارة البريطانية تشرف على مراقبة ومتابعة ما ينشر في الصحف،

(١٥٦) تراجع: الملاحق رقم ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣.

(١٥٧) فائق بطيء، صحافة العراق. تاريخها وكفاح اجيالها، بغداد ١٩٦٨، ص٥٥.

(١٥٨) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٢٢ – ٣٦.

(١٥٩) فائق بطيء، المصدر السابق، ص ١٢٣.

وكانت هذه المراقبة حتى على المطبوعات الواردة الى العراق من الخارج، فكانت تسمح وتمنع ما تشاء، حتى لو كان المطبوع مرسل لكبار رجال الدولة تشير اضبارة وزارة الداخلية رقم ١٠٣ إلى أن الرقابة تستثني أعضاء مجلس الوزراء وأسرة الملك والملك نفسه وكذلك في رسالة بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٢٣ موجهة من سكرتارية الحاكم العسكري للعراق إلى مستشار وزارة الداخلية تشير إلى أن الرقابة على الصحف التركية يجب أن تشدد، لكن بعض الاستثناءات يجب أن تؤخذ في نظر الاعتبار، فمثلا **(ساسون افندي)** الذي تصله المطبوعات معروف بولائه لبريطانيا ولا ضرر من استلامه لها [١٦٠] .

أما من الناحية القانونية؛ فقد صدر في بداية العهد الملكي (قانون المطبوعات العراقي ١٩٣١) الذي عُدّ أول تشريع نظّم شؤون الصحافة والمطبوعات في العراق خلال تلك المرحلة، وقد وضع القانون شروط إصدار الصحف والحصول على امتيازها، كما حدد مسؤولية أصحاب الصحف ورؤساء التحرير، ونصّ على إجراءات الرقابة والعقوبات المتعلقة بالمخالفات الصحفية، وبموجب هذا القانون أصبحت الصحافة تخضع لتنظيم قانوني واضح، إذ كان يتوجب على من يرغب في إصدار صحيفة الحصول على إجازة رسمية من الحكومة وتحديد اسم الصحيفة وصاحبها ورئيس تحريرها، وعلى الرغم من أن هذا القانون وضع إطارًا قانونيًا لتنظيم العمل الصحفي؛ فإن الصحافة في العهد الملكي شهدت حملات من التوسع وأخرى من التضييق، تبعًا للظروف السياسية التي مر بها العراق. ومع ذلك فقد أسهمت الصحف في تلك المرحلة في توثيق الأحداث السياسية والاجتماعية، وأصبحت مصدرًا مهمًا في كتابة تاريخ العراق الحديث[١٦١].

عليه تميّزت الصحافة العراقية خلال العهد الملكي بوفرة المادة الصحفية التي تناولت تاريخ قضاء الكوت، إذ أفردت مساحة جيدة لمتابعة أوضاعه المختلفة، سواء من الناحية السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية والاجتماعية. فقد حرصت على نشر الأخبار والتقارير المتعلقة بأحداث القضاء وتطوراته، كما تناولت نشاط دوائره الحكومية ومشاريعه العمرانية وأوضاعه الاقتصادية، فضلاً عن متابعة القضايا الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع المحلي. وبذلك أسهمت في تقديم صورة أكثر شمولًا عن واقع الكوت خلال تلك المرحلة.

---

(١٦٠) المركز الوطني لحفظ الوثائق، وزارة الداخلية، إضبارة رقم ١٠٣ من رسالة لسكرتارية الحاكم العسكري في العراق بتاريخ ١٨/ ١/ ١٩٢٣ وكذلك رسالة بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٢٣ موجهة من سكرتارية الحاكم العسكري للعراق إلى مستشار وزارة الداخلية .

(١٦١) مليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٣٢ – ١٩٦٧، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ص ٨٣ – ١٠٠.

وتبرز أهمية هذه المادة الصحفية إذا ما قورنت بما ورد في الصحف الأجنبية التي تناولت الكوت في حقب سابقة، لا سيما ما نشرته الصحف العثمانية أو البريطانية، إذ غالبًا ما ركزت تلك الصحف على أحداث محددة أو قضايا عسكرية وسياسية مرتبطة بظروف زمانها، دون أن تتوسع في تناول تفاصيل الحياة المحلية في القضاء. أما الصحف العراقية في العهد الملكي فقد جاءت أكثر تفصيلًا وتنوعًا في معالجتها لشؤون الكوت، بحكم قربها من البيئة المحلية واهتمامها بمتابعة أحوال المدن والألوية العراقية بصورة يومية، الأمر الذي جعلها مصدرًا غنيًا بالمعلومات المتعلقة بمختلف جوانب الحياة في قضاء الكوت خلال تلك الحقبة.

ففي مجال المقالات الصحفية السياسية؛ أسهمت مجلة "**البلاغ**" في بناء صورة متكاملة عن الكوت ضمن سياق الحرب العالمية الأولى، فبينت ان الكوت لم تكن مجرد موقع جغرافي؛ بل تحولت إلى نقطة ارتكاز عسكرية، حيث كانت تستقبل القوات والمجاهدين المنطلقين نحو جبهات القتال، وهو ما جعلها أشبه بثكنة عسكرية نشطة ضمن مسرح العمليات، ثم تتوسع الدلالة عبر المجلة لتشمل طبيعة القوى المحلية، إذ كشفت عن مشاركة العشائر العراقية في القتال، لكنها في الوقت نفسه نقلت نقداً واضحاً للإدارة العثمانية، لا سيما سوء التنظيم، وضعف التدريب، وعدم توحيد التسليح، وهي عوامل انعكست على أداء المجاهدين في المعارك(١٦٢).

ولا يتوقف نشاط المجلة عند هذا الحد؛ بل امتدت لتوضيح التحولات التي طرأت على موقف العشائر خلال انسحاب القوات البريطانية، إذ أشارت إلى أن بعض العشائر استغلت حالة الانسحاب فهاجمت القوات المنسحبة واستفادت من مخلفاتها، وهو ما يعكس تداخل العامل العسكري بالعامل الاجتماعي في محيط الكوت، كما أن المجلة استُخدمت أيضاً للإشارة إلى التأثيرات الأوسع للحرب، حيث أسهمت الأحداث العسكرية في إثارة اضطرابات داخلية في مدن عراقية عدة، وهو ما يضع الكوت ضمن سياق وطني أشمل يتجاوز حدودها المحلية(١٦٣). وبهذا المعنى، فإن مجلة "**البلاغ**" لم تُستخدم كمصدر عرضي؛ بل أسهمت في رسم ثلاثة أبعاد للكوت: بعدها العسكري بوصفها مركز تحشيد، والاجتماعي من خلال دور العشائر، وبعدها التفسيري من خلال نقد الأداء العثماني وانعكاسات الحرب.

(١٦٢) "**مجلة البلاغ**" (مذكرات الشبيبي)، لسنة ١٩٧٣، الاعداد ٦، ٧ وسنة ١٩٧٤، الاعداد ٢، ٥، ٨، ١٠ .

(١٦٣) "**مجلة البلاغ**" (مذكرات الشبيبي)، لسنة ١٩٧٥، الاعداد، ٥، ٦ .

وتحضر "**صحيفة الوقائع العراقية**" اختصاص هذه الصحيفة تدوين قرارات الحكومة والبرلمان وتعتبر مصدراً رسمياً تابعا للحكومة من خلال استخدامها لتوثيق التعيينات الإدارية في نواحي الكوت، مثل تعيين المتصرفين والقائممقامين ومدراء النواحي وتنقلاتهم الوظيفية، وكل ما يتعلق بمدن العراق ومنها الكوت ابتداء من عام ١٩٢٢، اذ كان أول صدور للصحيفة رسميا، في٨ كانون الأول ١٩٢٢، فبدأت بنشر التشريعات والبيانات الرسمية ومحاضر جلسات مجلسي النواب والأعيان، واستمرت حتى العام ١٩٥٨. وقد صدر منها لغاية ذلك التاريخ (٤١٦٨) عددًا. أشرفت على إصدارها **(دائرة الوقائع العراقية)** التابعة لوزارة العدل(١٦٤). ويعكس استخدام اخبار الكوت انتقالها من مرحلة الحرب والاضطراب إلى مرحلة التنظيم الإداري للدولة العراقية، حيث أصبحت الصحيفة الرسمية أداة لنشر القرارات الحكومية وإثباتها، وهو ما يمنح المعلومات طابعاً قانونياً دقيقاً إذ بقي دورها محصوراً في التوثيق الإداري(١٦٥).

وتبين الوقائع العراقية_موقف أبناء الكوت من الاحداث التي رافقت تطورات سنة ١٩٤١(١٦٦)، إذ أشارت إلى أن الحكومة الكيلانية سمحت بنشر أخبار الحرب كما هي من دون تحريف، والتي كانت تتضمن انتصارات دول المحور وهزائم الحلفاء، فضلًا عن سعي حكومة **(رشيد عالي الكيلاني)** (١٨٩٢–١٩٦٥) إلى شراء السلاح من ألمانيا وإيطاليا، وعقدها اتفاقًا مع اليابان لبيع القطن العراقي، الأمر الذي أدى إلى حرمان البريطانيين من شرائه بالسعر الذي اعتادوا دفعه سنويًا. وقد ترتب على ذلك أن سارعت بريطانيا إلى إرسال قواتها العسكرية إلى العراق بحجج مختلفة(١٦٧).

ومع رفض العراقيين الوجود العسكري البريطاني؛ اندلعت الحرب العراقية–البريطانية في الثاني من أيار سنة ١٩٤١، فكان لأهالي الكوت مواقف، بينتها صحيفة "**الزمان**" ووثقت توجه وفد من أبناء الكوت إلى بغداد لإعلان تأييدهم لحكومة رشيد عالي الكيلاني، وتأكيدهم الوقوف معه في سياسته

---

(١٦٤) بدأت بعد ذلك برقم جديد هو الرقم (١) في ٢٣ أيار ١٩٥٨. زاهده ابراهيم، كشاف الصحف والمجلات العراقية، مراجعة: عبد الحميد العلوچي، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦، ص١٢.

(١٦٥)"**صحيفة الوقائع العراقية**"، للسنوات ١٩٢٢، العدد ١ ؛ ١٩٢٣، العدد ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٩، ٤٨، ٧١، ٧٧، ٨٦، ٩٤

(١٦٦) شهد العراق في عام ١٩٤١ واحدة من أبرز المحطات السياسية في تاريخه الحديث، تمثّلت في **(انتفاضة مايس)** أو ما يُعرف بـ**(ثورة رشيد عالي الكيلاني)**، التي جاءت نتيجة تراكمات سياسية داخلية وضغوط دولية مرتبطة بظروف الحرب العالمية الثانية. يراجع للمزيد: محمد كمال الدسوقي، ثورة رشيد عالي الكيلاني والقومية والعربية، "**مجلة القاهرة**"، العدد ٢١، تموز ١٩٧٠، ص ٨١ – ٨٢؛ صباح عبد الرحمن زنكنه، التعاون البريطاني الصهيوني لإفشال حركة مايس التحررية، "**مجلة الحكمة**"، بغداد، العدد ٣٦، أيار ٢٠٠٤، ص ٨٩ – ٩٠.

(١٦٧) الوقائع العراقية، ١٩٤١، العدد ٣، ٤

الوطنية، إذ عبّروا عن دعمهم للحركة الوطنية وما رافقها من توجهات سياسية، وقد عبّر رئيس الوزراء عن امتنانه لهذا الموقف، مثمنًا ما أبداه أبناء الكوت من مشاعر وطنية[١٦٨]، كما تناولت الصحف مشاركة أهالي الكوت في دعم المجهود الحربي خلال تلك المدّة؛ إذ سارع الأهالي والموظفون إلى إسناد الجيش العراقي، وجُمعت التبرعات التي بلغت في ١٣مايس (١٠٢٨) دينارًا في مركز مدينة الكوت وحدها، وهو مبلغ مهم قياسًا بالظروف الاقتصادية آنذاك، واستمرت التبرعات طوال مدة الحرب وتسليمها إلى الخزينة[١٦٩].

كما ذكرت الصحف ووثقت التقارير الصادرة في عام ١٩٤٨، أن مدينة الكوت شهدت حراكاً شعبياً وطلابياً واسعاً، حيث وصل وفد من أهالي المدينة إلى العاصمة بغداد في الثالث من شباط لتقديم مطالب مشروعة تضمنت رفض معاهدة بورتسموث[١٧٠]، وحل المجلس النيابي وتوفير الأقوات للشعب وإطلاق سراح المعتقلين ومحاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين وتحسين الأوضاع المعيشية، وقد تزامن ذلك مع تطور التظاهرات الطلابية في الكوت وإعلان الإضراب والامتناع عن أداء امتحانات نصف السنة، مما أربك إدارة معارف الكوت، لاسيما بعد صدور بيان من اتحاد الطلبة في بغداد اتهم مدير المعارف جواد الجصاني [١٧١] باتخاذ إجراءات قسرية بالتعاون مع الشرطة لقمع الطلاب، وهو ما استنكره مدير المعارف في برقية رسمية أكد فيها عدم تدخل الشرطة، واتهم عناصر غريبة بمحاولة

---

(١٦٨) "صحيفة الزمان"، العدد ١٠٩١، في ٢٠ نيسان ١٩٤١.

(١٦٩) "**صحيفة الزمان**"، العدد ١٠٩٣، في ٢٢ نيسان ١٩٤١.

(١٧٠) عقدت هذه المعاهدة في مدينة بورتسموث البريطانية في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، ووقّعها عن الجانب العراقي رئيس الوزراء صالح جبر، بينما مثّل الجانب البريطاني وزير الخارجية إرنست بيفن غير أن هذه المعاهدة قوبلت برفض واسع داخل العراق، إذ رأت فيها القوى الوطنية والشارع العراقي تكريسًا للهيمنة البريطانية بدلًا من إنهائها. وقد اندلعت على إثرها احتجاجات شعبية عارمة عُرفت بـ وثبة كانون ١٩٤٨، حيث واجهتها السلطات بالقوة، ما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى و اضطرت الحكومة إلى التراجع، فأُلغيت المعاهدة، واستقال صالح جبر من منصبه . يراجع للمزيد من التفاصيل: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٢١٠ – ٢١٥

(١٧١) ولد السيد جواد الجصاني في النجف عام ١٩٠٩، وهو من أوائل خريجي دار المعلمين العالية فرع الرياضيات. شغل مناصب قيادية رفيعة في وزارة المعارف خلال العهد الملكي، حيث عُيّن مديراً لمعارف ديالى عام ١٩٤٣، ثم مديراً لمعارف الكوت في أواخر الأربعينيات (وتزامنت إدارته مع الاضطرابات الطلابية عام ١٩٤٨)، لينتقل بعدها مديراً لمعارف البصرة حتى عام ١٩٥٣، قبل أن يُرقّى إلى منصب مفتش إداري عام للوزارة في بغداد عام ١٩٥٥. وعُرف الجصاني بميوله الوطنية واليسارية ونزاهته الإدارية، مما جعله عرضة للاعتقال والإقصاء الوظيفي بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. يراجع للمزيد : رواء الجصاني، عراقيون من هذا الزمان – https://mail.azzaman-iraq.com/content.php?id=113442

حرف الحركة الوطنية عن مسارها، في حين وثقت الصحافة لجوء الإدارة إلى سياسة الموازنة بين اللين والتهديد لإقناع الطلاب بالعودة لمقاعد الدراسة(١٧٢).

وعلى صعيد التضامن الوطني؛ فقد وثقت الصحف إعلان مدن العراق الحداد على أرواح شهداء الوثبة (١٧٣) وإقامة مجالس العزاء في الكوت بحضور الوجهاء، كما خرجت مظاهرات طلابية في التاسع من شباط تندد بسياسة الحكومة وتطالب بحقوق الأحزاب(١٧٤).

وفيما يخص الحوادث الأمنية والقضائية، فقد نشرت صحيفة "**الزمان**" مقالاً في نيسان ١٩٤٨ حول حوادث الكوت الأخيرة التي بدأت بتظاهر الطلاب للمطالبة بإعادة زملاء لهم نُقلوا خارج المدينة، وما تلا ذلك من توتر في حفلة عيد النوروز بسبب هتافات وطنية(١٧٥).

وبالنسبة لموقف الصحافة من حادثة سجن الكوت فقد اتسمت بالتباين، ففي الوقت الذي استنكرت فيه صحف المعارضة ومنها "**صوت الأهالي**"، تبنت الصحف الأخرى "**الزمان**"، و"**الشعب**"، و"**الحوادث**" المواقف الحكومية، بنشرها البيان الرسمي الحكومي الذي تضمن اتهاماً للسجناء الشيوعيين في سجن الكوت بأفعال متكررة تخالف القانون ونظام إدارة السجون ومنها الاعتداء على الشرطة والسجانين بالآلات الجارحة، وأشار البيان الحكومي إلى أنه و"**بنتيجة التصادم قتل وجرح عدد من السجناء فضلاً عن إصابة عدد من الشرطة والسجّانين، وإن حاكم التحقيق أصدر أمره بتوقيف عدد من أفراد الشرطة، كما قررت السلطة الإدارية سحب يد مدير السجن وثلاثة معاوني شرطة ومأمور المركز وذلك لضمان سلامة التحقيق**"(١٧٦).

---

(١٧٢) **صحيفة** "**الزمان**"، العدد ٣١٣٣، في ٣ شباط ١٩٤٨

(١٧٣) اندلعت هذه الوثبة في كانون الثاني ١٩٤٨ على خلفية توقيع معاهدة بورتسموث بدأت الاحتجاجات من صفوف الطلبة في بغداد، ثم سرعان ما اتسعت لتشمل العمال وشرائح واسعة من المجتمع، رافعة شعارات الاستقلال ورفض المعاهدة وبلغت الأحداث ذروتها في يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ حيث وقعت صدامات عنيفة بين المتظاهرين والقوات الحكومية التي استخدمت القوة لتفريقهم، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وكان لذلك أثر بالغ في تأجيج الغضب الشعبي. يراجع للمزيد من التفاصيل: مكي حبيب المؤمن، وثبة كانون ١٩٤٨ الاحداث والنتائج، **(مجلة كلية الاداب)**/ جامعة البصرة، مجلد ١٢، العدد ١٤، ١٩٧٩، ص ١٠٤–١١٠.

(١٧٤) "**صحيفة الزمان**)، العدد ٣١٣٤، في ٤ شباط ١٩٤٨؛ العدد ٣١٤٥، في ٢٨ شباط ١٩٤٨.

(١٧٥) "**صحيفة الزمان**)، العدد ٣١٨٣، في ٢ نيسان ١٩٤٨.

(١٧٦) صحيفة "**الشعب**"، بغداد، العدد ٢٦١٩، ١٠ أيلول ١٩٥٣ , الحوادث، العدد ٣١٩٨، ١٠ أيلول ١٩٥٣؛ "**الزمان**"، العدد ٤٨٠٣، ١١ أيلول ١٩٥٣

واستنكرت صحيفة "**صوت الأهالي**" الأعمال الحكومية، وعدت ما حدث من مجازر في سجن الكوت، بعيدة كل البعد عن الأعراف القانونية، ولخصت الصحيفة موقفها هكذا: "**كشفت المجزرة عن الاستهتار بأرواح المواطنين وهدر إنسانيتهم، وهزتا الضمير الإنساني هزاً عنيفاً، وتركتا في كل نفس جرحاً عميقاً**"(١٧٧). فيما انبرت صحيفة "**الدفاع**" في عددها الصادر في ٢٣ أيلول ١٩٥٣، إلى نشر التقرير الحكومي الخاص بالتحقيقات في حادثة سجن الكوت، وأشارت إلى: "**إن الحادثة أسفرت عن مقتل (٨) من السجناء وجرح (٩٤) آخرين، وكان عدد السجناء (١٢١) سجيناً، فيكون ١٩ سجيناً فقط نجوا من الموت او الجروح**"(١٧٨). ومن الجدير بالذكر ان مسؤول الصحيفة قدري محمود عزت أحيل للتحقيق في محكمة جزاء بغداد الأولى لكون المعلومات الواردة في التقرير الصحفي سرية، ثم أُطلق سراحه بعد مرافعات عديدة(١٧٩).

ونشرت الصحف العراقية أيضا ما يتصل بمواقف أهالي قضاء الكوت إزاء **التطورات السياسية الخارجية**، إذ أشارت إلى إسهام أبناء الكوت في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، حيث أسهموا في القتال، كما كان لأهالي اللواء نصيب وافر من التبرعات التي شرعت بجمعها جمعية الدفاع عن فلسطين(١٨٠)، فبلغ مجموع إيراداتها في عموم العراق في شهر آذار سنة ١٩٤٨ مبلغًا كبيرًا، خُصص لتجهيز المتطوعين وإطعامهم وإرسالهم إلى ساحات القتال(١٨١).

كما نشرت الصحف ما يدل على الحماسة التي أبداها أهالي الكوت في دعم القضية الفلسطينية، إذ تبرع الشيخ **(عبد العزيز بن محمد الحبيب)**، أمير قبيلة ربيعة، بمبلغ خمسة آلاف دينار وثلاثمائة رأس من الغنم، كما تبرع الشيخ **(مجيد بن علي الأمير)** بسبعمائة دينار، فضلًا عن ما جُمع من أهل المدينة من ذوي الإحسان، والذي بلغ ثلاثة آلاف دينار(١٨٢)، وازداد ذلك وضوحًا مع تبرع الشيخ **(عبد**

---

(١٧٧) صحيفة "**صوت الأهالي**" بغداد، العدد ٤، في ٩ تشرين الأول ١٩٥٣.

(١٧٨) صحيفة "**الدفاع**"، بغداد، العدد ٢٣٠٣٠، في ٦ أيلول ١٩٥٣.

(١٧٩) قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ – ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٧، ص ٣١٣.

(١٨٠) تشكلت هذه الجمعية في العراق عام ١٩٣٦ واتخذت من بناية "**نادي المثنى بن حارثة الشيباني**" مقرا لها وكان طه الهاشمي رئيسا لها ومن أعضائها البارزين: سليمان فيضي، وسعيد الحاج ثابت، ونجم الدين الواعظ، ومهدي كبة وغيرهم، وبقيت هذه الجمعية قائمة حتى حرب فلسطين عام ١٩٤٨. يراجع: ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من .....، ج ٢، ص ٥٧٢.

(١٨١) **صحيفة** "**الزمان**"، العدد ٣٢٢٧، في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

(١٨٢) **صحيفة** "**الزمان**"، العدد ٣٢٤٢، في ١١ حزيران ١٩٤٨.

الله الياسين) بمبلغ ضخم قدره خمسون ألف دينار، الأمر الذي لفت أنظار الصحافة العربية، إذ نقلت "**الزمان**" عن بعض الصحف العربية صدى هذا التبرع، مشيرة إلى أن أثره تجاوز العراق ليُتداول في الأندية والمجالس العربية(١٨٣).

وإذا انتقلنا الى **المقالات الصحفية الاجتماعية** المتعلقة بقضاء الكوت؛ فتظهر المادة الصحفية خلال العشرينات والثلاثينات تحديدا؛ أن الصحف لم تكن تنقل أخبارًا سطحية؛ بل كانت تبرز وضعا كاملاً حول طبيعة المجتمع الريفي، وتُعيد تشكيل صورة الكوت، فصحيفة "**العالم العربي**" بيّنت الكوت بوصفه أنموذجًا صارخًا لخلل التوزيع الاقتصادي، إذ أظهرت المادة الصحفية أن الإنتاج الزراعي في الكوت كان مرتفعًا نسبيًا، لكن العائد الحقيقي لا يصل إلى الفلاح؛ بل يتركز بيد الإقطاعي. وذلك النص الصحفي لا يكتفي بوصف الفقر؛ بل يربطه مباشرة بالبنية الاقتصادية، عندما يذكر أن دخل الفلاح السنوي ضئيل جدًا مقارنة بدخل الإقطاعي، ما يكشف عن إدراك صحفي مبكر لفكرة "**الاستغلال البنيوي**" وليس مجرد فقر عابر، كانت الصحيفة تميل إلى الطابع التحليلي الاقتصادي، لذلك جاءت إشاراتها إلى الكوت مرتبطة بالأرقام والضرائب والدخل(١٨٤).

أما صحيفة "**صدى العهد**"؛ فقد اتخذت منحى أكثر وضوحًا في النقد الاجتماعي والسياسي، إذ عرضت أوضاع الكوت كنتيجة لفشل الحكومات الملكية في تحسين أوضاع الريف في هذا الخطاب، فلا يظهر الفلاح فقط فقيرا؛ بل ضحيّة لسياسات متعمدة، حيث تم إبراز أن الحكومات تقرّب الإقطاعيين وتجعلهم ممثلين رسميين للريف، وهو ما يعني أن الفلاح محروم حتى من التمثيل السياسي. وبهذا المعنى؛ تتحول الكوت في خطاب هذه الصحيفة إلى مثال على "**تواطؤ السلطة مع الإقطاع**"، وليس مجرد منطقة تعاني من التخلف(١٨٥).

وفي "**صحيفة الزمان**" هناك انتقال في المقالات من الوصف إلى محاولة تفسير الظاهرة من جانب اقتصادي، فالصحيفة أشارت إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي وتراجع الاهتمام الرسمي به وجعلته سبب رئيس لاستمرار هيمنة الإقطاع في الكوت، وهنا لا تُعرض كحالة منفصلة؛ بل كجزء من أزمة وطنية، لكن خصوصيتها تظهر في كونها منطقة زراعية أساسية تأثرت بشدة بهذه السياسات. هذا الطرح يعكس تطور الوعي الصحفي من مجرد نقد اجتماعي إلى تحليل

(١٨٣) **صحيفة** "**الزمان**"، العدد ٣٢٣٥، في ٢ حزيران ١٩٤٨؛ العدد ٣٢٢٧، في ٢٤ أيار ١٩٤٨.

(١٨٤) **صحيفة** "**العالم العربي**"، بغداد، العدد ١٢٤٤، في ٢٤ أيار ١٩٢٨.

(١٨٥) صحيفة "**صدى العهد**"، بغداد، العدد ١٦٧، في ١ آذار ١٩٣١.

اقتصادي–سياسي مركب[١٨٦]. والأهم من ذلك أن هذه الصحف لم تكن تكتفي بالوصف؛ بل كانت تحمل ضمنيًا موقفًا نقديًا. فحين تكرر الحديث عن الفجوة بين دخل الفلاح والإقطاعي، أو عن تقصير الدولة في دعم الزراعة، فإن ذلك يعكس محاولة لطرح سؤال أعمق: يتعلق باستمرار هذا النظام على الرغم من وضوح نتائجه السلبية. وهنا تكشف القراءة المتعمقة أن الصحافة كانت تدرك أن الإقطاع ليس مجرد ظاهرة اقتصادية، بل هو جزء من توازن سياسي أرادت الدولة – بدعم بريطاني – الحفاظ عليه لضمان السيطرة على الريف.

أما قضاء الكوت خلال الأربعينات وأوائل الخمسينات كان يعيش حالة اجتماعية مركبة اتسمت بخلل بنيوي عميق، نتج عن تداخل العوامل الاقتصادية والزراعية مع ضعف السياسات الحكومية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة المجتمع وتركيبته، فقد كان المجتمع في القضاء قائماً على تباين طبقي واضح، تمثل بسيطرة فئة محدودة من كبار الإقطاعيين على الأرض والثروة. وبحسب صحيفة "**لواء الاستقلال**" التي وضحت سيطرة كبار الإقطاعيين في قضاء الكوت على اقتصاد المدينة من خلال شراء المحاصيل الزراعية بأسعار زهيدة من الفلاحين مستغلين نفوذهم الكبير داخل الحكومة الملكية، مما تسبب بإرباك الوضع الاقتصادي للمدينة لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)[١٨٧]،و بيّنت صحيفة "**البلاد**" ان الظلم الواقع على الفلاح في توزيع المحاصيل وحرمانه من جزء من إنتاجه أثر مباشر في تفاقم سوء التغذية، الأمر الذي انعكس على صحته وقدرته الإنتاجية ومن جانب آخر[١٨٨] كما وثقت صحيفة "**صوت الاحرار**" قلة المواد الأساسية للغذاء كالحنطة والشعير في الأسواق مع ارتفاع في أسعارها خلال تلك المدة التي أعقبت الحرب، بسبب احتكارها من التجار وبعض الإقطاعيين، الامر الذي جعل أهالي الكوت يطالبون الجهات ذات الاختصاص بالتدخل من خلال توزيع الحنطة من مخازن تموين الكوت، كون أغلب الطبقات الفقيرة لا تتمكن من شرائها من الأسواق[١٨٩].

في السياق ذاته؛ بينت صحيفة "**الأمة**" اتساع قاعدة الفلاحين الذين عاشوا في ظروف معيشية قاسية، مبينة ان هذا الأمر الذي أفرز علاقة تبعية اجتماعية جعلت الفلاح مرتبطًا بالإقطاعي اقتصاديًا

(١٨٦) صحيفة "**الزمان**"، بغداد، العدد ٥٦٧، في ١ آب ١٩٣٩.

(١٨٧) صحيفة " **لواء الاستقلال**"، العدد ٢٩٣، في ٩ شباط ١٩٤٨.

(١٨٨) صحيفة "**البلاد**"، العدد ١٤٥، في ٢٦ اذار ١٩٤٦.

(١٨٩) صحيفة " **صوت الاحرار**"، العدد ٤١١، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٧.

ومعيشيًا، ومقيدًا في حركته وقدرته على تحسين أوضاعه، وفي مقابل ذلك؛ تشير الصحيفة نفسها إلى محاولة الدولة إدخال إصلاحات اجتماعية غير مباشرة عبر مشاريع زراعية مثل مشروع الدجيلة، الذي أتاح لبعض الفلاحين فرصة امتلاك الأرض والعمل بشكل أكثر استقلالًا، فضلاً عن تقديم سلف مالية ساعدتهم على الاستقرار النسبي، إلا أن هذه المحاولات بقيت محدودة الأثر اجتماعيًا، إذ لم تُحدث تحولًا جذريًا في بنية المجتمع، حيث استمرت مظاهر الفقر والتفاوت، وبقيت القرى تعاني من ضعف التخطيط والخدمات، إذ لم تتحقق نماذج القرى العصرية إلا بصورة جزئية(١٩٠).

وأشارت صحيفة "**لواء الاستقلال**" في أكثر من عدد إلى أن المجتمع في قضاء الكوت تأثر أيضًا بالعوامل الطبيعية، مثل الآفات الزراعية (كالجراد)، التي ألحقت أضرارًا بالمحاصيل، مما زاد من حدة الأزمات المعيشية في المدينة خلال العام ١٩٥٢ وبلغت المقاطعات المتضررة في القضاء حوالي ٥٠ ألف دونم، وهذا أضعف استقرار المجتمع الريفي، الذي كان يعتمد بشكل شبه كامل على الزراعة كمصدر وحيد للدخل(١٩١). وفي مقدمة المتضررين هو الفلاح، اذ انتقدت صحيفة "**الجبهة الشعبية**" إجراءات الحكومة ووزارة الزراعة بخصوص مكافحة الجراد لان ذلك يمس بكيان البلاد الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء(١٩٢).

ورصدت صحيفة "**الزمان**" أوضاع النقل والمواصلات في الكوت للمدّة (١٩٤١ – ١٩٥٣) مبينةً ما لها من انعكاسات اجتماعية واضحة على حياة السكان، إذ أشارت إلى أن الطرق البرية، لاسيما الواقعة على الضفة اليسرى لنهر دجلة، كانت عرضة للغرق خلال مواسم الفيضانات، الأمر الذي كان يؤدي إلى انقطاع سبل النقل والمواصلات وتعطل الحركة التجارية، فضلاً عن تأخر وصول البريد بين الكوت وبغداد، مما انعكس سلباً على تواصل السكان وتبادل الأخبار(١٩٣). كما أوضحت الصحيفة نفسها أن ضعف البنية التحتية للطرق، واعتمادها على الطرق الترابية غير المعبدة، أدى إلى صعوبة التنقل بين قضاء الكوت والوحدات الإدارية التابعة له وكذلك مع الاقضية والمدن المجاورة (١٩٤)، الامر

(١٩٠) صحيفة " **الامة**"، العدد ٧٩٦، في ٣١ تشرين الأول ١٩٥١.

(١٩١) صحيفة "**لواء الاستقلال**"، الاعداد ١٥٨٦ في ٢٦ أيار ١٩٥٢؛ العدد ١٥٨٨ في ٢٨ أيار ١٩٥٢؛ العدد ١٥٩٠ في ٣ حزيران ١٩٥٢.

(١٩٢) صحيفة " **الجبهة الشعبية**"، العدد ٢٦٠، في ٣ حزيران ١٩٥٢.

(١٩٣) صحيفة " **الزمان**"، العدد ١٠٠٨، في ١١ كانون الثاني ١٩٤١.

(١٩٤) صحيفة "**الزمان**"، العدد ٢٤٨٧، في ١ كانون الأول ١٩٤٥.

الذي أسهم في عزل بعض المناطق، لاسيما في فصل الشتاء، إذ تصبح الطرق غير صالحة للاستخدام، مما يعيق حركة السكان وانتقالهم(١٩٥).

وتكمل "**الزمان**" في بيانها الجهود الحكومية اللاحقة لتحسين واقع النقل، لاسيما بعد تأسيس مجلس الإعمار عام ١٩٥٠ حيث شرع بتنفيذ مشاريع الطرق المعبدة، ومنها مشروع إنشاء طريق بغداد – العزيزية – الكوت في عام ١٩٥٣ الذي كان من شأنه تسهيل حركة النقل وتقليل معاناة السكان(١٩٦). ولكن من الجدير بالذكر ان معوقات الفيضانات في عام ١٩٥٤ واجهت المشروع فتوقف عن العمل مدة بحيث لم يكتمل المشروع الا في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٦(١٩٧).

وكانت الأوضاع الصحية من الأمور المهمة التي ركزت عليها الصحف العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها، وأن المشاكل الصحية التي عانى منها "**الأهالي**" طيلة مدة الحكم الملكي في العراق، أخذت حيزاً واسعاً في كتابات الصحفيين والكتاب الذين أثاروا هذه المسألة، وفي السياق الصحي رصدت صحيفة **الوطن** الإهمال في المدينة وان يد الدولة لم تمتد إليها الا بالشيء اليسير، ثم شنّ المقال انتقاداً لاذعاً للمسؤولين الذين لم يقوموا بأي إصلاح في المدينة، إذ بقيت الكثير من المشاكل التي يعاني منها الأهالي، على الرغم من مطالباتهم الكثيرة واحتجاجاتهم المتكررة بإصلاح الأوضاع المتدهورة، لا سيما تردي الواقع الخدمي وانعدام البنى التحتية، مما انعكس على تردي الواقع الصحي لأهلها(١٩٨).

وأكدت في عدد لاحق ان المشاكل الصحية في مدينة الكوت كانت تتركز في ثلاثة جوانب مهمة وهي: انعدام مشاريع تصريف مياه الأمطار، وعدم وجود المجازر الصحية، وعدم وجود أماكن مخصصة للنفايات، وقد ختمت الصحيفة مقالها بمطالبة الحكومة على تحمل المسؤولية الوطنية والقيام بإصلاح الأوضاع المتردية في المدينة(١٩٩) .

---

(١٩٥) صحيفة "**الزمان**"، العدد ٣٨٤٥، في ٥ حزيران ١٩٥٠.

(١٩٦) صحيفة "**الزمان**"، العدد ٤٦٤٢، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣.

(١٩٧) الحكومة العراقية، مجلس ووزارة الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٧، ص ١٧

(١٩٨) صحيفة "**الوطن**"، العدد ٢٨٣، في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٧.

(١٩٩) صحيفة "**الوطن**"، العدد ٢٨٩، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٧.

كما ورد في صحيفة "**العالم العربي**" خبر مفاده: "**إن دائرة الصحة في الكوت كانت قد طلبت من مديرية الوقاية الصحية العامة تجهيزها بأربعة ألف وحدة من مصل مرض الكزاز لغرض معالجة المصابين بهذا المرض**"، وقد قامت المديرية المذكورة بإرسال كميات كافية من هذه الأمصال والوقاية ضد مرض الكزاز إلى رئاسة صحة الكوت(٢٠٠).

"**صوت الأهالي**" انتشارًا واسعًا للأمراض في القضاء، مثل الملاريا والبلهارزيا والأنكلستوما، وهي أمراض ارتبطت بظروف بيئية واجتماعية متردية، أبرزها تلوث مياه الشرب، إذ كان السكان يعتمدون على مياه الأنهار الملوثة التي تختلط فيها الجراثيم والديدان، في ظل غياب مشاريع المياه الصحية، كما أسهمت المستنقعات في انتشار الحشرات الناقلة للأمراض، بينما أدى ضعف الوعي الصحي والفقر إلى تفاقم هذه المشكلات(٢٠١).

وعن المقالات الصحفية الخاصة **بمشروع سدة الكوت**؛ فقد نشرت الصحف العراقية ان مشروع السدة لم يكن مجرد خبر عابر؛ بل تشكّل كـ «**ملف صحفي متكامل**» عكست من خلاله الصحافة العراقية تحوّلات الدولة والمجتمع في مرحلة الثلاثينات والأربعينات، فلم تكتب هذه الصحف عن السدة بوصفها منشأة هندسية فقط؛ بل بوصفها لحظة انتقال تاريخي من اقتصاد مائي تقليدي إلى مشروع دولة حديثة تحاول السيطرة على الطبيعة وإعادة تشكيل الريف. فبينت صحيفة " **الوقائع العراقية**" بوصفها الصحيفة الرسمية، البعد التشريعي والإداري للمشروع، إذ نشرت إعلانات المناقصة وقرارات الإحالة والعقود، وهو ما يجعلها لا تعكس رأيًا بقدر ما تؤسس «**الإطار القانوني**» الذي حوّل فكرة السدة إلى مشروع دولة. ومن خلال هذا النشر؛ يظهر الكوت بوصفه فضاءً استراتيجيا داخل سياسات الحكومة، وليس مجرد مدينة محلية، إذ ارتبط اسمها مباشرة بخطط الاستثمار الزراعي الكبرى وإعادة تنظيم المياه. هنا يمكن قراءة الصحيفة بوصفها أداة إضفاء الشرعية على المشروع، إذ تقدم السدة كجزء من مشروع تحديثي لا يقبل الجدل(٢٠٢).

لكن عند الانتقال إلى صحيفة "**البلاد**"؛ يتغير الخطاب من الرسمي إلى شبه التحليلي، حيث ركزت على تفاصيل المناقصة، والشركات المتنافسة، والنقاشات الفنية المرتبطة بها. ما يظهر في تغطيتها ليس فقط نقل الخبر، بل إبراز الكوت بوصفه موقع تنافس دولي بين شركات فرنسية وهولندية

(٢٠٠) صحيفة "**العالم العربي**"، الاعداد ٢٤٤٠، في ٢٩ نيسان ١٩٤٥؛ ٥٤١٧، في ١٣ تموز ١٩٤٥.

(٢٠١) صحيفة " **صوت الأهالي**"، العدد ١٤٦٦، في ٢٢ اذار ١٩٤٨.

(٢٠٢) صحيفة "**الوقائع العراقية**"، العدد ١٣٠٥، في ٣ شباط ١٩٣٤.

وبريطانية، وهو يظهر أن المشروع لم يكن محليًا خالصًا؛ بل جزءًا من شبكة مصالح دولية، حيث تتحول الكوت إلى نقطة التقاء بين الاقتصاد الوطني والنفوذ الأجنبي، وتُقرأ السدة ضمن صراع غير معلن على مشاريع البنية التحتية في العراق(٢٠٣). وفي الجانب العملي لتنفيذ المشروع اكدت "**صحيفة الوقائع العراقية** " ان سنة ١٩٣٥ شهدت مخاطبات رسمية بين الحكومة العراقية والسفارة البريطانية في بغداد لغرض توفير بعثة استشارية هندسية متخصصة تتولى إعداد التصاميم النهائية للمشروع، وقد تمت الموافقة على ذلك، وأُرسل خبراء من شركة **(Gibson & Pauling)** البريطانية المتخصصة في مشاريع السدود والقنوات للعمل على وضع التصاميم النهائية للسدة(٢٠٤)، وبحسب صحيفة "**الزمان**" في السنة التالية ١٩٣٦ رُفعت المخصصات المالية إلى ٢٠٠,٠٠٠ دينار، نتيجة مباشرة الشركة المنفذة بالأعمال الخرسانية الأساسية وبناء الهياكل الداعمة، وهو ما استدعى استيراد كميات كبيرة من الحديد المسلح والإسمنت البريطاني عبر ميناء البصرة، ثم نقلها إلى موقع العمل في الكوت بواسطة القطارات والشاحنات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الكلفة التشغيلية لذلك العام(٢٠٥).

أن تصاعد الفيضانات في منطقة الكوت أسهم في لفت الأنظار بشكل أكبر إلى أهمية المشروع، إذ نشرت "**الزمان**" في عددها الصادر في ١٤ نيسان ١٩٣٧ تقريرًا ميدانيًا بعنوان: "**قرى الكوت تغرق.. والحكومة صامتة**"، وثّقت فيه شهادات الأهالي الذين حمّلوا الدولة مسؤولية التقصير في إنشاء سدة تنظم جريان نهر دجلة وتمنع تكرار الكوارث(٢٠٦).

كما تناولت "**البلاد**" في افتتاحيتها بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٣٧ الموضوع نفسه تحت عنوان: "**الفيضان يحكم، والدولة تتفرج**"، داعيةً الحكومة إلى التخلي عن البيروقراطية والمباشرة الفورية بإنشاء سدة عند الكوت، نظرًا لأهمية موقعها في التقاء المياه وتشعب الفروع نحو الأراضي الزراعية(٢٠٧).

---

(٢٠٣) صحيفة "**البلاد**"، العدد ٦٨٨، بغداد، في ٨ تموز ١٩٣٤.

(٢٠٤) صحيفة "**الوقائع العراقية**"، العدد ١٣٨٢، في ١٥ كانون الأول ١٩٣٥

(٢٠٥) صحيفة "**الزمان**"، العدد ٩٣٤، في ٥ نيسان ١٩٣٦.

(٢٠٦) صحيفة "**الزمان**"، العدد ٩٣٨، في ١٤ نيسان ١٩٣٧.

(٢٠٧) صحيفة "**البلاد**"، العدد ١٢١٣، في٢١ نيسان ١٩٣٧.

وضمت الصحف كتابات هندسية وزراعية نُشرت في مجلة "**المهندس العراقي**" أفكارًا تتعلق بالسيطرة على الفيضانات وتنظيم الري وتوزيع المياه، وكان من أبرز ما طُرح فيها ضرورة إنشاء منشأة تنظيمية على نهر دجلة عند الكوت لتأمين الري المنتظم لأراضي واسط ومناطق جنوب بغداد(٢٠٨).

وتواصل الاهتمام الصحفي بالمشروع في السنوات اللاحقة؛ إذ نشرت "**البلاد**" في عددها الصادر في ١٠ شباط ١٩٣٩ افتتاحية بعنوان: "**نحو نهضة زراعية وطنية**"، ربطت فيها بين استقلال القرار السياسي والقدرة على التحكم بالموارد المائية، واصفة مشروع سدة الكوت أنموذجًا عمليًا لهذا التوجه(٢٠٩)، وفي السياق ذاته؛ تناولت "**الاستقلال**" في افتتاحيتها الصادرة في ٢ كانون الثاني ١٩٣٩ القرار المتعلق بالمشروع، وعدّته لحظة مفصلية في علاقة العراق بمصيره الاقتصادي، مؤكدةً أن سدة الكوت تمثل انتقالًا من مرحلة التوصيات إلى التنفيذ الفعلي بإرادة وأموال عراقية(٢١٠). كما أكدت صحيفة "**العراق**" في تغطيتها وقائع المناقشات الحكومية بشأن السدة، انها لم تكن مجرد إعلان نوايا؛ بل خطة متكاملة تبدأ بالدراسة وتنتهي بالتنفيذ، ووصفت المشروع بأنه اختبار لقدرة الدولة العراقية على معالجة أزماتها بوسائل وطنية(٢١١)، وتعزز هذا التوجه في ما نشرته الصحيفة نفسها في عددها الصادر في ١٥ آذار ١٩٣٩، في افتتاحية بعنوان "**سدة الكوت. مشروع الأمة**"، إذ عدّت المشروع أول تجربة حقيقية للعراق الحديث في بناء منشأة سيادية بسواعد وطنية(٢١٢).

وتوّج هذا المسار بإعلان افتتاح السدة، إذ أشارت "**الزمان**" إلى أن حفل الافتتاح الرسمي لسدة الكوت جرى يوم السبت ٢٥ آذار ١٩٣٩، بحضور الملك **(غازي الأول)** وعدد من كبار رجال الدولة والمهندسين العراقيين والبريطانيين، فضلًا عن ممثلي العشائر والأعيان المحليين من لواء الكوت(٢١٣).

ومثلت مجلة "**العراق الزراعية**"، المرحلة المبكرة جدًا، حيث وثقت الواقع الزراعي قبل أو مع بداية المشروع، وبالتالي أعطت خط الأساس الذي يمكن مقارنة ما بعد السدة به(٢١٤). ولم يقتصر أثر المشروع على الجوانب الهندسية والزراعية؛ بل امتد إلى مجالات خدمية وتعليمية، إذ أشارت صحيفة

---

(٢٠٨) **مجلة** "**المهندس العراقي**"، العدد ٤، في تشرين الأول ١٩٣٨، ص ١٣.

(٢٠٩) صحيفة "**البلاد**"، العدد ١٣٢٧، في ١٠ شباط ١٩٣٩.

(٢١٠) صحيفة "**الاستقلال**"، العدد ١٢٢١، في ٢ كانون الثاني ١٩٣٩.

(٢١١) صحيفة " **العراق**"، العدد ١١٧٦، في ٤ كانون الثاني ١٩٣٩.

(٢١٢) صحيفة " **العراق**"، العدد ١١٧٥، في ١٥ اذار ١٩٣٩.

(٢١٣) صحيفة " الزمان"، العدد الصادر في ٢٦ اذار ١٩٣٩ / نقلا عن : منتظر إبراهيم إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٦٤

(٢١٤)مجلة "**العراق الزراعية**"، العدد ٢، وزارة الزراعة، بغداد، شباط، ١٩٤٠.

"**البلاد**" في افتتاحيتها بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٤٢ إلى أن زيادة الإنتاج الزراعي التي تحققت بعد إنشاء السدة أسهمت في فتح مدارس ريفية جديدة، وإنشاء مراكز صحية متنقلة، ومد طرق زراعية سهلت نقل المنتجات إلى الأسواق الزراعة والري(٢١٥).

هنا يظهر عنصر مهم وغير تقليدي في قراءة هذه الصحف؛ هو أن خطابها لم يكن محايدًا؛ بل كان يحمل نزعة تبريرية واضحة للمشروع. فالصحف، لاسيما القريبة من السلطة، ركزت على الفوائد المستقبلية مثل زيادة الإنتاج الزراعي واستقرار السكان وتوسّع الأسواق، لكنها في الوقت نفسه أغفلت أو قللت من الحديث عن المشكلات الفنية والمالية التي رافقت التنفيذ. هذه المفارقة تكشف أن الصحافة لم تكن فقط ناقلًا للحدث؛ بل أداة لصناعة صورة ذهنية إيجابية عن المشروع. وبهذا المعنى؛ فإن قراءة الصحف لا تكشف فقط ما قيل بل تكشف ما أُريد أن يُفهم عنها أنها بداية لعراق حديث يضبط موارده، حتى لو كانت هذه الصورة تخفي خلفها تعقيدات سياسية واقتصادية أعمق.

وتعاملت مجلة "**المهندس المصري**" المشروع خارج الإطار المحلي، وقدّمته بوصفه أنموذجا إقليميا في العالم العربي. وما وثقته هنا ليست تفاصيل التنفيذ اليومية؛ بل قيمة السدة كإنجاز عربي يمكن مقارنته بمشاريع مشابهة، أي أنها وضعت الكوت ضمن سياق هندسي أوسع، ما يعكس اعترافًا خارجيًا بأهمية المشروع(٢١٦) وفي المقابل تعاملت "**البناء العراقية**" مع السدة بوصفها إنجازًا إنشائيًا حديثًا، وركّزت على البعد العمراني والهندسي العام، أي أنها قدّمت السدة بوصفها أنموذجا للبنية التحتية الحديثة في العراق، وما وثقته لم يكن تفاصيل زراعية أو اجتماعية؛ بل إبرازها بوصفها جزءا من مشروع تحديث عمراني أوسع، يربط بين الدولة والهندسة الحديثة، ويُظهر قدرة العراق على تنفيذ منشآت كبيرة في ظروف معقدة(٢١٧).

وتأتي مجلة "**الاقتصاد الزراعي**"، في تقريرها: "**تقرير ميداني عن نتائج مشروع سدة الكوت**"، التي وثقت فيه نتائج ميدانية مبكرة عن المشروع، ما يجعلها مهمة لأنها ترصد المرحلة الانتقالية الأولى، أي قبل اكتمال جميع الآثار، وهي أقرب إلى تقارير ميدانية تعكس الواقع المباشر للمزارعين(٢١٨).

---

(٢١٥) صحيفة " **البلاد**"، العدد ٥٤٧٧، في ١٧ كانون الأول ١٩٤٢.

(٢١٦)مجلة "**المهندس المصري**"، العدد ٢٨، أيلول ١٩٤٢.

(٢١٧)مجلة "**البناء العراقي**"، العدد ٣٤، أيلول ١٩٤٢.

(٢١٨)مجلة "**الاقتصاد الزراعي**"، تقرير ميداني عن نتائج مشروع سدة الكوت، بغداد، وزارة الاقتصاد، العدد ٣،، ١٩٥١.

أما مجلة "**الري العراقية**"، فقد قدّمت نقدًا تقنيًا مهمًا، من خلال طرح مشكلة عدم وصول المياه إلى جميع الأراضي بعنوان: "**لماذا لا تصل المياه الى كل الأراضي؟**"، وهو من النصوص القليلة التي تكشف جانبًا من القصور في المشروع، ما يجعلها مصدرًا مهمًا لفهم الصعوبات التي واجهت المشروع وليس فقط النجاحات[٢١٩].

فيما وثّقت مجلة "**الري والزراعة**"، في تقريرها: "**قنوات الري بين الانشاء والإهمال**"، التغيرات التقنية داخل المناطق الزراعية، لاسيما المكننة الزراعية، أي أنها ربطت بين السدة والتحديث الزراعي، وأظهرت أن توفر المياه المنتظمة أدى إلى إدخال تقنيات جديدة[٢٢٠]،

أما مجلة "**الاقتصاد العراقي**"؛ فقد نقلت المشروع إلى حقل "**التحليل الاقتصادي**"، حيث وثقت أثر السدة على الإنتاج الزراعي، الأسواق، ودور الدولة في التنمية. هنا تظهر السدة كأداة لزيادة الإنتاج؛ وليس مجرد منشأة مائية، أي أنها تربط بين الماء والاقتصاد بصورة مباشرة[٢٢١].

ثم تأتي **الوقائع العراقية** لتوثق مرحلة مختلفة تمامًا، وهي مرحلة ما بعد التنفيذ، فما سجلته لا يتعلق بالبناء؛ بل بالتشريعات والتنظيمات المرتبطة بإدارة السدة وشبكات الري، أي أنها تعكس انتقال المشروع من "**منشأة**" إلى "**مؤسسة تشغيلية**" داخل الدولة[٢٢٢].

وتتعمق هذه الرؤية أكثر في مجلة "**الاقتصاد والتنمية**" التي تناولت المشروع ضمن إطار التخطيط التنموي، فوثقت دور السدة في إعادة توزيع الموارد، وتوسيع الرقعة الزراعية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فلم تنظر هذه المجلة إلى السدة كحدث؛ بل كجزء من سياسة اقتصادية طويلة الأمد[٢٢٣].

ثم تقدم مجلة "**الاقتصاد والمجتمع**" بعدًا اجتماعيًا مهمًا في تقريرها المعنون: "**الاستقرار الريفي في ظل سدة الكوت**"، إذ ركزت على الاستقرار الريفي تحت ظل السدة، وهو توثيق لتحول اجتماعي، مثل تقليل الهجرة وتحسن مستوى المعيشة. هنا تتحول السدة من مشروع مائي إلى عامل استقرار اجتماعي[٢٢٤].

---

(٢١٩) مجلة "**الري العراقية**"، لماذا لا تصل المياه الى كل الأراضي؟، العدد ٣، وزارة الري، بغداد، تموز،١٩٥٣.

(٢٢٠)مجلة "**الري والزراعة**"، قنوات الري بين الانشاء والإهمال، العدد٥، وزارة الزراعة، بغداد، ١٩٥٣.

(٢٢١)مجلة "**الاقتصاد العراقي**"، العدد ١٠، تشرين الثاني ١٩٥٣.

(٢٢٢) صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٢٢٧٥، ١٥ / كانون الثاني ١٩٥٤.

(٢٢٣)مجلة "**الاقتصاد والتنمية**"، العدد ٧، بغداد، ١٩٥٥.

(٢٢٤) مجلة "**الاقتصاد والمجتمع**"، الاستقرار الريفي في ظل سدة الكوت، العدد ٧، وزارة الاقتصاد، بغداد، تموز ١٩٥٥.

وتتعمق هذه الفكرة في تقرير بعنوان: "**التسميد الحديث في قرى لواء الكوت**"، المنشور في مجلة "**الإرشاد الزراعي**" التي ركزت على استخدام الأسمدة الحديثة في قرى لواء الكوت، ما يعني أن السدة لم تؤثر فقط على الماء؛ بل على أنماط الإنتاج الزراعي نفسها(٢٢٥). وفي الاتجاه نفسه، وثقت مجلة "**الزراعة الحديثة**" تطور "**التخزين في صوامع الكوت**"، وهو مؤشر مهم على تحول الاقتصاد الزراعي من إنتاج محلي بسيط إلى "**إنتاج منظم يحتاج إلى بنى تخزينية**"(٢٢٦).

أما مجلة "**الزراعة العراقية**"، فقد ركزت على النتائج الزراعية المباشرة، مثل زيادة المساحات المزروعة وتحسن الإنتاج، وبالتالي فهي تعكس "**نتائج الأرض**" بعد تطبيق المشروع، أي كيف تغيّر الواقع الزراعي فعليًا(٢٢٧).

ولم يغفل البحث عن مقالات صحفية حديثة تناولت تاريخ المدينة من بينها مقال نشر عام ٢٠١٢ في صحيفة **واسط الجديدة** للباحث محمد رشيد السعيدي بعنوان " **منحنى الماء. اركيولوجيا اسم الكوت** " يمثل هذا المقال محاولة علمية لتتبع قصة اسم مدينة الكوت، وكأن الكاتب يحفر في طبقات التاريخ ليعرف كيف وُلد هذا الاسم وكيف تغيّر عبر الزمن. يبدأ من فكرة أساسية وهي أن اسم "الكوت" ليس بسيطًا أو واضح الأصل، بل يحيط به غموض كبير بسبب قلة المصادر القديمة التي تحدثت عنه بشكل مباشر، لذلك يلجأ إلى كتب الرحالة والمؤرخين ليجمع منها إشارات متناثرة (٢٢٨).

في البداية يوضح أن المنطقة لم تكن تُعرف دائمًا باسم "الكوت"، بل كان الاسم الأقدم هو "العمارة"، وهذا الاسم ارتبط بموقع جغرافي قريب من نهر الغراف شمال القرنة. ومع مرور الزمن، خصوصًا في العهد العثماني، بدأ يظهر اسم "كوت العمارة"، ثم مع الوقت اختصر الناس الاسم إلى "الكوت" فقط، حتى استقر بهذا الشكل المعروف اليوم.

ثم ينتقل الكاتب إلى معنى كلمة "كوت"، فيبين أنها تُستخدم للدلالة على مكان قريب من الماء، مثل بيت أو مخزن أو قلعة صغيرة، وغالبًا ما يكون محصنًا أو ذا وظيفة تجارية. ومن هنا يربط الاسم بطبيعة المكان، إذ إن الكوت تقع على نهر دجلة، فالعلاقة بالماء ليست صدفة بل جزء من معنى الاسم نفسه، وهذا ما يفسر عنوان المقال "منحنى الماء".

---

(٢٢٥) مجلة "**الارشاد الزراعي**"، التسميد الحديث في قرى لواء الكوت، العدد ٢، قسم الارشاد، بغداد، ١٩٥٥.

(٢٢٦) مجلة "**الزراعة الحديثة**"، التخزين الحديث في صوامع الكوت، العدد ٣، وزارة الزراعة بغداد، ١٩٥٥.

(٢٢٧) مجلة "**الزراعة العراقية**"، بغداد، وزارة الزراعة، العدد ٩، ١٩٥٦.

(٢٢٨) محمد رشيد السعيدي، منحنى الماء .....، ص ٤٥٨.

لكن النقطة الأهم التي يركز عليها الكاتب هي أن كلمة "كوت" على الأرجح ليست عربية الأصل، بل كلمة دخيلة دخلت إلى اللغة العربية عبر الاحتكاك مع شعوب أخرى، خاصة من خلال التجارة أو الوجود الأجنبي في المنطقة. ويشير إلى أن هذه الكلمة كانت منتشرة في جنوب العراق، مما ساعد على ترسيخها كاسم لمواضع قريبة من الأنهار وخلال هذا العرض يناقش الكاتب آراء بعض الباحثين الذين حاولوا ربط اسم الكوت بأشخاص أو قبائل، مثل قصة الشيخ سبع، لكنه يرفض هذه التفسيرات لأنها لا تستند إلى أدلة تاريخية قوية، ويعتبرها أقرب إلى الروايات الشعبية منها إلى البحث العلمي ويصل الكاتب إلى خلاصة مفادها أن اسم "الكوت" هو نتيجة تطور تاريخي ولغوي طويل، بدأ من "العمارة"، ثم "كوت العمارة"، ثم اختُصر إلى "الكوت"، وأن هذا الاسم يعكس طبيعة المكان المرتبط بالماء، أكثر مما يعكس شخصًا أو حدثًا معينًا. لذلك فالمقال مهم لأنه لا يكتفي بسرد الاسم، بل يفسره علميًا ويصحح كثيرًا من المفاهيم الشائعة حوله، ويقدم فهمًا أعمق لهوية المدينة وتاريخها[٢٢٩].

في ختام هذا العرض الموجز عن الصحف توصل الفصل إلى جملة نتائج منهجية مهمة، إذ تبيّن أن الصحف على الرغم من أهميتها كمصدر تاريخي مهم يقترب في قيمته من الوثائق، كونها توثق لحظة الحدث وتواكب تفاصيله كما ذكر انفا، إلا أنها لا يمكن التعامل معها بوصفها مصدرًا محايدًا بشكل مطلق، فقد أظهرت المادة الصحفية أن هذه الصحف كانت في كثير من الأحيان خاضعة لتأثيرات سياسية وحزبية لاسيما الصحف العراقية الملكية التابعة للأحزاب السياسية، الأمر الذي انعكس على طبيعة ما نشرته، سواء من حيث إبراز بعض القضايا أو تهميش أخرى، أو توجيه الخبر بما يخدم جهة معينة أو يعارض جهة أخرى وهو امر كثيرا ما تتعرض له الصحف كما ذكر في العديد من الدراسات التي درست وحللت ايدولوجية الاعلام والصحافة بشكل عام مثل:

"**نظريات الاعلام واتجاهات التاثير**"[٢٣٠] و"**الاتصال ونظرياته المعاصرة**"[٢٣١] و "**الاعلام والدعاية**"[٢٣٢].

(٢٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٥– ٤٥٨.

(٢٣٠) محمد عبد الحميد، نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، ط ٣، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٦٢.

(٢٣١) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، مطبعة الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٢٢، ص ٣٩٥ – ٤٠٤.

(٢٣٢) عبد اللطيف حمزة، الاعلام والدعاية، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٨، ص ٢٢٣.

كما بيّن الفصل أن هذه الخصوصية في العمل الصحفي أسهمت في الحد من قدرة الصحف على تمثيل الصوت المحلي تمثيلًا دقيقًا، إذ واجه أهالي قضاء الكوت صعوبة في إيصال معاناتهم وآرائهم إلى الصحافة، لاسيما في ظل انشغال العديد من الصحف بالقضايا السياسية العامة وتوجهاتها الحزبية، وهو ما أكده ما ورد في دراسة سجاد جميل موزان من خضوع الصحف لتأثير الأحزاب، وعدم قدرة هذه الأحزاب في بعض الأحيان على فتح فروع لها في مدن مثل الكوت، مما انعكس على ضعف حضور القضايا المحلية في المقالات الصحفية(٢٣٣). ولانها أظهرت الاحداث في الغالب لاسيما الحصار كقضية دولية دون الاهتمام بطبيعة المكان ومعاناة الأهالي والتغيرات الجيوبوليتيكية والسوسيولوجية والسكانية على المدينة فضلا عن التركيز على الأجانب دون الفاعلين المحليين حتى أولئك الذين سقطوا ضحايا لهذاا لفعل الأجنبي بالكامل فلم يكن سوى صراع بين طرفين محتلين للبلاد

وبذلك خلص الفصل إلى أن الصحف تمثل مصدرًا ذا حدين فهي من جهة تُعد أداة مهمة في توثيق الأحداث ورصدها، ومن جهة أخرى مصدر مبالغ احيانا بسبب ما قد يعتريها من تحيز أو قصور في نقل الواقع المحلي، الأمر الذي يستوجب التعامل معها بحذر ومقارنتها بمصادر أخرى للوصول إلى صورة تاريخية أكثر توازنًا ودقة.

(٢٣٣) سجاد جميل موزان، المصدر السابق، ص ٨٨.

((الخاتمة))

توصلت الدراسة للعديد من الاستنتاجات:

١. أن من أبرز ما يمكن الوقوف عنده هو أن حجم المدونات الأجنبية التي تناولت مدينة الكوت يكاد يوازي، بل وربما يفوق، ما كُتب عنها في المصادر العربية، وهو ما يعكس مستوى الاهتمام الدولي بهذا الموضوع، ولا سيما في سياق الأحداث العسكرية المرتبطة به. غير أن هذا التقارب – أو التفوق – في الكم لا يقابله تماثل في طبيعة الطرح، إذ تركزت أغلب الكتابات الأجنبية التركية والبريطانية، على جانب محدد تمثل في حصار الكوت، بوصفه الحدث الأكثر ارتباطًا باهتمامات تلك الجهات وفي المقابل، اتسمت المدونات العربية بدرجة أعلى من التنوع، إذ تناولت جوانب متعددة من تاريخ المدينة، شملت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية، فضلًا عن الاهتمام بالسياق المحلي وتفاصيله الدقيقة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الفارق الجوهري بين الجانبين لا يكمن في الكم بقدر ما يتمثل في النوع، حيث بدت المصادر الأجنبية أكثر تركيزًا وانتقائية، في حين اتسمت المصادر العربية بالشمول والتعدد في الموضوعات

٢. توصلت الدراسة أن بعض المدونات الأجنبية تكتسب أهمية خاصة، بل قد تتفوق في بعض الأحيان على نظيرتها العربية، لكونها كُتبت في زمن الحدث ذاته أو في فترة قريبة جدًا منه، سواء في شكل مذكرات أو تقارير أو وثائق رسمية، الأمر الذي منحها درجة عالية من المباشرة والدقة في نقل الوقائع. في حين أن العديد من الدراسات العربية جاءت في فترات لاحقة، معتمدة في كثير من الأحيان على إعادة سرد الأحداث أو تحليلها بأثر رجعي. ومن ثم، فإن هذه الخصوصية الزمنية تُعد ميزة إضافية للمصادر الأجنبية، تُعزز من قيمتها العلمية، مع بقاء الحاجة إلى التعامل معها بنقدٍ وتحليلٍ في ضوء طبيعة انتماءاتها وسياقاتها

ولا يقصد من هذا التقليل من شأن المدونات المحلية والدراسات العربية وقيمتها العلمية غير أن المنهج التاريخي الذي يتبناه الباحثون يقوم على مبدأ الموضوعية والاعتماد على تنوع المصادر، مع إعطاء أهمية خاصة لما كُتب في لحظة وقوع الحدث أو في زمنه القريب، لما يتميز به هذا النوع من المصادر من قربٍ زمني من الوقائع، وما يترتب على ذلك من دقة في نقل التفاصيل قبل أن تتعرض للتأويل أو إعادة الصياغة اللاحقة. ومن هنا فإن التعامل مع المصادر الأجنبية المعاصرة

للأحداث لا يُعد تفضيلًا مطلقًا لها، بقدر ما هو التزام بأصول البحث التاريخي الذي يسعى إلى استجلاء الصورة الأقرب للواقع من خلال المقارنة بين مختلف الروايات وتحليلها بصورة نقدية متواز

٣. أن مدينة الكوت حظيت باهتمام واسع واستثنائي قلّ أن نالته مدينة عراقية أخرى في تلك المرحلة في المدونات البريطانية والتركية. ويبدو أن السبب الرئيس وراء هذا الاهتمام وقوع هزيمة بريطانية كبيرة في وقت كانت فيه بريطانيا تمثل إحدى أعظم القوى العسكرية والإمبراطورية في العالم، في مقابل تحقيق انتصار عثماني في ظرف اتسم أصلًا بضعف الدولة العثمانية وتراجعها السياسي والعسكري

وبذلك فإن ما جرى في الكوت شكّل مفاجأة للطرفين معًا، إذ لم تكن الهزيمة البريطانية ولا الانتصار العثماني ضمن حسابات الطرفين الأمر الذي جعل الحصار حدثًا استثنائيًا استحق التوثيق المكثف والكتابة المستمرة عنه. ومن هنا يمكن تفسير كثرة المدونات الأجنبية التي تناولت الكوت، بوصفها انعكاسًا للأثر الكبير الذي تركه هذا الحدث لكل من البريطانيين والعثمانيين.

٤. من خلال دراسة المادة الصحفية والوثائقية تبين وجود قدرٍ من التشابه بينهما، يتمثل في كونهما مصادر معاصرة للحدث، إذ تُدوَّن في لحظة وقوعه أو في زمن قريب جدًا منه، الأمر الذي يمنحها درجة عالية من المباشرة ويقلل من احتمالات التحريف أو الإضافات اللاحقة التي قد تشوب بعض المصادر المتأخرة ومع ذلك، فإن الصحف، بخلاف الوثائق الرسمية، قد لا تخلو أحيانًا من نزعة انحيازية تعكس توجهات الجهة التي تصدرها أو السياق السياسي والإعلامي المحيط بها غير أن هذا الانحياز بدلًا من أن يُفقدها قيمتها كمصدر موضوعي يمكن أن يشكّل بدوره عنصرًا مهما يحمل دلالات للباحث المتعمق، إذ يتيح قراءة ما وراء النص، وفهم المواقف والاتجاهات الفكرية والسياسية التي كانت سائدة آنذاك، مما يجعل التعامل النقدي معها مدخلًا لإنتاج معرفة تاريخية أكثر عمقًا وتحليلًا ويستطيع الباحث او القارئ للتاريخ الكشف عما وراء النص المنحاز من خلال جملة من الإجراءات النقدية التي تقوم على تحليل الكلمة وليس النص فقط إذ إن اختيار مفردات معينة مثل "انتصار"، "تقدم"، أو "خسائر طفيفة" قد يعكس محاولة لتوجيه الرأي العام اتجاه يخدم الجهة الناشرة كذلك من الضروري ملاحظة أن المبالغة في وصف شيء قد لا يكون مجرد وصفٍ بريء، بل قد يشكّل أحيانًا مؤشرًا على محاولة تغطية واقعٍ مغاير أو إخفاء جوانب سلبية لا يُراد الكشف عنها فكلما ازداد الخطاب احتفاءً وتضخيمًا، ازداد احتمال وجود نقص أو إشكال يسعى

النص إلى حجبه، وهو ما يدفع الباحث إلى التعامل مع هذه المبالغات بوصفها علامة تستوجب مزيدًا من البحث والتحليل

غير أن الوصول إلى هذه الدلالات لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يتطلب قارئًا متمرسًا يمتلك خبرة في قراءة النصوص التاريخية، وقدرًا من التعمق في فهم السياقات الزمنية والفكرية، فضلًا عن دراية مسبقة بالمؤرخين وتوجهاتهم وأساليبهم في الكتابة. فمثل هذه المعرفة تساعد الباحث على التمييز بين السرد الموضوعي والخطاب الموجّه، وتمكّنه من تفكيك النص وتحليل طبقاته الظاهرة والضمنية ومن خلال هذا الجمع بين المقارنة النصية والتحليل اللغوي والسياقي، المدعوم بخبرة الباحث ومعرفته، يتمكن من تجاوز ظاهر النص، والوصول إلى دلالات أعمق قد تكشف أحيانًا عكس ما يحاول النص المنحاز إظهاره، أو على الأقل إعادة وضعه في إطاره الصحيح ضمن شبكة من الروايات المتعددة .

٥. ومن خلال اعتماد منهجية تأريخ التاريخ عبر مختلف صورها ومصادرها، سواء أكانت كتبًا أم صحفًا أم وثائق رسمية، تبيّن ايضا أن الحقيقة التاريخية لا يمكن اختزالها في رواية واحدة أو مصدر واحد، إذ إن كل نوع من هذه المصادر يعكس زاوية نظر محددة، ويتأثر بطبيعة الجهة التي أنتجته والظروف السياسية والفكرية المحيطة به فالكتب، على الرغم من طابعها التحليلي، قد تحمل توجهات مؤلفيها وخلفياتهم، في حين تعكس الصحف انطباعات آنية قد تخضع للتوجيه الإعلامي أو السياق الزمني للأحداث، أما الوثائق الرسمية فتمثل في الغالب وجهة نظر السلطة أو المؤسسة التي أصدرتها.

وبناءً على ذلك، يظهر أن الاعتماد على مصدر واحد أو رواية منفردة يؤدي إلى تقديم صورة ناقصة أو منحازة للحدث التاريخي، في حين أن المقاربة العلمية الرصينة تقتضي المقارنة بين المصادر المختلفة، وتحليلها نقديًا، وربط معطياتها بعضها ببعض للوصول إلى فهم أكثر توازنًا وشمولًا. ومن هنا، تؤكد هذه الدراسة أن الحقيقة التاريخية هي نتاج تفاعل مجموعة من الروايات المتعددة، وليست معطى ثابتًا يمكن التسليم به دون تمحيص، الأمر الذي يبرز أهمية التنوع في المصادر، ولا سيما الأجنبية منها، في إعادة بناء الأحداث بصورة أقرب إلى الدقة والموضوعية

٦. توصل البحث إلى أنَّ هناك فرقًا منهجيًا بين تاريخ التاريخ وتطور الكتابة التاريخية، على الرغم من وجود صلة وثيقة بينهما؛ فتطور الكتابة التاريخية يركز بصورة أساسية على تتبع التحولات التي طرأت على أساليب تدوين التاريخ ومناهجه وأشكاله عبر العصور، وبيان انتقال المؤرخين من أنماط معينة

في التأليف إلى أنماط أخرى تبعًا للتغيرات الفكرية والسياسية والثقافية اما تاريخ التاريخ فهو يتجه إلى استعراض و دراسة النتاج التاريخي ذاته بوصفه ظاهرة فكرية، وبناءً على ذلك، خلص البحث إلى أن تطور الكتابة التاريخية يمثل جانبًا من جوانب تاريخ التاريخ، وليس مرادفًا له؛ فالأول يهتم أساسًا بـ«كيف تطورت طريقة كتابة التاريخ؟»، في حين يهتم الثاني بـ«ماذا كُتب في التاريخ؟ ومن كتبه؟ وكيف كُتب؟ ولماذا كُتب بهذه الصورة؟ وما المنهج والاتجاه الذي اتبعه صاحبه؟». ومن ثمَّ فإن دراسة تاريخ الكوت في إطار تاريخ التاريخ لم تقتصر على سرد أحداثها أو تتبع مراحل الكتابة عنها، وإنما سعت إلى الكشف عن مجمل ما أُنتج عنها من مدونات أكاديمية وثقافية ووثائقية وصحفية، وتحليل خصائص هذا النتاج واتجاهاته ومناهجه، بما يتيح فهم صورة الكوت في الكتابة التاريخية ومدى تطورها واختلافها باختلاف مصادرها وكتّابها والظروف التاريخية التي أنتجتها.

الملاحق

THE MINARET AT KUT.

ملحق رقم ١

يوضح المأذنة في الكوت عام ١٩١٥ [1]

(1) E. W. C. Sandes , Op cit ,p 50

ON THE TIGRIS.

ملحق رقم ٢

يوضح النقل النهري اثناء الحصار [2]

(2) E. W. C. Sandes , Op cit ,p 51

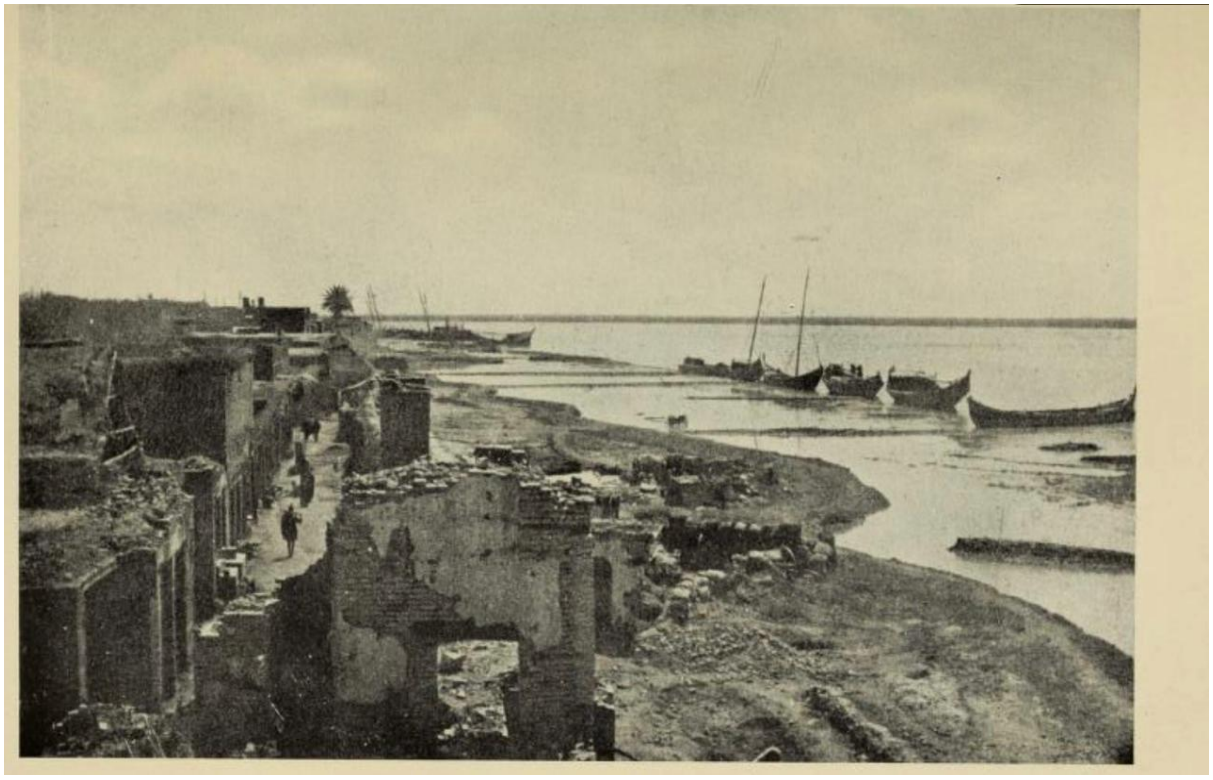

ملحق رقم ٣

يوضح شكل الدمار الذي تعرضت له ضفة نهر دجلة في الكوت نتيجة القصف والعمليات العسكرية خلال الحرب العالمية الاولى [3].

(3) E. W. C. Sandes , Op cit ,p 246

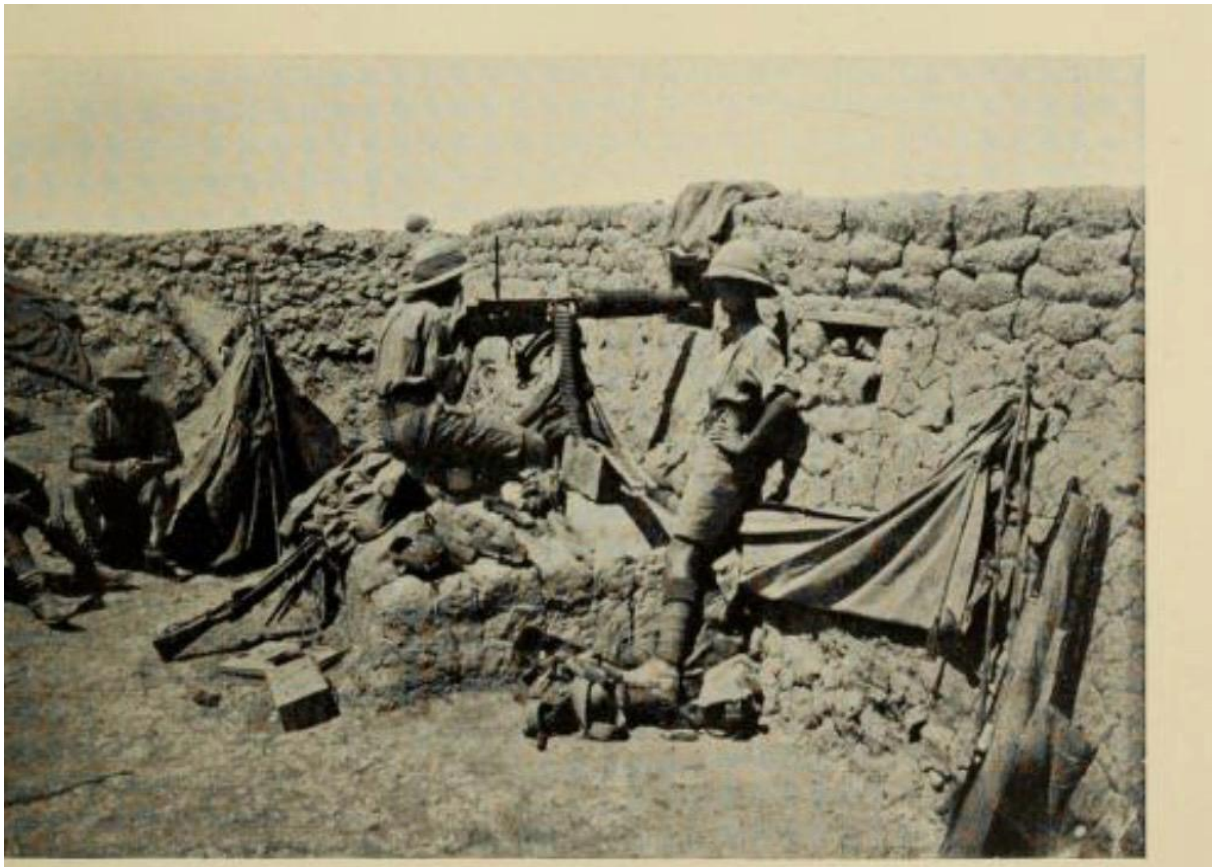

DORSETS IN THE FRONT LINE.

ملحق رقم ٤

يوضح مجموعة من الجنود البريطانيين داخل خطوط القتال الامامية [4] .

(4) E. W. C. Sandes , Op cit ,p247

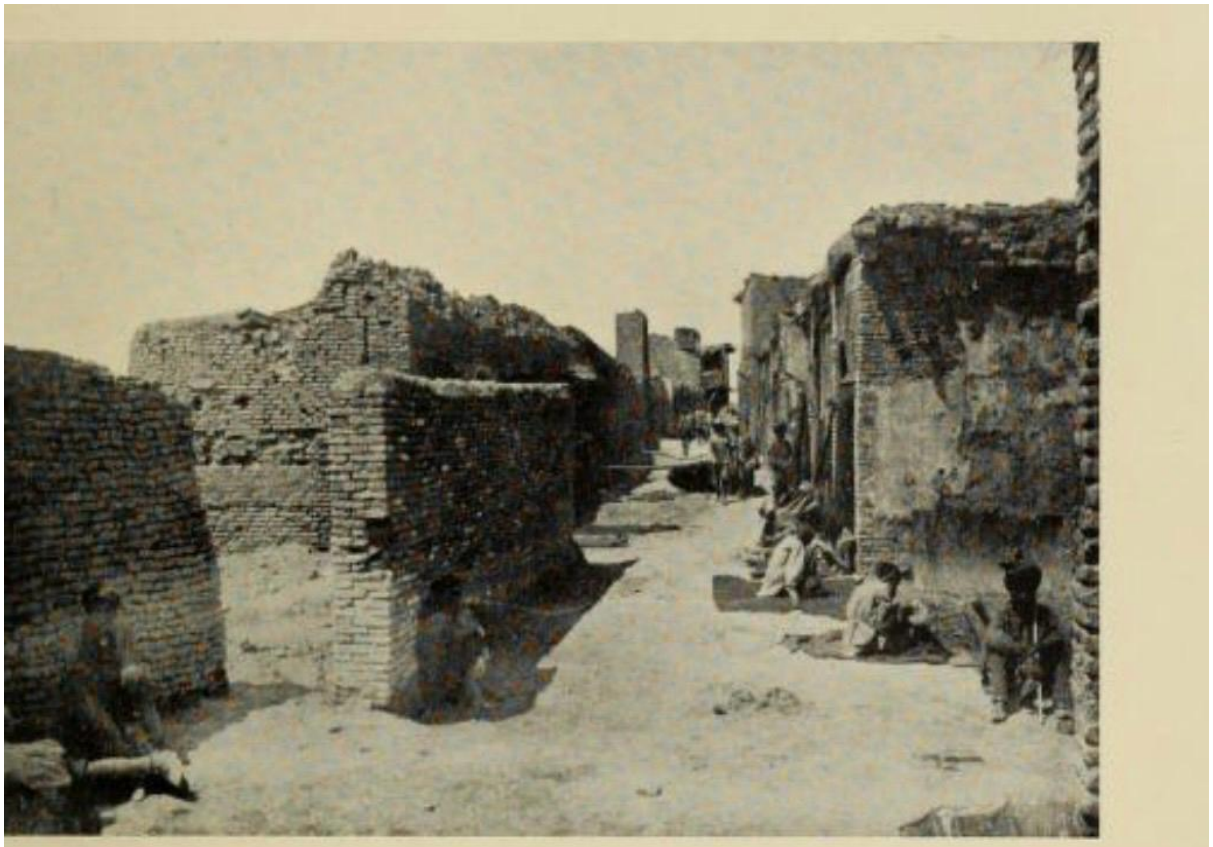

RUINED BAZAAR ON THE RIVER FRONT.

ملحق رقم ٥

يوضح السوق في الكوت بعد تعرضه للدمار [5]

(5) E. W. C. Sandes , Op cit ,p 264.

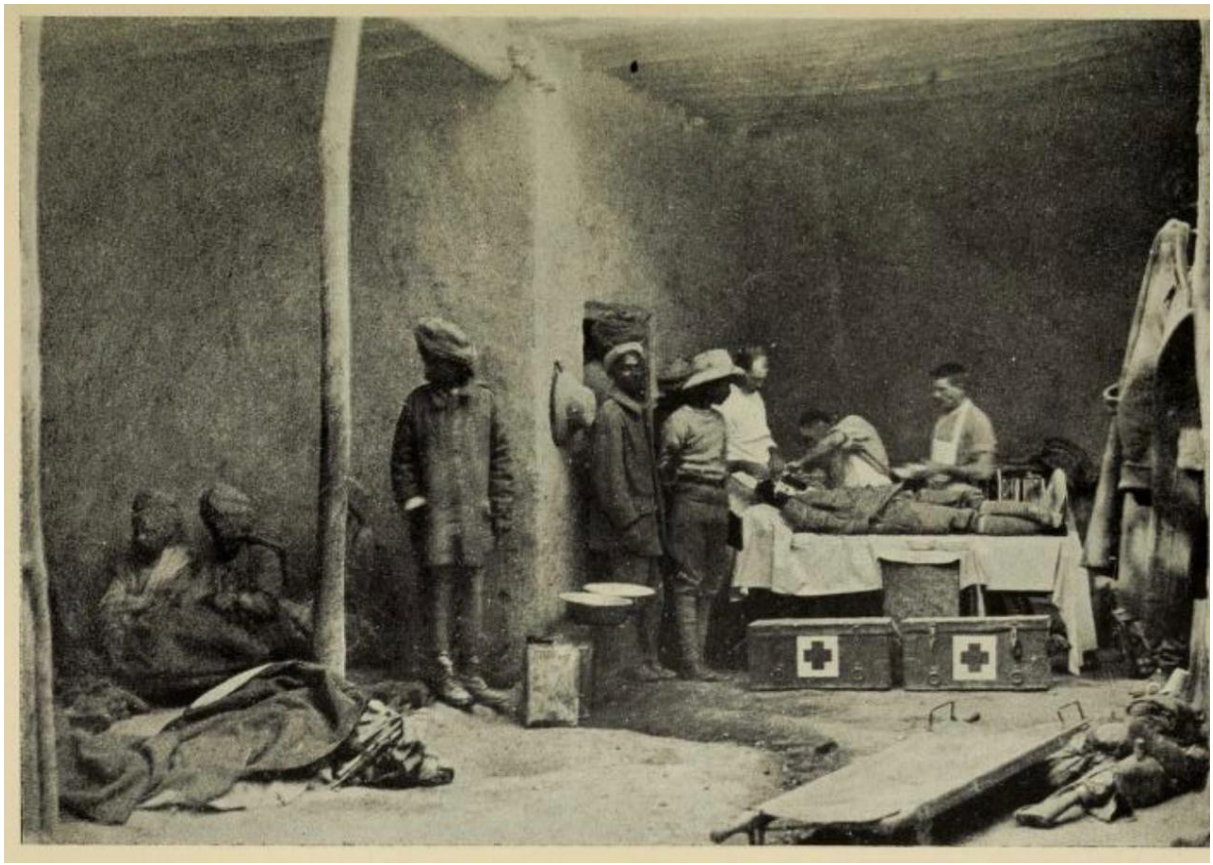

ملحق رقم ٦

يوضح غرفة عمليات جراحية في الكوت [6] .

(6) E. W. C. Sandes , Op cit ,p 236.

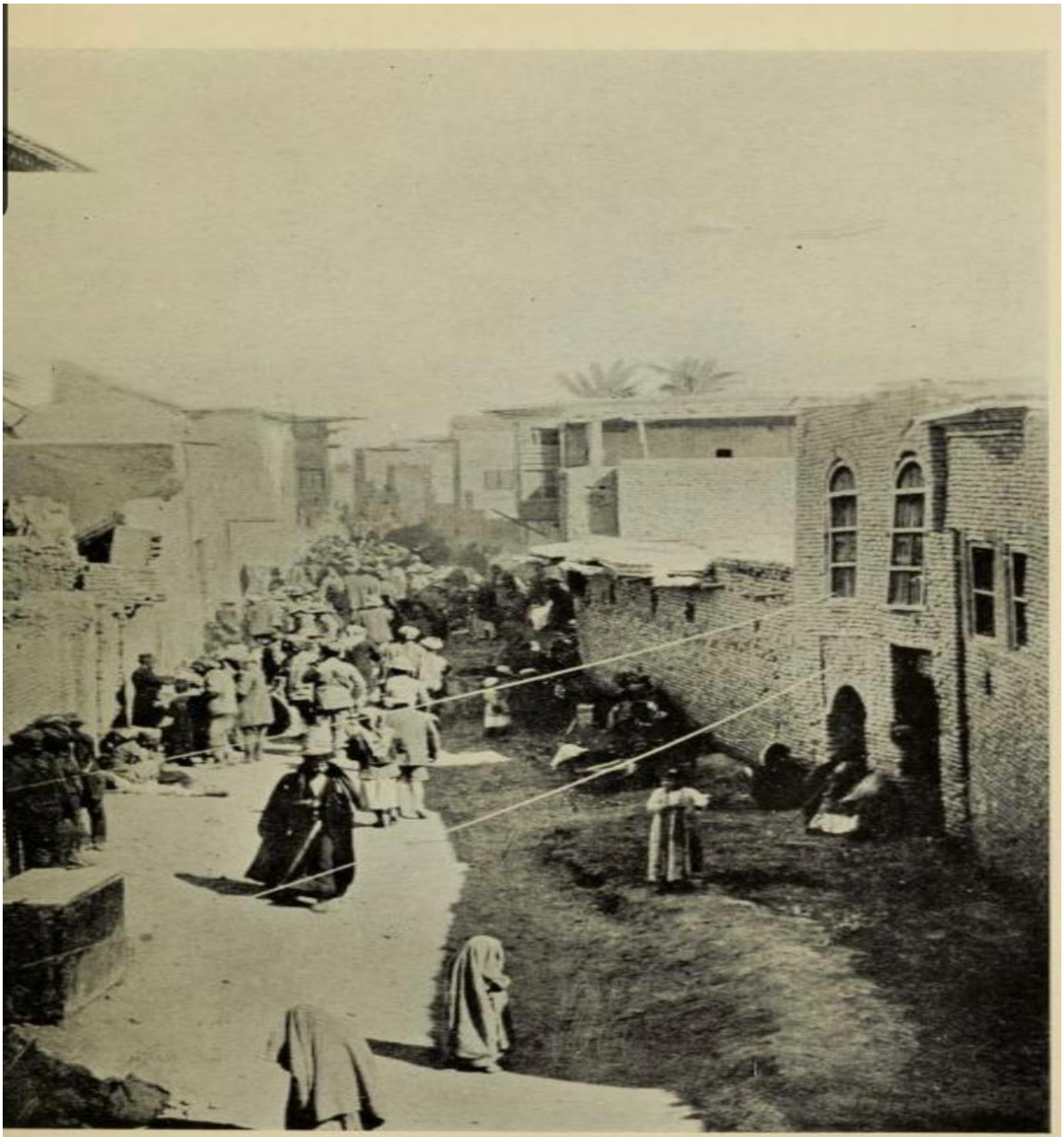

BAZAAR SCENE DURING THE SIEGE.

ملحق رقم ٧

يوضح مشهد من السوق في الكوت اثناء الحصار [7]

(7) E. W. C. Sandes , Op cit ,p 147

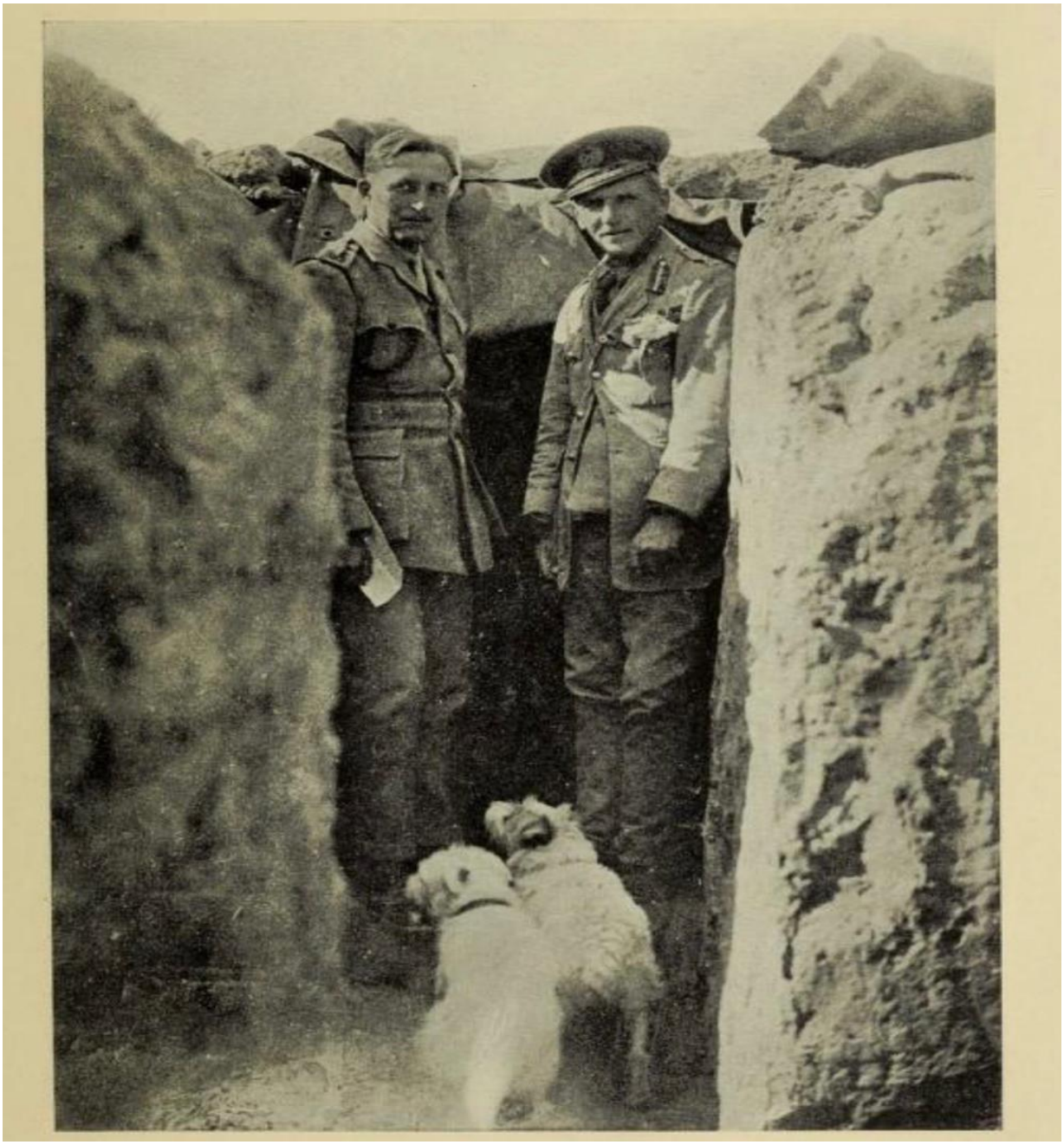

ملحق رقم ٨

صورة اللواء السير تشارلس ميليس على اليسار مع احد الجنود [8]

(8) E. W. C. Sandes , Op cit ,p198.

اقدام

«كوت الامارە»نك ضبط واستردادی ـ طاونسند قوماندانسنده كی ۱۳۳۰۰ كشیلك انكلیز اردوسی اسیر ایدلدی

انكلیزلرك (كوت الامارە) ده اسارتلری

حرب عمومی

تبلیغ رسمی

ملفات

فون در غولتز پاشا

(9) İkdam Gazetesi, 30 Nisan 1916

ملحق رقم ٩

صفحة من صحيفة İkdam توضح خبر انتصار العثمانيين في الكوت [٩]

تصوير افكار

انكليزلر (كوتالامّاره) بى نصل اولوب ده قورتاره مديلر؟

يونانستانى بيطرفلقدن آييره بيله جكلر مى؟

سياسيات

ملحق رقم ١٠

يوضح صفحة من صحيفة Tasvir-i Efkâr تعرض الانتصار العثماني في الكوت [١٠]

(10) Tasvir-i Efkâr Gazetesi, 2 Mayıs 1916

British officers (including five general officers).	277
Indian officers	204
British rank and file	2,592
Indian rank and file	6,988
Indian followers	3,248
Total	13,309

ملحق رقم ١١

يوضح الإحصاء الرسمي لعدد افراد الحامية البريطانية – الهندية عند الاستسلام في الكوت (١١)

(11) Journal de Beyrouth (French-language Ottoman newspaper, Beirut, 2 May 1916

ملحق رقم ١٢

كاريكاتير للجنرال طاوزند كتب تحته " الأيام الأخيرة للانكليز في الكوت : الجنرال طاوزند ضعيف ومريض والجنود الإنكليز يلاحقون فأرا (من صحف الفكاهة الألمانية)"
(١٢)

(12) Servet-i Fünûn, Nu: 1298, 1 Recep 1334, s. 295

ملحق رقم ١٣

طاوزند بعد فشل خططه وبقائه في الكوت والعبارة المكتوبة اسفل صورته " الجنرال طاوزند الذي فشلت خطته نتيجة القوة العثمانية " [13]

(13) Harb Mecmuası, Sayı 8, Recep 1334 / Nisan 1916,p 114

ملحق رقم ١٤

صورة الجنرال خليل باشا كتب تحتها " قائد الجيش السادس خليل باشا. عمل فوج في الكوت على خنق العدو، وفوج في الفلاحية على صدر العدو لأشهر. وقد وفقه الله بعونه لتحقيق هدفه النصر حق، وسيكون لنا في النهاية إن شاء الله" (14)

(14) Harb Mecmuası, S. 8, Recep 1334 / 28 Nisan 1332, s. 114.

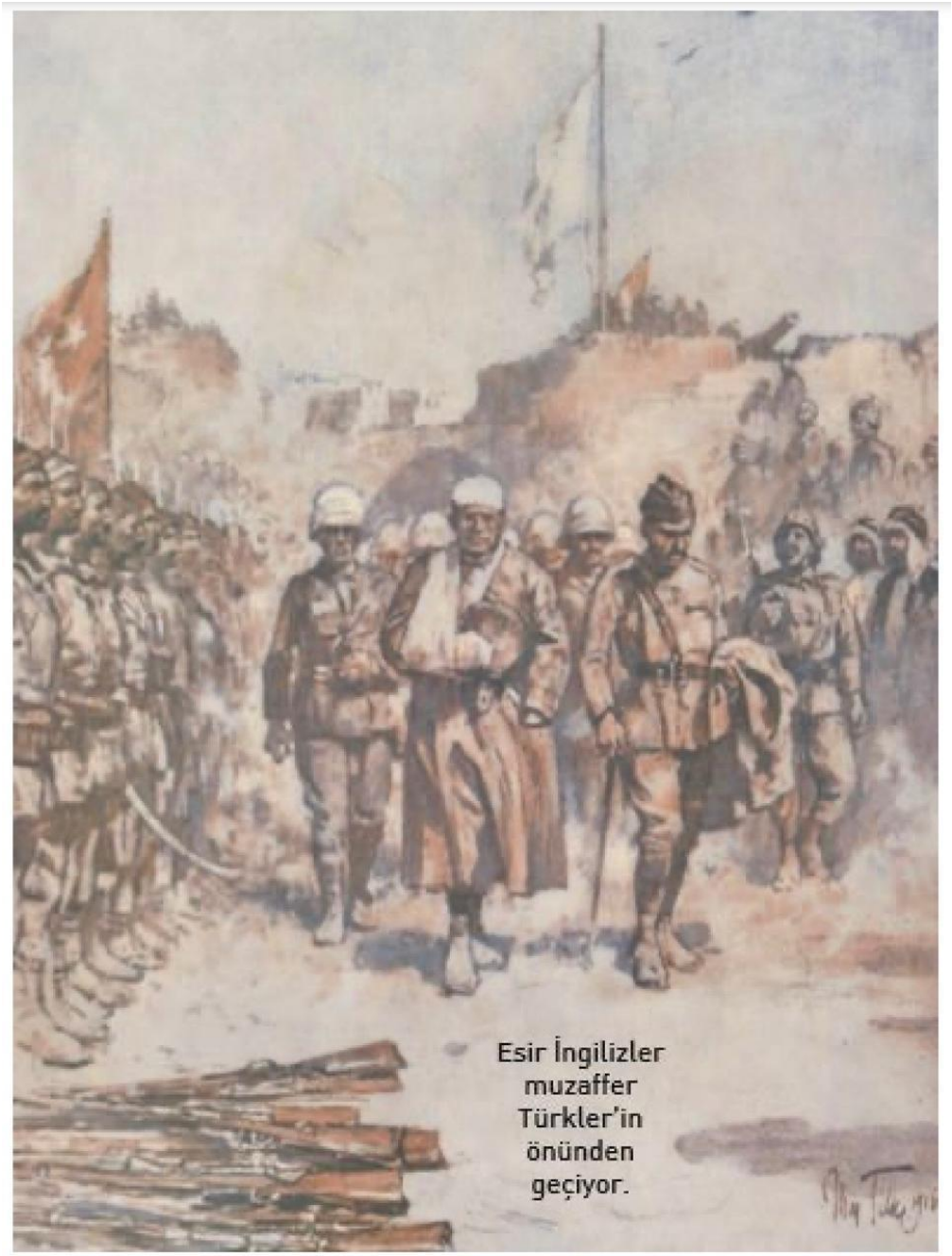

ملحق رقم ١٥

رسم يوضح مرور الاسرى البريطانيين امام العثمانيين كتب على اللوحة " الاسرى الانجليز يمرون امام الاتراك المنتصرين " (١٥)

(15) Sabah , 1 Mays 1916

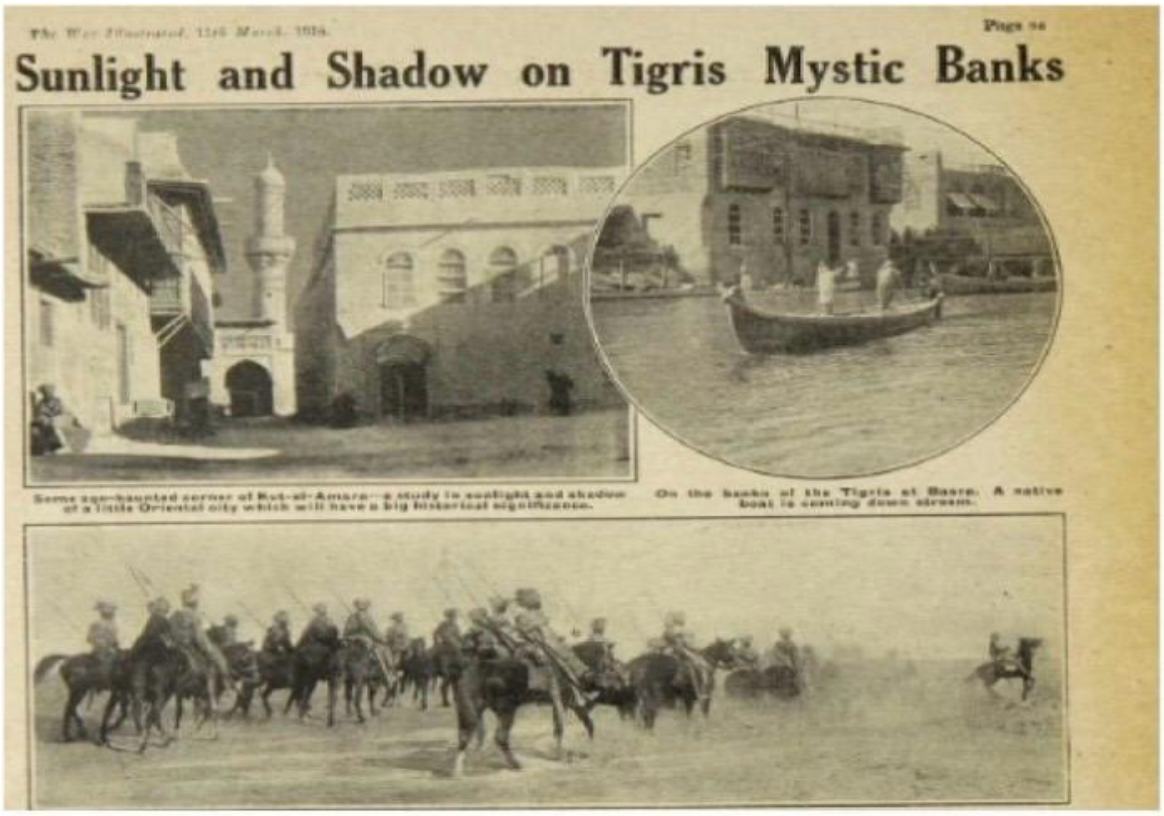
Sunlight and Shadow on Tigris Mystic Banks

ملحق رقم ١٦

الصورة تبين مشاهد من نهر دجلة ومحيطه مع حضور للجنود وتحركاتهم العسكرية [16]

(16) The British Flag Over Bagdad", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 8, London, 1917, s. 2795.

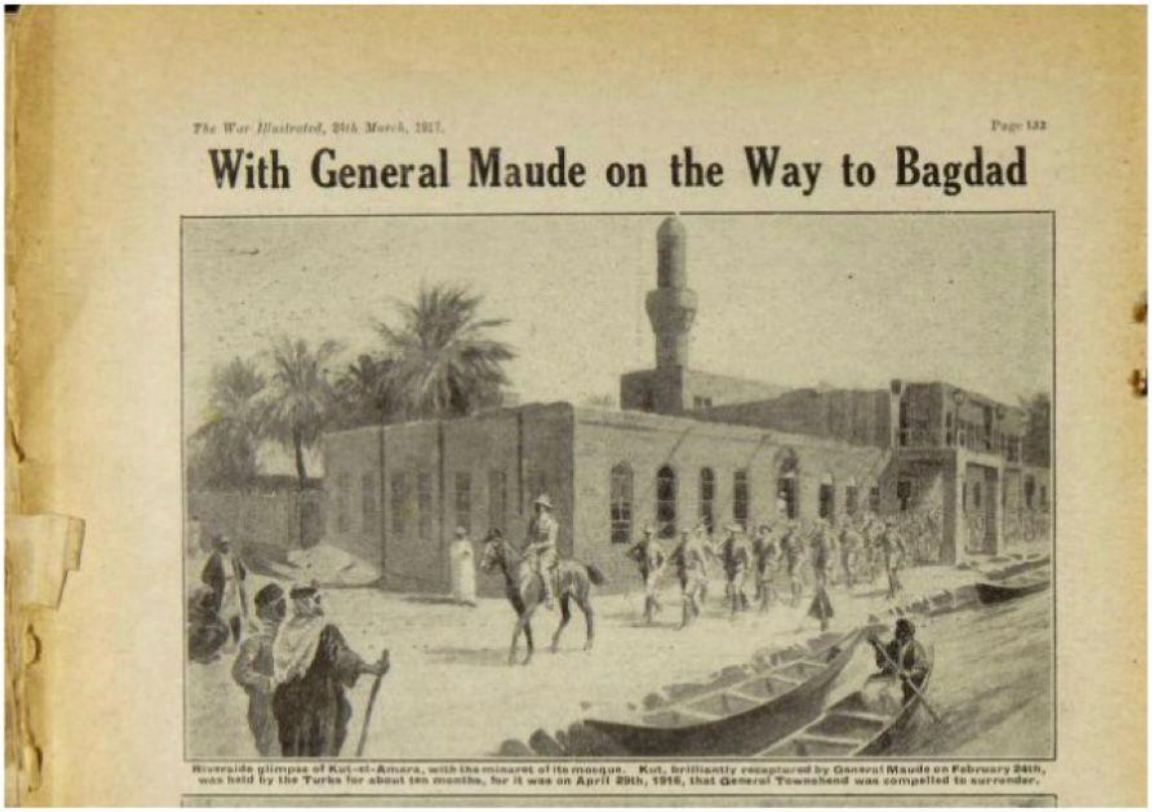
The War Illustrated, 24th March, 1917. Page 132

With General Maude on the Way to Bagdad

Riverside glimpse of Kut-el-Amara, with the minaret of its mosque. Kut, brilliantly recaptured by General Maude on February 24th, was held by the Turks for about ten months, for it was on April 29th, 1916, that General Townshend was compelled to surrender.

ملحق رقم ١٧

الصورة تبين تحرك الجنرال ستانلي مود وتقدمه لبغداد بعد الانتصار واسترجاع الكوت

(17)

(17) Progress in Mesopotamia", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 9, London, 1918, s.3053.

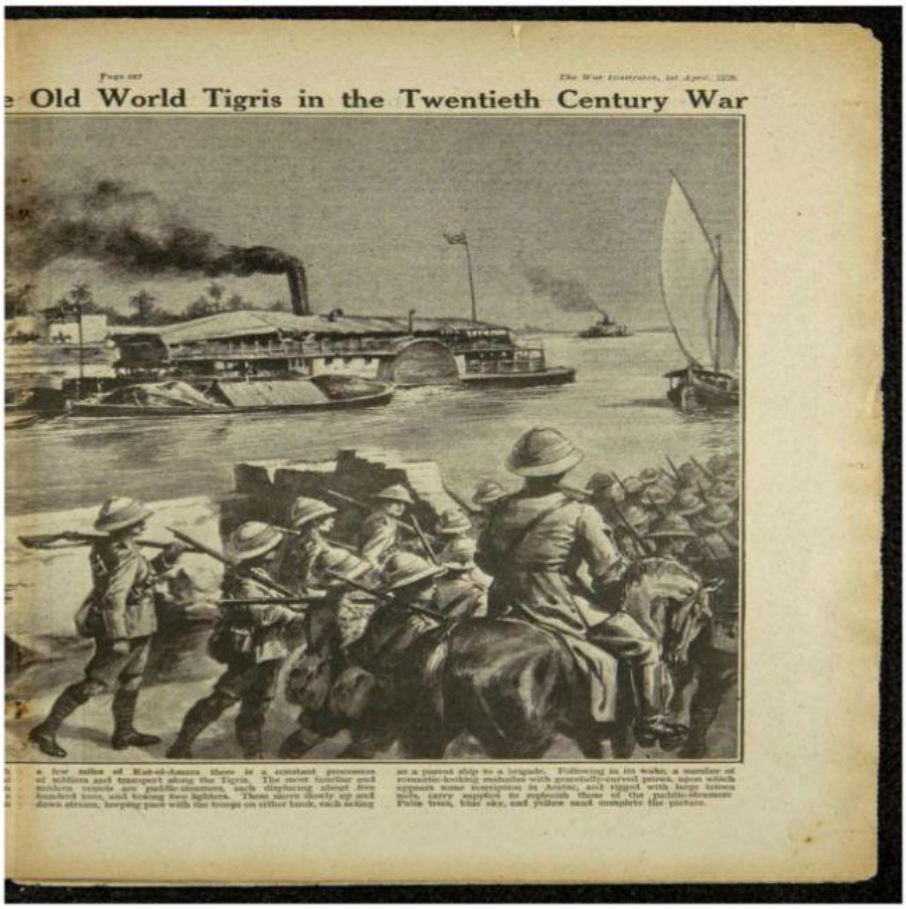
Old World Tigris in the Twentieth Century War

ملحق رقم ١٨

الصورة تبين جزء من العمليات العسكرية في الكوت على ضفاف نهر دجلة الى جانب سفن نهرية تستخدم في النقل والاسناد(١٨)

(18) Old World Tigris in the Twentieth Century War", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, S2009

The War Illustrated, 12th February, 1916. Page 610

Indo-British Heroes on the River Way to Bagdad

Pontoon bridge being constructed by Royal Engineers across the River Tigris during the advance of General Aylmer's force to the relief of Kut-el-Amara.

Gurkhas disembarking at Basra, whence they proceeded to reinforce General Aylmer's column which has pushed its way up

ملحق رقم ١٩

تظهر الصورة تقدم الجنود البريطانيين معهم الهنود باتجاه بغداد مرورا بالكوت [19]

(19) With the Highland Brigade in Mesopotamia", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 7, London, 1917, s. 2430.

AÑO XL — Madrid.—Martes 25 de Abril de 1916 — Núm. 11.740

La Correspondencia MILITAR

Cinco ediciones diarias

LA GUERRA EUROPEA

El fracaso inglés en Mesopotamia

Un parte oficial explica las causas de la detención del avance.—Comprometida situación de las fuerzas británicas en Kut-el-Amara.—Los franceses ejecutan ataques en las dos orillas del Mosa.—La campaña de primavera en Rusia.

LA OPINIÓN EN FRANCIA

RESUMEN DEL DIA

ملحق رقم ٢٠

صورة من صحيفة اسبانية تحتوي خبر بعنوان " الفشل الإنكليزي في بلاد الرافدين " [٢٠]

(20) La Correspondencia Militar ٢٥ ،Nisan 1916 ،s. 1

ملحق رقم ٢١

صورة من صحيفة اسبانية نشرت الجنود البريطانيين الجرحى [٢١]

(21) La Guerra Ilustrada ،Sayı 66 ،s. 1045

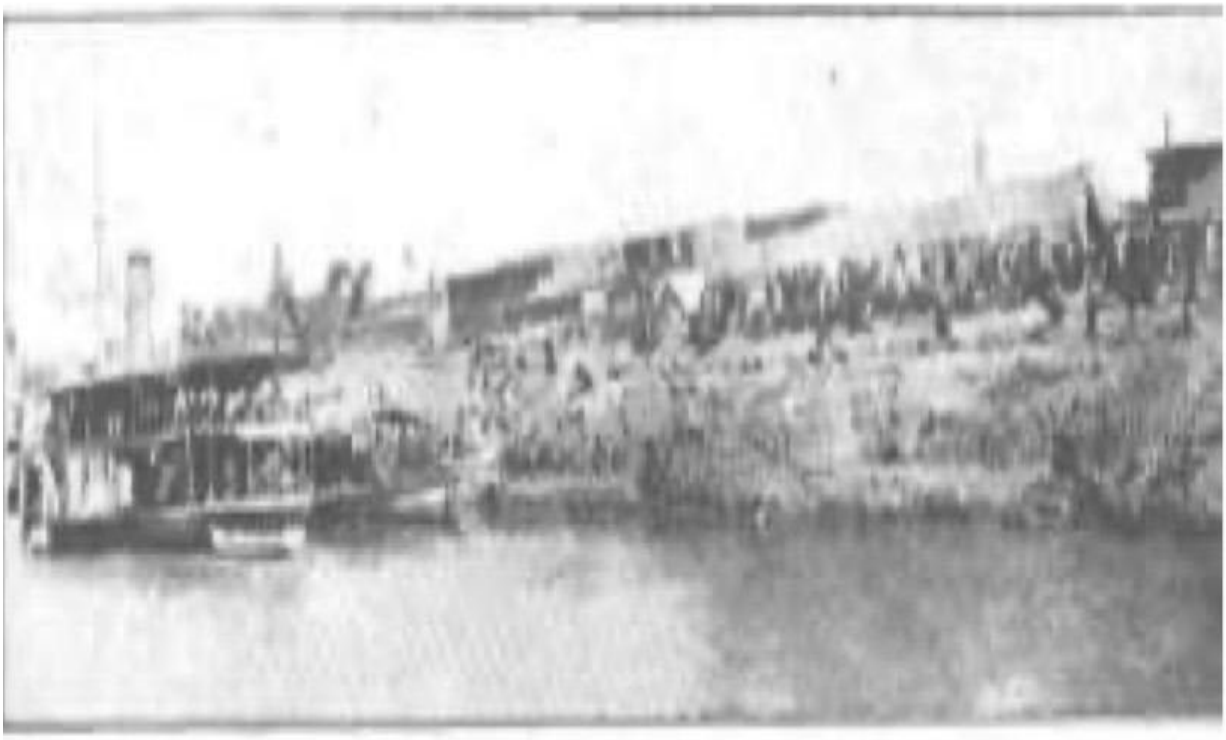

ملحق رقم ٢٢

صحيفة اسبانية نشرت صورة للكوت اثناء الحصار [٢٢]

(22) Hojas Selectas ،Ocak 1917 ،s. 358

ملحق رقم ٢٣

ساحة معركة طيسفون (سلمان باك) بعد هزيمة الإنكليز [٢٣]

(23) Mundo Gráfico ١ ،Mart 1916 ،s. 15

تبليغ رسمي «٥٥٢» نجي كون

١٧ نيسان ٣٣٢ تاريخيله قرارگاه عموميدن تبليغ اولونمشدر :

١ — تقريباً بش آيدن بري قهرمان قطعاتمزك تضييق آلتنده (كوتالامّاره) ده محصورقالان انكليز اردوسي نهايت اردوي ماريناك قوة قاهرهسنه تسليم سلاحه مجبور اولمشدر . عثمانلي سلاحنك بو شانلي و پارلاق صحيفهٔ فخرآوري مجلاً شوصورتده جريان ايتمشدر :

(كوتالامّاره) اردوسي، زاد وذخيرهسني بيترمش، ملتداشلرندن اولسون، موسقوف متفقلرندن اولسون امداد بكليوردي. (كوتالامّاره) دهكي محصورلرك احوالنه لايقيله واقف اولان انكليز قوماندانلغي جنرال (طاونسهند) اردوسني قورتارمق ايچون هرنهپهايه اولورسه اولسون (فلاحيه) دهكي قطعاتمزه هجوم ايدلهسني مكرراً ومصراً عراق انكليز اردوسي قوماندانه امر ايديوردي. صوك تبليغ رسميلرده كورينن وجسور قطعاتمزك عزم وبسالتلري قارشوسنده مدهش تلفاتله آريهن انكليز هجوملري هپ (طاونسهند) ي قورتارمق ايچوندي . انكليزلر ، چناق قافهدن آلدقلري درس تجربهيي بودفعهده عراقده آلديلر . عثمانلي مقاومتي قيرامهيهجقلريني وعثمانليلرك الندن غاليتلريني آلهمهيهجقلريني آكلاديلر. (فلاحيه) هجوملري كسيلدي . انكليزلر نهايت هرواسطهيه مراجعتله محصور قلعهيه ارزاق كوندرمكه تشبث ايتديلر . اولا طياره‌لريله اون چوالري آتديلر . عثمانلي سلاحي بو اميدي‌ده قيردي . حرب طياره‌لريز دشمنك بوبطال طياره‌لرينى پرر پرر سقوط ايتديرمكه باشلادي . بودفعه دشمن باشقه پرچاره بولدي. واپورله كيجه قارا كفندن بالاستفاده (كوتالامّاره)يه ارزاق صوقمه تشبث ايتدي. هرزمان متقيظ بولونان قهرمان قطعاتمز، يوزلرجه طون ارزاق بوكلي اولان بوواپوري درحال توقيف ومصادره ايتديلر. آرتق جنرال (طاونسهند) ايچون براميد نجات قالمه‌مشدي. حتى بوندن برآي اول ايران حوالسنده‌كي روس اردوسي قوماندانلغنك يانينده (كوتالامّاره)ده الي صيقه صفته داثر وعد واعلانندن دخي برنتيجه چيقميه‌جغني جنرال آكلامشدي. ١٣ نيسانده جنرال (طاونسهند) عراق اردوسن قوماندانلغنه مراجعتله اردوسيله برابر سربست چيقمه‌سنه مساعده ايدلك شرطيله (كوتالامّاره) يي تسليم ايتمكه راضي اولديغني بيلديردي . بلافيد و شرط تسليم اولمدن بشقه چاره اولديغي حوالي ويرلدي . انكليز قوماندانلغي بوسفر يكي شرائط درميان ايتدي . اردوسنك فائق وضعيتي بيلهيورمش كي عثمانلي قوماندانلغي بازه ايله اطاعه واغفال ايدهبيله جكني ظن ايدهرك تكميل طوپلرني تسليم ونزدنده بولونان برميليون ليرايي تقديم ايتمكي تكليف ايلهدي . اولكي جواب تكرار ايدلدي . جنرال (طاونسهند) انكليز عراق باش قوماندانندن استيذان ايدهجكني بيلديردي . حال بوكه انكليز باش قوماندانلغي كنديسنه ياردم ايدهبيلمكدن پك اوزاق ايدي . نهايت هرطرفدن امدي كسيلن جنرال (طاونسهند) بوكون (كوتالامّاره) ده بولونان بوتون انكليز اردوسني مظفر عثمانلي قوماندانه تسليم ايتدي . شيمدي يه‌قدر تعداد ايديلن اسرا ٥ جنرال، ٢٧٧ انكليز ضابطي، ٢٧٤ هندلي ضابط و ١٣,٣٠٠ نفردن عبارتدر.

برطرفدن (كوتالامّاره) ده هر صورتله مجهز قدمه قدمه مستحكم موضعلرده تحصن ايدهرك آراضيره خروج حركتلرينه انتظار ايديلن محصور دشمنك بوتشبثلرينه مانع اولق وديكر طرفدن كون بكون يكي تقويه قطعاتي كتيرن دشمنك (كوتالامّاره) نك خلاصي غايهسيله اجرا ايتديكي مكرر وشديد هجوملرني بويوك شجاعت وفداكارلقله دفع ايتمك ايچون آيلردن بري ياري بلارينه‌قدر باتاقلقلر ايچنده چاريشان وموسمله محيملك هردرلو مشكلاتنه وعنود دشمنك هرنوع تجاوزاتنه مقاومت كوسترن قطعاتمز حقك عنايتله نائل اولدقلري بوظفرله بحق افتخار ايدهبيليرلر .

٢ — (قافقاس) جبهسنده : مهم برحركت اولهمشدر .

٣ — ١٥ نيسان اوكله‌دن صوكره (آرى بورنى) ايله (سدالبحر) آره‌سنده‌كي ساحل قسمنه يافلاشمق ايسته‌ين بردشمن طوپ‌يكدوسي طوپلريمزك مقابله‌سندن پرسرعي اصابتيله دومان وآلو ايچنده اورادن آچيلمشدر .

ازمير ساحللرنده كورونن دشمن سفائني آراضيره نتيجه‌سز برصورتده بعض مواضعي بومباردمان ايدوب چكمشلردر .

ملحق رقم ٢٤

يوضح بلاغ رسمي صادر من رئاسة الأركان العثمانية الى الصحف لإعلان انتصار الكوت منشور بتاريخ ١ / ٦ / ١٩١٦ (٢٤)

(24) Akın Çelik, OP cit , p. 327

—	Killed.	Died of Wounds.	Wounded.	Missing.	Died of Disease.	Total.
British officers . .	9	10	44	1	4	68
Indian officers . .	8	7	21	1	5	42
British ranks . .	84	105	351	2	68	610
Indian ranks . .	369	278	1,253	64	531	2,495
Followers . .	67	88	289	4	123	571
Totals . .	537	488	1,958	72	731	3,786

ملحق رقم ٢٥

يوضح هذا الجدول ملخص للخسائر في الكوت اثناء الحرب ويقسمهم بين قتلى وجرحى ومفقودين ومتوفون بسبب الجوع والمرض [25]

(25) تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق في العمليات الحربية لبلاد الرافدين Great Britain, War Office, Report of the Commission Appointed to Enquire into the Operations of War in Mesopotamia, London: His Majesty's Stationery Office, 1917 / نقلا عن وزارة الحرب البريطانية إحصاءات المجهود العسكري للامبراطورية البريطانية العظمى خلال الحرب التي جمعت في مؤلف بعنوان

War Office, Statistics of the Military Effort of the British Empire during the Great War 1914–1920, London: HMSO, 1922, p. 250–300 ؛ E. W. C. Sandes , Op cit ,p 481

التشكيلات العسكرية				السفن الحربية		البواخر النهرية	
لواء المشاة		لواء الفرسان					
- الجنود البريطانيون المقاتلون .	887	- الجنود الهنود المقاتلون	1,865	- سفن حربية	9 -	- باخرة نهرية رئيسية	16 -
- الجنود الهنود المقاتلون .	2,259	- الأتباع (بمختلف الأنواع)	662	- مدفع	22 -	- بواخر بعجلات جانبية	6 -
- الأتباع (الخدمات العامة)	194	- الحيوانات	2,032	- رشاشات ماكسيم	10 -	- بواخر بعجلات خلفية	3 -
- الأتباع (الخاصون)	155	- النقل المرافق:				- بواخر لولبية	2 -
- الحيوانات	129	- سائقاً	523			- قاطرات	4 -
- وسائل النقل المرافقة :		- حيواناً	876			- الزوارق الصغيرة	11 -
- بغلاً للحمل	448						
- جملاً (او مايعادلها من الغال)	269						
- سائقاً	248						
المجموع	4,589	المجموع	5,958	المجموع	41	المجموع	42

ملحق رقم ٢٩

جدول يوضح البنية التنظيمية للقوات البريطانية في حصار الكوت [26]

(26) : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية

1. Moberly, F. J., The Campaign in Mesopotamia, 1914–1918, History of the Great War Based on Official Documents, Vol. I, London, His Majesty's Stationery Office, 1923 , p 95
2. Officers of the Staff College, Quetta, Critical Study of the Campaign in Mesopotamia up to April 1917, Part I: Report (Calcutta: Government of India Press, 1925), p ١٦٨ – ١٩٢
3. War Office, Field Service Pocket Book, 1914, London, War Office, 1914, section: "War Establishments", p 116
4. E. W. C. Sandes,OP cit , p 452 – 460

المصادر

قائمة المصادر

أولا : الوثائق

أ / الوثائق غير المنشورة

١. السالنامات العثمانية

- سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٢٩٢ / ١٨٧٥ م)، مطبعة ولايت
- سالنامة دولت علية عثمانية ١٣١٥ / ١٨٩٧ م، مطبعة سندة
- سالنامة دولت علية عثمانية ١٣١٦ / ١٨٩٨ م، مطبعة سي
- سالنامة ولايت بغداد للسنوات (١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م) (١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م)
- سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م)
- سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣٠١هـ / ١٨٨٤م)
- سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م)
- سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣١١هـ/ ١٨٩٣م)
- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩/ ١٨٨١ م، مطبعة عامرة
- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٠ / ١٨٩٢،
- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١١ هـ / ١٨٩٣م،
- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٦ هـ / ١٨٩٨م؛
- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م،
- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣٢١ هـ / ١٩٠٣م،
- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦م
- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٥١ / ١٨٩٧
- سالنامة ولايت بغداد، لسنة ١٣٣١ / ١٨٩٩
- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٣٩ / ١٩١١
- سالنامة ولايت بغداد للسنوات ١٢٩٢ / ١٨٧٥ ١٣١١ / ١٨٩٣
- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩ / ١٨٨١
- سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٠١هـ / ١٨٨٣م)

- سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٢٩هـ / ١٩١١م)
- سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٢٩٩هـ / ١٨٨٢ م)
- سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)
- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٤ / ١٨٧٧، مطبعة عامرة
- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٠٩ / ١٨٩١، مطبعة سندة
- سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م)؛ (١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م) (١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م) (١٣٢٩هـ / ١٩١١م)
- سالنامة ولايت بغداد للسنة (١٣١١هـ / ١٨٩٣م).
- سالنامة ولايت بغدادللسنوات (١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م)، (١٣١٧هـ / ١٨٩٩م)؛ (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م).
- سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م).
- سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٣١١هـ / ١٨٩٣م) (١٣١٦هـ/١٨٩٨م)؛ (١٣١٧هـ / ١٨٩٩م)؛ (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م)
- سالنامة ولايت بغداد السنوات (١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م) (١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م)، (١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م) (١٣١١هـ / ١٨٩٣م)(١٣١٣هـ / ١٨٩٥م)
- سالنامة ولايت بغداد للسنوات (١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م) (١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م)
- سالنامة ولايت بغداد للسنوات (١٣١٧هـ / ١٨٩٩م)، (١٣١٩هـ /١٩٠١ م) (١٣٢١هـ / ١٩٠٣ م) (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م) (١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م) (١٣٢٩ هـ / ١٩١١م)
- سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٣١٩هـ/١٩٠١م) (١٣٢١هـ /١٩٠٣م) (١٣٢٨ هـ / ١٩١٠م)
- سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٣١١هـ / ١٨٩٣م) ؛ (١٣١٧هـ/١٨٩٩م)؛ (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م).
- سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣١١هـ / ١٨٩٣م)
- سالنامة ولايت بغداد لسنة (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)
- سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٣١١ / ١٨٩٣)
- سالنامه ولايت بغداد، لسنة (١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م)

- سالنامه ولايت بغداد، لسنة (١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م)
- سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣١١هـ / ١٨٩٣م)
- سالنامة ولايت، لسنة (١٣٢١هـ / ١٩٠٣م سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٢١هـ / ١٩٠٣م)
- سالنامة ولايت بغداد، للسنوات (١٣١١ هـ/ ١٨٩٣م) (١٣١٥هـ/١٨٩٦م)
- سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٢٩ هـ / ١٩١١)
- سالنامة دولت عليه، لسنة (١٣٣٤هـ / ١٩١٥)
- سالنامة ولايت لسنة (١٣١٩هـ /١٩٠١م) (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)
- سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣١٩هـ/١٩٠١م)،
- سالنامة ولايت بغداد، لسنة (١٣٠٠ هـ/ ١٨٨١م)
- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩ / ١٨٨٢
- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٠١ / ١٨٨٤
- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣١١ / ١٨٩٣
- بلقين أيدن، "سالنامة"، في: الموسوعة الإسلامية (Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi)، إسطنبول: منشورات وقف الديانة التركي (TDV Yayınları)، المجلد ٣٦، ٢٠٠٩

٢ .وثائق الأرشيف التركي والبريطاني

Başkanlık Osmanlı Arşivi

- BOA, BEO, 4412/330841, 3 B. 1334 (6 Mayıs 1916)
- BOA, BEO, 4412/330841, 3 B. 1334 (6 Mayıs 1916)
- BOA, BEO, 4412/330842, 1 B 1334 (4 Mayıs 1916).
- BOA, DH. ŞFR. 64/179, 29 B. 1334 (1 Haziran 1916).
- BOA, DH. ŞFR. 64/74, 15 B 1334 (18 Mayıs 1916).
- BOA, DH. ŞFR., 63/204, 2 B 1334 (5 Mayıs 1916)
- BOA, DH. ŞFR., 63/207, 2 B 1334 (5 Mayıs 1916)

- BOA, DH.KMS., 64/٤٢
- BOA, DH.SFR63/ 202 ,2 B.1334 , 5 Mayıs 1916
- BOA, HR.SYS,2420/16 , 3 Mayis 1916
- BOA, HR.SYS., 2222/21, 29 Ağustos 1916.
- BOA, HR.SYS., 2222/41, 28 Eylül 1916.
- BOA, HR.SYS., 2229/54, 21 Mart 1918.
- BOA, HR.SYS., 2229/61, 27 Mart 1918.
- BOA, HR.SYS., 2254/34, 18 Nisan 1917
- BOA, HR.SYS., 2254/40, 1 Ağustos 1917
- BOA, HR.SYS., 2254/41, 8 Ağustos 1917
- BOA, HR.SYS., 2420/18, 3 Mayıs 1916
- BOA, HR.SYS., 2420/31, (6 Mayıs 1916)
- BOA, HR.SYS., 2420/32, (6 Mayıs 1916).
- C. O. 730/41, British Colonial Office Records, Irrigation Projects in Mesopotamia: Report on Kut Works, London: National Archives, 1941
- **Cabinet Papers**
- CAB -24 – 111-0-0013
- CAB -24 -1- 0- 0036
- CAB- 24- 1- 0 -0049
- CAB- 24-1- 0-0046
- CAB-24 -1-0-0033
- **Foreign office**
- F. O 624/1950،Kut Agricultural Scheme Report, London, 1951.
- F. O. 371 / 2489.
- F. O. 371 / 277 O, XLM O 7417, " P. S. I. O, " FEBq3; 347B, 1916.
- F. O. 371/24842, James Ball, Hydraulic Advisory Report to the Government of Iraq, London: Foreign Office Records, 1941.

- F. O. 371/25331 ،Public Record Office, London, British and Foreign Technical Teams in Iraq, 1935–1937.
- F. O. 371/25520, Public Record Office, London, Gharraf Canal Studies in Iraq, 1939–1940.
- F. O. 731 / 2489.
- F.O. 371 / 2770, x lmo 7417, " p. s. I. o ", "FEBq3 ", 34qB, 1916.
- F.O. 371/1277, Ximo 7417, Ip.s.io, FEBq3, 34413, 1916
- F.O. 371/24564, Public Record Office, London, London Irrigation Contracts in Iraq, 1934.
- F.O. 371/25110 P.R.O, London, Iraq Budget and Sterling Transfers, 1935-1936.
- F.O. 371/2770, xlmo7417,. o; FEBq3, 34913, 1916.
- F.O. R, Iraq Public Works Financing and British Oversight (1938–1940), National Archives, F.O. 371/23321.
- F.O. R, Iraq Public Works Financing and British Oversight (1938–1940), National Archives, FO 371/23321.
- FO 371/24564 Public Record Office, London lrrigation projects in Iraq, 1933
- Mesopotamia, London: National Archives, CO 730/44, 1940.

٣. ملفات البلاط الملكي والتقارير الوزارية الرسمية

- د. ك. و.، وزارة الداخلية العراقية، سجل طلبات الهجرة الداخلية – لواء الكوت، ملف رقم ٩٤/ لعام ١٩٥١.
- د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٣٩٣/ ٢، إضبارة (متفرقة عن العشائر)، رسالة موجهة من السير برسي كوكس الى جناب الشيخ علوان فليح بتاريخ ٤ تشرين الثاني١٩١٥.

- د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة (متفرقة عن العشائر)، رسالة موجهة من السير برسي كوكس الى جناب الشيخ علوان فليح بتاريخ ٣ تشرين الثاني١٩١٥.
- د.ك.و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة (متفرقة عن العشائر)، رسالة موجهة من الحاكم السياسي السير برسي كوكس إلى سكان منطقة الشيخ سعد بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩١٥.
- د.ك.و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٣٩٣/ ٢، إضبارة (متفرقة عن العشائر)، رسالة موجهة من السير برسي كوكس الى جناب أمير ربيعة محمد الحبيب بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩١٥.
- د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة "متفرقة عن العشائر "، ٢٩ تشرين الاول ١٩١٥.
- د. ك. و.، وزارة الداخلية، سجلات البلاط الملكي، ملف ٣٢٠٥٠، تسلسل ٩٦٤٣، رقم الملفة ٥/ ٨، ١٩٢١.
- د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٤٢ / ٣١١ رقم الملفة ٢ / ١١ ملاك وزارة الداخلية ١٩٢١.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٧٠٦٧ / ٣٢٠٥٠، الوحدات الإدارية في لواء الكوت، ١٩٢٤، وثيقة ١٢.
- د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٤٢ / ٣١١ رقم الملفة ٢ / ١١ ملاك وزارة الداخلية ١٩٢١، و١٥.
- د. ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٥٨٥٩ / ٣٢٠٥٠، الوحدات الإدارية في لواء الكوت، ١٩٣٩، و٦.
- وزارة الحكم المحلي، الدليل الإداري، ج ٢.
- د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٣١١/٢٥٣٤، ملاك وزارة الدفاع ١٩٢١، و٢ .
- د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة٢٥٣٦ /٣١١، ملاك وزارة العدلية ١٩٢١، و١.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٩٥٨٤ / ٣٢٠٥٠، انتخابات مجلس اللواء العام في الكوت.

- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٩٥٨٤ / ٣٢٠٥٠، انتخابات مجلس اللواء العام في الكوت.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٧٢٤١ / ٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٨، و ١٨.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٧٢٤١ / ٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٨،, و١٨
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٨٨٣٤ / ٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٦، و ٢
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٧٢٤١ / ٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٨، و٥
- د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٨٨٣٤ / ٣٢٠٥، تفتيش لواء الكوت، ١٩٣٦، و٢١.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٨٨٣٤ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٦، و٢.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ١٢٤١ /٣٢٠٥، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٨، و١٨.
- د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ١٩٢١ / ٣١١، و٣، مذكرة من مدير الزراعة الى مستشار وزارة الداخلية في ٢ تموز ١٩٢٤، م. امتياز الكتان.
- د.ك.و، ملفات الداخلية، سجلات البلاط الملكي، رقم الملفة ٢ / ٦٣٢٠٥٠، اضبارة اخراج السراكيل والفلاحين مقاطعات الطابو، كتاب مستشار وزارة العدلية رقم ١٨٩، حزيران، ١٩٣١.
- د.ك.و، ملفات الداخلية، سجلات البلاط الملكي، رقم الملفة ٤٢٢٨ / ٣٢٠٥٨، اضبارة عشائر الكوت، تسلسل ٦٥، فتحت (١/ ٣ / ١٩٢٦) وأغلقت في (١٤ / ٧ / ١٩٢٦).
- د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٢٥٣٦/ ٣١١، ملاك وزارة العدلية ١٩٢١، و١.
- د. ك. و، البلاط الملكي، تسلسل الملفة ٣١١/٢٥٣٥، رقم الملفة ١٣٠٢، ملاك وزارة المعارف والصحة ١٩٢١، و١.

- د. ك. و، البلاط الملكي، وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٨١ / ٢٣٢٠٥٠، ميزانية لواء الكوت لعام ١٩٢٢.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الداخلية، ملفة رقم د/٤، لسنة١٩٢٣ – ١٩٢٧.
- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، وزارة الداخلية، ملفة رقم د / ٦ / ٢، لسنة ١٩٢٨.
- د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٩١٢٥ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت، ١٩٣٩، و ٢٥.
- د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملف ٤٧٧ / ٣٢٠٥٠، تفتيش السجون في لواء الكوت ١٩٢٢ – ١٩٢٥ وثيقة ١٨ و٢٢، ٣٢
- د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة ٤٧٨ / ٣٢٠٥٠، تفتيش سجن الكوت المركزي ١٩٢٤، وثيقة ٩، ٤٤ ،٥٥، ٧٧
- د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، رقم الملف ٤٧٧ /٣٢٠٥٠، تفتيش السجون في لواء الكوت ١٩٢٥، وثيقة ١٠.
- د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٤٠.
- د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٢.
- د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٢, د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٣٩.
- د ك و، ملفات البلاط الملكي، الوحدة الوثائقية، رقم الملف ٧٦٠٩ / ٣٢٠٥٠، الأوامر الصادرة الى المفتشين الإداريين لتفتيش السجون خلال الأعوام ١٩٤٦ – ١٩٥٢، وثيقة ١٨.
- د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة "متفرقة عن العشائر"، ٢٩ تشرين الاول ١٩١٥.
- د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني"، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة "متفرقة عن العشائر "، ٣٠ تشرين الاول١٩١٠.
- د. ك. و، "ملفات الاحتلال البريطاني "، رقم الملفة ٢/٣٩٣، إضبارة " متفرقة عن العشائر"، صادرة عن الحاكم السياسي كونك ملمتك في الكوت بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩١٥.
- د. ك. و، ملفات " الاحتلال البريطاني "، رقم الملفة 2/939، إضبارة " متفرقة عن العشائر "، صادرة عن الحاكم السياسي كونك ملمتك في الكوت بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩١٥.

- د. ك. و.، "ملفات الاحتلال البريطاني"، تشغيل الايدي العاملة الهندية، رقم الملفة ٤٢١ / ٢ و ٤.
- د. ك. و.، "ملفات الاحتلال البريطاني"، الموظفون الأجانب، رقم التصنيف ١٣٨١ / ٣١١
- د. ك. و.، وزارة الداخلية العراقية، سجل طلبات الهجرة الداخلية – لواء الكوت، ملف رقم ٩٤/ لعام ١٩٥١
- د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ٤١٤ / ٣٢٠٥٠، الصحة والامراض المعدية في لواء الكوت ١٩٣١ – ١٩٣٢، وثيقة ٢٣.
- د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملف ٨٤٩٨ / ٣٢٠٥٠، تقارير تفتيش رئيس صحة لواء الكوت ١٩٣٤ – ١٩٣٥، تقارير إحصاءات المؤسسة الصحية ١٩٣٤، وثيقة ١
- د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملف ٨٤٩٨ / ٣٢٠٥٠، تقارير تفتيش رئيس صحة لواء الكوت ١٩٣٤ – ١٩٣٥، و ٧ – ٩
- د ك و، وزارة الداخلية / الديوان رقم الملف ٨٨٩٤ / ٣٢٠٥٠، تقارير لواء الكوت لسنة ١٩٣٧، تقارير الصحة الشهرية لرئاسة صحة لواء الكوت ١٩٣٧، وثيقة ٢.
- د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملف ١٦٣٧ / ٢٣٠٥٠ تقارير عن بناء مستشفى الكوت ١٩٢٣ – ١٩٢٥، وثيقة ١٦، وثيقة ١٢،
- د ك و، وزارة الداخلية / الديوان تقارير متفرقة عن لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٢٤، رقم الملف ١٦١٨ / ٣٢٠٥٠ كتاب مرفوع الى وزارة الداخلية من متصرفية لواء الكوت لسنة ١٩٢٤، وثيقة ٢٨ ؛ د ك و، وزارة الداخلية / الديوان تقارير متفرقة عن لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٢٤، رقم الملف ١٦١٨ / ٣٢٠٥٠، ميزانية لواء الكوت للعام ١٩٢٣ – ١٩٢٤، وثيقة ٣٤.
- د ك و، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملف ٦٩٤٤ /٣٢٠٥٠ تقارير تفتيش مركز لواء الكوت ١٩٣٧، تقارير المستشفى الملكي في الكوت، وثيقة ١١؛ د.ك. و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ٧٢٤١ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت لسنة ١٩٣٨، تقارير تفتيش المستشفى الملكي في الكوت لسنة ١٩٣٨، و١٨؛ د. ك. و. وزارة الداخلية/ الديوان، رقم الملفة ٧١٢٥ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت، تقارير المفتش الاداري لمستشفى الكوت الملكي لسنة ١٩٣٩، و٢٥؛ د. ك. و. وزارة الداخلية /الديوان، رقم الملفة ٧١٢٥ / ٣٢٠٥٠، تفتيش مركز لواء الكوت لسنة ١٩٣٩، تقارير تفتيش لواء الكوت لسنة ١٩٣٩، و ٢٥؛ د. ك. و.، وزارة

الداخلية / الديوان، رقم الملفة ٥٧٦٦ / ٣٢٠٥٠، تقارير تفتيش لواء الكوت ١٩٤٦ – ١٩٤٧، تقارير تفتيش المستشفى الملكي في الكوت ١٩٤٧، و ٧٩، ؛ د. ك. و.، وزارة الداخلية، رقم الملفة ١٠٩٠٩ / ٣٢٠٥٠، تقارير تفتيش لواء الكوت لسنة ١٩٥٧ – ١٩٦٠، تفتيش المستشفى الملكي في لواء الكوت لسنة ١٩٥٨، و٤٤٦، ص ٤٤٤؛ د. ك. و.، وزارة الداخلية، تقارير تفتيش لواء الكوت لسنة ١٩٥٧ – ١٩٦٠، رقم الملفة ١٠٩٠٩ / ٣٢٠٥٠، تفتيش المستشفى الملكي في لواء الكوت لسنة ١٩٥٨.

- وزارة الصحة، التقرير السنوي العام لدائرة صحة الكوت، بغداد ١٩٣٧, وزارة الصحة، دائرة الصحة العامة في الريف العراقي، ١٩٤٨ – ١٩٥٥، مطبعة الوزارة، بغداد، ١٩٥٦.
- د. ك. و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ١٠٠٢٨/٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، تأسيس مستشفى على عرصة أميرية في الكوت ١٩٤٩، ؛ د. ك. و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ١٠٠٢٨/٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، تمليك عرصة باسم جمعية حماية الأطفال في الكوت لسنة ١٩٥٠، ؛ د. ك. و.، وزارة الداخلية، رقم الملفة ١٠٠٢٨ / ٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، تشكيل فرع لجمعية حماية الأطفال في الكوت ١٩٤٦، و ٣٧؛ د.ك.و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ١٠٠٢٨ / ٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، انتخاب الهيئة الإدارية لفرع جمعية حماية الأطفال في الكوت ١٩٤٨، و ٢٨؛ د.ك.و.، وزارة الداخلية / الديوان، رقم الملفة ١٠٠٢٨ / ٣٢٠٥٠، جمعية حماية الأطفال في لواء الكوت ١٩٤٦–١٩٥٠، انتخابات الهيئة الادارية لفرع جمعية حماية الأطفال في الكوت ١٩٤٨، و ٢٩.
- الحكومة العراقية، وزارة الصحة، نشرة الاحصاء الحياتي لسنة ١٩٥٢، مطبعة الحكومة، ١٩٥٥.
- الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مديرية الاحصاء الحياتي، نشرة الاحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٣، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٦.
- الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مديرية الاحصاء الحياتي، نشرة الاحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٤، دار دجلة، بغداد، ١٩٥٤.
- الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مديرية الاحصاء الحياتي، مجموعة الاحصاء الحياتي لسنة ١٩٥٥، مطبعة الأمة، بغداد، ١٩٥٩.

- الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مديرية الاحصاء الحياتي، نشرة الاحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٦، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٥٩.
- الحكومة العراقية، وزارة الصحة، مجموعة الاحصاء الحياتي لسنة ١٩٥٧، مطبعة سلمان الأعظمي.١٩٦٠؛ الجمهورية العراقية، وزارة الصحة، نشرة الاحصاء الصحي والحياتي لسنة ١٩٥٨، مطبعة سلمان الأعظمي، دون تاريخ.
- وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة لعام ١٩٢٥ – ١٩٢٦، بغداد، ١٩٢٦، ؛ تقرير عام ١٩٢٨؛ تقرير عام ١٩٢٩.
- الحكومة العراقية، وزارة المعارف، تقرير عن سير المعارف لسنة ١٩٣٠ – ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤.
- الحكومة العراقية، مجلس ووزارة الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥ – ١٩٥٦، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٧.
- وزارة المعارف ،التقرير لعام ١٩٣٤.
- د ك و، ملفات وزارة المعارف تسلسل ٧٢٤١ / ٣٢٠٥٠، تقرير المفتش الإداري عبد الله المظفر، رقم ٥٠، ٢ / ٤ / ١٩٣٨، وثيقة ٣.
- وزارة المعارف، التقرير السنوي لعام ١٩٣٨، مطبعة الحكومة، بغداد؛ تقرير عام ١٩٣٩.
- د ك و، ملفات وزارة المعارف، تسلسل ٢٥ / ٣٢١٢٠، اللجنة العامة للمناهج ١٩٤٥ – ١٩٤٦، ١ / ٩ / ١٩٤٥، وثيقة ١. وتقرير عام ١٩٤٦، وتقرير عام ١٩٤٨، وتقرير عام ١٩٤٩ – ١٩٥٠.
- وزارة المعارف، التقارير السنوية للاعوام ١٩٥١ – ١٩٥٢، ص ٨٦، ١٩٥٣ – ١٩٥٤.
- د ك و، وزارة المعارف تسلسل ٣٥ / ٣٢١٢٠، اللجنة العامة للمناهج لسنة ١٩٤٥ – ١٩٤٦، ١ / ٩ / ١٩٤٥، وثيقة ١؛ وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف خلال السنوات (١٩٣٠ – ١٩٣٣)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٤.
- د ك و، ملفات وزارة المعارف تسلسل ٤١٠ / ٣٢١١٠، التقرير السنوي لمديرية معارف لواء الكوت المرقم ٥٤٢٣٠ / في ١١ / ١٢ / ١٩٥٦.
- وزارة التخطيط، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧ – ١٩٥٨.
- وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لعام ١٩٥٥ – ١٩٥٦.

- وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف١٩٣٣- ١٩٣٤؛ تقرير عام ١٩٣٤ – ١٩٣٥ – ١٩٣٦، بغداد، ١٩٣٧، ١٩٤٦ – ١٩٤٧.
- د ك و، ملفات وزارة المعارف، تسلسل ٤١٠ / ٣٢١٢٠، التقرير السنوي لمديرية معارف لواء الكوت المرقم ٥ ٤٢٣٠ في ١١ / ١٢ / ١٩٥٦.
- مجموعة تقارير وزارة المعارف للسنوات : ١٩٤٩-١٩٥٠.
- وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، التقرير السنوي عن سير المعارف للاعوام ١٩٥٦ – ١٩٥٧.
- وزارة المعارف التقرير السنوي عن سير المعارف ١٩٥٧ – ١٩٥٨.
- د ك و، وزارة الاشغال، مجموعة تقارير المشروع: التقرير الهندسي لمشروع سدة الكوت، ١٩٣٥، ج١ ملف رقم ٤١ / ؛ سجل العمالة اليومية لمشروع سدة الكوت، ١٩٣٦، ملف ٧٦؛ التقرير الإداري للمشروع، بغداد، ١٩٣٧؛ تقارير المجالس الوزارية حول الري والزراعة، بغداد، ١٩٤٠؛ سجل التراخيص الزراعية في لواء الكوت، رقم الملف ١٣٤ / ز لعام ١٩٥٢.
- د ك و، وزارة الاشغال والمواصلات، مذكرة رقم ١٣ / س الخاص بمشروع سدة الكوت، ببغداد، ١٩٣٨.
- تقارير وزارة المالية: بيان الموازنة العامة للعراق، ١٩٣٥، بغداد، مطبعة الحكومة.
- بيانات الرواتب والأجور في مشاريع العراق الكبرى، بغداد، ١٩٣٨.
- تقرير الموازنة العامة لعام ١٩٤١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٢.
- الميزانية العامة وتحليل بنود الاستيراد العراقي، بغداد، ١٩٣٩.
- د ك و، سجلات مديرية الري في لواء الكوت، محفوظات وزارة الموارد المائية، ملف رقم ١١٤٢/ تقرير ١٩٣٨؛ دائرة الري العامة، التقرير السنوي لأعمال الري ١٩٣٣، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٣٤.
- د ك و، وزارة الزراعة، الخطة الزراعية العامة لسنة ١٩٣٩، بغداد، ؛ د ك و، وزارة الزراعة، محاضر لجان تنظيم الري في مشاريع الكوت، ملف رقم ١١٦ / ١٩٥١, د ك و تقارير توزيع الأراضي الزراعية في مناطق الري التابعة للكوت، ملف رقم ٢٣٣ / ١٩٥٢.

- وزارية التخطيط العراقية، تقويم الأداء الفني لمشاريع البنية التحتية في الاربعينات، تقرير داخلي، بغداد، ١٩٥٠؛ الملف الفني – لجنة الري والاعمار لجنة الري والاعمار ١٩٣٩، وثيقة رقم ٧٤/ ف، بغداد.
- د ك و، ملفات وزارة الداخلية، بلدية الكوت، تقرير تقديرات الأراضي والمحال التجارية لعام ١٩٣٨؛ د ك و، ملفات وزارة الداخلية، تقارير حكم الالوية – لواء الكوت لعام ١٩٥٠، ملف رقم ٢١٦ / ١٩٥٠.
- د ك و، وزارة الشؤن الاجتماعية والعمل، سجل أجور العمال الزراعيين في لواء الكوت ١٩٤٢ – ١٩٥٠، ملف رقم ١٩ / ع .

ب / الوثائق المنشورة

١.التقارير الحكومية البريطانية Published Reports of the British Government

- Agricultural Research Council, Report on Agricultural Development in Iraq, London: HMSO, 1943.
- British Colonial Office Records, Progress Report on Irrigation Structures in
- British Library, Asian and African Studies, Mesopotamia Commission Report with annotations by Sir Arthur Hirtzel, 1917
- C. O. 730/41, British Colonial Office Records, Irrigation Projects in Mesopotamia: Report on Kut Works, London: National Archives, 1941
- Churchill Archives Centre, Sir Reginald Plunkett-Ernle-Erle-Drax Papers, Mesopotamia Commission Report, 1917, fol. 5
- Commanding I.E.F.D., on the Defence of Kut–Amarah, under Major-General C. V. F. Townshend, C.B., D.S.O., 3rd December 1915–29th April 1916
- F. O. 371/25520, Public Record Office, London, Gharraf Canal Studies in Iraq, 1939–1940.
- FAO, Agricultural Development in the Middle East: Case of Iraq, Rome: UN-FAO Reports Series, 1957.
- FAO, Irrigation and Agricultural Modernization in Iraq: Mission Report 1955, Rome: FAO Publications, 1956.
- FAO, Irrigation and Integrated Rural Development, Rome, 1952.

- FAO, Mission Report: Water Management in Central Iraq, Rome: FAO Publications, 1956, .
- FAO, Report on Salinization and Groundwater Levels in Kut Irrigation Project, Rome: FAO Technical Series, 1957.
- General Staff, India, Case No. 15146, Simla, Government Central Branch Press, 1916
- House of Commons Parliamentary Papers, London; Sandes, Edward. In Kut and Captivity: The Last Phase of the Great Siege. London: John Murray, 1919
- Institution of Civil Engineers (UK), Middle East Infrastructure Review, Vol. 4, London: 1942.
- Mesopotamia, London: National Archives, CO 730/44, 1940.
- No. 30 Squadron RFC war Diary, April 1916.
- Report from Lieut-General Sir P. H. N. Lake, K.C.B., K.C.M.G.
- Report from Lieut-General Sir P.H.N. Lake K.C.B., K.C.M.G., Commanding I.E.F. D.O., On the Defense of Kut–Amarah, under Major-General C.V.F. Townshend, 3rd December 1915 – 29th April 1916, General Staff, India, Case No. 15146, Simla, Government Central Branch Press, 1916
- Report of the Commission Appointed by Act of Parliament to Enquire into the Operations of War in Mesopotamia, together with a Special Report by Commander J. Wedgwood, D.S.O., M.P.
- Sir M. MacDonald & Partners, Preliminary Urban and Rural Planning Maps for Kut Region, London-Baghdad Joint Development Papers, 1955.
- Sir M. MacDonald & Partners, Standardized Rural Facility Designs in Iraq, London-Baghdad Development Archives, 1955.
- The National Archives (UK), CO 1015/1339: Iraq - Public Works and Infrastructure Programs, 1954-1956
- The National Archives, Kew, CAB 19, Minutes and Correspondence of the Mesopotamia Commission, 1917
- The National Archives, Kew, London; Report on the Air Services in Mesopotamia. Methods of Employment: Transportation of Supplies, April 1916.
- War Office Records, The National Archives, Kew; Mesopotamia Commission Report, 1916–1917.

2. محاضر مجلس النواب

- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٢)، في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٦.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (٢٨)، في ١٨ أب ١٩٢٨.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (١)، في ٢ تشرين الثاني١٩٣٥.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٣٧، الجلسة (١)، في ٢٧ شباط١٩٣٧.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة الثامنة، ١١ اذار ١٩٢٧.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة الثامنة، ١١ اذار ١٩٢٧
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٨، الجلسة ٣٢، ٢٦ اب ١٩٢٨، والجلسة الثالثة والثلاثون، ٢٧ اب ١٩٢٨.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة الثانية، ٧ تشرين الثاني ١٠٣٥.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثامنة عشر، ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٨.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، ١٩ اذار ١٩٥٢.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥، الجلسة الخامسة والعشرون، ١٤ شباط ١٩٥٥.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥، الجلسة السابعة والعشرين، ٢٣ شباط ١٩٥٥

- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة ١٣، ١٨ / أيار / ١٩٢٧، الجلسة ٧ في ١٠ / أيار / ١٩٢٧ لاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥، الجلسة ١٤، ٥ /كانون الثاني / ١٩٥٥، و الجلسة ٢٥ في ١٤ / شباط / ١٩٥٥.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٤١)، في ٢٦ أذار ١٩٢٧.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة١٩٢٦، الجلسة (١٩)، في١٢أيار١٩٢٧.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٦، الجلسة (٥٢)، في ٩ نيسان١٩٣٦.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ٤٦، ٩ / أيار / ١٩٥١.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٥٤ – ١٩٥٥، الجلسة ٢٧، ٢٣ / شباط / ١٩٥٥.

ثانيا : الكتب

أ / الكتب العربية

- إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦ – ١٩١٦، بيروت، ٢٠١٠.
- إبراهيم خليل العلاف، التعليم في العراق. تطوره ومشكلاته في العهد العثماني، الموصل، ابن الاثير للطباعة والنشر، ١٩٨٢.
- احمد إبراهيم خضر، اعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة، القاهرة، جامعة الازهر، ٢٠١٣.
- احمد الفراك، طه عبد الرحمن سيرة مختصرة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.
- احمد سوسة، تطور الري في العراق، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٤٦.
- احمد عبد المنعم جسن، أصول البحث العلمي، جامعة القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٦.
- إميل يعقوب، معجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٤، المجلد الأول.

- ايناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨ – ١٩١٨، بغداد، دار عدنان للنشر، ٢٠١٤
- توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري ١٩٠٨ – ١٩١٤، القاهرة، دار الهنا، ١٩٦٠
- تيسير جبارة، تاريخ الدولة العثمانية ١٢٨٠ – ١٩٢٤، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٥.
- جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز اسرارها واحداثها ورجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، (مذكرات العميد جاسم كاظم)، بغداد، دار المعرفة .
- جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨، ط٢، بغداد، دار عدنان للنشر، ٢٠١٥.
- جميل موسى النجار، السيد كَاطع العوادي ودوره الوطني في الحياة السياسية العراقية ١٩٠٨ – ١٩٤٥، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بغداد، ٢٠٠٥.
- حسن صادق إبراهيم، معركة كوت العمارة ودور العشائر العراقية ١٩١٥– ١٩١٦، الكويت، مركز طروس للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.
- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط٨، دار المعارف، القاهرة.
- حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، مطبعة الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٢٢.
- حسنين عبد القادر، الصحافة كمصدر للتأريخ، القاهرة، دار ايناس عبد القادر للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣
- حسنين عبد القادر، الصحافة كمصدر للتأريخ، القاهرة، دار ايناس عبد القادر للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣
- حسين هادي الشلاه، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٢.
- الحصار ومسيرة الاهوال"، ترجمة: رشيد صالح العزاوي، دائرة التدريب، مديرية التدريب القتالي، بغداد، ١٩٨٦.
- حميد المطبعي،موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، بغداد، دار الشؤن الثقافية ١٩٩٥، ج١،
- حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢.

- خالد حبيب الراوي، تاريخ الصحافة والاعلام في العراق منذ العهد العثماني حتى حرب الخليج الثانية ١٨١٠ – ١٩٩١، دمشق، ٢٠١٠.
- رائد السوداني، تاريخ الكوت السياسي، بغداد، دار الضفاف، ٢٠١٤، ج ١ و٢.
- رحلة القائد العثماني سيدي علي التركي الى الجزيرة العربية سنة ١٥٥٣، تحقيق د. عماد عبد السلام رؤوف، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠.
- رحيم بدر الطائي، مدينة العزة ماضيها وحاضرها، بغداد، دار المزدهرة، ٢٠١٦.
- روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣
- سعدون صالح السبع، موسوعة تاريخ الكوت قديما وحديثا، ط٢، النجف، مؤسسة النبراس، ٢٠١١.
- سعدون صالح السبع، وجهاء واعلام الكوت سيرة شخصيات من الكوت ،الكوت، مؤسسة الرسام للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ج ١.
- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠.
- السيد راضي الطباطبائي، تاريخ الكوت (مخطوط).
- السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١.
- شكري محمود نديم، الجيش الروسي في حرب العراق ١٩١٤ – ١٩١٧، ط٢، بغداد، دار التضامن، ١٩٦٨.
- شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤ – ١٩١٨، ط٨، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧.
- شوقي الجمل، المنهجية التأريخية، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، ١٩٧٧.
- صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨في العراق، ط٢، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٤.
- طالب محيبس حسن الوائلي، محاضرات في عملية البحث التاريخي، (مخطوط)، ٢٠٠١.
- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤،
- عادل البكري، تاريخ الكوت، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧.
- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٥، بغداد، ١٩٥٣، ص٢١٧.
- عباس العزاوي، موسوعة عشائر العراق، الدار العربية للموسوعات، المجلد ٢، ٢٠٠٥.

- عبد الجبار الجويبراوي، تاريخ ميسان وعشائر العمارة، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩.
- عبد الجليل الطاهر، المجتمع العراقي: دراسة في التطور الاجتماعي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٨.
- عبد الحسين عبود بشيت الجوراني، تاريخ مدينة الكوت من عام ١٧٠٢–١٩٧٩، ط٢، الكوت، مكتبة جامعة واسط، ٢٠١٨.
- عبد الحسين عبود بشيت الجوراني ، تاريخ التعليم في الكوت ، الكوت ، ٢٠١٧ .
- عبد الحميد العلوجي، تاريخ الطب العراقي، بغداد، مطبعة اسعد، ١٩٦٧
- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٣٥.
- عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثا، ط٣، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٨.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، النجف، مطبعة الغري، ١٩٣٥.
- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٩.
- عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة الفكر التاريخي عند العرب، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٠.
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨.
- عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤–١٩١٨ دراسة تاريخية وثائقية، مطبعة شريعت، ٢٠١٥.
- عبد اللطيف حمزة، الاعلام والدعاية، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٦٨.
- عبد الله إبراهيم، المطابقة والاختلاف قراءة في الثقافة العربية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩ حسين عبود بشيت الجوراني، التعليم في الكوت، الكوت، ٢٠١٧.
- عبد الله الجبوري، موسوعة أعلام العرب، ج١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٠)
- عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، ط٤، المغرب، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥،
- عبد الله الغذامي، النقد الثقافي. قراءة في الانساق الثقافية العربية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥.

- عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، الطبعة الثانية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٥.
- عبد المنعم تقي الطباطبائي، واسط بين الماضي والحاضر، ط ٢ ، الكوت، ٢٠٠٠.
- عبد عون الروضان، موسوعة عشائر العراق تاريخ، انساب، رجالات، مآثر، بيروت، ٢٠٠٨.
- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥.
- علي صبح، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤ – ١٩٣٩، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٣.
- علي عبد الأمير صالح، ثقافية واسط الماضي والحاضر، دمشق، دار تموز للطباعة والنشر، ٢٠١٧، ج ١، ج٢.
- علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، القاهرة، ٢٠٠١.
- فاضل حسين، العراق في العهد العثماني الأخير، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٥.
- فائق بطيء، صحافة العراق : تاريخها وكفاح اجيالها، بغداد ١٩٦٨.
- فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩١٣، ج١
- كامل سلمان الجبوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، المجلد الأول.
- كامل سلمان الجبوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣، المجلد الأول.
- كوكيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٨٠٠ – ١٩٦٩، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٦٩، ج ٢.
- مثنى حسن مهدي، عالمية مدينة الكوت قصة الحصار، بغداد، ٢٠١٢.
- محمد امين العمري، تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى ١٩١٤ – ١٩١٨، بغداد، المطبعة العربية، ١٩٣٥.
- محمد بن عميرة، منهجية البحث التاريخي، ط٢، الجزائر، ٢٠١٤.
- محمد شكري العزاوي، دليل محافظة واسط اقتصادي اجتماعي، مطبعة دار البصري، ١٩٧٠.

- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي. دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
- محمد عبد الحميد، نظريات الاعلام واتجاهات التأثير، ط ٣، القاهرة، ٢٠٠٤.
- محمد علي الصوري، الاقطاع في لواء الكوت، مطبعة اسعد، ١٩٥٨.
- محمد علي الصوري، تاريخ الكوت وعشائرها، بغداد، ١٩٥٨.
- محمد فهد القيسي، الدجيلة واسط عبر العصور، جامعة واسط، ٢٠١٢.
- محمد نوري كاظم، ملكية الأرض في العراق، بغداد، مطبعة التمدن، ١٩٥٨.
- مذكرات الدكتور عباس التميمي، من الحياة ١٩٥٢ – ١٩٥٤ ومجزرة سجن الكوت، بغداد، دار الرواد للطباعة، ٢٠٢١.
- مذكرات سليمان فيضي من رواد النهضة العربية في العراق، تقديم: باسل سليمان فيضي، بغداد، ١٩٩٨،
- مليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٣٢ – ١٩٦٧، بيروت، الدار العربية للموسوعات.
- مؤيد إبراهيم الونداوي، ابرز الشخصيات والعشائر على نهر دجلة الكوت – العمارة – البصرة في تقارير الاستخبارات البريطانية لسنة ١٩١٧،بغداد، مكتبة النهضة العربية.
- وجيه كوثراني، تأريخ التأريخ (اتجاهات – مدارس – مناهج)، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.
- ياسين شهاب شكري، المرجع في تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨ – ١٩١٨، بغداد، ٢٠٢١.
- يحيى كاظم المعموري، تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣ – ١٩٥٠م، دار الفرات، الحلة، ٢٠١١.

ب / الكتب المترجمة

- اكمال الدين احسان اوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح السعداوي، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩، ج ٢.

- البرت اورطايلي، الخلافة العثمانية : التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر، ترجمة : عبد القادر عبدللي، بيروت، شركة قبس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
- جاك لوغوف، التأريخ الجديد، ترجمة: محمد الظاهر المنصوري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ط٨، دار المعارف، القاهرة
- حنا بطاطو، العراق (الحزب الشيوعي)، ط ٢، ترجمة : عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٦.
- رسل برادون، حصار الكوت في الحرب بين الإنكليز والأتراك في العراق ١٩١٤ – ١٩١٨، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، مطبعة الشرق، ١٩٨٥.
- روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.
- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠.
- الحصار ومسيرة الاهوال"، ترجمة: رشيد صالح العزاوي، دائرة التدريب، مديرية التدريب القتالي، بغداد، ١٩٨٦.
- العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ – ١٩٣٠، ترجمة وتقديم : فؤاد قزانجي وعبد الرزاق الحسني، بغداد، دار المأمون، ١٩٨٩.
- فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩١٣، ج١.
- مارك بلوخ، دفاعا عن التأريخ او مهنة المؤرخ، ترجمة: احمد الشيخ، مصر، المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، بيروت، ٢٠٢١.
- محمد بن عميرة، منهجية البحث التاريخي، ط٢، الجزائر، ٢٠١٤.
- مذكرات الفريق طاوزند، ترجمة: حامد احمد الورد، ط٢، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٦.
- هاري المر بارنز، تاريخ الكتابة التأريخية، ترجمة: محمد عبد الرحمن، و مراجعة: سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ج٢.
- هايدن وايت، ما بعد التاريخ الخيال التاريخي في اوربا القرن التاسع عشر، ترجمة : شريف يونس، الولايات المتحدة الامريكية، ١٩٧٣.

- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة : سليم طه التكريتي، بغداد، مطبعة الفجر، ١٩٨٩.

ت / الكتب الأجنبية

- Harold Nicolson, British Diplomacy Oxford University Press, 1955
- Atatürk Araştırma Merkezi , Kûtü'l-Amâre Zaferi'nin 100. Yılı Münasebetiyle I. Dünya Savaşı'nda Irak Cephesi Uluslararası Sempozyumu – Bildiriler , Ankara , 2016
- Atatürk Araştırma Merkezi, Kûtü'l-Amâre Zaferi'nin 100. Yılı Münasebetiyle I. Dünya Savaşı'nda Irak Cephesi Uluslararası Sempozyumu – Bildiriler, Ankara, 2016.
- Benedetto Croce , Theory and History of Historiography , London , 1921
- Charles H. Barber, Besieged in Kut and After, Edinburgh and London, W. Blackwood and Sons, 1917.
- Clark Kerr, Archibald. Memoirs of a British Envoy (London: Macmillan, 1950).
- Columbia Magazine "James T. Shotwell. A Life Devoted to Organizing Peace , Columbia Magazine , 2004 .
- E. W. C. Sandes, In Kut and Captivity with the Sixth Indian Division, London, John Murray, 1919.
- Edward Opotiki Mousley, The Secrets of a Kuttite: An Authentic Story of Kut, Adventures in Captivity and Stamboul Intrigue, London: Herbert Jenkins Limited, 1921
- Erhan Afyoncu, Kut'ül Amare. Osmanlı'nın Son Zaferi, İstanbul, Timaş Yayınları, 2016.
- Erhan Çifci, Kut'ül Amare: Kut Almış Bir Ordunun Zaferi, İstanbul: Kronik Kitap ،2018.
- Ernst Breisach, Historiography: Ancient, Medieval, & Modern, 3rd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 2007)
- Games Thomson Shotwell, "An Introduction to the History of History" , New York, 1922.

- Halil Kut (Halil Kut Paşa). Kutü'l-Amâre Kahramanı: Halil Kut Paşa'nın Hatıraları, Istanbul, 2015.
- Harris M. Lentz III (ed.), Obituaries in the Performing Arts, 1995, Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1996.
- Hatıraları , Istanbul , 2015
- J. H. Hexter, Reappraisals in History (Evanston, IL: Northwestern University Press, 1961).
- Kut'ül Amare: Osmanlı'nın Son Zaferi, İstanbul: Timaş Yayınları ،2016.
- Lieutenant-General Sir Percy Lake, "Report on Operations in Mesopotamia, 1915–1916," British Parliamentary Papers, War Office, London, 1917, UK National Archives
- Mansel, Philip Levant, Splendor and Catastrophe on the Mediterranean, London, John Murray, 2010,
- Mehmet Emin Yurdakul, Dicle Önünde (Istanbul, 1916)
- Mehmet Yaşar Ertaş and Hacer Kılıçaslan (eds.), Kutü'l Amare 1916: Olaylar, Hatıralar, Raporlar, İstanbul: Kronik Kitap, 2017.
- Moberly, F. J., The Campaign in Mesopotamia 1914–1918, Vol. II, London, H. M. Stationery Office, 1923.
- Nikolas Gardner, The Siege of Kut-al-Amara. At War in Mesopotamia 1915– 1916, Indiana University Press ,2014
- On the Road to Kut: A Soldier's Story of the Mesopotamian Campaign. London:1917
- Patrick Crowley, Kut 1916. The Forgotten British Disaster in Iraq, Stroud (Gloucestershire), The History Press, 2016.
- Records of Turkish Soldiers, (Translated by: Translation Committee of the History Commission of the Ottoman General Staff), Ankara, Genelkurmay Yayınları, 2007.
- Ronald Millar, Kut. The Death of an Army, Martin Secker & Warburg, London, 1969; Sword Military, Barnsley, 2017.
- Sir Geoffrey Rudolph Elton, The practice of History, London,1967
- Sir William Willcocks, The Irrigation of Mesopotamia, London, 1911

- Tigran Martirosyan, "Kut, Halil," in 1914-1918-online: International Encyclopedia of the First World War, ed. Ute Daniel et al. (Berlin: Freie Universität Berlin, 2022).
- Turkish General Staff, Birinci Dünya Harbinde Türk Harbi: Irak-İran Cephesi 1914–1918, Cilt III, Ankara, Genelkurmay Basımevi, 1979.
- War Office, Statistics of the Military Effort of the British Empire during the Great War 1914–1920, London: HMSO, 1922
- Yeşil Bilge, Media in New Turkey: The Origins of an Authoritarian Neoliberal State, Urbana: University of Illinois Press, 2016

ثالثا : الرسائل والاطاريح

أ / الرسائل

- احمد بشار دلي الموسوي، الأوضاع الصحية في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠٢٢.
- اخلاص لفتة حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢٤، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٦.
- اميرة حسن محمود تركي، العلاقات العراقية الهندية ١٩٤٧ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد ١٩٩٦.
- جبر عطية جودة، الوظيفة السكنية لمدينة الكوت دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩،
- حازم رضا الجبوري، مشاريع الري وأثرها على الزراعة في العراق (١٩٢١ – ١٩٥٨)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠١١.
- حسين عبد السادة عبد الزهرة، الأقلية الهندية في العراق خلال العهد العثماني الأخير ١٨٣١ – ١٩١٧، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية التربية، ٢٠٢٠.
- حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٠.

- خالد خوام حاشي الغرباوي، الاقطاع في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠١٨.
- زينب نعيم سعدون، أوضاع لواء الكوت الإدارية والاجتماعية والاقتصادية في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٣٢– ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، ٢٠٢٥.
- سجاد جميل موزان، الكوت. دراسة في أوضاعها الإدارية والسياسية والاقتصادية ١٩٣٩ – ١٩٥٨ رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٦.
- سعيد عبد علي باصي، دور نواب الكوت في البرلمان العراقي (١٩٢٥ – ١٩٣٩)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، ٢٠٠٦.
- سعيد قاسم محسن باهض المالكي، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قضاء الحي ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الأساسية، ٢٠١٢
- سعد حسن عبد الله الغريري ، دور نواب الكوت في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ ــ ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠١٣
- صابرين إبراهيم عبد علي الغرباوي، التطورات الإدارية والسياسية والاقتصادية في الكوت ١٩٥٨ – ١٩٧٩، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠٢٥.
- صابرين كريم مناتي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣ – ١٩٥٤، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٢.
- صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب عام(١٩٣٦) ممهداته– أسبابه – نتائجهِ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣.
- عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢–١٩٣٩. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٢
- عباس فرحان ظاهر، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
- عبد الامير هادي العكام، حكمت سليمان ودورهُ في السياسة العراقية ١٨٨٩– ١٩٦٤،رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠٨.
- علاء الدين عبد الحسين عويد القريشي، تطور التعليم في الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة واسط كلية التربية، ٢٠١٦.

- علي حسين عبود، أثر سدة الكوت في التنمية الزراعية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ١٩٨٤.
- عهد محمد عبد علي العامري، السجون والمعتقلات العراقية دراسة في أحوال السجناء والمعتقلين السياسيين ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية، ٢٠١٥.
- فاطمة عبد شرقي العتابي، الكوت. دراسة في تطوراتها الإدارية والسياسية ١٩١٤ – ١٩٣٩، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٠٩.
- فلاح حسن الكعبي، مشروع سدة الكوت واثاره السكانية والاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٧.
- كريم عجيل فالح الموسوي، الكوت في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩ – ١٩١٧، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
- مريم بغورة، التواجد البريطاني في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥.
- مريم عامر حسين محمود عامر القره غولي، الأوضاع الاجتماعية والثقافية في لواء الكوت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٢٥.
- مشتاق طالب حسن الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠١.
- منتظر إبراهيم إسماعيل، مشروع سدة الكوت واثاره الاجتماعية والاقتصادية على لواء الكوت ١٩٣٩ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠٢٥.
- نجاة جمعة الشامي، الخواص البيئية لنهر دجلة عند سدة الكوت في محافظة واسط، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية ابن الهيثم، ٢٠١٥.
- نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩–١٩١٤، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤.
- هند يوسف مجيد، رؤية الدكتور عبد العزيز الدوري للاقتصاد العربي الاسلامي من خلال كتاباته المنشورة (دراسة تاريخية تحليلية)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٧.

- Clark Kerr, Archibald. Memoirs of a British Envoy (London: Macmillan, 1950). &Harold Nicolson, British Diplomacy Oxford University Press, 1955

ب/ الاطاريح

- عبد الأمير محمد امين، العراق خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٧٥
- عبد الجبار ناجي، العراق والسياسة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ –١٩١٨، أطروحة دكتوراة، جامعة البصرة، ١٩٨٢
- عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤ – ١٩٤٥، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٢.
- قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ – ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٧
- كامل جاسم العبودي، العراق في العهد العثماني الأخير وسنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٨–١٩١٨)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
- كريم خفيف المياحي ، حصار الكوت بين المدونات العثمانية والبريطانية ١٩٢٥ – ١٩١٦، أطروحة دكتوراه، جامعة واسط، ٢٠٢٦
- محمد عصفور سلمان، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية واثرها في المشرق العربي ١٨٣٩ – ١٩٠٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ٢٠٠٥.

رابعا : البحوث والمقالات

١. البحوث والمقالات العربية

- إبراهيم خليل العلاف، التعليم في العراق. تطوره ومشكلاته في العهد العثماني، الموصل، ابن الاثير للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

- احمد بشار دلي الموسوي، بلدية الكوت خلال العهد الملكي (١٩٢١ – ١٩٥٨)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٢٥.
- بان راوي شلتاغ، الواقع الإداري لمدينة الكوت من العهد العثماني الأخير حتى بداية الحكم الوطني ١٨٦٩ – ١٩٢١، مجلة جامعة القادسية/ كلية التربية، العدد ١، المجلد ١٢، ٢٠٠٩.
- حسين علي عبد الله، البصرة في مذكرات سليمان فيضي، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد ٨، العدد ١، ٢٠٠٥
- خالد احمد العكيدي، لمحات من تاريخ اليهود في مدينة الكوت، مجلة لارك، المجلد ٩، العدد ٦، ٢٠١٧.
- دلال منار نوري، هنود الجيش البريطاني في العراق ودورهم العسكري في حصار الكوت (١٩١٤ – ١٩١٦)، مجلة مداد الآداب، جامعة كركوك، العدد ٣٩، ٢٠٢٥.
- رحيم جودي غياض، اليهود في مدينة الكوت حتى سنة ١٩٥٢، مجلة واسط للعلوم الاجتماعية، المجلد ١٨، العدد ٣، ٢٠٢٢.
- ستار جبار الجابري، معركة حصار الكوت وأثر المقاومة العراقية ١٩١٥_١٩١٦، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، عدد خاص المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التربية الأساسية، ٢٠٠٨.
- شويرب هنية ولشعل احمد، منهجية محمد عابد الجابري قي قراءة التراث العربي الإسلامي، مجلة عمار ثليجي (الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢١.
- طالب محيبس حسن الوائلي، زينب نعيم سعدون، الأوضاع الإدارية في لواء الكوت ١٨٦١– ١٩٥٨، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، ٢٠٢٥.
- طالب محيبس حسن الوائلي، مقابر مركز الكوت. دراسة تاريخية، مجلة لارك، المجلد ٩، العدد ٦، ٢٠١٧.
- عامر ناجي حسين ، مذكرات عن الكوت (مقبول للنشر)
- عبد الرزاق الحسني، لواء الكوت، مجلة لغة العرب، العدد ١، ١٩٣٠.
- عبد الرزاق الحسني، لواء الكوت، مجلة لغة العرب، بغداد، كانون الثاني، ١٩٣٠.
- غالي جبار الجبوري، علاقة شيوخ العشائر العراقية مع الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر، مجلة آداب الكوفة، المجلد ١، العدد ٥١ ،٢٠٢٢.

- فاضل حسين، العراق في العهد العثماني الأخير، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٥.
- فاضل مهدي بيات، السالنامات العثمانية واهميتها لتاريخ العراق، مجلة المورد، جامعة بغداد، المجلد ١٧، العدد ٢، ١٩٨٨.
- فهد عويد عبد و علي خيري مطرود، استراتيجية الدفاع البريطاني في حصار الكوت (٥ كانون الأول ١٩١٥ – ٢٩ نيسان ١٩١٦)، مجلة لارك، جامعة واسط، العدد ٢٨، ٢٠١٧.
- فوزية محنوف، أهمية وثائق الأرشيف العثماني في الدراسات العربية للعهد العثماني، جامعة عبد الحميد، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٤٦، ٢٠١٦.
- مثنى حسن مهدي، تاريخ الكوت وحصارها، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج١، العدد ٢٨، ٢٠١٧.
- محمد كمال الدسوقي، ثورة رشيد عالي الكيلاني والقومية والعربية، مجلة القاهرة، العدد ٢١، تموز ١٩٧٠
- مكي حبيب المؤمن، وثبة كانون ١٩٤٨ الاحداث والنتائج، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، مجلد ١٢، العدد ١٤
- مهدي صالح مرعي، حرب الاستقلال وظهور الولايات المتحدة الامريكية ١٧٧٦ – ١٧٨٣، مجلة اداب الرافدين، جامعة الموصل، كلية الاداب، العدد ٦٨، ٢٠١٣.
- هادي جبار حسون، اثر الفكر الماركسي في العراق حتى عام ١٩٤١، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد ٧، العدد ٢٢، ٢٠١٥.
- هيثم علوان مصطفى، الجيش الهندي والحرب العالمية الأولى، مجلة جامعة كركوك، المجلد ٧، العدد ١.
- هيثم محي طالب الجبوري، وزينب حسن عبد الجبوري، اثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتاخر، مجلة جامعة بابل، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٢٠١٥.
- صباح عبد الرحمن زنكنه، التعاون البريطاني الصهيوني لافشال حركة مايس التحررية، مجلة الحكمة، بغداد، العدد ٣٦، أيار ٢٠٠٤.
- ياسين شهاب شكري، البيانات العثمانية العسكرية واخبار حصار الكوت في جريدة الزوراء، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد ١١، ٢٠١٩.

- يعقوب سركيس، العمارة والكوت ٢. الكوت، مجلة لغة العرب، الجزء ٩، السنة ٨، بغداد، ١٩٢٩.

٢. البحوث والمقالات الأجنبية

- Akın Çelik – Mustafa Selçuk, "Tarafların Basınında Kutü'l Amare Zaferi", Tarihin Peşinde Uluslararası Tarih ve Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl: 2016, Sayı: 15. https://www.tarihinpesinde.com/dergimiz/sayi15/M15_12.pdf
- Andrew Syk, The 1917 Mesopotamia Commission. Britain's First Iraq Inquiry, Rusl, file 154, No. 4, 2009,
- Aydın Beden, "Kutü'l-Amare Zaferi, Türk Şehitliği ve Şehitlik Arazisinin Hediye Edilmesine İlişkin Değerlendirmeler," [Journal Name], vol 2 ,2015 .
- C. H. Barber, "Surgery at the Siege of Kut (December 5th, 1915 – April 29th, 1916)," The Indian Medical Gazette, Vol. 51, No. 12, December 1916. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC5179707/
- Derya Sazak, "Visualizing the Great War: The War Illustrated as a Case Study," Belgi Dergisi, Vol. 22, No. 2 (2021).
- Desmond Hurley, Edward Opotiki Mousley: Author, Lawyer, Soldier, Prisoner of War, Journal of New Zealand Studies, No. 6, 1996. https://ojs.victoria.ac.nz/jnzs/article/view/406?utm_source=chatgpt.com
- H. Ahmet Kara – Ertan Erol "100. Yılında Kutü'l Amare Savaşı'nı Hatırlamak: İngiliz Askerlerinin Hatıralarında Kutü'l Amare'de Savaşın Ötesinde Yaşananlar" ،Turkish Studies ،Cilt 10 ،Sayı 15.
- İsmet Üzen, "Türklerin Kut'ül-Amare Kuşatması Sırasında İngiliz Ordusunda Bulunan Hintli Askerlerin Tutumu (Aralık 1915 - Nisan 1916)," Gazi Akademik Bakış 10, no. 19 (2018)
- John Curtis, The Sufferings of British Soldiers during the Siege of Kut, British Army Review, No. 45, London, 1969.
- Kadir Kon, "Kut'ül Amare Zaferinde Alman Faktörü," Cumhuriyet Tarihi Araştırmaları Dergisi (CTAD), Cilt 15, Sayı 29 (Bahar 2019).
- Kristian Coates Ulrichsen, The British Occupation of Mesopotamia 1914–1922, Journal of Strategic Studies, No. 2. Fail 30, 2007.

- kudret Savaş, "Kütü'l Amâre'nin Şiir Anıtı: Dicle Önünde," Uluslararası Türkçe Edebiyat Kültür Eğitim Dergisi, vol. 10, no. 1, 2021.
- Levent Ünal, "Kûtü'l Amâre Zaferi Öncesi ve Sonrasında Irak-İran Cephesi Gelişmeleri," Karadeniz Uluslararası Bilimsel Dergi, vol. 45, Spring 2020.
- Lt.-Col. F. W. Bewsher, "The Norfolk Regiment at the Siege of Kut, 1916,"The Army Quarterly and Defence Journal", Vol. 13, No. 2, London, 1927.
- Major G. W. A. Napier, "Kut 1916: The Siege of the Oxfordshire and Buckinghamshire Light Infantry," The Journal of the Society for Army Historical Research, Vol. 54, No. 218, London, 1976.
- Mehmet Aslan ،Kutü'l-Amare Kahramanı Halil Kut Paşa'nın Hatıraları ، FSM İlmî Araştırmalar İnsan ve Toplum Bilimleri Dergisi https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/207376
- Mehmet Gündüz, Kuşatılan Bir Ülkenin Kuşatan Ordusu: İspanya Basınına Göre Kûtü'l-Amâre Zaferi, Cumhuriyet Tarihi Araştırmaları Dergisi (CTAD), Cilt, 2022.
- Mohammed Alrmizan, The Historical Development of the Turkish Press: From Its Beginnings to the Present Day, Dirasat, No. 46, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, 2019
- Mücahit Özçelik, "Kut'ül Amare Zaferinin Türk Basınına Yansımaları", Turkish Studies, Cilt 10, Sayı 9, Yaz 2015 https://turkishstudies.net/turkishstudies?mod=makale_tr_indir&makale_id=8630
- Nikolas Gardner, "Sepoys and the Siege of Kut-al-Amara, December 1915–April 1916," War in History 11, no. 3, SAGE Publications, London& USA, 2004
- Nuri Akbayar (haz.), Osmanlı Basınında Yayınlanmış Gazeteler Kataloğu, İstanbul: Libra Yayıncılık, 2007.
- Orhan Avcı, "KUTÜLAMARE KUŞATMASINA ETKİ EDEN İKİ FAKTÖR: İAŞE VE HASTALIKLAR", Kırıkkale Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Cilt 15, Sayı 1, Ocak 2025, https://dergipark.org.tr/tr/download/article-
- Orhan Koloğlu, Osmanlı'dan Günümüze Türkiye'de Basın Tarihi, İstanbul: İletişim Yayınları, 4. Baskı, 2010..
- Osman Akandere, "Kutü'l-Amare Savaşında Esir Düşen İngiliz Ordusundaki Hintli Müslümanların Durumu," Bellek 1, no. 2 (2019).

- Özçelik, Mücahit, "Kutü'l-Amare Zaferinin Türk Basınındaki Yansımaları", Turkish Studies, Cilt 6, Sayı 3, Yaz2011. https://turkbibliography.com/wpcontent/uploads/2021/08/id477.pdf
- Patrick Crowley, Catastrophe at Kut, Online Talk and Live Q&A," Soldiers of Oxfordshire Museum (SOFO), published online, 20 October 2021
- Paul Barnes, Complete Failure. The British and Dominion Aerial, Re-Supply 1915–1916, (war in history), II, 2013.
- Report of the Commission Appointed by Act of Parliament to Enquire into the Operations of War in Mesopotamia.
- Resul Babaoğlu, "Propaganda ve Mistisizm: The War Illustrated'a Göre İngiltere'nin Mezopotamya Harekâtı ve Kût'ül Amâre Kuşatması", Belgi Dergisi, Sayı 24, 2022, DOI: 10.33431/belgi.1065156.
- Said Olgun – Resul Babaoğlu, "Dönemin Kaynaklarına Göre Kutü'l-Amare Zaferi (Toplu Bir Değerlendirme)", TAD, C. 39, S. 67, 2020.
- Soriano, Marvin R.,journalism in History, History in Journalism: A Historiographical Critique of the Newspaper as a Source Material for Research, lnternational Review of Social Sciences Research, Vol. 5, No. 2, 2025
- Wong, Matthias, Using Newspapers as Historical Sources,"in Research Methods for Primary Sources, Adam Matthew Digital, 2021. DOI: 10.47594/rmps_0105.

خامسا : الدوريات (الصحف والمجلات)

١.الصحف والمجلات العربية

- البلاغ، العدد ٢، السنة الخامسة، ١٩٧٤.
- البلاغ، العدد ٦، السنة الخامسة، ١٩٧٥.
- جريدة صدى العهد بغداد، العدد ١٦٧، ١ آذار ١٩٣١
- جريدة الاستقلال، العدد ١٢٢١، ٢ كانون الثاني ١٩٣٩
- جريدة الامة، العدد ٧٩٦، ٣١ تشرين الأول ١٩٥١
- جريدة البلاد، العدد ١٢١٣، ٢١ نيسان ١٩٣٧

- جريدة البلاد، العدد ١٣٢٧، ١٠ شباط ١٩٣٩
- جريدة البلاد، العدد ١٤٥، ٢٦ اذار ١٩٤٦
- جريدة البلاد، العدد ٥٤٧٧، ١٧ كانون الأول ١٩٤٢
- جريدة البلاد، العدد ٦٨٨، بغداد، ٨ تموز ١٩٣٤
- جريدة الثورة، بغداد، العدد ٤٥، ١٥ كانون الأول ١٩٥٨
- جريدة الجبهة الشعبية، العدد ٢٦٠، ٣ حزيران ١٩٥٢
- الجريدة الرسمية العراقية، العدد ٢٢٧٥، ١٥ / كانون الثاني ١٩٥٤.
- جريدة الزمان ، العدد ٣١٨٣، ٢ نيسان ١٩٤٨
- جريدة الزمان الدولية، العدد ٤٢٠١، ١٦ / ٥ / ٢٠١٢.
- جريدة الزمان، العدد ١٠٠٨، ١١ كانون الثاني ١٩٤١
- جريدة الزمان، العدد ١٠٩١، ٢٠ نيسان ١٩٤١
- جريدة الزمان، العدد ١٠٩٣، ٢٢ نيسان ١٩٤١
- جريدة الزمان، العدد ٢٤٨٧، ١ كانون الأول ١٩٤٥
- جريدة الزمان، العدد ٣١٣٤، ٤ شباط ١٩٤٨ و العدد ٣١٤٥، ٢٨ شباط ١٩٤٨
- جريدة الزمان، العدد ٣٢٢٧، ٢٤ أيار ١٩٤٨
- جريدة الزمان، العدد ٣٢٣٥، ٢ حزيران ١٩٤٨ و العدد ٣٢٢٧، ٢٤ أيار ١٩٤٨
- جريدة الزمان، العدد ٣٢٤٢، ١١ حزيران ١٩٤٨
- جريدة الزمان، العدد ٣٨٤٥، ٥ حزيران ١٩٥٠
- جريدة الزمان، العدد ٤٦٤٢، ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣
- جريدة الزمان، العدد ٩٣٤، ٥ نيسان ١٩٣٦
- جريدة الزمان، العدد ٩٣٨، ١٤ نيسان ١٩٣٧
- جريدة الزمان، العدد الصادر في ٢٦ اذار ١٩٣٩
- جريدة الزمان، بغداد، العدد ٥٦٧، ١ آب ١٩٣٩
- جريدة العالم العربي، الاعداد ٢٤٤٠، ٢٩ نيسان ١٩٤٥ و ٥٤١٧، ١٣ تموز ١٩٤٥ .
- جريدة العالم العربي، بغداد، العدد ١٢٤٤، ٢٤ أيار ١٩٢٨
- جريدة العراق، العدد ١١٧٥، ١٥ اذار ١٩٣٩

- جريدة العراق، العدد ١١٧٦، ٤ كانون الثاني ١٩٣٩
- جريدة الوطن، العدد ٢٨٣، ١٣ كانون الثاني ١٩٤٧
- جريدة الوطن، العدد ٢٨٩، ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٧
- جريدة الوقائع العراقية للسنوات ١٩٢٢، العدد ١ ؛ ١٩٢٣، العدد ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٩، ٤٨، ٧١، ٧٧، ٨٦، ٩٤
- جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٣٠٥، بغداد، ٣ شباط ١٩٣٤
- جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٣٨٢، ١٥ كانون الأول ١٩٣٥.
- جريدة صوت الاحرار، العدد ٤١١، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٧
- جريدة صوت الأهالي، العدد ١٤٦٦، ٢٢ اذار ١٩٤٨
- جريدة لواء الاستقلال، الاعداد ١٥٨٦ في ٢٦ أيار ١٩٥٢ و ١٥٨٨ في ٢٨ أيار ١٩٥٢ و ١٥٩٠ في ٣ حزيران ١٩٥٢
- جريدة لواء الاستقلال، العدد ٢٩٣، ٩ شباط ١٩٤٨
- الدفاع، جريدة، بغداد، العدد ٢٣٠٣٠٦ أيلول ١٩٥٣
- زوراء ، العدد ١٦٢، (٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ / ١٦تموز ١٨٧١م).
- زوراء ، العدد ٣٦٣، (٣ جمادة الأول ١٢٩٠هـ / ٢٨ حزيران ١٨٧٣م).
- الزوراء، العدد ١٢٦، (١ ذي الحجة ١٢٨٧ / ٢١ شباط ١٨٧١)
- الزوراء، العدد ٧٦١ (٢ جمادة الأولى ١٢٩٥ / ٣ أيار ١٨٧٨)
- زوراء، العدد ١٢١٣،(٣٠ جمادة الآخر ١٣٠٢هـ / ١٦ نيسان ١٨٨٥).
- الزوراء، العدد ١٤٠٣، (٢٠ ذي الحجة ١٣٠٦ / ١٦ اب ١٨٨٩)
- زوراء، العدد ١٤٥٥ ،(٢٨جمادة الثاني ١٣٠٨هـ / ٧ شباط ١٨٩١) .
- زوراء، العدد ١٤٦٤، (٣ رمضان ١٣٠٨هـ/١١ نيسان١٨٩١م).
- زوراء، العدد ١٤٦٥، (٦ رمضان ١٣٠٨هـ/ ١٤ نيسان١٨٩١م).
- زوراء، العدد ١٧٨١، (٢٣ربيع الأول ١٣١٦هـ/١٠ آب ١٨٩٨م).
- زوراء، العدد ٢٤١٤ ،(٩ رجب ١٣٣١هـ /١٣ حزيران ١٩١٣م)
- زوراء، العدد ٣٤٤،(٦ ربيع الاول ١٢٩٠هـ / ٤ايار ١٨٧٣).
- الزوراء، العدد ٣٤٥، (٦ / ربيع الأول ١٢٩٠ /٢٤ نيسان ١٨٧٣)

- الزوراء، العدد ٤٥٧ (١٥ جمادة الأولى ١٢٩١ / ٢٩ حزيران ١٨٧٤)
- زوراء، العدد ٧٥٥ ،(١١ ربيع الثاني ١٢٩٤ / ٢٥ نيسان ١٨٧٧).
- زوراء، العدد ٧٥٦، (٢٤ ربيع الثاني ١٢٩٥هـ/ ٢٦ نيسان ١٨٧٨).
- الزوراء، العدد ٧٦٥ (٢٨ جمادة الأولى ١٢٩٤ / ٢٩ أيار ١٨٧٧)
- زوراء، العدد ٧٦٦، ١٦ / جمادة الاخرة ١٢٩٥ / ١٦ حزيران ١٨٧٨)
- زوراء، العدد١٨٣٠، (٣٠ ربيع الأول ١٣١٧هـ/ ٧ آب ١٨٩٩م).
- الزوراء، العددان، ٧٥٨ (٤ جمادة الأولى ١٢٩٥ / ٥ أيار ١٨٧٨) , ٧٦٩ (٢٠ رجب ١٢٩٥ / ١٩ تموز ١٨٧٨)
- الزوراء، العددان، ٧٦٧ (٦ رجب ١٢٩٥ / ٥ تموز ١٨٧٨) , ٧٧٨ (١٣ رجب ١٢٩٥ / ١٢ تموز ١٨٧٨)
- الشعب، جريدة، بغداد، العدد ٢٦١٩، ١٠ أيلول ١٩٥٣ , الحوادث، العدد ٣١٩٨، ١٠ أيلول ١٩٥٣ , الزمان، العدد ٤٨٠٣، ١١ أيلول ١٩٥٣

- صدى بابل، العدد ١٦١، ٨ تشرين الثاني ١٩١٢.
- صدى بابل، العدد ٢٨ ،١٣ شباط ١٩١٠.
- صدى بابل، العدد ٦٠, ا تشرين الأول ١٩١٠.
- صدى بابل، العدد ٦٠، ١ تشرين الاول ١٩١٠.
- صدى بابل، العدد ٦٦، ٦ تشرين الثاني ١٩١٠.
- صدى بابل، العدد ٦٧، ١٣ تشرين الثاني ١٩١٠م .
- صدى بابل، العدد ٨، ١٠ أيلول ١٩١٠.
- صوت الأهالي" (جريدة)، بغداد، العدد ٤، ٩ تشرين الأول ١٩٥٣.

- لغة العرب، الجزء التاسع، السنة السابعة، أيلول ١٩٢٩
- لغة العرب، الجزء الرابع، تشرين الثاني ١٩١٢م.
- مجلة البلاغ، العدد ٨، السنة الرابعة، ١٩٧٣.
- مجلة افاق عربية للسنوات ١٩٧٧، العدد، ٣ ؛ ١٩٧٨، العدد ١، ٨، ٩ ؛ ١٩٧٩، العدد ٨ ؛ ١٩٨٢، العدد٥، ١٠ ؛ ١٩٨٣، العدد ٦، ١١، ١٢

- مجلة الارشاد الزراعي، التسميد الحديث في قرى لواء الكوت، العدد ٢، قسم الارشاد، بغداد، ١٩٥٥
- مجلة الاقتصاد الزراعي، تقرير ميداني عن نتائج مشروع سدة الكوت، العدد ٣، بغداد، وزارة الاقتصاد، ١٩٥١
- مجلة الاقتصاد العراقي، العدد ١٠، تشرين الثاني ١٩٥٣
- مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٧، بغداد، ١٩٥٥
- مجلة الاقتصاد والمجتمع، الاستقرار الريفي في ظل سدة الكوت، العدد ٧، وزارة الاقتصاد، بغداد، تموز ١٩٥٥
- مجلة البلاغ لسنة ١٩٧٣، الاعداد ٦، ٧ وسنة ١٩٧٤، الاعداد ٢، ٥، ٨، ١٠
- مجلة البلاغ لسنة ١٩٧٥، الاعداد، ٥، ٦
- مجلة البناء العراقي، العدد ٣٤، أيلول ١٩٤٢
- مجلة الري العراقية، لماذا لا تصل المياه الى كل الأراضي ؟، العدد ٣، وزارة الري ،تموز، بغداد، ١٩٥٣
- مجلة الري والزراعة، قنوات الري بين الانشاء والإهمال، العدد ٥، وزارة الزراعة، بغداد، ١٩٥٣
- مجلة الزراعة الحديثة، التخزين الحديث في صوامع الكوت، العدد ٣، وزارة الزراعة بغداد، ١٩٥٥
- مجلة الزراعة العراقية، العدد ٩، وزارة الزراعة، بغداد، بغداد، ١٩٥٦
- مجلة العراق الزراعية، العدد ٢، وزارة الزراعة، شباط، ١٩٤٠
- مجلة المهندس العراقي، العدد ٤، تشرين الأول ١٩٣٨.
- مجلة المهندس المصري، العدد ٢٨، أيلول ١٩٤٢
- مجلة المورد، العدد الأول، سنة ١٩٧٤
- محمد رشيد السعيدي، منحنى الماء. أركيولوجيا اسم الكوت، (مقال)، صحيفة واسط الجديد، واسط، العدد ٢٦ في الثلاثاء ٢٥ أيلول ٢٠١٢

٢. الصحف والمجلات الأجنبية

- "Irak'ta İngilizlerin Yeni Bir Hezimeti ،"İkdam ١٥ ،Nisan 1916.
- "Kut'ül Amare Muzafferiyeti Münasebetiyle ،"İkdam ٤ ،Mayıs 1916.
- "Kut'ül Amare'nin Sükûtu Hakkında ،"İkdam ١ ،Mayıs 1916.
- "Kut'ül Amare'nin Sükûtu ،"Tanin ٢ ،Mayıs 1916.

- "Kut'ül Amare'nin Sükûtu, Irak Seferi ،"Tanin ٣٠ ،Nisan 1916.
- "Mücahitlerimiz Kutu'da Zapt ve İstirdat Etmek Üzere ،"Tasvir-i Efkâr ، ١٠ Aralık 1915.
- (İngilizler Kut'ül Amare'nin Teslimine Hazırlanıyorlar ،"Tanin ٢٧ ، Nisan 1916.
- ABC, 1 Mayıs 1916.
- Akif Emre, "Tarihin ve Coğrafyanın Özeti: Irak yahut Kutü'l-Amare", Yeni Şafak٢٠١٦ ،
- Bağdat'ta Asâr-ı Şadumanî (Kutü'l-Amare Muzafferiyeti)", Servet-i Fünun, Nu: 1302.
- Bağdat'ta Şenlikler (Kutü'l-Amare) nin Sükûtu ve Tesirâtı", Servet-i Fünun, Nu: 1301, .
- Bahadıroğlu, Yavuz, "Bugün Kut Bayramıdır", Yeni Akit, 29 Nisan 2016: https://www.yeniakit.com.tr/yazarlar/yavuz-bahadiroglu/bugun-kut-bayramidir-14790.html
- Black Watch Goes Forward", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 7, London, 1917,
- Derby Daily Telegraph،17 Ocak 1916
- Dundee Courier, 2 Mays 1916 .
- Editor's Foreword", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 1, The Amalgamated Press, Limited, 1915.
- Ekrem Buğra Ekinci, "Kutü'l-Amare Zaferi Çanakkale'den Daha mı Önemli?", Türkiye Gazetesi٢٠١٦ ،.
- El Día de Madrid, 16 Mayıs 1916.
- El Globo, 7 Aralık 1915, s. 2٩ ؛ Nisan 1916.
- El Globo, 7 Aralık 1915, s. 2٩ ؛ Nisan 1916.
- El Imparcial, 9 Aralık 1915.
- El País, 27 Aralık 1915 ؛ Nisan 1916, Şubat 1916..
- El Siglo Futuro, 2 Ocak 1916.
- Erhan Afyoncu, "Araplar Bizi Arkadan Vurdu'nun Cevabı: Kutü'l-Amare", Sabah١ ، Mayıs 2016.؛ Melih Altınok, "E, O Zaman?", Sabah ، ١ Mayıs 2016.
- España y América, 30 Nisan 1916.
- Evening Telegraph, 10 Ocak 1916 .
- Exeter and Plymouth Gazette, 3 Mays 1916 , s.6 , 8 Mays 1916.

- General Townshend ile Mülâkat – Türk Ordusu Hakkında Takdirât", Servet-i Fünun, Nu: 1300.
- General Townshend'in Vaziyeti ،"Tercüman-ı Hakikat ٢٠ ،Nisan 1916.
- Harb Mecmuası, S. 8, Recep 1334 / 28 Nisan 1332
- Harb Mecmuası, Sayı 8, Recep 1334 / Nisan 1916
- he Great Episodes of the War", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916.
- he Invention of Journalism in England 1650–1700،Joad Raymond, The Invention of Journalism in England 1650–1700, Oxford: Oxford University Press, 1996.
- Heraldo Militar, 6 Aralık 1915
- Hojas Selectas ،Ocak 1917.
- İkdam Gazetesi, 30 Nisan 1916
- Illustración Artística, 13 Aralık 1915.
- İngilizler Felahiye'den Ricata Başladılar ،"İkdam ١٨ ،Mart 1916.
- İngilizler Tarihin En Büyük Felaketi ،"Tercüman-ı Hakikat ٢٩ ،Nisan 1916.
- Irak Muzafferiyetinin Tesiri ،"Servet-i Fünun٨ ،١٢٩٩ ، Recep 1334 (11 Mayıs 1916)
- Irak'ta İngiliz Ordusunun Hali ،"Tanin ٢٢ ،Mart 1916.
- Jehuda L. Wallach, Anatomy of a Military Assistance Program: The German Mission to the Ottoman Empire, 1835–1914, Westview Press, 1976 .
- Journal de Beyrouth (French-language Ottoman newspaper, Beirut, 2 May 1916
- Journal de Beyrouth, 2 May 1916, as cited in British military accounts of the Siege of Kut.
- Kut'ül Amare Muhasarasının Tarihçesi ،"Tasvir-i Efkâr ٣٠ ،Nisan 1916.
- Kut'ül Amare Zaferi Münasebetiyle", Star, 29 Nisan 2016 :
- Kut'ül Amare'nin Zaptından Sonra Irak'ta Yeni Vaziyet ،"Tasvir-i Efkâr ١ ،Mayıs 1916.
- Kutü'l-Amare Muzafferiyeti", Servet-i Fünûn, Nu: 1298, 1 Recep 1334 (4 Mayıs 1916),.
- La Correspondencia de España, 16 Aralık 1915
- La Correspondencia Militar ٢٥ ،Nisan 1916.
- La Época, 5 Aralık 1915.

- La Guerra Ilustrada, No. 52, Mayıs 1916, s. 828؛ No. 61, s. 961–962
- La Guerra Ilustrada ،Sayı 66 ،s. 1045
- Lawrence Rüşvet Teklif Etti", Takvim, 29 Nisan ٢٠١٤:
- Liverpool Echo,6 Mays 1916 ,.
- Manchester Courier,24 Ocak 1916 .
- Manchester Evening News, 1 Mays 1916 ,s.2 , 29 Nisan 1916 .
- Millman, Brock, Managing Domestic Dissent in First World War Britain, London: Frank Cass, 2000 .
- Mundo Gráfico ١ ،Mart 1916.
- Murat Bardakçı, "Kafayı çekiyorum, o halde lâikim!", Habertürk, 2 Mayıs 2016.
- Mustafa Armağan, "Kutü'l-Amare'de Kanla Yazılan Mektup", Yeni Şafak٢٠١٦ ؛ Kutü'l-Amare Zaferi Neden Unutturuldu?", Yeni Şafak ٢٠١٦
- New War in the Old World", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916,
- Newcastle Journal, 7 Aralik 1915 .
- North Devon Journal, 3 Subat 1916 .
- Old World Tigris in the Twentieth Century War", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916.
- Old World Tigris in the Twentieth Century War", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916.
- Progress in Mesopotamia", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 9, London, 1918.
- Sabah ,1 Mays 1916
- Sea Power in the Desert", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916.
- Servet-i Fünûn, Nu: 1298, 1 Recep 1334 (4 Mayıs 1916), s. 287
- Siyasiyat: Irak'ta ،"Tanin ١٩ ،Mart 1916.
- Strenuous Effort in the Valley of the Tigris", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916.
- Tamworth Herald, 5 Subat 1916 .
- Tasvir-i Efkâr Gazetesi, 2 Mayıs 1916
- The Advance on Bagdad and Memorable Siege of Kut", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916, .

- The British Flag Over Bagdad", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 8, London, 1917, .
- The English Newspaper 1622–1932،Stanley Morison, The English Newspaper 1622–1932, Cambridge: Cambridge University Press, 1932, .
- The English Press in the Eighteenth Century،Jeremy Black, , London: Croom Helm, 1987.
- The Great Episodes of the War", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 6, London, 1916.
- The Press in Britain،Jeremy Tunstall, The Press in Britain, London: Constable, 1969.
- The Rise of the Popular Press in Britain،Colin Seymour-Ure, The Rise of the Popular Press in Britain, London: Allen & Unwin, 1974.
- The Times , 5 Mays 1916 .
- Tony Heathcote, The British Field Marshals 1736–1997: A Biographical Dictionary, London: Leo Cooper, 1999.
- Townshend Nasıl Kaybetti ،"İkdam ٢ ،Mayıs 1916.
- Townshend'in Teslimi ve Vilayete Sürur ،"Tercüman-ı Hakikat. Mayıs 1916.
- Vida Marítima, 30 Nisan 1916, .
- Western Daily Press,13 Mays 1916 .
- Western Gazette, 21 Nisan 1916.
- Western Times,17 Mart 1916,s 2
- With Marshall's Troops Marching Towards Mosul", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 9, London, 1918.
- With the Highland Brigade in Mesopotamia", The War Illustrated Album De Luxe, Vol. 7, London, 1917.

سادسا : المواقع الالكترونية

- https://www.merriam-webster.com/dictionary/sepoy.
- https://www.britannica.com/biography/Polybius/Sources-of-information .
- https://archive.org/details/sapper00unse

- https://www.sofo.org.uk/whats-on/catastropheatkut/
- https://journals.sagepub.com/
- https://livesofthefirstworldwar.iwm.org.uk/lifestory/329888.
- www.ibna.ir/vdcevf8znjh8xzi.dbbj.html
- https://mwi.westpoint.edu/neophilia-presentism-deleterious-consequences-western-military-strategy/
- https://thakafamag.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D8%AF
- https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136921
- https://mail.azzaman-iraq.com/content.php?id=113442
- https://www.jstor.org/stable/26061926
- https://journals.sagepub.com/
- https://www.kitabat.info/subject.php?id=94490
- https://www.star.com.tr/acik-gorus/kutul-amare-zaferi-munasebetiyle-haber-1107056/
- https://www.takvim.com.tr/guncel/2014/04/29/lawrence-rusvet-teklif-etti
- British Commission for Military History: https://www.bcmh.org.uk/

سابعا : المقابلات الشخصية

مقابلة شخصية مع علاء عبد الحسين الجوراني (ابن شقيق الكاتب عبد الحسين عبود بشيت الجوراني) بتاريخ ٦/٥ / ٢٠٢٦

الخلاصة

تُمثّل هذه الدراسة قراءةً نقديةً فاحصةً في تاريخ قضاء الكوت من خلال تبني منهجية "تاريخ التاريخ"، وهو اتجاه بحثي يسعى إلى تحليل وتقويم النتاج التاريخي المدون عبر الحقب المختلفة. وتنبع أهمية هذا العمل من محاولته سد الفجوة العلمية الناتجة عن غياب الدراسات الشاملة والمنهجية التي تُعنى بجمع وتصنيف المدونات التاريخية التي كتبت عن المدينة، فضلًا عن معالجة تشتت المادة التاريخية المنشورة وتوثيقها في إطار مرجعي وفهرس علمي واحد يسهل على الباحثين والمهتمين العودة إليه مستقبلاً. وقد تحدد النطاق الزمني للبحث ليكون عام ١٩٥٨ نهايةً له بوصفه عاماً مفصلياً شهد قيام ثورة ١٤ تموز وإنهاء الحكم الملكي في العراق، بينما بقيت البداية مفتوحة وغير مقيدة بسنة محددة نظراً للخلاف والتباين القائم بين المؤرخين والباحثين حول تاريخ نشأة مدينة الكوت وتأسيسها وتطورها الإداري والعمراني، مما تطلب تتبع كل ما ورد عنها دون الارتباط بجدول زمني ضيق.

امتازت المادة التاريخية المستقرأة بالكثرة والتنوع البالغ، حيث شملت الكتب التاريخية والمخطوطات والمذكرات الشخصية والتقارير الحكومية والوثائق الرسمية، فضلاً عن الصحف والمجلات المعاصرة للأحداث، وهو ما عكس بدوره تعدد الزوايا السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي نُظر من خلالها إلى قضاء الكوت. ورغم أن هذا التنوع قد يفضي في بعض الأحيان إلى تكرار ورود أحداث أو موضوعات متشابهة في فصول الرسالة المختلفة نظراً لمعالجة المدونات للأحداث نفسها، إلا أن الدراسة لا تعد هذا التكرار خللاً منهجياً. بل تراه ميزةً إيجابية وعنصراً يقوي البحث، إذ إن تقاطع الروايات واتفاق المصادر المتعددة على اختلاف أزمانها وأنواعها يعزز درجة الوثوق بالمعلومة التاريخية، ويمنح الباحث فرصة أوسع للموازنة والنقد والوصول إلى صورة أقرب للحقيقة التاريخية.

وفي هذا السياق، تبرز المقارنة الجوهرية بين المدونات العربية والأجنبية (البريطانية والتركية) التي تناولت الكوت؛ إذ يظهر تقارب واضح في حجم المادة المكتوبة بين الجانبين، بل ربما تفوقت المدونات الأجنبية كمياً في بعض الجوانب. غير أن هذا التقارب الكمي يقابله اختلاف نوعي كبير في طبيعة الطرح والتناول؛ فحجم الاهتمام الأجنبي المكثف والاستثنائي ارتبط أساساً بالحدث العسكري الأبرز وهو "حصار الكوت"، والذي شكّل صدمة ومفاجأة للطرفين بالنظر إلى وقوع هزيمة بريطانية كبرى أمام انتصار عثماني جاء في ظل تراجع الدولة العثمانية وضعفها السياسي والعسكري. في المقابل، جاءت المدونات العربية أكثر تنوعاً وشمولاً، حيث لم تقتصر على البعد العسكري بل غاصت في تفاصيل الحياة المحلية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية للمدينة وسياقاتها الدقيقة.

وتكتسب بعض المدونات الأجنبية قيمتها العلمية المضافة من كونها كتبت في زمن الحدث نفسه أو في فترة قريبة جداً منه، متمثلة في وثائق وتقارير ومذكرات رسمية تمنحها دقة ومباشرة عالية، مقارنة بالعديد من الدراسات العربية اللاحقة التي اعتمدت على السرد والتحليل التاريخي التراجعي. ومع ذلك، فإن المنهج العلمي يفرض التعامل مع هذه المصادر المعاصرة بنقد وتحليل متوازن دون تفضيل مطلق، للكشف عن انتماءاتها وسياقاتها السياسية والفكرية. كما يتضح وجود تشابه منهجي بين المادة الصحفية والمادة الوثائقية كونهما من المصادر المعاصرة للحدث التي تقلل احتمالات التحريف المتأخر، غير أن الصحف قد تنطوي على نزعات انحيازية ومبالغات خطابية موجهة لخدمة جهات ناشرة معينة وتوجيه الرأي العام. وهذا الانحياز لا يقلل من قيمتها، بل يصبح مادة خصبة للباحث المتمرس الذي يمتلك الخبرة والقدرة الفكرية واللغوية على قراءة ما وراء النصوص وتفكيك دلالاتها وحقائقها الظاهرة والضمنية.

وتوصلت الدراسة في خلاصتها المنهجية إلى أن الحقيقة التاريخية لا يمكن اختزالها في رواية واحدة أو مصدر منفرد؛ فالكتب تحمل خلفيات مؤلفيها، والصحف تنقل انطباعات آنية موجهة، والوثائق الرسمية تمثل وجهة نظر السلطة والمؤسسة الحاكمة. ومن ثم فإن الصورة المتكاملة والدقيقة للأحداث لا تتشكل إلا عبر المقاربة العلمية الرصينة القائمة على التنوع، والمقارنة النقدية بين مختلف المدونات العربية والأجنبية، وربط معطياتها معاً. وتجدر الإشارة أخيراً إلى البناء الهيكلي للدراسة الذي تضمن تمهيدا وأربعة فصول؛ اعتنى الأول منها بالنتائج الأكاديمية والبحوث والرسائل الجامعية، واختص الثاني بالكتب والمخطوطات والمؤلفات المستقلة، بينما أفرد الفصل الثالث للوثائق الرسمية المصنفة إلى عثمانية وبريطانية وملكية، وجاء الفصل الرابع مستقلاً ليستوعب المدونات الصحفية ومباحثها التركية والبريطانية والعراقية نظراً لغزارة مادتها وتنوعها.

Abstract

This study represents a critical and examination-based reading of the history of the Kut District by adopting the methodology of "historiography" (the history of history)—a research trend that seeks to analyze and evaluate historical output recorded across various eras. The significance of this work stems from its attempt to bridge the scholarly gap resulting from the absence of comprehensive and systematic studies dedicated to collecting and classifying the historical literature written about the city. Furthermore, it addresses the fragmentation of published historical material, documenting it within a single reference framework and scholarly index to facilitate future retrieval by researchers and interested parties. The chronological scope of the research was defined to end in 1958, serving as a pivotal year that witnessed the July 14 Revolution and the end of the monarchy in Iraq. Conversely, the starting point remained open and unrestricted by a specific year due to the ongoing dispute and divergence among historians and researchers regarding the inception, urban formation, and administrative development of the city of Kut, thereby requiring an examination of all accounts without being confined to a narrow timeline.

The analyzed historical material was characterized by extreme abundance and diversity, encompassing historical books, manuscripts, personal memoirs, government reports, and official documents, in addition to contemporary newspapers and periodicals. This, in turn, reflected the multiplicity of political, military, administrative, economic, and social perspectives through which the Kut District has been viewed. Although this diversity may occasionally lead to the recurring appearance of similar events or topics across different chapters of the thesis—given that the source texts address the same occurrences—the study does not consider this repetition a methodological flaw. Rather, it views it as a positive attribute and a strength that reinforces the research; the intersection of narratives and the consensus among diverse sources, regardless of their eras and types, enhances the credibility of historical data. This grants the researcher a broader opportunity for comparative evaluation, criticism, and reaching a closer approximation of historical truth.

In this context, a fundamental comparison emerges between the Arabic and foreign literature (British and Turkish) addressing Kut. A clear convergence is evident in the volume of written material between both sides, with foreign literature perhaps even outperforming the Arabic quantitatively in certain aspects. However, this quantitative alignment is contrasted by a significant qualitative

divergence in the nature of presentation and approach. The intensive and extraordinary volume of foreign interest was primarily linked to the prominent military event—the "Siege of Kut"—which shocked and surprised both sides,

given the occurrence of a major British defeat against an Ottoman victory that came amidst the decline and political-military weakness of the Ottoman Empire. In contrast, the Arabic texts were more diverse and comprehensive; they did not limit themselves to the military dimension but rather delved into the fine details of local, social, administrative, and economic life of the city, along with its precise contexts.

Certain foreign source materials derive added scholarly value from being written during the event itself or in a period very close to it, represented by official documents, reports, and memoirs that grant them high accuracy and immediacy compared to many subsequent Arabic studies that relied on retrospective narrative and historical analysis. Nevertheless, the scientific method dictates that these contemporary sources be treated with balanced criticism and analysis, without absolute preference, to uncover their political and intellectual affiliations and contexts. Similarly, a methodological similarity is apparent between journalistic and documentary material, as both are contemporary sources of the events that minimize the probability of later alteration. However, newspapers may involve biased tendencies and rhetorical exaggerations designed to serve specific publishing entities and guide public opinion. This bias does not diminish their value; rather, it becomes rich material for the experienced researcher who possesses the expertise as well as the intellectual and linguistic capacity to read between the lines, deconstructing their explicit and implicit implications and realities.

In its methodological conclusion, the study determined that historical truth cannot be reduced to a single narrative or an isolated source. Books carry the backgrounds of their authors, newspapers convey directed instantaneous impressions, and official documents represent the viewpoint of the ruling authority and institution. Consequently, a comprehensive and accurate picture of events can only be formed through a rigorous scholarly approach grounded in diversity, critical comparison among various Arabic and foreign texts, and the cross-referencing of their data. Finally, note should be made of the structural framework of the study, which includes an introduction and four chapters: the first addresses academic outputs, research papers, and university theses; the second specializes in books, manuscripts, and independent works; the third is dedicated to official documents classified into Ottoman, British, and Royal; and the fourth stands independently to encompass journalistic literature and its Turkish, British, and Iraqi sub-sections due to the abundance and diversity of **its** material.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Wasit University

Faculty of Education for Human Sciences

Al-Kut District up to 1958 in Historical Writings. A Historiographical Study

A thesis submitted by

Hanan Qasim Alwan Muhaibis Al -Saadi

To the board of Faculty of Education for Human Sciences-Wasit University. As a part of the requirement for a Master Degree in modern and Contemporary History

Supervised by

Pro. Talib M. Hasan Al-Waily

1448 **2026**